

إسماعيل المندوي
معنى الديمقراطية
في الأيديولوجية الجديدة



مقوق الطبع والنشر للمؤلف

١٩٩٠

اهداءات ٢٠٠٤

أسرة المخرج / إبراهيم المحسن

القاهرة

ثلاثية الايديولوجية الجديدة
الكتاب الاول

معنى الديمقراطية

اسماعيل المهدوى

نقد عقلانى لا يطبق لنظرية حكم البروليتاريا

عرفان بالجميل

تبرع بتصميم الغلاف وبالإشراف العام على هذا الكتاب أيضا، الفنان الكبير الأستاذ عصمت داوستانى.
كذلك يجب أن نسجل هنا الشكر الخاص لهؤلاء الذين ساهموا أو ساعدوا على توفير تكاليف طبع الكتاب، فى ظروف الاهدار الشامل الذى لايسمح بنشره بطريقة أخرى.

حقوق الطبع والنشر للمؤلف

العنوان الثابت : ٤ (١) شارع الدكتور محمود ابراهيم، أمام الحديقة العلوية بمدينة نصر، القاهرة

تنويه

كان المفروض أن يصل هذا الكتاب إلى يدي القارئ منذ شهر.

لكن الذى حدث هو أن الكتاب وصاحبه تعرضا لمناعب ومحاولات متكررة عرقلت عملية النشر، وذلك قبل وبعد الوقائع المذكورة فى الملحقات الأخيرة (خصوصاً: ثانياً/ رقم ٢٣). وأربط ذلك طبعاً بالكثير من الضغوط والتهديدات من الجهات المنتحمة إلى الحكومة (مثل نقابة الصحفيين ودار الهلال)، فضلاً عن الجهات المكتملة للحكومة- وخصوصاً حزب التجمع الذى يمثل الجناح الناصرى المتمركز فى أجهزة السلطة. فقد اشترك بعض أدواته المنافقين فى هذه الضغوط والتهديدات بوقاحة مكشوفة.

ومع ذلك- ونتيجة موازين القوى والقدرات غير التقليدية التى أشرت إليها فى هذا الكتاب- استطعت أن أوصل محاولتى لنشره لكن للأسف وبعد عدة شهور، لم أستطع طبعه إلا بطريقة تسمى الماستر (وتشبه الاستنسل القديم أى بدون خطوط وكليشيهات وما إلى ذلك). وسوف يصدر بهذه الطريقة أيضاً الكتابان التاليان فى ثلاثية «الأيديولوجية الجديدة» (الثانى عن الاقتصاد والثالث عن فلسفة التاريخ). فالمهم هو إصدار هذه الكتب بالامكانيات المتاحة.

وإزاء ذلك، نأمل أن يتقبل القارئ الكريم هذه الصفحات بما نطمح فيه من تسامح وتعاطف واهتمام.

محتويات الكتاب

- * مقدمة عامة عن الايديولوجية وأجهزة السلطة .
- * هذا الكتاب .
- * الفصول المضافة كتقديم للكتاب بعنوان « الديمقراطية والديماجوجية » (٣ فصول كبيرة) .
- * الفصول الأصلية للكتاب (٩ فصول) .
- * ملحقات الكتاب (عن شمول الاهدار والعداء للثقافة) :
 - أولا - مقالات وموضوعات تشبه المقالات .
 - ثانيا - خطابات وقائع شخصية .
- * الفهرس وأعمال المؤلف .

ثلاثية الايديولوجية الجديد مقدمة الكتب الثلاثة

الايديولوجية وأجهزة السلطة

تطورات كلمة «ايديولوجية»

كلمة «ايديولوجية» تعنى من حيث أصولها اللغوية (ايديا + لوجوس) : «البحث فى الأفكار» أو «علم الفكر».

ومن المعروف أن عملية تداول الكلمة، بدأت بواسطة «مدرسة الايديولوجيين» التى أنشأها تلاميذ الفيلسوف المادى العقلانى الفرنسى كوندillac (١٧١٥-١٧٨٠)، وأبرزهم أنطوان ديستوت دى تراسى A. Destutt De Tracy (١٧٥٤-١٨٣٦) وجورج كابانى G. Cabanis (١٧٥٧-١٨٠٨). وتراسى هو الذى بدأ استعمال تلك الكلمة فى كتابه «مبادئ الايديولوجية» Ele-ments d'Ideologie.

وكانت الايديولوجية عند هؤلاء، تعنى «علم الأفكار» أو «دراسة الأفكار». أولا، فى اللهن، أى دراسة الاحساسات والمدرجات والمعانى ومن ثم قوانين التفكير وقواعد المنطق، الخ. وثانيا، فى المجتمع، أى دراسة القواعد والقوانين الفكرية للتربية والأخلاق والسياسة، الخ. ولهذا، كان تراسى يقول ان كل العلوم ليست الا تطبيقات فرعية لعلم الفكر أو الايديولوجية. وكانوا يحاولون - باسم «علم الايديولوجية العقلانية» ideologie rationelle - وضع نظام للتعليم والتثقيف يجعل فرنسا «مجتمعا عقلانيا علميا».

والمهم أن ظهر هذه المحاولة العلمية الموسوعة، فى اتجاه مادى عقلانى، وذلك فى مجال اللهن قبل ظهور وتطور علم النفس المعروف، وأيضا فى مجال المجتمع قبل ظهور وتطور العلوم الانسانية الاجتماعية، بل واهتمامها بأخطر جانب من الجوانب التى يجب أن تهتم بها العلوم الذهنية والاجتماعية، وهو جانب التفسير المادى العقلانى للفكر أو العقل (الفردى والاجتماعى)، كان يعنى أنها بلاشك محاولة خطيرة تتناول أهم المراكز العصبية للبحث العلمى. ولهذا، وقعت اللعنة على تلك الكلمة، وأصبح من الضرورى أن تتعرض للتحويل والتحريف والتدهورى والتعكيس بدرجة أشد من المعتاد، وأن تتعرض أسماء أصحابها للنفس.

وسرعة، جاء رد الفعل التشويهى من رافضى وخصوم العقلانية فى فرنسا، وعلى رأسهم نابليون بونابرت. فقد أعطى هؤلاء للكلمة معنى تنفيرا مشوها، فجعلوها بمعنى التنظير المجرد غير العلمى وغير المدعم بالخبرة الواقعية وبهذا المعنى، استعملها نابليون تضليليا للتعبير عن التجريد الفكرى المزعوم الذى كان ينسبه إلى عهد الارهاب فى الثورة الفرنسية (بدلا من أن يعتبر ذلك التفكير الارهابى تخليطا لاعقليا)، ومن ثم قال ان «الايديولوجية هى عمل المثقفين»، وان المثقفين يحاولون أن يفرضوا على النسيابة أفكارا نظرية مأخوذة من الكتب، بينما السياسة هى فى رأيه ممارسة وخبرة عملية بحتة ! ومنذ ذلك الوقت، ورغم أن سياسات نابليون «العملية» انتهت الى الهزائم التدميرية الشاملة والمتكررة، أصبحت كلمة ايديولوجية تستعمل أحيانا بمعنى تشويهى يقابل معنى كلمة «برجماتية» - التى تعنى

اتجاه الأداء العلمى أو الممارسة العملية غير الموجهة فكريا ١

لكن من ناحية أخرى، وفى مجال الفكر والفلسفة، ارتبط التدهور المطلوب للكلمة بتخيليات هيجل (١٧٧٠-١٨٣١) عن تطور «الفكرة» (أو «الفكرة المطلقة») فيما يسمى أطوار ظاهريات الروح، أو ما إلى ذلك من أسماء تعبر عنه عن «تجليات» و «تطورات» أحوال الذات الإلهية فى الفكر والوجود ١. وبذلك حلت «الأيديولوجية» التفسير الروحاني الإلهي للمادة، محل «الأيديولوجية» التفسير المادى للفكر أو للمعلل الفردى والاجتماعى. ورغم أن بعض تلاميذ هيجل وقضوا وعارضوا هذا الاتجاه الفكرى الروحاني، إلا أن انتشار الادانة البرجانية للعقلية ضد مايمسى «الفلسفة التأملية» Speculative (وهل يمكن أن تكون الفلسفة إلا تأملية؟) ١٢) ضد «الفكر التأملى» صوما (وهل يمكن أن يوجد فكر بدون تأمل؟) ١٣)، ارتبط باستعمال كلمة «الأيديولوجية» بهذا المعنى التنقيضى المشوه. وبهذا المعنى، هاجم كارل ماركس الفلسفة الألمانية بعد هيجل فى كتابه الميكرو «الأيديولوجية الألمانية»، وذلك حتى قبل أن يطور أفكاره ونظرياته ١٤

وعلى كل حال، فقد التقط ماركس والمجلز فى القرن التاسع عشر، التحويرات التدهورية للكلمة من أعباء العقلانية، ومن ثم قاما بدورها فى تكريس وترويج هذا التدهور، كما فعلا فى الكثير من التصورات والنظريات المزعومة والأسماء والمسميات السابقة على الماركسية ١. والنتيجة أن كلمة «الأيديولوجية» أصبحت تعنى - من خلال مدرسة هيجل ثم من خلال ماركس والمجلز ومن بعدهما - معنى «الوعى الزائف» أو «الفكر التأملى». وهذا المعنى يفسر عند ماركس والمجلز بعينين فرعيتين متفرقتين أيضا ولا عقليتين، هما :

أولا، التدهور الفكرى أو التسلسل الفكرى المنسلخ عن الواقع ١ (على غرار تطور الفكرة بالطريقة الروحانية الاستبطانية عند هيجل) ١٥.

وثانيا، التعبير أو التنظير الفكرى للاشعورى واللامرادى، أى المرتبط بما يسمى اللاشعور الثقافى، كالتصورات والأساطير والمعتقدات والأفكار المفروضة اجتماعيا التى تستخدم فى تبرير أو تنظير الفلسفة والدين والأخلاق والقانون، الخ ١ (وهذا أحد المعانى الهيكلية للروح أو اللاهنا) ١٦.

وقد ركز ماركس والمجلز على هذا المعنى الثانى - وخصوصا المجاز الذى كتب عنه كثيرا كتابات فجة جدا ولا عقلية ولا منطقية تماما ذلك أنه من مفارقات الماركسية، أن المجاز الذى لم يتخرج من الجامعة أصلا والذى كان أقل فى حصيلة الثقافة من ماركس، ومن ثم أكثر منه فى التخليط والتغليب، كتب عن الفلسفة وعن الفكر أكثر مما كتب ماركس ١٧)

وعلى كل حال، يقول ماركس فى مقدمة أحد كتبه، ان «الأشكال الأيديولوجية» هى الأشكال «القانونية» والسياسية والدينية والجمالية أو الفلسفية»، وما إلى ذلك من أشكال فكرية يدركها أو «يشعر بها الناس» ولكن لا يدركون أسبابها الاقتصادية الحقيقية، ولا يدركون أنها تهيروا خادعة أو زائفة يتوهمون أنها صحيحة كما يتصور الشخص تصورا وهيا عن نفسه ١٨). ولأحظ هنا أن الماركسية تنكر

(١) من المهم أن أكرر هنا أن ماركس الذى تحدث عنه الثقافة البرجوازية كنيلسوف، لم يتخصص فى الفلسفة ولكن فى القانون. وبعد تخرجه من كلية الحقوق بجامعة برلين، قدم رسالة إلى جامعة ألتيمية (جامعة بينا) ولحق نظام كان يسمح بالدراسة الاضائية غير المتخصصة للفلسفة ذلك أنه لا يفتى على أى جامعى أن نظام التخصص فى أى كلية يفرض على الدراسات العليا أن تكون فى فروع تابعة لمجال التخرج. وكانت الرسالة عن «ديقريطس وأبيقور» (وموضوعها ينتسب إلى الحقيقة إلى تاريخ المذهب الدرئ أكثر مما ينتسب إلى الفلسفة). وحصل بها على مايمسى الدكتوراه فى الفلسفة -وهذه درجة تستخدم فى التزييف الأكاديمى فى بعض جامعات الغرب، لأنها تشبه الدكتوراه وتقل عن درجة الماجستير وتختلف طبعاً عما يسمى دكتوراه الدولة. وعلى كل حال، فهى رسالة لم تستحق أن يهتم بنشرها أنصاره ولا أعداؤه ١. ولهذا، لا تلاحظ توجد له كتب فى الفلسفة. وعلى سبيل المثال، كتابه «فقر الفلسفة» هو مجرد كتاب فارغ عن الاقتصاد. يرد فيه على كتاب الاشتراكي برودون «فلسفة الفقر» ١. أما أهم كتاب فلسفى ماركسى، فهو «جدل الطبيعة» من تأليف المجاز ٢ (٢) الأعمال المختارة لماركس والمجلز، النسخة الألمانية طبعة مرسكو ١٩٥٥ : المجلد الأول، ص ٣٣٢.

الحقيقة الموضوعية والعقل الموضوعي، أى تنكر المنطق الموضوعي فى الفكر والفلسفة والعلوم الانسانية أو الاجتماعية، ومن ثم ترفض انحاء العقلانية!

وبهذا التصور البرجماتى اللاعقلى عن الفكر، يقول المحلّز أيضا ان «الايدولوجية هى الاشتغال بالأفكار كما لو كانت أشياء مستقلة تتطور باستقلال ولا تخضع الا لقوانينها الخاصة»! ومعنى ذلك أنه ينكر المنطق الموضوعى للفكر الصحيح، لأن الماركسية لاتعترف أصلا بوجود فكر صحيح موضوعها خارج العلوم الطبيعية! وفى جهالة غريبة، يعتبر «الفلسفة» مثل «الدين» أعلى أنواع الايدولوجيات التى تدعى الانفصال عن الظروف الاقتصادية^(١)

وهو يؤكد مثل ماركس أن الايدولوجية «تشغل لاشعوريا وبدون ارادة»! ويقول ان الايدولوجية تراعى «التماسك الداخلى فى التعبير»، ولكن كمجرد وهم أو خيال وخداع ذاتى يسميه «التصور الايدولوجى»! وفى رأيه أن هذا تصور «مقلوب»، لأن مايتخيل الفيلسوف أو عالم الاقتصاد أو عالم السياسة أو عالم القانون أنها «مبادئ» فكرية لتحديد الواقع، ليست الا «أفعالا منعكسة اقتصادية»! (٢) وفى رسالة أخرى، يكرر أن رأيه ورأى ماركس هو أن «الأفكار السياسية والقانونية وغيرها من الأفكار الايدولوجية، مشتقة من وقائع اقتصادية أساسية»، رغم أن «الايدولوجية هى عملية يقوم بها من يسمى المفكر^(٣)»! عن وعى ولكن عن وعى زائف، لأن مبرراتها الزائفة التى تخفى أسبابها الاقتصادية الحقيقية «تشقّق من الفكر المحض للمفكر أو سابقه»! (٤)

وهذه التشبهات البرجماتية اللاعقلية لكلمة «ايدولوجية»، التى بدأت منذ عهد نابليون، نجدها أيضا عند بعض الوجوديين اللاعقليين مثل ألبر كامى. A. Camus، فهنا ينقل عن هجوم هيغل ضد العقلانية فى الأخلاق، فيهاجم مايسميه «الجرائم» الايدولوجية أو «جرائم المنطق» Crimes de la Logique، بمعنى جرائم العنف السياسى المبررة فكريا أو منطقيا! ومن حسن الحظ أنهم لم يطالبوا أيضا برفض المنطق كما طالبوا برفض الايدولوجية!

الايدولوجية فى الثقافة المعاصرة

رغم كل ماسبق، استمر الأصل القديم لكلمة «ايدولوجية» فى فرض إيهاماته أو تأثيراته فى الثقافة الأوروبية، ومن ثم لم تستطع تلك التخليطات اللاعقلية أن تستمر حتى اليوم، وحتى الماركسيين بعد الثورة السوفييتية، تراجعوا عن المعنى التنفيري المشوه للكلمة بدرجة كبيرة، واستعملوها بمعنى عام. نمثلا «قاموس الفلسفة» السوفييتى (طبعة ١٩٦٧)، خفض درجة التخليط واللاعقلية فى تصورات ماركس والمحلّز عن هذا الموضوع، فاكثفى بتعريف الايدولوجية بأنها «نظام من الآراء والأفكار السياسية والقانونية والأخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية». وهذا تعريف غير محدد طبعاً، ولكنه معقول.

ومن ناحية أخرى، لازال كلمة «ايدولوجية» تستخدم فى الكتابات الرجوازية بمعان شبيهة بتلك التى أخذها ماركس والمحلّز عن مدرسة هيغل، مع اضافة معنى آخر شبه هيغلى أيضا، هو أنها «مجموع أفكار خاصة بمجموعة أو بعصر كتعبير عن موقف تاريخى»! (الروس ١٩٧٤). وهذا التصور عن «الايدولوجية» بمعنى الفكر المعبر عن عصر تاريخى، استعمله أيضا السفسطائى المعاصر كارل پوپر K. Popper، الذى حاولوا أن يصنعوا له النفوذ والشهرة فى لندن. فمن هذا المنظور الذى لايعترف بموضوعية الفكر ولا بعلمية التاريخ، رفض الكلمة أصلاً، بدعى أنها تعبر عن أوهام تحويل التاريخ الى علم! ذلك أنه اعتبر أن مجرد القول بارتباط فكر معين بعصر تاريخى معين، هو تفسير علمى للتاريخ! أما فى طبعات «دائرة المعارف البريطانية» وغيرها فى السبعينات، فيفسرون الكلمة بأنها «نظام من الأفكار يستهدف تفسير وتغيير العالم كليهما»، وأنها «شكل من الفلسفة الاجتماعية والسياسية تجمع

(١) نفس المرجع، المجلد الثانى، ص ٣٩٦.

(٢) المجلد الثانى، ص ٤٩٤.

(٣) المجلد الثانى، ص ٤٩٧ - ٤٩٨.

بين العناصر التطبيقية والعناصر النظرية، وأنها تعبر عن «أى نظرية أو مذهب أفكار لتوجيه العمل» فى السياسة وغيرها. الخ. وهذا المعنى (الذى يستعير تصور ماركس عن الفلسفة) يجعل الایدولوجية جزءا من الفلسفة، وليس العكس. ومع ذلك، فهم يعترفون بأن «الایدولوجية» مثل «الدين»، يعتبر كل منهما «منظومة شاملة» total system، مما يعنى منطقيا أن الایدولوجية أوسع من الفلسفة فى النظرية وليس فقط من حيث ماتنتضمه من عناصر عملية أو تطبيقية.

والمهم أن المعنى التشويهي للكلمة (بما فى ذلك المعنى اللارادى الاجتماعى أو التاريخى)، انخفض فى المراحل الأخيرة، رغم أن الكلمة لازالت غير محددة بدقة، بسبب ماتعرضت له من تخليط وتعكيس لقطعه عن المعنى الموسوعى المادى العقلانى السابق الذى استعملته مدرسة كورتهاك.

وأقرب ترجمة عربية للكلمة، بمعناها الجديد غير المشوه، هى: «التكوين الفكرى» أو «التكوين العقائدى» (بالمعنى العام للاعتقاد). والتحديد المتسق لها الذى نستعمله فى هذا الكتاب، هو أنها تعنى تركيبة الأصول الفكرية والفلسفية لمختلف العلوم والمعارف وفروع الثقافة، كما تشمل الاتجاهات أو المذاهب الفكرية فى المجالات التى لم تخضع بعد لنتهجيات العلوم الدقيقة. ومعنى ذلك أنها نوع أوسع وأعم من الفلسفة، ومن ثم تشمل الاتجاهات أو المذاهب الفلسفية والثقافية، واتجاهات أو مذاهب العلوم الاجتماعية التى لم تستكمل بعد تطورها العلمى الدقيق غير المذهبى، فضلا عن الأصول الفكرية للعلوم الأخرى.

وقد عرضت فى ثلاثية الكتب هذه عن «الایدولوجية الجديدة»، المبادئ أو الأصول الفكرية والتصورات الأساسية الأخرى: فى مجال السياسة والمجتمع (فى الكتاب الأول الخاص بالديمقراطية)، وفى مجال الاقتصاد (فى الكتاب الثانى عن الاشتراكية والاستثمارات الخاصة)، وفى مجال التاريخ (فى الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ).

هذا، ويلاحظ أن كلمة «فكر» إذا أخذناها بالمعنى الخاص المتميز عن معنى «الفن» أو «الأدب» من ناحية، وعن معنى «العلم» من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي تقريبا دور كلمة «ایدولوجية» وتعتبر تقريبا عن معناها الشائع حاليا. فالفكر بهذا المعنى الخاص، يتعلق بالمبادئ والأصول والاتجاهات. أما بالمعنى العام، فكلمة «فكر» - مثل كلمة «تفكير» - تشمل كل أنواع الأفكار والتصورات والمعتقدات والآراء والتعبيرات. الخ. وبهذين المعنيين العام والخاص، سأستعمل كلمة «الفكر» فى بقية المقدمة.

أجهزة السلطة وأنواع الفكر

من المعروف أنه يوجد نوعان من الفكر: فكر رسمى أو معتمد رسميا، وفكر غير رسمى أو غير معتمد رسميا. ومن المعروف أيضا أن الفكر غير الرسمى ينقسم الى نوعين: فكر غير معنن من الجهات الرسمية، ولكنه يعبر عن اتجاهاتها بطريقة أو بأخرى. وفكر لا تتحمل الجهات الرسمية مسئوليته ولا ينسب إليها بشكل صريح أو بشكل ضمنى، لأنه يعتبر من الناحية الرسمية «مستقلا» عنها، أو قد يعتبر «معارضاً» لها، رغم أنها قد تسمح له بالتواجد القانونى أو بالتواجد العلمى - سواء كانت ترفضه حقا أو تكتفى بالتوصل منه. وأوضح مثال على ذلك فى بلادنا اليوم، موقف الجهات الرسمية المرتبطة باتفاقات مع الغرب ومع إسرائيل، من حملات الاثارة والدعاية العدائية الشديدة ضد إسرائيل، الى درجة الحديث عن حرب رابعة معها. فمثل هذه الحملات تؤدي - على الأقل - الى تبرير النظام العسكرى القائم، وتبرير تضخمات واستعدادات وانفاقات العسكرية المصرية وأجرائها الأخطبوطية.

وعلى كل حال، فالفكر «المستقل» أو «المعارض» المعترف به والمسموح له رسميا بالتواجد، يكون بالضرورة واحدا من ثلاثة أنواع، لكل نوع منها درجات متتالية. فهو:

أما فكر مكمل من الناحية العملية للفكر الرسمى. وأما بديل احتياطى له يمكن الأخذ به رسميا فى مراحل أخرى. وأما فكر مغضوب عليه لكن يعتبر بديلا «شعبيا» أو «اجتماعيا» للفكر الرسمى وللنكر المكمل له، أى بديلا «شعبيا» أو «اجتماعيا» للفكر الاحتياطى المعارض أيضا.

ومثل هذه التقسيمات، ترسمها وتخطط لها أجهزة التحكم السرى الشامل، مع بعض مستويات الأجهزة السرية المحلية، رغم أن الجهات الرسمية العلنية وبعض دوائر الأجهزة الأمنية قد لا تعرف عنها شيئاً.

والهمم أننا نجد عدة حلقات فى سلسلة التباعد عن الرسمية - وذلك فى الفكر المسموح له بالتواجد القانونى أو بالتواجد العملى - تتدرج كما يلى :

١- فكر غير معتمد رسمياً، ولكنه منسوب الى الاتهام الرسمى. ومن ذلك مثلاً، فكر الصحافة الحكومية غير المعتمدة رسمياً، وفكر الجهات شبه الحكومية التى تسمى باللغة الدبلوماسية «المنظمات غير الحكومية» (وأشهرها فى مصر منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى).

٢- فكر غير منسوب الى الاتهام الرسمى، ولكن مقبول رسمياً. من ذلك مثلاً، فكر محمد حسين هيكل وثروت عكاشة وأمين هويدى وأحمد بهاء الدين وأمثالهم من كوادى العهد الناصرى، وكذلك الاسلاميين «المعتدلين» وأمثالهم من «المعتدلين» فى بعض أحزاب المعارضة.

٣- فكر تنصل منه الجهات الرسمية، ولكن لا ترفضه عملياً. من ذلك مثلاً حملات العدا ضد الاتحاد السوفيتى والمسكر الشورى.

٤- فكر معارض ترفضه الجهات الرسمية (وقد تسمح له بالتواجد العملى بدون اعتراف قانونى)، لكن أجهزة السلطة تعتبره بديلاً رسمياً أو احتياطياً رسمياً للاتهام الحاكم يستخدم عند الاضطرار. ومن ذلك مثلاً فكر الاسلاميين الاخوانيين غير المعادين وأنصارهم فى حزب العمل، والفكر الناصرى فى حزب التجمع.

٥- فكر معارض ترفضه الجهات الرسمية وتغضب عليه (وقد لا تسمح له بالتواجد القانونى)، لكن أجهزة السلطة تسمح له بالتواجد العملى (وقد تسمح له بالتواجد القانونى أيضاً)، لأنها تعتبره بديلاً شعبياً أو اجتماعياً مطروحاً ليعملق به الأفراد أو القوى الساخطة أو المعادية التى تبحث عن بديل ايدولوجى. من ذلك مثلاً، ايدولوجية الوفد، وايدولوجية التمرس الناصرى، وايدولوجية التنظيم الارهابى الناصرى الذى يسمى «ثورة مصر» (والذى تسلط عليه أشواء الاثارة والدعاية الشديدة والواسعة بل والهولمة).

وبعد ذلك توجد حلقة أشد تباعداً عن الاتهام الرسمى، هى حلقة الفكر الذى تقاومه الحكومة بشدة، وتقاومه أجهزة السلطة بدرجة أو بأخرى، لكنها تسمح له بالتواجد على المسرح بدرجة أو بأخرى، لأنها تعتبره بديلاً فكرياً من نوع أشد بعداً وأشد هذاء. من ذلك مثلاً، فكر المتطرفين الارهابيين الاسلاميين. وكذلك فكر التنظيمات الماركسية المصرية المحاضرة ذات الاتهام القومى والسطحى الذى يشبه الشيوعية الأنمية (والتي تخدم مصالح العسكرية المصرية بالاشتراك فى هستيريا العدا ضد اسرائيل^(١)).

فصناعة البذائل ايدولوجية الاحتياطية القريبة أو البعيدة، أى كمجرد بذائل للاعتقاد والتفكير (ولو سرا فى خواطر اللهن)، وليس فقط كبذائل يحتمل قبولها أو الاعتراف بها فى وقت ما، هو تقليد قديم منذ عصور الكهنوت الفرعونى الذى كان يصنع مختلف المهادات المتصارعة ومختلف الآلهة المتصارعة داخل وخارج مصر. وهذه الطريقة، كان من يرفض عبادة رى مثلاً يقع فى عبادة آمون، ومن يرفض عبادة العجل يقع فى عبادة القط، ومن يؤمن بالتسامح الدينى يبعد جميع الآلهة، ومن يرفض الوثنية وعبادة الحيوانات يبعد رئيس الآلهة، الخ.

وبهذا المنظور، نستطيع أن نفهم مثلاً موقف الأجهزة العليا للقرب ازاء الاتهامات الاسلامية (حتى فى

(١) فى هذا المجال التشبهى المذيف، تهمل مطبوعات حزب التجمع الناصرى (الكامل للمسكرة الحكومية) لمستخدم غير متعلم اسمه مبارك حيد فضل، باعتباره المعلم والشخصية الأولى للماركسيين أو التمرسين المجد فى مصر. وهذا المعلم المزعوم كان قد ظهر فى عهد الأجهزة البريطانية مع هنرى كوريل. ثم أصبح من أتباع العهد الناصرى منذ الستينات، ومن ثم تناهى المسكرين الناصريين فى حزب التجمع مثل زملائه (انظر الملحقات : أولا رقم ٣)

أوروبا وليس فقط في العالم الثالث)، وأيضاً إزاء الاتهامات الماركسية غير المستنيرة التي لاقتنيد المسكر الاشتراكي فكرها أو سياسيا. وتستطيع من ناحية أخرى أن تفهم موقف الأجهزة العربية الإسلامية حاليا - حتى في الكويت والخليج - من تشجيع وإظهار بعض اليساريين أو أديعاء اليسارية المصريين الذين يعتبر السباح لهم بالاشتراك في تقديم الأفكار الاحتياطية (في «ورشة» قطع الفيار الایدولوجية المتنوعة المحترقات)، إلى درجة تكرار الدعوات الخاصة بهم والكتابة عنهم واستكناهم وتزويدهم بالمصادر الإضافية للدخل، الخ؛ فهذا مايقبلونه حتى مع أدوات الجمعية اليسارية من الصف الثاني والثالث فهما يسمى حزب التجمع اليساري وفي مقابل ذلك، فإن هذه الأجهزة هي التي أحرقت ودمرت لبنان في ظروف الاكتساح اللاعقل الجديده. ذلك أن مثل هذه الأجهزة العليا في العالم البرجوازي، لاتعطي القليل الا تأخذ الكثير، على المدى القريب أو البعيد.

والسائلة في هذا لاتقتصر على استراتيجيات تقديم أنواع الطعم في المصائد السياسية والعسكرية، على غرار مايسمى «طريقة النشل الأمريكي» (مثل تقديم مكاسب سياسية وعسكرية مؤقتة للتورط في مصائد الهزائم الشاملة بعد ذلك، بطريقة ماحدث مع محور قطر موسولوى في الثلاثينات، وبطريقة المخططات المجهضة التي كان يرسمها الغرب ضد الاتحاد السوفيتى باستخدام كوبا ومحاولة استخدام مصر وغيرها كما سأوضح في الكتاب الثالث عن التاريخ). ثم انها لاتقتصر على استراتيجيات استخدام «الأدوات» بدلا من «العلاء»، واستراتيجيات استخدام أدوات وعلاء التخريب والتشويه والتزييف بدلا من استخدام وعلاء «التعليق» عن الأسرار أو «تنفيذ» التعليمات (الذين يستخدمون في مراحل الارهاب المكشوف، بالطريقة التي يصر عنها «بهلوانات» القصص والمسرحيات في محاولاتهم لتصوير معنى البهلوان أو الأداة أو العميل في السياسة والفكر). لكن المسألة التي نتحدث عنها في هذه السطور، تقتد أساسا إلى استراتيجيات استخدام النوع المطلوب ایدولوجيا من المعجلات الاستثنى وقطع الفيار الاحتياطى، التي لاتحرك سيطرة المجتمع أو الأفراد حركة صحيحة وطويلة المدى، أي التي لاتصنع التصورات والتطبيقات الصحيحة ولاتيح الوصول إلى الاتجاه العقلاني الصحيح.

ولايدخل في مجال الحديث هنا، نوعيات الوسائل التي تستخدمها أجهزة التحكم السرى وأجهزة السلطة (مستوياتها الهرمية المختلفة) في صناعة واستحداث أو تدعيم أو كروب أو توجيه أو افساد وتعكيس هذا الاتجاه أو ذلك، أو مدى تغفلها وتشغيلها لهذا الاتجاه أو ذلك، أو مدى استفادتها منه على المدى القريب أو البعيد، لأن المقصود بهذه الكلمات توضيح الحلاقات النمطية للتكامل والتناظر أو التبعاد بين الاتجاه الحكومي والاتجاهات الأخرى في الایدولوجية. وفي فرنسا مثلا، يسمون العميل السرى للأجهزة الخاصة باسم «عميل الاستفزاز» agent provocateur وهذا يعبر في حد ذاته عن أن إثارة الاستفزاز والتمرد ضد الحكومة، قد يكون عملا مطلوباً من أجهزة الحكومة، لتبرير القمع والتشكيل وليس فقط لتحويل النظر عن وسائل المقاومة الصحيحة. فموقف التعمية والتجنب التعمير، هو من أهم أهداف أجهزة السلطة في أي اتجاه كان.

ومن هذه الملاحظة، تنتقل إلى النقطة الأهم والأخطر في هذه التقسيمات والتحديدات، وهي أنه فوق ذلك كله وفي مقابل ذلك كله، يوجد تقسيم آخر جديري ونوعى للفكر المرفوض والمغضوب عليه. فهذا الفكر ينقسم إلى قطاعتين يفصل بينهما حاجز قاطع، هما: الفكر المرفوض بدرجة أو بأخرى، لكن المسموح له بالظهور أو التواجد على المسرح ولو في دور العنود اللدود. والفكر المحرم غير المسموح له أصلا بالتواجد فوق خشبة المسرح في أي دور كان؛ وهذا هو الفكر غير المعلوم، أي الذي لايعرف معظم الناس (ولايعرف كل الناس في الأجيال التالية) عن وجوده أصلا، لأنه لايسمح له عمليا بأي وسائل للظهور أو للتسجيل، ولا بأي امكانيات للوصول إلى دوائر قادرة على الاقادة عنه في الحاضر أو في المستقبل.

وينطبق ذلك على الفكر التصويرى التنويرى المرشد إلى الحقائق والوقائع في مختلف المجالات التي تتعرض جديريا للتعمية والتجهيل أو التخليط والتضليل والتخريف والتحويل، الخ (خصوصا في مجالات

الدين والسياسة والمجتمع، وموضوع وسائل وتقنيات وعلوم ومخططات الرصد والاستطلاع والتحكم الذهني والشخصي والتحكم السري وصناعة المستقبل). كذلك يتطرق بشكل عام، على الفكر المنهجي الكامل العقلانية والجبردى الأصولى فى العقلانية. وأوضح مثال على ذلك طوال التاريخ منذ تكون أجهزة التحكم الرهبرى الشامل التى صنعت فرعونية مينا، والتى صنعت مختلف المعاداة والهائل الدينية الخرافية والنيبية فى مصر وفى المنطقة وماحولها طوال آلاف السنين، هو الموقف ضد الفلسفة العقلانية الحقيقية.

الموقف اللاعقلى من الفكر فى عصور التاريخ

إن الأجهزة الكهنوتية الفرعونية والشرقية المكمل لها، ألغت الغاء تاما من بقايا التاريخ المعروف أى افادة عن التراث العقلانى اللادبنى الأقدم الذى استمر فى شمال مصر فى مراحل ما قبل فرعونية مينا، ثم انتقل فى هجرات شملة بروتوموس العقلانية الى مهاجر الشام ثم اليونان وغرب الأناضول وغيرها، فرارا من المطاردات والاكنتساحات الكهنوتية المصرية أو المدفوعة من مصر. وهذا فضلا عن تحريم تبادل أى معلومات عن الرسائل الكيموائية والطبية والتقنية القديمة الأخرى التى كانت الأجهزة الكهنوتية الفرعونية تحتفظ بأسرارها (ومنها حتى الكهرباء، والمؤثرات الاشعاعية المحكومة كما أثبتت الاكتشافات الحديثة)، والتى استمرت تلك الأجهزة وسلالاتها القبطية فى استخدامها آلاف السنين فى صناعة السحر والمعجزات وفى صناعة المرض والجبن والموت السرى وفى التحكم السرى الفردى والاجتماعى والتأثير فى الطبيعة والحياة واسقاط المطر، الخ.

ومن ناحية أخرى، ألفوا حتى من الاستعمالات اللغوية فى اللغات القديمة التى تحكموا فيها، المعانى الأصلية الأقدم للكلمات الاستعراضية المفتاحية فى التراث العقلانى، وحوروا أو شوهوا معانيها أو قلبوها تمكيسا الى كلمات كهنوتية. من ذلك مثلا، كلمة «نتر» أو «نتشر» التى كانت تعنى الطبيعة (وهى فى الأصول اليونانية اللاتينية (natura)، قلبها الكهنة فى اللغة الهيروغليفية الى معنى «رب»، وكلمة «إيل» أو «هيل» التى كانت تعنى المادة الطبيعية (ومنها فى اليونانية هيرولى أى مادة، وهيلاد وهيلين أى اليونان ذات الانجاء الطبيعى)، قلبوها الى معنى «اله». وهذا فضلا عن كلمة «دين» (وفى اليونانية دين) التى كانت تعنى الواجب أو الالتزام الأخلاقى، وكلمة «هودين» أى هدى العقل التى قلبوها الى معنى اليهودية أو اليهودية (أى أنهم قلبوا العقلانية الأقدم الى دين غيبى)، وكلمة «صوفست» أى حكماء أو فيلسوف التى قلبوها الى معنى السفسطة وإلى معنى الصرقية التخريفية، الخ الخ).

ومع ذلك، فلا توجد جريمة كاملة ومعنى ذلك أن عمليات الغاء الفكر المحرم غير المسموح له أصلا بالتواجد على خشية المسرح، لم تستطع الغاء كل آثاره تماما. وسوف أناقش فى الكتاب الثالث من الثلاثية، هذا الموضوع مع غيره من موضوعات فلسفة التاريخ.

لكن يمكن أن أشير هنا الى أن ذلك الفكر العقلانى «الملعون»، بقيت منه رغم ذلك رواسب كثيرة متفرقة فى التراثات التاريخية: بعضها رواسب مقطعة أو مبتسرة كالأشكال لكن مفيدة. وبعضها مجرد اشارات سريعة مختلفة فى ركام التاريخ الرسمى كالتر الضائع فى التراب. وبعضها رواسب عرجلت بطريقة خيالية أسطورية ليسمح لها بالبقاء، ثم تعرضت للمزيد من التعوير والتحريف (وهذا واضح فى الأساطير اليونانية التى حافظت رغم ذلك على جوهرها العقلانى). وبعضها رواسب تعرضت للتشويه وتمكيس، بتغيير تمهيرات أو معانيها، مع استيعابها فى نصوص التراث اللاعقلى والكهنوتى والصوفى، بل وفى الخرافات المتوارثة وفى الأساطير المعادية للعقل. ثم يضاد الى ذلك، مابقى من رواسب تلك الحكمة العقلانية القديمة فى فولكلوريات التعبير اللغوى والعادات الاجتماعية والتركيبات الفولكلورية للتصور والتفكير والسلوك. (والفولكلور يعنى التراث الثقافى أو المعرفى المتداول تلقائيا والمتوارث شعبيا، ولا يعنى الأغاني والرقصات الشعبية كما هو شائع).

بل إن بعض أجزاء تلك الحكمة العقلانية القديمة فى الموضوعات «المعاداة» أو غير المحرمة، نسبت

الى الفولكلور وتداولتها الأبدى ثم الأجيال التالية حتى وصلت الينا. وأشهرها كتاب «الأسفار الخمسة» الهندي، وكتاب «كلىة ودمنة» الفارسي (الذى تعرض ابن المقفع بسبب ترجمته للقتل بتقطيع لحمه وشوى كل قطعة!).

ومن ناحية أخرى، فضرورات استخدام العقل وضرورات تطوير العقل بدرجة ما - حتى فى نظم التعمية اللاعقلية الشاملة - كانت تفرض عليهم استخدام أجزاء من بقايا تراث هذه العقلانيات القديمة، بطريقة مقتطعة ومحصورة وبطريقة خلط التبر بالتراب. فمثلا، إذا كان الفكر الاسلامى المتزمت قد أخذ بشعار «من تمنطق فقد تزندق»، فإن بعض المشتغلين بالفكر الاسلامى رأوا أنه لا مانع من دراسة أجزاء من المنطق العقلانى القديم واستيعابه فى الانقياء المطلوب. وعلى غرار ذلك، ظهرت الفلسفة عندهم فى حالات معدودة نادرة، بعد تخليطها بالتحريفات واللاعقلانيات «المشرقية»، ثم ادانة ومعاينة المشتغلين بها!

بل وحتى الفلسفة العلمانية التى سمح بدراستها فى العصر الحديث (قبل مراحل التدهور اللاعقلى المعاصر وانحطاط الفلسفة للدين)، هى فى الحقيقة عبارة عن ركام يحتوى من التراب أكثر مما يحتوى من الثبر، وتُسْتَعْمَد منه (بضم التاء) المهادىء والأفكار التبصيرية والتنبؤية الجبرية.

وليس هذا الموقف جديدا، لكنه موقف شامل منذ العصور القديمة، حيث كانت الأفكار الفلسفية تظهر فى ظروف الفلتات المؤقتة، أى فى مراحل اضطرابية مؤقتة فى بعض البلدان غير المحكومة بدقة، ومن ثم تسرع أجهزة التحكم اللاعقلى الشامل الى تصفية المجتمعات التى سمحت لها بالظهور، وذلك قبل أن تستكمل الفلسفة تطورها وارتقاها، وقيل أن تصل الى العقلانية الجبرية الكاملة. وهذا واضح فى عمليات التخطيم الاسبرطى الفرعونى الفارسى لأثينا بمجرد ظهور الفلسفة فيها، ثم بعد ذلك عمليات تناول انجازاتها الفلسفية القاصرة غير المكتملة تناولا تخليطيا لاعقليا وتعكسيا فى مدرسة الاسكندرية وفى بعض مراكز الشرق الأخرى، بحيث ضاع القليل من الثبر الأثينى غير المكتمل فى الكثير من التراب الشرقى ولا يدخل فى هذا الموضوع، عمليات اعدام سقراط ومحاولة اعدام أندروكيدس، وارغام أفلاطون على الهجرة الى مصر، ومايقال عن قتل أرسطو بالسم، الخ؛ ذلك أن موقف أجهزة التحكم السرى الشامل فى مثل هذه الحالات، يكون فى الظروف العادية موقف منع ظهور الأفكار غير المرغوب فيها أصلا، ومنع ظهور الأشخاص غير المرغوب فيهم أصلا، وليس موقف المكافحة المضادة بعد ذلك.

وفى العصور الوسطى، لمجد أن الامام أبها حامد الفزائلى الذى أصدر كتابا مخصصا ضد الفلسفة باسم «تهافت الفلاسفة»، أعلن صراحة فى تصديره وفى نصوله أنه يرفض أن يعرض أو يناقش فيه أفكار «الدهريين» (أى العقلانيين اللادينيين) الموجودين فى عصره، لأنهم «أفكار» غير معترف بهم، وأنه لا يعرض ويناقش الا أفكار «الفلاسفة الالهية» و «الفلاسفة الالهييين ذوى الأسماء الهائلة» الذين يحاولون استخدام الفلسفة فى اثبات الدين والألوهية! ومعنى ذلك أنه كان يجب أن يسعى كتابه: تهافت الفلسفة للالوهية! ولهذا كرر الفتوى الخاصة باعدام الفلاسفة والمتفلسفين والمعزلة، بدون الاشارة أصلا الى اللادينيين منهم الذين يعتمدون مننيا وتاريخيا قبل اعدامهم بالموت!

وينفس هذا تناول الرسمى للفكر المحرم، قال هيرم للفلاسفة الماديين العقلانيين الفرنسيين عندما طلبوا منه أن يحددهم عن الاتحاد، أنه لا يعترف بوجود شىء من ذلك لأنه لم يقابل فى حياته ملحدًا! ومع ذلك، ونتيجة ملاعيب النظائر بالصدق التاريخى، نقلوا الينا عن العصور القديمة والوسطى بعض اشارات «دهرية»، تعتبر فى الحقيقة قاذج سطحية ومبتسرة أو مشوهة عن تراث العقلانية التبصيرية القديمة.

وفى العصر الحديث بعد زيادة نسبة التراب اللاعقلى الذى يحتوى على الثبر العقلانى، وبعد زيادة قدرات أجهزة التحكم السرى الشامل، مع زيادة جهال التضليل والتضويه والاتحاد والتعمية والانفعالات الدعائية المضادة، انخفضت درجة الحوف من الركام المتضخم للفلسفة والمنطق. لكن رغم ذلك، استمر التخليط والتدهورى للفلسفة والإغراق التجهيلى السطحي للفلسفة، بل وأيضا المكافحة اللاعقلية التى تقلبها الى فلسفة لاهوتية بطريقة العصور الوسطى، والتى تضاعف عمليات حصرها وإبعادها عن دوائر الاهتمام. ومن خلال هذا الركام، وللتظاهر الليبرالى المضلل، يسمعون أحيانا فى الغرب ببعض المواقف

اللاينية غير المفيدة تبصيرا. وبعضها تعتبر في الحقيقة نوعا من «العدمية» nihilism ، أى نوعا من الانتكار اللاعقلى للدين بطريقة شبه وثنية! بل ومنها اهتمامات الحادية لاعقلية ولا أخلاقية، كالوجودية مثلا

* * *

وأظن أن هذه الفقرات الكثيرة، تكفى لتوضيح الفرق بين أنواع ويمثل الفكر المفروض مختلف درجات الرفض مع السماح له بالتواجد أو الظهور على مسرح المجتمع والتاريخ مختلف درجات الظهور، وبين الفكر المحرم الذى لايسمح له أصلا بالتواجد على خشبة المسرح فى أى دور كان، بحيث لاتصل أخباره (ان وصلت!) الا للباحث العقلانى المدقق المتعمق فى رواسب ونقايات وتزييفات وأكوام التاريخ الرسمى! لكن بذهى وتحصيل الحاصل، أن مثل هذا الباحث لم يكن يسمح له هو أيضا بالوجود أو بالاستمرار فى البقاء فى عصور اللاعقل القديمة والحديثة! ذلك أن ما كانت تسميه الأجهزة البريطانية صراحة باسم «لعنة الفراشة»، كانت تصيب هذا المفكر أو ذاك المورخ.

ونفس هذه الحقيقة، تنطبق أيضا على موقف التحكم السرى الشامل فى عمليات التواجد الايدولوجى على مسرح المجتمعات فى الظروف الحاضرة. لكن من حسن حظ البشرية، أنه حدث منذ أواخر السبعينات تغير فى ميزان القوى العسكرية والاشعاعية بين الغرب الأنجلو أمريكى والمعسكر الاشتراكى بهنجايد، أدى الى تفوق القدرات السوفيتية. ومن ثم بدأ عصر تاريخى جديد يختلف نوعيا عن العصور والفترات السابقة منذ فرعونية مينا. ذلك أن التاريخ تصنعه الأجهزة المحركة للبشر وللحكومات : هى التى تصنع التدهور واللاعقل، وهى التى تصنع العقلانية والارتقاء، لأنها هى التى تقهر الشعوب والمجموعات والأفراد أو تخطط لتحطيمهم، أو تحركهم وتستخدمهم كوسائل للتدمير والتجهيل، وهى التى يمكن أن تحررهم وتطلقهم فى طريق التنوير. وفى هذا العصر الجديد، بدأت تتغير تدريجيا امكانيات السماح للفكر العقلانى الجبرى بالتواجد على خشبة المسرح، بالقدر الذى يفرضه تطور المراحل الانتقالية الاضطرابية للتفجيرات الدولية المهنددة. ولولا ذلك، لما أمكن أن يصل هذا الكتاب الى الوجود.

هذا الكتاب

فى الفترة من ٢٢ يونية ١٩٧٦ الى ١٠ فبراير ١٩٧٧، كتبت وجهزت فى مستشفى المجازين بالمعاسية (كما سأوضح بعد ذلك) الكتب أو الأبواب الثلاثة التى تشمل هذا الكتاب الأول. وكان عنوانها السابق هو «الديمقراطية والشيوعية»؛ ثم جعلته عند النشر «الأيديولوجية الجديدة». والكتب أو الأبواب الثلاثة هى: ١- «معنى الديمقراطية» ٢- «الاشتراكية والاستثمارات الخاصة» ٣- «فلسفة التاريخ».

وكتبت قد تلقت فى عام ١٩٧٦ بعض «الاشارات» أو «الايماءات» من بعض المصادر السوفيتية، تفيد بأن الجهات ذات القدرة فى الاتحاد السوفيتى تخطط لاجراء تغييرات جذرية فى الايديولوجية الماركسية اللينينية، وأنها تستطلع الأفكار المطلوبة بهذا الخصوص. ولأثنى كنت أصلا شديد الاقتناع بأن النظرية العلمية اللابيقية الجديدة يجب أن توضع فى مرسكو والاستفادة من أنصار مرسكو وليس فى لندن كالماركسية فى القرن الماضى، فقد أسرع الى الكتابة فى نقد الفلسفة الماركسية (الفصول التى نشرتها فى يولية ١٩٨٩ فى كتاب بعنوان «المبادئ الفلسفية الجديدة»)، ثم فى نقد الفروع الثلاثة المذكورة من الايديولوجية الماركسية.

وبخصوص فصول هذا الكتاب الأول عن الديمقراطية، كتبتها وجهزت منسوخاتها فى الفترة من ٢٢ يونية الى ١٢ أكتوبر ١٩٧٦. ثم أرسلت منسوخاتها يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٦ الى الناقد الأدبى لوس عوى والنصاى يوسف ادرىس (وهذا فضلا عن مكتب النائب العام بعد ذلك، لأنى كنت أرسل اليه نسخا من معظم مراسلاتى بهدف التسجيل للمستقبل). وبديهى أن «التجيين» المذكورين من لجم الثقافة الرسمية والصحافة الرسمية، تجاهلا مراسلاتى تماما، كالمعاد منها ومن غيرها (فى نفس المستوى وفى المستويات الأدنى) طوال تلك السنوات السوداء، التى أشرت اليها فى الفصل الثالث من التقديم. ومع ذلك، كتبت وأرسلت الى مختلف الجهات ملخصا للأجزاء الثلاثة، مثل غيرها من الموضوعات الكبيرة، التى كنت أرسل منسوخات ملخصاتها الى مئات الصحفيين والكتاب ورجال الثقافة طوال فترة ابداعى فى العباسة.

وقد راجعت أو أعدت كتابة فصول هذا الكتاب، ثم أضفت اليها تقديما بعنوان «الديمقراطية والدياجوجية». وهو من ثلاثة فصول أكبر، كتبت مسودتها فى أبريل ١٩٨٩، وأضفت اليها عدة فقرات فى أول أغسطس ١٩٨٩.

والفصل الثالث من هذا التقديم، يتضمن وقائع شخصية ذات قيمة فطية وتطبيقية فى مجال الديمقراطية. لكن القارئ الذى لا يهتم بالوقائع الجزئية، يستطيع تجاهلها والاهتمام بالفصول الأخرى. وعلى كل حال، فموقف رفض النظام الشمولى العسكرى، يعنى - بالاتساق المنطقى والضرورة المنطقية - رفض هؤلاء الذين يستخدمهم ذلك النظام أو يسمح لهم بالاشتراك فى صناعة الجوالاعلى السائد. ذلك أن من الهلافة حقا أن تصدق تصورات هؤلاء أو أولئك، من أنهم وصلوا الى مواقعهم - فى ظل نظام بوليسى بعاى العقل والديمقراطية - نتيجة كفائات ومواهب، أو نتيجة احترام حرية الرأى وتعدد الرأى، أو نتيجة وساطات ومحسوسيات، أو نتيجة شطارة وفهلوة، الخ الخا هذه كلها وسائل أو أسباب ظاهرة أو خفية، تخفى السبب الحقيقى وهو الأهلية اللاعقلية!

وفضلا عن ذلك، أضفت الى الكتاب عدة ملحقات ترتبط بموضوع الديمقراطية، وبعضها تسجيلات شخصية تعبر عن بعض مشاكل الديمقراطية وعن بعض وقائع الابدان الشامل للحقوق الديمقراطية والعلاقاتية.

(١)

تقديم الكتاب الديمقراطية والديماجوجية

كان سقراط يقول ان الديمقراطية باعتبارها حكم الأغلبية، تعنى بذلك حكم الجهلة، لأن الأغلبية جهلة. والتصحيح المطلوب رداً على هذه الملاحظة، هو أن الديمقراطية يجب أن تعنى الحكم العقلاني الذي يخدم مصالح الأغلبية، وليس الحكم اللاعقل للأغلبية.

الفصل الأول الديمقراطية واللاعقل الذهائى

الديمقراطية والأغلبية

كان سقراط وأفلاطون يعركان «الديمقراطية» بأنها «حكم القراء» - بمعنى قراء العقل أيضا. وكانا يؤكدان أن الديمقراطية باعتبارها حكم الأغلبية الجاهلة، هى المرحلة الانتقالية الى نظام «الطفهان الشمسى» أو الذهائى. ومن الناحية الاشتقاقية، نجد أن كلمة «ديمقراطية» تعنى «حكم الشعب»/ديموس. وهذا معنى الأغلبية. أما نظام «الطفهان الشمسى»، فلم يكن يختلف عن نظام «الديمقراطية» عند القدماء، الا من حيث تركيز السلطة الشعبية فى يد فرد واحد يفتق الشعب ويحصل منه على سلطات مطلقة، ومن ثم يصبح حاكما أو رئيسا شعبيا مطلقا (وبالتعبير القديم «ملكا شعبيا»). يسمى أيضا «طاغية»/ تيرانوس tyrant !

فإذا أخذنا «الديمقراطية» بالمعنى الذهائى القديم الذى كرسه واستخدمته الليبرالية الرأسمالية الحديثة، سنجد أن الطفهان الشمسى هو «ديمقراطية» مركزة فى فرد واحد، بينما «الديمقراطية» هى طفهان شعبى بدون فرد واحد !

ونوضح ذلك قاما، عندما نتعامل مع التأييد «الشعبى» الكاسح الذى كان يجمع به هتلر وموسولنى وجمال عبد الناصر والحرمينى وأمثالهم (بغض النظر عما إذا كان هذا التأييد يعبر فعلا عن ٩٩٪ أو عن ٨٨٪ أو حتى عن ٦٦٪ من الأصوات ! فالفرق لاقية له من حيث قراءه التصويت). وهنا تبدو لنا حقيقة هذه العلاقة (المسجلة فى التراث القديم وغير المعترف بها فى التفضيلات الحديثة) بين «الشعبية» و «الطفهان». فالاستبداد المرتوض والمزول عن الشعب، هو نظام مقصوح ومؤقت، ولا يشكل الخطر الحقيقى على المستقبل العقلانى الارتقائى للبشرية. اما الخطر الحقيقى هو استخدام آراء وأهراء الشعب ضد مصالح الشعب، أى استخدام الشعب ضد نفسه، أو استخدام الناء باسم النواء ! فالجاهل أو اللاعقلى عدو نفسه، وليس فقط عدو العقل والمنطق.

وفى التراث القديم أيضا، نجد أن كلمة «ديماجوجية» demagogy - التى تعنى حاليا الغوغائية أو الدجل الشعبى أو تلقن وتهيج الشعب والذهماء - كانت تعنى فى اليونان القديمة «زعامة الشعب» ! وكان المعنى الحرفى لكلمة «ديماجوجوس» أى «الزعيم الشعبى»، هو ذلك الذى يفتق الشعب ويجره وراءه، أى يقوده بهذا المعنى التقطعائى. وفى اللغة العربية أيضا، نجد أن كلمة «فتنة» - بمعنى قرد شعبى أو ساهيرى - تعبر عن نفس الاتجاه، وهو سحر أو خداع وتضليل الجماهير وتحريكها الى التمرد.

وكما أوضحت فى فصول الكتاب، كانت النظم الاجتماعية والسياسية فى القرون المؤقتة لآزدهار 'يونان القديمة، تجارب تلقائية بسيطة ومتعددة نظما ومتحورة بدرجة كبيرة من التحكم التصرهوى المناق للآجهزة السرية، بل وتعتمد كثيرا على استخدام العقل المحايد. وكانت تحدياتها مسجلة فى الكتب بطريقة تصيرية مباشرة. ومن ثم أصبحت تجارب مفيدة دراسيا فى تحديد أنماط النظم الاجتماعية والسياسية وتطوراتها.

وفى هذه التجارب، وفى محنة سقراط فى ظل «ديمقراطية» أثينا، وفيما كتبه أفلاطون على لسان سقراط عن نظم الحكم، وكذلك ماكتبه أرسطو وغيره، نجد أن سبب الاقتران والاختلاط بين الجاهلين أو معنيين متقابلين لكلمة «الديمقراطية»، هو الخلط بين معنى «مصلح» الشعب أو الأغلبية، ومعنى «آراء»

أو «تصورات» أو «انطباعات» أو «أهواء» الشعب أو الأغلبية. فالنظام العقلاني العادل، يجب أن يعمل من أجل مصالح المجتمع أو الشعب أى الأغلبية. لكن بمجرد أن يتساق وراء آراء وتصورات هذه الأغلبية، أو يحاول تمثيل هذه الآراء والتصورات والتعبير عنها، فإنه ينسلخ عن العقلانية بقدر ما ينسلخ عن العدالة التي لا تتحقق الا عقلانيا.

«يعنى ذلك أن الديمقراطية الحقيقية أى الديمقراطية العقلانية، تقدم مصالح الشعب. أما اللاديمقراطية الشعبية أى الديهاجوجية أو الديمقراطية الشكلية الزائفة، فهي التي تقدم آراء وأهواء الشعب. فالأقلية العقلانية المخلصة هي هيمنة الابصار للأغلبية، بينما الأغلبية العقلانية (ناهيك عن تلك المحكومة لاعقلانيا) هي قبل أعمى».

وقد شاعت من ديكاوت عبارة يقول فيها: «إن الفهم/الذهن entendement وتلزم يقل العقل كما ترجم خطأ هو أعدل الأشياء» توزعا بين الناس. « لكن انتشار الفهم أو الذهن، لا يلقى تفاوت درجاته، ولا يلقى بشكل خاص تميزه عن العقل raison المتخصص في الفكر المنطقي الرأقي. صحيح أن الذهن القادر على التفكير هو القاسم المشترك بين البشر، وصحيح أن التفكير هو بلورة العقل الذي يميز الذهن البشري عن الذهن المجهول، وصحيح أنه يمكن ويجب توسيع وتعميق قدرات العقل المنطقي الرأقي الى أوسع وأعمق الدرجات بين البشر. لكن المشكلة هي أنه في الظروف الحاضرة وفي المستقبل المنظور، يجب التمييز بدقة بين ذوى القدرات الذهنية الأدنى وذوى القدرات العقلانية الأرقى عند اختيار ممثلى المجتمع وقادة الرأي والمختصين بحل مشاكل المجتمع وتنظيم وتخطيط نشاطاته وصناعة مستقبله.

وقد كان الفلاسفة يميزون منذ العصور القديمة بين «النفس» (يعنى يشبه «الذهن» في التعبير الحديث) وبين «العقل» الأرقى في الادراك والتفكير. كما كانوا يميزون بين «الخاصة» أى المتخصصة في التفكير العقلاني، وبين «العامة» أى ذوى الادراك السطحي. وكان سقراط يؤكد كثيرا على انتشار الجهل (بل والجهل المركب) لدى المستورين عن المدينة، ويؤكد على أن حكم الأغلبية الجاهلة يعنى حكم الجهل والريذيلة (لأن الريذيلة جهل)، وأن الحكام يجب أن يتخصصوا في الدراسة الفلسفية والعملية منذ الطفولة. وهذه الملاحظات، توضح لنا أن أهم خبرة عن نظم الحكم قدمها لنا التراث اليوناني القديم، هي خبرة اللاعقل الذهائى. ذلك أن دول الشرق القديم عرفت نوعين فقط من حكم اللاعقل، هما : حكم اللاعقل الكهنوتي، وحكم اللاعقل العسكري. أما اللاعقل الذهائى، فكان يستخدم في الشرق كهنوتيا وعسكريا وفي صناعة الاتفلاق الذهني المطلق exclusivisme ، وفي صناعة الرأي العام المضاد لأى تفكير ولأى مخالفة، وفي تحطيم أى محاولة فردية للتفكير. لكن لم يسمح للاعقل الذهائى بالوصول الى الحكم الاجتماعى أو السياسى في تلك العصور، لأن الأرستقراطية الكهنوتية والعسكرية القديمة الراسخة، لم يكن يمكن أن تسلم قواعدها طواعية لحكام جدد.

ولم تبدأ إعادة تجربة اللاعقل الذهائى اليونانى القديم الا في أوروبا في العصر الحديث، باسم الليبرالية الرأسمالية (أو مايسمى «الديمقراطية البرجوازية»)، وذلك بعد انهيار حكم اللاعقل الكنسى والعسكرى الاقطاعى، وضد زحف طوفان العقلانية الأوروبية الجديدة. أى من أجل إزالة آثار عصر النهضة والتنوير، وتفرغ وتمكيس اتجاه العقلانية العلمية الحديثة. وقد كانت النتيجة بالفعل خلال حوالى قرنين من الليبرالية الرأسمالية (غرقت خلالها أوروبا في عدة حروب أخرى حريان عالميتان مهلكتان)، هو تدهور وتنقاص وتلاشي العقلانية والثقافة الفكرية والأكاديمية والفكر الحر، وزيادة مشاكل الفرد والمجتمع، واضمحلال سكينه وأمان واستقرار الفرد والمجتمع، وحرمان الفرد من نظام الحياة السهلة ومن التصورات الفلسفية العقلانية الواضحة عن الطبيعة والانسان. وهنا فضلا عن أن اتجاهات الليبرالية الرأسمالية، هي التي خلقت النظم الفاشستية في بعض بلدان الدرجة الثانية المتمردة في أوروبا (على غرار دول الشرق التي أدى فيها التصاعد الليبرالى الكاسح للرأى العام القومى الاسلامى الى تحريك الانقلابات العسكرية وصناعة النظم العسكرية الفاشستية والرأسماليات الحكومية والطفانيان الذهائى ضد العقلانية).

حقوق العقل

تجارب اللاديمقراطيات «الشعبية» اليونانية القديمة، مع تجارب اللاديمقراطيات الليبرالية الرأسمالية الحديثة في أوروبا ومولوداتها الفاشستية والعنصرية، وانعكاساتها ومصنوعاتها العسكرية والدعائية المثبتة وطنيا ودينيا فيما يسمى «العالم الثالث»، تؤكد لنا جميعها أن المشكلة الحقيقية للديمقراطية ليست مشكلة الأصوات والتصويتات، لكنها مشكلة العقل والعقلانية. صحيح أن الأصوات والتصويتات لا بد منها في أي نظام ديمقراطي. لكن إذا كان المطلوب خدمة «مصالح» وليس خدمة «أهواء» الشعب أو الأغلبية، فهذا يتطلب قدرات وتخصصات عقلانية علمية لا يمكن أن تحددها أصوات وانطباعات الشعب. فحل مشاكل الفرد والمجتمع للحاضر والمستقبل، وتنظيم حياة الفرد والمجتمع تنظيمًا طويل المدى، وتحقيق الأمان والأزدهار والازدهار للفرد والمجتمع بطريقة ثابتة مضمونة من جيل إلى جيل، هي مهام تحتاج إلى دراسات وتخطيطات عقلانية علمية أصعب وأعمق وأبعد مدى مما تحتاج إليه الكثير من المشاكل العلمية غير الاجتماعية وغير السياسية التي لا يمكن حلها بالتصويتات الليبرالية.

إن موضوع كروية الأرض مثلا، وكذلك موضوع دوران الأرض حول الشمس، هما موضوعان حسمهما البحث العقلاني العلمي، ولم تحسمهما الأصوات التي استمرت فترة طويلة ترفضها أجيالًا كما بالك بهام حل مشاكل الفرد والمجتمع وتحديد نظام الحياة للفرد والمجتمع للحاضر والمستقبل، التي هي مهام أصعب وأعمق وأوسع من مشاكل علم الجغرافيا أو الفلك؟! وما بالك مثلا بمهمة عقلانية واضحة، هي ضرورة خفض الجولري لعدد سكان الأرض، وخصرنا ذوي القدرات العقلية الأمل - سواء في قطاعات معينة على المستوى القومي، أو في مجموعات معينة من الشعوب على المستوى الأثني؟!

ومنذ عصر اليونان القديمة، كان سقراط وأفلاطون مثلا يسخران من «الجملة» الذين يتصورون أن «فن الحكم» لا يحتاج إلى تعلم خاص وتثقيف فكري خاص منذ الطفولة. وكانا يشبهان هذا الرأي برأي الملاحين الجملة الذين يتصورون أن فن قيادة السفينة «ليس بالفن الذي يمكن تعلمه»، ومن ثم يختارون «قبطانا أكبر حجما وأقوى جسما، ولكنه مصاب ببعض الصمم وقصر النظر»، فضلا عن أنه «جاهل بفن الملاحة» ويسأرون وتوقعات والمجاهات الطرق البحرية^(١) وكانا يأخذان على مبدأ «المساواة بين غير المتساوين» في نظام «الديمقراطية» الدعائية القديمة، أنه يشبه المساواة بين «الأبناء وأبيهم» أو بين «التلاميذ والأستاذ» أو بين «الصغار والكبار»، بل ويشبه إعطاء حريات زائدة «للحيوانات المستأنسة»!^(٢) وفي رأيها أن مجموعات الحكام الذين يجب تربيتهم وتثقيفهم منذ الطفولة، يجب ألا يقتصر على دراسة الفلسفة^(٣) مثل بقية الفئة العليا المطلوبة للمجتمع، بل يجب أن يكونوا «أصلح وأكمل في التربية الفلسفية من الفلاسفة الآخرين وأقدر منهم على الجمع بين الفلسفة والسياسة».

والذي يهمني في هذه التأملات الفلسفية والتجريبية القديمة، أن المشكلة الجوهرية للديمقراطية بالمعنى الصحيح ليست مشكلة «المساواة والحرية» للأغلبية الشعبية كما يتصور أصحاب هذا الرأي في الماضي والحاضر، ولكنها في الحقيقة مشكلة حرق التفكير والتعبير والتنوير، وحرق الحكم للنخبة العقلانية المشتغلة بالفكر والعلم. فالمعقل هو فاصل الإنسان عن الحيوان. ومن ثم فالحقوق والحريات التي يجب أن تكفل للعقل، إنما تعبر بذلك عن جوهر إنسانية الإنسان وعن الجانب الرئيسي والأرقى من مستلزمات كيان النوع البشري كنوع عقلائي.

(١) انظر معارضة «الجمهورية». وقد ترجمت عدة ترجمات. آخرها ترجمة فزاد زكريا، طبعة ١٩٦٨. الكتاب السادس، ص ٢١٢.

(٢) نفس المرجع، الكتاب الثامن، ص ٣٠٧ و ٣١٣-٣١٤.

(٣) لاحظ أن الفلسفة كانت تعني قديما العلوم العقلانية عموما، لكن المتكاملة منطقيا. أي كانت تعني المعرفة العقلانية العلمية الموسومة، التي يربطها نظام فلسفي بالمعنى الخاص. وهذا المعنى يختلف عن المعنى الخاص الحالي للفلسفة، بقدر ما يختلف عن معنى التخصص العلمي المتعلق وغير المتكامل موسوعيا وفلسفيا وغير المترابط منطقيا.

وهذا ما كان يقصده المفكر الانجليزى جون ستوارت ميل J.S.Mill (١٨٠٦-١٨٧٣)، عندما قال: «وان أجمعت البشرية كلها على رأى وخالفها فرد واحد، فلن يكون حق البشرية كلها فى اسكات هذا الرأى أكبر من حق الفرد فى اسكات البشرية.» فحق الفرد هنا، ليس حق الهوى أو حق المخالفة للاعقلية (التي هي «حقوق» متوقفة وتتوقف بها دائما الأغلبية الديمقراطية)، ولكنه حق العقل الذى يمثل القاسم المشترك للبشر والقدرة الأرقى عند البشر، ومن ثم يمثل المستقبل الارتقائى المطلوب للبشر.

ومعنى ذلك أن الاعتراف بما يسمى منذ عصر التنوير باسم «حرية العقل» أو «الحرية الفلسفية» للفرد، هو فى الحقيقة اعتراف بحق الانسان فى انسانية حقيقية، واعتراف بحق وواجب النوع البشرى فى التمايز عن الأنواع الحيوانية الأدنى وفى مواصلة الارتقاء كنوع عقلاى وفى تجنب التنحور الى نوع لاعقلى شبه حيوانى. والتزاما بهذه الحقيقة، واندرجا تحت هذه الحقيقة، يمكن استخدام وسائل التصويت والأغلبية والأقلية، فى الاطار الذى لا يخرج عليها.

حل يوجد حل ؟

يهدى أن هذا التحديد المباشر غير التضليلى وغير الديهاجوى للمشكلة، لا يقدم حولا فورية. بل ان الحلول الحقيقية الحاسمة لهذه المشكلة، لم تظهر أصلا فى المرحلة المعاصرة، بعد تغير موازين وقدرات القوى الدولية واتساع التعادلات الأممية. لكن يمكن أن نبدأ هنا بالاشارة الى ملاحظتين :

الملاحظة الأولى: أن الأفراد العقلانيين القلائل الذين كانوا يظهرون فى العصور القديمة والوسطى بعد حملات الإبادة الكهنوتية العالمية، كانت آمالهم فى الحصول على حل لمشكلة حقوق العقل أو الحقوق الفلسفية، تتمثل فى التعلق بأمل «الانتظار» غير المضمون لانتقال الحكم الى حاكم مستعير أو غير معادى للعقل يشجع الحكمة والحكماء والفلسفة، ان لم يتحول هو نفسه الى حكيم فيلسوف. وهذا ما تعبر عنه فكرة «الهادى المنتظر» أو «الحكيم المنتظر» (بودا/يهودا^(١) وأصلها أبو الهدي)، قبل أن تنقلب الى فكرة دينية. ويمكن أن نجد هذه الفكرة بدرجة أو بأخرى من درجات الوضوح، فى الفولكلوريات العقلانية القديمة (مثل كتاب «خزائن الحكمة/الأسفار الخمسة» الهندى، وشبيهه الفارسى العربى «كليلة ودمنة» لابن المقفع)، وكذلك فى بعض الكتب الفلسفية القديمة، فضلا عن الأصول الحقيقية لليهودية والفكرة المهدية، والرواسب الحقيقية لليهودية أو اليهودية، الخ.

وقد كان هذا «الانتظار» ينتج بالفعل فى مصادفات نادرة خارج دائرة الطواغوت الكهنوتى الفرعونى، أى فى البلقان وفارس والهند وغيرها من البلدان التى كانت قد انتشرت فيها هجرات بروجيوس (منذ الهجرات والمستوطنات الايونية الأولى فى الألف الثالث قبل الميلاد، حتى هجرات ومستوطنات امبراطورية الاسكندر ثم الرومان قبل الاسلام). أى كانت هذه المصادفات مجرد ثغرات فى مجاهل أوروبا وآسيا، بعد الاكتساحات الكهنوتية الفرعونية أو المصنوعة والمدفوعة من أجهزة الكهنوت الفرعونى، التى اكتسحت الشام وشرق أوروبا ثم آسيا منذ الألف الثانى قبل الميلاد، والتى كانت تبيد كل «المدن» العقلانية، وتعطى أراضيها وخيراتهم وعسلها ولبنها لفاشين غاشمين ولشعوب غريبة غاشمة (كما تشير الرواسب التاريخية فى أسفار «المهد القديم»)، ومن ثم كانت تفرض على بقايا شعوبها اللاعقل الوثنى أو النيبى والاسرائيلى مختلف أنواعه.

وهى على كل حال، مصادفات أو ثغرات كان يتدخل فى صنعتها غالبا بعض ذوى الميول العقلانية الذين كانت الظروف النادرة تسمح بوصولهم الى كواليس صناعة الحكام. ولهذا، كانت بعض هذه العمليات تستمر أحيانا لبعض الفترات. وربما كانت تتسع خلالها وتلد مجموعات أو مدارس أو كتباً

(١) هذه الإشارة /: تعبر عن استعمال المرادفات أو البدائل والأصول اللغوية المماثلة، من حيث الجانب التعبيري فقط. فهى تمنى إضافة مرادف أو بدئل مماثل أو أصل لقوى للكلمة، وذلك لأن استعمال حرف «و» أو حرف «أو» هنا قد يعطى معنى غير مقصود.

على درجة كبيرة أو صغيرة من العقلانية، فلاتلث أن تنتشر بالانتقال أو بالهجرة كالمجوس أو كهنة شملة بروميس، إلى أن تتعرض للإنهارة أو القهر الساحق أو التدهور التدريجي. وحتى في التاريخ الإسلامي، نجد مثلا أن بعض الأصابع السرية الفارسية استطاعت أن تصنع المأمون ابن هارون الرشيد، من أم فارسية ويذهب معتزلي وميرور فلسفية، ففتح الباب لأعمال الترجمة والتفلسف. ورغم أنهم حاربوه وانقلبوا عليه وعلى أبنائه بحيث لم تستمر هذه المرحلة إلا حوالي ٣٤ عاما من التطاحن الدموي،^(١) فقد تركت بصورها أو قسائمتها التي انتقلت نتائجها إلى بعض المناطق الفارسية من العالم الإسلامي.

وسأتناول موضوع هذه المصادفات أو الثغرات العقلانية في الكتاب الثالث، عندما أتعرض لميكانيزمات الارتقاء وميكانيزمات التدهور في مسار التاريخ، الذي هو صراع دائم بين العقل واللاعقل، لكن الذي يهمنا هنا، هو أن موقف «الانتظار» العقلاني القديم كان يعلق الحل على ظهور حاكم قادر، أي كان يعترف بأن الحل الديمقراطي الحقيقي الذي يكفل حقوق العقل أو حقوق الفلسفة هو حل لا يمكنه إلا من يملك السلطة.

أما الملاحظة الثانية، فهي أن الجانب الذي صنع تقدم وازدهار وقوة أوروبا منذ عصر النهضة في القرن الخامس عشر وحتى مراحل التدهور المعاصر، لم يكن هو الجانب الانتخابي أو جانب التعبير عن الأغلبية الشعبية فيما يسمى «الديمقراطية البرجوازية» التي تحولت إلى ليبرالية رأسمالية. فقد كانت الأغلبية ولا تزال على استعداد لتأييد الكنيسة والقيادات الكنسية واللاعقل الكنسي، بحيث لو كانت قد أخذت (بضم الألف) أصواتهم قبل بناء الحضارة العقلانية العلمية الحديثة، لما كانت أوروبا قد خرجت من ظلام العصور الوسطى ومن حكم التجهيلية الكنسية، لكن الجانب من الديمقراطية الأوروبية الذي صنع تقدم وازدهار وقوة أوروبا الحديثة، هو جانب حقوق وحرية العقل.

فقد كانت حقوق وحرية العقل تنمو داخل «البروجات» أو «الكوميونات» أو «المدن الحرة» التي كانت تشتري استقلالها أي سلطاتها من أمراء الاقطاع والملوك منذ القرن الثاني عشر، ثم أيضا داخل قصور بعض المستعمرين من أمراء الاقطاع أو الملوك منذ القرن الخامس عشر، ثم أيضا بواسطة بعض المعاهد والجامعات والمؤسسات التي سمح بإنشائها منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر. وفي تلك القرون، وعلى أيدي المجموعات المتزايدة من الأفراد ذوي القدرات الفكرية والإبداعية الراقية والمتحررة، ظهرت أهم الرسائل العقلانية والعلمية والتقنية التي صنعت الحضارة الحديثة.

وحتى عندما تصرنت الأجهزة الكنسية والأجهزة البريطانية (التي أخذت عنها قيادة مخططات صناعة التدهور واللاعقل بالتحكم السري العالمي الشامل)، فركبت الموجه العقلانية لإجهادها وتعكيسها، واستطاعت أن تحول وسائل الاستثمارات الخاصة إلى رأسمالية احتكارية لا إنسانية، وأن تحول الحقوق والحرية الديمقراطية إلى حقوق وحرية ليبرالية للفساد والانسداد الذهني والأخلاقي والاجتماعي باسم أرضاء الجماهير وتشييل أمراء الجماهير وتحصيل أصوات الجماهير، بقيت رغم ذلك واستمرت بالقصور الذاتي بعض وسائل وتقاليده العقلانية والثقافة الفكرية المتحررة لدى كثيرين من الأفراد وفي عديد من المؤسسات الثقافية والأكاديمية وفي بعض تراث الكتب وبقايا نظم التعليم الخ. وبقايا ورواسب هذا التراث العقلاني وهذه التقاليد العقلانية، هي التي فرضت على الليبرالية الرأسمالية الدهمانية تقاليد تعدد الآراء والسماح بالمخالفة الفكرية (رغم زيادة درجة السطحية في هذا التعدد والمخالفة، وزيادة تضيق الإطار البرجوازي الذي يحصرها).

ومع تناقص هذه البقايا والرواسب العقلانية، التي كادت تتلاشى خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية

(١) هذه المرحلة المؤلمة والمحدودة جدا التي لم تتركز في التاريخ الإسلامي، والتي حاولوا إجهادها بالحروب الأهلية والفتن والاضطرابات، ثم أدانوها فقها في أحكامهم الاجتماعية باستحقاق المقتلة للاعدام، استندوا أحد مزغى التاريخ التجهيليين (هو عبد الرحمن الشرقاوي) كتدريج عام في التقطع منه وروجا الرواى مخيب محلوذ في غطابه الفرعونى الإسلامى إلى لجنة نوبل، والتي هو تعبير عن وحدة التزيف التاريخى بين الزرب المعاصر والعالم الثالث.

وانتقال قيادة التحكم السرى العالمى الشامل الى الأجهزة الأمريكية، تناقص بل وكاد يتلاشى تقدم وازدهار الغرب، بينما استمرت الليبرالية وتصويتات الأغلبية، وتساعد نفوذ اللاعقل الدهشائى والرأى العام السطحي والاثارة الجماهيرية والتعدد الشكلي للأراء.. ولولا انفصال احدى القوى العقلانية الأوروبية - هي الاتحاد السوفييتى - ثم تطور قدراتها العسكرية والتكنولوجية والاشعاعية بدرجة قلبت آخرها جدا موازين القوى الدولية السابقة، لكانت أوروبا ومن ورائها العالم كله قد انحدرت فى التدهور اللاعقل الى عصور اظلامية جديدة.

والخلاصة أن حقوق وحرىات العقل فيما يسمى «الديمقراطية البرجوازية»، وليست حقوق وحرىات الأغلبية الدهشائية، هي التى صنعت الارتقاء الأوروبى الحديث، وهى التى أدى تدهورها فى المراحل المعاصرة الى تدهور الغرب والأقاليم العالمية التابعة له. وهذه حقوق وحرىات تتناقى فى الحقيقة مع الليبرالية الرأسمالية، التى تقيس الحقوق والحرىات بعدد الأصوات أو بكلمات الثروة. ولهذا فمن التخليط والمغالطة أن يتحدث ماركس والمجلز وغيرهما من الماركسيين أو أشباه الماركسيين عن تراث العقلانية الأوروبية الحديثة، باعتباره تراثا «برجوازيا»، وعن حقوق وحرىات العقل فى أوروبا الحديثة باعتبارها «ديمقراطية برجوازية»! ذلك أنهم يأخذون صفة «البرجوازية» هنا بمعنى مزدوج، يبدأ من معناها القديم السابق على الرأسمالية والمشتق من اسم «البرجوات» أى «المدن الحرة» (والبرجوازية فى هذا السياق تعنى صفة الحضر والتحضر أو التدنن)، ويقفز الى معناها التنفيري اللاحق المعروف حاليا (وهو المعنى الرأسمالى). وفى هذه المغالطة التخليطية، يخلطون بين جانب العقل اللاعقل فى النهضة الأوروبية، وجانب اللاعقل الرأسمالى الطبقي الذى انحرقت وتدهورت اليه حركة التطور الأوروبى. وهذا يشبه المغالطات السقراطية النضمية التى يدرسها طلبة المنطق منذ أيام أرسطو، عن الخلط بين مسميين اثنين لهما اسم واحد، أى «لفظ مشترك»!

يقول مثلا باكوتين (١٨١٤-١٨٧٦) فى كتابه «الله والدولة»: «وان البرجوازية منذ النهضة والاصلاح [فى القرن الخامس عشر] حتى الثورة [فى أواخر القرن الثامن عشر]... خرج من حضنها معظم المفكرين الأحرار ورسيل التحرر البشرى... وأعلنت سقوط الملكية والكنيسة، والاخوة بين الشعوب، وحقوق الاتسان والمواطن» (١). لكن الحقيقة أن كلمة «البرجوازية» هنا لا تعبر عن الرأسمالية، وإنما تعبر عن الثقافة العقلانية غير الدهشائية.

وفى اتجاه مشابه لكن أكثر انحرافا، يكرر بليخانوف رأى ماركس عن أن هلفتيوس ودولباخ وغيرهما من فلاسفة التنوير، يعتبرون «برجوازيين» لأنهم يؤمنون بحق الملكية (بكسر الميم) ولا يؤمنون بقيادة ودكتاتورية البروليتاريا! (٢) والمقصود بذلك، اعتبارهم برجوازيين بالمعنى الرأسمالى! لكن هذا الرأى الذى قاله ماركس ثم تلازمه، يدل على عدم التمييز بين حق الملكية كمبدأ عام ديمقراطى عقلانى صحيح، وبين امتياز أو «حق» الملكية الاحتكارية كمبدأ خاص أرسطى لاعتقلى يتناقى مع حقوق الملكية للآخرين فى المجتمع. أما حكاية قيادة ودكتاتورية البروليتاريا، فهى مجرد خرافة تعبر عن التقاليد الكهنوتية القديمة المعادية للفكر والثقافة والثروات العادلة، والتى كانت تدعو الى حكم الرعاة والبدو والصيادين والأميين المدميين وغيرهم من «أراذل» المجتمعات - كما أوضحت فى فصول الكتاب.

ومن ناحية أخرى، فقد كان ماركس والماركسيون الأوائل يميلون الى اعتبار «الديمقراطية» نظاما برجوازيا، بينما كانت الأجيال التالية من الماركسيين تعتبره نظاما انتقاليا غير اشتراكى! صحيح أنه بعد التخلص من اسم «الديمقراطية الاجتماعية» social - democracy، ظهرت فى الماركسية اللينينية عبارة «الديمقراطية الاشتراكية» (ولم يقولوا «الديمقراطية البروليتارية»)، فى مقابل «الديمقراطية البرجوازية» (ولم يقولوا «الديمقراطية الرأسمالية»). لكن العبارة الأولى استعرت محدودة الاستعمال جدا، بمكس عبارة «الديمقراطية البرجوازية»، التى ظهرت بعدها عبارة «الديمقراطية الشعبية» للتعبير عن

(١) عن كتاب بليخانوف «الأعمال الفلسفية»، النسخة الفرنسية، طبعة موسكو. المجلد الأول، ص ١٧١.

(٢) نفس الكتاب، ص ٨٠-٨١.

العقلانية والسلطة

إن انعدام الارتباط بين حق التصويت وحق العقل، أو بين حرية الانتخاب والحرية الفلسفية، يطرأ بلاشك مشكلة ديمقراطية هامة هي: كيف نختار إذن الحكام الذين يكفلون وينشرون حقوق وحرىات العقل؟ ذلك أن أى نظام مهما كان معاديا للعقل، يدعى عادة أنه معبر عن العقل وداعية للعقل. والنظم الفاشستية وماشابهها، تحارب الحقوق والحرىات الديمقراطية والفكرية تحت شعارات خادعة عن تعمق الزعيم والمجموعات الحاكمة فى دراسة مشاكل الفرد والمجتمع وتخطيط الحلول العلمية لها، وأنهم يقرمون فى ذلك بمهام «التفكير» بدلا من الشعب، ومعنى ذلك أنهم يحاربون انتشار العقل والتفكير، باسم اشتغال الحكام بالعقل والتفكير وفى المرحلة الفوضوية الارهابية للثورة الفرنسية مثلا، ظهرت فى كوميين باريس من نوفمبر ١٧٩٣ حتى مارس ١٧٩٤ (لقطا)، مجموعة بقيادة صحنى اسمه جاك هيبيير J. Hebert، أطلقت على مذهبها شعار «عبادة العقل» Culte de la Raison، فى مقابل شعار روسبيير «عبادة الكائن الأعلى» Culte de l'Etre Supreme، ورغم أنهم حاولوا فعلا مقارسة الدين والأرهابية قبل أن يهدمهم روسبيير جميعا، إلا أنهم لم يكونوا من المتخصصين فى الفكر والفلسفة، بدليل المغالطة فى شكل شعارهم المذكور، وبدليل اتفاقهم خلال فترة معينة مع السفا ح روسبيير. والذى يهنا هنا، هو أن الفوضويين والارهابيين أيضا، يمكن أن يتقصروا بل أن يهدوا اسم العقل والعقلانية! فكيف السبيل الى التمثيل النيابى للعقل بدون حساب عدد الأصوات؟

إن للأغلبية أراءها، ويجب أن تكون لها أسراتها ومثلها فى مختلف مرافق الدولة والمجتمع. لكن العقل ليس له أصوات كافية، ولا يستطيع أن يحصل على عدد كاف من المثلين، رغم أنه هو الذى يجب أن تقتل وتمبر عنه سلطات وإدارات الدولة والمجتمع. فإذا كان العقل هو عين الأغلبية وخادم المصالح الحقيقية البعيدة المدى للأغلبية، فالعلاقة بين المتخصصين فى العقل وبين الأغلبية الشعبية تشبه العلاقة بين المبصر الكسيف والعلاق الأعلى فى القصة المعروفة: حين يحمل الأعلى الكسيف، يتحركان معا وتتحل المشكلة. والا فلن ينبج أحدهما فى التحرك فى الاتجاه الصحيح. فكيف يمكن تحقيق هذا التكامل بين الطرفين؟

للسيد من توضيح المشكلة، يجب أن نؤكد أن العقل يعنى هنا ببساطة، المنطق والفلبسة العقلانية والعلم الموضوعى والثقافة التنويرية والفكر الحر. ومن ثم فلا علاقة له بما يسمى التمثيل الطبى أو التمثيل القومى أو الاجتماعى، الخ، لأنه لا يمثل إلا الحق الموضوعى والثقافة الفكرية. صحيح أن العقل مثل أى شىء آخر، لا يمكن أن ينفصل عن الظروف والأوضاع الشخصية والعائلية والبيئية، ومنها الظروف والأوضاع الطبقة والاجتماعية والقومية والعالمية. فهو يستمد منها مكوناته ويتأثر بها بالضرورة بطريقة أو بأخرى، ونرى اتجاه التجارب أو فى اتجاه رد الفعل العكسى. لكن الفرق جلى وشاسع بين هذه العلاقة العلية أو السببية، وبين علاقة «التمثيل» الطبى أو القومى، الخ؛

ومع ذلك، فمن المؤسف أن الماركسية تنظر حتى الى العقل نظرة طبقة، ومن ثم تميز بين ما تعتبره «عقلا» برجوازيا وما تعتبره «عقلا» بروفيتاريا (رغم أن البروليتاريا لا تشغل بالعقل أو بالعقلانية)، بدلا من أن تميز بين العقل واللاعقل، وبين الصواب والخطأ أو المغالطة، وبين التنوير والتجهيل. بل الحقيقة أن الماركسية تعتبر «التنوير» اتجاهها برجوازيا، وترفض مذهبيا مبادئ «العقل» و «العقلانية»، وتعطيها معان مرفوضة (وخصوصا المعانى التشويهية اللاعقلية التى أسقطها على العقل والعقلانية كاتظ وقخته وهيجل^(٢)).

(١) لاحظ بهذه المناسبة أن كلمة «شعبية» مكررة فى الأصل الاشتقاقي لكلمة «ديمقراطية»! فاسم الديمقراطية انشعبية يعنى

إذن: الحكم الشعبى الشعبى!

(٢) نظرى ذلك مثلا مراد enlightenment و rationalism و reason فى دقاموس الفلسفة السوريتنى، طبعه ١٩٩٧.

وعلى كل حال، فالمهم أن العقل لا يمثل طبقة صغيرة أو كبيرة، ولكن يمثل مبادئ ومناهج وحقائق وتخصصات وقدرات، الخ. فكيف السبيل إلى تثيله ثقيلًا يكفل له الأغلبية في سلطات وإدارات الدولة والمجتمع؟

السبيل الأول والمباشر، هو أجهزة السلطة (على غرار فكرة الهادي المنتظر أو الحاكم المستنير المنتظر عند القدماء). فإذا ظهرت أجهزة خاصة قادرة تنهئ العقل والعقلانية، تصبح هي الطريق المباشر، ليس فقط لتمثيل العقل والعقلانية في سلطات وإدارات الدولة والمجتمع، بل وأيضًا لكفالة حقوق وحرمان العقل والعقلانية أزاء اللاعقل الدعائي واللاعقل التقليدي وأنواع اللاعقل الأخرى. ومن حسن حظ البشرية، أنه حدثت تغيرات منذ أواخر السبعينات في موازين وقدرات القوى الدولية الكبرى، ومن ثم بدأت تحدث تطورات وأصلاحات عقلانية تنويرية تحققت مراحلها الانتقالية الأولى في الاتحاد السوفيتي والصين وبقية المعسكر الاشتراكي، في اتجاه التحرر الفكري من الماركسية اللينينية. (ولم يكن يمكن بداهة أن يحدث ذلك في ظل التفوق العسكري والاشعاعي السابق للغرب وقيادته الأمريكية). فهذه تغيرات وتطورات وأصلاحات حسمت الحل المنتظر لهذه المشكلة، على المستوى الأممي المتحكم في المستوى المحلي. أما السبيل الثاني الراسع والطويل المدى، فلا يكون إلا نتاج انتصار عقل العقل والعقلانية، وانتشار اتجاه العقل والعقلانية في سلطات وإدارات الدولة والمجتمع والعالم. وهو يتضمن تغيير اتجاهات الفكر والثقافة والتعليم والأعلام، الخ، من أجل تعميم التنوير العقلاني والعلمي والمكانة الشرسة ضد الميراث الطويل للتجهيلية واللامبالاة، زياة القدرات العقلية لكبر عدد من الناس، وتشجيع وتدعيم وترقية الوسائل المتخصصة والمؤسسات المتخصصة في الفلسفة والمعرفة والعلم. أي عموما من أجل زيادة اتجاهات ونشاطات وقدرات ووسائل العقل، وليس فقط زيادة حقوقه وحرمانه ومن أجل زيادة عدد المشتغلين بالعقل، وليس فقط زيادة المتأثرين بأشعاعاته.

وفي ظل سلطات عقلانية حقا وقادرة، لا يمكن أن يتكرر في هذا المجال ما يحدث من الأجهزة والسلطات اللاعقلانية المتنافسة، مثل صناعة الثقافة المفرغة أو المضادة، وانتاج «المثقفين» غير المثقفين، وتزييف الأساتذة والمفكرين والدرجات العلمية، بل وتزييف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، وتجهيل المتعلمين بالاتفاق المهني وتعميتهم بالانارة اللاعقلية، وإغراق المجتمع والبشرية في السطحية واللامبالاة. ومعنى ذلك، أن السلطات العقلانية القادرة، هي وحدها التي تستطيع أن تصنع ديمقراطية حقيقية، وفكرا عقلانيا وارتقاء حقيقيًا.

وقد كان التنويريون العقلانيون الفرنسيون في القرن الثامن عشر والمتأثرون بهم، يرون أن «السلطة» هي صانعة الظروف الانسانية أو اللانسانية، أي هي صانعة الفساد والصلاح للفرد والمجتمع، وليست فقط صانعة النظام السياسي الديمقراطي أو اللاديمقراطي. وهذا في الحقيقة رأي فلسفي قديم، تكرر أيضا عند بعض أشباه العقلانيين في العصور الوسطى. ففي كلمات ابن باجه مثلا (في القرن الحادي عشر الميلادي) عن المجتمع الفاضل في كتابه «تدبير المتوحد»، يقول انه «إذا صلح الكل صلح الجزء»، وليس العكس، وانه من ثم يجب أولا اصلاح «المدينة» (أي الدولة) لكي يصلح «المنزل»، ويجب اصلاح «المنزل» لكي يصلح «الفرد».

المساواة والحرية

الديمقراطية الحقيقية، هي المساواة في الحقوق (التي يمكن تقسيمها إلى حقوق معيشية وحقوق سياسية وحقوق فكرية أو فلسفية)، وذلك في الاتجاه الذي يخدم المصالح العقلانية للأغلبية. لكن هذه الحقوق تكون شرطية أو مشروطة Conditional، أي تتوقف على القدرات الذاتية. فليس من العقل ولا من العدل، أن تساوى بين اثنين في حق معيشي أو سياسي أو فكري، الا اذا تساوى الاثنان في القدرات الذاتية اللازمة لهذا الحق. بل انه يسمى «حقا» ولا يسمى ترخيصا الزاميا، لأنه مشروط بشروط ذاتية عامة تنطبق على الجميع، بدون امتيازات أو موانع خاصة. وعند توفر الشروط الذاتية العامة للحق،

يصبح حقا فعليا. ولهذا، فإن زيادة الديمقراطية تستلزم زيادة الحقوق الفعلية ولا تقتصر على المساواة الشرطية بين الحقوق. وهذا يستلزم ترقية القدرات الذاتية الأدنى وتوزيع الفوارق بين القدرات وتقديم وسائل وامكانيات مساعدة للقدرات المتخلفة، الخ. ولا يتحقق ذلك الا في ديمقراطية ذات اتجاه عقلائي، ومن خلال تعميم العقلانية في التنوير والتبصير والتثقيف والتعليم والتأهيل. وهنا أيضا نقول أنه بدون أجهزة وسلطات عقلانية، لا يمكن تحقيق ذلك، حتى لو أمكن اقتراحا تنفيذ المساواة المشروطة في الحقوق. أما مشكلة حقوق العقل والفكر التي لا تعتبر مشكلة مساواة ولا مشكلة أغلبية، فهي مشكلة استكشاف للأفراد والمجموعات ذوى الاستعدادات والقدرات الذاتية للمسئوليات السياسية والفكرية، ومشكلة تمكين لهم من هذه المسئوليات. يقول مثلا الاشتراكي الفرنسي لوى بلان L. Blanc ، ان العامة يفهمون الديمقراطية بمعنى المساواة، بينما المثقفون يفهمونها بمعنى الحرية. يقصد أن العامة يريدون من الديمقراطية المساواة بالأغلبية، بينما المثقفون يريدون منها حرية الرأي والتعبير. لكن هذا يعبر عن طبيعة الليبرالية الرأسمالية، التي تعطى العامة بعض المساواة الشرطية في الحقوق، ولا تعطى المثقفين الا بعض ثغرات تعدد الرأي والتعبير. ذلك أن حقوق العقل والفكر لا تتحقق بالمساواة ولا ببعض ثغرات الرأي، وإنما تحتاج كما قلت إلى تمييز خاص وتمكين خاص.

والمساواة في هذا المجال تكون لصالح اللاعقل وضد العقل، لأن الأغلبية لا تقارص العقل والنكر، ولا تستطيع أن تعطيها أصواتها حتى ان أرادت. بل ان أخطر وسائل مكافحة العقل والفكر الحر، كانت منذ أقدم العصور وحتى اليوم تعتمد على مبدأ «المساواة» في الاعتقاد والتفكير (أو بالأحرى عدم التفكير)؛ فالشعار الذي يستخدمه اللاعقل الدهماني والقوى المرتبطة به، ضد أي فرد من المفكرين الأحرار أو المتحررين فكريا وأصحاب الأفكار المخالفة، كان ولا يزال دائما هو: «لماذا لا تكون مثله»؟

وكما كان يقول القدماء، إذا كان من الضروري تعليم الفلسفة والسياسة منذ الصغر، فإن من الضروري أيضا اختيار ذوى الاستعدادات والقدرات اللازمة لذلك، والا أصبحت عملية التربية مثل محاولة تعليم الإبهام للأعشى! وقد كان أفلاطون يقول عن سبب انتشار السفسة والتخليط الفكري في عصره: «ان ذوى النفوس الرضية [= ذوى الأذهان المنخفضة فكريا] غير الجديرين بالفلسفة، هم الذين يشتغلون بها اليوم. وهذا هو الذى أدى الى تدهور الفلسفة.» وكان يفسر بطريقة مشابهة أيضا، تدهور أجيال الحكام نتيجة تدهور الثقافة والجدارة. ومعنى ذلك أنه لابد من استكشاف وصناعة وتربية المتخصصين في العقل والفكر منذ الطفولة، وقبل تجهيزهم لممارسة مسئولياتهم الصعبة. فإذا كانت مشكلة تنظيم الحقوق السياسية والفكرية هي مشكلة اختيار علسى تكنولوجيا «حق»، فإن هذا أيضا لا يمكن أن تقوم به الا أجهزة وسلطات قادرة.

ولا يخفى على المطلعين على حقائق السياسة والتاريخ، أن هذا ما كان ولا يزال يحدث فعلا منذ عصور الطغوت الكهنوتية الفرعونية - لكن في اتجاه عكسى، هو اختيار الأقل عقلا أو الأكثر لا عقلا، أو ذوى الموصفات العكسية الأخرى من أي نوع، اللازمة في المخططات الكهنوتية لتجهيزهم ثم تنصيبهم ملوكا أو زعماء أو قادة ومعلمين، الخ. ولا تزال توجد حتى اليوم في النقوش الهيروغليفية على صدر أبي الهول، وفي تماثيل رمسيس الثانى فى معبد أبى سمبل، وفي عديد من النقوش الأخرى، وفي أضرار المركز الكهنوتى الفرعونى القديم للتنبؤات فى سبوة، ثم فى النصوص الكهنوتية فى مصر والشام، وقائع تاريخية تثبت دقة تحكم الأجهزة الكهنوتية القديمة وشبكاتنا الداخلية والخارجية فى توارىخ ميلاد وتنصيب وانطلاق وانتصار ورفاة الملوك والقادة والزعماء وكبار الدعاة ومرجى المعتقدات، وغيرهم ممن تصنعهم وتختارهم مخططات التحكم السرى الشامل.

وحتى الأساطير اليونانية القديمة، تؤكد فى مضمونها العقلانية هذه الحقيقة التاريخية عن شمول قضائيات الكهنة - أى لعنائهم أو بركاتهم أو عموما تنبؤاتهم - التى كانت تسمى «القدر» fatum. (١)

(١) أصل هذه الكلمة فى العربية، هو القدرة المحسوسة. بل وكانت كلمة «فتح» تستخدم أيضا بهذا المعنى ويعنى المرت المقامى، وذلك حتى نجر الاسلاما وهى تعريب صوتى للكلمة اللاتينية اليونانية المذكورة، التى تعنى «العمل المنعزل». وهذه ترجع أصولها الى fari، أى اطلاق الكلمة أو النبوة من الكاهن أو من عيل الكهنة، والى factum أى فعل القدرة أو العمل الدال على القدرة (ومنها fiat أى «كن فيكون»).

فإذا كنا نعلق الحل العقلاني لمشكلة الديمقراطية على الأجهزة والسلطات العقلانية، فنحن نطلب بذلك تدخلا غير موجود، ولكن نطلب بالتحديد تصحيح الاتجاه المعكوس أو المقلوب منذ عصور الطواغوت الكهنوتية الفرعونية، بحيث يحدث الاختيار للأكثر عقلا وإبصارا وليس العكس، ومن أجل العقلانية والانسانية وليس العكس.

وكما سنذكر في الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ، كان التاريخ - قبل تغير ميزان القوى في المرحلة الحاضرة - يعبر دائما عن انحصار اللاعقل على العقل أو عن محاولة اللاعقل تفرغ وتكميس وإزالة آثار العقل إذا انتصر مؤقتا. لماذا؟ لأن الأقلية الكهنوتية والعسكرية لا تستطيع أن تتحكم في مجموع المجتمع ومجموع البشرية إلا بعد تعميجه عن الرؤية والمقاومة. وقد أوضح ابن المقفع في إحدى مقدمات «كليلة ودمنة»، هذه الحقيقة العقلانية القديمة، حين روى قصة صفيور صغير استطاع أن يستخدم غرابا في تحطيم قيل ضخم، بمجرد النجاح في فق عينيهما فإذا كان العقل ومفكر العقل هم عيون الإبصار للأغلبية غير المفكرة، فمعنى ذلك أنه لا يمكن تمجيدها والتحكم فيها وتمييزها عن مصالحها الحقيقية إلا بعمارتها من هذه العيون. ولهذا كان الشاعر الشيوعي الفرنسي إيلوار يقول: «أنهم يبحثون عن العيون التي تبصر في الظلام لكي يبقاؤها» أما اليوم في ظل علاقات القوى الدولية الجديدة، فيجب أن يصبح المطلوب هو البحث عن العيون التي تبصر في الظلام، للمحافظة عليها ومراعاتها وتقويتها، ثم تمكينها من ممارسة الحقوق السياسية والفكرية في المجتمع.

تطورات الديمقراطية في المعسكر الاشتراكي

في الغرب، وعلى عكس الواقع الحقيقي منذ بدء التاريخ، يزعمون أن الانتخابات هي التي تصنع السلطات! ومن أجل ترسيخ هذه الأكلوية، تتكرر وتنوع الملاعب الخادعة. لكن هذا تضليل ديماجوجي، لا ينطلي إلا على عدوى التفكير أو ذوى التفكير السطحي. ذلك أن السلطات الحقيقية (أو بالأحرى أجهزة التحكم السري الشامل بمختلف درجاتها)، هي التي تصنع الانتخابات وتصنع المرشحين، وتصنع الاتجاهات المسموح بها رسميا والاتجاهات البديلة والاتجاهات المضروب عليها، وتستبعد من الوجود أصلا الاتجاهات غير المسموح لها بالوجود! وفي داخل هذا الإطار، يمكن أن تؤدي الانتخابات إلى بعض المسئوليات الجديدة في الحكم والإدارة، تكون مسئوليات مؤقتة وجزئية وهاجزة عن أي تغيير جلدري أو أي خروج عن حدود المسموح به.

واللاعقل الدهمائي الذي يصنعه المتحكمون في صناعة الرأي العام وفي صناعة أنماط التكوين الذهني العام في الغرب - أي الأغلبية العاجزة فكريا والقصيرة النظر والمتجاوبة آليا مع مؤثرات الاغراء والتغفير والاثارة - هو الذي يختار من يريد من المطلوب الاختيار بينهم. لكن حتى هذا الاختيار المحصور في إطار المطلوب أو المسموح به، يكون في بعض الحالات محكوما بدقة، بينما يكون في حالات أخرى نوعا من استطلاع الرأي بخصوص بعض موضوعات السياسة والمجتمع. ذلك أن الطابع اللاعقلاني للأغلبية، يجعلها - ليس فقط مغلفة أو محصورة الاختيار - لكن أيضا خاضعة بسهولة لمؤثرات التحكم السري الشامل التي تملكها المراكز الخاصة والعامة للتأثير والتحكم، وعلى رأسها الأجهزة العليا المتخصصة.

هذه هي الليبرالية اللاديمقراطية في الغرب، وهي ليبرالية، بمعنى أنها (نتيجة تأثير التقاليد القديمة للعقلانية الأوروبية) تأخذ بالتعدد المختلف والمتعارض للأراء والأحزاب في الإطار المسموح به، وليس في الاتجاه الذي يخدم المصالح العقلانية للمجتمع. وقد كانت الليبرالية في المراحل السابقة، تحافظ كثيرا على تقاليد تعدد الرأي والمخالفة في التفكير، ومن ثم تسمح بعدد من الثغرات أو الفلتات (في الرأي والتعبير وليس في الوصول إلى الحكم)، وذلك قبل استكمال التصفية التدريجية الشاملة لقوى العقلانية الذروبية. ولهذا، تستعمل كلمة «الليبرالية» في التعبير الأمريكي الحالي، بمعنى شبه يساري؛ لكن الذي

يهتنا هنا، هو أن الليبرالية البرجوازية أو الرأسمالية تعتمد أساساً على ركيزتين :
الركيزة الأولى، هي اعتبار اللاعقل الدعماي الفصيل أو الحكم (بالتفتح) في مشاكل السياسة والمجتمع. وهذا لا يعبّر فقط عن موقف ديماجوجي (بالمعنى الأصلي للكلمة)، لكنه يعنى أيضاً ونفى الحقيقة تحديد معالم السياسة والمجتمع بالخيوط السرية التي تحرك الأراجوز الدعماي.
والركيزة الثانية، هي الاغراق. فإذا كان المنع أو الحظر يمكن أن يحرم رأياً معيناً من الظهور، فنفس الشيء يمكن أن يحققه الاغراق أو الغمر. وبهذه الطريقة، يضعف الرأي المفيد - إن سمح له أصلاً بالوجود - كما يضعف الثبر في التراب، أو كما تضعف الأبرة في كوم من الثبن على رأى المثل الشعبي. وهذا الاغراق أو الغمر، لا يحدث فقط في الأفكار السياسية والأشخاص السياسيين، بل يحدث أيضاً في الاعلام والصحافة والثقافة والكتب والمطبوعات والأبحاث والدراسات، الخ. طوفان من السطحية والاثارة والدش والتزهيق أو التحذلق والسفسطة والتزييف والتجهيل واللاعقل، يفرق ويغمر كل شيء. تكيف السبيل الى البحث في أعماق الغمر عن الأفكار المفيدة والصحيحة إن وجدت؟ هذه مهمة لا يمكن أن تقوم بها الأجهزة المتخصصة.

ومن ناحية أخرى، فالانغماس ليس مطلقاً، والاغراق لا يلقى قانون الطوفان بل يدعمها وهكذا، فإن مختلف مراكز التحكم والتأثير وصناعة الأسماء وصناعة الشهرة وصناعة «القبول» أو الراج والكاريزما (وعلى رأسها طبعاً أجهزة التحكم السري الشامل)، تنصرف بحيث يطفو على سطح الغمر ما يُسمع به (بضم الياء) من الزيد والقصور والكياف، مع ما هو مطلوب من مصنوعات ومواد الطون والاستعراض والتبهرج؛ ولهذا، فإن الاغراق الليبرالي ليس فقط نوعاً من التجهيل والتعمية والتعجيز، لكنه يتضمن أيضاً بالضرورة الحصار اللاعقل والافساد الذهني والأخلاقي والاجتماعي.

هذه الليبرالية البرجوازية الفاسدة المفسدة، هي التي يجب أن يحذر المعسكر الاشتراكي بسورها. لقد بدأت شرارة «الهرستويكا» التي هي بلا شك مرحلة انتقالية، فضلاً عن أنها بالنسبة لأجهزة السلطة الدولية في المعسكر الاشتراكي مرحلة استطلاعية وتجريبية وتدريسية، بعد سنوات طويلة من الانكماش والاستئصال تحت حصار وتحفز وتدخل الغرب الرأسمالي، الذي استمر تفوقه العسكري والاشعاعي حتى أواخر السبعينات. وفي هذه المرحلة الانتقالية، بدأت بعض بلدان المعسكر الاشتراكي تأخذ بأسلوب تعدد الأحزاب والسماح ببعض القوى أو الاتجاهات المعارضة أو المخالفة.

وكان أسلوب تعدد الأحزاب مأخوذاً به في بلدان اشتراكية أخرى. لكن الجديد، هو السماح بموقف المعارضة أو المخالفة للحزب الشيوعي الحاكم. وهذا مبادئ مقدماته أيضاً في الترشيحات والانتخابات السوفيتية الجديدة. وهو بلا شك تطور ديمقراطي مفيد، يجب أن يمتد ويستكمل في مختلف مجالات الحياة والسياسة والثقافة والفكر. ذلك أن تعدد الرأي وحوار وتفاعل الأفكار، شروط لابد منها للوصول الى الحقائق والخلو، ولتنشيط العقل أصلاً. ومعنى ذلك أنه ليس المهم تعدد الأحزاب في حد ذاته، ولكن المهم تعدد الآراء والأفكار العقلانية، والسماح بالمعارضة أو المخالفة العقلانية في الرأي والفكرة. وهذا موقف يختلف نوعياً عن ظاهرة المعارضة الحزبية المتخصصة في المعارضة، ليجرد تهادل الحكم أو القيام بدور الديكور الليبرالي. فالمطلوب جوهرياً ومنهجياً، هو الحوار العقلاني وليس تهادل المقاعد.

ومع ذلك، فمن المؤسف أن بعض سموم الفساد الليبرالي انتقلت من الغرب الى بعض البلدان الاشتراكية، لتتشوه هذه التجارب الأولية الجديدة. وقد ظهرت هذه السموم بشكل خاص في مجال الصحافة والاعلام، وفي مجال الحياة الشخصية. فقد انتقلت الى بعض الصحف مثلاً عدوى نشر الصور النسائية شبه العارية (الفاضحة أحياناً)^(١١)، أو نشر مقالات الاثارة اللاعقلية، الخ.

ومن ناحية أخرى، شجعت بعض المرائق انفلات الشباب الى المجون والعمدة الجماعية، بطريقة التقاليد

(١١) يحدث هذا مثلاً في مجلة تزوج في مصر اسمها «المجلة السوفيتية» - فما بالك بما يحدث في المجلات التي تزوج في أوروبا ؟

الغربية والموسيقى الغربية والرقص الغربي. وتولت وسائل الاعلام نشر وترويج هذا الوعاء. بل ان بعض المرافق بدأت بتشجيع وسائل الاعلام تأخذ بتقليد اختيار ما يسمى «ملكات الجمال» شبه العاريات! وبعبارة مختصرة، بدأت تنتشر في المرافق الرسمية وفي وسائل الاعلام حتى أو سعار الجنس والاثارة الجنسية، مما يعني أن الأبواب فتحت أيضا لبقية الأنواع الغربية المتخصصة التي لا تحصى ولا تنتهي من وسائل القسا والانسداد والاثارة واللاعقل واللاتفكير في مجالات الحياة والسلوك والتواصل!

وفي مقابل هذه السموم والأوبئة الهرجوانية، نجد مثلا أن وسائل الاعلام والثقافة في المسكر الاشتراكي اتخذت موقفا سلبيا ازاء قضية الروائي الهندي الانجليزى سلمان رشدى، بخلاف ما حدث في الغرب من ضجيج وطبل وزمر حول اسمه وحول روايته - كتصوير اثارى سطحي بالتقصير الذاتى عن بعض الدوافع العقلانية والعلمانية الأوروبية القديفة. وهذه بلاشك قضية ثقافية كانت تستحق الاهتمام الواسع. ويدهى أنه لم يكن المقصود نشر أى دفاع عن الرواية كما حدث في الغرب، ولكن كان المطلوب المناقشة العقلانية والعلمانية للموضوع. فالفكر الحر الذى يتصدى لموضوع الأديان، لايتمتع عادة على الخيال القصصى السريالى، وإنما يعتمد على البحث والتحليل والتفكير المتعمق. وهذا واضح مثلا في مواد ودراسات «دائرة المعارف الاسلامية» وغيرها من الدراسات الاستشرافية الغربية، التى كانت تؤدى دورها العقلانى بدون ملاعب قصصية، والتى ترققت تقريبا بعد الثلاثينات والأربعينات بسبب تقادم الاكتساح اللاعقلى للفكر والثقافة الغربية منذ الحرب العالمية الثانية. ومعنى ذلك، أن الغرب بعد افلاسه عقلانيته، يقدم بديلا غاليا للبحث العقلانى في الأديان، يستهدف به استرضاء بقايا رأى العام العقلانى في أوروبا، مع زيادة اثاره وتحميس رأى العام الاسلامى بطريقة رد الفعل العكسى. وكل هذه الجوانب كانت تستحق المناقشة الاعلامية والثقافية الواسعة، بغض النظر عن الموقف من الرواية. لكنهم لم يأخذوا عن الاعلام الغربى الا الصور العارية ومسابقات ملكات الجمال وفنون العريه والاثارة، الخ!

وموقف ترويج السموم والأوبئة الغربية المأكورة، المعبدة للعقل وللأخلاق وللارتقاء الفردى والاجتماعى، يذكرنى بنكتة كانت متداولة بين السياسيين بخصوص تمكيس التغييرات المطلوبة في السياسة. تقول النكتة ان شخصا اسمه «محمد الحيوان»، طلبوا منه أن يغير هذا الاسم غير المقبول. فلما غيره، جعله «على الحيوان»! وقد كنا في تاريخ مصر نتعجب من هؤلاء الذين يذهبون الى أوروبا، فينقلون عنها «التحرر الجنسي» بدلا من أن ينقلوا عنها «التحرر الذهنى والفكرى»! فالمطلوب للمعسكر الاشتراكي، هو حرية العقل أو الحرية الفلسفية، والتحرر من التجهيلية الماركسية اللينينية ومن التعمية البيروقراطية ومن انفلاق رأى الواحد، وليس المطلوب حرية الجنس والانفلات والاثارة على الطريقة الغربية!

وكما قلت، فإن مشكلة حقوق العقل ليست مشكلة أصوات وانتخابات، لكنها مشكلة تنشيط التفكير والتعبير والثقافة الفكرية، ومشكلة تربية منطقية وفلسفية وإحاطة علمية موسوعية وقرس على الجدال الفكرى (فهذا هو المعنى الأصلى الصحيح للجدل قبل تشويهه صرفها على يد هيجل وماوكس ليعبر عن الجمع بين التقيضين!). كما أنها من ناحية أخرى، مشكلة توفير السلطات والامكانيات للمفكرين العقلانيين، وليس للدجاجوجيين الذين يقتنون الاثارة الجماهيرية واسترضاء الجماهير على حساب مبادئ العقل والأخلاق والارتقاء العلمى. وهذه مشاكل لا تستطيع حلها الا أجهزة قادرة. فبدون سلطة عقلانية قادرة، لا يمكن إقامة نظام ديمقراطى حقيقى.

عقلانية الديمقراطية على المستوى الأسمى

بدأ التفكير أيضا في الاتجاه الصحيح في منظور المعسكر الاشتراكي الى المجتمع الدولى. فقد بدأ تركيزه ينتقل من الاهتمام بالعالم الثالث الى الاهتمام بالغرب، أى من الاهتمام ببوليتاريا وفلاخى العالم الى الاهتمام بثقافة العالم، أو من الريف الى المدينة. ويدهى أن هذا لا يمكن أن يعنى انتهاء الصراع مع الغرب، ولكنه يعنى الاتجاه الى «احتواء» الغرب. والمقصود بذلك طبعاً شعوب الغرب، وليس أجهزة

السلطة والتحكم السرى الشامل التى بدأت الأجهزة الاشتراكية ضرب وتصنية مراكزها الاشعاعية العليا منذ أواخر السبعينات. ذلك أنه إذا كان من المستحيل أن يقود سفينة البشرية - بل أى سفينة - قبطانان، فمعنى ذلك أن أعداءها يجب إنهاء دوره، بغض النظر هنا عن مسئولية القبطان الأجلل أمريكى والكنسى عن صناعة مجازر الحروب والكوارث وصناعة التدهور واللاعقل منذ قرون.

ولهذا، فالمنظور الجديد لايعنى التخلّى عن العالم الثالث، لأن اصلاح وترقية البشرية عقليا يتحتم أن يشمل الجميع. لكن المسألة هى مسألة التمييز الضرورى بين القدرات الذاتية لشعوب الغرب بقدراتها المتطورة، وبين القدرات الذاتية لشعوب العالم الثالث بمجموعاتها المستتيرة، على غرار التمييز بين القدرات الأرقى والقدرات الأدنى داخل أى مجتمع. فإذا كنا نطالب فى الداخل بمشغل العقل أكثر من تمثيل الأغلبية أو اللاعقل الذهائى، فهذا ينطبق أيضا على مجموع البشرية. بل إن هذا التصور يشمل بالضرورة مخططات التحكم المستقبلى فى الكثافة السكانية لكل شعب.

وقد أثبتت مشكلة أفغانستان ومواقف العالم الإسلامى عموما منذ الستينات، فشل تظاهر حكام أفغانستان بالاسلام، وفشل استخدام الليبرالية على المستوى الدولى فى العالم الثالث لكسب أى شعب للمعسكر الاشتراكى الذى يتبنى فلسفة عقلانية لادينية. وقد جرب ناهليون يونانيرت وأنجرال مينو طريقة التظاهر باعلان الاسلام فى مصر، فلم يكسبوا فردا واحدا، فالعداء للأجانب عموما و «للكفار» خصوصا متأصل عميق الأغوار فى الشرق الفرعونى منذ أقدم عصور الفرانجة. صحيح أنه عداء مضاد للغرب أيضا، لكنه ليس بنفس الدرجة، لأسباب كثيرة : منها مسيحية الغرب، ومنها الترقية الغربية للعالم الثالث وتموده على التعامل مع الغرب، ومنها ترابط الأجهزة والادارات والسياسات مع الغرب، الخ. والخلاصة أنه إذا كانت الدياجوجية الليبرالية سياسة تدهورية فى الداخل لأنها تخدم أهواء الجماهير بدلا من أن تخدم مصالحها العقلانية، فهى فى الخارج ليست فقط سياسة تدهورية، ولكنها أيضا فاشلة ومعكوسة النتائج عمليا.

إن العقلانية والشيوعية واللادين والاتحاد السوفييتى وأجنحته الأخرى، كلها مرفوضة جلدها من الأغلبات البشرية عالميا ومحليا. وقد كانت الأجهزة العليا الأنجلو أمريكية والغربية تخطط وتصنع الظروف فى الماضى لنشر الماركسية مؤقتا وللتوريط فى الماركسية مؤقتا : باعتبارها - أولا - اتجاها عماليا ديمانيا يستخدم ضمن مخططات صناعة التدهور واللاعقل ومكافحة العقلانية والثقافة الفكرية على المستوى الدولى والمحلى، وباعتبارها - ثانيا وأساسا - وسيلة لتبرير تصفية وتزوير وإلغاء الاتحاد السوفييتى ككتيون بشرى وكنولة (غير خاضعة منذ العصور الوسطى والحديثة الأجهزة التحكم الشامل الكنسية الغربية ثم الأنجلو أمريكية)، وذلك من خلال توريطه فى نظام فاشل، ثم من خلال توريطه فى الحرب العالمية الثانية، ثم فى مصيدة الحرب العالمية الثالثة بعد فشل تصفيته فى الحرب السابقة. لكن بعد فشل هذه الخطة (التي سأتناولها فى تقديم الكتاب الثالث)، وبعد وصول الاتحاد السوفييتى بالعكس الى التفوق المسمى والاشعاعى ثم اتجاهاه الى التحرر الفكرى، بدأت الأجهزة العليا للغرب تلقى مخططاتها السابقة وتغلق الأبواب أمام أصابع الاتحاد السوفييتى حتى فى العالم الثالث؛ ومن ثم ظهرت الاتجاهاات الحقيقية لمختلف الدول والشعوب:

ولنرجع الى السياسة العقلانية الصحيحة التى يجب انتهابها فى العالم الثالث، بدون استهداف ديماجوجى.

فهم فى العالم الثالث لايميزون بين مايسمى الثقافة البرجوازية أو الغربية وبين الثقافة العقلانية، التى لم توجد أصلا ولايوجد تراثها حتى اليوم الا داخل الثقافة «البرجوازية» الأوروبية. كما أنهم لا يميزون بين مايسمى الديمقراطية البرجوازية أو الرأسمالية وبين الديمقراطية العقلانية، التى لم توجد أصلا ولايوجد تراثها حتى اليوم الا داخل تاريخ الديمقراطية «البرجوازية» الأوروبية. ولهذا، فإن التثقيف الجديد للعالم الثالث وتربيته عقليا، لا يمكن أن يتم باثارة عدائه ونفوره ضد أوروبا وضد ثقافة وديمقراطية أوروبا - كما يحدث مثلا فى عمليات الاثارة والدعاية الماركسية الحفقاء فى أفريقيا السوداء! ففى مثل هذه العمليات الحفقاء، لايتحدثون عن «الرجل الأوروبى» الا باعتبارها غازيا محتلا استعماريا ومشغريا

للبيد (وكان هذا يحدث في الحقيقة على أيدي أفريقيين وعرب مسلمين)، وباعتباره قرصان نهب وسلب، الخ^(١١) وكيف وعن يعرف الأفريقي أن أوروبا منذ اليونان القديمة هي صانعة العقلاية وهي صانعة الحضارة الحديثة التي أخرجت البشرية كلها من ظلمات العصور الكهنوتية القديمة ثم الوسطى^{١٢} وكيف عن يعرف الأفريقي أن أعداء الحقيقيين هم أنفسهم الذين يصنعون التدهور واللاعقل في أوروبا، ويصنعون التناحرات الجذرية بين الأفريقيين والمستوطنين الأوروبيين ليعتصموهم من تحويل أفريقيا إلى جزء من أوروبا في الحضارة الحديثة^{١٣}؟

ثم أن مسألة استيطان وتعمير مناطق تسكنها قبائل بدائية أو شبه بدائية، لا يمكن اعتبارها جريمة، إذا نظرنا إليها نظرة علمية مرضوعة. ولو كان الأوروبيون يفكرون بهذه الطريقة منذ القرن السابع عشر، لما ظهرت الحضارة في القارة الأمريكية وفي مجاهل القارة الأفريقية، بحجة الاعتراف بسيادة واستقلال الهنود الحمر في أمريكا والقبائل البدائية وشبه البدائية في أفريقيا، لكن هذه نظرة كهنوتية قديمة، تزعم أن الرعاة والبدو وأمثالهم أفضل من المتحضرين! (انظر مايقوله عن ذلك ابن خلدون مثلاً). وحتى هذه النظرة، لم تكن تطبق إلا في إطار ديني. ولهذا كان العرب والمسلمون طوال العصور الوسطى يزدحمون من الشمال والشرق ويستوطنون المناطق الأفريقية السوداء ويقومون فيها الممالك شبه البدائية، أي التي تنظم التخلف شبه البدائي ولا تفقيه. فلماذا أصبح الاستيطان جريمة بالنسبة للأوروبيين^{١٤}؟ ومن الذي كان يمكن أن يوافق على ترك أمريكا للهنود الحمر، وترك مجاهل أفريقيا للقبائل المشابهة أو للزافقين من البلدان الإسلامية المحيطة^{١٥}؟

المشكلة التي يجب إثارتها في هذا الموضوع، هي فقط مشكلة انسانية التصرف الذي كان يجب أن يحدث أزاء السكان الأصليين، ووجهات الاهتمام بترقيتهم ورفع مستوياتهم المعيشية والذهنية. هذه هي المشكلة التي يجب إثارتها، لا مشكلة سجلات الملكية العقارية المزعومة للغارات. أن تحرير الشعوب، يعني تحريرها معيشياً وسياسياً بالدرجة التي تضمن تحريرها ذهنياً وفكرياً، ولا يعني تحريرها من الأجانب ثم اخضاعها للقهر المعيشي والسياسي واللاعقل بالأيدي محلية وطنية. فالأجنبي ليس مرفوضاً، إلا لما يمارسه من قهر (مثل القهر الذي كانت تمارسه الامبراطورية العثمانية الغاشمة). وبقدر ما يكون الأجنبي وسيلة لتحرير معيشي وسياسي وخصوصاً ذهني، بقدر ما يكون مقبولا. أما تقاليد الاتفلاق السكاني والعداء للأجانب، فهي تقاليد بدائية وشبه بدائية اعتمدتها ووسختها الأجهزة الكهنوتية الشرقية القديمة منذ آلاف السنين، وفرضت قداستها في الطقوس الدينية الفرعونية وفي الأسفار الاسرائيلية وغيرها. فإذا كان العقل هو فاصل الانسان عن الجحور، فيجب تحديد وتقييم التحور والقهر أو التقدم والتخلف أو الارتقاء والتدهور بمقاييس التغير في حقوق وقدرات العقل. لكن الماركسية منذ ماركس ولينين، تهتم بمسائل أخرى. فهم يقولون مثلاً أن «العمل» أو «استخدام اليدين» هو فاصل الانسان عن الجحور^(١٦) لكن الحقيقة أن العمل أو استخدام اليدين لا يفصل الانسان عن الجحور، الا بقدر ما يعبر عن قدرات عقلية متميزة نوعياً. وحتى تفسيرهم لتطور التاريخ بأنه نتيجة

(١١) على سبيل المثال، يمكن أن أشير هنا إلى مجلة سطحية هستيرية تسمى The African Communist ، يصدرها من لينينج الألمانية مايمسي «الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا»، للترؤف في البلدان الأفريقية السوداء..

(١٢) انظر مثلاً مقال الجناز الذي اقتبسه عن بعض ملاحظات داروين وعلماء الشعوب البدائية، بخصوص دور العمل واليد في تطور القردة العليا. ومع ذلك، فيجب أن نلاحظ أن اهتمام الباحثين في هذا الموضوع بالتركيز على المظاهر السلوكية والثرية لحفلات التطور، لم يمنهم من الإشارة كثيراً إلى أن أهمية العمل واستخدام اليدين وغيرها، فطحت في أنها أدت إلى زيادة حجم وقدرات المخ. وهذا واضح مثلاً في تأكيدهم على أن دور اليدين في خفض استخدام الأسنان والفكين، أدى إلى زيادة تدفيع الحجمة الذي سمح بنمو حجم المخ. لكن الجناز جعل الوسيلة الناجمة معياراً جوهرياً!

تطور أدوات الانتاج، انما يعنى فى الحقيقة أن السبب هو تطور العقل، لأن العقل هو الذى يكتشف ويخترع ويطور أدوات الانتاج.

وكشال آخر على اهدارهم للمروق فى القدرات العقلية بين الشعوب، نجد أن ماركس ولينين وتلابيلهما يكررون ادانة «ديمقراطية» أثينا، التى أنتجت فلسفة أثينا الرائدة خلال فترة محدودة حتى تدخل الكهنوت الفرعونى الفارسى الاسيرلى. لماذا هذه الادانة ؟ ليس لأنها فى عقيلها للأغلبية كانت تقلب الجهل على المعرفة أو اللاعقل على العقل كما قال الفلاسفة، وليس لأنها من ثم أعدمت سقراط بقرار «ديمقراطى» من محكمة شعبية، ولكن لأنها كانت تأخذ بنظام العبيد!

ان كل ماأثار انتباههم فى تاريخ أثينا القديمة، هو ملكية العبيد! لكن أثينا كانت أقل بلدان العالم القديم تعاملًا فى العبيد، الذين كانوا من الترع «المنزلى»، أى أشبه بخدم المنازل وعمال الحرف الذين يشاركون أسياهم فى ظروف الحياة. فعبيد أثينا لم يكونوا يختلفون كثيرا عن الخدم والعمال الفقراء فى أى مدينة حديثة. وكان معظمهم من أسرى الحرب بما يسمى الشعوب «البربرية» أو «الهمجية»، خصوصا بعد أن حرر صولون عبيد الدين المتراكمة. وحتى عبيد الامبراطورية الرومانية الذين وصلوا الى بعض مئات الآلاف من الشعوب الأخرى، كانوا أحسن حالا من بعض العمال فى الظروف الحديثة.

والحقيقة أن معيار تقييم تقدم المجتمع الأثينى، لايمكن أن يكون معيار «ملكبة» العبيد التى كانت أسلوبها سائلا للاستخدام فى العمل فى العصور القديمة منذ عصر النظام الأبرى البدائى (الباترياركا). لكنه يجب أن يكون معيار توفر القدرات العقلية والتفكيرية واستخدام العقل والتفكير. أما بالنسبة للماركسيين الذين يعتبرون مجرد «العمل» لدى أى صاحب عمل فى العصر الحديث نوعا من العبودية والاستغلال، حتى لو كان العامل يعمل فى ظل نظام اشتراكى ويحصل من المستثمر على أجر عادل (كما سأوضح فى الكتاب الثانى عن الاقتصاد)، والذين يعتبرون العمل لدى الحكومة أو المؤسسات العامة التى ترفع لاتقات اشتراكية هو فقط العمل «الحرة» غير العبودى وغير الاستغلالي، فليس من الغريب أن يعتبروا نظام العمل القديم - وهو العبودية - جريمة كبرى حتى ضد الجماعات شبه البدائية!

لكن مشكلة العبودية عند اليونانيين القدماء، كانت تتحدد لكريا كما يلى : أولا، من حيث التمييز بين من يستحق ومن لا يستحق الاستعداد (بمعنى الاستخدام فى العمل الاجبارى)، وذلك وفقا لدرجة تقدمه الذهنى أو التقدم الذهنى للشعب الذى ينتمى اليه. وثانيا، من حيث المعاملة الانسانية للعبيد، أى تجنب الاذلال الذهنى والبدنى للعبيد أو ارغامهم على الحياة شبه الحيوانية.

ومثل هذا اهدار لم يوجد الا فى نظام الاستعداد الشعبى أو السلالى الجماعى فى مصر الفرعونية وغيرها من بلدان الشرق القديم أو البلدان المشابهة لها، حيث كان زبانية الدولة وزبانية الكهنوت يفرضون العبودية على مجموع الشعب الكادح فى الزراعة. فهو نظام يشبه مايسمى فى الماركسية «عبودية الأرض». لكنه فى الحقيقة مختلف نوعيا عن نظام «عبودية الأرض» القطاعية التى ظهرت فى أواخر الامبراطورية الرومانية واستمرت فى العصور الوسطى فى أوروبا، والتى هو نظام كان يعطى بعض الحقوق لعبيد الأرض الأوروبيين بما يجعلهم أحسن حالا من العبيد الأفراد السابقين. أما فى الشرق، فكان عبيد الأرض التابعين للحكومة والكهنوت - أى مجموع الكادحين فى الأرض - أسوأ حالا بدرجة لاتقارن بالنسبة للعبيد الأفراد. بل ان بعض أنواع العبيد الأفراد وصلوا فى مصر مثلا فى العصور الوسطى الى درجة تكوين طبقة تستغل بالخدمة العسكرية وقمار الحكم، هى طبقة «المالكة» أى العبيد!

وهكذا نجد أنه حتى من حيث العبودية، فإن الماركسية تهتم بالشكل ولاتهتم بالمضمون، ولاتفرق بين عبودية الأرض المطلقة فى الشرق منذ العصور القديمة وعبودية الأرض النسبية فى أوروبا منذ أواخر الامبراطورية الرومانية، ولا تدرك أن العبودية الفردية كانت فى كل الأحوال أفضل كثيرا من عبودية الأرض فى الشرق. فهل كان يمكن من منظور الملكية أن تفرق أصلا بين عبودية العمل والعبودية الذهنية التى هى أشد وأنكى؟!!

الفصل الثانى

صفقة الليبرالية القاصرة فى مصر

المنابر الثلاثة

نلقى هنا نظرة سريعة على عملية الليبرالية القاصرة الجديدة فى مصر ، باعتبارها صورة مصغرة للتجارب الليبرالية الرأسمالية المعاصرة ، ولتتبع تطبيقها من خلالها بعض حقائق ومشاكل الديمقراطية فى العالم البرجوازى عموما ، وفى مؤخرته فى العالم الثالث خصوصا .

منذ عام ١٩٧٦ ، بدأ أنور السادات تقسيم حزب "الاتحاد الاشتراكى" الحاكم إلى ما يسمى «المنابر الثلاثة» : «اليمين واليسار والوسط» . ثم تطورت عملية «المنابر» إلى عملية «الأحزاب» ، ثم ظهرت كلمة «المعارضة» . وهذه التطورات توضح أن الأحزاب التى سُمح لها بالظهور ، كان المقصود أن تعبر عن التقسيم النمطى لأجنحة الحزب الحاكم ، ثم أصبحت مع شئ من التوسع تعبر عن التقسيم النمطى لأجنحة النظام القائم كنظام عسكري قومى إسلامى . أى أصبحت تعبر عن أجنحة السلطة بالمعنى العام ، وليس عن أجنحة الحكومة بالمعنى الخاص . ولهذا يكرر المستولون أن «المعارضة جزء من النظام» . ولأنه نظام غير ديمقراطى وغير ليبرالى (بل ويحيش بصفة شبه مستمرة على قانون الطوارئ / الأحكام العرفية) ، فمعنى ذلك أن المعارضة الرسمية هى جزء من تقسيمات أو أجنحة غير ديمقراطية وغير ليبرالية . أى أنها - كما ثبت مراقبها المعينة - جزء مكمل للحزب الحاكم .

وفى الليبرالية الغربية ، تتكون المعارضة أساسا من أحزاب مكتملة للحزب الحاكم من حيث النظام العام ، ومن ثم تلعب دور البديل له من حيث التقسيم الفرعى . لكن يوجد عندهم أيضا أحزاب مبادئ مخالفة للنظام ولا تلعب دور البديل للحزب الحاكم . ذلك أن جوهر الليبرالية الرأسمالية ، الذى يعبر عن امتدادات التصور اللاتى للتراث العقلانى الأوروبى ، هو السماح بتعدد الرأى والمخالفة الفكرية - رغم أن تفاليم حركة التنوير واللاعتقل (خصوصا منذ فترة الحروب العالمية الثانية) أدى إلى تناقص درجة التعدد والمخالفة وزيادة سطحيته وشكليته وضيق الاطار المسموح لهما به .

أما فى الليبرالية المحدودة التى وصل إليها الحكم العسكرى فى مصر ، فلا يوجد - أولا - حزب أو أحزاب فى المعارضة يملك إمكانيات دور البديل الانتخابى للحزب الحاكم ، مما يعنى أن وصول أى واحد منها إلى الحكم أو اشتراكه انتقاليا فى الحكم يحتاج إلى وسائل استثنائية (مثل تدخل الجيش أو الأجهزة الحاكمة) . ومن ناحية أخرى ، فلا يوجد رسميا حزب أو أحزاب ذات مبادئ مخالفة للنظام . بل إن اللجنة المختصة بالتصريح بتكوين الأحزاب ، التى يرأسها حاليا على لطفى رئيس الوزراء السابق (١) ، رفضت عددا من طلبات تشكيل الأحزاب الجديدة التى لا تخالف مبادئ النظام الحاكم ، وذلك لمجرد تنفيذ سياسة حصر القوائم والأراء المسموح بها ، وحصر حقوق وإمكانيات التعبير عن الرأى المسموح به . فهى لاتكافح خصوصا سياسيين ، لكن تكافح آراء وثقافات وأفراد غير محكومين بدقة .

ورغم ارتباط والتزام السادات بمخططات الغرب الذى قام بدور كبير فى الضغط من أجل تنفيذ تجربة ليبرالية محدودة محصورة فى مصر فتيح له إمكانيات التدخل فى تشكيل الرأى العام المصرى والعربى ضد الاشتراكية ، وتتيح للأجواء الاسلامى المضاد للشهوعية والعقلانية الانتشار السياسى والاعلامى ، فقد حاول السادات عام ١٩٨١ فى أواخر أيامه التراجع عن هذه العملية فى بدايتها . لكن لأن هذه

(١) بعد كتابة هذه "أسطور" ، حل محله وزير سابق اسمه مصطفى علمى .

العملية كان متفقا عليها بطريقة غير مباشرة بين الشرق والغرب (لاعتبارات خاصة بكل منها)، كانت النتيجة أن السادات انتهى.

بل إن مخططات الغرب نجحت فعلا في محاولات نقل وتعميم هذه العملية في بلدان إسلامية أخرى ، بنفس الهدف المزدوج ، الذي يجمع بين التدخل في تشكيل الرأي العام وتكوين الاتجاه الإسلامي من الانتشار الليبرالي الذي يصفى الأصول الشيوعية والعقلانية ، بدون أن يتطرق ذلك الاتجاه إلى نظام منفلت ضد الغرب بطريقة نظام الخميني في إيران. وفي بعض البلاد العربية الأخرى ، شاع الاسم الذي أضلته على هذه العملية ، وهو «تعدد الأحزاب» أو «التعددية» . وهذا في الحقيقة اسم دقيق ، لأنها ليست ليبرالية بالدرجة المأخوذ بها في الغرب ، أو حتى في مصر ولبنان في الماضي ، ولأن «المعارضة» فيها مستأنسة ومكتملة للحزب الحاكم وليست بديلة ، وملتزمة بهادئ النظام العسكري القومي الإسلامي في أي بلد عربي أو إسلامي.

ومع ذلك ، فإن ضغوط الغرب من أجل هذه التجربة ، لا تعني أنها غير مقبولة. فهي بلا شك أفضل من العسكرية اللاعقلية المطلقة التي كانت تتجه إليها تطورات أجتحة الناصرية. ولولا تغير ميزان القوى الدولية ومن ثم تغير المخططات السابقة التي كانت مستمرة حتى السبعينات ، لكان الغرب قد أحل محلها عسكرية فاشستية مغلفة ، أو نظاما دينيا مباشرا على الطريقة الخمينية (التي كانت قبل انتهاء تفوق الغرب مخططة أسلا للعدوان على الحدود السوفيتية). لكننا نأخذ على هذه العملية:

أولا - أنها ليبرالية ناقصة محصورة محدودة ، وأقل كثيرا مما يجب حتى في الأطار البرجوازي الرأسمالي ، وأنها لا تسمح بدرجة مناسبة من تعدد الرأي والمخالفة الفكرية حتى في إطار النظام القائم ، ومن باب أولى لا تسمح حتى ببعض البذور العقلانية أو المخالفة نظريا للنظام العسكري القومي الإسلامي.

وثانيا - أنها جاءت متأخرة بعد استكمال تصفية أو تحطيم وترويض القوى العلمانية أو التنويرية والديمقراطية والماركسية في المنطقة ، وإنزلاق كل القوى إلى التحرك - بطريقة أو بأخرى وبدرجة أو بأخرى - في اتجاه إسلامي. وحتى الدرجة العادية من الليبرالية والثقافة العلمانية التي كانت موجودة في لبنان ، أحرقت وصُنيت قبل تنفيذ الأوضاع الجديدة!

وهذا ميكانيزم تدهوري اعلى سبق استخدامه كثيرا في التاريخ ، حيث كان يُسمح بإعادة إصلاح التربة - أي إعادة إصلاح ظروف الحكم - لكن بعد استئصال وإلغاء كل البذور الصالحة للأنبات ، أي كل القوى والأفراد والأفكار العقلانية والديمقراطية. وكان ذلك يحدث مثلا بعد المجازر والحروب الحارضية أو الأهلية الطاحنة ، والتصفيات الشاملة الأخرى.

ومع ذلك ، فالأوضاع الجديدة في منطقتنا وفي العالم الثالث ، ترتبط بأسباب دواية إضافية أشد إليها . فقد كانت الولايات المتحدة (كما سأوضح في تقديم الكتاب الثالث عند تناول موضوع الناصرية) تصنع وتشجع إقامة النظم العسكرية الفاشستية المغلفة في المنطقة وفي العالم الثالث ، وكانت تصنع وتشجع العداء القومي المؤقت للغرب ، لتصفية بقايا العقلانية الأوروبية في تلك البلدان ، ولتسهيل جذب وتوريث الاتحاد السوفيتي في الرمال المتحركة لمناطق التخلف والحروب والتزاعلات والمشاكل (حتى في أمريكا اللاتينية!) ، كجزء قهري من مخططات إشعال الحرب العالمية الثالثة وإعادة تحريك العالم الإسلامي والعالم الثالث دينيا وقوميا ضد الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي . فلما تغير ميزان القوى الدولية منذ النصف الثاني للسبعينات ، وانتقل التفوق العسكري والاشعاعي من الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفيتي ، اتجه الغرب إلى محاولة تهدئة الرمال المتحركة في العالم الثالث ، ومحاولة استرضاء شعوب العالم الثالث (ولو سلبيا) ، واستنباء درجة محدودة محصورة من الليبرالية، حتى في بلدان النظم العسكرية الفاشستية القديمة في أمريكا اللاتينية.

الأحزاب المسموح بها

بالنسبة لما وصلت إليه القوى المصرية في ظل الأوضاع الجديدة ، نجد مثلا أن الحركة الماركسية المصرية

التي وصفها أحد الزعماء الشيوعيين العرب في الخمسينات (خالد بكداش) بأنها «حركة ديدانية» ، قد صفت أو حطمت ديدانها منذ ستينات عبد الناصر ، حيث استخدعت إذ ذاك في خداع وتضليل السوفييت ، وفي تبرير اتهامهم بالارتباط بجرائم النظام الناصري - بدعوى اشتراك هؤلاء المتطرفين شكليا في التنظيم القهادي داخل الاتحاد الاشتراكي ، والذي كان مجرد تشكيل مغابراتي ويوليسى ذي غطاء مدني سياسي! ومنذ السبعينات (بعد تراجع الموقف السوفيتي) ، اخترع هؤلاء توليفة ماركسية ناصرية : تضاعف أخطاء الماركسية وتضخم أسوأ مافيهما ، بينما تستبعد منها أهم الجوانب مثل الأهمية والمادة اللادينية! ومع بداية الثمانينات ، تحولوا إلى مجرد ناصريين يساريين ، أي جناح يساري للنظام العسكري القائم في نفس الاتجاه القومي الإسلامي ، وأصبحوا غير متمايزين عن بقية أعضاء منبر «اليسار» الذي بدأ في الحزب الحاكم عام ١٩٧٦ ، وعن بقية الناصريين القيادين الذين كانوا في الاتحاد الاشتراكي واستبعدهم السادات . ومن هؤلاء وأولئك ، تكون حزب «التجمع» الذي يسمى «حزب اليسار» ، كحزب ناصري ذي تماثل إسلامي يسمح ببعض التمركز اللائق للديمقراطية الناصرية ، ويضم (في قوائم العضوية المسجلة أو بدون تسجيل شكلي) عددا من العسكريين الناصريين (ومنهم أمين هويدى رئيس مغابرات عبد الناصر) .

وحتى المسيحيين المتحمسين لحزب التجمع ، هم من اليساريين الحكوميين المدافعين عن الكفالة الإسلامية للأقليات ، وعن الاتجاه الإسلامي للقومية العربية ، والمتحمسين للعداء الإسلامي القبطي المشترك ضد اليهود ضد الأمم ، الخ. (انظر مثلا كتاب الماركسي الناصري أبو سيف يوسف «الأقطار والقومية العربية» وكذلك التهربات الصحفية التي يكتبها فيليب جلاب في «الأهالي») .

وأصبح بعض هؤلاء المتطرفين لا يكتفون عن عبد الناصر إلا باسم «الزعيم الخالد»^(١) لكنهم استمروا في موقفهم المزدوج الذي يرتبط بالعسكرية المصرية من ناحية ، ويحاول مهادنة السوفييت من ناحية أخرى . أى استمروا في دور العجلة الاحتياطية ، المجهزة لاحتمال أن تستخدمها العسكرية المصرية عند الاضطرار إلى تكرار مرحلة الستينات !! ولهذا السبب ، أغلقت السلطات صحيفة «صوت العرب» التي كانت تصدرها مجموعة ناصرية خاصة أو «حزب ناصري تحت التأسيس» ، لمحاولة دفع هؤلاء إلى الدخول في حزب التجمع أو الاتحاد معه ، من أجل المحافظة على القالب المطلوب للناصرية بعد عهد الناصر - كقالب يساري متمركز أو غير رافض للتمركز وللارتباط المداخن بالسوفييت.

وهذا التعلق الوهمي بمرحلة لن تعمر ، يؤكد أن الأجهزة المصرية - وليس فقط كرادير حزب التجمع - لم يكتشفوا بعد ما حدث من تغيرات نوعية في ميزان القوى الدولية وفي مخططات الاتحاد السوفيتي والصين (وليس فقط مخططات الغرب) إزاء العالم الثالث والمنطقة العربية ومشكلة إسرائيل! فبدون أن يدروا ، أصبح احتمال الاضطرار المذكور احتمالا وهميا ، لأن السوفييت تحولوا إلى القوة الدولية الأولى التي تركب مخططات الغرب ، بعد أن كان الغرب يركب مخططاته!

وفي مقابل التطورات المذكورة لما كان يسمى «منبر اليسار» ، تطور أيضا ما كان يسمى «منبر اليمين» (باعتبار أن الحزب الحاكم يعتبر نفسه «وسطا») . فبالإضافة إلى بعض كرادير حزب الوفد ، ظهر ما يسمى «حزب الأحرار» . وهو حزب معزول ، رغم اشتراكه في موجة التعمص القومي الإسلامي الكاسح . ويبنى أنه يدافع عن القطاع الخاص أو الرأسمالية الحرة - لكن في إطار الرأسمالية الحكومية التي تسمى بالقطاع العام أو الاشتراكية ، أى في إطار النظام العسكري القائم . وبذلك ، فهو يمثل نموذجاً عصرياً مقلوباً للأحزاب الليبرالية الأوروبية التي كانت تدافع عن حرية الفكر والثقافة وليس فقط عن حرية رأس المال ، ونموذجاً عصرياً مقلوباً لحزب «الأحرار الدستوريين» المصري السابق الذي كان يعبر عن

(١) منهم مثلاً في صحيفة «الأهالي» ، استاذ اقتصاد سابق كان من مؤسسي التنظيمات الماركسية اسمه اساميل صبرى عبد الله ويقال إنه تعرض لاعتداء أسود في سجنين عبد الناصر في الخمسينات! لكنهم احتضنوه بعد ذلك وأغدقوا عليه المناصب ، ومنها منصب الوزير في عهد السادات. ثم منحه مبارك جائزة الدولة!

المثقفين الأحرار وأصحاب الرأي الخاص وليس فقط عن أصحاب الملكية الخاصة ١ وعلى اليسار قليلا من «حزب الأحرار» الجديد ، ظهر من «منبر اليمين» أيضا ما يسمى «حزب العمل الاشتراكي». وينتسب إلى نفس اتجاه التعصب القومي الاسلامي الكاسح ، لكن بدرجة أشد ، لأنه يعتبر نفسه امتدادا للتراث القومي الاسلامي الفاشستي لحزب «مصر الفتاة» الذي استمر في العهد الملكي ، والذي كان يستخدم اسم «الاشتراكية» بالمعنى النازي (نازيونال - سوزياლისت / القومي الاشتراكي) . وقد تربى عبد الناصر والسادات في ذلك الحزب . وبسبب زيادة تعصب الاسلامي ، انضم إليه عام ١٩٨٧ حزب «الأخوان المسلمين» والجماعات الاسلامية المكحلة له ، بعد أن انسحبوا من حزب «الوحد» الذي كانوا قد انضموا إليه منذ عام ١٩٨٣ . ذلك أن الحكومة - رغم تدعيمها العمل المباشر وغير المباشر للاسلاميين - لم تسمح حتى الآن بتكوين حزب إسلامي رسمى ، لأنها تحاول أن ترمح الاسلاميين على التكيف مع الاتجاهات السياسية المتكاملة معهم ، والتكيف مع متطلبات العسكرية المصرية والنظام الحاكم ، وتطوير وتحديث تصوراتهم القديمة . وهذا فضلا عن مخططات الأجهزة المصرية والاسلامية العربية لاضفاء طابع «الثورية الحرة» على ذلك الحزب الاسلامي ، وإبعادا عن شحنات السخط الشعبي المتجهة ضد الحكومة وضد المعارضة الرسمية المكحلة لها ، أى إظهاره بمظهر الحزب «المضطهد» والمستقل عن السلطة ومن جرائم النظام العسكري القائم - الذي هو كما نعرف جميعا نظام قومي إسلامي ! وعلى كل حال ، فالنظام القائم يسمح عملها للحزب الاسلامي بكل وسائل وإمكانات ومنشطات الوجود والتنظيم والنشر والتعبير والاعلام ، الخ . والأهم من ذلك ، أن هذا الحزب الاسلامي يختلف جماعاته ، وكذلك حزب العمل الاشتراكي ، هم الذين يمكن أن تستخدمهم أجهزة النظام العسكري القائم كبديل استثنائي للحزب الحاكم حاليا عند حدوث طارئ اضطراري . وقد شكل الاثنان مع حزب الأحرار ما يسمى «التحالف».

حزب الوفد

يأتي بعد ذلك «حزب الوفد». ومعظم أعضائه وكوادره كانوا - كما هو الحال في الأحزاب الأخرى - من أعضاء وكوادر الاتحاد الاشتراكي وغيره من المرافق السياسية والاعلامية الناصرية . وهو على اليمين قليلا من «حزب الأحرار» و «حزب العمل الاشتراكي» في الاقتصاد ، لكنه ينتمي إلى نفس اتجاه التعصب القومي الاسلامي الكاسح والمدمع للعسكرية المصرية . ولهذا فهو لا يطالب ولا يمكن أن يطالب بتصفية القطاع العام والراسمالية الحكومية. وكما أعلن الهاشما المدعوم فؤاد سراج الدين (الأنرام ٨٩/٤/٢١) ، فإن حزبه لا يناقش «ضرورة» القطاع العام ولكن يناقش «حجم» القطاع العام. والوفد يختلف عن الأحزاب الأخرى ، في أن له تراث ليبرالي شعبي سابق ، ومن ثم ارتباطات سابقة أوسع . لكنه يشبه الشخص المشلول الذي يتصور أنه يستطيع الحركة لولا وجود مانع خارجي يمنعه ! فالوفد الجديد لا يستطيع أن يتصور أنه لم يعد ولا يمكن أن يكون حزب الأغلبية ، لأسباب ذاتية وشعبية وليس بسبب تزوير الانتخابات أو بسبب تأثير الحكومة على الانتخابات ! لكن من المثير للملاحظة ، أن دوائر وزارة الداخلية قارصا فعلا بعض التأثيرات أو التلاعبات الثانوية في هذا الاتجاه ، كجزء من مخططات التضييق والخنق الايديولوجي ، لايهام الوفد وغيره بأن الأغلبية مسلوقة الإرادة ، ومن ثم للمحافظة على تقتهم الروماني في اللاعقل الدهماني ، وفي أن «صوت الشعب هو صوت الله» كما كانت تقول الكنيسة الرومانية!

والحقيقة أن الأجهزة العليا البريطانية للتحكم السري الشامل ، هي التي صنعت الوفد القديم كحزب للأغلبية الجاهلة ، لمقاومة قوى العقل والعقلانية التي انتقلت بلوورها من أوروبا إلى مصر ، ولقاومة سلطات القصر الملكي واحتصالات تمرده . وكان ذلك جزءا من مخططاتها لتشجيع وتأهيل اللاعقل الدهماني في العالم الحديث ، وخصوصا في شرق أوروبا وفي بعض المستعمرات وأشياء المستعمرات ، ضمن عمليات مطاردة هجرات وإشعاعات العقلانية الأوروبية المنطلقة من مراكزها الأولى (على غرار مطاردة هجرات وقبسات شملة برومثيروس منذ العصور القديمة) ؛ كما كان ذلك أيضا ضمن عمليات

صناعة النظم الديماجوجية الحديثة واستخدام اللاعقل الذهاني عموما في صناعة التدهور واللاعقل دوليا ومحليا .

وبالفعل قامت القيادة الديماجوجية للوفد بدورها في تدعيم الأغلبية الذهانية ضد الاشعاعات الثقافية للمفكرين العقلانيين ، الذين حاول بعضهم الارتباط بالغرب ، بينما تجمع بعضهم في حزب «الأحرار الدستوريين» - مثل لطفي السيد «أستاذ الجليل» وعبد العزيز قهسي وطه حسين (قبل أن يتغير ويضع ويصبح وزيرا للوفد) . كما قامت تلك القيادة بدورها في إثارة التعصب المصري القديم (بل والتعصب الاسلامي) ضد أوروبا ، بينما كان خصومها هؤلاء يركزون على دور أوروبا في صناعة النهضة المصرية وعلى ضرورة الارتباط بأوروبا والعقلانية الأوروبية وتحويل مصر إلى قطعة من أوروبا . وهذا فضلا عن دورها الأكبر في إثارة الطبقات الفقيرة والفلاحين وإثارة الغوغاء . ولهذا كان الوفد يسمى «حزب الجلايلب الزرقاء» . بل إن الوفد هو الذي اهتم أيضا بتطوير وتوسيع إمكانيات الجيش المصري ، وفتح أبواب الكليات العسكرية لأبناء الفقراء . ولذلك أصبح كمن رأى وحشا رضيعا ، حتى إذا كبر افترسه !

ذلك أن صوت الشعب أو صوت الأغلبية الشعبية هذا الذي أطلقه ودعاه ووجهه الوفد سياسيا واجتماعيا ، أي اللاعقل الذهاني المتعصب قويا واسلاميا ضد أوروبا وضد أصدقاء أوروبا ، هو نفسه الذي مارس «الثورة» العسكرية عام ١٩٥٢ - في ظل مخططات الغرب بالظاهر بالانكماش العسكري واحترام الاستقلال الوطني ، وهذا يعني أن ذلك الصوت الذهاني هو الذي أطلق العنان للعسكرية المصرية ، وأنه هو الذي صنع الناصرة التي تعني ببساطة : الحكم العسكري الجماهيري .

وفي المراحل الثلاث التي ظهرت حتى الآن لحكم العسكرية المصرية ، تضاعف التعصب القومي والاسلامي ضد أوروبا وضد العقلانية ، بحجة تضاعف الاستقلال عن أوروبا . وبذلك فإن صوت الشعب أو صوت الأغلبية الشعبية هذا الذي كان يسيطر عليه الوفد ، زاد ارتفاعه واتساعه كثيرا عن تصورات وإمكانيات حزب الوفد ، وأصبح اليوم هو الصوت المعلن لحكم العسكرية المصرية ، بغض النظر عن الاختلافات الجزئية الاضطرارية بين مراحلها أو أجزاء مراحلها المتتالية . فليس السادات أو مبارك إلا الوريث الشرعي للناصرة ، أي للحكم الجماهيري الذي أطلقت عنانه الأغلبية الشعبية المصرية والرأى العام القومي الاسلامي منذ الخمسينات . فكيف يستطيع الوفد الجديد أن يستعيد هذه الأغلبية التي تطورت وتضاعفت وتخطت إطاره وانتقلت إلى غيره ؟

يبدو أن بعض قادة الوفد بدأوا يدركون ذلك ، فأخلوا يكررون على الحكومة منذ العام الماضي ١٩٨٨ اقتراح إقامة «جبهة وطنية» أو «حكومة إنقاذ» أو «وزارة انتقالية» ، أي التخلي عن دور «المعارضة» والاشتراك في الحكم ، ورغم تكرار رفض هذا الاقتراح ، إلا أنهم لازالوا معلقين بالأمل . ولهذا فهم لا يقومون حتى بدور المعارضة البديلة ، ناهيك عن أن يقوموا بمعارضة مبادئ النظام العسكري القائم لكنهم يركزون الإثارة ضد بعض الأفراد ويجعلونهم «شعاعات» يلقون عليها كل اتهاماتهم للنظام !

من ذلك مثلا ، أن رئيس تحرير صحيفة مصطفى شردى وغيره يركزون الهجوم على وزير المالاخية زكي بدر وعلى رئيس مجلس الشعب رفعت المجرب ، ليس باعتبارهما ممثلين ومخيلين للنظام القائم ، ولكن بزعم أنها يمثلان ويهددان حتى الوزراء ورؤساء الوزراء ، وأنهما «يتآمران ضد المعارضة» وضد مؤسسة الرئاسة في آن واحد (١) . ومن ناحية أخرى ، يؤكد رئيس تحرير صحيفة مرارا وتكرارا ، أنهم ينفرون ضد أي مساس بالرئاسة ويدافعون عن مصالح الرئاسة !! (مثلا الوفد أول يونيو ٨٩) .

وهذه لعبة قديمة ، لا تعني فقط تهوية النظام مما يتهمون به هذين الاثنين ، وتحويل شحنات الكراهية والحقد إلى شخصيهما فقط ، لكن تعني أيضا إعطاء الرئاسة كارت أبيض للظهور بظهر «المثقف» عند

(١) انظر مثلا أعداد الخميس من صحيفة الوفد في مارس وأبريل ١٩٨٩ . ومن المثلث للنظر هنا ، أنه حتى رجل الأمر كان مصطفى أمين اشترك في الحملة ضد رفعت المجرب وقاموا عن النظام ووزرائه ! (مثلا أخبار اليوم ٨/٧/٨٩) .

تغييرهما بعد استنفاد دورهما . فضلا عن أن هذا التغيير لابد أن يحدث في يوم ما ، مثل أى تغيير آخر في المناصب الرئيسية !

وعملية الظهور بظهور «المنفذ» بتغيير بعض المسؤولين بعد استنفاد دورهم ، هو نفس ما فعله جمال عبد الناصر مثلا مع عبد الحكيم عامر ومع صلاح نصر وغيرهما ! وحتى «مملة الكومبارس الفاشلة» اعتماد خورشيد التى استخدمتها المخابرات المصرية فى إصدار مذكرات عن هذا الموضوع ، كروت أكثر من مرة أن صلاح نصر هو وحده المجرم المسئول عن «انحراف» جهاز المخابرات ، لأنه «شبهوى» و «ملحد» ولأنه كان يرتبط بخصوم عبد الناصر ووضع خطة لاقتصاصه من الحكم ، وأن عبد الناصر كان يتعرض لتهديده ولا يعرف أى شئ عما يفعله ، وأنه أنقذ البلاد وأنقذ المخابرات من صلاح نصر وعين بدلا منه الوزير الصالح (رجل حزب التجمع حاليا) أمين هويدى !! ولهذا نجد أنه حتى حزب القبع الناصرى ، اشترك فى الدعاية لذلك الكتاب ، بطريقة الاثارة الواسعة لرد الفعل العكسى !

تعدد وسائل التعمية والقهر

من هذه النظرة السريعة ، يتضح لنا أن الأحزاب التى سُمح لها بالتكوين باذن لجنة الأحزاب ، هى بالفعل مجرد أجهزة للنظام العسكرى القومى الاسلامى القائم ، بل إنها أشد من الحزب الحاكم حماسا للعسكرية المصرية . فالحزب الحاكم مضطر مثلا بحكم علاقاته الرسمية مع دول الغرب ومع إسرائيل إلى احترام موقف الصلح مع إسرائيل . أما الأحزاب «المعارضة» التى لا ترتبط بقيود رسمية ، فهى كلها ترفض الصلح مع إسرائيل وتنتشر مشاعر العداء ضد إسرائيل وتطالب بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بالحرب مع إسرائيل! ^(١) وهذا يعنى فى الحقيقة تبرير حكم وامتيازات وتضخمات العسكرية المصرية وإنفاقاتها الباهظة التى لا تحتلها اقتصاديات البلاد ، فضلا عن أنه يعنى تبرير حرب رابعة مع إسرائيل ، لأن الحروب كما يقال تبدأ فى عقول الناس قبل أن تبدأ فى ميادين القتال . ولهذا لم يسمح بظهور أى حزب أو جماعة أو حتى رأى فردى ، يناصر الصلح والوفاق مع إسرائيل !

وإذا كانت الليبرالية الناصرية التى سُمح بها ، لم تصل إلى درجة السماح برأى مخالف فى مشكلة جزئية (رغم أنها خطيرة) هى مشكلة العلاقات المصرية الاسرائيلية ، فما بالك بموقفها من الآراء والأفكار وحقوق المخالفة الفكرية فى المبادئ والاتجاهات العامة ؟ وما بالك بموقفها من حقوق العتل والعقلانية والثقافة الحقيقية والفكر الحر ؟

إن تعدد الأحزاب التى سمح بها فى هذه الظروف ، يعتبر فى الحقيقة تعددا لوسائل التعمية والتجهيل ، بدلا من أن يقدم ثغرات لوسائل التبصير والتنوير .

وموقف النظام العسكرى القائم من الثقافة والفكر ، موقف واضح ناقشناه تفصيلا فى كتابات سابقة . ولهذا فموقف الصحف والمجلات الحكومية فى مجال الثقافة والفكر مفهوم تماما .

وعلى سبيل المثال فقط ، يمكن أن نشير إلى موقف أكبر صحيفة وهى «الأهرام» . فقد أعطت هذه الصحيفة باب «الثقافة» فيها لشاب اسمه س . خ . ، درس فى الجامعة الصحافة ولم يدرس الثقافة أو المعارف العقلانية ذات القيمة الثقافية . وكان قد انضم إلى الحركة الماركسية ثم قبض عليه عام ١٩٦٠ ، فغان ضميمه وخان زملاء واعترف ضدهم فى المباحث وفى النيابة . ونتيجة ضحالة ثقافته وانكسار ضميره وانقلاب عقيدته ورضاء أجهزة مكافحة الشيوعية والعقلانية عنه (وخصوصا رضاء لطفى الخولى الذى كان مسئولاً عن تشغيل وترريض المتحرسين فى الأهرام منذ الستينات) ، التفتته الأهرام ووزارة الثقافة وغيرهما ، بل وجعلوه أيضا مسئولاً عن مجلة ثقافيه حكومية كبيرة (اسمها «الفصول») وعن نشاطات ثقافية أخرى مفرقة من الثقافة طبعاً ! وهذا مثال نمطى للاستخدام الحكومى للديكورات

(١) انظر بخصر ذلك مثلا ، أعداد الخمس من صحيفة الولد ، حيث مقالات د. نعمان جمعة وغيره ، ثم سلسلة مقالات د. حامد ربيع «أساذ النظرية السياسية» الذى يؤكد (حتى فى عنوان مقالته فى يولييه ٨٩) أن الحرب الرابعة مع إسرائيل

الشكلية أو الأخشاب المنصوبة في مجال الثقافة (والتعبير القديم «الحشْبُ المسندة» ، ومثال غطى لاجء، التعكيس بطريقة «استرعاء الذنب» أو «إعطاء الغار مفتاح الكرار» أو استخدام الأعشى في صناعة الإبصار

وكمثال آخر ، نجد أن دار التحرير (الجمهورية والمساء ، الخ) أعطت منصب مسئول المكتبة والمراجع والمعلومات لمركز سابق آخر كان عاملا لم يحصل على درجة كافية من التعليم ، بحجة أنه اشتغل في سوق الأدب العالي فأصبح أديبا ١١ (اسمه م . ص .) . أما السبب الحقيقي ، فهو أنه يخدم الأجهزة الخاصة عموما ، ويخدم مخططاتها التدهورية خصوصا ، من خلال تحقيق المبدأ المذكور عن تكليف الأعشى بوظيفة التبصير وهذا فضلا عن محاولات تشويه الاتحاد السوفيتي ، بدعوى استخدام البروليتاريا غير المثقفة في توجيه الثقافة ؛ (حيث أن المذكور عين في تلك الوظيفة في أواخر عهد عبد الناصر في الفترة التي يحاولون إلصاقها بالسوفييت ١١).

ونفس تلك الدار ، تعطي مائسة صفحة الأدب والثقافة في «الجمهورية» ليسارى حكومي بدأ كصحنى فاشل كان يحاول سرقة اسم زميلنا القديم المرحوم فتحي خليل ، ثم ساعدته الأجهزة الخاصة من خلال مساهماتها مع الأجهزة الأجنبية على الحصول على درجة دكتوراه مزيفة من الخارج عن موضوع لا يصلح حتى كدراسة صحفية عن الإصلاح الزراعي الناصري المزعم ؛ وبعد أن أصبح دكتورا ، نشروا له في وسائل الصحافة الحكومية ومؤارة الثقافة بعض القصص السطحية ، فأصبح أديبا أيضا ؛ فتمنوه مستولا عن الأدب والثقافة في صحيفة «الجمهورية» ، ومستولا فيما يسمى «اللجنة المصرية للتضامن الأفرى الآسيوى» ، وأشياء أخرى ١١

لكن ما موقف المعارضة الرسمية في هذا المجال ١٢

كل الأحزاب تغلت قاما عن أى اهتمام ثقائى فكرى ، بدلا من أن تضيف بعض الثغرات والنافذ في مجال الثقافة العقلانية التي أهدرت بقاياها وأغلقت أبوابها وانسدت ثغراتها ومناقلها الحكومية والخاصة ، في ظل تصاعد الموجات التجهيلية الجديدة ، وتساعد التعصب القومى والاسلامى الكاسح . إننا لم نكن نطمح بنهاة في ظهور حزب للمثقفين على غرار حزب «الأحرار» الدستوريين السابق . لكن كان يمكن أن يؤدي ظهور الأحزاب الجديدة ، أو جو الليبرالية العام الجديد ، إلى ظهور بعض المجلات أو الصحف أو المقالات الثقافية والفكرية التي تعرض اختفاء مجلات وصحف ومقالات ما قبل النظام الناصري أو امتداداتها بالقصور الذاتي في الخمسينات والستينات . وكان يمكن أن يؤدي ظهور الأحزاب الجديدة أو جو الليبرالية العام الجديد ، إلى ظهور بعض دور النشر الجديدة التي تعرض دور النشر ذات الميول الحرة أو العقلانية ، التي اختفت أو خضعت للاكتساح القومى الاسلامى (أو دور النشر اللبنانية العلمانية التي انتهت) فانقطعت عنها الفكرية والفلسفية التنويرية .

لكن من المؤسف أن الأحزاب الجديدة وجو الليبرالية العام الجديد ، ارتبطت بزيادة درجة التجهيل والاعقل وزيادة التعصب واللاتفكير واللاتقافة ، رغم ارتباطها في نفس الوقت بطوقان هائل وغمر شامل من الكتب والمطهرجات والمجلات والصحف ؛ وهذا موقف واقعى غطى ، يثبت مدى الانفصال والتعارض بين التعدد المسموح به ، وبين حقوق وحرمان العقل أو الحقوق والحرمان الفلسفية . بل حتى حق الفرد العقلانى في أن يطلق للتاريخ «صوتا صارخا في البهية» - على حد تمهيد القدماء - انتهى تحت اكتساح القهر اللاعقلانى الدهشائى ، المكمل للقهر اللاعقلانى الحكومى .

ومن ناحية أخرى ، كانت الحكومة منذ منتصف الثمانينات قد استرجعت العمل بقانون الطوارئ ، أى الأحكام العرفية / الاستثنائية التي تحكم بها البلاد بشكل شبه مستمر منذ العهد الملكى . صحيح أنه لا حاجة حتى الآن لاستخدام الأحكام العرفية ضد الثقافة العقلانية والفكر الحر ، ليس فقط لامتداد الثقافة العقلانية والفكر الحر أصلا ، لكن أيضا لأن الوسائل والمواقف الأخرى - بل وعلى المستوى الجماهيرى - لا تترك مجالا يتطلب استخدام الأحكام العرفية في هذا الغرض ؛ ومع ذلك ، فبدئهم أن قانون الطوارئ بمعنى مضاعفة القيود ومضاعفة انسداد الثغرات ، كما يمكن استخدامه في إهدار أى حق أو قانون في أى

وقت ، وفي المستقبل إن لم يكن في الحاضر .

وقد أعلن وزير الداخلية زكي بدر في حديث له في إحدى الجامعات (الأهرام ١٥/٤/١٩٨٩) ، أن عدد المعتقلين حالياً بناءً على قانون الطوارئ ١٤٠٠ معتقلاً ، منهم ١١٩ يمكن اعتبارهم غير سياسيين و ٢٨١ يمكن اعتبارهم سياسيين . ويقول إن معظم هؤلاء من المسلمين المتطرفين مع بعض الشيوعيين والناطقين . لكن الصحف أكدت بعد ذلك (وللاسف بدون تفاصيل) أن عدد المعتقلين أكثر كثيراً جداً من ذلك ؛ وهذا فضلاً عن أنه من المعروف أن المعتقلين السياسيين باسم قانون الطوارئ يزيد عددهم باستمرار . ثم إن صحف المعارضة الرسمية تنشر أساساً عن اعتقالات المسلمين المتطرفين (التي هي اعتقالات مبررة نتيجة وسائلهم الإرهابية الدموية) ، ولا تشير أي إشارة إخبارية تبصيرة عن حقيقة الاتجاهاات الأخرى للمعتقلين.^(١) كذلك لا توجد أخبار محددة عن مدى استخدام قانون الطوارئ ضد عمليات الطبع والنشر . لكن الأعبىب والأككى ، أن وزير الداخلية أشار في حديثه المذكور ، إلى المعتقلين مع الحزب الحاكم - أي إلى المعارضة الرسمية وأمثالهم ممن يتدرجون داخل الإطار القومى الإسلامى القائم ، فضلاً عن الخارجيين على القانون ، أو المخالفين فكراً لمبادئ النظام (إن وجدوا) - فأطلق على هؤلاء جميعاً اسم «الشاربين» ؛ (أي الضالين عن القطيع !). وقال إن عددهم لا يزيد عن مليون شخص فقط ، في مقابل ٥٢ مليون شخص هم الذين تهتم الشرطة بخدمتهم!!

وهذا مثال غطى آخر ، يثبت المعنى اللاعقلى للتصورات الشائعة عن الأغلبية والأقلية !! فبدلاً من مبادئ العقل التي تجعل الاعتداء على حق أي فرد واحداً اعتداءً على حقوق المجتمع ، نجد أن مبادئ التصويت تلغى حقوق مليون شخص باسم ٥٢ مليون شخص !! ومن هنا ، فإن أي «معارضة» عقلانية يجب أن تدرك أنها لا تستطيع أن تستمد مبرر أو سبب وجودها SA RAIION D' ETRE ، إلا من حقوق العقل والفكر والرأى وليس من حقوق التصويت وعدد الأصوات. لكن ما يمس أحزاب المعارضة في مصر ، هي أحزاب مقطوعة عن العقلانية والنكر وعن التعدد الحقيقى للرأى ، ومن ثم فهي تفقد المبرر العقلانى لوجودها بقدر ما تفقد المبرر الدمايى والانتخابى !

وكما قلت ، فإن حقوق وحرمان العقل والعقلانية هي عين الإبهار وأضواء التنوير للأغلبية غير الخرسية في التفكير . ولهذا كانت النتيجة المنطقية لإلغاء أو تهميش هذه المعيار وإطفاء هذه الأضواء ، هي زيادة مشاكل وأزمات ومتاعب الأغلبية ، وزيادة تدهور ظروفها وضياح مصالحها . لقد زاد الفقر والجهل والحرمان والفلاء الطاحن ومشاكل ومظالم الحياة الفردية والاجتماعية للأغلبية ، وتلاشت الخدمات الحكومية المجانية ، بينما زاد الغنى وزادت الأسلاب والامتيازات للأقلية الأرستقراطية ، وزادت أزمات ومشاكل الإدارة الحكومية والميزانية والاقتصاد القومى ، بدون أن تظهر في الأفق أى أنكار أو مشروعات من حلول حقيقية . ومن ثم زادت شحنتا ودوافع الصدام والانتجار ، بينما زادت عمليات الانزلاق الأعصى في منحدرات اللاعقل بحثاً عن حلول وهمية ، تؤدي بالضرورة إلى المزيد من الكوارث والضياح ، وتفرض برد الفعل الوقائى مزيداً من التضليلات الديماغوجية ثم مزيداً من إجراءات «التغيير»

(١) أشير هنا إلى أن واحداً من هؤلاء (وهو من موظفى شركة الأسمنت ومن أنصار الشيوعية لئلاً) قابلنى منذ شهرين وحكى لى أنه بعد الإفراج عنه ذهب إلى صحيفة «الأهالى» وطلب النشر عن أسباب ووقائع اعتقاله ، لكن المرافق ومن معه لم ينشروا شيئاً عن ذلك !

(بعد كتابة هذه الملاحظة في أبريل ١٩٨٩ ، يجب أن أضيف أن قانون الطوارئ استخدم في حملة اعتقالات لى أواخر أغسطس ١٩٨٩ ضد ما يسمى «اليسار» ، شملت أيضاً بعض المشتغلين في «الأهالى» - رغم موقفها الحقيقى من اليسار الذى لا يرضى عنه حزب التجمع ! وكانت الحجة الشكلية لهذه الحملة هي مكافحة ما يسمى الحزب الماركسى ، بينما كان هدفها الحقيقى مضاعفة جر الإرهاب ضد التحرر الفكرى والسياسى الذى يرتبط باسم «اليسار» ، أى إلغاء تشور الاضطنان الليبرالى بالنسبة للمشتغلين بالفكر والثقافة والمعارضة القانونية الحرة .)

أو «ثورات» التنمية والتجهيل والتعصب ، فى حلقة مفرغة لا تتوقف .
ويدهى أن زيادة أحوال وآلام القهر المعيشى والفردى والاجتماعى فى ظل الوسائل الليبرالية القاصرة
المسمح بها ، قد أدى ويؤدى إلى زيادة الصراخ والتنفيس الهستيرى الأجوف أو التفريغ الاتارى .
ولاشك أن هذا الصراخ والضجيج - ناهيك عن التمرد - يزعج ويهز استقرار بعض القوى الحاكمة التى لم
تتمرد على ذلك ، والتى لا تشارك فى عمليات التخطيط الشامل وفى رسم احتمالات «التغيير» الوقائى
فى المستقبل. لكن لأن النظام العسكرى القائم لا يستطيع أن يتراجع عن هذه الدرجة القاصرة من الليبرالية
نتيجة ضغوط ومخططات الغرب ، فإنهم يكتفون من حين لآخر بالتهديد بالتراجع عن هذه «المنحة»
القاصرة ، أو يلجأون إلى ممارسة بعض الاعتداءات والتضييقات ، مع التلويح بقانون الطوارئ أحيانا ،
والكشف فى أحيان أخرى عن الوجه القبيح المرعب للنظام أو عن بعض أنيابه ومخالبه - لكن بطريقة
مزدوجة قابلة للتشكيك بحيث لا تسمح بإدانة النظام رسميا .

من ذلك مثلا تسريب بعض أخبار أو تسجيلات التعذيب ضد الارهابيين (بطريقة تسريب أخبار
الكوارث والآلام التى تصنع عمدا ضد المغضوب عليهم فى سفر «أيوب» فى «العهد القديم»)، ومن
ذلك أيضا تبهير واستعراض بعض الإجراءات الدموية ضد الارهابيين الديمويين ، الذين يستخدم بعضهم
فى دور «رأس الذئب الطائر» ، أو فى دور الكلب الذى يلبع أمام القردة المطلوب ترويضها . هذا رغم أن
كل الظروف والجو العام ووسائل الاثارة والاعلام ، هى التى تصنع وتشجع مايسمى «التطرف الاسلامى» .
فهذه هى الحامة الشعبية «والتلقائية» التى تنطلق منها عناصر الاكتساح الاسلامى . وهذه هى الوروش
البرية غير المرؤسة التى ترعب بقايا أنصار العقلانية ، والتى يتكون منها بعد ترويضها وتحت تأثيرها
الاتجاه الاسلامى المطلوب .

العملاء والأدوات واستخدام التلقائيات

نتيجة مخططات الغرب أيضا ، التى تهتم بخفض أو تهريب فضائح النظام البرجوازى العالمى لمراجعة
زيادة قدرات المعسكر الاشتراكى على الرصد والتسجيل الوقائى للمستقبل ، استخدمت عملية الليبرالية
القاصرة فى تهريب التخلص من كثير من العملاء السابقين لمختلف أجهزة الجيش والداخلية وغيرها . فقد
انخفض نظام الاعتماد على الشبكات الكثيفة الشاملة والمهولة العدد من العملاء «الثابتين (حتى من أفراد
الأسرة ضد بعضهم ، بل وباستخدام الزوجة ضد زوجها والابن ضد أبه)» ، وحل محله نظام الاعتماد على
العملاء السابقين أو المؤقتين ، وعلى الأدوات (أى غير المرتبطين بالأجهزة) وعلى المتطوعين التلقائيين .
وهذا يشبه تقريبا الانتقال من نظام الاستعمار القديم الذى كان يعتمد على حكام أجانج وقوات احتلال ،
إلى نظام الاستعمار الجديد الذى يعتمد على أجهزة محلية ومستورلين محليين صنعهم النظام القديم !
ولهذا ، كان من المؤسف أيضا أنه لم تتحقق نتيجة ذلك ثغرات أو منافذ جديدة . لماذا ؟

أولا ، لأن كل المستورلين السابقين (تقريبا) لمراق الدولة والمجتمع ، الذين حصلوا على ثقة النظام
العسكرى الناصرى أو صنعهم ذلك النظام ، استمروا منذ عهد عبد الناصر يمارسون مراقبتهم العقائدية
والعملية بطريقة أو بأخرى وفى موقع أو آخر من مواقع الدولة والمجتمع ، وفى جناح أو آخر من أجنحة
النظام ، خلال كل التغيرات المتتالية ، وطوال استمراهم على قيد الحياة وقدره التصرف !

وثانيا ، لأن العدد المهول من العملاء السابقين استمروا بالطبع والتطبيع والبرمجة الذهنية
وبالقصور اللاتى ، فى التصرف بنفس الطريقة السابقة (بل وفى تدريب الآخرين أيضا على ذلك !) ، بعد
انقطاع علاقاتهم أو انصلاطهم الرسمية بالأجهزة أو بالأفراد الذين كانوا يتولون تشغيلهم ! وأن نظرة
واحدة إلى أبرز كوادرات مراقب الدولة والمجتمع ، والحكومة والحزب الحاكم ، وكذلك أيضا (ولاعجب!) أبرز
كوادرات مايسمى أحزاب «المعارضة» ، تبين أنهم ممن سبق ارتباطهم بهذه الأجهزة أو من أبنائهم المباشرين
وقائلا ، بسبب زيادة الاكتساح اللاإنسانى المرتبط بالاكساح اللاعقلى ، وتحول الحياة إلى غابة تفرض
التناحر والوحشية والمقد التبادلى والاقتراض التبادلى على الجميع .

ورابعا ، لأن حوالى ثلاثين عاما من البرمجة اللغوية الفردية والاجتماعية ، مع القمع العسكري الفاشستي المباشر (قبل التخفيض الليبرالى للقهر الحكومى باستخدام القهر غير الحكومى) - وذلك فى مصر بلد القهر الكهنوتى الفرعونى العريق - أدى إلى ترويض الكثيرين على القيام بدور الأدوات والمتطوعين بدون تعليمات أو أوامر وإشارات ، بحيث أصبحوا يعرقون «تلقائيا» مايرضى وماينفضب الحكومة ، ويعرقون «تلقائيا» المطوب والمفروض من الحكومة ، ويتجهون «تلقائيا» نحو من تقبلهم الحكومة ولو كخضوم ، ومن ثم ترفضهم الحكومة وتحرمهم من القبول حتى كخضوم !

وهذا الميكانيكزم القهرى اللااعلى القديم ، يذكرنى بما كان يحدث من النزلاء المتهورين الأذلاء فى مستشفيات المجانين (حتى لو لم يكونوا من عملاء الادارة أو من عملاء الخدم الطبيين) ، فقد كانوا يتجهون أوتوماتيكيا إلى مهاجمة ومعاذاة من يعاديههم التصورية والمرضين أو من يظهرون النور نحوهم ، وإلى مداينة واحترام وتكريم من يهتزون به - مثلهم فى ذلك مثل الكلب الذى يتصرف بدون أوامر فيهاجم ويغادى من يتنافر معه صاحبه ، بينما يهز ذيله ويلق بلسانه من يتقرب معه صاحبه !

وخامسا ، لأن الوسائل التكنولوجية والاشعاعية للرصد والمراقبة والتسجيل والتحكم ذهنى والشخصى التى أتيت للأجهزة العسكرية والبوليسية التقليدية ، أصبحت تقنيها عن معظم عملاء «الارشاد» أو «التبليغ» ، أى عملاء الاستكشاف والفساد الأسرار ، وعن معظم عملاء «تنفيذ» التعليمات المباشرة أو غير المباشرة . ولذلك ، أصبح الدور المطلوب فى معظم الأحوال وفى مختلف المجالات ، أشبه بدور «الأداة» العقلانية . وهذا يمكن أن يكون دور تخريب أو إنشال أو تصفية وسائل وإمكانات الاتجاهات غير المرغوب فيها والأشخاص غير المرغوب فيهم ، وبخسرا الاتجاهات وأشخاص العقلانية والارتقاء والاصلاح . كما يمكن أن يكون دور تقديم «البدايل» السياسية أو العقائدية المسموح بها ، واحتياطات «النار» أو التهقير ، الخ ..

وباختصار ، حلت وظائف التخريب أو التفرع التبدلى ، محل وظائف التبليغ أو التنفيذ الأعمى ، مع زيادة استخدام الأدوات بدلا من العملاء .

والمقصود بوظائف التخريب والتفرع التبدلى ، أنها تتضمن أيضا وظائف التعظيم والتشويه والانسداد والتنمية والتوريث والاستفزاز وتربيع المطبوعات الذهنية المطلوبة ، الخ . وإذا رجعنا إلى مستشفى المجانين أيضا - باعتبارها نموذجاً مصغراً (ماكيت) ونموذجاً مضطرباً لوسائل صناعة القهر واللاعقل - نجد أن أنشط عملاء وأدوات الادارة وأنشط عملاء وأدوات زبانية الخدمة الطبية ، ليسوا العملاء والأدوات الذين يستسلمون وينقلون الأخبار ، لكن هؤلاء المتربصون ذوو الخبرة الطويلة المدى فى عمليات التعظيم والاغاطة ونفخ الميخ والاهانات والاعتمادات وصناعة المشاكل والحربان من الراحة ، الخ ، فضلا عن أخطر أدوات الاجرام والعدوان المنظمين والمتعودين على ارتكاب أى شئ ، بحيث يمكن استخدامهم بطريقة محكومة فى ممارسة طبيعتهم وعاداتهم ضد من يقرر كسرهم .

وعلى كل حال ، فاستخدام الأدوات فى مجال السياسة والايديولوجية - بدلا من العملاء الثابتين أو المؤقتين - هو بلاشك أبهر وأكثر أمنا ، لأنه يعنى استخدام الطابعات والتلقائيات بالتحكم فى الظروف والذوائع والمؤثرات ، لكن بدون ارتباط رسمى وبدون أوامر أو توجيهات ، على غرار استخدام الميكروبات مثلا فى صناعة الأمراض والأوبئة بالتلقائية المحكومة . بهذه الطريقة ، تستطيع مثلا أن تفسد ساعة دقيقة بمجرد استخدام شخص «غشيم» فى محاولة إصلاحها ، بدلا من أن تصدر أوامر مضمونة التنفيذ إلى شخص متخصص ليقوم بإفسادها ؛ وإذا تأملت من هذا المنظر «توعية» الكوادر السياسية والثقافية والاعلامية المستخدمة فى المواقع الحكومية وفى مواقع المعارضة الرسمية المكتملة للحكومة ، تستطيع أن تلهم الدور الحقيقى الذى يؤدونه عمليا - بحسن نية أو بسوء نية - فى خدمة التدهور واللاعتل والجهالة والفساد والاستبداد العسكرى ، وفى خدمة مخططات الأجهزة الدولية والاقليمية والمحلية المعادية لمصالح المجتمع والمعادية للشعوب وللديمقراطية .

ومن ناحية أخرى ، يجب ألا ننسى أن عملاء السلطة هم - مثل بقية الأدميين - أشخاص ذوو ميول واتجاهات سياسية وعقائدية . فمنهم ذوو الميول الاسلامية ، وذوو الميول اليمينية ، وذوو الميول اليسارية ،

الخ . وقليل منهم يكونون زجاجيين تماما ، أى عديمي الميول والتزعزعات تماما . فإذا انتظمت ارتباطاتهم بأجهزة السلطة بعد توزيعهم على الأجنحة «غير الحكومية» للنظام القائم ، أى بعد توزيعهم على مواقع النشاط والتصرف فى أحزاب المعارضة الرسمية المكتملة للحكومة ، فانهم يستمعون تلقائيا أو بحكم البرمجة الذهنية السابقة فى أداء دورهم المطلوب - حتى بدون إشارات أو توجيهات غير رسمية . بل إنهم بحكم خبراتهم السابقة ، يقومون فى الغالب بإصدار الاشارات والتوجيهات إلى أجهزة السلطة نفسها !

وقد سبق أن أشرت مثلا إلى بعض المتركسين الذين التقطوهم منذ الستينات ثم أكلوا إليهم مسئوليات الثقافة والآداب والمعلومات فى بعض الصحف والمجلات الكبيرة ، والذين هم مجرد أمثلة فطرية لمن يتولون تلك المسئوليات فى مختلف الصحف والمرافق والمؤسسات . فهل يحتاج هؤلاء إلى «تعليمات» ليتصرفوا ضد الثقافة العقلانية والفكر الحر أو ضد المدافعين عن هذا الاتجاه ؟!

وعلى سبيل المثال أيضا ، توجد دار نشر تتظاهر باليسارية اسمها «دار المستقبل» ، يملكها ويديرها العسكري الناصرى وزير الاعلام فى عهد عبد الناصر محمد فائق . هذا الضابط الناصرى كان يشرف على ويشارك فى تحديد مواقف الدولة والمجتمع إزاء كل الصحفيين والاعلاميين المصريين فى الستينات . وبهذه الصفة ، اشترك مثلا مع الضابط الناصرى ثروت عكاشة فيما تعرضت له شخصيا من فصل نسمي من الصحافة وحرمان من النشر ثم إيداع فى مستشفى المجانين . فهل يحتاج هذا الشخص اليوم إلى «تعليمات» ليتخذ موقفا ضد الكتب التى يصدرها شخص مثلى ، بحيث يرفض حتى الاشتراك التجارى فى توزيعها كما حدث فعلا ؟! وإذا عرفنا أنهم جعلوا هذا الشخص أيضا مسئولا عما يسمى «المنظمة العربية لحقوق الانسان» ، فهل نتظر منه ألا يشارك فى إهدار حقوق الأفراد الذين شارك من قبل فى إهدارهم ؟!

ونفس الشئ يقال أيضا عن أمين هويدي مثلا ، الكاتب المنتظم المكرم فى مطبوعات حزب التجمع حاليا والذي تستكتبه وتبشر له المراكز الخليجية ، وهو الذى كان وزيرا مسئولا عن جهاز مخابرات عبد الناصر !

ونفس الشئ يقال أيضا عن أحمد الحواجه ، مثلا ، نقيب المحامين الوفدى الناصرى الذى كان نقيبا للمحامين فى عهد عبد الناصر ، والذي اتخذ الكثير من المواقف ضدى فى تلك الفترة (ليس فقط ضد شكواى إلى النقابة ، ولكن أيضا ضد شكواى التى قدمتها إلى المسئولين الأجانب فى مؤتمر «اتحاد المحققين الدوليين» عند انعقاده فى القاهرة عام ١٩٦٩) . وقد وصل الأمر إلى درجة أنه حضر وشاهد عملية اعتماد صحفى إلى مستشفى المجانين فى أحد مكاتب النيابة العامة الملاصق لفرع نقابة القاهرة للمحامين يوم ١٩٧٠/٤/٩ - بحجة التواجد بالمصادفة فى ذلك المكتب المختص أثناء تلك العملية - حيث اتخذ منى إذ ذاك عندما خاطبته موقف الشماته والسخرية ورفض الرد !! وقد سجلت هذه الواقعة الصارخة وكتبتها إلى مختلف الجهات . (انظر الملحقات - ثانيا / رقم ٢) . لكن المهم هنا هو السؤال التالى : هل مثل هذا الشخص يحتاج اليوم إلى تعليمات جديدة لتحديد اتجاهه ضد أمثالى ؟!

ونفس الشئ يقال أيضا عن أدوات الدرجة الثانية والثالثة . ويمكن أن أشير فى ذلك إلى العسكري الناصرى غير المرتبط بالثقافة لطفى واكد (الذى كان يتولى إدارة مكتب عبد الناصر باعتباره من كوادر المخابرات منذ الخمسينات) ، وإلى محمود المرازى الذى عاثت منه الكثير وهو يتولى المسئوليات «الخاصة» فى نقابة الصحفيين منذ الستينات فى عهد عبد الناصر ثم فى عهد السادات ، قبل أن يستخدمه منذ ١٩٨٨ رئيسا لتحرير «الأهالى» التى تتظاهر باليسارية وكذلك أيضا آخرون فى الجبهة والجمعية والنفاق فى تلك الصحيفة وفى مجلة «أدب ونقد» وفى غيرها من وسائل حزب التجمع . وكذلك أفراد الأسرة «الثقشيدية» ، أى أسرة الصحفي الحكومى المدعوم فى مصر وفى إمارات الخليج الاسلامية والرجل الثانى فى دار الهلال الحكومية رجاء النقاش ، والذين كانوا جميعا كما يعرف الكثيرون بالوقائع الشخصية الثابتة ، من أنشط المرتبطين عائليا وسياسيا بجهاز كمال رفعت وبالتنظيم الطليعى الناصرى منذ الستينات : أخته فريدة النقاش وزوجها حسين عبد الرازق ، ثم انضم إليهم زوج شقيقته

الأخرى صلاح عيسى الذى تلقى ثقافته من معهد الخدمة الاجتماعية! وهؤلاء مثل غيرهم يقتضون من صحف الحكومة ومن صحف المعارضة وأيضا من بعض الصحف الخليجية وغيرها ١٠ حل مشا مشا... اليساريين الناصريين الذين تشجيعهم وتدعمهم الأجهزة المصرية والأجهزة الاسلامية - حتى فى البلدان العربية التقليدية - وتنتشر «حكايات» و«حكايات» إلى مختلف الجهات الاسلامية التى تتظاهر بالليبرالية وبالتعاطف مع اليسار ، يحتاجون اليوم إلى «تعليمات» حكومية لتحديد معالم اتجاههم العقائدى والسياسى ضد العقائدية والذكر الحر (إذا افترضنا أصلا أنهم يستطيعون أن يفهموا حقائق هذا الموضوع الذى يصرّون فيها بالتلقائية المبرجة) ؟ وهل يحتاجون إلى «تعليمات» حكومية لتحديد نوعية مواقفهم مع أو ضد هذا الشخص أو ذاك ، وهذا الرأى أو ذاك ، أو ليتخلوا مثلا موقفا إجماعيا نحوها ضد اسم وكتابات شخص مثلى؟

الاحتكار المحكوم لوسائل التعبير عن الرأى

فى الفصل العالى من هذا التقديم ، سأشير الى بعض وقائع ما تعرضت له نتيجة إهدار الديمقراطية والحقوق القانونية والانسانية منذ عهد عبد الناصر حتى اليوم . لكن أرجو أن يسمح لى القارئ ، بأن أشير هنا - فى محاولة لتوضيح العمل التطبيقي المقارن للحقائق - الى وضعى الشخصى باعتباري جسم الجريمة ودليل الادانة ضد النظام الحاكم بأجنحة الحكومية والمخالفة ، من واقع موقف الاهدار المدنى الشامل أو الحرمان المدنى الشامل excommunication الذى تتخلله إزائى مراقق الحكومة والمعارضة المكمل لها . فرغم أننى أصعل فى الصحافة والثقافة منذ الخمسينات ، فقد رفضت الصحف الحكومية وشبه الحكومية وصحف المعارضة الرسمية أن تسمح لى بالنشر فيها حتى فى الموضوعات غير المثيرة للخلاف ، كما رفضت نشر أى أخبار عن صراعى القضائى الديمقراطى مع السلطات ، ورفضت النشر عن معلوماتى وخبرائى الطويلة عن نظام وقوانين وأساليب وجرائم وقصص مستشفيات المجانين فى مصر (انظر الملحقات).

وفى هذا الموضوع ، فهم يكتبون مثل صحف الحكومية بالنشر كل فترة طويلة عن بعض جرائم مستشفى المجانين ، بهدف إثارة الرعب فقط ، وبدون تقديم أى معلومات وتحليلات تبصيرية عن الأساس القانونى والطبى لهذه الجرائم ، وعن موقف الأجهزة السرية إزاحا ، وعن الاصلاحات والتغييرات والضمانات المطلوبة . وهذا يشبه موقفهم من نشر بعض أخبار الاعتقالات السياسية أحيانا ، وبعض أخبار التعذيب أو اعتداءات الشرطة ، بهدف نشر الرعب فقط ، وبدون تقديم معلومات وتوجيهات تبصيرية واتخاذ إجراءات عملية وقانونية وإعلامية طويلة المدى .

بل إنهم فى موضوع مستشفيات المجانين ، يسلطون أضواء الاهتمام والتكريم على زبانية الطب الذهنى المتخصص ، ويروجون لتخريفاتهم وسفسطاتهم التى تخصصوا فى ترديدها وتغطيتها بالرطان والعلمى المزيف ، لتثير استخفاف مستشفيات المجانين واتهامات المرض العقلى والنفسى ضد الاشتغال بالرأى والتفكير !! وقد وصلت تخريفات وسفسطات هؤلاء فى بعض الصحف إلى درجة القول صراحة بأن الاشتغال بالفلسفة أو بعلم النفس النظرى يعتبر نوعا من المرض العقلى !! (وعندما أعلن وزير الصحة أخيرا فى يولييه ٨٩ عن احتمال تصفية مستشفيات المجانين ، الحكومية ، انقلبت صحيفة الوفد بشكل خاص إلى موقف الدفاع عن مستشفيات المجانين ، بدلا من مناقشة الحلول الموضوعية لهذه المشكلة ولغيرها من مشاكل الاستخدام الاجرامى للطب العقلى المزيف الذى يسمونه حاليا «الطب النفسى» !! ثم أصدروا فى أواخر سبتمبر ٨٩ مجموعة حكايات إثارية مرعبة ضد مأسوميه وإمبراطورية التمورجية ، دافعوا فيها عن أطباء وقوانين مستشفيات المجانين الحكومية والخاصة ، زاعمين أن الأطباء مثل النزلاء هم ضحايا إجرام التمورجية !! تماما كمن يدعى أن العسكرى الأسود كان يتحكم فى الحكومة!! ثم لتتأمل ظاهرة أخرى .

فبالمقارنة بموقف السلطات التى رفضت رفضا مطلقا حتى اليوم إعادتى إلى عملى الصحفى السابق أو

إلحاقى بأى عمل صحفى أو ثقافى آخر ، أو حتى من أعمال الترجمة ، واستمرت فى حرمانى من العمل ومن الرزق ومن وسائل النشر والتعبير المتاحة للآخرين ، نجد أن جميع رؤساء تحرير ومستولى تحرير وقدماء محررى مايسى صحف «المعارضة» - جميعهم بدون استثناء - يحتلون وظائف فى الصحف الحكومية والصحف غير الحكومية ، ويقبضون من صحف الحكومة بالإضافة إلى مايقبضونه من الصحف غير الحكومية !! بل وبعضهم يحتلون وظائف سياسية وإعلامية أيضا فى جهات شبه حكومية يقبضون منها مرتبات إضافية !! (مثل منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى) . فهل يحتاج الأمر إلى دليل آخر لتوضيح الطابع الحكومى للمعارضة الرسمية وللإسار المتناقض !!

لقد فكرت الحكومة فى أن تفرض عليهم موقعا واحدا من الموقعين - ولو من أجل المحافظة على شكليات «استقلال» المعارضة (ومنها مايسى اليسار) إن لم يكن من أجل ضغط مصروفات الصحف الحكومية - فثاروا وهاجوا جميعا وهددوا وتوعدوا ، ورغم أن بعض قادة أحزاب المعارضة الرسمية هذه أعلنوا منذ سنوات أنهم يرفضون أى مساعدات حكومية مباشرة ، إلا أن الصحفيين المزدوجين للمعارضة اعترفوا بأنهم يعتبرون مرتباتهم من صحف الحكومة بمثابة مساعدات حكومية للمعارضة - على غرار ما يحدث فى بعض دول الغرب !! والمهم أنه نتيجة هذا الموقف «الثورى» الذى يتسلك بأن يقبض «المعارض» من صحف الحكومة ومن صحف المعارضة ، اضطرت الحكومة إلى التراجع !

فهل يكون غريبا بعد ذلك أن يتاح لمحررى صحف المعارضة الرسمية وللإسار الحكومى العمل والنشر والاستزاد فى دول البترول الإسلامية أيضا كالكويت ودول الخليج والسعودية ؟

إن محمود المرازى مثلا رئيس تحرير «الأهالى» عمل - ولا يزال يعمل - إضافيا . فى صحف الكويت ، وليس فقط فى صحف الحكومة المصرية وفى مجلة شبه عسكرية تسمى «العاشر من رمضان» ، الخفا ومصطفى شردى رئيس تحرير الوفد ، الذى عمل فى عديد من المسئوليات الكبيرة فى صحف أخبار اليوم الحكومية فى عهد عبد الناصر والسادات ، والذي ارتبط بالأجهزة العسكرية الناصرية منذ الخمسينات ، تولى أيضا مسئولية إصدار الجريدة الحكومية اليومية التابعة لوزارة الاعلام فى دولة الامارات منذ عام ١٩٧٢ ، واستمر وثيق الصلة بالأجهزة الإسلامية العربية بعد ذلك عندما أصبح يقبض من صحف الحكومة ومن صحف المعارضة !

وعلى غرار ذلك ، نجد أن المسئولين أو الكتاب الصحفيين الحكوميين وشبه الحكوميين حتى بعد إحالتهم إلى المعاش (البدء من أنيس منصور^(١) ومحسن محمد إلى محمود السعدنى وصلاح حافظ) ينشرون فى الصحف الحكومية اليومية الأربع وفى بعض المجلات الحكومية وفى بعض الصحف الإسلامية العربية ، بل وأحيانا فى بعض صحف المعارضة أيضا !!

فمن أين تأتى حرية الرأى والتفكير وحرية الصحافة والثقافة ، إذا كان نفس الطاقم الحكومى أو المكمل للحكومة يمتكر وسائل النشر والتعبير وسيطر على إمكانات الصحافة والثقافة والاعلام ؟

من الفلتات المقيدة فى هذا الموضوع ، أن إحدى الصحف الحكومية (أخبار اليوم عدد ٨٩/٥/٦) نشرت خطابه بريديا من صحفييه مستقل ، يناقش فيه القانون الخاص بإصدار الصحف الجديدة (الصادر جزئيا عام ١٩٨٠ والذي لم تستكمل مواده إلا عام ١٩٨٥) . وهو يحكى فى خطابه تجربته مع هذا القانون ، الذى لم تناقشه على الاطلاق صحف المعارضة الرسمية ، والذي لم نعرف أخباره إلا من هذا الخطاب البريدى إلى صحيفة حكومية ! فقد فشل هذا الصحفى فى إصدار صحيفة مستقلة ، لأن القانون يفرض حدا أدنى ضخما من رأس المال (١٠٠ ألف جنيه للصحيفة الأسبوعية و ٢٥٠ ألف جنيه للصحيفة

(١) بعد كتابه هذه السطور ، أعلنت الحكومة فى يولييه ٨٩ تعيين أنيس منصور فى منصب إضافى آخر ، هو رئاسة تحرير مجلة ماير !! وهذا تكريم ريس جليل للمواهب اللاعقلية ، مواهب الدش الترفهية المحترق ، والتخصص فى كتابة الألفاظ المنزوعة من الأفكار ، أى الكلمات التى تضغ كالبيان بحيث لا تثير إلا اللعاب ، والتخصص فى الاختراع والتلفيق عن أى كتب وأى شخصيات أو أحداث تاريخية!

اليومية) ، ويشترط عددا كبيرا جدا من المساهمين ، وينص على ضرورة أن تتوفر في كل مساهم شروط كثيرة سياسية وعقائدية بل وفلسفية (تتعلق بالموقف مما يسمى الشرائع السماوية) ، الخ ! وفي مقابل ذلك ، فإن الأحزاب المسموح لها رسميا بالوجود معفاة من الشروط الخاصة - لأن عملية تأسيسها والترخيص لها بالنشاط تخضع أصلا لشروط علنية وسرية أشد وأضيق ! ومن ثم فالتجاهاتها «مأمونة» و «مضمونة» لدى السلطات ، بحيث لا تحتاج إلى شروط إضافية !

فماذا يفعل إذن صاحب الفكر أو الرأي الذي لا يكون تابعا للحكومة أو قابلا للاندماج في قواها ، ولا تابعا للمعارضة الرسمية المكحلة للحكومة أو قابلا للاندراج في قواها ؟!

هذا الواقع يلقى المزيد من الضوء على حقيقة الدور الذي تقوم به منابر وقوائم وتشكيلات المعارضة الرسمية المكحلة للحكومة . فهي باعتبارها أجنحة غير حكومية للسلطة أو للنظام العسكري القومى الاسلامى القائم ، تقوم بما يشبه دور القضايات والميليشيات غير الحكومية التى تقسم الميدان مع الفصائل الحكومية ، وفق تحديدات متفق عليها للاختصاصات ودوائر العمل والمسئولية ، الخ .

وقضايات كل جناح من أجنحة المعارضة الرسمية ، مسئولون - ليس فقط عن توجيه وتحريك الأفراد والمجموعات الذين يتبعون نظريا أو عمليا هذا الجناح أو ذاك ، وليس فقط عن إلزامهم بالانخراط والالتحاق داخل القالب المطلوب الذى تسمح به السلطة والذى يخدم مصالحها ومخططاتها على المدى القريب أو البعيد ، أو على الأقل لا يتعارض تعارضا حقيقيا معها - لكنهم مسئولون أيضا عن قهر وترويض من يترددون على ذلك ويتحولون إلى مصادر تهديد أو مصادر تضييع أو مصادر مشاكل للقالب أو الاتجاه المسموح به من السلطة ، بل ويشترون أيضا في تصفية من يستحيل التحكم فيه من الأشخاص الذين يشكلون مصادر للتهديد والفضح وإثارة المشاكل ضد مصالحهم الخاصة .

إنهم باختصار ، يشبهون مشايخ الطوائف المختلفة فى العصور الوسطى ، حيث كان شيخ كل طائفة يعتبر (مثل شيخ الحارة !) مسئولا أمام السلطات ومسئولا باسم السلطات عن تصرفات أى فرد ينتمى إلى طائفته !

الفصل الثالث

تجربة شخصية

وراء الأسوار الصغيرة والأسوار الكبيرة

بعد هزيمة ١٩٦٧

للمزيد من التأمل التطبقي لعملية الليبرالية القاصرة في مصر، ولبعض مشاكل الديمقراطية عموماً، أكتب هذه الوقائع الشخصية، عن تجربة أبنائي وراء الأسوار الصغيرة في مستشفى المجانين ثم بعد الإفراج عنى وراء الأسوار الكبيرة التي تشمل مصر كلها. ويدهشني أنني لا أقصد أن أقدم هنا مذكرات عن فترة معينة، لأن المذكرات تحتاج إلى تفاصيل كثيرة وتستلزم تكاملاً زمنياً طويلاً، مما سأفرد له كتاباً خاصاً في المستقبل. لكن المقصود هو تقديم وقائع تكشف بعض معالم أو تطورات مشكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر، كما تكشف بعض ميكانيزمات مكافحة الديمقراطية والعقلانية عموماً. وأبدأ ببعض المقدمات منذ أواخر عهد عبد الناصر.

نسبب أظهار السوفييت بعض الاهتمام بى فى الستينات، بدأت أتعرض بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ للمزيد من المشاكل والخسائر التصفية في العمل وفي النشر وفي الرزق، بل وفي المعاملة الشخصية وكما سمعت في مراحل تالية، كان ذلك بحجة الرد على موقف السوفييت من الهزيمة، وبحجة أنني لم أطلب الحصول على عضوية مايسى «التنظيم الطليعى» للاتحاد الاشتراكي أسرة ببقية الماركسيين أو المتمرسين، بل ولم أحصل عليها حتى على عضوية الاتحاد الاشتراكي (والحقيقة أنني لم أرفض عضويتيها، لكنني لم أجري^(١) وزاها، بينما لم يعرضها علي أحد). ثم أيضاً بحجة اعتراضاتي على مايسى «الحطة الثقافية» التي أعلنها رجل المغامرات العسكري ثروت عكاشة بعد توليه وزارة الثقافة إذ ذاك (وهي الحطة التي كان يؤيدها ويشارك في تنفيذها بقية الماركسيين والمتمرسين، وخصوصاً أحد المعتمدين برضاء العسكرية المصرية وهو محمود أمين العالم). وهذا فضلاً عن مبررات أخرى كانوا يشيرون إليها، وأهمها اقتراعى عام ١٩٦٧ بالتفاوض مع إسرائيل. ومع ذلك، أعتقد أن السبب الأكبر لموقفهم المستمر ضدى، هو تمسكى بالعقلانية المتحورة في الفكر والفلسفة^(٢)، مع إيمانى الراسخ بالدور السوفييتي في قيادة البشرية.

وبعد أن حرمونى من النشر في صحيفة «الجمهورية» وليس فقط في مجلة «الكاتب»، قرروا في

(١) بغض النظر عن القواعد النحوية التقليدية، أرجو أن يسمح لى القارئ بعدم حذف حرف العلة وعدم إجراء أى تغييرات استثنائية في الشكل اللغوي للكلمات، إلا في الحالات الشاذة الواضحة.

(٢) بهذه المناسبة، كان قد حدث أن منعت السلطات مجلة «الكاتب» عام ١٩٦٧ من أن تنشرلى دراسة من جزمين عن الامام الغزالي (بعد جمعها في المطبعة فعلاً). وتصورت أن من حقى نشرهما في بيروت، التي كانت منذ الفكر الحزبى أن تحرقها الأجهزة الإسلامية منذ السبعينات. فنشرتهما فعلاً في مجلة «الأدباء اليهودية» في أكتوبر ونوفمبر ١٩٦٨.

بداية فبراير ١٩٦٨ حرمانى من النشر فى صحيفة «المساء» أيضا، بل ومن النشر عموما! ووصل الأمر إلى درجة أن المتمرسين فى مجلة روزاليوسف تحت رئاسة أحمد بهاء الدين وأحمد حمروش إذ ذاك، استخدموا شاعرا ناصريا أخرج (اسمه أحمد عبد المعطى حجازى) نشر ضدى مقالا بعنوان «يهودا ذو الثوب الأحمر» ورغم أن هذا الناصرى الحكومى ومحربيه وزملاءه المنافيين، لازالوا يمتنعون بالمناصب الحكومية حتى اليوم، فقد اتهمونى إذ ذاك بأننى أتخلى عن مبادئ لائى أتخلى عن المتمرسين المصريين الذين كانوا يتصرفون ضد المصالح السوفيتية والأممية! وطبعما رفضوا نشر ردى على ذلك المقال، الذى أوقفت بعده مباشرة عن النشر فى صحيفة «المساء» بل ومن النشر عموما! ذلك أن الناصرى الراسع السلطات أحمد بهاء الدين كان يحتل إذ ذاك أيضا منصب نقيب الصحفيين!

وعندما فشلت جهودى فى نشر الرد بطريقة أخرى، أقمت قضية ضد أحمد بهاء الدين رئيس مجلس إدارة روزاليوسف وأحمد حمروش رئيس تحرير المجلة والمذكور حجازى، وذلك برقم ١٩٦٨/٢٩٤١ جتج السيدة، ومن الطريف أن أشهر هنا إلى موضوع هذه القضية، لأن بهاء الدين وحمروش ومن يحركهمها دفعوا المحكمة إلى تكرار تأجيل القضية تأجيلات تعسفية بدون مبرر وبدون النظر فيها، حتى عام ١٩٧٠ قبل إيداعى فى مستشفى المجانين، حيث قررت المحكمة اذ ذاك أنها اكتشفت أن الباب الرئيسى لدار روزاليوسف يتبع قسم قصر النيل وليس قسم السيدة مثل الباب الآخر! ومن ثم تقر حالة القضية إلى محكمة قصر النيل، وبذلك اتخذت رقما وتاريخا آخر لمحاولة إخفاء تاريخها الأصلى ولاسقاط اسم بهاء الدين من الخصوم (بعد أن حل محله رئيس مجلس إدارة آخر)، فأصبحت برقم ١٩٧٠/٩٧٨ جتج قصر النيل، ويعيد إيداعى فى مستشفى المجانين كما كانوا قد خططوا، نظرت المحكمة فى الدعوى وفى جلسة واحدة فقط، رفضت الدعوى - بل وبطريقة الاهانة الحقيرة لأسرى - بحجة الاستجابة لوقف مثل روزاليوسف الذى اكتفى بالقول بأن المدعى شخص مودع فى مستشفى المجانين!!

والمهم أننى بعدما تعرضت له منذ فبراير ١٩٦٨، اضطرت إلى الاستجابة للضغوط الصريحة التى كانت تتظاهر بمحاولة إرضائى على السفر إلى الخارج، فمقت بكل الإجراءات المطلوبة للسفر فى مايو ١٩٦٨. ووصلت إلى فرنسا لتعظيم الدكتوراه فى الفلسفة (التي كنت قد حصلت على منحة لتحضيرها عام ١٩٥٤ لكن الانقلاب الناصرى منعنى من السفر اذ ذاك واعتقلنى)، ولم أكد أستقر فى باريس حتى أرسلوا لى من الصحيفة فى القاهرة أن الاجازة التى حصلت عليها تعتبر استقالة، بهنما بدأت السلطات المصرية مع السلطات الفرنسية مطاردتى كما لو كان المطلوب القبض على! فاضطرت إلى الرجوع إلى مصر عن طريق برلين الشرقية فى أكتوبر ١٩٦٨. لكنهم رفضوا اعادتى إلى عملى أو الحاقى بعمل آخر أو السماح لى بحق النشر، مما يؤكد أن ذلك الفصل التمسنى بحجة الاستقالة (والذى أدانته القضاء الابتدائى والاستئنافى فى ١٩٧٠ و ١٩٧١) كان قرارا بالحرمان العام من حق العمل والرزق وليس فقط من حق التعبير والنشر.

أما الماركسيون والمتمرسون المصريون الذين كانوا منتشرين إذ ذاك فى مختلف المناصب والمسئوليات الرسمية، وفى مسئوليات الصحافة والثقافة، والذين كانوا يشكلون شعاات ولافتات يسارية للحكم الناصرى فى تلك الفترة التى استهدفت خذاع وتوريث السوفييت، فقد قاموا بخدمة وتأييد موقف الأجهزة الناصرية ضدى عند حرمانى من النشر فى فبراير ١٩٦٨، ثم عند حرمانى أيضا من العمل ومورد الرزق بعد اعادتى من الخارج فى أكتوبر ١٩٦٨، بل وقاطعوني وتشروا التشبهات ضدى لاسترضاء السلطات. وكان أنشط المتمرسين الذين قاموا بهذا الدور، الصغفى لطفى الخولى. وهذا الشخص كان يشارك فى مخططات مكافحة الشيوعية والعقلانية منذ العهد الملكى، قبل أن تربطه السلطات ربطا مشتركا بـ محمد حسين هيكل وبخالد محبى الدين كليهما معا! (رغم أنها كانا يعتبران فى العهد الناصرى قطبى اليمين واليسار!). وقد احتل فى مؤسسة الأهرام وفى التنظيم القياى للجهاد الاشتراكى، منصباً أتاح له تشغيل وتجهيز الماركسيين والمتمرسين الكثيرين الذين وضعوا تحت رئاسته أو وصلوا إلى السلطات من خلاله.

وكان يكمل دور لطفى الخولى حذى، أحد الصنائع الناصريين الذين لا يمكن وصفهم هنا بكلمة يسمع بها القانون، واسمه أحمد عباس صالح. أما على مستوى المسئولين الحكوميين الرسميين، فكان أنشط من تصرفوا في عملية الاستبعاد والحرمان العام التي تعرضت لها، بالإضافة إلى وزير الثقافة ثروت عكاشة ووزير الإعلام محمد فائق ووزير المخابرات أمين هويدى، سفير مصر في باريس إذ ذاك ومدير المخابرات بعد ذلك محمد حافظ اسماعيل. وكان المنفذ الرئيسى المباشر فى هذه العمليات، هو رئيس إدارة وتحرير دار الجمهورية والمساء إذ ذاك فتحى غانم. ولا زال هؤلاء جميعا - مثل أحمد بهاء الدين وأحمد حمروش - يتمتعون حتى اليوم بتأييد الحكومة والمعارضة معا! وأحمد حمروش رئيس تحرير روز اليوسف فى تلك الفترة، هو يسارى حكومى من المسكرين الناصريين القدامى، ويتولى حتى اليوم مسئولية اللجنة الحكومية المصرية للتضامن الأفريقى الآسيوى. أما من حيث الضباط الرسميين للمخابرات والمباحث الذين اشتركوا بشكل مباشر فى تلفيقات وتجهيزات تلك الفترة، فإهمهم من كانوا مكشوفين لى شخصيا، المقدم سيد زكى مسئول الصحافة فى المباحث العامة، والمقدم جهاد المقاتى من المخابرات (وقد تولى هذا مسئولية عسكرية فى جهاز التمنية والاحصاء التابع لرئاسة الجمهورية، استطاع بواسطتها أن يستخدم أحدى الأسرى كسكرتير له، ومن ثم نجح عن طريقه فى التغلغل داخل أحدى الوصلى إلى أقرابى المباشريين وغير المباشريين كجزء من عملية التحريك والحصار التى تعرضت لها إذ ذاك!!).

والى جانب أحمد الحواجة تقيى المحامين إذ ذاك الذى أشارت إلى مرقفه فى الفصل السابق، يمكن أن أضيف هنا أيضا اسم شخص آخر من المسئولين التقابيين الذين يلعبون اليوم على جبل المعارضة وعلى جبل الحكومة. هذا هو كامل زهيرى الذى تولى منصب رئيس مجلس إدارة روز اليوسف مع منصب تقيى الصحفيين بعد بهاء الدين فى فترة القبض على وإيداعه فى مستشفى المجانين. وما يجب الإشارة إليه فى هذا الصدد - رغم أن المجال لا يسمح بالتفاصيل - أن كامل زهيرى زارنى فى مستشفى المجانين مرتين، بدون أن يتخذ أى موقف من أى نوع للدفاع عنى أو حتى لتسجيل بعض الوقائع عما كنت أمرض له! بل أنه فى كل مرة كان يطلب الاذن مسبقا من المستشفى لزيارتي، فبضاعتين محاولاتهما للاعتداء على وتصفيى، أو على الأقل لكسرى، قبل وصوله! بنفس هذا الهدف - وهو زيادة تهميش وتهميش مسئولى الاجرام الطبى والعسكرى ضدى وليس الدفاع عنى حقاً - حدثت حكاية من غرائب التلاعب المضحك، هى أن كامل زهيرى وأحمد الحواجة اشتركا مع غيرهما من الناصريين فى تشكيل لجنة تتظاهر بالدفاع عنى (فى اتجاه اثارى ضد مصالحى وباستخدام من يعملون ضد مصالحى)، وذلك منذ الثمانينات بعد أن فشلت عدة محاولات متكررة لتصفيى أو تخطيطى جذريا!!

هذه وقائع غمطية ذات دلالة كبيرة فى مشكلة الديمقراطية. فالمسألة فى هذا الموضوع ليست مجرد مسألة نفاق وتظاهر خادع، لكنها ترتبط أساسا بمبدأ والأعمال بالنيات، بمعنى أنه لا يمكن لسيى النية أن يقدموا عملا مقبولا الا اذا كانوا يقصدون من روايته خيرا أكبر. ولا يمكن أن يعطوا الا اذا كانوا يريدون أن يأخذوا أكثر. وهذا هام جدا لتفسير الموقف المناق لليسار الحكومى بالذات ازاء هذه المشكلة، لأنهم كانوا يتجاوزون شكليا مع الضغوط السوفيتية، بدون أن يتصوروا أنني سأخرج حيا وقادرا على التفكير والكتابة، بل وقادرا على الفضح والنشر خارج أسوار مطبوعات الحكومة والمعارضة المكملة لها! ولنرجع أولا الى عملية الإيداع فى مستشفى المجانين.

من مرحلة القفزة الجديدة بعد مبادرة روجرز الى عهد مبارك

بدئى أن استمرار موقف الاهداء المذكور من ١٩٦٨ الى بداية ١٩٧٠، كان معنى التصميم على تصفيى. لكن من حسن الحظ أن اتفاق الأجهزة السوفيتية مع الأجهزة المصرية على عدم اعتقال الشيوعيين المصريين، ثم دخولى فى اتصالات مباشرة مع بعض العناصر السوفيتية وعناصر الدول الاشتراكية الأخرى، أدى الى تأجيل الضربة المنتظرة. فلما بدأ عيد الناصر بعد مبادرة روجرز عام ١٩٦٩ يخطط للقفز من فوق أكتاف السوفييت الى التعلق بمؤخرة الأمريكان (وهو مانفذه السادات)، انتهزوا

فرصة أحد الهيئات القانونية التي كنت أكتبها ضد نظام الحكم الناصري وأوزعها على الدبلوماسيين والصحفيين الأجانب للمطالبة بالتحقيق في أسباب ما أتعرض له من حرمان عام، قُبضوا على في ١٩٧٠/٤/٥ على ذمة نيابة أمن الدولة العليا بتهمة الاثارة ضد الحكومة. واحتجزوني في السجن أربعة أيام. ثم بدلا من إجراء أي تحقيق قانوني معي أو حتى السماح لي بالإطلاع على أمر القبض، أُسدر وكيل نيابة أمن الدولة العليا صهيبي حافظ ورئيسه الأعلى صلاح نصار - باعتقاد النائب العام على نور الدين - أمرا بتحويلني إلى مستشفى المجانين، على زعم أنني عاجز عن الإدراك وعن الإدلاء بأقوال^(١) (انظر الملحقات : ثانيا / رقم ١)

وقام بالدور الرئيسي في تكريس وطبخ هذا التزوير وتدعيمه بالحيثيات «الطبية» الملققة التي تتهمني بالعاهة العقلية والمرض العقلي إلى درجة العجز عن الإدراك والعجز عن الإدلاء بأقوالني وتحمل مسئولية أفعالي، عديد من زبانية التزوير والتعظيم الطبي الذهني، أولهم الصوري الإسلامي جمال أبو الزمايم، ثم أيضا حلمي غالي وصبر شاوين وأحمد عكاشة وأحمد الحكيم وأحمد قطري تاجر وناهيد غالب وغيرهم من مزدوري الاجرام الطبي الذين توالوا على في العباسية والخانكة طوال السبعينات والثمانينات بحيث لا يمكن حصرهم؛ وكانوا جميعا يقررون ضدي تهمة المرض العقلي إلى الدرجة المذكورة، ليس فقط لظري واستمرار حرمانني من أي تحقيق قانوني، لكن أيضا لأن هذه هي الشروط «القانونية» لتبرير اسقاط أهليتي واستمرار إهدائي «جبريا» في مستشفى المجانين؛ (وسوف أضيف إلى هؤلاء بعد ذلك زبانية التعظيم الطبي الخاص في مستشفى بهمان في الشهور الأخيرة، وأبرزهم فتحي لوزة وابنه ناصر لوزة).

ورغم استمرار شراذم الماركسيين والمتركسين في مناصبهم في تلك الفترة من عهد عبد الناصر، ثم في عهد السادات (بل وتولى اثنين منهم منصب الوزارة)، ورغم خطاباتي وشكاواي المتكررة اليهم مثل غيرهم، لم يتخذ أي واحد منهم أي موقف قانوني أو إداري أو نقابي أو حتى شخصي، للتعاطف معي أو للدفاع عن حقوقني القانونية والانسانية، ولو لتقلي إلى السجن تحت التحقيق.

وكانت بعض الجهات الديمقراطية في الغرب (وأشهرها «منظمة العفو الدولية»)، قد دأبت عنى^(١). لكن أي شخص يعرف حقيقة أهوال وجحيم مستشفيات المجانين المصرية، كان يدرك أن هذا موقف غير صلي ولايكتفى للمحافظة على حياتي وعقلي، بل أنه بضائع ويتعجل معاولات تصفيثي. ولهذا كانوا يتصورون أنني سأنتهي خلال أسابيع أو شهور : ليس فقط بواسطة الاعتداءات الروتينية وجرائم القتل والضرب والاعتداء الجنسي التي كان يرتكبها المستخدمون (التمورية ثم المرضون) وعملآؤهم أو أدواتهم من بلطجية ومجرمي النزلاء والمجانين، بل وأيضا بواسطة وسائل وعقاقير التعظيم الطبي الذهني الجلدري (كالصدمات الكهربائية والحرق والبراشيم التي تسمح بالذاكرة وتستأصل قدرات التفكير). والحقيقة أنه لولا تصرف الأجهزة السوفيتية بصفوطةا وضرباتها المباشرة، ثم وصولها بقدراتها الخاصة إلى الاتفاق مع أجهزة الغرب والأجهزة المصرية المرتبطة بالغرب على منع استخدام عمليات التعظيم الجلدري معي - سرا - بالوسائل الإجرامية المكشوفة أو بوسائل التعظيم الطبي الذهني المخصص - لكنت قد انتهيت فعلا قبل نهاية عهد الناصر^(٢).

(١) من المفيد أن أذكر هنا للتسجيل الواقعي، أنني أرسلت بعد الإفراج عنى عدة خطابات إلى مركز منظمة العفو في لندن، للشكر ولطلب بعض الطلبات القانونية. لكن تلك المنظمة اللندنية ولقت تماما الرد على أي خطاب من خطاباتي، لأسباب «دبلوماسية» تتعلق باعتباري من المحرومين من المناصب الرسمية أو الاجتماعية بل ومن المضطرب عليهم حكوميا واجتماعيا؛ ومع ذلك، تكرمت المنظمة بالرد على بعض خطاباتي - لكن بالرسالة الدوودها إلى الأستاذ أحمد نبيل الهلالي المحامي عضو مجلس نقابة المحامين؛ بل وتكرمت مشكورة فأرسلت إليه الشهادة المطلوبة منها بخصوص مطالباتي بالإفراج.

(٢) بخصوص إشاراتي إلى الأجهزة السوفيتية، يعني أن ألقت النظر إلى أنه ليس عندي أي وقائع عن هذا الموضوع في كل ماأوردته في الكتاب، وإنما أقدم «تفسيراتي» المنطقية للوقائع. هذا وقد راجع اثنان من المحامين مخطوطة هذا الكتاب قبل طبعه.

بل أن هذه الضغوط والضربات الإشعاعية البعيدة والقدرات الخاصة والاتفاقات السرية، استطاعت أن تضمن لى طوال سبعة عشر عاما (منذ عهد عبد الناصر الى ست سنوات من عهد مبارك)، امكانيات الكتابة وارسال الأوراق والخطابات الى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية (بما فى ذلك الكتابات والدراسات السياسية والفلسفية التى لا يسمح بها القانون!!). وهذا باستثناء عدة شهور منذ أواخر يوليو ١٩٧٣، عندما استولوا على كل كتيب وأوراقى وحاولوا تصفىتى بالصدمات الكهربائية واخفن التعطيمية، ثم اضطروا الى أن يوقفوا ذلك ثم أن يعيدوا لى كل أوراقى عند وصول الجيش الاسرائيلى الى الكيلو ١٠١ على مشارف القاهرة!! ولهذا، كنت أعجب جدا عندما أسمع عن أن بعض من كنت أرسل اليهم أوراقى بالبريد ليرفضونها فترجى لى (وليس فقط المرسل اليهم باليد)، وكذلك الكثيرون ممن كانوا يعرفون عن مراسلاتى الى مختلف الجهات، كانوا يتصورون أنها مهزلة من وراء ظهر السلطات!! فكيف كان يمكن تهريب عشرات أو مئات الأوراق فى آلاف الخطابات طوال سبعة عشر عاما - الكثير منها الى جهات حكومية وإلى النيابات!!

وعلى كل حال، لمرسلاتى من الخطابات والأوراق طوال سبعة عشر عاما (تخللتها سنة فى الخانكة والهاى فى العباسية، بدون حساب الشهر الثلاثة الأخيرة فى بهمان التى سأحدث عنها)، المرسلة بالبريد المسجل والعداى أو باليد الى النيابات والجهات القضائية والمرافق الحكومية المختصة وإلى نقابى الصحفيين والمحامين وإلى مختلف الجهات الصحفية والثقافية والمثبات من رجال الصحافة والثقافة والسياسة ورجال الجامعات، ثم الى مايسمى بجمعيات «حقوق الإنسان» وأحزاب «المعارضة» المزعومة بعد السماح بتكوينها، تعتبر سلسلة من الأدلة المادية المصدرة التى تفضح موقف النظام القائم ومواقف هذه الجهات هؤلاء الأفراد منذ عهد عبد الناصر، من قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وجرائم الاضرار الديموى لى مستشفيات المجانين.

أما من الناحية الشخصية، فإن هذه الامكانيات المنتزعة بالقدرات الدولية المذكورة، انتزاعها اجباريا واضحا داخل جهم من الأحوال (ورغم العديد من المحاولات المتكررة للقتل وللاعتداء الجنىسى وحوادث الضرب والاصابات التى تعرضت لها)، أتاحت لى أن أكتب عديدا من الأبحاث والدراسات والكتب، التى كنت أرسل منسوخاتها أو ملخصاتها للتسجيل التاريخى الى الجهات المناسبة، والتى استطعت الاحتفاظ بمعظمها - كما سأحاول نشره تباعا.

والهمم أنه منذ أواخر عهد السادات (وبالتحديد منذ عام ١٩٨٠)، بعد أن تأكدت أجهزة النظام القائم وبعض المطلعين من اتباع النظام الذين يتخفون أدوار التأييد أو المعارضة، أن محاولات تصفىتى ذهنيا أو شخصيا تكررت وفشلت قبل ذلك ولا توحى بالنجاح بعد ذلك بسبب تزايد قدرات الأجهزة السوفيتية، وأن وضعى القاضع واستمرار مراسلاتى المنتزعة اجباريا من مستشفى المجانين مع تكرار التساؤلات أو نشر الأخبار المدافعة عنى فى الخارج، يثير شبهات وشكوكا شديدة حول مدى جدية وإخلاص تشكيلات «المعارضة» (وخصرنا مايسمى «اليسار»)، ومدى التزامها بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، بدأ حزب «التجمع» بالذات ينشر كل عدة سنوات خبرا عنى (أى منذ ١٩٨٠ حتى ١٩٨٧ أربعة أخبار ومعها مقال سطحي!!)

وكان ذلك بمثابة محاولة لتغطية اشتراك كوارده المخضمين فى مسترلية فصلى وحرمانى من النشر ثم القاتلى فى مستشفى المجانين منذ عهد عبد الناصر. والدليل على ذلك أن كتاباتى ضدهم بهذا الخصوص من المستشفى استمرت الى مختلف الجهات حتى الانحراج عنى، بينما استمروا هم من ناحيتهم فى رفض الاتصال بى فى مستشفى المجانين، وكانت أخبارهم المذكورة عنى تكرر بطريقة بهغاوية ماتسميه «تدهور حالته الصحية»، بينما كانوا يرفضون طلباتى المتكررة ليرسلوا لى المحرر الذى يكتب ذلك ليتأكد نفسه من أن حالته الصحية لا تتدهور!

وعلى غرار ذلك، كان موقف الصحفى المزدوج لطفى الخولى، الذى اضطر أخيرا جدا الى النشر عنى فى عدد فبراير ١٩٨٦ من مجلة «الطلعة» (حيث وصلت غزواته الى درجة أنه اقترح فى تعليقه لى

المجلة أن أعمال كمرىض نفسى وليس كمرىض عقلى^(١). أما بقية أحزاب المعارضة المزعومة، فقد استمرت فى موقف التجاهل المطلق لاسمى ولما أ تعرض له (ورغم أن حزب الوفد أرسل لى مندوبة من صحيفته عند تأسيسها اسماها عزة عزت فى ٧ و ١١ مارس ١٩٨٤). ولم تحاول تلك الأحزاب حتى استغلال مشكلتى واستغلال وقائع جرائم مستشفيات المجانين فى اتجاه كشف وإخراج الحكومة، أو فى اتجاه فضح الثغرات الخطيرة فى قوانين الإيداع العقلى التى تعطى الحكومة سلطات استثنائية ضد أى فرد!

فلما تقرر الإفراج عنى عام ١٩٨٧، نشرت صحيفة حزب «التجمع» وصحيفة حزب «العمل الاشتراكى» خبرا كاذبا عن أننى حاولت الانتحارا! وبعد ذلك فقط، نشرت صحيفة «الوند» موضوعا سطحيا عنى، وحتى طباع الاثارة الصحفية على الطريقة الأمريكية مصطفى أمين، كتب عنى! (لكن بعد الإفراج عنى بعدة شهور عندما اتضح أن الحكومة لم تغير موقفها منى، رفض حتى أن يرد بنفسه على اتصالى به تليفونيا). وكان من الواضح أن هذه الجهات المختلفة تصورت أننى سأخرج فى حالة ذهنية مقهورة ومضطربة، وأن الحكومة سترضى عنى أو أننى سأعمل لحساب الحكومة، فتصرفوا كالكلاب التى ترضى عمن يرضى عنه صاحبها! فلما رأت أن صاحبها لم يرض عنى، كشرت عن أنيابها مرة أخرى!

كذلك دعت صحيفة حزب «التجمع» الى الاكتتاب لجمع تكاليف شراء شقة لى عند الإفراج عنى. لكن مواقفهم اللاحقة التى تطورت بعد ذلك بطريقة مكشوفة، أثبتت أن هذا الاهتمام المؤقت كان نتيجة لمجاوب متناقض مع رغبات سوفيتية، وأيضا بدافع التحسب لاحتمالات الموقف الذى لم يكن قد اتضح بعد: أى احتمالات اعلان السوفييت لموقفهم غير المعلن ازانى، أو احتمالات موقف السلطات المصرية منى ومن حتى فى العمل والنشر. فلما اتضح أننى لم أحصل على هذا ولا على ذلك، حاولوا أن يحتجزوا عنى مبلغ الاكتتاب، بحجة رفض تسليمه لى تقدا! لكن من حسن الحظ أنه حدث تدخلات غير عادية، أتاحت لى فى أواخر العام العشر على شقة غير متوقعة، ومن ثم الحصول على المبلغ بدون استلامه تقدا! (١) ولأن «الأعمال بالنيات» كما قلت، فإن موقفهم الحقيقى ازانى يتضح عمليا فى رفضهم استكتابى أو النشر لى فى مطبوعاتهم - بغض النظر عن شكليات النفاق والازدواج الذى يعبر عن استعمار دورهم المزدوج، وهو دور التظاهر بالتجاوب مع السوفييت ولكن فى اتجاه خدمة الأجهزة العسكرية المصرية.

وعلى كل حال، فعقيقة هذه الأمور تبدو أكثر وضوحا اذا تأملنا وقائع عملية الإفراج عنى فى العام السادس من حكم الرئيس الحالى مبارك، ثم وقائع الموقف الشامل ضد حقوقى فى العمل والرزق ونفى الرأى والتعبير.

ثلاثة شهور من الجحيم فى بهمان

نتيجة ضغوط سوفييتية مباشرة وغير مباشرة (بعضها من خلال الغرب)، ونتيجة ضغوط غربية للحفاظ على شكليات العملية الليبرالية القاصرة فى مصر بدون وقائع فاضحة (وخصوصا بالنسبة لما يسمى «اليسار»)، تقرر انتهاء مشكلتى عام ١٩٨٧. وكالمعتاد فى مثل هذه الحالات، فإن كل قرة تحاول تصفية المشكلة فى الاتجاه الذى تريده. وهكذا فوجئت فى مستشفى العيانية فى فبراير ١٩٨٧ بأنهم أعطونى بالضرب والاصابة (بحجة الإجبار)، حقنة ذهنية شديدة التأثير، لأول مرة منذ عام ١٩٧١ (باستثناء العملية التحطيمية الخطيرة المذكورة التى تعرضت لها عام ١٩٧٣، والتى استولوا فيها على كل أوراقي!) وفى نفس الوقت، زادت بالنسار لا يمكن وصفه الشتائم والقلدة والمحاولات الخطيرة من المرضين وتلاميذ الترميض ضدى، وأعتادتهم على بالمجاعة داخل غرفتى المستقلة التى كانوا يحاولون حرمانى منها منذ السبعينات، فضلا عن العمليات المكشوفة لتحريك المجانين ضدى. وكان مقرا أن تتكرر هذه الحقنة الخطيرة كل أسبوع، مع استمرار الإهانات والقلدة والاعتداءات والمحاولات المكشوفة ليل نهار، والحرمان من النوم ومن الكتابة أو القراءة المتعمقة، بحيث أنهار وأضطرب الى الانتحار (كما توقعت أخيارهم الصغيفة!) - أن لم أ تعرض لنهاية أخرى. لكن نتيجة ضغوط وضربات سرية، لم تستمر هذه

(١) وأضح أنهم كانوا يعبرون بذلك عن افتقارهم بعملية إسقاط أهليتى التى ترفض صحت المعارضة الكتابية عنها، ومن ثم كانوا مطمئنين الى أنه يمكن سحب ملكية الشقة منى فى أى وقت بهذه الحجة!

العملية بعد الحقنة الأولى

وهنا قررت الأجهزة المصرية التخلي عن محاولات الإرغام على الانتحار أو القتل أو ما إلى ذلك مما كانوا يحلمون به، والاكتفاء بمحاولات التحطيم الذهني بالوسائل والمقايير الطبية المتخصصة، ترطفة للإقراج عنى. ذلك أن الإقراج عن رجل سياسى يشتغل بالفكر والكتابة بعد أن يكون قد عجز عن التفكير. والكتابة، يعنى السلطات من اتخاذ موقف إزاء حقوقه فى العمل والنشر، فضلا عن أنه يهبر عملية الإبداع فى مستشفى المجانين قبل ذلك وبعد ذلك، أى يهبر تكرار إبداعه عقليا. وهذا ما حدث مثلا مع الفنان نجيب سرور وغيره، ممن حطموهم فى المستشفيات العقلية فى المعاسية وفى بهمان وغيرهما. وهذا هو النظام المعروف والمتبع عموما مع كل النزلاء «المؤمنين» لتلك المستشفيات أو المصحات، بحجة أن المرضى العقلي يعتبر «عاهة» مستعينة (ولاحظ أن «أمر الإبداع» الرسمى الصادر ضد من نهاية أمن الدولة العليا ومستشفى المعاسية باعتماد النهاية العامة، والمنشور نصه فى الملحقات - ثانيا / رقم ١ - يتهمنى بأننى مصاب بـ «عاهة» فى العقل (١١)). ولهذا انتهى مثلا لنجيب سرور بعد تكرار إبداعه فى بهمان بعد المعاسية. (١١)

والمهم أن عملية التحطيم الذهني بالوسائل والمقايير الطبية المتخصصة، كانت تستلزم تقلى إلى مستشفى عقلية خاصة (تسمى مصحة نفسية)، لأن المستشفيات الخاصة تعتمد فى التحطيم الذهني أساسا على زيادة الوسائل والمقايير الطبية المتخصصة بها كانت مرتفعة الثمن (حيث تكوّن على حساب التنزيل وليس على حساب المستشفى)، فضلا عن أنها تقارص هذا الأسلوب بشكل روتيني شامل لا يستثنى منه أحد. كما أنها لا ترتبط بالأجهزة السرية بعلاقات يومية تفصيلية (كالحال فى المستشفيات الحكومية)، ومن ثم لا يمكن التحكم فى تصرفاتها من خلال الضغط والمساومة أو العلاقات الخاصة بين الأجهزة الأجنبية والأجهزة المصرية.

ويذهبى أن الأسباب المذكورة كانت تجعلنى أرفض دائما الانتقال إلى مستشفى خاصة، فضلا عن أننى وأسرئى لامتلك تكاليف المستشفى الخاصة. لكنهم وجدوا حلا سهلا لهذه المشكلة: فقد حدث فجأة أن قرر نقيب الصحفيين إذ ذاك وروثيس إدارة وتحرير الأهرام إبراهيم نافع أن يستجيب لأحدى الشكاوى الخاصة بى، مع أننى كنت أكتب إليه وإلى غيره بانتظام منذ سبعة عشر عاما (١٢) وكان قرار نقيب الصحفيين المذكور يرتبط بموقف سكرتير مجلس النقابة إذ ذاك - وهو متعركس سابق ممن تدعهم السلطة فى حزب التجمع اسمه فيليب جلاب، كان قد التقط هذه الفكرة من قبل من بعض ذوى الخبرة فى مكافحة الشيوعية وفى الاجرام الطبي (ومنهم أحد زبانية الحانكة واسمه حنا أرمنبوس)، وكتب فعلا فى مجلة روزاليوسف فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦ يهوى إلى وضعى للعلاج فى مستشفى خاصة لتتصل الحكومة من إبداعى فى مكان غير مناسب! ورغم ردودى المتكررة عليه، استمر فى التمسك بهذه الفكرة الجبشة. وباختصار، قام إبراهيم نافع باتصالات مع النائب العام محمد عبد العزيز الجندى، واستصدر منه قرارا

(١١) من المفارقات التى تستحق الإشارة هنا، وإلى توضع مدى «التفاوت» الاجرامى الذى كان يهوى به غير المطلعين من النافقين اليساريين وأعداء الشيوعية والمقاتلة إزاء عملية الإقراج عنى، أن نجيب سرور كتب بعد الإقراج عنه فى الثمانينات الأولى فى خطاب مناشدة بالاسم إلى الصحفي الحكومي صاحب الهلالان يوسف أديس (ولم تنشر مجلة «أدب ونقد» إلا بعد سنوات من موقفا - فى عدد ٣٤ عام ١٩٨٧ ص ١٢٨-١٢٩)، قال: «و خرجت من مستشفيات الأمراض العقلية ومنها مستشفى بهمان اليهودى النازى، خطاما أو كالخطام... إلى الجوع والعري والنشر والبطالة وأقسام البوليس... خرجت أدور كالكلب المطارد مجسدا محاصرا موقفا... بعيدا عن مجالات نشاطى وبعيدا عن مبادئ النشر... فاذكروا اسماعيل المهوى الذى تم تدميره فعلا فى المعاسية!! ولا أعرف من أين استقى هذه «المعلومة» عن تدميرى التام (والتى وقمتهم إلى التناؤل)، رغم أننا لم نتقابل مطلقا وراء الأسوار!!

(٢) لاحظ أنه يوجد فى نقابة الصحفيين شئ اسمه «لجنة الحريات»، يتولى مسئوليتها منذ سنوات درويش إسلامي يعمل فى أكثر من صحيفة حكومية ومعارضة اسمه محمد عبد القدوس (ابن الكاتب الجنسى المعروف إحصان عبد القدوس). وقد أرسلت إلى هذا من مستشفى المجانين عشرات الأوراق، لكنه رفض بشكل مطلق انتفاذ أى موقف من أى نوع لصالحى، قبل وبعد الإقراج عنى!!

برفع أمر الحجز من النيابة العامة عنى، فى مقابل إيداعى فى مستشفى خاصة «للعلاج» على نفقة نقابة الصحفيين!! وبذلك، اشترك نقيب الصحفيين «وسميا» فى اتهامى بالمرض العقلى!!
 لكن لأن القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٤ ينص على أنه فى حالة رفع أمر الحجز من النيابة العامة يتحتم الافراج عن المحجوز فى مدة لاتزيد عن ثلاثة أيام، فإن نقلى الى مستشفى خاصة كان معنى إيداعى من جديد! ولم يكن يمكن إيداعى من جديد بأمر نقابة الصحفيين فقط، لأن هذا يفضح دورها ضد الحقوق القانونية والانسانية للأعضاء. ولهذا تقرر استخدام أسرتى فى هذه العملية التزويرية الجديدة. ولما كنت قد رفضت بشدة فكرة نقلى الى مستشفى خاصة، وكثرت الكتابة بخصوص ذلك الى الجهات المعنية (انظر الملحقات : ثانيا/ رقم ٧)، فقد رفضت أسرتى - أى والدتى وأخى - المشاركة فى هذه العملية. لكن سكرتير مجلس النقابة المذكور فيليب جلاب، استخدم زميله الصغير عضو حزب التجمع والموظف فى مقر الحزب بعد ذلك - ابنى الأصغر العميل الحكوى طارق المهدي، فى التصرف كقيم غير شرعى على وكسطل لأسرتى!! وهكذا، ورغم تكرار رفضى لذلك، تقدم أمين صندوق النقابة (وهو شخص خبيث النية من الأنواع الرسميين للحكومة فى صحيفة الأهرام واسمه أسامة سرايا) - تقدم مع ابنى المذكور الى مستشفى بهمان بحلوان، واتفقا معها باسم النقابة وباسم «الأسرة» على إيداعى فيها!!
 لكن طارق المذكور ليس فقط شايها فاسدا مرزقا عديم الضمير، لكنه أيضا وللأسف عميل للسلطات مكشوف عالميا. وهو (مثل أمه مطلقى التى تعمل فى أخبار اليوم باسم اليسار المتحركات أيضا وبالارتباط بالمنظمات الفلسطينية والأجهزة السعودية)، يعتبر من الأنماط الكاشفة التى تثبت مدى ما وصل اليه النظام العسكرى منذ عهد عبد الناصر فى إهدار أقدس علاقات الوجود الاجتماعى للبشر، الى درجة استخدام الزوجة ضد زوجها والابن ضد أبيه. كما أنه يثبت عمليا أن النظام القائم لايزال يعيش على ثمار وامتدادات جرائم المهدي الناصرى، ولايزال يعتمد على العملاء والأدوات الذين صنعهم عهد العسكرى الأسود.

ومن ناحية أخرى، فهدر ليل مادمي تحت العرايط والحكام والفتنق ووحدة المركبين الأجهزة الحاكمة وبين : نقابة الصحفيين كنموذج لمراقب النظام القائم، وحزب التجمع كنموذج لأحزاب المعارضة المشكلة للحكومة. ثم ان تكامل وحدة ومركزية الموقف الشامل ضد الشيوعية والعقلانية والديمقراطية، تتأكد عمليا من واقع رفض كل الجهات التحقيق فى هذا الموضوع الذى تتكتم عليه كما سأذكر، بل واهتمام مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية (ومنها الاسلامية والأجنبية) بتشجيع وتكريم وتحويل ذلك الولد الخائن لأبيه^(١).

وعلى كل حال، فقد أدى تصرف نقابة الصحفيين (من خلال إبراهيم نافع وفيليب جلاب وأسامة سرايا) باستخدام ابنى المذكور (طارق المهدي)، الى «تقنين» عملية إيداعى فى مستشفى بهمان. وتنفيذا لذلك، استخدموا فى يوم ٣٠ مارس ١٩٨٧ القوة والاجبار فى نقلى رغم إرادتى من العباسية الى بهمان - حيث كنت أرفض الحركة لتسجيل ما أتعرض له من ارغام، فيحصلونى كرها وأثناء النقل الاجبارى، حرمونى طبعاً من كل أزيائى وكتابائى وأدوائى الكتابية والمعيشية (لكن من حسن الحظ أنه أمكن المحافظة على معظم الأوراق التى كانوا يحملون بالاستيلاء عليها).

وفى بهمان، قضيت ثلاثة شهور من الجحيم، تزيد فى أضرارها الذهنية العميقة عن كل ما تعرضت له من أهوال خلال سبعة عشر عاما قبل ذلك! وكان أشد زبانية التعطيم الطبى من المسئولين عن تلك المستشفى الذين مارسوا تزويراتهم فى إيداعى ثم فى محاولة تحطيمى طبيا، مدير المستشفى فتحنى لوزة وابنه ناصر لوزة ومعهم ثالث عجوز حقير لا أذكر اسمه، فضلا عن المجرم الطبى الذى تولى عملية نقلى

(١) بعد المحاولة الأولى لطبع هذا الكتاب، استخدموا ذلك الولد على المكشوف فى الاستيلاء على مخطوطته من المطبعة ومحاولة منع طبعه! انظر ما أوردته بهذا الخصوص فى الصفحات الأخيرة من الملحقات، وخصوصا البيان المطبوع فى تلك الفترة.

والذى لا أذكر اسمه أيضا، والغريب أن الأربعة أقباط، لأنهم يركزون علائهم من الأقباط في بهمان، ودرجة مقاربة في الحانكة، بينما يركزون علائهم الإسلاميين في العباسية^(١). وكانوا يرغمونني على ابتلاع حوالي ١٢ قرصا شديدا كل يوم، مع نفس الحقنة الشديدة اللعينة كل أسبوع أو أقل، بحيث أن هذه المواد المخدرة المفصلة للذهن والمعلقة للتفكير والذاكرة، كانت تسبب لى تفككا بدنيا وشبه غيوبة مستمرة، كادت تؤدي الى تصلية قدراتي العقلية

ويكفى للتعبير عن مدى الارهاق التحطيسي للقليل من هذه العقاقير، أن أسجل هنا حقيقة عملية معروفة في مستشفيات المجانين الحكومية، هي أن التزليل الذى يتقرر عقابه ويغير بين الضرب وبين تناول برشامة من هذا النوع، يفضل دائما الضرب على البرشامة ذلك أن الطب اللهنى والعلاج اللهنى يقومان أصلا على تقاليد القهر الكهنوتى اللاعقلنى القديم، الذى يعتبر التفكير والاحساس الفكرى سبب الأمراض، ويعتبر التخدر وتبليد الذهن وانعدام التفكير وانعدام الاحساس الفكرى مظاهر الشفاء فما بالك بتأثير الحكمة المذكورة من تلك العقاقير يوميا وليلة ثلاثة شهور متواصلة!

لقد استمر تأثيرها في تمجيزى بدنيا وذهنيا بدرجة ما، عدة شهور أخرى بعد الافراج عني، بحيث لم أكن أستطيع خلالها أن أجلس على مكتبى الا عدة ساعات قليلة في اليوم. ومن ناحية أخرى، فهذه العقاقير والخفن - كما يعرف المتخصصون والمجربون - هي «مخدرات» طبية، بالمعنى الحرفى للكلمة. ولهذا أدت الثلاثة شهور المتصلة المذكورة الى القاتى بين نارين: نارا دمان هذه المخدرات الطبية ومن ثم التعرض لشلل التفكير وتبليد الذهن الناتج عنها، ونار الانهيار اللهنى والكام الذهنية التى تسبب من يتوقف فجأة عن الاستجابة لهذا الادمان! ومع ذلك، ورغم ماعانيتها من الآم ومشاق ذهنية غير معتملة، استطعت بالتخفيض التدريجى السريع (بالاعتماد على دراساتي النظرية وخبراتي وعلى إرادتي) أن أنقطع نهائيا عن بقايا هذه العقاقير بعد حوالي ثلاثة شهور أخرى!

ومن المؤكد أنه لو كانت عملية بهمان وعقاقير وطق بهمان قد استمرت أكثر من ثلاثة شهور، لكانت قد خرجت من المستشفى فاقد القدرات العقلية، أو على الأقل فاقد القدرة على الكتابة والتفكير المتخصص. بل ولكانت قد أدمنت هذه «المخدرات» الطبية ادمانا لامهرب منه^(٢) لكن من حسن الحظ أن الضغوط والضربات السرية نجحت في تحريك محركى نقابة الصحفيين، فاضطرت النقابة وأبنى العمل الحكومى المذكور مع المستشفى على الافراج عني يوم أول يولية ١٩٨٧.

وقد كبرت أكثر من مرة أن «الأعمال بالنيات»، لكن «النيات» ليست ظواهر ذاتية باطنة، وإنما هي وقائع تتحقق بالضرورة من خلال أعمال وتصرفات موضوعية أخرى. وهكذا، فإن حقيقة موقف النظام القائم في عملية الافراج الاضطرابى عني، تنضج ماديا وعمليا في وقائع تزويرات ومخدرات بهمان، ثم في مدى اصرار السلطات والجهات التابعة لها على حرمانى من أى حقوق للعمل والنشر بعد الافراج عني، بدلا من رد اعتبارى وتعميضى، وفي وقائع الموقف الحقيقى لنقابة الصحفيين التى رفضت حتى مساعدتى في الحصول على مكافأة نهاية الخدمة (انظر الملحقات : ثانيا/ من رقم ١٥)، وفي وقائع موقف وسائل حزب التجمع مثل غيره من الجهات ضد حقوقي في الرأى والتعبير والنشر. فسوقف الحرمان من العمل أو النشر المنتظم، بمعنى في الحقيقة تدعيم وتأكيد استمرار انسقاط أهليتى التى أسقطت بأمر الابداع في مستشفى المجانين منذ عام ١٩٧٠، والتي لم يصدر حتى الآن قرار حكومى أو حكم قضائى بالغاءها، مما يتيح قانونيا اعدائى الى مستشفى المجانين فى أى وقت! وأعتقد أن مختطفي هذه «النيات» الزامه الذهن كانوا يعملون بأن يكرروا معى ما حدث مع المرحوم نجيب سرور وغيره، كانوا من الزبانية المجدى في الأجهزة الحكومية، ومن ثم لم يدركوا قدرات التصرف الدولى الخارجى، ومدى الضغوط والعمليات السوفيتية السابقة التى أتاحت لى المحافظة على حياتى وعلى عقلى حتى اليوم.

(١) يؤسفنى أن أذكر هنا، أنى تصورت أن الأجهزة السوفيتية تطلت عني، ففقدت الثقة في أن أفلت من جهم بهمان بسرعة، ومن ثم خضعت أخيرا لضغط المستشفى كشرط لسرعة الافراج عني. بالتوقيع على أحد قراراتها المطبوعة بأننى «حذرت اليها» و«طرعا»^(٣) وأعتقد أنه يمكن إثبات الاضطراب المذكور، بالاعتماد على وقائع عملية نقلى، ووقائع كتاباتى قبل وبعد النقل حتى الشهر الثالث، وشهادات أخرى، ووقائع احتجاجاتى لكل مسئولى المستشفى ومندوب وزارة الصحة، إلخ. وهذا فضلا عن أننى أجريت خطأ لى لى فى التوقيع للتعبير عن ذلك الاضطراب!

شمول الحرمان المدني العام وانتهاء الثغرات

ثمة المزيد مما يجب أن يقال عن ارتباطات عملية بهمان بمشكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالمسألة لم تقتصر فقط على استخدام نقابة الصحفيين مع فرد عميل من أفراد الأسرة في إبداء كاتب سياسي غير مجهول في مستشفى عقلية خاصة رغم أوداعه بعد أن أودعته نيابة أمن الدولة العليا والنيابة العامة في المستشفيات العقلية الحكومية سبعة عشر عاما، لكن المسألة أيضا أن صحف حزب «التجمع» وحزب «الوفد» وغيرهما، رفضت أن تنشر كلمة واحدة عن عملية بهمان هذه، رغم إلحاحي المتكرر لتصحيح ما أوردته هاتان الصحفتان زورا وبهتانا عن أنني قضيت «فترة نقاهة» فيها!! بل إن الناصري القصي - حسين عبد الرازق قال لي بصراحة أنه يرفض نشر أي كلمة ضد مستشفى بهمان!! بل وحذف اسم بهمان من شكري عامة لشرتها في الأهالي» بعنوان «استصراخ» في ١٩٨٧/٩/٢٣!!

ومن ناحية أخرى، رفضت مختلف الصحف ميدنيا نشر أي موضوع عن ثغرات قوانين الإيداع في مستشفى المجانين، التي تتيح لفرد أو لفردين من أسرة أو جيران أي شخص - ناهيك عن النيابة والشرطة وأجهزة السلطة - أن تستصدر طبييا أمر الإيداع ضده إلى أجل غير مسمى، ومن ثم تتيح طعنه وإفتراسه ذهنيًا وأسقاط أهليته التي هي أهم من جنسيته! ورفضت أن تشير أي إشارة إلى استمرار القوانين القديمة المختلفة الخاصة بوضع «سقوط الأهلية»، الذي لا زال أعانى منه رسميا، والذي يدعمه موقف الحرمان الرسمى من العمل. ذلك أن تلك الأحزاب والصحف المكلمة للحكومة، والمعروفة من الاحساس الديمقراطي والعقلاني، لا تعترف بأن الاعتداء على فرد واحد هو اعتداء على المجموع، وأن الثغرة الواحدة في القانون هي بمثابة قانون مضاد للحقوق والحريات، أو بمثابة إلغاء للقوانين التي تحمي الحقوق والحريات.

وكنت قد نجحت بعد مجهودات وإلحاحات متكررة لأكثر من عام في إقناع الأستاذ أحمد نبيل الهلالي بأن يتولى إقامة قضية باسمي ضد السلطات بخصوص إيداعي في مستشفى المجانين تحت التعذيب والتعطيم سبعة عشر عاما وثلاثة شهور (القضية رقم ١٩٨٨/١٥٦١٧ دائرة ٣ - تعويضات القاهرة). وقد تبرع بمبارتها بدوين أتعاب مسبقة (بل وأصر على أن يذبح رسوما من جيبه، رغم احتمال عدم صدور حكم التعويض الذي تدفع الأتعاب كنسبة منه في هذا النوع من القضايا). لكن مختلف الصحف رفضت أيضا الإشارة إلى تلك القضية أو متابعتها (باستثناء خبرين مختزلين في صحيفتي الأهالي والوفد بعد الإلحاح المضني المتكرر والمهين!). ولأن الصحيفة الأولى نشرت الخبر المختزل مغلوطا، فقد كررت الإلحاح على اليساري الحكومي المذكور فيليب جلاب كسكرتير لنقابة الصحفيين بأن ينشر خبرا مصححا عن القضية في تلك الصحيفة في باب الهزلي «هريدكو» لكن ذلك الباب المخصص للدفاع عن جرائم العهد الناصري وللتعينة ضد إسرائيل، لم يكن يمكن أن ينشر خبرا عن إحدى جرائم العهد الناصري! (فهو كما قلت له يستحق أن يسمى «مخابراتكو»!).

وقبل أن أنتقل إلى بقية الوقائع الخاصة بموقف التستر الشامل على عملية بهمان، أشير إلى أن حزب «التجمع» كان قد استجاب لتوصلي فورا على أن يصرف لي مساعدة شهرية (مائة جنيهة)^(١). لكن بحجة أنني قسكت بموقلي المعروف من الناصرية فرفضت الانضمام إلى الحزب، أصرروا على أن تكون تلك المساعدة مساعدة خيرية غير مضمونة، فرفضوا تكليفي بأن أؤدي في مقابل ذلك أي خدمات صحفية لصحيفة «الأهالي» في المجال الذي يسمعون به. وبعد أن تكررت الإهانات عند صرف هذه المساعدة الشهرية لي، مع التهديد بقطعها، كررت عليهم الإلحاح بأن يجعلوها مقابل أي خدمات صحفية ونر بدون اسم وفي أي مجال، لكنهم رفضوا.

ومن ناحية أخرى، اتجهت إلى مجلتيهم الشهرية المحدودة القراء «أدب ونقد»، فبدأت أنشر فيها بدون

(١) كان المقروض أن تقطع عني هذه المساعدة بمجرد صدور الكتاب. لكن واضح أن منطوقته وصلت إليهم بعد الاستيلاء عليها، فالتعللوا معي مشكلة بحجة رفض نشر إعلان مجاري ضد الولد المذكور يوم ٥ أكتوبر ١٩٨٩، وقطعوا التعامل معي بطريقة الإهانات والتدعيم الصارخ للمحاولات الحكومية ضدي - كما أوضحت في البيان المطبوع وغيره في آخر الملحق، لكن حدثت مصادفة غريبة بعد يومين فقط من هذا الموقف المكشوف. هي أن بعض الأصدقاء الأجانب اتاحوا لي الحصول على أعمال ترجمة في إحدى المؤسسات - بعد عامين ونصف من الحرمان من العمل!

متأهل بعض المقالات مع باب بعنوان «لقطات ثقافية». لكن لم يستمر ذلك سوى عدة شهور من الصعوبات والمشاكل فقد كان المطلوب منهم إبعاداً عن تلك المجلة أيضاً، بنفس الطريقة المتأققة المعتادة. فلما فشلت الصعوبات والمشاكل وعصيات الأهلان، وتكررت شكاواي إلى خالد محيي الدين ولطفي واكد وغيرهما، فوجئت في أوائل شهر يناير ١٩٨٩ بأنهم قالوا لي هن مقال هن ابن خلدون كانوا قد استعملوه مني في شهر يوتيه ١٩٨٨، انه ضاع ! فوجدت بأن أنسخ لهم نسخة أخرى منه. لكن فوجئت بعد أيام بموقف آخر شديد الغرابة والاستفزاز، بخصوص مقال آخر بعنوان «الثقافة والفكر الحر»، كانوا قد استعملوه مني في شهر يولييه ثم وعدوني بالألحاح المتكرر المهين بنشره في يناير. فقد قالوا لي انهم لم يروا مني مقالاً بهذا العنوان ولم يسمعوا عنه ولم يتفقوا معي أي اتفاق بخصوصه^(١١) وكما قلت شفاهة وكتابة لهم ولمستولي حزيم، فإن استخدام طريقة «توجيهية العباسية» في مجال الثقافة والنشر، يجعل التعامل مستحيلاً ويهدد بحدوث مشاحنات ومصادمات وهذا ما كانوا يحاولونه فعلاً كما تؤكد تصرفاتهم الأخرى إذ ذاك - وخصوصاً أنهم يستخدمون كسكرتير للمجلة شخصاً طائشاً (لايليق أن نذكر اسمه) حاول أن يتعلم معنى صداماً بهذه الحقبة.

ولهذا اضطررت إلى الانقطاع عنهم منذ فبراير ١٩٨٩، رغم أنني أعلنت استعدادي للرجوع إليهم بمجرد أن يبعثوا علي أحد المقالات وفي عدد أبريل ١٩٨٩، نشروا (في ص ٨٩) الكلمة التالية: «إلى الكاتب المفكر اسماعيل المهدي : سامحننا وتتمشم في استئناف مساهمتك الالامعة» ولأنني أتقابل معهم في الوعد الذي بعددونه لي، تركت لهم في مكتبهم ومع المرتبطين بهم عدة نسخ من خطاب أكدت فيه استعادي التام للاستجابة، بمجرد أن يستدعوني في أي موعد معدد بالطريقة التي يتبعونها معي، وذلك للاتفاق على قواعد وضمانات لعدم تكرار ماحدث. (انظر الملحقات : ثانياً/ رقم ١١). لكنهم طبعاً أعلوا ردى تماماً، وأكادوا بذلك عملها أنهم لم ينشروا الكلمة المذكورة من أجل، ولكن من أجل خناع من يتأقمن معي!

ونرجع إلى الموقف من عملية بهمان المذكورة.

بخصوص ذلك الموضوع، وكذلك بخصوص استمرار نقابة الصحفيين في رفض اتخاذ أي تصرف لاعادي إلى عملي الصحفي أو الحافلي بأي عمل صحفي آخر أو بآن عمل ثقافي أو غير ثقافي أو توفير أي مورد رزق لي ولو بالترجمة بالقطعة، بل ورفض التصرف حتى لأصرف أي مستحقات أو مكافأة نهاية خدمة لي عن عملي الصحفي السابق، كنت قد قررت انتظار أول جمعية عمومية لنقابة الصحفيين لاثارة هذه الموضوعات فيها، بهذا تسجيل الوقائع للمستقبل بعد استحالة النشر عنها حتى في الصحف المحدودة القراء. ذلك أن عملية بهمان مثلاً، تشكل تهديداً لمبلغ لا يقل عن عشرة آلاف جنية من أموال النقابة، استخدمت للاضرار غير الشرعي بمصالح وحقوق أحد الأعضاء. وبالفعل، بعد الاعلان عن الجمعية العمومية، قدمت إلى إدارة النقابة باسم نقيب الصحفيين ابراهيم نافع طوبين برقم ١٠ / ٢ - ٨٩ ويرقم ١٣٠ / ٩ - ٢ - ٨٩، طلبت فيهما تكوين لجنة للتحقيق في عملية بهمان، وحجز كلمة لي في الجمعية العمومية لعرض هذا الموضوع والموضوعات الأخرى المذكورة. ووزعت منسوخات هذين الطلبين أيضاً على الكثيرين من أعضاء المجلس ومن الأعضاء العاديين وعلى الصحف. (انظر الملحقات : ثانياً/ من رقم ١٧) .

ورغم أن مسئولى حزب التجمع استدعوني وهددوني بموقف المساعدة الحزبية الشهيرة التي يصرفونها لي بحجة أنني سأهاجم في اجتماع عام اثنين تابعين للحزب (هما قليب جلاب وطارق المهدي^(١٢))، فقد قررت الاستمرار في موقفى، خصوصاً بعد أن أورد مجلس النقابة في تقريره إلى الجمعية العمومية عبارة

(١١) هذا المقال «المسحور»، نشرته في خاتمة كتاب «المبادئ» الفلسفية الجديدة» التي صدر عام ١٩٨٩، بعد أن جمعت عنوانه «الفلسفة في جوهر الثقافة» - مع إشارة إلى مؤلف المجلة المذكورة.

(١٢) قبل مثل هذه الصفحات للطبع، تصرف حزب التجمع فاستغنى عن الولد المذكور الذي كان مؤلفاً بمقر الحزب ومشتراً للدعاية بل وبدأت الأجهزة المصرية تربطه ببعض الجهات في لندن، للإبقاء بأنه ليس تابعاً للحكومة المصرية ولا للمعارضة المكحلة لها!

(ص ٧-٨) يقول فيها عتي : انه «بناء على طلب من أسرته تقدم به ابنة»، اتفق المجلس «مع أحد المستشفيات الخاصة على أن يقضى فيها الزميل اسماعيل المهدي فترة نقاهة» [١١] على حساب النقابة قبل أن يعود الى حياته العادية»! ذلك أن هذا التزوير الصارخ، لا يعني فقط أنني كنت مريضاً لمدة سبعة عشر عاماً ثم أخذت فترة نقاهة لمدة ثلاثة شهور، لكنه يعني أيضاً تسجيل سابقة تتيح للنقابة ولاهني المذكور اعادتي الى مستشفى المجانين في أي وقت، كما تحلم أجهزة النظام القائم.

ثم كانت المفاجأة الشخصية لي يوم انعقاد الجمعية العمومية في ٣ مارس ١٩٨٩، حيث عرفت في ذلك اليوم فقط أنهم أنفروا منذ سنوات عديدة التقليد الذي كان مستمراً حتى ابدأ في مستشفى المجانين على الأكل، والذي كان يسمح لبعض أعضاء النقابة بالتحدث أمام الجمعية العمومية، ومن المؤسف أن سيطرة دوائر التعمية والتضليل، لم تسمح لي أن أهرق من أي أحد عن إلغاء هذا التقليد القديم - ولو من باب الرد على طلباتي المذكورة المتكررة!

وقد اتضح أنهم اتفقوا مع مائيسى أحزاب «المعارضة» على تقليد جديد، هو تكوين «ندوة» لكل مرشح، يقدم فيها شعاراته ويهاجم شعارات خصومه. بل انهم وصلوا بالصنفات السرية الى تمثيل حزب التجمع وحزب الولد وأنصارهم من عناصر الجمعية النقابية الصفراء في مجلس النقابة! أما الأتراء الذين لا يريدون الدخول في لعبة الأحزاب وخصومها، والذين يريدون مخاطبة مجموع الصحفيين وليس أنصار هذا المرشح أو ذلك، فقد تقرر استبعادهم ومعنى ذلك أن «قبضيات» أو تمثلي فرق الحكومة والمعارضة المكلفة للحكومة، أي «مشايخ الطوائف» المسموح بها من المجانين، تقاسموا عملية التحكم وبد الشفقات المحتملة أمام أي فرد يمكن أن يخرج عن القوالب المسموح بها، حتى في الاجتماعات النقابية العامة التي لا تتكرر الا كل سنوات! ولهذا أهمل نقيب الصحفيين العالي مكرم محمد أحمد وأهمل مجلسه الجديد، شكراي التي كترتها بهذا الخصوص لطلب التحقيق (وأهملها الشكوى رقم ٣١ / ١١ - ٤ - ٨٩ المشروعة في المحققات).

وعلى كل حال، فالموقف المذكور الذي حرمتني حتى من الادلاء بكلمة في النقابة، هو موقف لا يبرر فقط عن أن مرحلة الليبرالية القاصرة جاءت - كما قلت - بعد استكمال سد بقايا الشفقات السابقة التي كان يمكن استغلالها، لكنه يعبر أيضاً وأساساً عن اهتمام الأجهزة اندولية والمحلية المعادية للديمقراطية وللمقالاتية بمكافحة أي احتمالات لظهور ثغرات فردية غير محكومة، قد تتخطى الاتقياعات والقوالب المنظمة المفروضة. صحيح أن هذا الاهتمام وصل الى درجة السعار الهستيرى في الظروف المعاصرة بعد انتعاش تفوق الغرب واضطراره الى تغيير سياساته ومخططاته في العالم الثالث الذي لم يكن قد استكمل التحكم فيه وترويضه ببرجوازيه. الا أنه رغم ذلك يعتبر استمراراً لاهتمام قديم منذ العصور القرونوية والعصور الوسطى.

فقد اكتشفوا مثلاً في النصوص الفرعونية منذ أربعة آلاف عام، وصية من أحد الفراعنة لخلفائه يكرر فيها التأكيد على ضرورة استئصال أي فرد يتكلم كثيراً وتزويق كل من يرتبط به! وفي العصور الوسطى أيضاً، حيث لم يكن يمكن أن توجد جماعات أو منظمات يخشى منها، كانوا يستميتون في محارلات استكشاف واستئصال أي فرد متحرر، يمكن أن يطبق عليه مائسيمه الفيلسوف ابن باجة باسم «تدبير المتوحدين»، أي تصرف الفرد العقلاني المخالف في أفكاره للرأي العام! (ولاحظ أن ابن باجة تفل مسومما). فنقل هؤلاء الأفراد الذين يحملون قيسات شعله بروميثوس، كانوا يشكلون أكبر الأخطار ضد ظلمات العصور الوسطى. وبالفعل، بدأت شعلات «المدن الحرة» منذ القرن الثاني عشر، ثم شعلات النهضة فالنور منذ القرن الخامس عشر، انطلاقاً من أفكار وجهود وإنجازات أفراد أو ثغرات فردية. فكلمة «الشرارة» (اسكرا)، وبعبارة «مستعظم النار من مستصغر الشرر»، لم تكن تعبر في الفولكلوريات العقلانية الأصلية عن «نيران» التمرد والهياج الدهماني أو المقاومة العنيفة، ولكن عن نار العقل والعقلانية التي يرمز اليها اسم بروميثوس.

* * *

بعد كتابة صفحات التقديم السابق في أبريل ١٩٨٩، يمكن أن أضيف الى هذا الفصل الثالث في أول أغسطس ١٩٨٩ عدة فقرات عن تجربة نشر كتابي الفلسفي الأخير في الظروف الحاضرة في مصر.

تجربة نشر كتاب عقلاى

الطريق الى المطبعة

ألقيت فى مستشفى المجانين أصلا لامتضى فيها نهاية غير معلنة وليس فقط نهاية مبررة، أى لامتضى بدون أن أحصل حتى على ما يحصل عليه المجرم العادى الذى يعلنون عن اتهامه وسجنه أو أعدائه، وبدون أن أحصل حتى على ما يحصل عليه «المعتقل» عرقيا الذى يسجل اسمه وبيانات اتهامه ونشاطه وأنكاره فى السجلات الرسمية لأجهزة الأمن، وهذا الهدف الإجرامى لطبع موقف الاحداز المدنى الشامل ضدى، استمر كما أوضحت بعد الانكراج عنى أيضا. ولهذا، لم تكن فصائل الحكومة أو فصائل المعارضة الرسمية المكلمة للحكومة، تتوقع أن أتمكن من تخطى أسوارها الشاملة المتكاملة والوصول الى القارىء. ولهذا أيضا، كان كلا الجانبين يتصرفان معى بدرجة كبيرة من «الحرية المكشوفة»، اطمئنا الى أن أحدا لن يعرف الحقيقة عن ذلك!

وهذا فى الحقيقة غباء وقصر نظر. ذلك أن ظروف الماضى، تختلف عن ظروف الحاضر منذ برز قوة الاتحاد السوفيتى، ثم وصوله الى التفوق المسكرى والاشعاعى منذ أواخر السبعينات. فإذا كانت الطريقة الإجرامية لطس وإلقاء أو تشويه أى أسماء أو سميات، ومعاصرة أو حرمان أو اهدار دم أى شخص، وتزوير وتلفيق أى شيء من أى شيء، هى طريقة تقليدية مضنونة ومؤكدة النجاح قارسها أجهزة السلطة كمنوتيا ومدنيا منذ العصور القديمة والعصور الوسطى، فقد انتهت عصر الاحتكار القديم للتحكم الشامل ضد العقلاية. والدليل على ذلك، أنهم فشلوا فى تصفيتى أو طمس أخبارى حتى فى مستشفى المجانين، بعد أن أنفروا اسى حتى نهاية السبعينات. وفشلوا فى معنى من البحث وكتابة الأعمال الفكرية داخل أحوال المستشفى، وأرسالها والاحتفاظ بمنسوخاتها. وفشلوا فى أن يحاصرونى بعد الانكراج عنى الى درجة المجرع والتسول كما فعلوا مع نجيب سرور، أو أن يضطرونى الى الانقطاع عن القراءة والبحث والكتابة.

ومن مذبذبات المنطق، أنه إذا حدثت حتى ثغرة واحدة فى أى سور، يكون السور قد فقد دوره! ولهذا لم يكن غريبا أن يهتم المدافعون عن الأهمية والعقلاية باستخدام قدراتهم الشاملة المضادة، فى الدفاع عن تلك الثغرة، ليس فقط باعتبارها اختراقا لسور التحكم البرجوازي اللاعقل الشامل، بل وأيضا باعتبارها ثغرة غطية فاضحة، يمكن من خلالها دراسة ما يحدث وما يحدث لكل المهدين والمقضوب عليهم فى مجال السياسة والفكر، ممن ينتهون أو يتحطمون فعلا، أو تجهض إمكاناتهم أو يحرمون من الوصول الى نشاط السياسة والفكر أصلا. فهذا يشبه العشور فى خاية وحوش على كائن من الكائنات المستضعفة يتعرض نوعه للإبادة، أو على حقيرة سليمة لتضط من أفاط الحياة ألقتها الوحوش المفترسة من الوجود!

وعلى كل حال، فقد استطعت بالاستفادة من بعض التأثيرات والضغوط المراتية، أن أعيد كتابة الفصول الفلسفية التى كنت قد كتبتها فى مستشفى المجانين وأن أضيف إليها عدة فصول تكسيلية، فى كتاب بعنوان «المبادئ الفلسفية الجديدة». وفشلت طبعيا معاوماتى لنشره فى دور النشر الحكومية أو غير الحكومية أو فى بقايا بيروت. لكن من حسن الحظ أننى نجحت - بل والمصادفات أسيانا - فى أن أجمع من بعض الأقارب وغيرهم تكاليف نشرها وهكذا اجتزت العقبة الرئيسية الأولى، فتقدمت نحو العقبة الثانية، وهى البحث عن مطبعة.

وكنت أسمع عن مطبعة «موراقتلى» (واتضح أن اسمها الجديد هو «شركة الأمل للطباعة والنشر»)، لأن الكثير من الكتب «اليسارية» تحمل اسمها، رغم أنها تطبع أيضا الكثير من الكتب الإسلامية. وعندما ذهبت إليها، كنت أنصو أنها مجرد مطبعة «توافق» على طبع الكتب اليسارية، ولم أكن أعرف أنها تابعة ماليا وشخصيا لحزب التجمع. ولو كنت أعرف ذلك، لما أجهت إليها، لأنى عانيت وأعانى

الكثير من طريقة التعامل المزدوج والمناق والتخريب لحزب التجمع. والهم أننى وقعت فى مصيدة مطبعتهم، فكثيت العقد مع تلك المطبعة بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٨٩ لطبع الكتاب فى مدة شهر. ودفعت لهم المقدم المطلوب، فى انتظار التنفيذ.

ثم كالمتد فى مثل هذه الأزمات، فوجئت بالمشاكل المصنوعة تتوالى مشكلة بعد أخرى، وكلما وصلت الى حل لمشكلة بطريقة «كل عقدة ولها حلال»، عاجلونى بمشكلة أخرى بطريقة «كل حل وله عقدة» ولا يتسع المجال للتفاصيل، التى سأستنها فى مذكراتى الخاصة. لكن يكفى للتوضيح أن أشير الى عدة أمثلة. هذا مع التأكيد على أن كلماتى ضد بعض الأسماء هنا أيضا، لاسمى الى أصحابها، وإنما تزدى على العكس الى افادتهم بزيادة رضاء أجهزة السلطة عنهم وزيادة ثقفتها فيهم. فأنا لا أملك بكتاباتى الوقائية المتواضعة أى قدرة على الاسامة الى وحوش هذه الغابة السياسية والعقائدية المتكاملة. وإنما أقصد التسجيل الوقائى لا أكثر.

تلقائيات بدون تعليمات

فوجئت فى أول مرعد، بأنهم غيروا مقياس الكتاب المنصوص عليه فى العقد (أى مقاس الصفحات والسطور)، مما يؤدى الى زيادة حجمه ومن ثم زيادة تكاليفه عن المبلغ المتعاقد عليه - الذى لا أكاد أملك غيره، ورفضت طبعها. فقالوا لى أن هذه هى أوامر الدكتور رفعت السعيد!

ورفعت السعيد هو مساعد العسكرى الناصرى خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع، وهو أحد المسؤولين والموجهين الرئيسيين لمطبوعات ونشاطات الحزب. ورغم ثرائه، فهو مثل الآخرين يقبض من وظيفته الرسمية فى الأهرام، بينما ينشر فى كل مطبوعات حزب التجمع، وهو ناصرى ومرتبطة بالعسكريين الناصريين، ولم يظهر فى الحركة الماركسية المصرية الا منذ معتقلات الستينات فى فترة الاحتواء الناصرى للماركسيين المصريين. ومع ذلك، جعلوه مثلاً رسمياً لما يسمى «اليسار المصرى» فى الاتصال بالخارج! بل وجعلوه أيضا «مؤرخا» للحركة الماركسية المصرية، التى يكتب تاريخها المزعوم من روايات هؤلاء الذين فرضوا عليها طرق الفشل والضمور الديئانى والجهالة والفرغانية، أو من الجمععات التى كانت السلطات تسمح بنشرها فى الصحف أو الكتب اليسارية! وحتى عندما كتب من فترة ١٩٥٨-١٩٦٠ التى كنت اتولى فيها زراعة وتقيادة نشاط شيوعى جديد فى مصر بعد القبض الشامل على الماركسيين وأشياء الماركسيين إذ ذلك، اعتمد على نفس هؤلاء الخصوم المخزيين (الذين لم يعترضوا تلك الفترة) فى كتابة عدة سطور ناقصة ومبتسرة عنى، بدون الاتصال بى وسماع كلماتى على الأتلى، وارجع الى موضوع المطبعة.

ف عندما قالوا لى انه هو الذى أمر بتغيير مقياس كتابى، لم أكن أعرف «الصقة» التى تدخل بها لى موضوع خاص بى! فقالوا لى انه شريك فى ملكية المطبعة، وأن بعض أفراد أسرته يشتركون فى ادارتها! ومع ذلك، تمسكت بالعقد وقلت لهم انه لا علاقة لى برفعت السعيد فى هذا الموضوع. وبعد الحاح، وافقوا على إعادة جمع الكتاب بالمقاس المتعاقد عليه.

وفى المرعد الثانى، قالوا لى انه لا يوجد عامل جمع حروف بطريقة الرصاص المتعاقد عليها (باعتبارها أرخص أنواع الجمع)، وفى المرعد الثالث، قالوا لى انه يجب جمع الكتاب بطريقة الأوفست/ التصوير بدلا من الرصاص، وزيادة التكاليف بناء على ذلك. فرفضت. وتدخل مدير المطبعة وأحد ملاكها واسمه عادل رفاعى، الذى اتضح أنه ابن زميل أعرفه (كان قبل الاحتواء الناصرى من مجموعة هنرى كوربيل فى التنظيمات الماركسية السابقة)، هو أحمد رفاعى الشريك الأكبر فى ملكية المطبعة وأحد رجال حزب التجمع أيضا. وأسكن حل هذه المشكلة بعد الإلحاح والتوسل، بالاتفاق على التصرف للالتزام بالعقد بدون زيادة التكاليف، وأن تبدأ مدة الشهر المتعاقد عليها بعد ذلك، أى بدون حساب الأسبوعين اللذين ضاعا. وكنت قد أجهجت الى رفعت السعيد وأحمد رفاعى وغيرهما للتصرف لتسهيل عملية طبع الكتاب التى تتعرض للعرقلة. وكالتوقع فى مثل هذه التلاعبات المنافقة، كانت نتيجة حل المشاكل الخاصة بالعقد، هى

التركيز على تخريب العملية في التنفيذ في المطبعة!

وكما قلت في الفصل السابق، تعتمد أجهزة السلطة الرجوازية حاليا على عملاء وأدوات التخريب أكثر مما تعتمد على عملاء التلخيص والتلحين، لأنها أصبحت تلك وسائل تكنولوجية متطورة تغنيها عن الكثيرين من هؤلاء. وكنت ألاحظ في المرات التي سمع لي فيها بالنشر في مجلة «أدب ونقد» عند طبعها في مطبعة مورافيتي هذه، أن مقالاتي تتعرض لدرجة من الأخطاء المطبعية الإجماع في معظم المقالات - ليس فقط من حيث الكمية الهائلة، لكن أيضا من حيث تشويه وتغيير بعض الكلمات وزيادة اسقاط الكلمات أو العبارات! وفي المطبعة، عرفت كيف كانت تحدث هذه العملية!

فمساعد مدير المطبعة هو شاب فلهوى من الفاشلين في التعليم من أعضاء التنظيمات الماركسية السابقة في الأقاليم الذين كسرتهم أجهزة الأهراب واستخدمتهم، ثم سلمتهم الى حزب التجمع كأعضاء يصلون تبع الحزب ووفق توجيهاته اليومية! وهو كميل سابق أو مخضرم، يعرف المطلوب بدون تعليمات. فكل مقال في المجلة يحوله الى عامل الجمع «المناسب». هنا مقال يهتمون به في الحزب أو المجلة، يحوله الى عامل جمع دقيق. هنا مقال عادي، يحوله الى عامل عادي. هنا مقال «بظهور» علم الاهتمام به (أو ربا التفرد منه)، يحوله الى العامل الذي يلعبه. وهكذا باستخدام التلقائيات بدون تعليمات!

وأي المصنع في هذه العملية؟! المصنع شيخ حاج اسلامي متزمت، يتجاوب هو أيضا مع درجة «الاهتمام» المطلوبة، لكنه يضيف إليها من ذاتيته الشخصية موقف العداء طبعاً للمقالات ذات الاتجاه العقلاني والفلسفي غير المقبولة دينياً! ولهذا كان يرفض مبدئياً تصحيح أي شيء خاص بها، ومادور تحرير المجلة في ذلك؟! دورها هو منع أي تدخل في «تركيبة» هذه العمليات والتلقائيات التي يدركون من مراكز الحزب أنها معكومة أو منظمة ومرتبطة بطريقة أو بأخرى، ومن ثم كانوا يرفضون أن يسمحوا لشخص مثلي بتصحيح بروفات مقالاته! وهكذا تتكامل كل الأدوار هنا وهناك، بطريقة: «ده ملك منظقه سيده»!

وهذه الطريقة مستخدمة أيضا في النشاط السياسي لأحزاب المعارضة الرسمية، وخصوصاً حزب التجمع، فهم يضعون أو يتركون داخل صفوفهم في مختلف المستويات، عملاء مكشوفين لأجهزة السلطة، بصحة «طعانة» السلطة (التي لا تحتاج حقا الى طعانة لأنها تملك الوسائل التكنولوجية التي تتبع لها رصد الأفكار التي داخل أذهانهم وليس فقط رصد تصرفاتهم وأقوالهم!). أما السبب الحقيقي، فهو أن هؤلاء العملاء يسهلون عملية تحقيق التكامل بين الحزب وبين النظام الحاكم بدون تعليمات «حكومية»، ويدعمون عملية تحريك الحزب في الاتجاه المطلوب ضد العقلانية وضد الشيوعية والديمقراطية. فهم يلعبون دور «بؤس» المرض والميكروبات والخلل والاضطراب، التي توجد «داخل» الأجسام المريضة، وتقارس نشاطها التخريبي «من داخلها» وليس «من خارجها»! وفي الفلسفة، يتحدثون عن فكرة تسمى «الدفع الأول» (بفتح الدال) PREMIERE POUSSEE . وخلصتها أنك حين تصنع آلة (أي تصنع ظروف وعناصر وميكانيزمات التشغيل)، يمكن أن تكتفي بدفع حركتها الأولى، فتستمر في أداء الدور المطلوب أوتوماتيكيا أو تلقائيا بحكم طريقة تكوينها وطبيعة ميكانيزماتها، بدون أي تدخل في عملها! فما بالك إذا كانت التدخلات تحدث أيضا بطريقة أو بأخرى ومن حين لآخر؟!!

المهم أن المخضرم المذكور الذي ينظم العمل في مطبعة مورافيتي باسم حزب التجمع وباسم جوقه التمرس التي تستخدمه، سلم كتابي الى عامل الجمع «المناسب». وتميز الكلمات عن وصف ماحدث في هذه العملية! لذلك العامل لم «يتخصص» فقط في ارتكاب الأخطاء بطريقة شبه شاملة، ولكنه «تخصص» أيضا في اسقاط كلمة كل عدة كلمات، واسقاط عبارة كل عدة عبارات، بل وفي اسقاط فقرة أو صفحة أحيانا! وعندما اشتكت بشدة، استخدم الشخص المذكور شكواي في مضاعفة استنفار ذلك العامل ضدي - رغم أنه هو نفسه كان يتندر تنذرا استعراضيا مكشوفاً على «مواهب» ذلك العامل في التقليل والتخليط!

ولكى يفهم القارئ مدى هذه المشكلة التي تختلف كيفيا عن مشكلة الأخطاء المطبعية بالمعنى

المعروف، أقول ان محاوراتي للتصحيح كانت مستحيلة، لأن الفراغات والسطور لم تكن تسمع بالتصحيفات المطلوبة؛ وهذا فضلا عن أن عملية الجمع نفسها كانت تسير ببطء شديد، بحيث وثقت عند ثلاثة أرباع الكتاب. واضطرت الى الاستجارة مرة أخرى بأحمد رفاعى ووقعت السعيد وغيرها، وهددت بالشكرى الى كل الجهات، وبخصوصاً أن خالد محبى الدين يتظاهر بالصداقة مع السوفييت. ونتيجة ذلك، قرر عادل رفاعى ومساعد المذکور «فصل» ذلك العامل؛ لئلهما تأكدا من أنه بالفعل لا يصلح للعمل!

لاتريد طبع الكتاب!

تفألت قليلا ازاء ذلك، ورغم أننا كنا قد وصلنا الى يوم ١٣ مايو بدون استكمال جمع الكتاب - ناهيك عن تصحيحه! لكن التفاؤل لم يكن فى محله. فالعامل الذى تولى الجمع بعد ذلك - والذى لا يمكن مقارنته بالسابق - كان مشغولا بأعمال أخرى بتكليف من الاثنين المذكورين! ومن ثم لم يستطع انجام الكثير فى جمع بقية الكتاب، فضلا عن أنه رفض تصحيح الثلاثة أرباع السابقة؛ ونتيجة تحركات واضحة، كان يتعامل معى بطريقة استفزازية جذا ويقول لى صراحة انه لا يريد أن يرى هذا الكتاب! وفى نفس الانجاء، بدأ المخضرم المذکور بقلب طريقة تعامله المناق معى. بل وتغيرت أيضا طريقة تعامل عادل رفاعى معى. وكان من الواضح أنهم تلقوا توجيهات صريحة من حزب التجمع (كموصل لتعليمات السلطة) بأن هذا الكتاب غير مرغوب فى صدوره.

ولهذا، ورغم استكمال جمع بقية الكتاب تقريبا والانتقال الى مشكلة التصحيحات، بدأوا يكررون لى صراحة - بعد أكثر من شهرين من العقد - أنهم لا يريدون طبع الكتاب؛ وابتلعت اهاناتهم ومعاملتهم السيئة، ورفضت أن أبدا عملية البحث عن مطبعة جديدة - رغم أنهم عرضوا على فعل أن يمينوا لى مادفتمهم لهم وأن يتحملوا الخسارة بدون خصم أى شيء! ثم استطعت بالاحاح والتوسلات والوساطات، أن أصل الى اجراء بعض التصحيحات المطلوبة. لكن مع بداية يوتية، توقفت التصحيحات؛ وكانت هروقات الكتاب فى حالة يرثى لها حقا، ليس فقط من حيث الأخطاء الكثيرة حتى فى العناوين، بل وأيضا من حيث لخطوات بعض السطور وبعض الفقرات، فضلا عن لخطوات الهوامش وتنظيم الصنعات، الخ! كان من الواضح أن المطلوب، ليس فقط تأجيل صدور الكتاب الى وقت الاجازات الصيفية كما تصورت، لكن كان المطلوب أساسا اصداره مذهباً بهذه الكمية الهائلة من التغليف والتخليل، أو تعليقه الى أجل غير مسمى بحجة رفض اجراء المزيد من التصحيحات وتنظيم السطور والصفحات! فإذا لم يعجبني هذا ولاذاك، فهم مستعدون لتحمل الخسارة واعطائي مادفتم من نقد لأنصرف عنهم الى أى مطبعة أخرى! «أنا بصراحة مش عايزين نطبع الكتاب ده!». هكذا كانوا يكررون!

واستفدت من نظام الجمع التصورى، فقلت باجراء الكثير جذا من التصحيحات بخط اليد، كما قمت بالفاء التكرارات أو المحلوفات باستخدام سائل التبييض، الخ. لكن كان ثمة تصحيحات وتوضيحات تحتاج الى امكانيات ووسائل فنية. فلم أجد بدا من أن أخذ الهروقات، وألتجىء الى الأخ الفنان الكريم عصمت داوستانى (الذى تبرع بتصميم غلاف الكتاب)، وتوصلت اليه أن يتصرف لاقتاذ الكتاب. وبالفعل، قضى معى أكثر من ست ساعات متواصلة، أجرى فيها التوضيحات المطلوبة بإشار انسانى نادر، بل واعتدنا على احدى المطابع التى يعرفها فى اجراء التصحيحات الهامة المطلوبة رغم اختلاف خط الجمع! ولهذا، فالوقائع المادية لكل هذه العمليات باقية فى الطبعة الأولى للكتاب. طبعاً لم يكن يمكن أن نصل الى درجة الكمال فى ازالة تخريبات مطبعة مورافلى. لكن المهم أننا وصلنا بالكتاب الى درجة معقولة.

وكننت سعيونا فى قمة السعادة وأنا أصل الى المطبعة يوم ١١ يوتية ١٩٨٩، لأقدم لهم الهروقات وأقول لهم ان الكتاب جاهز قاما للطبع، وان حجة التصحيحات والتوضيحات انتهت! وهنا فوجئت بذلك المناق يتفجر غيظا وقد اكفهر وجهه، ويقول لى أنه لا يمكن طبع الكتاب الا بسم جديد، لأن سعر الورق ارتفع

الفترة التي أعقبت فيها الكتاب، وكلمات مكروية، قال لى انه لا قيمة للمعد الموقع بيننا، وانهم لا يريدون طبع الكتاب

والتجأت مرة أخرى الى أحمد رفاعى ورفعت السعيد وغيرها فى حزب التجمع، بأقصى مايمكن من الحاح وإحراج. وأخيرا، وافقت المطبعة على طبع الكتاب. وطبع بالفعل فى ٢٨ يونيو ١٩٨٩ (بعد ثلاثة شهور ونصف).

وتدل كثير من الدلائل، على أنهم فى حزب التجمع وفى المطبعة، كانوا يتوقعون أن يصادر الكتاب، بما يعيقهم من المزيد من التصرف المكشوف ضده. ولتسهيل ذلك - بل وللتحريض على ذلك - لم يسجلوا اسم المطبعة على الكتاب، لظهوره يظهر المنشور السرى المجهول المصدر! وهكذا سجلوا ماديا موقفهم ضد الكتاب الذى طبعوه اضطرارا! واستكسالا لذلك، رفضت صحيفة الأهالى أن تنشر أى خبر عن الكتاب رغم المحاذير المتكررة (على المراسى وجمال الشراقى وعلى بقية الأراجوزات). ولم يصدر ذلك الخبر - بل وبالتفليط والتخليط فى عنوان الكتاب - الا بعد موافقة ادارة الأهرام على توزيع الكتاب ونزوله الى السوق لعملا

فهم كما قلت أغبياء وقصيرى النظر. وأمخاغمهم المقهورة بالبرمجة الذهنية وبالأعقل العنسى وبالتلقينات القومية وشبه الدينية، أمخاخ لاتصل الى تصور نوعية ومدى تأثير القدرات الدولية الخارجية. ذلك أنهم كالفرغان يتصورون أن القطط أقرى الكائنات! بل ان «الأهالى» تناولت فى تلك الفترة بالذات موضوع مصادرة الكتب - رغم أنها أشارت فى ذلك الى كتب محمد حستين هيكل وثروت عكاشة ونجيب محفوظ ولويس عوض والشيوخ محمد عمارة وغيرهم من «نجم» السلطة! فما بالك بالكتب المتواضعة التى يمكن بسهولة إلغاؤها من الوجود!

العمليات المضادة للتوزيع

بعد انتهاء مشكلة طبع الكتاب، جاءت مشكلة التوزيع. وكانت ادارة التوزيع بالأهرام (التي تتولى توزيع صحف وكتب الأهالى والرند وغيرها) مترددة فى أول الأمر، بحجة أن الكتاب لا يحصل اسم ناشر معتمد، بل ولا يحصل حتى اسم المطبعة! وبعد وساطات، وافق قطاع نشرات الصحف بالادارة على طرح الكتاب للتوزيع (بالنظام المبيع أى خلال حوالى ثلاثة أو أربعة أسابيع فقط)، بينما رفض قطاع المكتبات الاشتراك فى توزيعه - رغم أنه كتاب فلسفى يوزع فى المكتبات على المدى الطويل أكثر مما يوزع مع باعة الصحف فى أيام معدودة!

ويجب أن أسجل هنا ظاهرة مؤسفة وعجيبة، هى أنه لاتوجد جهة مركزية شاملة لتوزيع الكتب على مختلف المكتبات فى القاهرة والأقاليم! فدار الأهرام ودار أخبار اليوم يتوليان فقط توزيع الكتب مركزيا على كبار باعة الصحف فى البلاد (الفرشات الكبيرة) خلال مدة العرض المؤقتة وهى حوالى ثلاثة أسابيع - مع أن بعضها كتب ثمينة ومتخصصة وتحتاج الى عرض دائم! وحتى قطاع المكتبات الذى لا يوجد الا فى ادارة توزيع الأهرام فقط، لاي تعامل الا مع عدد محدود جدا من المكتبات الكبيرة أو من خلال مكتبات الأهرام المعدودة! أما الكتب الاسلامية والحكومية وماشابهها، فتتولى توزيعها شبكات اتصال خاصة واسعة تستخدمها هذه الجهات لتستطيع أن تغطي كل مواقع البيع فى البلاد بطريقة العرض الدائم فى المكتبات أو الفرشات. وفى مثل هذه الظروف، لايمكن طبعا توصيل الكتب الثقافية والفكرية المفيدة الى متناول القراء المهتمين خارج نطاق وسط القاهرة!

ومن ناحية أخرى، من المهم أن أشير أيضا الى أن الأهرام كمؤسسة احتكارية شبه حكومية، لاتتعاقد مع طالبي التوزيع تعاقدات قانونية يتيح الزامها بأى شىء أو محاسبتها على أى شىء - ولا حتى على عدد النسخ! لكن الطريقة المتبعة فى «التعاقد» المزعوم، هى أن تصدر ادارة التوزيع ورقة بيانات لاتوقع الا من طرف واحد هو طالب التوزيع ولاتوقعها الدار! وهذا فضلا عن أنها تحتوى على شروط مجعلة جدا، ومعنى ذلك أنه حتى فى اطار الشروط المجعلة، فإن طالب التوزيع لايلك أى شىء يلزم به الدار

على عقد لا يتوقع عليه!

وعلى كل حال، نفى ضوء موقف قطاع المكتبات التابع للأهرام الذى رفض الاشتراك فى التوزيع، يمكن أن نفهم لماذا تصرف قطاع الفرشات فى عملية التوزيع بطريقة مضادة وغير تجارية. بل وحتى الاعلان المنصوص عليه فى عقد التوزيع، نشره بطريقة مغلوطة ويحجم لا يكاد يقرأ وفى آخر نتره العرض! (انظر الملحقات : ثانيا/ رقم ١٣).

وفضلا عن ذلك، رفضت كل جهات الرقابة المختصة فى البلاد العربية، التصريح للشركة القومية للتوزيع بتصدير الكتاب الى أى بلد عربى ونفى النظام المتيح مع المطبوعات اليسارية الأخرى! ان أجهزة التحكم السرى الشامل والأجهزة التقليدية للسلطة ومراكز ووسائل السلطة الروحية والنقوى والمال، هى التى كانت منذ العصور القديمة تصنع «الرواج» و«البركة» و«القبول» و«النفور»، الخ، فى الاتجاهاات التى تستخدم النظام اللاعقلى السائد للمجتمع والفكر. وكلمة «كارزما» Charisma ، التى كانت تعنى «القبول الربانى» وأصبحت تعنى القبول الاجتماعى أو الشعبى أو الجماهيرى، هى كنمة مشتقة من أصل لغوى شرقى يعبر عن الكرامات الاعجازية!

والمهم أنه فى طوفان التجهيل والتكثير، لا يمكن أن يظفر الى السطح الا ما ينفق مع نظام الطغف وممع القوى والمؤثرات التى تصنع امكانيات الطغف. ولهذا، فمن المستحيل أن يروج كتاب عقلانى فى نظام من الهرموت اللاعقلى. هذا ضد طبائع الأمور، التى تستلزم أولا أن تبدأ عمليات تغيير النظام اللاعقلى وأجهزة السلطة اللاعقلية. لكن حسب مثل هذا الكتاب فى الظروف الدولية الجديدة، أن يصدر أصلا وأن يرى النور. فالمشكلة الثقافية فى مثل هذا الموضوع ليست مشكلة «رواج» أو عدد التوزيع، لكنها مشكلة مواقف الجهات التى تختص بالمتابعة الثقافية. وفى المجتمعات التى لاتعانى «الافتقار العقائدى المطلق»، فإن الموضوعية أو التغطية الثقافية أو ما الى ذلك، تمنع من اتخاذ موقف «عدم الاعتراف» بكتاب معين مهما كان اتجاهه. وحتى موقف الهجوم غير الموضوعى على الكتاب العقلانى، يعتبر أقل تجهيلا من موقف التعامى عن وجوده! فالتغطية الثقافية التيسيرية، يجب أن تشمل حتى كتب الأعداء.

وكنت قد وصلت الى اقناع البعض بنشر عدة كلمات اخبارية مختزنة عن الكتاب الفلسفى المذكور باعتباره «نقلا للفلسفة الماركسية». لكن - مثلا - المحرر المختص الذى أشرت اليه فى صحيفة الجمهورية الممدودة القراء (وهو يسارى حكومى من حملة الدرجات الزينة!)^(١) ويصل أيضا تحت رئاسة أحمد خمروش فى اللجنة المصرية للتضامن الأفريقى الآسيوى، رفض أن ينشر حتى كلمة إخبارية عن الكتاب، لأنه يعرفنى جيدا ويعرف أننى أنقد الماركسية فى اتجاه سونييتى أكثر مادية وأكثر عقلانية! كذلك رفضت صحيفة «الوقد» وغيرها نشر أى خبر عن الكتاب قبل أو بعد صدوره - رغم تكرار الوساطات والمحاولات والاتجاهاات! ورغم أن رئيس مجلس إدارة دار الهلال هو تقيىب الصحفيين الحالى حكيم محمد أحمد، فقد حدث أن هم المسئولين المناقطين للدار (ومتهم المذكور من قبل رجاء النقاش مدير تحرير المسور وكذلك زميله الصغير مصطفى نبيل الذى ترى ثقافيا فى الكريت فقرضوه لذلك على الشفاعة فى مصر) ورفضوا تماما أن ينشروا حتى مجرد خبر عن صدور الكتاب. وباختصار، وباستثناء خبر بارز نشره الأديب جمال الغيطانى بالآخبار قبيل نزول الكتاب الى السوق، ثم نصف صفحة نشرها الأديب عبد الفتاح رزق مشكوراً فى مجلة «روز اليوسف»^(٢)، كان هذا هو الموقف الذى اتخذته كل الصحف

(١) لاحظ بهذه المناسبة انتشار مودة الدرجات الأكاديمية المزيفة منذ الستينات والسبعينات. وهى مزيفة لعل لا مجالاً : أى ليس بسبب انتهاء الشروط المحترمة للدرجات العلمية، بل وحتى للشهادات المدرسية والجامعية، لكن أساساً لأنه توجد فى بعض الجامعات الأوروبية نظم تعطى ما يشبه الدبلوم، مما لا يصل أحيانا حتى الى درجة الماجستير المعروفة. وذلك تحت اسم الدكتوراه! (على أساس أنهم يميزون عندهم بين الدكتوراه العادية التى تقل أحيانا عن درجة الماجستير وبين دكتوراه الدولة). والأكبر من ذلك، أنهم يحصلون عادة على هذه الدرجة المزيفة بالشراء السياسى، أى باستخدام العلاقات المشتركة بين الأجهزة المصرية والأجهزة الأجنبية.

(٢) الأديب عبد الفتاح رزق، هو من المتخصصين فى الفلسفة. ولهذا اهتم بالتعليق على الكتاب، فى عدد ١٧ يولية ١٩٨٩ من مجلة روز اليوسف. ورغم أننى كنت سأشكره حتى لو كان قد هاجم الكتاب حجوما مباشرا، فإننى لا أمكك =

والمجلات عند صدور الكتاب، وذلك في فترة وجود الكتاب في السوق (خلال شهر يولية) حتى كتابة هذه السطور.

والحقيقة أنني لا أستقرب موقف الصحف الحكومية أو صحيفة مثل الرند أو غيرها من الصحف التي تسمى يمينية أو إسلامية، الخ. إنهم في تلك الأجنحة يقولون مثلاً أنني شيوعي ملحد مرتبط بالسوفييت، ولست مثل الماركسيين أو الماركسيين ذوي الاتجاه الناصري وذوى التعاطف أو النظار الإسلامي، المرتبطين بالأجهزة المصرية والإسلامية. لكن بأى حشيشات أو تبريرات تبرر صحيفة «الأهالي» أو مجلة «أدب وتقدم» موقفها؟! لقد كورت الرجا. مثلاً على خريج معهد الخدمة الاجتماعية صلاح عيسى. نذى يتظاهر بالثقافة والدفاع عن المثقفين، لينشر مجرد خبر صغير عن الكتاب في المجلة المذكورة التي لا يمتحن قراؤها المثات القليلة، ففاجأني برود جافة تشبه الاحاث! وهكذا كان موقف كل جمعاء جهول في الجهات الأخرى.

ومهما يكن، فإن الذى حدث هو أنه - بدون اعلانات وبدون تعليقات بل وبدون افادات اخبارية أثناء وجود الكتاب في السوق، ثم في ظل عمليات مضادة عند التوزيع الجزئي، مع رفض التوزيع في المكتبات، وكذلك في ظل عدم التصريح بالتصدير الى البلاد العربية - كانت النتيجة طبعاً أن توزيع الكتاب لم يصل الى الحد الأدنى المطلوب لتغطية تكاليف الطبع. ورغم أن المكتبات التي اتصلت بها مباشرة رفضت الاشتراك في توزيع الكتاب بسبب رفض اتجاهه، أو بحجة أنه لم يصدر عن دار نشر معروفة (بل الحقيقة أنه لا يحمل حتى اسم المطبعة التي طبعها)، إلا أنني استطعت الاتفاق مع أكثر من مكتبتين ومع فرشتين في وسط البلد على الاشتراك في توزيعه. وتحركت عملية التوزيع فعلاً في وسط القاهرة. لكن هذه عملية بطيئة طبعاً، رغم أنها تؤدي دورها فكرياً^(١). ولأننى مضطر الى تمويل طبع ونشر كل كتاب من كتب هذه الثلاثية عن «الديمقراطية الجديدة» من حصيلته كل كتاب سابق، فإن هذا البطء يمكن أن يعرقل الاستمرار المطلوب في النشر.

ومع ذلك، فإن تفاؤلي العقلاني، واقتناعي بأن الظروف الدولية الجديدة تتقدم تقدماً مستمرا ومتضاعفاً، يجعلنى على ثقة من أن هؤلاء الذين تصرفوا لتيهموا لي بنشر الكتاب السابق، سيصبرون لتيهموا لي أيضاً بنشر الكتب الثلاثة المذكورة وما بعدها. فهذه خطوات في طريق متصل، وفي ذلك الطريق، تتوالى الخطوات التدرجية الأخرى لعملية دفع الانتصار الشامل للعقلانية، وإعادة الانسانية المهذرة الى العالم البرجوازي.



= اعتبارات الدفاع عن النفس إلا أن أضيف الى الشكر الجزيل هنا رداً سريعاً على تعليقاته.

فأولاً، رغم أنه لم يحاول احاثي شخصياً بل حاول تكريه، إلا أنه تناول الكتاب بالكثير من الاحاث، بل بطريقة يمكن اعتبارها دهابة مضادة. وثانياً، أن التعليق اكتفى بالإشارة الى بعض المغالطات العقلية التقليدية كما لو كانت بديهيات مقدسة، استخدمها ضد أفكار الكتاب وضد المادية العقلانية والحقيقة (التي بدأ ازدهارها منذ القرن الثامن عشر)، بدعى أنه لا يمكن أن يوجد عقل مادي أو حادة عاقلة (هي الخ البشرية)!! وثالثاً، أنه زعم مثلاً أنني أقول أنني أريد في مستشفى المجانين لسبب لا لغيره! وواضح لقراء الكتاب أو غيره من كتاباتي، أنني أقدم دائماً الوقائع والتفسيرات بخصر هذا المرض. لكن يبدو أنه التفت كلمتي عن أن التقيض على وإيذائي في مستشفى المجانين على ذمة نهاية أمن الدولة العليا والنهاية العامة كان بدون سؤال أو تحقيق وبدون السماح لي حتى بالاطلاع على أمر التقيض الصادر ضدى، وأسقط من هذه الكلمات المرفقة غير القانوني للنهاية، فأصبحت التهمة غير معروفة! والدليل على ذلك، أنني أريد في الكتاب المذكور في صفحة ٣٥، التهمة الرسمية وهي «الاتصال بمسجونين أجانب للاتحاد ضد نظام الحكم»، بل وأوردت معها أيضاً الاتهامات والتفسيرات غير الرسمية!

(١) لا يتسع المجال للإشارة هنا مثلاً إلى موقف إحدى مكتبات النشر والتوزيع واسمها «الثقافة الجديدة» التي يديرها محمود العالم (أحد مسئولى حزب النجبع والأهالي وغيرها من مطبوعات الحزب، وأحد المنتسبين برضاء ودعم الجهات العسكرية الناصرية والقومية الإسلامية في مصر والعراق والعالم العربي). فقد أطلقوا صفراً مستخدمى المكتبة للتصرف متى بطريقة لا يمكن وصفها هنا بطريقة مناسبة، ثم أخيراً بعد عدة أسابيع وقضوا الكتاب!

(٢)

الفصول الأصلية معنى الديمقراطية

عصر الأحياء والحضارة العلمية الحديثة ، صنعته
العقلانية الحرة التي انطلقت ضد ظلام العصور
الوسطى من خلال ثلاثة أنواع من الحريات ، هي على
الترتيب : الحريات الفكرية ، والحريات السياسية
الاجتماعية ، والحريات الاقتصادية .

الفصل الأول

ديمقراطية أثينا وأرستقراطية أسبرطة^(١)

ديمقراطية أثينا قبل سقراط

من المبادئ المعروفة في التاريخ ، أن أثينا هي نموذج الديمقراطية القديمة ، وأن أسبرطة هي نموذج الأرستقراطية اللاديمقراطية في اليونان القديمة . وكما قلت في كتاب آخر ، فإن الثقافة العقلانية والديمقراطية والاستثمار الخاص تشكل ثالوثا مترابطا لا يمكن بدون أطرافه الثلاثة صناعة الاحياء والتنوير والارتفاع . ولهذا ، ازدهرت الديمقراطية في أثينا مع الفلسفة والفنون ومع النشاط الاقتصادي ، بينما عاشت أسبرطة تحت حكم العسكرية والكهنوت ، وفي ظل أمراء متخصصين في الوظائف العسكرية والدينية .

وكانت أثينا حتى القرن السابع قبل الميلاد تخضع لحكم الملوك . وفي أواخر القرن السابع قبل الميلاد ، حلت أول ليجيركية الولاة / الأركونات ARCHONS محل حكم الملوك . والأوليجيركية OLIGARCHY تعني حكم المجموعة القليلة . لكن ظهر من وسط النبلاء التجار في أواخر القرن السابع قبل الميلاد ، المشرع السياسي والشاعر سولون SOLON (٦٣٨ - ٥٥٩ ق.م) . وقام بإثارة شعبية سياسية واجتماعية جارفة ضد حكم الأوليجيركية التي هي نوع من سيطرة الأرستقراطية ، وضد سياستهم الزراعية التي كانت تمنح لهم الاستعواذ على أكثر الأراضي بالملكية أو بالوضع تحت الرهن . وعندما أصبح واليا / أركونا ، نجح في فرض عمليات الإصلاح عام ٥٩٤ ق.م ، من خلال تعديل القوانين وتعديل الدستور تمديدا جذريا . فألغى كل القروض والرهنات ، وألغى عبودية الأرض وعبودية الدين ، وأعاد تنظيم العملة والموازين ، وخفض الحد الأقصى للملكية الأرض ، الخ .

ورغم نظاما انتخابيا جديدا ، وصف بأنه نظام «ملكية الثروة» TIMOCRACY . وهذا اسم غير دقيق ، لأن أصحاب الثروة . عند سولون ، يشعرون أيضا من يكون حاد أدنى من المال . فقد قسم مجموع سكان أثينا إلى أربع «فئات» مفتوحة ومتغيرة وفق زيادة أو نقص الرصيد المالي (ولهذا استعملت هنا كلمة «فئات» بدلا من «طبقات») ، هي : فئة كبار الأغنياء . وفئة متوسطى الأغنياء . وفئة محدودى الثروة . وفئة الفقراء - أي المعدمين الذين بدون رصيد مالى . ولم يحرم هذه الطبقة السفلى من حق الانتخاب ، لكنه حرمها من حق الوظائف التنفيذية والتشريعية والوظائف القضائية . وكانت «الجمعية العمومية» ECCLESIA OR ASSEMBLY تضم كل الاثينيين وتنتخب المجلس الشعبي ، الذى جعل سولون عدد أعضائه ٤٠٠ ممثلين لقروى قبائل أو عشائر أثينا . ومن ناحية أخرى ، أقام أيضا نظام «المحاكم الشعبية» HELIAEA .

ورغم أن نظام سولون لم يصل إلى الدرجة الديمائية التى عرّكت عن ديمقراطية أثينا بعد ذلك ، إلا أنه يعتبر مؤسس النظام الديمقراطي في أثينا . وكذلك يعتبر واحدا من حكماء اليونان السبعة . والحقيقة أن سولون حاول بدرجة ما أن ينقذ أثينا من نظامين بديلين كان كلاهما شرّاً عليها ، هما : مايسمى «الطغيان الشعبى» (أى طغيان الزعيم الشعبى أو الديمائى PLEBEIAN) ، والطغيان أو الاستبداد «الأرستقراطي» الذى يصل أحيانا إلى التركيز «الأوليجيركى» . فقد كسر احتكار

(١) كتبت هذه الفصول لى المستشفى العقلية بالعباسية فى الفترة من ٢٢ يونيو إلى ١٤ يوليو ١٩٧٦ .

الأرستقراطية الوراثية للحكم والقضاء ، وجعلهما فى متناول الممتلكين عموما . وجعل الدخل المالى هو المقياس المادى العىنى للتعبير عن قدرة وكفاءة الفرد ، وعن الفئة التى ينتمى إليها والتى تتغير بتغير دخله . فضلا عن ذلك ، أعطى الفقراء أو المعدمين حق الانتخابات والتصويت فى الجمعية العمومية (رغم أنه لم يعطهم حق الترشح) . أما من حيث الفكر أو الثقافة ، فقد حاول أن ينشر ويرسخ ظروف التحرر الفكرى وضمانات العدالة .

لكن التاريخ يذكر أيضا أن مؤسس ديمقراطية أثينا هو كليستينس CLEISTHENES ، الذى ظهر فى أواخر القرن السادس قبل الميلاد . ذلك أنه فى فترة خروج صولون من أثينا ، استطاعت الأرستقراطية أن تتقلب على ديمقراطية صولون ، واستولى أحد الطغاة على الحكم . واستمر الصراع بين الديمقراطيين والأرستقراطيين ، حتى حسم نهايتها بانتصار الديمقراطية مرة أخرى على يد كليستينس عام ٥٠٨ ق.م . وقد حاول إذ ذاك أن يزيد درجة الشعبية فى نظام صولون ، وأن يسد بعض ثغراته . من ذلك مثلا ، أنه زاد عدد الأقسام الانتخابية العشائية فى أثينا ، ومن ثم زاد عدد أعضاء المجلس الديمقراطى من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ (بمعدل ٥٠ عن كل عشيرة) . كذلك وضع قانونا هاما يسمى الأوستراسمزم OSTRACISM ، أى النفى بالاقتراع العام . ويتيح للجمعية العمومية نفي أى شخص يئشى من استغلاله للديمقراطية ، أى يئشى من تأمره لفرض الطغيان على أثينا . ذلك أنه فى الظروف التى لا توجد فيها قيود على حريات الأفراد ، فإن «فتنة» الجماهير (أى كسبهم تضليلا) تشكل دائما ثغرة يستطيع أن ينقل منها الطغاة الذين يبدؤون بالحصول على تأييد الجماهير وعلى تخويل لهم بالسلطات من الجماهير . فهم يبدؤون بركوب الوسائل الليبرالية ، ثم لا يلبثون أن يتحكموا فى هذه الليبرالية أو يلغوها .

سقراط والديمقراطية

إذا كان كليستينس قد حاول سد بعض الثغرات فى وجه مؤامرات الطغيان الفردى الشعبى ومؤامرات طغيان الأرستقراطية أو الأوليجركية ، فإنه مثل صولون لم يفكر فى حل المشاكل ووضع الضمانات ضد قسور أو تخلف التفكير الشعبى ، وضد التدهور الذهائى للنظام ، أى لم يفكر فى حل المشاكل ووضع الضمانات لحرية الفكر والثقافة العقلانية . ذلك أن مايسى «حرية العقل» أو «الحرية الفلسفية» لاعتبر من مشاكل ومطالب «العامه» أو «الأغلبية الشعبية» (الذين يميلون على العكس إلى رفضها بدرجة أو بأخرى) . وإنما هى مشكلة ومطلب المشتغلين بالفكر والرأى الفلسفى . وهؤلاء لم يظهروا فى أثينا أو لم يتسع عددهم إلا فى القرن الخامس بعد كليستينس . وقد وقعت على سقراط بالتحديد ، مهمة كشف العيوب الذهائية فى الديمقراطية القديمة . بل إنه دفع حياته ثمنا لذلك ، وأدان بموته ذلك «المجلس الشعبى» الذى حكم بأعدامه ، والذى حاول أيضا إعدام الخطيب الأثينى أندوكيدس ANDOKIDES ، بنفس تهمة «الزندقة» أو «عدم الإيمان» IMPIETY . أى أنه أدان بموته نظام الأغلبية الذهائية الذى فعل ذلك ، والذى هدّد بعد ذلك حياة آخرين من المفكرين والفلاسفة (ومنهم أفلاطون ثم أرسطو) .

ورغم أن الاتهامات التى وجهت إليه «سقراط عام ٣٩٩ ق.م ، كانت تدور حول «الزندقة» والدعوة إلى «بدع دينية» ضد آلهة أثينا و «إفساد الشباب» (أى إفساد معتقداتهم) ، إلخ ، إلا أن المؤرخين والباحثين يؤكدون على أن جرئته الأخرى والأكبر كانت جرئة نقد ومعارضة نظام «الديمقراطية» فى أثينا . والاختلافات كثيرة حول تفاصيل هذا الموضوع . لكن بالاعتماد على بعض النصوص المبهمة الحاسمة ، وأيضا على ماأوردّه أفلاطون على لسان سقراط بخصوص نظم الحكم المختلفة وأفضل نظام منها ، نستطيع أن نلاحظ أن سقراط كان يعبر بصراحة عن احتقاره للديمقراطية الذهائية . فقد كان يعيب عليها أنها لا تشترط فى الحكام أو القادة درجة كافية من المعرفة النظرية والحيرة السياسية العملية ، وأنها تجعل آراء كل المواطنين عن الأخلاق والعدالة والسياسة على قدم المساواة فى القيمة - بدون تمييز بين الجاهل وغير الجاهل .

وكان كثير النقد والسخرية ضد من يسميهم بالجهلة والأدعياء ومحدودى المعرفة ، وبخصوصا رجال

السياسة والمستولية الذين كان يصطادهم في الطرقات ويناقشهم محاوراته المنطقية المعروفة لثبث عجزهم الفكري . ولأن كاهنة معبد دلفي قالت عنه نبوة هي : «لا يوجد أحكم من سقراط» (وواضح أنها كانت نبوة تحذير واستفزاز وإثارة للأعقاد ضده !) ، فقد كان يقلل عن نفسه بالمقارنة بغيره بمن يناقشهم ، إنه «جاهل بسيط» ، لأنه يعرف جهله ومحاول تخطيه ، بينما غيره «جاهل مركب» لأنه جاهل لا يعرف جهله! وفي مجال الأخلاق والسياسة كان يقول : «الرديلة جهل والفضية علم» .

وبعض النصوص - بما في ذلك ماورد في محاوره «الجمهورية» لأفلاطون - تشير إلى أن سقراط كان يميل إلى مايسمى «النظام الأرستقراطي» أو «الملكي» ، ولهذا يقول البعض إنه كان متأثراً بنظام الحكم في اسبرطة ، التي هزمت أثينا عام ٤٠٤ ق.م وفرضت عليها نظام «الطفة الثلاثين» لمدة حوالي عام ! بل ويزعمون أن تعاون سقراط مع نظام «الثلاثين» ، ووجود اثنين من تلاميذه أو أنصاره ضمن هؤلاء «الثلاثين» ، كان من أسباب محاكمة وإعدام سقراط عام ٣٩٩ ق.م عندما نجح الأثينيون إذ ذاك في إعادة نظام «الديمقراطية» ! لكن هذه كلها تخيلات واقتضاعات مشوهة للحقائق . لماذا ؟

أولاً ، لأن سقراط اشترك في الجيش الأثيني الذي حارب اسبرطة . وثانياً ، لأن سقراط كان عضواً في المجلس الشعبي الأثيني (مجلس المحسمات) ، أي كان شريكاً في نظام «الديمقراطية» . وثالثاً ، لأنه مثل غيره تعاون مع لجنة «الثلاثين» في فترة حكمها المفروض على الجميع ، لكنه كما تؤكد الوثائق التاريخية اختلف معهم اختلافاً كاد يؤدي إلى إعدامه ! ورابعاً ، لأن تلاميذه وأنصاره كانوا موجودين في كل النظم التي توالى على أثينا ، بهدليل أن مجلس المحسمات الذي حكم عليه بالموت أصدر هذا الحكم بأغلبية ٢٨٠ صوتاً ضد ٢٢٠ صوتاً .

لكن السبب الأهم لوقوع ذلك كله ، هو أن «كلمات» سقراط السياسية ، أو بالأحرى الأسماء والمسميات السياسية التي كان يستخدمها ، كانت تختلف معانيها عن المعاني التي استخدمها غيره ، والتي استخدمها الباحثون في العصر الحديث بخصوص نظم الحكم اليونانية القديمة . وهذا واضح تماماً في نص مرقوق به ، هو ماورد على لسانه في محاوره «الجمهورية» لأفلاطون .

الديمقراطية والفكر

في «الكتاب الثامن» مثلاً من «جمهورية» أفلاطون ، يصف سقراط «الديمقراطية» بأنها «نظام الفقراء» (١) - رغم أننا رأينا أن «ديمقراطية» صولون كانت تعتبر نوعاً من «التيقراطية» (أي نظام أصحاب الثروة) لأنها لا تعطي الفقراء حق الترشيح للوظائف للمجلس الشعبي أو الوظائف التنفيذية والقضائية الأخرى . وفي «الكتاب التاسع» ، يقسم النظم تقسيماً جديداً هو بالترتيب التنازلي : النظام الملكي أو الأرستقراطي الذي يعتبره أفضل النظم ، ويعد النظام التيموقراطي المذكور (أي نظام أصحاب الثروة بالمعنى الرابع عشر الذي يشمل محدودى الثروة - وهو نفس الاسم الذي أطلق أيضاً على ديمقراطية صولون كما قلنا) ، ويعد النظام الأوليكركي (وهو يعنى هنا حكم الأقلية الأرستقراطية بالمعنى المعروف، أي حكم كبار الأغنياء) . ويعد النظام الديمقراطي (يعنى حكم الفقراء) ، ويعد نظام الطغيان . (٢)

وهذا يؤكد أن تقسيم أو أسماء ومسميات سقراط وأفلاطون عن النظم السياسية الاجتماعية ، كانت مختلفة عما هو معروف . وأفكارهما في هذه الموضوعات واضحة في صفحات الكتاب . فالمقصود عندهما بما يسمى «الملكية» (وكلمة «ملك» كانت تعنى في العصر اليوناني القديمة الحاكم أو الأمير المنتخب وليس وارث الحكم) ، وكذلك المقصود عندهما بما يسمى «الأرستقراطية» ، هو النخبة الفكرية أي أمراء أو أرباب الفكر . ذلك أن كلمة أرستوس ARISTOS (ومنها اسم أرسطو) ، كانت تعنى أصلاً «الممتاز» أو «المتفوق» أو «الكامل» - بالمعنى الفكرى وليس بالمعنى الاقتصادي أو الوراثي . يقول أفلاطون مثلاً على لسان سقراط في «الكتاب السابع» (ص ٢٥٤) : «تكون مقاليد السلطة في

(١) الترجمة المذكورة ، طبعة المؤسسة المصرية ، ص ٣٠٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٣٤ و ٣٣٩ و ٣٥٢ .

أبدى الأغنياء بحق - لا ألتفاتاً للذهب ، ولكن ألتفاتاً للفضيلة والحكمة .

ومن هنا ، جاء رأى أفلاطون المعروف الذى تعبر عنه صفحات «الجمهورية» وغيرها ، عن أنه لا يمكن إصلاح الحكم إلا إذا تحولت الفلسفة إلى حكام أو تحولت الحكام إلى فلاسفة . (لاحظ أن كلمة الفلسفة بالمعنى القديم كانت تعبر عن الفكر الموسوعى الذى يشمل كل العلوم والمعارف العقلانية) . والمقصود بذلك ، أن يتحول المفكرون العقلانيون إلى حكام ، أو أن يتحول الحكام إلى مفكرين عقلانيين . وهذا المبدأ يعبر عن نفس ما كان يعبر عنه أصل فكرة «المهلى المنتظر» ، قبل أن تنقلب كالمعتاد إلى المعنى الدينى . ذلك أن تعبير «الهادى المهلى» ، كان يستخدم فى العصور القديمة بمعنى الراشد أو الحكيم (وهو أيضا نفس أصل كلمة بودا / بوهدا / أبو الهدي) . وفكرة انتظار الحاكم الحكيم أو الهادى أو الفيلسوف أو المفكر العقلانى ، هى التى عبر عنها ابن المقفع بشكل غير مباشر فى مقدمات كتاب «كلىة ودمنة» ، وخصوصا فى الباب الرابع وعنوانه «برزو» .^(١١) كذلك ، فإن فكرة أفلاطون هى التى عبر عنها أيضا الفارابى فى وصف ما يجب أن يكون عليه المجتمع ، فى رسالته الصغيرة عن «أهل المدينة الفاضلة» .

والمعنى الفكرى غير الطبقي وغير الاجتماعى للأستقراطية ، نجده عند معظم فلاسفة العصور القديمة والوسطى ، الذين كانوا يقسمون البشر إلى : «خاصة» هم الفلاسفة (= المفكرين العقلانيين) ، و «عامة» هم بقية البشر العاديين حتى لو كانوا فى قمة المجتمع أو فى قمة الحكم . ولهذا لا يمكن أن تنصور أن سقراط وأفلاطون كانا ماثرتين بالنظام الأستقراطى الأسيرطى ، الذى كان يعنى حكم «الخاصة» العسكرية الدينية الوراثية ، صحيح أنهما كانا معاً ثرتين بنظام التدريب الرهاضى البدنى العسكرى العنيف والمستمر منذ الصغر فى أسيرطه (والأخوذ عن العسكرية الفرعونية) . لكن هذه طبعا مسألة أخرى لاتتعلق بنظام الحكم أو بنظام المجتمع ، ولا بإيجابيات العقل والفكر وفى «الجمهورية» ، نجد نقدا كثيرا للتصورات الوثنية وللتخيال الشعرى الدينى فى اليونان عموما . وفى «الكتاب الثالث» ، يؤكد أن الاهتمام بالرياضة البدنية فقط بدون الفلسفة والفنون ، يجعل الفرد «عدوا للثقافة» وغير جدير بالحكم . فالحاكم أو الأمير أو «الحارس» - على حد تعبيره - يجب أن يكون «معاريفيلسوفيا فى آن واحد» . وفى «الكتاب السادس» ، يهاجم مايسى «الجمهور» (أى «العامة») ، فيقول : «من المحال أن يصبح الجمهور فيلسوفا . وبالتالي ، فمن الضروري أن يعارض الجمهور الفلاسفة ، ومن الضروري أيضا أن يعارضهم أولئك الأفراد الذين يلتصمون بالجمهور ويحرصون على تملكه» . ويقول عن الأشخاص الذين يلتصمون الفكر والفلسفة بدون قدرات أو استعدادات طبيعية لتعلم الفلسفة ، إن أفكارهم الناقصة من ذلك لاتكون إلا «مغالطات سفسطائية» .

وفى «الكتاب الثامن» يرفض كلاً من نظام الأغنياء ونظام الفقراء . ويسمى النظام الأول نظام «الأوليبرجكية» أو «نظام الحكم القائم على الثروة» أو «حكم الأغنياء واستبعاد الفقراء» . ويرى أن هذا النظام يقسم المجتمع إلى قسمين متطاحنين ، هما «دولة الأغنياء ودولة الفقراء» . أما نظام «الديمقراطية» الذى يعنى به كما قلت «نظام الفقراء» فيأخذ عليه أنه «مائل بالفوضى ويقوم على المساواة بين المتساوين وغير المتساوين معا» ، وأن «يقف الصغار على قدم المساواة مع الكبار» . وهو يعنى عنده حكم الدعما والجهلة ، وليس فقراء الدخل وأغنياء العقل . وبادراكه فلسفى سياسى عميق ، يقول إن «ديمقراطية» الفقراء هذه ، تصنع «الطاغية» الذى يبدأ فى النظم اليونانية القديمة تصيرا للشعب . كذلك فهى فى رأيه تصنع العسكرية : لأن الطغيان يحتاج بالضرورة إلى إشعال الحروب لتبرير إخضاع الشعب ولتصفية خصومه وتصفية كل من لديهم إمكانيات كشفه والتبريد عليه ، بل وتصنع أيضا سلطة «مبد» (وهذا يشبه استخدام الحثالات أو اللوميين فى النظم الفاشستية الحديثة) ، لأن الطغيان يضطر إلى الاعتماد عليهم ضد الأحرار . ولاحظ أن كلمة «الطاغية» / تورانوس ، كانت تعنى فى اليونان القديمة

(١١) يقول البيرونى فى اتهامه لابن المقفع بالزندقة لتبرير عملية قتله وحرقه ، إنه هو الذى كتب هذا الباب ودمسه على ترجمة الكتاب ! لكن الحقيقة أن ذلك كان دساً مشكورا تماما من الناحية الفكرية !

الملك المنتخب الذى يخوله الشعب سلطات مطلقة !

ومن هذا كله ، يتضح لنا أن سقراط وأفلاطون لم يكونا ضد الديمقراطية بالمعنى الصحيح - وهو الخدمة العقلانية لمصالح الأغلبية (وليس خدمة انطباعات أو ميول أو أصوات الأغلبية) . وكذلك لم يكونا من أنصار الأرستقراطية بالمعنى اللاديمقراطى الصحيح - وهو الخدمة الاستغلالية لمصالح الأقلية المعادية لمصالح المجتمع . فالأرستقراطية بهذا المعنى ، هى التى تكون معادية لمصالح الأغلبية - سواء كانت أرستقراطية كبيرة العدد أو أرستقراطية أوليجركية صغيرة العدد ، وسواء كانت أرستقراطية قديمة ووراثية أو أرستقراطية جديدة وعصامية ، سواء كانت أرستقراطية أشراف أو عسكريين أو إداريين أو كهنوتيين ، أو حتى أرستقراطية عصابات إرهابية مسيطرة .

وفى أيامنا هذه ، نجد هذه الحقيقة واضحة مثلا فى استمرار - بل تزايد - الظلم السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، نتيجة حلول الأرستقراطية العسكرية والادارية والرأسمالية الجديدة بعد الانقلاب الناصرى ، محل الأرستقراطية الرأسمالية شبه القطاعية القديمة . (كما نجد هذا واضحا أيضا فى مثال حكم أرستقراطية أو كبار «كهنة» الشيعة فى إيران) .

ومن ناحية أخرى ، فإن ملاحظات سقراط وأفلاطون تنبهنا إلى هذه المفارقة الهامة ، التى تتمثل فى أن الديمقراطية (PLEBEIANISM) تؤدى بالضرورة العملية إلى طغيان أو استبداد الأقلية الأرستقراطية (أرستقراطية الطاغية وأتباعه والطبقة أو الفئة التى تستفيد بالضرورة من نظام حكمه) ، كما تتمثل فى أن حكم الأقلية الأرستقراطية كمحكم يهادى مصالح أغلبية المجتمع ، يجب أن يعتمد بطريقة أو بأخرى على الحفالات والقطاعات السفلى من المجتمع ، أى على أسوأ القطاعات الديمقراطية . وهكذا فإن هذين الطرفين المتقابلين اللذين ينتميان معا إلى النقيض اللاديمقراطى ، يكملان بعضهما بعضا ويتبادلان الشواغل ومثلها فى ذلك فى فلسفة الأخلاق عند أرسطو ، مثل رذيلة الإفراط ورذيلة التفریط ، اللذين يتناقضان جزئيا لكن يقابلان التبعيض الكلى وهو الفضيلة .

نظام أسبرطة

مدينة أسبرطة التى تعتبر تاريخيا نموذج الأرستقراطية اللاديمقراطية فى اليونان القديمة ، كانت متأثرة فى نظامها الاجتماعى والعسكرى بالنظام الكهنوتى المصرى . ونظامها يعبر فى الحقيقة عن أحدث موجة من موجات الغزاة الدوريات التى اكتسحت اليونان القديمة . وهذه الموجات ، تركت بعض أسماء المدن المصرية القديمة فى اليونان (وأوضحها طيبة) ، كما فرضت الكثير من طقوس العبادات الوثنية والتقاليد الكهنوتية ، وأدت فولكلوريا إلى ظهور الأساطير اليونانية عن «القدر» الكهنوتى و «النوءات» الكهنوتية ووحشية الانتقام والتعذيب الكهنوتى وعذائه للعقل والمعرفة (بروميثيوس) ، الخ ، كما تركت التشابه الواضح فى الكثير من الكلمات والصياغات أو التعبيرات المفتاحية بين اللغة اليونانية الأقدم واللغة السنسكريتية القديمة وأصول اللغات المصرية القديمة وفروعها الشامية القديمة والعربية القديمة .

واعتقد أن مايمسمى الاكتساحات الآرية أو الأريانية DES ARYENS ، ثم مايمسمى الاكتساحات الدورانية DORIENS (فى القرن الثانى عشر قبل الميلاد) ، هى اكتساحات كانت تقودها شرقا وغربا مجموعات كهنوتية من مصر القديمة أو مدفوعة ومدبرة وفق النظام الكهنوتى المصرى القديم ، باستخدام التهجير الإجبارى فى مراحل متتالية للأجيال المستوطنة فى الشام وغرب آسيا والأناضول ، وغيرها من البلدان التى كانت تتعرض «دوريا» للاكتساح والابادة والاستعباد والسبى والزواج .

وهذا موضوع مظموس ومشوه تماما فى التاريخ القديم ، لأن المعلومات التاريخية القديمة الوحيدة التى وصلت إلينا عن المنطقة ، هى تلك التى بقيت مما نقله البطالسة عن الذكريات اليونانية التى لم تبدأ إلا منذ القرن الخامس قبل الميلاد . أما نقوش التاريخ الكهنوتى الفرعونى القديم ، فلا تعرض إطلاقا للهجرات والتهجيرات المصرية القديمة (وأشهرها طبعا مايمحصل اسم «الخروج الاسرائيلى» الذى هو اسم مزيف تاريخيا ينطبق على مسميات كثيرة تكررت خلال قرون عديدة) . فهذه الهجرات والتهجيرات كانت

تقودها وتقدم أجيالها التالية الأجهزة الكهنتونية المصرية وصناعاتها وأتباعها ومواليها ، من داخل مصر أو من المستوطنات والمحطات الانتقالية ، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، وخصوصا منذ انهيار الدولة المركزية القديمة في القرن ٢٢ وفي الألف الثاني قبل الميلاد . (وقد وصلت بعض هذه الهجرات وألتجهيزات إلى القارة الأمريكية القديمة) (١)

ومن ناحية أخرى ، فنصوص «التوراة» أو «العهد القديم» ، تبدأ عن التاريخ القديم بعد أسفار ينكر الباحثون العلمانيون صحتها أو صدقها التاريخي ، ويعتبرون أن بنائية المعلومات التاريخية فيها هي بعد سفر «واعتز» ، أي ابتداء من سفر «صموئيل الأول» (الذي يسمى في النسخة اليهودية سفر «الملوك الأول») . وهذا يتناول حكومات الاسعطمان الديني في الشام من عهد الملك / النبو داود وابنه سليمان في فلسطين منذ القرن العاشر قبل الميلاد .

وقد كتبت أبحاثا كثيرة لتأكيد التصور المذكور عن موضوع التاريخ القديم ، من واقع تحليلات فلسفة اللغة وفولكلوريات بعض اللغات القديمة والأساطير القديمة والنصوص الدينية القديمة وتقاليد وأخبار الكهنتون الفرعوني . وسأشير إلى أهم نتائج ذلك في الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ . لكن يكفي أن أشير هنا إلى أن قمة الأرستقراطية الظالمة الصارخة في العالم القديم ، كانت أرستقراطية الطاغوت الكهنتوني الفرعوني . (وتأمل بهذه المناسبة التعبير العربي القديم عن «الجبت والطاغوت») . فقد كان يصنع من المجتمع هرا : في قمته أجهزة الكهنة والأسرة الفرعونية وكبار العسكريين ، بينما قاعدته هي العبيد الكادحون في الزراعة والأعمال اليدوية الأخرى . وهذا هو الأصل التاريخي الحقيقي للاسم الوارد عن مصر في «العهد القديم» ، وهو : «دار العبودية» أو «دار السجن» (وبالمعنى القديم : دار الأسر / مسرا) . وقبل مراحل كتابة «العهد القديم» ، كانت كلمة «إسرائيل» تعني «رعب الله» (حيث «إيل» تعني الله) . ثم أصبحت تعني في التوراة وفي العربية القديمة «هجرة الله» ، أي الاسراء أو الخروج من العبودية . وهذا يوضح أصل التشابه في هذين المعنيين بين الاسم الأول واسم «مسرا» (مصر) التي أصبحت تعني مصدر الهجرة .

وعلى كل حال ، فمن المعروف أن اليونانيين القدماء كانوا ينقسمون سلاليا إلى قسمين : الايونيون مثل أهل أثينا (وهذا يعني في الحقيقة أنهم أقدم لأن اسم إيونيا الذي اشتق منه الاسم العربي «يونان» يعتبر أقدم من اسم «غريق» GREEK) ، والدوريانيين مثل أهل اسبرطة . والمهم أن نظام اسبرطة المتأثر

(١) أرجو أن يسمح لي القارئ أن أخفي ملاحظة بهذا الخصوص ، تعتبر تلخيصا لأحد الملحقات .

ففي «دعاة تحليلية دقيقة لنص مقدمة ابن خلدون في مستشفى العباسية» ، اكتشفت مجموعة تحديثات جغرافية قديمة ، يقول ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) إنه نقلها عن كتاب «الجغرافيا» لبطليموس السكندري (في القرن الثاني قبل الميلاد) ، وعن كتاب «وزعة المشتاق» للشريف الإدريسي ، وغيرهما من الكتب التي اندثرت حاليا . والتحديثات المذكورة ، وردت نصوصها في «الباب الأول» (في «المقدمة الثانية» و «تكملة المقدمة الثانية») ، وتتعلق بما كان يسميه العرب القدماء «الجزائر الخالدات» . وتفيد أن الأجزاء الوسطى من القارة الأمريكية كانت معروفة منذ العصور القديمة ، وأن بعض البحارة الأفرنج كانوا يصلون إليها أحيانا حتى عصر ابن خلدون في القرن الرابع عشر ، أي قبل قرن من ظهور كريستوفر كولومبس (١٤٥١ - ١٥٠٦) . ومن ناحية أخرى ، يؤكد بعض المؤرخين أن كولومبس أخذ اسم جزر أنتيليا ANTILIA (= منطقة الكاريبي) من كتاب بطليموس .

وقد كتبت عن ذلك عدة فقرات مختصرة أرسلتها إلى مستشفى العباسية إلى عديد من رجال الثقافة والصحافة (ومنهم الكاتب إدريس عوض) . لكن لم يهتم بها أحد ! وبعد الاخراج عنى ثم اتصالي بمجلة «أدب وتقد» التي تنظاها بالعباسية ، كتبت مقالا بخصوص هذا الموضوع سلمته إليهم في يونيو ١٩٨٨ . لكن - رغم إلحاحي - تجاهله تماما . ثم قالوا لي إنه ضاع ! (ولم يجرأوا بإعادة نسخه لهم !) . ولأن موضوع اكتشاف القارة الأمريكية يمر عن شمول التحكّم التجهيلي ضد حرية البحث في التاريخ (وليس فقط عن موقف غير ديمقراطي من مقالي) ، نشرته في ملحقات الكتاب : أولا رقم ٢ .

بالنظام الكهنوتي المصري القديم ، كان يخضع لمجموعة صغيرة من العشائر الدورية تشكل طائفة عسكرية دينية فرضت سيطرتها على سكان البلاد : من الغزاة الدوريين السابقين (الذين سموهم بيريوكي PERIOECI) ، ومن السكان الأصليين أو الأسبق (الذين سموهم هيلوت HELOTS) .
وبذلك ، كان الهرم الاسبرطي يتكون من :

١ - طبقة النبلاء ، أى الأثلية المذكورة من الغزاة الأحدث الذين كانوا يسمون «المتساوين» HOMOIOI . وهؤلاء لم يكونوا يحملون إلا بالجندي والصيد والوظائف الدينية . وكان يتكون منهم ما يسمى «المجلس الأرستقراطي» أو «الجمعية العمومية الأرستقراطية» .

٢ - طبقة البيريكي الذين كانوا يعتبرون «أحرارا» (أو بالأحرى نصف أحرار) ، ويملكون الأراضي أو يشتغلون بالتجارة والفنون الحرفية فقط - وكلا النوعين من الأعمال كان محرما على الطبقة الأولى .

٣ - طبقة الهيلوت الذين كانوا يعتبرون عبيدا تماما ، ويرتبطون بالأرض التي يجب أن يزرعوها لأسيادهم ، أو بالخدمات اليهودية الأخرى . (وأعتقد أن اسمهم يرجع إلى نفس أصل اسم هيلاد وهيلين وهيلوى ، أى إلى اسم اليونانيين الأصليين الذى يعنى الماديين الطبيعيين) .

ومن ناحية أخرى ، كانت طبقة النبلاء «المتساوين» أو «المجلس الأرستقراطي» ، تخضع لمجموعة يختارونها تسمى «الضباط الأعلى» SUPREME OFFICERS أو الأمراء . وعلى قمتهم إثنان يسميان «ملكين» ، تكون لهما سلطات مطلقة غير محدودة على الجيش فى الغروب . وكان المبدأ والشعار الأول للأسبرطيين النبلاء ، أنهم يولدون ليكونوا جنودا للحرب ، ولهذا كانت التربية الاسبرطية الأرستقراطية ، هى منذ الطفولة تربية بدنية وعسكرية عنيفة ، وتدريب على احتمال الألم واحتقار الموت ، بل وأيضا تدريب على عادات اختصار الكلام والطاعة العمياء !

وقد كانت النتيجة التاريخية المعروفة لهذا العداوة الواضح للتفكير والتعبير ، أنه لم يظهر فى اسبرطه طوال تاريخها أى مفكر أو فليسوف ! وبسبب انخفاض العقل الاسبرطى ، نشأت اسبرطه - رغم قوتها العسكرية المتفوقة - فى إخضاع اليونان وتكوين امبراطورية يونانية . ولكنها نجحت فى قهر أثينا وغيرها من المدن اليونانية ، وفى توجيه ضربات ساحقة إلى الفكر والفلسفة ، ومن ثم مهدت الطريق للعسكرية المقدونية التى كانت أكثر استتارة منها .

الفصل الثانى

التناقض بين المساواة والارتقاء

المساواة غير المتساوية

قال أحد الاشتراكيين الفرنسيين كلمة تستحق التأمل ، هى أن الديمقراطية تعنى عند العامة «المساواة» ، بينما تعنى عند المثقفين «الحرية» .

لكن هذا التمييز لايعنى تقسيم الديمقراطية بطريقة حمار بوريدان ، الذى فرض عليه الاختيار بين الغداء والماء . ذلك أنه لا ديمقراطية بدون «مساواة» ، ولا ديمقراطية بدون «حرية» . لكن المساواة الديمقراطية الصحيحة ، هى المساواة العادلة . وهذه لايمكن أن تعنى المساواة فى العمل أو فى وسائل الحياة والدخل ، بين أفراد غير متساويين فى القدرات . كذلك الحرية الديمقراطية الصحيحة ، هى حرية العقل أو التفكير العقلاني ، أو الحرية الشخصية العقلانية . وهذه لايمكن أن تعنى حرية ممارسة أى شلوة أو انفلات ، أو الصراخ بأى كلام أو كتابة أى كلام . بل إن من المستحيل عسليا تطبيق هذين الشرعين للاعقليين من المساواة والحرية ، إلا بطريقة فوضوية مضادة لمصالح الأغلبية ، تؤدي إلى تدهور المجتمع وتدميره . فالتمييز بين الصحيح والزائف فى المساواة أو الحرية ، هو إذن تمييز بين الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية الزائفة ، أى اللاديمقراطية التى تعنى الأرستقراطية يختلف أنواعها .

والمساواة فى الحقوق ، لا تكون طبعاً مساواة فعلية إلا بقدر ماتعمر عن مساواة فى القدرات الذاتية بين الألسرد والمجموعات . وهذه المساواة الفعلية بأى درجة كانت ، تكون مساواة لاطبقسية (NON - CLASS وليس CLASSLESS) ، بمعنى أنها لاتعمر عن أى حواجز أو تمييزات طبقية / أرستقراطية ، أى لاتعمر عن عدم مساواة طبقية . وهذا يعنى أن الديمقراطية تكون بالضرورة ديمقراطية لاطبقية . فللا توجد منطقياً ديمقراطية طبقية ، لأن الطبقة تعنى إهدار المساواة فى الحقوق والحرىات ، وتتميز أو توسيع الفروق فى القدرات . والديمقراطية الجزئية المتحققة من خلال أى نظام طبقى ، إنما تعبر عن مقدار مايتحقق فى ذلك النظام من علاقات لاطبقية ، أى تعبر عن جانبه اللاطبقى .

ومن هنا نجد أن المعنى الوحيد المتسق منطقياً لعبارة «استكمال الديمقراطية» ، هو تحقيق المساواة التامة اللاطبقية فى القدرات ، والتى يطلق عليها اسم «المساواة المتساوية» . وهذا يعنى الوصول إلى مرحلة الشيوعية التى تستغرق عدة قرون تتحقق فيه الوفرة وانخفاض السكان . ففى تلك المرحلة ، لن توجد مشكلة اسمها مشكلة الديمقراطية ، قماً كما أنه فى مرحلة المشاعية البدائية الأولى لم تكن توجد مشكلة اسمها مشكلة الديمقراطية . ذلك أن المرحلة العليا للشيوعية العلمية ، يجب أن تحقق للبشرية المساواة التامة فى القدرات وليس فقط فى الحقوق والحرىات ، بينما المرحلة المشاعية البدائية الأولى كانت تعبر عن المساواة التامة أوشبه التامة بين أفراد الجماعة فى العجز أو فى الحقوق العاجزة . فالفرق بين المرحلتين فى موضوع الديمقراطية ، هو الفرق بين مرحلة سبقت ظهور مشكلة الديمقراطية ، ومرحلة ستتبع عن استكمال حل مشكلة الديمقراطية .

ومن المهم أن أشير هنا إلى ماأوضحته فى أبحاث أخرى ، عن أن المقصود بالجماعات المشاعية الأولى ، هى تلك الجماعات التى تطورت ارتقائياً فتحوّلت إلى مختلف الشعوب القديمة المتحضرة نسبياً ، ثم إلى شعوب الحضارات العقلانية المعروفة . فلكل الجماعات الأولى تختلف نوعياً عن الجماعات البدائية التى تجمعت واستمرت بدائية حتى اكتشافها وتطويرها فى عصور الاكتشافات الجغرافية . ذلك أن الجماعات

الأولى كانت تلك بلرة العقل المتطور وتعيش في ظروف التطوير الارتقائي ، بينما الأخرى كانت متخللة في القدرات العقلية وتعيش في ظروف التخلف والتدهور .

المساواة الارتقائية

إذا كانت الديمقراطية التامة أو المستكملة لا يمكن أن تتحقق إلا بتحقيق المساواة التامة في القدرات ، والتي تسمى لذلك باسم «المساواة المتساوية» اللاتقنية بين الأفراد ، فمعنى ذلك أن مساواة التخلف والعجز في المشاعة الأولى ، لم تكن مساواة ديمقراطية . بل الأهم من ذلك أن الجماعات البشرية البدائية الأولى ، لم يكن يمكن أن تبدأ أصلا في التحرك في طريق الارتقاء ، إلا على حساب وضد تلك المساواة البدائية . وهذا يعني وجود تناقض موضوعي في حركة المجتمع بين قضية المساواة وقضية الارتقاء .

فإذا كانت المشكلة التي تحاول الديمقراطية حلها ، هي مشكلة عدم المساواة والسعي إلى الحرية ، فهذه المشكلة لم تبدأ ولم تظهر أصلا إلا كتعبير حتى عن ضرورات الارتقاء ، أي كتعبير عن التناقض الموضوعي بين ضرورات الارتقاء وضرورات المساواة البدائية . لهذا ، فإن المرحلة العليا للمساواة المتساوية المذكورة التي تستهدف تحقيق المساواة التامة الراقية للبشر كمسادة للكون وليس كقطع شبه حيواني ، تتحقق على درجتين :

أولا ، في المراحل الانتقالية ، من خلال «نفي التنافر» بين الجانبين . وهذا يعني تحقيق إمكانيات التفاعل الثنائي والتكامل الثنائي بين المساواة والارتقاء ، أي من خلال الطريق الارتقائي الذي يحقق التكامل INTEGRATION بينهما ، بحيث يؤدي المزيد من المساواة في الحقوق الفعلية إلى المزيد من الارتقاء في القدرات ، ويؤدي المزيد من الارتقاء في القدرات إلى المزيد من الحقوق الفعلية .

وثانيا ، في المرحلة العليا للمساواة المتساوية في القدرات ، يتحقق نفي التناقض بين المساواة والارتقاء بتحقيق مركب تقابلي SYNTHESIS يلقى هذين النقيضين كتنقيضين ، أي يحول المساواة إلى مساواة عالية الارتقاء ، ويحول الارتقاء إلى ارتقاء عالي التساوي .

والسؤال ليست فقط أن المساواة الأولى تكون «أفضل» من المساواة المتخللة العاجزة . لكن المسألة أيضا أساسا ، هي أن أي مساواة متخللة يستحيل موضوعيا أن تستمر . فالدراسات العلمية لتاريخ الجماعات البدائية وشبه البدائية ، تؤكد أن المساواة المتخللة لم يكن يمكن في كل الظروف إلا أن تنتهي لتحل محلها : إما حركة ارتقائية مفتوحة بدرجة أو بأخرى ولفترة أو لأخرى ، تقوم بالضرورة على عدم التساوي في القدرات ومن ثم عدم التساوي في الحقوق الفعلية . وهذا هو الطريق الذي تحركت فيه معظم الجماعات البدائية الأولى نحو مراحل الحضارة المعروفة . وإما حركة تجمد وتدهور تؤدي إلى إبراز عناصر متخللة لكن أقوى بدنيا أو أذكى نسبيا في كل جماعة (على غرار ما يحدث في بعض أسراب القردة وغيرها) ، تفترض على الجماعة سيطرتها وتسلطها أو طغيانها الذي يشل هوة لامتناهية تغرق بقية الجماعة في «مساواة» أكثر تخلفا وأكثر عجزا وخضوعا . وفي هذه الحالة ، تغلق طريق التطوير الارتقائي أمام الجماعة ، وتكتب عليها التحجر والسقوط في مستنقعات الحياة شبه الحيوانية ، كما حدث للجماعات التي استمرت بدائية حتى اكتشافها في العصر الحديث .

الأصلح للبقاء والأصلح للارتقاء

لم تنتهي ^(١) ظاهرة المساواة المشاعية البدائية في الجماعات التي تحركت في طريق الارتقاء ، إلا تحقيقا لقانونين : «حقوق أكثر لمن يتمتع بقدرات أرقى» . وعلى غرار قانون داروين البيولوجي ، يمكن أن نعبّر أيضا عن هذا القانون للارتقاء الطبيعي الذي أدى إلى ظهور وتطور النوع البشري ، كما يلي : «الارتقاء للأقصر» ، أو «الارتقاء للأصلح» . وهذا هو التحديد الأشمل والأصح للقانون الذي أطلق عليه داروين اسم «البقاء للأصلح» . ذلك أن المعنى الدارويني ، قد يفهم كمترادف لتكثيف السلب مع البيئة

(١) أكرر الملاحظة هنا عن أنني - للتوضيح التعبيري - لا أجرى أي تغييرات نحوية إلا في الحالات الشاذة .

حتى لو كانت تدهورية . من ذلك مثلا «صلاحية» الحنافس والعناكب وغيرها من الحشرات السحيقة القدم، لـ «البقاء» في أسوأ الظروف البيئية ، بل ومقاومة التأثيرات الاشعاعية الفعالة)

وبهذا المعنى ، فإن قانون داروين يعبر عن جانب بيولوجي جزئي ، هو مجرد الاستمرار في الحياة استمرارا قد يكون تدهوريا . ومن ثم ، فهو لا يعبر عن التطور الذي يتحرك في اتجاه الارتقاء ، والذي هو جوهر نظرية داروين عن التطور الارتقائي للأشواع ، كما أنه جوهر ظاهرة نشوء وارتقاء النوع البشرى . أما التحديد المقترح الذي يميز بين «الارتقاء» و «البقاء» ، فيجعل «الصلاحية» من هذه الزاوية هي «قدرة الفعل» أو «الفاعلية» . وبذلك يمكن أن نقول أيضا : «الارتقاء للأكثر فاعلية» . ويكون العكس بالعكس كما يلي : «التدهور أو الفناء للأعجز» ، أو «التدهور أو الفناء للأكثر مفعولية» .

ومن ناحية أخرى ، فالقانون البيولوجي الدارويني عن «البقاء للأصلح» ، لا يعنى فقط قصر معنى «الصلاحية» على التكيف مع البيئة المباشرة المحدودة حتى لو كانت بيئة تدهورية تفرض تكييفا بيولوجيا تدهوريا ، بل إنه يعنى أيضا قصر معنى «الصلاحية» على الوظائف البيولوجية للأشواع الحية الأخرى غير البشرية ، أى أنه لا يشمل القدرات الذهنية والفكرية كوظائف فعالة لحضو بيولوجي هو المخ البشرى . فالصلاحية البيولوجية الداروينية تتعلق بوظائف الحياة العاجزة في الغابة ، ولا تتعلق بوظائف الفاعلية الذهنية والمقلية للفرد والمجتمع عند البشر . وهكذا فإن تحديد داروين يعرطنا من القانون الشامل أو المقياس الشامل الذي يستطيع أن يربط بين كل أنواع العلاقة مع البيئة لدى كل أنواع الكائنات الحية المتحركة منذ ظهور الحياة على الأرض .

لكن إذا نظرنا إلى النشاط البيولوجي من حيث تطوره الارتقائي ، وباعتباره تدريجا في سلم (بتشديد اللام) ارتقائي شامل ، يمكن في هذه الحالة أن نصوغ قانون التكيف البيولوجي أوقانون العلاقة بين الكائن الحى والبيئة ، بالطريقة التي تتخطى الظروف البيئية التدهورية ، وتتخطى أيضا التكيف البيولوجي غير البشرى الذي لا يعبر عن الاتجاه الرئيسى العام لارتقاء الحياة على الأرض . فظهور وارتقاء النوع البشرى وسباده على بقية الأشواع وعلى كوكب الأرض ، هو مفتاح تفسير تطور وظائف الحياة على الأرض .

بهذه النظرة الارتقائية الشاملة ، نجد أن قانون «الارتقاء للأكثر» أو «لأكثر فاعلية» ، إذا يعنى في تطبيقه على المجال البشرى ، «الارتقاء للأرقى عقلا» . ذلك أن التكيف البيولوجي عند النوع البشرى الذى هو أرقى الأنواع الحية ، قد أضاف نوعا أرقى من القدرة والفاعلية ، هي قدرة وفاعلية العقل أو الفكر . أى إدراك وإنتاج الحق والخير والجمال . وبذلك ، فإن قانون الارتقاء للأرقى إنسانيا أو لأكثر فاعلية إنسانيا ، يعنى الارتقاء للأكثر أو الأكثر فاعلية من حيث العقل أو الفكر أو الادراك .

ولهذا نجد أن «الحرية الإنسانية» كتتحقق للارتقاء ، إذا تعنى ببساطة زيادة قدرة الإنسان وفاعليته الفكرية التي تتيج له أن يخفض عجزه وحاجته ومفعوليته إزاء الطبيعة وإزاء المجتمع وإزاء نفسه . وهذا يعنى أن يكون الفرد أكثر تحكما في نفسه ، وأن يكون الفرد والمجتمع أكثر تحكما في الطبيعة ، بينما يعنى من الناحية الاجتماعية أن يكون الفرد أكثر تساوى مع الآخرين ، أى أكثر فاعلية في المجتمع وأقل مفعولية إزاء الآخرين . وهكذا نجد أن المعنى البيولوجي والفسيولوجي ، والمعنى الاجتماعى والفكرى للارتقاء ، تلتقى كلها معا في المعنى العقلاني للديمقراطية .

الأسوأ إنسانيا هو الأصلح حيوانيا

قانون «البقاء للأصلح» كقانون بيولوجي متعدد وغير ارتقائي ، تحول في الجماعات البشرية البدائية في الظروف التي تفرض الركود والتجمد إلى قانون «البقاء للأصلح حيوانيا» ، الذى هو «الأسوأ إنسانيا» . ذلك أن البقاء البيولوجي الفردي والمجموعى في مثل تلك الظروف ، كان يعبر في حد ذاته عن التدهور - على غرار بقاء الحشرات والمفصليات السفلى في سلسلة التطور . أما في الظروف التي كانت تتيح إمكانات الارتقاء ، فقد تحقق التكيف البيولوجي للجماعات البشرية الأولى وفق قانون

«الارتقاء للأقدر» ، ومن ثم استطاعت بعض هذه الجماعات أن تلغى الظروف البدائية في عصور ما قبل التاريخ ، ثم أن تدفع التقدم والارتقاء في عصور فجر التاريخ ، ثم أن ينتقل بعضها إلى مستوى الحضارات القديمة . وقد تقدمت هذه خلال مصفاة التسلسل الارتقائي ، بحيث لم تكن حركة التقدم أو الارتقاء تتأخر أو تتوقف عند أى حلقة من الحلقات ، إلا بقدر ما كانت تتناقص أو تنتهى عمليات انطلاق ذوى القدرات المتفوقة ، أى عمليات التحرر الفردى والمجموعى ، أى بقدر ما كانت تتناقص أو تنتهى المماريات الفردية والمجموعية للتصايق بين القدرات البشرية .

وهكذا واجه الإنسان منذ أقدم العصور مقاضلة اضطرارية بين تقويض أو بديلين ، هما المساواة والارتقاء ، بحيث كان المزيد من المساواة الفعلية يعنى المزيد من التخلف والتدهور والمزيد من عدم التحرر ، والعكس بالعكس . ذلك أن أحد معانى المساواة يعبر عن عدم التحرر أو انعدام الحرية . وهذا واضح في المجتمعات الكهنوتية القديمة ، التى كانت تحارب حرية التفكير - إن وجدت - تحت شعار أن يكون كل فرد نى عقيدته «مثل الآخرين» ! فالمساواة التفاضلية هنا ، هى نوع من المساواة التفاضلية التى تفرض الجماعة الحيوانية والتسلطية التدهورى ، وتحطم بذلك المساواة العقلانية الحقيقية كما تحطم الارتقاء .

أما فى الظروف المعاصرة ، فيجب أن يتحرك هذان التقوضان أو البديلان فى اتجاه التكامل الذى يسعى لتأثيرهما ، ويحول صراعهما إلى قوة دافع للتطور الاجتماعى نحو المرحلة الانسانية العليا التى ستجعل المساواة ارتقاء والارتقاء مساواة . بهذه الطريقة الانسانية العلمية ، تتجنب تقسيم وحدة التطور الاجتماعى التى يجب أن تجمع بين المساواة والارتقاء .

ولى مقابل هذا الاتجاه ، نجد أن حركة الثورة المضادة العالمية المعاصرة حلت مشكلة التناقض بين البديلين المذكورين فى اتجاه عكسى ! نهى لم تحاول تغليب أحد التقويضين على الآخر ، لكنها ألغت المساواة وألغت الارتقاء كليهما معا . فقد طبقت فى غاية الحياة البشرية المعاصرة ، قانون «البقاء للأصلح» يعنى «البقاء للأسوأ إنسانياً» أو «الأكثر لإنسانية» ، أى «الأكثر حيوانية» أو «الأكثر تدهوراً» ، بدلاً من قانون «البقاء للأرقى عقلاً» . وبذلك خضعت البشرية لمجموعات عليا ودولية ومعلمية، تشمل «صلاحياتها» أو «قدراتها» فى لإنسانيتها غير المحدودة ولاعقلانيتها غير المحدودة ، وفى تفنيها فى مخططات سحق البشر وحرمانهم من أبسط الحقوق ، وتحطيم قدراتهم وإعادة تشكيل طبائعهم لتحويلها إلى طبائع أو تطبعات تدهورية لإنسانية ، على غرار ما كانت تفعله الأجهزة الكهنتونية للطاغوت الفرعونى منذ أقدم العصور .

والنتيجة هى استمرار قهر البشر على أبهى أorstقراطيات جديدة مختلفة الأنواع ، لا تعتبر «مغفوقة» إلا فى الحماقة والبقاء وضيق الأفق ، أو عموماً فى اللاعقل والإنسانية . ومن ثم يسود العجز والمفعولية ، وتنتج دوافع ومخططات اللاعقل والإفساد اللغنى والسلوكى ، التى تصنعها الأجهزة العليا لصناعة التدهور والتحكم الشامل ، وتدور عجلة التدهور الشامل بالتلقائيات والطابعات المصنوعة فى منحدر بدون قاع .

وباختصار ، نجد أن الدراسة العقلانية لتاريخ التطور البشرى منذ العصور البدائية ، تضعنا أمام ثلاث حقائق رئيسية ، هى :

أولاً ، أنه فى الظروف الاجتماعية البدائية ثم فى ظروف أى مجتمع طبقى ، لا يمكن أن يتحقق الانتفاع الارتقائى إلا على حساب المساواة ، وعلى حساب التماثل أو الاتفاق ، وعلى حساب الحواجز الطبقة .

ثانياً ، أنه فى ظروف التدهور الشامل الذى يحرم البشرية من المساواة ومن الارتقاء كليهما معا ، يصبح القانون السائد هو قانون «البقاء للأسوأ» ، ومن ثم تدور عجلة التدهور تلقائياً .

ثالثاً ، أنه إذا كان الحل النهائى البعيد الذى لهذه المشكلة هو وصول البشرية إلى المرحلة العليا للمساواة المتساوية أى المساواة الارتقائية التامة فى الحقوق والقدرات ، فالحل القريب الذى لمشكلة

التدهور والمشكلة التناقض بين المساواة والارتقاء ، لا يمكن أن يتحقق بمحاولة تطبيق المساواة على حساب الارتقاء ، أى محاولة تسطيح أو «سفلتة» البشر يختلف أنواع وشعارات بوابير الزلط الدهائية . فمعنى ذلك منطقيًا ، هو تحقيق المزيد من التخلّف والتدهور ، ومن ثم عدم المساواة . لكن الحل الصحيح على المدى القريب ، هو محاولة إلغاء التناظر بين المساواة والارتقاء (قبل الوصول إلى إلغاء التناقض بينهما) ، وذلك من خلال إقامة ظروف اجتماعية متجهة ارتقائيا لتحقيق تكاملهما .

كسيف ؟

بان لمجمل عدم التساوى الفعلى فى القدرات ، وكذلك المساواة الشرطية (أى الفعلية) فى الحقوق ، قوتين تخدمان الارتقاء ومن ثم تدفعان حركة المجتمع فى اتجاه التساوى الأعلى المذكور .

ومحقق ظروف اجتماعية متجهة ارتقائيا بهذه الطريقة ، إنفا معنى تحقيق سلطة ثورية عقلانية ، أى سلطة ديمقراطية حقيقية . ومثل هذه السلطة لا يمكن إلا أن تقيس التسلسل الارتقائى بقياس موضوعى محدد ، هو الاقتراب من الحلقة العليا الأرقى التى تسمى باسم مرحلة المساواة المتساوية أو التامة - رغم أن الوصول إليها فعلا قد يحتاج إلى عدة قرون . ذلك أن أى تسلسل متدرج ، لا يمكن تحديده اتجاهه وتحديد درجاته أو حلقاته ، إلا إذا تحددت نقطة بدايته ونقطة نهايته ولو افتراضيا .

وقد كان المكونون العقلانيون الاتسانيون يقولون : «إذا كانت الظروف هى التى تصنع الانسان ، فيجب أن نصنع ظروفًا إنسانية» . ولكن نستكمل معنى هذه العبارة ، يجب أن نقول : إذا كانت السلطة البرجوازية الدولية والمحلية تصنع التدهور وتصنع ظروف ومخططات التدهور ، فيجب أن نصنع سلطة دولية ومرحلة ديمقراطية حقيقية تكسر استمرار الحلازون الهابط للتدهور وتصنع الحركة الجديدة للارتقاء العقلانى .

المساواة وسيلة

المساواة يجب أن تكون وسيلة تخدم الارتقاء كهدف وليس العكس - رغم أن الارتقاء هو الذى يؤدي إلى تحقيق المساواة التامة كهدف نهائى . وهكذا نجد أن التمييز بين الوسيلة والهدف هنا ، هو تمييز اضطرارى مؤقت ، لكنه ضرورى كالتمييز بين العربة والحصان . والمساءلة هى أننا بصدد موضوعين أصبحا متناظرين ، نتيجة تراكم الظروف التدهورية منذ ظهور الطاغوت الفرعونى ، صانع الطفولة اللاعاقلة والفاسدة للبشرية . وهذا عكس ماكان يجب أن يحدث بالطبيعة العقلانية ، وهو أن يتسقا وأن يتكاملا . فلم يكن يمكن أصلا أن ترتقى البشرية متسارية ، ولا أن تتساوى فى الارتقاء :

أولا ، لأن الطبايع والقدرات الذاتية هى أصلا غير متساوية وغير متماثلة .

وثانيا ، لأنه لم توجد كائنات فضائية أرقى تهبط من الفضاء إلى الأرض لتعلم البشر العلوم والفنون كما يزعم بعض المخرفين . ومن ثم كان يحدث التقدم من خلال الصراع والخلاف والمزاوجة والتمكين .

ورغم أنه لم يكن من مصلحة ائتوع البشرى أن تنفصل المساواة عن الارتقاء كتنقيضين تناظرين أو كبدلين لايتسقان ، إلا أن هذا ماحدث فعلا نتيجة الاتجاه اللاعقلى للتاريخ البشرى وسيطرة الطبايع اللاعقلية على أغلبية البشر . والمهم الآن هو أن نحقق التكامل بينهما ، لتجنب الوقوع فى مأزق المبادلة الانفعالية بينهما بطريقة مأزق حمار الفيلسوف بوريدان ، الذى كان عليه أن يختر بين الموت جورها والموت عطشا .

إن كل وسيلة صحيحة هى هدف أصغر بالنسبة إلى وسيلة أصغر ، وكل هدف صحيح هو وسيلة أكبر بالنسبة إلى هدف أكبر . وبهذا التصور ، نجد أن الارتقاء يجب أن يكون الهدف الذى تخدمه المساواة فى الحقوق ، ولكن بحيث يكون من ناحية أخرى وسيلة إلى خفض عدم التساوى فى القدرات أى زيادة المساواة فى الحقوق الفعلية ، بحيث تكون هذه بدورها وسيلة إلى المزيد من الارتقاء ، وهكذا فى تسلسل صاعد ومتوسع . أما المساواة التى تتحقق على حساب الارتقاء ، فتكون بتحصيل الحاصل مساواة تدهورية على المدى المباشر . وأما الارتقاء الذى يتحقق على حساب المساواة ، فيكون تدهوريا على

المدى ظهر المباشر ، لأن المساواة في الحقوق والسعى إلى التساوى في القدرات هما اللذان اللذان تدلح الحركة نحو الارتقاء . والحل التكاملي الأمثل والممكن التحقيق في ظل سلطة ديمقراطية عقلانية ، هو محاولة تحقيق أقصى ما يمكن من مساواة كوسيلة ، من أجل أقصى ما يمكن من ارتقاء كهدف مباشر ، من أجل المساواة الارتقائية العامة كهدف أعلى بعيد المدى .

والمساواة التي يمكن تحقيقها على المدى القريب ، هي المساواة في الحقوق والحريات ، التي يمكن أن نسميها المساواة الشرطية أو المشروطة ، بمعنى غير الفعلية ، لأن الحقوق ترتبط بشروط القدرات التي هي غير متساوية فعلا . فإذا وضعنا الضمانات الديمقراطية التي تكفل المساواة بين فئتين مختلفتين في حق أو حرية التعبير عن الرأي مثلا ، فإن هذه المساواة لا تتحول إلى مساواة فعلية إلا إذا تساوت قدراتهما الذاتية ووسائلهما المادية العملية في مجال التفكير والتعبير . والمهم في هذه الحالة ، ألا يتحدد موقف السلطة ، منها على أساس التحيز اللاعقلاني مع أو ضد أحد الفئتين لأسباب لا تتعلق بمبادئ العقل والتفكير ، بل يجب أن يكون موقفها هو موقف المساواة العقلانية أو التدهيم العقلاني المنحرف .

وإذا وضعنا الضمانات الديمقراطية التي تكفل المساواة بين فئتين مختلفتين في حق الحصول مثلا على وظيفة أكاديمية ، فإن هذا يترافق عمليا على تساويهما في المؤهلات والدرجات والأعمال الأكاديمية . والمهم في هذه الحالة ألا تتدخل في عملية الاختيار عوامل التحيز أو الرأي أو اللون أو الجنس أو العوامل الاجتماعية والشخصية الأخرى . صحيح أن أجهزة التحكم السري الشامل تستطيع أن تتصرف لتتبع للشخص الأقل كفاءة أن يحصل على المزيد من المؤهلات والدرجات والشكليات المطلوبة ، وأن تتصرف لتمنع الشخص الأرقى عقلا والأكثر كفاءة أو غير المرغوب فيه من الحصول أصلا على الشروط اللازمة لتطبيق المساواة المذكورة في الحق ، بل إنها تستطيع أن تحرمه حتى من حق الحياة . لكننا نتكلم هنا عن المساواة في الحقوق في ظل سلطة ديمقراطية وأجهزة ديمقراطية عقلانية . وبدون ذلك ، فلا معنى لأي ديمقراطية واضمان لأي حق .

والخلاصة أن الحل المتسق والتكامل للمشكلة المذكورة ، هو الذي يقوم الحركة الارتقائية للمجتمع على قائمتين هما : المساواة في الحقوق كمساواة شرطية أو مشروطة ، وعدم التساوى في القدرات أي عدم التساوى الفعلي . وفي ذلك ، يجب ألا يسمح للمساواة في الحقوق بأن تطمس عدم التساوى في القدرات ، أو تحطم أو تثبط القدرات العقلانية الأرقى ، بل يجب أن تكون وسيلة لخدمة وتنشيط القدرات الأرقى . كذلك يجب ألا يسمح لعدم التساوى في القدرات بأن يخفف أو يهدر المساواة في الحقوق بأي نوع من أنواع الحواجز الأرستقراطية أو التمييز الأرستقراطي ، بل أن يكون وسيلة لتعميق وتوسيع المساواة في الحقوق . وهكذا تتحول المساواة في الحقوق إلى قوة ارتقائية ، لا تتناقض مع عدم التساوى في القدرات ، بل تخدم وتضمن «حق التفوق» . ويحول عدم التساوى في القدرات إلى قوة ديمقراطية ، لا تتناقض مع المساواة في الحقوق ، بل ترتفع بها عمليا في الاتجاه الارتقائي ، مما يعني تحقيق المزيد من الحقوق الفعلية والمزيد من تلويب الفروق في القدرات .

وفي هذا الاتجاه الذي يجمع بين الطرفين ، يتحول الصراع الاضطراري بين الانسان وأخيه الانسان ، من صراع تنافري تدهوري إلى صراع تكاملي ارتقائي ، أي يتحول إلى قوة تدفع حركة الانتخاب أو الانتقاء «SELECTION» الطبيعي العقلاني والانساني ، الذي يميزه قانون «الارتقاء» للأكثر عقلانيا وإنسانيا . ويستمر ذلك عدة قرون ، في اتجاه وصول الانسان بالتصاعد الجدلي إلى المرحلة التي يحل فيها تماما الصراع بين الانسان والطبيعة محل الصراع بين الانسان وأخيه الانسان . ومن ثم يحل نظام الانتخاب أو الانتقاء المحكوم علميا وتكنولوجيا لأرقى البشر بواسطة أرقى البشر ، محل نظام الدولة المحترقة المتخصصة في الحكم . وبذلك يصل ارتقاء الانسانية إلى تلك المرحلة العليا اللاتطبيقية واللاحكومية للمساواة المتساوية ، التي تختفي فيها كل الحواجز الأرستقراطية الفردية والاجتماعية ،

ومنها الحواجز العسكرية والحكومية المحترقة .

وهذا - كما قلت - هو الهدف المنطقي المعيارى للتطوير الارتقائى العقلانى لمجموع المجتمع البشرى . ورغم أنه بعيد طويل المدى ، إلا أنه ليس حلما ، لأنه لا يوجد بهدل عقلانى آخر لهدف الارتقاء البشرى .

حكاية عن عمر بن الخطاب

يروى المؤرخون أن رجلا من العرب المسلمين الأوائل عارض عمر بن الخطاب وهو يخطب فى المسجد ، وشككه فى عدالته وزواجه بل وهدد بالتمرد عليه قائلا : « لا سمح لك علينا ولا طاعة ! » لماذا ؟ لأنه رأى عمر يرتدى « ثوبى قماض » من أقمشة القماش التى كانت قد وصلت إلى المدينة من إنتاج أقباط مصر ، والتى كان عمر قد وزعها قبيل ذلك بأهام ، بحيث كان من نصيب كل فرد ثوب واحد يلفه على جسمه كالملاحة بالطريقة القديمة .^(١) وإزاء هذا التشكيك ، اضطر عمر إلى استدعاء ابنه عبد الله ليشهد عن ذلك أمام الناس ! فقال إنه هو الذى تنازل لأبيه عمر عن ثوب القماش الثانى الذى يخصه ، لأن أباه ضخم الجسم لا يمكنه ثوب واحد يلفه على جسمه كروءا !

وهذه واقعة فظيعة ومثال فزجى عن التصورات المتخلفة والغبية عن المساواة ، وكيف يمكن أن تدفع رجلا من عامة الناس إلى أن يطلب المساواة التفاضلية المطلقة بين قطعة القماش التى يلف بها وقطعة القماش التى يلف بها الأمير الحاكم - حتى لو كان أضخم منه جسما !

وشبه بهذا المثال ، ما يحكيه المؤرخون أيضا عن على بن أبى طالب فى فترة حكمه ، وكيف كان يعبر عن نفس الموقف بأن « يسارى فى العطاء بين الجميع » - بما فى ذلك نفسه . وكان ذلك يسبب له ولأسرته الكثير من مشاكل الجوع والحرمان (إلى الدرجة التى كانت تدفع ابنه الحسن إلى التعامل للحصول على بعض العسل من بيت المال) . وإلى هذا الاتجاه الأصولى عن المساواة التفاضلية أو المطلقة (التي يمكن أن نسميها باسم المساواتية EGalitarianism) ، كان يدعو مثلا أبو ذر الغفارى فى عهد معاوية . وكان أبو ذر يستغل فى دعواه بعض النصوص القرآنية والحديثية ، فبهاجم الأديار ويدعو إلى الاستيلاء على فرائض الفروات وتوزيع المندخرات !! وهذا يعنى فرض المساواة التفاضلية - ليس فقط على مقدار الدخل ، بل وأيضا على كمية الثروة - مما يعنى إلغاء رؤوس الأموال وإلغاء الملكيات التى تزيد عن حد الاستعمال المباشر (كما يدعو صراحة النصوصيون وزهاد الصوفية فى مختلف الأديان) !!

ويدهى أن مثل هذه «المساواتية» ، لم يكن يمكن تطبيقها إلا فى ظروف المشاعية البدائية أو فى ظروف الفقر العام شبه البدائى . ولهذا كان استعوار الدعوة إليها يقتصر على بعض رهبان الأديرة وبعض متصوفة الزوايا والتكايا . ومع ذلك ، كانت ولا تزال تثقل حلما أو أملا اجتماعيا لجماهير الفقراء أو الدعما . عموما ! فهذا إذن اتجاه ذهائى لاعقلى ، يرتكب خطئين فى مشكلة المساواة : الخطأ الأول ، أنه يجعل المساواة هدفا لا وسيلة ، ومن ثم يحاول عمليا أن يلقى الارتقاء ، لأن المساواة لاتفيد إلا كوسيلة للارتقاء .

والخطأ الثانى ، أنه يقع فيما أسماه أرسطو إهدار الوسط الذهبي أو المنطقى فى عملية تحويل القضية إلى رذيلة ، بالزيادة أى الانحراف ، أو بالنقصان أى التفریط . فالانحراف إلى المساواة إلى درجة فرض المساواة التفاضلية بين قدرات غير متساوية ، هو ظلم وإهدار للمساواة الديمقراطية العقلانية ، وليس فقط إهدارا للارتقاء . مثله فى ذلك مثل التفریط فى المساواة إلى درجة الحرمان من المساواة فى الحقوق ، أى

(١) اشتعال الثوب أو الشيلة فى تلك العصور ، كان يعنى لف القماش حول الجسم بطريقة السارى الهندى . بكلمة «ثوب» فى العربية القديمة ، كانت تعنى مايجمر منه الكلمة العامية المصرية المعروفة «ترب القماش» أى القطعة الطويلة من القماش . ذلك أن الملابس ذات اللكثنام - أى عموما أنواع الجلابيب (بالمعنى المتأخر للجلابيب وليس معنى الملاجذ) ، لم تكن قد انتشرت بعد من بلاد الحضارات المجاورة إلى العرب .

عدم المساواة بين القدرات المتساوية .

إن إلغاء الفروق والتمايزات الفعلية بين القدرات والامكانيات والأعمال ، أى إهدار حقوق وحوافز التفوق أو التقدم فى الفاعلية والنشاط ، هو ظلم وإهدار للمعالة ، وليس فقط إلغاء لدوافع وحوافز الارتقاء . ومن زاوية الفيلولوجيا أو فلسفة اللغة التى تكشف الكثير من تاريخ ما قبل التاريخ وتاريخ ما يطمسه ويشوهه التاريخ ، يجب أن نلاحظ أن الأصل اللغوى القديم لكلمة «المساواة» EQUALITY فى مختلف اللغات القديمة الشرقية والغربية ، هو «الاتصاف» EQUITY ، أى «التسوية» بين كفتى ميزان الحق أو العدل ، وليس تسوية التطابق والتسطيح بين اللامتساويات . فالمعنى العقلانى المنطقى والعلمى الصحيح للمساواة ، هو «المعاملة بالمثل» ، أى «الحقانية» ، أو المساواة الشرطية / المشروطة فى الحقوق .

ومن ناحية أخرى ، فإن المساوئياتية أو المساواة التطابقية المزعومة ، مستحيلة عمليا . ففى أى جماعة أو مجتمع مفتوح لزيادة الملكية والثروة والنفوذ ، لاتبث أن تتفوق فوق الأكتاف مجموعة من الأفراد الأقدر على التسلط وقهر الآخرين بمختلف الوسائل . وبذلك يظهر حكم الأقلية الأرستقراطية (المحدودة أو الواسعة) ، التى تفرض المساواة فى الفقر والتخلف والافتقار على الأغلبية . وهكذا ينعقد طريق المساواة التطابقية اللاعقلية الفاشلة ، مع طريق عدم المساواة والتمييز الأرستقراطى ، من حيث إهدار الأغلبية المتخلفة ، وأيضا من حيث إهدار الأقلية المتفوقة ذات القدرات والامكانيات الأرقى ، ومن ثم يلحقان فى إلغاء الارتقاء .

ولهذا ، نلاحظ أن الأجهزة الرجوازية المعاصرة لصناعة التدهور وصناعة الفهر الطبقى والحواجز اللاديمقراطية ، تشجع نشر الدعوات المساوئياتية المذكورة ؛ ليس فقط بهدف إثارة العمليات الدهمانية والاضطرابات الاستفزازية الفاشلة التى تؤدى إلى رد الفعل العكسى ، لكن أيضا لابهام المثقفين والسياسيين بأن دعوات المساواة والديمقراطية هى دعوات خيالية مستحيلة ، أو دعوات رومانتيكية هبنة قديمة (= أصولية) ؛ ومع ذلك ، فهى تستخدم من حين لآخر هذه الشعارات الاثارية الرومانتيكية المضللة ، فى تبرير إطلاق الحركات العسكرية والدهمانية التى تستخدم تصورات المساواة المزعومة بطريقة واهور الزلط فى تبسيط المجتمع وتسوية عاليه بسانله . ومن ثم تدفع إلى المستويات العليا مجموعات عسكرية وإدارية ودهمانية جديدة وأكثر لاعتلا ، بينما تصفى أو تحطم وتسقط إلى القاع ذوى الخبرات السابقة أو ذوى القدرات والامكانيات العقلانية الذين يكونون قد حصلوا على بعض الحقوق والمكاسب فى المراحل السابقة ؛

الفصل الثالث

العقل صانع التاريخ ، والاقتصاد مادة التاريخ

العلة الفاعلة والعلة المنعولة

المثل القائل «الحاجة أم الاختراع» ، هو مثل يحتاج إلى استكمال ليصبح كاملياً : «الحاجة أم الاختراع» ، والمثل أعم من الاختراع . ومعنى ذلك أن حتميات «الظروف المادية» للإنسان ، لا تستطيع أن تصنع «الحلول» تلقائياً أو آلياً ، كما أن العقل البشري لا يستطيع أن يفرس أى حلول على الظروف المادية ، بل إنه مضطر عملها إلى تقديم الحلول والأفكار التي «تتجاوب مع» أو «تنجح في» تلك الظروف المادية .

وإذا كان التاريخ يمثل بالأمثلة التي تثبت أن الحلول والأفكار التي طرحت في ظروف مادية غير ملائمة ، كانت تتحول إلى ما يشبه البلور الصالحة التي تبلر في تربة غير صالحة فتموت فيها ، فإن التاريخ يمثل أيضاً بالأمثلة التي تثبت أن التربة الصالحة للزراعة أجدبت وأقفرّت بسبب عدم حصولها على البلور الصالحة . ومعنى ذلك أن الظروف والحتميات المادية التي كان يمكن أن تنجح وأن ترتقي في اتجاه معين ، فشلت في التحرك ارتقائياً في ذلك الاتجاه بل تحركت تدهورياً في اتجاه عكسي ، بسبب رفض أو انعدام الحلول والأفكار اللازمة لدفع حركتها الارتقائية ، أي بسبب ارتباطها بمواقف وتصورات ذهنية اجتماعية متخلفة وخاطئة ، ومن ثم انحصارها خلف حواجز لاعتقالية .

بهذه النظرة ، يجب أن تصبح بطريقة علمية المبدأ القائل إن «الاقتصاد هو صانع التاريخ» أو «محرك التاريخ» . فإذا أدركنا أن العقل البشري أو الفكر البشري هو صانع الاقتصاد وهو صانع التاريخ ، في التاريخ ، سندرك من ثم أن الاقتصاد لا يجب في ظروف التطور الارتقائي للمجتمع أن يكون صانع التاريخ ولا محرك التاريخ ، بل يجب أن يكون بمثابة «مادة» الحركة التاريخية أو «عجلات» حركة التاريخ .^(١) وتوضح هذه الفكرة أكثر ، إذا تذكرنا التمييز الأرسطي بين ما كان يسميه أرسطو «العلة المادية» باعتبارها «علة مفعولة» ، وبين ما كان يسميه «العلة الفاعلة» - التي يمكن أن تتضمن أيضاً ما كان يسميه «العلة الفاتية» وما كان يسميه «العلة الصورية» . فالعلة المادية في المثال الأرسطي المعروف ، هي قطعة الحجر التي يصنع منها النحات قفاله . والعلة الثلاث الأخرى المذكورة ، تعبر عن القدرة الفنية للنحات أو صانع التماثيل ، من حيث تتضمن «فكرة» التمثال التي يستهدفها ثم «صورة» التمثال التي يحققها بواسطة «العمل» الفني .

وفي الحركة الارتقائية للتاريخ ، يجب أن تكون الظروف والحتميات المادية لتلك الحركة (وأهمها الظروف والحتميات الجغرافية والاقتصادية) ، هي «العلة المادية المفعولة» ، بينما يجب أن تكون القدرة

(١) لاحظ أنني استخدمت كلمة «التاريخ» في هذا الفصل بمعنى خاص . هو التاريخ الارتقائي أو التاريخ كما يجب أن يكون . ومع ذلك ، فالتاريخ يمكن أن يكون تدهورياً ، وصناعة التاريخ يمكن أن تكون صناعة للتدهور التاريخي - كما حدث في معظم العصور السابقة قبل النهضة والنشور . وعلى كل حال ، سأتناول موضوع التاريخ والتدهور ، في الكتاب الثالث .

أو الكفاة الذهنية أو الفكرية للإنسان وزيادته الفعالة ، هي «العلّة الفاعلة» بالمعنى الفكرى والعلمى المذكور ، أى «العلّة الذهنية» أو «الفكرية» . وتبين لنا حركة التاريخ ، أنه بقدر مايزداد عجز العقل البشرى ، بقدر مايزداد الإنسان خضوعاً للظروف المادية ، أى بقدر مايقرب من المستوى البدائى أو المستوى الجبرائلى الذى يخلو نشاطه من العلة الفاعلة بالمعنى الذهنى أو الفكرى ، ومن ثم لايتحرك إلا بدافع البحث المباشر عن الغلاء . فقولنا إن الاقتصاد هو صانع أو محرك التاريخ ، يعنى الحكم على التاريخ بالتخلف والعجز ، وبالحضوض الألى أو شبه الألى للظروف المعيشية المباشرة .

وهذا يشبه قولنا عن أحد الأشخاص ، إن «الفسولوجيا هي صانعة أو محركة سلوكه» . فهذا يعنى أن سلوكه يخضع لعبوديه الفرائض والدوافع الفسولوجية ؛ ذلك أن الفرق هائل جدا بين كلمة «صانع» أو «محرك» ، وكلمة «مادة» أو «وسيلة» ، وكذلك بين كلمة العامل «المحدد» (بكسر الدال) أو «الرئيسى» PRINCIPAL ، وكلمة العامل «المحدد» (بفتح الدال) أو «الأساسى» FONDAMENTAL / BASIC (أى القاعدى) . فإذا كان من المستحيل منطقيا على الفنان صانع التماثيل أن يصنع التماثيل إلا بواسطة «أساسه المادى» ، وإذا كان من المستحيل منطقيا على العقل أن يفكر أو ينشط إلا بواسطة «أساسه المادى» (وهو مكونات وميكانيزمات المخ والجهاز العصبى) ، فهذا لايعنى فى الحالتين أن يكون ذلك الأساس المادى هو صانع أو محرك أو محدّد (بالكسر) تلك المعلولات الإنسانية الناتجة - إلا بقدر مايمكن العقل فى الحالتين منخفضاً عاجزاً مقعولاً . فالاستخدام الفعّال للحتميات أو القوانين الضرورية أو الميكانيزمات ، يختلف جذريا عن الخضوع للمفعول لها ، رغم أنه فى كلا الحالتين يستحيل تغطى أو تجاهل تلك الحتميات أو الضرورات . وهذا هو جوهر معنى «حرية الإرادة» ، التى يمكن أن تتحقق عند الإنسان ولايمكن أن تتحقق عند الحيوان .

فى ضوء ذلك ، يتضح المعنى الصحيح للمبدأ القائل بأن «الاقتصاد هو أساس الوجود الاجتماعى» ، أو إنه هو «المستوى الأساسى أو الصحى الذى يتركز عليه بناء المجتمع» ، الخ . فالتكاد هذه الحقيقة العلمية الواضحة ، يشبه إنكار حقيقة أن مكونات وقوانين وميكانيزمات المخ والجهاز العصبى هي أساس العالم المعنوى والنشاط الفكرى للإنسان . لكن بالنسبة لسلوك المجتمع كما بالنسبة لسلوك الفرد ، لايتحقق أى تحرر أو ارتقاء إلا بقدر ماتتخفّض المفعولية الذهنية ، وبقدر ماتتتحقق الفاعلية الفكرية فى هذا الأساس المادى - وبواسطة قوانين وإمكانات هذا الأساس المادى طبعا .

المادية التاريخية وما قبل التاريخ

يقول ماركس فيما يسمى «المادية التاريخية» ، إن «أسلوب الإنتاج» أى أسلوب الحصول على الضرورات المعيشية ، هو الأساس الاقتصادى الذى يصنع النظام الاجتماعى ، ومن ثم السياسى والفكرى ، الخ . والمسألة هنا لا تقتصر على أنه يخلط بين الأساس القاعدى وبين الصانع المحدّد (بكسر الدال) ، لكن الأهم والأضعف فى التخلّط أنه يعترف بأن تغير «وسائل الإنتاج» أو «أدوات الإنتاج» ، هو الذى يغير أصلا مايسميه «قوى الإنتاج» و «علاقات الإنتاج» اللتين يتكون منهما «أسلوب الإنتاج» أى الأساس الاقتصادى . ذلك أن تغيير وسائل أو أدوات الإنتاج ، هو أصلا وابتداءً عملية ذهنية أو فكرية . ومعنى ذلك أنه حتى فى هذا التصور الماركسى عن تكوين البناء الاقتصادى الاجتماعى ، فإن القدرات الذهنية أو الفكرية فى الجماعة أو المجتمع تكوّن هي صانعة التغيير

إن ارتقاء أدوات الإنتاج منذ العصر الحجري ، والذى ارتبط بارتقاء الجماعة والمجتمع ، كان يمرر عن ارتقاء الذهن MIND ثم ارتقاء العقل REASON . ويذهب أن التفاعل أو تبادل الفعل بين الفاعل والمفعول ، أو بين العلة والمعلول ، لايلغى التمايز بين طرفى كل ثنائية . ذلك أن تحديد التمايز بين الطرفين ، يكون من حيث الجانب الرئيسى أو الجوهري وليس من حيث الجانب الثانوى ، وأيضا من حيث الأسبقية فى كل حلقة أو مرحلة مأخوذة على حدة . وبدون ذلك ، لايمكن لأى دراسة لتاريخ التطور البشرى أن تصل إلى تمييز حاسم بين الطرفين ، بل إنها قد تقع فيما يشبه «الفزيرة» المعروفة عن العلاقة بين البيضة

والكتكوت ! وقد يكون من الصعب حتى الآن أن تكشف لنا علوم التطور البيولوجي الأصول الدقيقة للأسبقية بين البهيضة والدجاجة ، في بداية ظهور هذه الثنائية أصلاً . لكن أي طفل يستطيع أن يحسم هذه المشكلة ، إذا تجنب التعميم والتجريد ، وتناولها كملافة جوتية مباشرة بين «هذه» البهيضة و «هذه» الدجاجة ، أو بين بهيضة محددة بالذات ودجاجة محددة بالذات . وعلى غرار ذلك ، يمكن التمييز بين دور الذهن أو العقل الفاعل ودور الاقتصاد المفعل ، أو بين العلة الذهنية أو الفكرة والمعلول الاقتصادي ، من خلال دراسة الوقائع الجزئية المعينة لعمليات التغيير ، بدون تعميم أو تجريد .

والمجال هنا لا يتسع للتطبيق ، لأننا نناقش اتجاه النظر ولانناقش موضوعات جزئية ، فضلاً عن أننا نهتج مشاكل الديمقراطية لمشاكل التاريخ . وإنما نتناول التاريخ من زاوية تأكيد دور العقل أو الفكر كصانع للارتقاء ، ومن ثم دور الحرية الذهنية في صناعة التاريخ الارتقائي . ومع ذلك ، يمكن أن نشير بسرعة إلى بعض الأمثلة .

لنأخذ مثلاً موضوع انتقال الجماعات البدائية من نظام «الماترياركا» أي «النظام الأمومي» ، إلى نظام «الباترياركا» أي «النظام الأبوي» . فالباحثون الماركسيون يفسرون هذا الانتقال كالمتاد بأنه نتيجة تغيير اقتصادي في أدوات الإنتاج ، أدى إلى انتقال تلك الجماعات من الاقتصاد على نشاط الزراعة الابتدائية التي كانت تقوم بها المرأة أساساً ، إلى نشاط تربية الماشية الذي كان يقوم به الرجل ! لكنهم لا يحاولون أن يفسروا لماذا اكتشف الإنسان البدائي تربية الماشية ، وماهو الارتباط بين هذا الاكتشاف وبين حلول النظام الأبوي محل النظام الأمومي ، رغم استمرار ثم تطور الزراعة .

صحيح أن الوقائع التاريخية تشير إلى أن انتشار تربية الماشية اقترن بالفعل بانتشار نظام الباترياركا محل نظام الماترياركا . لكن الاقتران العام لايفيد في التعليل ، ولايميز بين العلة والمعلول . أما إذا انتجانا إلى التعليل المنطقي العقلاني للوقائع المعروفة عن هذين النظامين ، فيمكن أن نكتشف أن استمرار النظام الأمومي في الجماعات البدائية ، كان نتيجة عجز الذهن البشري إذذاك عن إدراك العلاقة بين الآباء والأبناء ، ومن ثم نتيجة اضطرابات الجماعات البدائية إلى نسبة الأبناء إلى أمهاتهم فقط . فهذا يشبه ما يحدث عملياً لدى الكثير من الحيوانات ، حيث يرتبط الأبناء لفترة معينة بالأم لا بالآب . والتشبيه هنا مع الفارق ، لأن الإنسان البدائي كان يدرك معنى عملية الولادة ، ثم كان يدرك ويذكر علاقة الأمومة مهما تقلمت به السن .

ونتيجة تقدم الذهن البدائي (أي الإدراك والحرية) ، اكتشف الإنسان البدائي عملية تربية واستئناس بعض الحيوانات ، ثم تقدم وتوسع في هذه العملية بقدر ما أتاحت له قدراته الذهنية . وهنا وصل إلى اكتشاف آخر أهم ، من خلال ملاحظاته للحيوانات التي يربئها ، هو أن النسل ليس نتاج الأنثى فقط باعتبارها هي التي تحمل ثم تلد وترضع ، ولكن الجنين لا يتكون أصلاً إلا نتيجة الاتصال الجنسي بين الذكر والأنثى ، وأن الأب ينقل صفاته إلى الابن مثل صفات الأنثى . وهذا الاكتشاف الناتج من ارتقاء الإدراك الذهني ، كان هو العلة الأولى لتحديد علاقة الأبوة البشرية ، ومن ثم لحلول النظام الأبوي محل النظام الأمومي . وهكذا نجد أن هذه العملية في ضوء التعليل المنطقي العقلاني ، كانت على عكس التصور الاقتصادي الذي لا يهتم بتعليلات منطقية . فالتغير الذهني هو الذي أدى هنا إلى التغير الاجتماعي ثم إلى التغير الاقتصادي وليس العكس . بل من الواضح أن هذا الاكتشاف أدى أيضاً إلى نظام سبي واسترقاق الاتام من القبائل الأخرى كأدوات للنسل ، مما أدى بعد ذلك إلى استرقاق الذكور أيضاً كأدوات للعمل .

ظهور النوع البشري

إذا تذكرنا أن «العقل هو فاصل الإنسان عن الحيوان» ، يمكن أن نتأمل أيضاً دور العنصر الذهني كعلة أولى صانعة للنوع البشري ، أي كعلة أولى لافصال وارتقاء النوع البشري عن بقية أنواع القردة العليا . فالتفوق الإدراكي أو الذهني النسبي لبعض فصائل القردة العليا شبه البشرية ، وصل إلى درجة

بدايات القدرة على الإدراك «الرمزى» . ومن ثم أتاح لها التحرر من حواجز الملكوت الحيوانى ، والتقدم نحو ملكوت الإدراك البشرى .

والإدراك «الرمزى» معنى القدرة على استخدام بعض مبركات اللحن كيدائل ، أى كمذكرات ذهنية مستقلة عن منتهاتها الأصلية فى الواقع المباشر . ذلك أن القيل مثلا ، يستطيع أن يستخدم بعض فروع الشجر فى نش الذباب ، ويستطيع أن يستخدم الشجر فى ضرب عدوه . والكثير من القدرة العليا تستطيع استخدام قطع الحجارة فى ضرب أهدافها . لكن كل هذه الحيوانات الراقية ، لا يستطيع أن تدرك الأداة إلا كجزء . من مكونات الموقف العملى المباشر ، وبالتالي لا يستطيع أن تشكل فى أذهانها ترتيبا جديدا مختلفا لمكونات الواقع باستخدام المبركات الذهنية المستقلة كيدائل أو رموز لهذه المكونات الراقية . فالشمبانزى مثلا يستطيع أن يبعد ترتيب ملوكاته عن الصناديق المتعددة والعصا والموزة فى جشطلت أو صورة إجمالية واحدة . لكنه لا يستطيع أن يستخدم مدرك الصندوق أو مدرك العصا أو مدرك الموزة ، مستقلا ومتفصلا فى عملية إدراكية أخرى مختلفة عن الموقف الراقى الذى يجمعها . فمثل هذه القدرة الإدراكية «الرمزية» هى بنائة «التصور» أو «التفكير» .

وقد كان ظهور هذه القدرة الإدراكية الابتدائية عند بعض الفصائل الأرقى من القردة العليا شبه البشرية ، هو الذى أتاح لها أن تنتج قطع حجارة أو فروع شجر كأدوات تحت الطلب ، بدلا من أن تقتصر على استخدام ما تصنعه أو تثر عليه منها كجزء من مكونات الموقف العملى المباشر الذى تواجهه . ومن ناحية أخرى ، كانت هذه القدرة الإدراكية هى التى أتاحَت للذكور القريبة فى تلك الفصائل من القردة العليا أن يدركوا حقيقة قوة الذكر الواحد الأرقى بالمقارنة بقوتهم جميعا وليس بالمقارنة بقوة كل واحد منهم على حدة ، ومن ثم تحررت جماعاتهم من نظام «ملك القردة» .

واستخدام الأداة مع التحرر من طغيان الذكر الواحد الأرقى ، هما اللذان فتحا الطريق أمام ارتقاء تلك الفصائل من القردة العليا ، ومن ثم تطورها إلى نوع جديد هو النوع البشرى . وكان ذلك من خلال مميزات النجاح فى حل مشاكل زيادة تمصيل الغذاء من الطبيعة لمواجهة زيادة النسل ، أى مهارات البحث عن أدوات وطرق جديدة لتحصيل أو إنتاج الغذاء . من خلال عمليات الهجرة المتتالية وعمليات تخطى حواجز الغطاء وحواجز التدهور . وفى كل ذلك ، كان الارتقاء الذهنى هو المنصر الفعال والحاسم ، الذى خلق الفصائل الأولى شبه البشرية ، ثم الفصائل البدائية المتطورة ، ثم وصل إلى ظهور العقل البشرى .

وبهذا المنظور ، يمكن أن نعيد تفسير وتصحيح ما يقوله بعض علماء التطور وعلماء الجماعات البدائية الأولى عن أن الإنسان حيوان صانع للأداة أو عن أن «العمل» أو «استخدام اليدين» هو صانع التطور من الحلقة القردية العليا إلى حلقة النوع البشرى . ذلك أن ماركس وإنجلز (مثلا فى مقال الأخير عن «الدور الذى لعبه العمل فى تحويل القرد المنتصب إلى إنسان») ، التفتا الجانب السطحى من هذه الملاحظات البيولوجية التى تتعلق بالدراسة الأثرية للسلوك الحيوانى ، فلم يكتشفا أن عمليات استخدام الأداة واليدين كانت مجرد مظاهر ومعلولات سلوكية ثم علل أو أسباب تابعة فى عملية رئيسية أكبر ، هى عملية ارتقاء تكوين المجموعة البشرية وحجم المخ ونشاط اللحن وبلور التفكير ، وأن هذه المظاهر السلوكية لم تكن تتقدم أصلا - ولم يكن يمكن أن تتقدم - إلا بقدر تقدم هذا التطور الدماغى الذهنى .

شعلة برومسيوس

الارتقاء الذهنى أو الفكرى ليس طبعاً مواهب تهبط من السماء على رأس أفراد وشعوب معينة ، ولكنه نشاطات وإدراكات وغبرات وقدرات تصنعها الظروف الذاتية (أى الملل الفسيولوجية والإدراكية) والظروف الموضوعية (أى الملل البيئية الفردية والاجتماعية) . لكن المهم أنه عندما يتحقق الارتقاء الذهنى أو الفكرى بقوة مناسبة لدى عدد من الأفراد ، فإنه يصبح نقطة البدء فى التغيير الازدواجى العام فى الظروف . فإذا كانت الظروف الموضوعية العامة ، هى التى تتيح الارتقاء فى أذهان وعقول بعض

الأفراد الذين تتوفر لهم ظروف ذاتية معينة وقدرات ذهنية وعقلية معينة ، فإن أذهان وعقول هؤلاء هي التي تصنع بعد ذلك مراحل التغيير الارتقائي للظروف الموضوعية والذاتية للأخريين وللمجموع المجتمع . هذا ما يجده مثلاً في العصور القديمة التي شهدت مراحل ارتقائية (بالمعنى العقلائي لا بالمعنى الكينونتي اللاعقلي المغلق) ، أي في عصر ارتقاء الحضارة اليونانية القديمة ثم في عصر الحضارة الرومانية وهذا ما يجده أيضاً ويوضح تفصيلي في انتقال البشرية من ظلام العصور الوسطى اللاعقلية إلى نور العصر العقلائي الحديث ، من خلال إنجازات مثقفي حركة النهضة والتثوير التي بدأت بعملها إحياء شعلات الفكر الكلاسيكي الاغريقي الروماني . ففي هذا الاتجاه العقلائي ، انطلقت الثقافة الفلسفية الحديثة والعلم الحديث .

وكانت قدرات الارتقاء اللغوي وقدرات الفكر والعلم ، هي التي صنعت الاختراعات والاكتشافات والمنجزات الحديثة في كل المجالات النظرية والعملية . ومن ثم هي التي صنعت الوسائل أو الأدوات الانتاجية الجديدة والأساليب الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية الجديدة (بعض النظر هنا عما تعرضت له تلك الأساليب والاتجاهات من إجهاضات أو تحريفات وتشويهات لاعقلية صنعتها أجهزة القهر السري الشامل المتوارثة منذ العصور القديمة والوسطى) . وهي التي صنعت التغييرات والثورات في النظم السياسية والإدارية والعقائدية وغيرها (بعض النظر أيضاً عما تعرضت له هذه من إجهاضات أو تحريفات وتشويهات لاعقلية صنعتها الأجهزة المذكورة للتحكم السري الشامل) . وفي هذا التسلسل الارتقائي ، كان دور الاقتصاد - الذي يصنع العقل البشري ووسائل تكوينه وانطلاقه - هو دور القود المادي الذي يتيح لشعلة الفكر المتحرر (أي شعلة المعرفة العقلانية التي تحمل اسم برومبيوس) أن تتسع وتنتشر وتتسلسل .

والخلاصة أن صانع الارتقاء الحضاري الحقيقي ليس الاقتصاد أو الثروة المادية أو الثروة غير المادية، ولكنه العقل البشري الذي يصنع الاقتصاد ويصنع الثروة ، أي يصرفها ويخلق قيمتها كما يصوغ صانع التماثيل منتجاته من قطع الحجر الأصم فيخلق بذلك قيمتها . وفي الماضي القريب ، كانت بعض القبائل البدائية تسمى إلى المغامرين الأجانب لتبيع لهم المواد الخام الثمينة مقابل قطع الزجاج الملون أو الحرز ، لأنهم لم يكونوا قادرين على أن يدرخوا - ناهيك عن أن يخلقوا - القيم الاقتصادية . وفي القارة الأمريكية ، استعمرت القبائل شبه البدائية للهنود الحمر تعيش على تلك الأرض بكل ما فيها من ثروات وإمكانات اقتصادية ، قبل أن تظهر الرأسمالية والامبريالية بالآل السنين . لكنها لم تستطع أن تستخرج من هذه الثروات والإمكانات منتجات ذات قيمة . وفي الشرق الأوسط ، ظهرت بعض مخزونات البترول منذ أقدم العصور الجيولوجية . لكن لم تظهر قيمة البترول ولم تتحدد مواقعه، إلا عندما صنع العلم والتكنولوجيا - أي العقل - قيمته الاقتصادية ، وكشف مواقع ووسائل استخراجها واستخدامها .

أما وقد اتضح لنا أن العقل صانع الارتقاء الاقتصادي وصانع الارتقاء التاريخي في كل المجالات ، فإن هذا يفرض علينا في موضوع البحث ، أن نعتبر الديمقراطية الحقيقية هي الديمقراطية العقلانية ، وأن نعتبر الحرية الديمقراطية هي أولاً وقبل كل شيء حرية العقل ، وأن نعتبر المساواة الديمقراطية هي أولاً وقبل كل شيء تلك التي تخدم القدرات العقلانية ونشاطات العقل .

وعندما نتحدث عن «العقل» ، فإن هذا يعني منطقياً عقل الفرد أو عقول الأفراد .

سأذا ؟

لأنه لا يوجد «عقل اجتماعي» ولكن يوجد «ذهن اجتماعي» SOCIAL MIND . ولأن الأفراد العقلانيين هم الذين يصنعون الجانب العقلائي من «الذهن الاجتماعي» . ولأن «الذهن الاجتماعي» يعتمد - في معظم الحالات في ظروف البشرية المعروفة حتى اليوم - على جانب لاعقلي يقهر حقوق وحريات الفكر العقلائي للفرد أو الأفراد .

الفصل الرابع الديمقراطية وحرية الفرد

التحرر الذهني والقدرات الذهنية

الديمقراطية الحقيقية ك مساواة في الحقوق، يجب أن تعبر عن درجة كافية من التساوى في القدرات. ولا فإن الهوة بين الحقوق الشرطية والحقوق الفعلية، قد تصبح أوسع مما يحتمل إطار الديمقراطية. والمهم أن نلاحظ هنا الفرق الجذري بين كلمة «حقيقية» وكلمة «تامة» أو «مستكملة»، التي تقال فقط على ديمقراطية المرحلة العليا للمساواة التامة. فالديمقراطية المتحققة يمكن أن تكون في مرحلة كمرحلة الطفل، الذي يعتبر انسانا «حقيقيا» رغم أنه بعيد عن مراحل النضج والاستكمال. لكن مهما تكن المرحلة الاحتمالية للديمقراطية، فيجب أن توفر درجة كافية من القدرات المادية والمعنوية الفكرية للأفراد، أى تتيج للأفراد درجة كافية من التحرر المادى والمعنوى الفكرى من أغلال الخصومات الفيزيائية والبشرية. ومعنى ذلك، التحرر بدرجة كافية من أغلال طفانيات الطبيعة والفسولوجيا والجهل، ومن أغلال طفانيات المجتمع والسلطة والدولة، ومن أغلال طفانيات بقية الأفراد والمجموعات.

ومشكلة الحقوق والقدرات الديمقراطية، تنحل أو تترجم في نهاية المطاف الى حقوق وقدرات الأفراد كأفراد. ومعنى ذلك أن المساواة العامة في الحقوق والدرجة الكافية من التساوى في القدرات، إنما يحددان علاقة الفرد بغيره من الأفراد والمجموعات والمرافق الاجتماعية، أى يحددان «الحرية» الاجتماعية للفرد. وفي هذا المجال، تنطبق المساواة مع الحرية - رغم أن المساواة تتعلق أيضا بمجالات أخرى خاصة بالحقوق الشرطية والقدرات غير المتساوية، ورغم أن الحرية تتعلق أيضا بمجالات أخرى خاصة بحقوق العقلاية والفكر الحر وعلاقة الانسان بالطبيعة وبالمجتمعات.

وإذا كانت الديمقراطية المتحققة على نطاق «أفراد» المجتمع، تعنى «حرية الفرد» أو «تحرر الفرد» أو «توفر الحقوق والقدرات للفرد»، فإن ذلك لا يتحقق الا بقدر تحرر المجتمع من الطبقة أو الارستقراطية، أى من القهر الطبقي والارستقراطى، وبقدر تحرر المجتمع من الجهل والتجهيل واللاعقل، أى من القهر الذهني واللاعقلى. وكلما زاد التحرر اللاطبقي والعقلاني للمجتمع، وانخفض فيه القهر الطبقي واللاعقلى، زادت درجة الديمقراطية المتحققة فيه.

والمجال الذي يعبر بأقصى درجة عن العلاقات اللاطبقة والعقلانية في المجتمع، هو مجال النشاط الثقافي الفكرى والمعرفة العلمية. لماذا؟ المسألة ليست فقط أن الفكر العقلاني هو أرقى أنواع النشاط البشرى، وليست فقط أن مدى ارتفاع العقل البشرى هو الذى يحدد مدى ارتفاع الانسان كفرد وكمجتمع، لكن المسألة أيضا هي أن الفكر العقلاني هو بطبيعته وبحكم جوهره المنطقي الموضوعى يكون أكثر أنواع النشاط البشرى تحررا على المستوى الفردى والمجموعى والاجتماعى، أى أكثرها تحررا من الانغلاقات والتحييزات والتعصبات الفردية والطبقية والقومية والدينية، الخ. ذلك لأنه النشاط البشرى الذى يتحقق كشجرة للقاسم المشترك الأرقى للنوع البشرى، وهو العقل، ولأنه النشاط البشرى الذى يتجه شعوريا أو لاشعوريا الى مخاطبة النوع البشرى العقلاني كله. ولهذا، لا يمكن للفكر العقلاني الا أن يعبر عن وحدة البشر كبشر عقلانيين، وأن يعبر عن الشعور بالانتماء الى النوع البشرى الذى ينفصل عن الحيوان بالعقل والمنطق. ومن هنا، يكون تحرر الفكر العقلاني وانسانيته اللاطبقية واللاقومية، الخ.

وهذا يعبر عن اتفاق واسع بين مجال الديمقراطية ومجال الثقافة العقلانية، بحيث يمكن أن نقول ان

درجة تحدد الأفراد في المجتمع وارتقاء قدراتهم وزيادة حقوقهم الفعلية، إنما تتحدد بدرجة الارتقاء الثقافي العقلاني للأفراد ارتقاء وعمقا واتساعا. ذلك أن الارتقاء الثقافي أو الفكري العقلاني، لا يتضمن فقط ارتقاء وتحجر القدرات الذهنية والعقلية للإنسان، لكنه يتضمن أيضا وبالضرورة ارتقاء وتحجر قدراته المادية إزاء الطبيعة وقدراته الفردية إزاء المجتمع ومكوناته. وبدون ذلك، لا ترتقى الثقافة العقلانية أو الفكر العنسي.

ديمقراطية أو لاديمقراطية

إن تقسيم «الديمقراطية» أو تقسيم «الثقافة» إلى ما يوصف بأنه «برجوازي» وما يوصف بأنه «بروليتاري»، هو تقسيم طبقي مصطنع. فالتقسيم الصحيح يجب أن يكون بين «الديمقراطية المضادة» أو «الزيفة»، وكذلك «الثقافة المضادة» أو «الزيفة»، وبين «الديمقراطية الحقيقية» و «الثقافة الحقيقية». والديمقراطية الحقيقية هي الديمقراطية العقلانية اللابطبية، وتقيضها هو اللاديمقراطية التي تعني الطبقة أو الاستقطابية بمختلف اتجاهاتها اللاعقلية. كذلك الثقافة الحقيقية هي الثقافة العقلانية اللابطبية، وتقيضها هو اللاثقافة التي تعني التجهيل واللاعقل بمختلف تنوعاتها وبمختلف اتجاهاتها الطبقة أو الاستقطابية. أما إذا تخلصنا من منظور التبرير النسبي الطبقي Class relativism في المجالات المذكورة، فيمكن استخدام صفة «البرجوازية» أو «الرأسمالية» للتعبير عن معنى التزييف ومناقضة الحقيقة؛ كما يمكن استخدام صفة «الاشتراكية» أو «اللاطببية» للتعبير عن معنى الصواب والموضوعية. فالديمقراطية الحقيقية مثل الثقافة الحقيقية، إنما تعبر عن وتستهدف ارتقاء العقل وارتقاء إنسانية الإنسان وخدمة المصالح العقلانية الانسانية لأكثر عدد ممكن من أفراد ومجموعات المجتمع والبهشية. وبذلك لا يكون الصراع الارتقائي الصحيح صراعا بين طبقات، ولكن صراعا عقلانيا إنسانيا لاطبقتها ضد طبقة أو استقطابية قوى القهر والظلم والطاغوت اللاعقلية واللاإنسانية.

وكلمة «شيوعية» Communism، تعبر في أصلها الأوربي التاريخي عن «اللاطببية»، ولا تعبر عن «الطبقة البروليتارية» أو «طبقة المدمين». وبغض النظر عن الاستعمالات الشرقية الدينية القديمة لكلمة «كومينوتيا»، فالاستعمال الأوربي الصحيح مشتق من الأصل اللاتيني Communio الذي كان يعني عند الرومان «المشاركة في حق المواطنة في المدينة»، والذي أصبح يعني في ظروف التحرر الخاص في أواخر العصور الوسطى «الجماعة المتساوية في الحقوق» - أي جماعة مجالس المدن أو البلديات أو البروجات التي كانت تشترى حريتها أو استقلالها المعيشي من أمراء الاقطاع أو من الملوك، ومن ثم كانت تعيش داخل مدينتها كأفراد متساوين متحررين من الامتيازات القطاعية وغيرها.^(١) وبذلك كانت الكوميونات تعبر عن تحجر الأفراد من حواجز الطبقات، أي عن المساواة اللابطبية بين الأفراد، بينما كانت كلمة «التبرج» تعبر عن «التحضر» (على غرار هذه الكلمة العربية المشتقة أيضا من «الحضر» في مقابل «الريف» أو «البدو»). ومع ذلك، فالغريب أن الماركسية تسمى نظام أو طريق تلك الكوميونات أو المدن الحرة باسم النظام أو الطريق البرجوازي بالمعنى الرأسمالي!

ونلاحظ أن هذا التبرع من النظام أو الطريق أو الحكم الحر المتساوي في تلك المدن، والذي يجب أن

(١) ورغم أن الأصل اللاتيني Communio لا يزال يحتفظ حتى اليوم بمرواسب معناه القديم في بعض الكلمات الفرنسية والإنجليزية، وذلك في التعبير مثلا عن «العمومية» Commun / Commune، وفي اسم مجلس «المعمر» Com-munes / Commons، إلخ، فقد تدهور وتحجر المعنى السابق لكلمة «كومين» في الفرنسية فأصبحت تعبر حاليا عن «المجلس البلدي» Municipal (وهذا بالإضافة إلى التدهور والتحويل الدني الكسبي للتعلم للكلمة). ومن المؤسف أن الناقد الأدبي لويس غروش (الذي أصدر كريمة أوراق ضخمة عما يسميه «فقه اللغة») استعمل كثيرا هذه الكلمة بخصوص الفكرة الفرنسية في القرن الثامن عشر في بعض التلخيصات في الأهرام، فترجمها إلى «مجلس بلدي» أو «بلدية» - تبع القواميس المصرية! وهو أن استغراقه في المعنى المسحوق للكلمة، جعله لا يمتنح إلى معناه العلماني الأقدم

نعتبره توجها من الديمقراطية اللاتطبيقية، كانوا يسمونه في الفولكلوريات المعروفة باسم نظام الحكمة أو العقل أو الهدى. وهذا ما نجد في بعض مرادفات كلمة «كوميون» . من ذلك مثلا، كلمة «سوفييت» المشتقة من أصل سوفييا / صوفيا / حكمة (وهذا اسم متكرر أيضا). وكلمة «بودا» (= برهوا أي أبو الهدى ومنها بودا / الحكيم) - وهي أصل كلمة «بودستا» الإيطالية Podesta التي كانت تستخدم بدلا من كلمة كوميون. وهذا ما نجد أيضا في اسم «المهدية»، واسم «سكندار» (التي تحولت إلى اسكتندرية أو اسكتندرونة - وأصلها السابق على الاسكتندر المقدوني هو «دار السكن» أو «مدينة السكن»، بمعنى سكن العقل والهدى كما يتضح في أصول استعمالها التاريخية في أسفار العهد القديم، وليس بمعنى سكن الإقامة ولا بمعنى سكن الأمن كما تحورت بعد ذلك). وفي بعض النصوص القديمة، نجد أنهم كانوا يسمون مجلس الحكم في المدن المستقلة (ومنها في الاسلام المدن المختلفة مع مذهب السنة الحاكم) باسم «مجلس الحكماء» أو «مجلس العقل».

ومن ذلك كله، نجد أنه لا معنى ولا مبرر لرأي ماركس والماركسيين عن أن كوميون باريس القديم الذي بدأ من ١٧٨٩ (قبل مرحلة الدهايات منذ ١٧٩٢) كان يسير في طريق برجوازي رأسمالي، بينما كوميون باريس الثاني الذي قمعته حكومة تيير عام ١٨٧١ كان يسير في طريق شيوعي، فالكوميونات مثل غيرها من النظم تعرضت لاعتراقات متتالية، في مختلف الاتجاهات وباسم مختلف الطبقات، وليس تعبيرا عن عصور أو نظم طبقية محتومة تاريخيا! وهكذا التبريز، الذي تحول من ضامن حرية الاستثمارات الخاصة، إلى استخدامها كوسائل «قطاعية» جديدة تفرض الرأسمالية والاحتكار. فسيطرة الرأسماليين على بعض الكوميونات، أو تحولها إلى الارهاب الدهايتي والفوضوية الشعبية والعالمية، لا يبرران عن عصور أو نظم تلقائية، ولكن يبرران عن تحريف وانحسار وتدهور. أما الصواب الموضوعي، أي طريق الارتقاء الحقيقي الذي يمكن أن نسميه طريق الديمقراطية اللاتطبيقية العقلانية، فهو - من حيث تحدده بالعقل والمنطق والعلم - واحد في أي عصر من العصور، وبأي نوع من تنوعات تكوين النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي مدينة صغيرة أو في مقاطعة أو في امبراطورية واسعة.

الفردية والتزعة الفردية

يتضح التكامل المنطقي الحمضي بين معنى «الديمقراطية» ومعنى «حرية الفرد»، إذا أدركنا أن العلاقة المنطقية بينهما هي نفس العلاقة المنطقية بين «المجتمع» و «الفرد». فالارتقاء المجتمعي لا يتحقق الا من خلال الارتقاء الفردي، كما أن الارتقاء الفردي لا ينتشر الا من خلال الارتقاء المجتمعي. وإذا اعتبرنا أن كلمة «شعب» / ديموس المشتقة منها كلمة «ديمقراطية» تعني «المجتمع» (ولا تعني الفقراء أو الدهايت فقط كما تصور البعض منذ العصور القديمة)، يصبح معنى «الديمقراطية» هو التحقيق المجتمعي لـ «حرية الفرد»، أي تحقيق «حرية الفرد» بالنسبة لأكثر عدد من أفراد المجتمع.

وهذا التصور يتكامل إذا نظرنا إليه في الاتجاه العقلائي. فالقصد هنا الحرية العقلانية للفرد، والمصالح العقلانية لأغلبية الشعب أو المجتمع. ذلك أن ما يسمى مشكلة العلاقة بين «الفرد والمجتمع»، هي في الحقيقة مشكلة التناقض أو الصراع بين العقل الفردي واللاعقل الاجتماعي الذي يحاول أن يقهر الفرد. أما من حيث نظام الحكم، فإن هذه المشكلة تصبح بالتعدد مشكلة العلاقة بين «الفرد والمجتمع» وما «الدولة» أو «السلطة» المعترف بها للحكم. ولهذا نجد أن النظريات العلمية اللاتطبيقية تهتم بموضوع «تدبيب» وطبقة الدولة مجتمعيا واستخدام التناوب الاجتماعي للحكم، كهدف بعيد المدى في المرحلة العليا التي تتحقق فيها الديمقراطية التامة. لكن هذا الهدف لا تهتم به النظريات الأخرى، التي لا تحاول أن ترسم مسارا اقتراسيا لتطور الارتقاء في المستقبل البعيد، ليتحدد به منطقيا مسار الارتقاء في المستقبل القريب.

وعلى كل حال، فيجب أن نميز بين «الفردية» individuality، وبين «التزعة الفردية» individualism التي يمكن ترجمتها بكلمة «الفردانية». فإذا كان العقل هو فاصل الانسان عن الحيوان، فمعنى ذلك أن

تفرد (بتشديد الراء) الشخصية البشرية أى تمايز شخصية الفرد البشرى، انما يتمثل جوهريا فى تمايز خصائصه الذهنية. فكلما زاد عمق واتساع وازدهار وارتقاء الكيان الذهنى أو الفكرى للشخصية البشرية، كان معنى ذلك زيادة تفردها. وواضح أن اتجاه هذا المعنى، هو عكس اتجاه النزعة الفردية (الفردبائية) التى تعنى تحلل الفرد من واجباته وترباطاته ازاء المجموع، ومن ثم وقوعه فى الأنانية : ليس بالمعنى الذى كان مستعملا فى بعض الاتجاهات الفلسفية فى القرن الماضى (وهو الانطلاق من دوافع الأنا)، ولكن بمعنى الجرى وراء المصالح الفردية ضد مصالح الآخرين وضد مصالح المجموع.

ولهذا، فكلما انكشحت وتضائلت أو اختفت فردية الفرد (بالمعنى العقلانى المذكور)، كلما كان أقرب الى الوقوع فى النزعة الفردية. ذلك أنه اذا كانت الأنانية تعبر عن الخضوع للضغوط والاغراءات الفردية اللاعاقلة، فلاشك أن الحيوان أو الانسان الحيوانى المسلوب العقل والارادة، يكون أقرب الى الأنانية وأقرب الى النزعة الفردية من الانسان المكتمل العقل والارادة. وهذه حقيقة عبر عنها سقراط منذ أكثر من ألفين وأبعمائة عام بقوله : «الفضيلة علم والرذيلة جهل». فالإشارة لايمكن أن تتحقق الا على أساس درجة كافية من الارتفاع الفكرى والارادة الراضية، أى على أساس درجة كافية من التفرد الفكرى للشخصية. أما الحيوان الذى لايعرف التفرد الفكرى، فلا يعرف أيضا الإغبارية. وحتى مايسمى بالتضعية الحيوانية، ليس الا «خضوعا» ألها لاحتياجات لسيولوجية مباشرة، وليس نوعا من «التحرر» بأى معنى من معانى هذه الكلمة.

الجماعية العقلانية والجماعية اللاعاقلة

إدراك التعارض النام فى الاتجاه بين ازدهار الفردية وبين انطلاق النزعة الفردية، ينبهنا الى ضرورة التمييز أيضا بين الاتجاهين متعارضين ل نوعين من الجماعية، هما : أولا، الجماعية الانسانية الارتفاعية، أى الجماعية العقلانية للأفراد المزهدين فكريا. وهذه بالضرورة جماعية إيجابية ضد النزعة الفردية وضد الأنانية. وثانيا، الجماعية القطعانية أو جماعية الأسراب، أى الجماعية الحيوانية المتخلفة التى تنفقد أو تطفى التفرد الفكرى، وتحمل أى فرد فى التفكير (أو بالأحرى فى علم التفكير) مثل أى فرد. وهذه جماعية تدهورية ضد عقلانية وإنسانية الانسان. وهى بالضرورة جماعية فردبائية، أى تقوم على النزعة الفردية والأنانية، لأن الأفراد المسلوبى العقل والارادة ينخرطون فى هذه الجماعية فى اتجاه حيوانى أنانى. وحتى تضحياتهم الجماعية التى يمكن أن تحدث فى مواقف معينة، تكون من نوع حيوانى وليس من نوع إنسانى.

وهذه الجماعية القطعانية اللاعقلية، يمكن أن تنقسم الى نوعين فرعيين (قابلين للاختلاط بدرجة أو بأخرى) هما : الجماعية العدوانية التى يمكن تسميتها باسم «الجماعية الذئبية»، والتى يتحول فيها القطيع وأفراد القطيع الى ذئاب. والجماعية الخاضعة التى يمكن تسميتها باسم «جماعية أسراب القردة»، والتى يتصرف فيها الأفراد بدوافع أنانية الرعب والخضوع لملك القردة، وأيضا بدوافع الامبالاة الحيوانية.

والمهم فى ذلك، أن الجماعية القطعانية ليست الا نزعة فردية مجمعة (بتشديد الميم). ومعنى ذلك أن هؤلاء الذين يزعمون أنهم يفاضلون بين الجماعية النطعانية والنزعة الفردية، انما يخترعون مفاضلة وهمية بين شكلين لاتجاه واحد. ذلك أن الفرد ليس نقيض المجموع، لأن الفرد لايمكن أن يتحرر من العجز والحاجة والألم الا بواسطة المجموع، ولايستطيع أن يزدهر وأن يرتقى الا بواسطة المجموع. والمجموع ليس نقيض الفرد، لأن المجموع البشرى يختلف عن القطيع الحيوانى فى أنه «مجتمع»، أى «مجموع منظم عقليا»، ومن ثم لايزدهر الا اذا تكون من أفراد مزدهرى العقول. فهؤلاء الذين يهدرون فردية أو تفرد العقل لدى الفرد، انما يهدرون فى الوقت نفسه جماعيته الانسانية. كما أن هؤلاء الذين يهدرون الجماعية الانسانية أى العقلانية للبشر، انما يهدرون فى الوقت نفسه التفرد والازدهار العقلى للفرد. فالانسان بطبيعته العقلانية السوية فرد اجتماعى متكامل. وهذا ماغير عنه أرسطو منذ ألفين وثلاثمائة عام، بقوله

«الإنسان بطبعه كائن حي مجتمعي» (أو بالتعبير الشائع : حيوان^(١) اجتماعي، أو سياسي، أو مدني / يعيش في مدينة police ومنها politique).

وعلى أساس هذه التحديدات، يجب التمييز بين الانطلاق الفردي individual والافتلات الفردياتي individualistic . فالانطلاق الفردي يعني ازدهار وارتقاء شخصية الفرد، هو انطلاق جماعي في الاتجاه الانساني الديمقراطي، يتحقق كازدهار عقلائي للفرد في مجتمع مزدهر عقلايا. أما الافتلات الفردياتي، فهو تنشيط للسوكر الفردي والأثاني في اتجاه تنهوي لاعقلي يتعارض مع المصالح العقلانية للمجموع. وقد مرت المجتمعات البشرية بمراحل ارتقاء أدت الى تنشيط فرديات الأفراد. لكن الأجهزة السرية لصناعة التهور واللاعقل، كانت تدفع تلك المراحل في اتجاه النزعة الفردية والأثانية. ومن ثم كانت لاتلبث أن تمنح عن أقلبات ارسنقراطية من نوع تنهوي أناني، يفرضون سيطرتهم وتسلطهم على المجموع ويفرضون التهور الجماعي. ذلك أن الأثانية التي كانت تبدأ لدى أقلبات ارسنقراطية مسيطرة ومتسلطة، كانت تدفع المجتمع بالضرورة وبحكم سيطرة وتسلط تلك الأقلبات، في طريق لاعقلي تنهوي ينكس التضامن الاجتماعي ويهبط أخلاقيات ومعنويات المجتمع ويلغى أصول ونظام العقل وحكم العقل، ومن ثم يصفي الجماعية الانسانية ويطلق الأثانية الحيوانية لدى معظم الأفراد، فيحول المجتمع الى غابة.

وفي غرب أوروبا، نجد أن الانطلاقات التحررية التي كانت قد بدأت تتحقق في الكوميونات أو البورجات أو «المدن الحرة» منذ القرن الثاني عشر، ثم خصوصا في عصر النهضة العامة أو الأحياء العام منذ القرن الخامس عشر، انقلبت بعد ذلك الى طريق «التطور الرأسمالي»، أي استخدام الثروة في الاستغلال والتحكم، والانتقال الى التركيز والتمركز والاحتكار. الخ. وبذلك تطورت وزادت دوافع اللاعقل والتهور داخل حركة النهضة والتنوير العقلاني، فتكونت الرأسمالية كاتنصار للأجهزة الكنسية للتحكم السري وللأجهزة السرية العليا البريطانية (التي انتهت عنها وتولت القيادة بدلا منها منذ القرن الثامن عشر). وهكذا استطاعت مجموعات أوليجركية متتالية من الرأسماليين الأثانيين وذئاب الارستقراطية الجديدة أن يبقوا فوق الاكتناز ويكرها موجات الانطلاق الحضاري الحديث ويقوموا بهم الرأسمالي على أشلاء العقلانية التي بدأت تنكس وتتراجع بعد القرن الثامن عشر.

وكما توقع الشاعر المفكر الانجليزي ميلتون (١٦٠٨-١٦٧٤)، عملوا على «سحق العقل» لاعادة البشرية الى عصر «المجاعة الفكرية». ومن ثم أغلقوا الطريق أمام ظهور شوامخ جدد في ميدان الفلسفة والأدب والثقافة العقلانية. بل ان أجهزة التحكم السري اللاعقلي الشامل، جعلت محور وجوه نشاطها ومخططاتها منذ القرن الثامن عشر: «إزالة آثار عصر النهضة والتنوير».

وهذا هو الطريق الذي استكملته منذ الحرب العالمية الثانية، الأجهزة السرية العليا الأمريكية التي تولت القيادة الغربية لطريق اللاعقل. فلم تعد الديمقراطية تعني اليوم حقوق وحرية العقل والتنوير، بل أصبحت تعني «حقوق» النساء في تعرية صدورهن (على حد تعبير وزيرة شؤون المرأة في فرنسا^(٢))، و«حقوق» الشواذ جنسيا في العلاية والتعاقد (كما تطالب بعض الجماعات «الديمقراطية» في بريطانيا وأمريكا)، و «حقوق» الأجهزة التجهيلية في أن تنشر في أمريكا ما يسمى «ديانة اخناتون»^(٣)، ومذهب «المهارشية» (باستخدام أحد الدجالين الهنود^(٤))، الخ^(٥)

انصلاح الحكم

أي تنظيم اجتماعي لا يكون مقبولا من المجتمع، الا بقدر اقتناع أو تروم المجتمع بأنه يستهدف تحقيق

(١) لاحظ أن من الأخطاء الشائعة في الترجمة من العصور القديمة، ترجمة كلمة animalis بكلمة «حيوان»، مع أنها تعني «كائن حي» animé ؛ والصواب هنا واضح، ولجده أيضا عند ابن رشد مثالا بل أن كلمة «حيوان» نفسها، كانت تعني أصلا في العربية القديمة «الحي»؛

(٢) تبيل كتابة هذا الموضوع، كررت وزيرة المرأة الفرنسية تصريحاتها عن هذه الحكاية الغربية في عام ١٩٧٥ في فرنسا ثم عند زيارتها لصراف ذلك. لكن اختفت بعد ذلك تقليمة المطالبة بهذا النوع من الحرية

وحماية «بقاء الفرد». والحقيقة أن فكرة ما يسمى «العقد الاجتماعي»، يمكن أن تكون فكرة صحيحة إذا فهمناها بالمعنى المنطقي والأخلاقي وليس بالمعنى التاريخي. ذلك أنه لم يحدث طبعاً أن أي مجتمع تكون نتيجة تعاقد أفراد، لأن الفرد البشري لم يوجد أصلاً إلا كفرد في جماعة. أما من حيث المعنى المنطقي والأخلاقي، فيمكن أن نلاحظ أن أي تنظيم اجتماعي - وعلى رأسه تنظيم الدولة - إنما يبرز ظهوره ثم يبرز استمراره، بقدر ما يتوفر له من اقتناع أفراد المجتمع بأنه يكفل لهم الحياة والأمن. فهذه هي منطقياً وأخلاقياً وظيفة التنظيم الاجتماعي إزاء جميع أفراد المجتمع. لكن الذي حدث ويحدث في معظم المجتمعات في معظم المصور، هو أن أغلبية الأفراد في المجتمع يفقدون بطريقة أو بأخرى معظم حقوقهم، بدون أن يحصلوا في مقابل ذلك على الإمكانيات المعيشية والسياسية اللازمة لهم. ومن ثم يتحدر المجتمع والدولة تدهورياً، بدلاً من أن يتطور ارتقائياً.

وظاهرة انحدار الدولة من مهام حماية الحياة والأمن لأفراد المجتمع إلى مهام القمع والقهر، هي التي تسمى ظاهرة «انسلاخ الدولة» Alienation of the State. وهذا التعبير نفسه - الذي استخدمه هيجل ثم كارل ماركس - يعني بتحصيل الحاصل المنطقي أن الدولة لم تظهر أصلاً من أجل حماية القهر الطبقى، ولكنها انحدرت بعد ذلك إلى هذه الوظيفة الشاذة. وهذا عكس تصور ماركس ولينين عن الدولة (والذي ترجع أصوله إلى تصور هيجل من تعاقب المصور وتصوره من التحرير الذاتي المنفصل لكل عصر). وفي التاريخ الحقيقي الملموس، كان ذلك الاغتراب أو الانحدار أو الانسلاخ يحدث في العادة خضوعاً لسلطة سرية، أي لأجهزة سرية، تنهش باطن الدولة ثم تصفيها وتحول هيكلها المفرغ إلى ما يشبه حسان طرواده، بحيث تركب جوفه من الداخل لتتبر وتنفذ به نظام القهر والطاغوت الشامل.

ومن ناحية أخرى، نجد أن أفراد أرستقراطية المجتمع الذين كانوا (في مراحل معينة في بعض الجماعات) يبدؤون باعتبارهم «أشراف» أو «نبلاء» المجتمع، أي خيرة وأكرم أبنائه القادرين على الدفاع عن حياة الناس وأمنهم بما يتجاوزون به من فضائل، كانوا يتحدرون هم أيضاً إلى مهام نهب وسلب وخناع وظلم وقهر أغلبية المجتمع. ولهذا، ورغم أن الكثير من النظم الأرستقراطية فرضت بالفرز القطعاني الحارجي، يمكن أن نقول عموماً إن ظاهرة «الانسلاخ» كانت تحدث أيضاً في الأرستقراطية المحلية كما تحدث في الدولة المحلية.

الفصل الخامس الديمقراطية والارستقراطية وتطور المجتمع

الأغلبية والأقلية

ثنائية «الأغلبية» و «الأقلية» التي هي ثنائية واضحة في التحديدات العددية وعمليات التصويت، لاتصلح لتحديد التصنيف الجوهري للقوى والخصائص والمجاهات الحركة في المجتمع. فإذا كانت الديمقراطية بمعنى المساواة في الحقوق والحريات تعنى حصول الشعب على حقوق وحريات متساوية، ومنع الأقلية الارستقراطية من اغتصاب حقوق الشعب أو الحصول على امتيازات خاصة بدون وجه حق، فليس معنى ذلك أن الديمقراطية تعبر عن «الأغلبية»، كما أنه ليس معنى ذلك أن «الشعب» هو أغلبية المجتمع. فالشعب هو «مجموع» المجتمع - لكن كما يجب أن يكون. والديمقراطية هي المساواة في الحقوق والحريات للجميع - لكن في الاتجاه العقلاني، وبحيث تتحقق هذه المساواة فعلياً بقدر تناقص الفروق بين القدرات الذاتية للأفراد. أما التمثيل الديمقراطي للمجتمع، أي تمثيل الأغلبية، فهنيئاً لتمثيل المصالح العقلانية لهذه الأغلبية وليس تمثيل أسرارها أو انطباعاتها وآرائها اللاعقلية (بطريقة ماكان يسمى في اليونان القديمة باسم «الدياجوجية» أو باسم «الطفغان الشعبي»).

وفي التطبيق، نجد أن الشعب بمعنى مجموع المجتمع - بعد تحريره من تحكم الأقلية الظالمة التي تصنع التدهور واللاعقل، وأيضاً بعد تحريره من الاستعدادات والهول التدهورية واللاعقلية القديمة أو الجديدة لدى الأغلبية نفسها. كذلك نجد في التطبيق أن الديمقراطية توفر المساواة الفعلية في الحقوق العادية للأغلبية المتساوية في القدرات العادية. لكن شرطية الحقوق، تعنى تمايز أو عدم تساوي الحقوق الفعلية للمستأثرين في القدرات العقلانية الارتقائية. والجانب الديمقراطي الهام في ذلك، هو الزمام والتزام أصحاب تلك القدرات الأرقى بخدمة حقوق وقدرات ومصالح الأغلبية، والعمل على تلويب فروق القدرات بين الأفراد. فترقية القدرات العادية، بمعنى زيادة حقوقها، وتحويل ماتتبع به من مساواة شرطية أو مشروطة في الحقوق إلى مساواة فعلية في الممارسات.

ومن ناحية أخرى، فإذا كان حكم الارستقراطية بمعنى تحكم الأقلية في الأغلبية، فإن حكم الديمقراطية لايعنى تحكم الأغلبية في الأقلية، وإنما يعنى - كما قلت - خدمة المصالح العقلانية للأغلبية وللمجموع كما يجب أن يكون. ذلك أن المعيار الجوهري للتحديد التناقضي في موضوع تطور المجتمع، هو الارتقاء العقلاني. ولتوضيح ذلك، نقول أنه إذا كانت رذيلة السرقة تعنى أن يسرق اللص ضحيته، فإن فضيلة الأمانة لا تعنى أن يسترجع الضحية مسروقاته أو أن يستولى على ممتلكات اللص. فالفضيلة مثل الديمقراطية هي التحدد الموجب، بينما الرذيلة (= اللافضيلة) مثل الأرستقراطية (= اللاديمقراطية) هي التحدد السالب. ولهذا يكون المعيار الجوهري للتحديد التناقضي في الحالتين، هو المعيار الذي تتحدد به الفضيلة أو الديمقراطية.

إن الثنائية التناقضية «ديمقراطية ≠ أرستقراطية» المأخوذة من التاريخ اليوناني القديم (خصوصاً تاريخ أثينا وأسبرطه)، تتميز بالوضوح والصرامة والبساطة التي لم تكن موجودة إلا في اليونان القديمة، وتقدم لنا وقائع فظية غير مبرحة من الماضي البعيد، قبل أن تتجسّد أجهزة الطاغوت الفرعونى ثم الكنسى ثم البرجوازي في افراق العالم في تقاليد التحويل والخناع والنفاق، وفي متاهات التعقيد والانتواء والتعجيل والتعمية وطرفانات اللاعقل والقهو اللهنى. ومع ذلك، فهذه الثنائية تحتاج إلى إعادة تحديد بطريقة علمية ومنطقية دقيقة - كما نحاول في هذه الصفحات. فثنائية «الديمقراطية ≠ الأرستقراطية»

بالتحديد الدقيق، تؤدي دور الفرازة التصنيفية الحاسمة والقادرة على التحديد الجامع المانع لانجهاى الارتقاء والتدهور لمختلف أنواع الحقوق والواجبات وتوزيعات الثروة والقدرة الفردية والمجموعية ونظم الحكم وأساليب الليبرالية والديمقراطية، الخ.

وبهذا المنظور، يمكن أن نؤكد تعريف الديمقراطية والاستقرائية.

فصفة الديمقراطية، هي صفة النظم الاجتماعية (المتطورة في نظم الحكم) التي تخدم جوهرها المساواة العقلانية اللابديهية بين حقوق الأفراد والمجموعات في المجتمع، والتي تتطور في اتجاه المزيد من التساوى الفعلي الارتقائي في القدرات العقلانية للأفراد والمجموعات. وفي مقابل ذلك، نجد أن صفة الاستقرائية أو اللاديمقراطية، هي صفة النظم الاجتماعية (المتطورة في نظم الحكم) التي تخدم جوهرها عدم التساوى في الحقوق وفي القدرات العقلانية للأفراد والمجموعات في المجتمع، والتي تتطور في اتجاه المزيد من عدم التساوى في الحقوق والقدرة، والمزيد من التدهور واللاعقل للفرد والمجتمع.

المجانكاكارتا

بالنسبة للباحثين المذكورين، أى من منظور المساواة الارتقائية العقلانية واللامساواة التدهورية اللاعقلية، يمكن أن نصف بالديمقراطية أو بالاستقرائية، أى نظام أو مجموعة أو حزب أو قوة أو موقف أو إجراء، رأى مرحلة أو عهد. من ذلك مثلاً أنه يمكن أن نصف قوة ما أو موقفاً أو إجراء ما، بصفة الديمقراطية حتى لو كانت داخل نظام اجتماعي أرسقراطي، والتعكس بالعكس. ولتوضيح هذا الموضوع، يمكن أن نأخذ هنا مثلاً من التاريخ الإنجليزي، هو وثيقة «المجانكاكارتا» الصادرة عام ١٢١٥م.

فالباحثون يعترفون بأن وثيقة «المجانكاكارتا» التي كانت «أساس الديمقراطية الإنجليزية»، كانت في الوقت نفسه «لصالح الأرستقراطية أو أمراء الاقطاع وكبار رجال الكنيسة». وهذان الجانبان المتناقضان ظاهرياً، يمثلان حقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها. فقد كانت المجانكاكارتا وثيقة ديمقراطية حقاً، كما أنها صدرت تحت قوة جيش البارونات أى أمراء الاقطاع، ونحت رئاسة كبير أساقفة كانتربري، ولمصلحة أمراء الاقطاع وكبار رجال الكنيسة، فضلاً عن برجوازية التجارة والمال الحر. ومن المؤكد أن للسيطرة البابوية في روما، كانت وراء هذه العملية، بسبب زيادة اعتناات النظام الملكي البريطاني على مصالح الكنيسة (رغم أن النهاية الهادئة لهذه العملية وتطورات نتائجها بعد ذلك كانت عكس ما أرادت روما). لكن المهم هو تحديد الدور التاريخي للمجانكاكارتا من زاوية السؤال التالي :

هل كانت المجانكاكارتا تحقق المزيد من الاستقرائية والتغيير التدهوري في المجتمع، أو تخفض وتضعف قدرات الديمقراطية والارتقاء العقلاني في المجتمع، أم كانت تحقق العكس؟ واضح أنها كانت تحقق العكس. ذلك أن الأرستقراطية كاتجاه أو طريق أو نوعية نظام، تتكون واقعياً من أربعة مكونات يجب حساب محصلتها الأخيرة من حيث الزيادة أو النقصان. هذه المكونات الأربعة هي:

١- درجة تركيز وتركز قوى وأسباب الأرستقراطية، أى قوى وأسباب عدم المساواة التدهورية. وفي هذا، نجد أن مجرد انتقال مزيد من سلطات التهر من الحفنة الأرستقراطية الأعلى في القصر الملكي إلى قطاعات أرستقراطية أوسع، فضلاً عن زيادة سلطات برجوازية التجارة والمال الحر، كان يمثل في حد ذاته انخفاضاً في درجة الأرستقراطية، ومن ثم زيادة في درجة الديمقراطية.

٢- درجة انغلاق أو تحجر اللامساواة الأرستقراطية، أى مدى الحواجز التي تفرضها الأرستقراطية على بقية المجتمع. وفي هذا، نجد أن اشتراك البرجوازية في عملية المجانكاكارتا كان يمثل انخفاضاً في درجة الأرستقراطية، ومن ثم زيادة في درجة الديمقراطية.

٣- مدى التجهيلية واللاعقل والتدهور لدى الأرستقراطية الحاكمة ولدى القوى الاجتماعية التي تستخدمها ضد بقية المجتمع. وفي هذا، نجد أن اشتراك البرجوازية في عملية المجانكاكارتا كان تمهيداً عن

الزيادة في درجة العقلانية والارتقاء، بل وكان عمليا ضد القهاء رجال الكنيسة الذين اشتركوا معهم.
٤- درجة التناقض أو التصادم بين مصالح وقدرات كل مجموعة من الأقليات الأرستقراطية المختلفة وبين المصالح والقدرات الارتقائية العقلانية لأغلبية المجتمع. وهنا يعني أن نسال : ضد مصلحة من صدرت الماكناكارتا؟ وبعبارة أخرى : هل صدرت لمصلحة من هم أكثر تناقضا مع القهاء الارتقاء العقلاني لأغلبية المجتمع؟ هنا نلاحظ أن مصالح وقدرات رجال الكنيسة وأمراء الانقطاع تعتبر أكثر تناقضا مع المجتمع على المدى الطويل، رغم أن الماكناكارتا كانت ضد استبداد وطغيان القصر الملكي على المدى القريب.

لكن طبيعة الظروف المحلية والتقليدية في بريطانيا وتباعدها الجغرافي والبشري عن المركز الهابوي الايطالي، أدت الى نتائج عملية مختلفة. فمحصلة العملية - كما تثبت تطوراتها التالية التي تعبر عن فشل محاولات قوى الكنيسة والانقطاع ضد الملكية - كانت عبارة عن مهادة أو حل وسط بين كل هذه القوى، في اتجاه التطوير البرجوازي التدريجي المحكوم.

وإذا تتبعنا تاريخ بريطانيا بعد الماكناكارتا، سنجد أن من أهم أسباب انهيار الثورة الديمقراطية مبكرا في بريطانيا، هو أن الحركة الديمقراطية البريطانية بدأت مبكرا جدا. فقد أدى ذلك : أولا، الى زيادة مراعاة المشكلة الديمقراطية والتزام الحزب ازاها. وثانيا، الى دخول القوى المختلفة المسيطرة على المجتمع في تهادئات وإفادات انتهازية على تنازلات متبادلة. وثالثا، التخطيط المسبق والتصرف السريع لتشفيل ميكانيزمات الانهيار الثوري المضاد، في اتجاه الركوب الانتهازى للثورة العقلانية وليس في اتجاه وقفها. وقد كان هذا واضحا في مخططات اطلاق واجهاض عملية كرومويل والحرب الأهلية في بريطانيا في القرن السابع عشر. فهذه العملية كانت نسخة ولكن محكمة من عملية «الثورة» الدمشاتية المغفرة التي حدثت في فرنسا في القرن التالي.

وتبدو نتائج ذلك أكثر وضوحا عند المقارنة بين تطورات الموقف في فرنسا والموقف في بريطانيا ازااء الدين، أى عند المقارنة بين تاريخ الارتقاء العقلاني والتنوير الثقافى في فرنسا وفي بريطانيا. من ذلك مثلا، تأمل الفرق بين فلاسفة العقلانية اللادينية الفرنسيين ديدرو وولفنبوس ودولباخ وغيرهم، وبين معاصريهم الفيلسوف الانجليزى المناق هوبز، وللتصور التوضيحي، يمكن أن نشير هنا الى الاجتماع الفيلسفى الذى ضم فلاسفة التنوير الفرنسيين وهوبز فى منزل دولباخ فى باريس. فقد طلب منه هؤلاء أن يحدثهم عن الاتحاد، فقال لهم فى رعب انتهازى انه لايعترف بوجود الملعبين لأنه لم يرى فى حياته ملعبا فأجابه ديدرو ساخرا : ولقد كنت قبل ذلك سىء الحظ، لأنك الآن أمام سبعة عشر ملعبا جالسين على المائدة»^(١)

وقد استمر ارتقاء وتصاعد حركة الثقافة العقلانية الفرنسية حتى عهد الارهاب أو الانفلات الرومبييرى، بينما لم تصدر أول وثيقة دستورية ديمقراطية فى فرنسا إلا عام ١٧٨٩. وفى مقابل ذلك، لم تسمح بريطانيا أبدا بوصول حركة الثقافة العقلانية لديها الى مثل تلك الدرجات الشديدة التحرر والارتقاء، رغم أنها بدأت حركتها الديمقراطية السياسية عام ١٧١٥. صحيح أن أجهزة السلطة البريطانية كانت فى المجال العلماني غير المضاد للدين تتصرف باستمرار لمناصفة الفكر العقلاني الفرنسى ومحاولة اللحاق به (بعد اجهاض تطوراتها)، بل وكانت تتصرف أحيانا لسرقة نتائجه وتطويعها بالطريقة المطلوبة. فهذا ما نلاحظه مثلا فى الموقف ازااء ميكانيكاً ديكارت وبيولوجيا لامارك وكيمياء لانوازيه. لكن هذا يرجع فى الحقيقة الى وضع الأجهزة البريطانية العليا، كأجهزة تولت قيادة مخططات التحكم السرى للاعلاقى الشامل فى العالم، مع - ثم بعد - الأجهزة الكنسية.

(١) النظر والأصالح الفلسفية ليهانغروف، طبعة مرسكو الفرنسية : المجلد الأول، ص ٦٧٧.

وعلى كل حال، يجب أن نلاحظ أنه - على أساس فشل المؤامرات البابوية ضد السلطة الملكية البريطانية - كان من أهم أسباب انتقال أجهزة الكنيسة في روما إلى التهادن مع الأجهزة البريطانية ثم اتجاهها إلى التنازل لها عن القيادة اللاعقلية الشاملة في الظروف الجديدة منذ القرن الثامن عشر، موقف الأجهزة البريطانية الأعمى المتهادن إزاء الدين، وما عرف عن الشعب البريطاني من إيمان واسع بما يسمى «الدين الطبيعي» أو «التأليه الطبيعي» Deism كبدل للعقلانية الحرة.

الدكتاتورية والليبرالية

وأبنا أن التصنيف التناقضى للديمقراطية والأرستقراطية أو اللاديمقراطية، هو تصنيف يعبر عن صلة النظم الاجتماعية من حيث مشكلة المساواة والارتقاء. أما من حيث «الأسلوب السياسى للحكم»، فيمكن تقسيم النظام إلى «دكتاتورية» و «ليبرالية». والدكتاتورية تعنى أسلوب الحكم المربوط ربطا مركزيا رسميا، بينما الليبرالية تعنى أسلوب الحكم غير المربوط ربطا مركزيا رسميا.

ومن المهم أن نضيف إلى هذا التوضيح، أن موضوع المركزية هنا لا يتعلق بما ظهر في المراحل الأخيرة عما يسمى الحكومة المركزية والحكم المحلي اللامركزي، إلخ. فهذه كالمعاد أنوع من التسهيل والتخليط في استعمالات الكلمات الاستراتيجية، لأنها تعبر في الحقيقة عن اختلافات في شكليات وجزئيات الإجراءات الإدارية، ولا تعبر عن المركزية واللامركزية بالمعنى الأصلي (الذي نلجده مثلا في العصور القديمة والوسطى). وحتى البلدان التي تتكون من «دول» أو «ولايات» states متمايزة بدرجة ما وذات حكومات ومجالس وقوانين محلية، تكون رغم ذلك من الناحية الرسمية مربوطة مركزيا في الاتجاهات والنظم والمستويات الرئيسية. أما المركزية واللامركزية بالمعنى القديم، فتعبر عن وجود أو انعدام المركز الرسمي الحاكم. ومن ناحية أخرى، فالحكومة المحلية نفسها تشكل «مركزا» محليا أو فرعيا ومعنى ذلك كله، أن مسألة وجود أو انعدام الربط المركزي الرسمي، هي مسألة لا تتعلق بهذه التقسيمات الإدارية أو الجغرافية، ولكنها تتعلق بوجود أو انعدام التحديد الدستوري والقانوني والإداري المركزي للاتجاهات الرئيسية للحكم والسياسة والاقتصاد والأيديولوجية، إلخ، على النطاق القطري أو المحلي.

ونرجع إلى كلمتي «الدكتاتورية» و «الليبرالية».

فنتيجة وسائل التخيلية المخططة، اكتسبت كلمة «الدكتاتورية» معنى جديدة منحرفة، وصلت إلى درجة استخدامها كتنقيض لكلمة «الديمقراطية». وأهم أهداف هذا التحرير التخيلي :

أولا، تحويل مشكلة الديمقراطية إلى مشكلة «أسلوب» حكم، وليس مشكلة اتجاه للنظام الاجتماعى يعبر عنه نظام حكم.

وثانيا، الخناوع والتعريض والتهام بأنه لا يوجد مركز واحد للتحكم الشامل في السلطات «المتعددة» أو «المستقلة»، إلا في حالة الدكتاتورية المباشرة.

وقالفا، الإيهام بأن مايرتبط بالليبرالية من فرضيات وأفلاطات وتسيببات ونزاعات (تكون في الحقيقة محكومة سرا)، هي التهربات العملية عن الديمقراطية والحريات.

ورغم أن كلمة «دكتاتورية» أصبحت كلمة مشوهة ومكروهة، إلا أنها كانت قد بدأت عن الرومان مع نظام القناصل بعد سقوط الملكية القديمة في روما. وكانت تعبر ببساطة عن ضرورة وجود مسئول واحد ذي سلطات أعلى يملك قدرة الحسم في المشاكل الهامة، لأن نظام القنصلين الحاكمين في روما كان يؤدي إلى مايعبر عنه المثل القائل : «رئيسين في المركب تفرق» ! فالكلمة كانت تعنى في الأصل «المسئول الواحد ذو السلطات الأعلى»، في مقابل تعدد المسئوليات المتساوية بدون سلطة أعلى للحسم. وواضح أن هذا المعنى يتعلق بأسلوب ممارسة الحكم، ولا يتعلق بطبيعة أو اتجاه نظام الحكم الممثل للنظام الاجتماعى، أى لا يتعلق بطريق الديمقراطية وطريق الأرستقراطية.

ومن ناحية أخرى، فيجب أن نلاحظ أن الدكتاتورية كأسلوب للحكم يتعلق بموضوع أو منظور الربط أو عدم الربط المركزي، أى فردية أو عدم فردية مسؤلية اتخاذ القرار في المشاكل الهامة، لم تكن من ثم

تتعلق بموضوع أو منظور آخر تبع أسلوب الحكم أيضا، هو موضوع الاستبداد أو الحكم المطلق (الأوتوقراطية) في مقابل الأسلوب النيابي أو أسلوب الشورى وجماعية الرأي. فهذه ثنائية أخرى. وبالنسبة لموضوع الربط أو عدم الربط، نجد أن أسلوب التخطيط والتفكك وعدم الحسم - أن وجد حقا وليس شكليا - قد يقدم فائدة سالبة أو ثغرات في النظم الأستقرائية التي تصنع الظلم والتدهور. فكما يقول المثل : إذا اختلف اللسان، ظهر المسروق. لكن الأمر على عكس ذلك طبعاً بالنسبة للنظم الارتقائية العقلانية، التي تحتاج إلى أقصى درجات الضبط والربط والتنظيم والحسم، لتتمكن من تصفية قوى وأسباب التدهور واللا عقل.

وعلى كل حال، فالمهم أن ندرك أنه في ظل الديمقراطية، فإن كلمة «الديكتاتورية» تصبح بمعنى «الديمقراطية المركزية» (= المركزية centralised) أو «المربوطة مركزيا» أو «الجماعية». فإذا كانت كلمة «ديكتاتورية» قد تشوهت وأصبحت غير مستحبة، فلنستعمل بدلا منها أحد مرادفاتها المذكورة. وقد كان بعض المفكرين السياسيين منذ القرن التاسع عشر يستخدمون عبارة «ديكتاتورية الديمقراطية»، للتعبير عن النظام الديمقراطي الذي يستخدم أسلوب «الربط المركزي الحاسم» في ممارسة الحكم. وفي هذا، يجب ألا ننسى أن نقبض «الديكتاتورية» أو «الربط المركزي الحاسم»، هو (من الناحية الرسمية) «التفكك» أو «التسبب» أو «انعدام الضبط والربط» أو «انعدام المركز الأعلى ذي السلطات الحاسمة»؛ رغم أن تلك الفوضى - التي تسمى بالتعبير الحديث «ليبرالية» - تخفي تبادلية قبضة مركزية تتحكم سرا.

والحقبة أنه كان يجب أن نطلق على نقبض «الديكتاتورية» أي نقبض أسلوب الحكم والممارسة مركزيا، اسما آخر غير اسم «الليبرالية» الذي ارتبط تاريخيا بالارتقاء الديمقراطي والاقتصادي والثقافي. فعلى عكس ما يتصور كثيرون، بدأت الليبرالية بتدعيم السلطة الحكومية المركزية، وتصفية الحواجز والقيود اللامركزية المحلية أي القطاعية. ومعنى ذلك أن الليبرالية كانت حركة «تحرر» من الحواجز القطاعية في كل مناطق البلاد، بالاعتماد على الحكومة المركزية؛

وفي فرنسا قبل سقوط الملكية، كانوا يقسمون أنواع السلطة غير المركزية إلى ثلاثة، يسمونها états. وهذه الكلمة تترجم إلى «حالات» أو «أوضاع». وكانت «الحالة الثالثة» أو «الوضع الثالث» Tiers Etat الذي ارتبط بحركة التحرر الاجتماعي، هو الوضع الذي لا ينتمي إلى الإقطاع ولا إلى الكنيسة. وكان يعني بشكل عام «الوضع الحر»^(١). أما كلمة «ليبرالية» التي ظهرت بعد ذلك، فكانت تعبر عن الشعار القائل : «دعه يفعل، دعه يمر». لكن بعد القرن الثامن عشر، انتهى انقسام الدولة إلى ثلاث دول أو ثلاثة أوضاع داخلية، ثم أصبح هذا الشعار يعني - في ظل التدهور الجديد - «حرية» الاتفلات والصراخ والاختلاف للاختلاف. وهكذا انتهت الليبرالية بمعنى التحرر من الحواجز والقيود أو التحرر الاجتماعي والسياسي عموما، وانتهت بمعنى التعدد الحقيقي لاتجاهات وأوضاع الحكم الرسمي، ولم يبق لها إلا معنى التعدد الشكلي في الأحزاب والإيديولوجيات، الخ.

والخلاصة أن طريقة الليبرالية تدخل في ثنائية تناقضية فرعية عن أسلوب الحكم، بحيث يمكن أن تندرج تحت الديمقراطية كما يمكن أن تندرج تحت الأستقرائية - رغم أن الليبرالية مرفوضة ديمقراطيا لأنها تتصف بالديمقراطية.

(١) بهذه المناسبة أيضا، ترجم لويس عوض هذه الكلمة في بعض تلخيصاته الصحفية عن الثورة الفرنسية في الأهرام، بالترجمة المجعلة الثالثة وهي : «الطبة الثالثة» !

الفصل السادس

الليبرالية البرجوازية وتمزيق الديمقراطية

العدل أساس الملك

اعتادت إحدى المجلات الناصرية (مجلة «الطلعة») على أن تنشر كشمار لها منذ الستينات، كلمة فولتير تقول: «قد أختلف معك في الرأي، ولكنني على استعداد لأن أدفع حياتي ثمنًا لحقك في الدفاع عن رأيك». وكلما قرأت هذه الكلمة في تلك المجلة الصفراء بالذات (التي استمرت حتى الصمبينات)، تذكرت لافتة كبيرة معلقة في إدارة مستشفى المجانين بالمهاسية تقول: «العدل أساس الملك». والواضح طبعًا لضحايا مستشفى المجانين، أن المقصود بتلك اللافتة هو أن المطالبة بالعدل جنونًا وعلى غرار ذلك، فالمقصود بنشر تلك الكلمة في كل عدد من أعداد المجلة الناصرية المذكورة التي لا يمكن أن تعبر عن أي نوع من الديمقراطية أو الليبرالية، هو إيهام القارئ بأن حرية الرأي والتعبير هي دعة رومانتيكية من دهرات القرن الثامن عشر لا يمكن تطبيقها واقعيًا، وإيهامه أيضًا وفي الوقت نفسه بأن جوهر حرية الرأي والتعبير ومن ثم جوهر الديمقراطية هو حق الدفاع عن الآراء المعارضة.

وفي الظروف المعاصرة وفي ظل عبادة الغرب المعاصر والانتهاز بالحياة الغربية المعاصرة، فإن استعمال كلمة فولتير يمكن أن يعطيه معنى عكسيًا، ويحولها إلى تبرير لممارسات «الرأي» والاثارة لليبرالية والأنيون الليبرالي ضد الديمقراطية. ذلك أنه يمكن أن يقلب بعض الصحفيين أو السياسيين لجأًا ببعض الفضائح (ويكون ذلك عادة بهدف تفجير بعض الشكائات وتقديم بعض كعكش الفداء أو بهدف الابتزاز وعقد الصفقات السرية وراء الكواليس، أو حتى لاثارة مشاكل زائفة لتغطية القضايا الحقيقية)، أو يمكن أن يهتتموا بتفجير بعض اختلافات «الرأي» حول نقاط محددة بالذات في سياسة الدولة وفق مخططات دهاجرجية دقيقة، فيعصدي لهم صحفيون أو سياسيون آخرون يختلفون معهم وقد يشتمونهم، فتتحقق بذلك الممارسات المطلوبة في «حرية الرأي». وكلما كانت الفضائح والممارات والاحتراقات والمشاكل مؤثرة (لكن طبعًا من نوع لا يكشف جوهر النظام الإجمالي ومخططاته)، كلما كان ذلك أكثر تعبيرا عن «حرية الرأي»، وليس أكثر تعبيرا عن فساد النظام الذي ينتمي إليه هؤلاء وبهذه الطريقة، تستخدم ممارسات الاثارة الليبرالية والأنيون الليبرالي في نشر القوضي والضياح، وفي تمهيدك حيلة التدهور واللامعل.

وهذا يتضح أكثر في مجال الفساد والاقتصاد الأخلاقي. ذلك أنه يحدث مثلاً - خصوصًا في الدول البرجوازية المتقدمة إلى التدهور المعنوي - أن ينحدر بعض الكتاب و«العلماء» (وعلى رأسهم طبعًا دجالو الطب النفسي والتفسير)، فيطالبون بالمتابعة «الموضوعية» لـ «قوائده» و«أخلاق» الممارات والآثارة الإعلامية و«أدب» المجرمة والعنف، وأفلام الجنس المكشوف، و«حقوق» المرأة، أو «حق» المرأة في تعرية صفرها في الأماكن العامة (وهو «الحق» الذي دأبت عنه وزيرة شئون المرأة الفرنسية عندما أثارت هذه المشكلة والبيروقراطية في العام الماضي ١٩٧٥)، أو «حق» الشراء في المتاح بالمضامات القانونية والعنيفة، أو غير ذلك من «حقوق» و«ممارات» وسائل النشر في قتل إنسانية الإنسان. ومن ثم ينحدر لهم كتاب و«علماء» آخرون، فيفتقدون ويهاجمون وراءهم يخرجون على أصول «الموضوعية»، فتتحقق بذلك «حرية الاختلاف في الرأي»!

لكن ينبغي أن نولتير لم يكن يعصود أن حرية «الفكر»، يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا النوع من

«اختلاف الرأي». ومن المؤكد أنه لو عاد إلى الحياة ورأى «الحرية» التي يتمتع بها رجال ونساء العالم البرجوازي المعاصر (خصوصاً في فرنسا)، لعاد إلى القبر خجلاً وشعوراً بالعار وليس فقط حزناً وكماً. وهؤلاء الذين قرأوا فولتير ومعاصره - والمؤكد أنه ليس منهم محررو المجلة الناصرية المذكورة - يعرفون معنى «اختلاف الرأي» عند مفكرى وفلاسفة العقلانية الذين أصدروا الاتسكيكيميا الفرنسية في القرن الثامن عشر.

كلمة فولتير تكملها كلمة كوندورسيه (الذي قتله ثورية الارهاب الدهماني عام ١٧٩٤) : «كل انسان يستخدم عقله استخدماً صحيحاً، سيصل بها إلى أفكار يقينية في الأخلاق [أي في العلوم الاجتماعية] بنفس الضرورة التي سيصل بها إلى أفكار يقينية في الرياضيات».

ففي ذلك الوقت، كان الفكر الفرنسي يؤمن بأن «الرأي» يعنى الرأي العقلاني الانساني السوي، الذي يتحتم من ثم أن يتسلل في نفس الطريق أو الاتجاه العام مهما اختلفت المسارات، وأن يصل إلى نفس الحقائق مهما اختلفت الميول والمثقفات. فلم يكن فولتير وكوندورسيه وغيرهما يتحدثون عن «رأي» إلحاضيين للتحكم الذاتي أو ضحايا للاعقل واللاكر والثقافة المضادة والفساد. وإخلاصة أن كلمة فولتير كانت كلمة ديمقراطية حقيقية، تعبر عن «الجاه» العقل والأخلاق والانسانية، وليس عن «المخالفة» الليبرالية البرجوازية.

الانسان الليبرالي

بغض النظر عن المعنى اللاعقلي واللاكرى للرأي الذي تحول إلى مجرد استجابة ذهنية أوتوماتيكية للمؤثرات والمنبهات المحكومة علمياً وتكنولوجيا وإشعاعياً، فيجب ألا ننسى أن اختلاف الرأي ليس هو الحرية، لكنه وسيلة من وسائل الحرية. فالحرية تعنى الامتناع من المعجز النظري والعمل، أي من الخطأ والجهل ومن الظلم والشر والاضطراب، ومن ثم تعنى زيادة قدرة الفرد والمجتمع على التحكم في نفسه كفرد ومجتمع، وعلى التحكم في الطبيعة.

و «حرية الفكر» أو «حرية العقل»، أو مايسمى أيضاً «الحرية الفلسفية»، هي أولى وأهم مكونات هذه الحرية. فإذا كان منع اختلاف الرأي يقتل الحرية، فإن ما يقتل الحرية أكثر أن يتحول اختلاف الرأي إلى استنزاف انبساطي وفوضوي يخرج عن الطريق العقلاني. وهذه مشكلة لم يكن لها وجود في عصر فولتير، لأنهم كانوا يواجهون إذ ذاك مشكلة تقييد أو منع وتحريم الاختلاف في الرأي، أي تقييد أو منع استخدام العقل، لكن لم يكونوا قد عرفوا بعد التقييد الآخر المعادي لحرية الرأي، وهو «إباحية الاختلاف في الرأي» و «انفلات اجتهادات اللاعقل». وقدما قال أرسطو أن الفضيلة وسط بين رذيلتين، أحدهما بالتفريط بالأخلاق الأخرى بالاقراط. والمقصود هنا أن «منع الاختلاف في الرأي» هو مثل «إباحية الاختلاف في الرأي» أضرار بغيره الرأي. وأن إهدار حرية الرأي ينتج عن منع استخدام العقل مثلما ينتج عن الانتهاك أو الانتهاك اللاعقلي للعقل. بل ربما يكون النوع الأول من الأضرار أقل تدميراً، وأقل تحويلاً للعقل المقهور إلى لا عقل.

ويجاء يذكر في كلمة مشيرة للاستغناء قالها أحد الكتاب دفاعاً عن ليبرالية الانسان في الغرب، هي أن مانعه من انتشار الفساد في الغرب إنما يعبر عن الحرية والديمقراطية اللتين لولاهما لما عرفنا شيئاً عن ذلك. لكن واضح أنه لم يستطع أن يفكر الفرق بين الفساد والانساد - وهو الفرق الذي عبر عنه القدماء بالعبارة المعروفة : «إذا ابتليت فاستروا» ذلك أن الاضرار في النشر عن الفساد انساد، والاقراط في النشر عن الجريمة جرم، واستخدام شعارات الحرية المزعومة والليبرالية المزعومة في تعميم وتأييد الفساد والجريمة لا يعبر عن حرية أو عن ديمقراطية، ولكنه يعبر عن مخططات صناعة التدهور واهدار النوع البشري وتحويله إلى نوع حيواني أدنى.

فإذا كانت عمليات استطياد النساء مثلاً وراء كواليس أصحاب السلطة أو الثروة تعبر عن فساد فإذا كانت عمليات السلوك الأخلاقي، فإن ما ينشر بخصوص ذلك باسم الليبرالية وصل إلى درجة الصناعة

المتخصصة للاقتصاد والتجديد. ذلك أن صناعة الجنس لم تمد اليوم في الغرب مشكلة فساد، بل أصبحت صناعة علمية تكنولوجية متخصصة تتفنى في إنتاج الحيوانات الجنسية والسعار الجنسي بطريقة إنتاج وتربية الماشية بالمواصفات المطلوبة.

وبعبارة أخرى أن التمييز بين الفساد والاقتصاد، لا يعنى تغطية فضائح وجرائم الفساد. لكن المقصود كشف هذه الفضائح والجرائم في إطار وفي اتجاه تركيز السخط ضد الفساد، وتأكيد العقوبات الصارمة التي يلقاها أدوات الفساد، وفرض الحلول التي تردع وتستأصل الفساد. فلا شك أن هذا موقف مختلف اختلافا جليا.

الديمقراطية المجتمعية

إذا كانت الديمقراطية هي المساواة اللابيدية في الحقوق والحريات من أجل الانتقال إلى المساواة في القدرات، فإن «الطبقة» بأى شكل من أشكالها تكون متناقضة ومتنافية للديمقراطية. ومعنى ذلك أن هؤلاء الذين يقللون توصيف مشكلة الديمقراطية في النظم الاشتراكية إلى مايمسونه «دكتاتورية الطبقة»، أيا يضعون المشكلة بذلك وضعا خاطئا يؤدى إلى تحديد نقبضها تحديدا خاطئا. ذلك أنه إذا اعتبرنا المشكلة مشكلة أسلوب الحكم فيما يسمى «دكتاتورية طبقة البروليتاريا»، فإن معنى ذلك اعتبار حل المشكلة هو الانتقال إلى «لهبرالية طبقة البروليتاريا»، أو حتى الانتقال إلى أى «لهبرالية» طبقية أخرى. لكن الصحيح أن الخطأ يكمن في «الطبقة» (وخصوصا الطبقة المتخلفة)، ولا يمكن في «الدكتاتورية». فسيطرة «الطبقة» - أى طبقة كانت - هو المفروض أصلا وهو المشكلة التي يجب حلها ديمقراطيا، لأن تسلط «الطبقة» أو «الطبقات» يعنى «الأستقراطية الطبقة» و «القمع الطبقي». وهذا يعنى دفع حركة المجتمع تدريجيا. وفي مقابل ذلك، فإن «الديمقراطية المجتمعية» تعنى الديمقراطية التكاملية التي تدفع حركة المجتمع إلى الارتقاء العقلاى.

وتعبير «ديمقراطية مجتمعية» يترجم المعنى الأصلي المقصود من التعبير الأفرنجى social-democracy بكلمة social، فقد التعلق بالمجتمع كله، ولا تفيد مجرد اكتساب إلى بعض ظواهر المجتمع. وهذا مايلك عليه وضع الشرطة بين الكلمتين. ومعنى ذلك أنها كانت تحتاج إلى صياغة جديدة، مثل صياغة صفة «مجتمعية» في المربية لتصويرها عن صفة «اجتماعية» (كأن يقال مثلا societic). أو كانت تحتاج إلى استخدام كلمة أخرى، مثل كلمة Communal التي تعبر أصولها عن الجماعة المتساوية. لكن عمليات التخليل والمخطط والطويل الذى أتى ترتكز دائما على سوء الفهم وانخفاض الثقافة الفكرية، أعطت التعبير المذكور معنى مختلفا. وهو لم تحول فقط إلى مايمس «الديمقراطية الاجتماعية» (الأمر الذى أدى إلى بروز نقبض جديد خاطئ. هو مايمس «الديمقراطية السياسية»)، بل حولته أيضا في اللغات الأوروبية بواسطة الأحزاب الاشتراكية الانتهازية الصغراء إلى مايمس «الاشتراكية الديمقراطية» (الأمر الذى أدى أيضا إلى بروز نقبض آخر خاطئ. هو الاشتراكية البروليتارية).

ومن ناحية أخرى، ظهر مايمس «الديمقراطية الاشتراكية» أو «الشعبية»، في مقابل نقبض مضلل باسم «الديمقراطية البرجوازية» أو «الرأسمالية». لكن كما أوضحت، فالديمقراطية والطبقة تعنيان، كما أن الديمقراطية والرأسمالية تعنيان، فكلمة «اشتراكية» socialism تعنى - كما يصر أصلها اللاتينى - «النظام المجتمعى»، ولا يعنى نظاما طبقيًا. (بل إن هذا هو تقريبها المعنى الأصلي لكلمة Communism). والمقصود بالنظام المجتمعى اللابيدى، النظام الذى يخضع المصالح العقلانية العامة للمجتمع وليس المصالح الخاصة بطبقة كبيرة أو صغيرة - مما يعنى عمليا تلويب الفروق بين الطبقات القائمة والتحرك في اتجاه تصفيتهما. وكما قلت، فإن كلمة «لاطبقي» تعنى non-class (أى لايمثل طبقة)، ولا تعنى classless (أى بدون طبقات).

وبخصوص الديمقراطية والرأسمالية، فالفرق المنطقي كبير بين التعبير عن وجود ديمقراطية «في» نظام

رأسمالي، ووجود «ديمقراطية رأسمالية». فهذه عبارة متناقضة ذاتيا ومرفوضة منطقيا، لأنه لا يمكن الحديث عن نظام «لايطبق طبقي»، رغم أنه يمكن الحديث عن نظام لايطبق «في» أو «داخل» نظام طبقي، فهذا يشبه الفرق بين الحديث مثلا عن السكر «في» الملح، والحديث عن السكر الملحي والمهم أنه تسلسلت الاختلاطات أو التخللطات والاختلاطات أو التخللطات المضادة، للتعبير عن صفات البرجوازية والرأسمالية أو البروليتارية والاشتراكية، الخ. وهنا يجب أن أكرر أن الديمقراطية الحقيقية كانت ولا يمكن أن تكون في أي عصر إلا ديمقراطية واحدة (بفرض النظر عن درجة كمية ونوعية تحققاتها)، مثلها مثل الثقافة الحقيقية الواحدة، والاشتراكية (أي المجتمعية) الحقيقية الواحدة، الخ. فهذه كلها منظورات متعددة لنفس طريق الارتقاء أو التنوير أو العقل أو التحرر أو الأهمية الإنسانية أو الثورة الشاملة، الخ، في مقابل طريق التدهور أو التجهيل أو اللاعقل أو القهر أو الدهمانية العالمية والالإنسانية واللاثورة، الخ.

ومن ناحية أخرى، فالديمقراطية كنظام متكامل، لايجوز تقسيمها الا تجريدها، على غرار تحديد النصف الأيسر مثلا أو النصف الأيمن من جسم الانسان الحي. لكن مثل هذه التحديدات الكمية أو التجزئية التعريفية، لايجوز أن تتخطى وحدة الجسم الحي. فلا يجوز منطقيا ولا لغويا أن نتحدث مثلا عن الجسم الأيسر للانسان في مقابل جسمه الأيمن، رغم أنه يجوز تجريدها تناول «الأجزاء» المختلفة من الجسم. وبهذه النظرة، يجب أن تلاحق ونطارد كل التقسيمات اللانطقية التي فرضتها أجهزة التخليل والتجهيل واللاعقل، التي وصلت في العصور الوسطى الى درجة تقسيم «الحقيقة» الى «حقيقتين» (حقيقة شرعية أو دينية وحقيقة عقلية أو فلسفية)، ووصلت في العصر الحاضر الى درجة تقسيم العلوم الاجتماعية الى نوعين (علوم برجوازية وعلوم بروليتارية)!

الاشتراكية والديمقراطية

قلت ان الترجمة الاشتقاقية للكلمة الأوروبية socialism / اشتراكية، هي «المجتمعية» أو «النظام المجتمعي»، أي أنها لاتعبر عن معنى «التأميم» أو «المشاركة العامة في الملكية» كما هو الحال في الكلمة العربية وغيرها من كلمات اللغات الشرقية ذات الأصول الدينية. وهذا التوضيح يبين أن التأميمات أو توزيعات الملكية ليست هي جوهر الاشتراكية (كما سنبين في الكتاب الثاني)، لكن جوهرها هو تنظيم وتخطيط حياة وتطور المجتمع في اتجاه عقلاني ارتقائي.

وفي الاطار التاريخي، فالاشتراكية تعني: «نظام ازالة طواهر وأثار القهر الفردي والاجتماعي والتحكم اللاعقلي، في اتجاه الارتقاء العقلاني نحو المساواة في القدرات». ومعنى ذلك أن جوهر الاشتراكية هو الديمقراطية، وجوهر الديمقراطية هو الاشتراكية، لأن كلمة ديموس أي «شعب» تؤخذ بالمنطق العقلاني كما قلت بمعنى «المجتمع». ولهذا، فإن أهم أهداف الاشتراكية هي - مثل الديمقراطية - أهداف تحقيق المساواة اللاتبقية في الحقوق وفي القدرات، من خلال تحقيق الترقية العقلانية المستمرة للمجتمع. أما التأميمات وغيرها من أساليب تنظيم الاقتصاد والملكية والحكم، فهي مجرد وسائل تخدم هذه الأهداف أو هذا الطريق.

لكن أجهزة الثورة المضادة العالمية التي صنعت النظم النازية والفاشستية الرسمية ثم النظم العسكرية والفاشستية الجديدة الموحدة وعلى رأسها الناصرية، لما أرادت بذلك أن تضع العربة أمام الحصان وتجعل التأميمات والملكيات الحكومية أهدافا لا وسائل، ونتيجة ذلك، جعلوا الاشتراكية مرادفة لنظام الملكية الحكومية، ومن ثم حاربوا الاستثمارات الخاصة التي لا يمكن بدونها تحقيق ارتقاء اقتصادي. وجعلوا قيادة الاشتراكية الحكومية المزعومة للفئات والطبقات اللاعاقلة، مثل العسكريين والعمال والفلاحين، ومن ثم حاربوا فئات المفكرين والمثقفين العقلانيين التي اعتبروها فئات «برجوازية» أو «غير كادحة» أو «كثيرة الكلام». وجعلوا الديمقراطية حركة معدمين وفقراء وقطاعات شعبية أو دهمائية، ومن ثم هجموا الى تصفية واستئصال الديمقراطيين الحقيقيين وهم المثقفون العقلانيون باعتبارهم «ديمقراطيين برجوازيين»!

ومن أجل هذا الهدف التدهوري اللاعقلى، كان أصحاب الاتهامات الدينية وأعداء الشيوعية على استعداد لتبني شعار «دكتاتورية البروليتاريا» أو «الديمقراطية الشعبية»، لتبرير ضرب وتصفية حرية العقل واتهامات الفكر الحر والثقافة العقلانية؛ وهذا يذكّرنا بقصة قسيس أراد أن يأكل دجاجة فى أحد أيام الصيام عند المسيحيين، فعصها باسم نوح من السمك ثم اتهمها شرعا!

وفى نفس الاتهام، اتهمت النظم الرأسمالية الحكومية بحكاية «الديمقراطية الاجتماعية» فى مقابل «الديمقراطية السياسية»، لتقدم بذلك تبريرا لنظام الارهاب السياسى الشامل بحجة تحقيق أهداف «اجتماعية» وهمية لم تتحققا وهكذا ضاعت الحقوق السياسية والفكرية، بدون أن تتحقق شعارات «المعادلة الاجتماعية» و «المساواة الكاملة» و «الحريات المجانية»، الخ. وفى مصر فى بداية الانقلاب الناصرى، طرح بعض الديمقراطيين شعارا تقسيميا ناقضا باسم «الديمقراطية السياسية»، وذلك من أجل التنبيه الى أهمية الحقوق والحريات السياسية والفكرية، بدون أن ينتهوا هم أنفسهم الى أن هذه الحقوق والحريات هى شروط وأجزاء لا تتجزأ للحقوق والحريات المعيشية والاجتماعية. لكن أعداء الديمقراطية استفادوا من هذا التقسيم اللامنتطقى، فادعوا أنهم يضحون بما يسمى الديمقراطية السياسية من أجل ما يسمى بالديمقراطية الاجتماعية، بينما قاموا عمليا باهدار الديمقراطية كإنهاء عقلاني مجرد غير قابل للتقسيم، أى قاموا عمليا باهدار مختلف الحقوق والحريات السياسية والفكرية والاجتماعية، وهذا يشبه قصة «تاجر الهندسة» الذى كان يريد قتل المدين، بحجة الحصول على رطل واحد - واحد فقط - من لحمه!

مكونات الديمقراطية

يمكن تقسيم مكونات الديمقراطية كنظام موحد متكامل، الى ثلاثة فروع هى :

١- الحقوق المعيشية للمجتمع. وهذا يعنى المساواة الشرطية فى ممارسة حقوق وحريات الحياة والأمن والعلاقات الاجتماعية فى مختلف المجالات المادية والمعنوية المباشرة.

٢- الحقوق السياسية للمجتمع. وهذا يعنى المساواة الشرطية فى ممارسة حقوق وحريات التصرف ازاء الحقوق المعيشية المذكورة، مثل حقوق وحريات النشاط السياسى والمطالبة والمعارضة والتنظيم (من خلال الأحزاب والمجموعات والنقابات وغيرها) والمظاهرة والاضراب، الخ.

٣- الحقوق الفكرية للمجتمع. وهذا يعنى المساواة الشرطية ذات الاتجاه العقلاى فى ممارسة حقوق وحريات العقل والتفكير والتعبير والنشر فى أى مجال، وواضح أن هذا يعنى زيادة قدرات التصرف ازاء النوعين السابقين من الحقوق.

وهذا التعاضد الهرمى للحقوق الديمقراطية العقلانية، يبين أنه لامتضى للحقوق المعيشية بدون الحقوق السياسية التى تحققها وتضمنها وترفعها، كما أنه لامتضى للحقوق السياسية بدون الحقوق المعيشية التى هى أساس النشاط السياسى. ومن ناحية أخرى، فالحقوق الفكرية هى التى تكفل امكانيات التعبير والتصميم واستيقا وعلاج المشاكل وتقديم الحلول فى المجالين المعيشى والسياسى، وفى نظام الفرد ونظام المجتمع، وفى اتجاه التطوير والارتقاء، فضلا عن دورها فى تحقيق ازدهار وارتقاء العقل باعتباره فاعل الانسان عن الحيوان.

وإذا كانت المساواة فى أنواع الحقوق المذكورة هى مساواة شرطية أو مشروطة، بسبب استمرار عدم التساوى فى القدرات، وإذا كان الارتقاء فى اتجاه المساواة التامة يعنى - كما قلت - زيادة القدرات لزيادة الحقوق الفعلية، فإنه يمكن من هذه الزاوية تقسيم المساواة الشرطية فى الحقوق الى نوعين :

١- المساواة الشرطية النظرية فى الحقوق، أى المساواة التشريعية والإدارية، الخ. وهذه تتضمنها القوانين والنظم واللوائح الادارية وغيرها، سواء كتحددات عامة أو كتحددات جزئية مباشرة.

٢- المساواة الشرطية التطبيقية فى الحقوق. وهذه تعنى توفير ما يمكن من وسائل عملية لتعويض أو خفض نتائج الفرق فى القدرات، ومن ثم زيادة الحصول الفعلى على الحقوق.

ومن أمثلة الوسائل العملية لزيادة تطبيق المساواة في المجتمع، توفير «الفرص» الواقعية الممكنة التي تتاح لمن هم أقل في القدرات. من ذلك مثلاً، ضمان وسائل وفرص الالتحاق بمعاهد عليا غير جامعية لمن لا تسمح لهم قدراتهم الذاتية أى استعداداتهم الذهنية بالالتحاق بالجامعة. ومن ذلك أيضاً إقامة معاهد للتدريب المهني للأفراد الأقل في المستوى. ثم أيضاً توفير الوسائل لاكتساب وتحصيل «الامكانيات الذاتية» التي تعرض للتخلف الشديد في القدرات (مثل أنواع التعليم المتوسط، والتدريب السهل - كالتدريب على الآلة الكاتبة مثلاً). والفرق بين «القدرات» و «الامكانيات»، هو أن القدرات تعنى الاستعدادات الذاتية الثابتة أو الأكثر ثباتاً والأصعب اكتسابها (مثل قدرات الذكاء والابتداء والفكر العقلاني)، بينما الامكانيات الذاتية تعنى الاستعدادات المتغيرة أو الأكثر تغيراً والأسهل اكتسابها (مثل الامكانيات المكتسبة من التأهيل المهني).

ومن ناحية أخرى، لجمال المساواة التطبيقية في الحقوق، يجب أن يشمل أقصى مايمكن من «ضمانات» عملية تضمن وتؤكد فعلياً تحقيق المساواة الشرطية في الحقوق. فإذا كان الكثير من وسائل تنفيذ الحقوق يتوقف على «القدرات»، فالمطلوب هنا توفير الوسائل التي تضمن عدم طمس وإخفاء مقاييس أو درجات القدرات الذاتية الحقيقية لكل فرد. من ذلك مثلاً إصلاح نظم التعليم والامتحانات لتوفير الوسائل والضمانات التي تضمن للتلاميذ والطلبة الاستفادة الحقيقية من التعليم العام والجامعي، والتي تضمن أصلاً عدم طمس وإخفاء قدراتهم الذاتية : نتيجة عجز وفشل أو تخلف نظم وبرامج التعليم أو عمليات التدريس، أو نتيجة عشوائية ومحدودية نظم الامتحانات، أو نتيجة إلغاء الدور الثاني الاحتياطي، الخ. ومن ذلك أيضاً، توفير الوسائل والضمانات التي تتيح اكتشاف استعدادات التفوق الحقيقي، والتي تضمن للمتفوق الصغير الوسائل المعيشية المناسبة لاستكمال أعلى درجات الدراسة.

الفصل السابع الشمولية والدولة

شمولية العدل وشمولية الاجرام

ماهى الشمولية Totalitarianism ؟

كان التعريف السابق للشمولية فى الغرب، أنها تمنى إنعدام الديمقراطية نتيجة عدم الفصل بين مايسمى «السلطات الثلاث»، أى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وعندما اتضح لأخصار الديمقراطية أن الاتصال القانونى لهذه السلطات الثلاث لايمكن أن يكون كاملا، فضلا عن أنه لايلفى التحامها السياسى والادارى والاجتماعى والعائدى، الخ، ولايشكل فى حد ذاته ضمانا فعلا للنظام الديمقراطى، ظهر تعريف جديد للشمولية (انظر لاروس ١٩٧٤) يقول انها تمنى إنعدام الديمقراطية نتيجة تركيز السلطات الثلاث المذكورة فى أيدي عدد صغير من القادة ومعنى ذلك أنه اذا كانت الأجهزة السرية للسلطة البرجوازية متطورة بحيث تستطيع أن تصنع بطريقة الانتاج بالجملة عددا كبيرا أو أى عدد من العملاء أو الأدوات أم الأراجوزات، أو على الأقل من لايشئ منهم، وأن تستخدمهم فى إدارة هذه السلطات الثلاث فى الاتجاه المطلوب، تكون الديمقراطية قد تحققت!

وفى اللغة العربية، وكذلك فى بعض الكتابات الأوروبية، يجعلون كلمة «شمولية» مرادفة لكلمة «دكتاتورية» (التي هى كما قلت مجرد أسلوب للحكم قد يخدم الديمقراطية وقد يخدم اللاديمقراطية!)، ويعبرون بها بشكل خاص عن الدكتاتورية الاستبدادية التى تسيطر على «كل» مجالات الحياة. وجوهر التخطيط والمغالطة فى هذه التعريفات وماشابهها، هو أنهم - خصوصا فى العصر البرجوازى - يخفون تماما قبضتهم السرية للحكم الشامل، لأنها قبضة لا انسانية ولا عقلية ملطخة بالاجرام. وعلى أساس إخفاء قبضتهم السرية التى تسلك بكل الخيوط وتحرك كل الخيوط، يجعلون الثغرات المخططة المحكومة والانتفاضات والفوضى المخططة المحكومة حرية وديمقراطية، ويجعلون أى تنظيم صريح شامل وأى تخطيط صريح شامل للدولة والمجتمع استبدادا ولاديمقراطية.

وقد كان الفيلسوف الوجودى اللاعقلانى ياسبرز Jaspers (١٨٨٣-١٩٦٩)، يقول ان «الحرية» تعنى «تلقائية اللاشعور» (الذى يعنى عندهم اللاعقل)، أى تلقائية الاسباب والتفكير، أو بعبارة أخرى الحداع الذاتى والتعاضى عن الأسباب الحقيقية للارادة، بالفرق فى «ظلام سراديب اللاشعور»! فإذا تذكرنا أن ياسبرز هذا كان متخصصا فى الطب النفسى، فإن نظريته اللاعقلية عن الحرية تبدو ذات قيمة كبيرة! وهى تعبر فى الحقيقة عن أكذوبة الحرية البرجوازية بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع. فالحرية الفردية والاجتماعية عندهم، تعنى الحداع الذاتى والاستسلام لتلقائية الظلام، وينبئهم أن مثل هذا النوع من الحرية مفيد جدا لأجهزة صناعة التدهور واللاعقل واهتار النوع البشرى، لأنهم لا يستطيعون ممارسة التحكم الشامل فى الأفراد وفى المجتمعات الا فى ظروف الظلام النفسى والاجتماعى، ومن أعماق الظلام النفسى والاجتماعى.

المشكلة إذن ليست مشكلة «السلطات» الثلاث المذكورة، التى يجب بالفعل أن تتحدد وتتفصل اختصاصاتها وحقوقها وواجباتها بقدر مايمكن من تحديدات فاصلة، لكنها مشكلة «السلطة» الحقيقية العليا التى تحكم الأفراد والمجتمع سرا أو علنا. فإذا كانت أجهزة السلطة البرجوازية العالمية والمحلية تخفى قبضتها السرية المتحكمية فى مجموع الأفراد والمجتمعات، وإذا كان موقف الأفراد انزاء ذلك هو الغنى أو التعاضى والانتداع أو الحداع الذاتى، فإن نقطة البدء الصحيحة فى هذا الموضوع هى الاعتراف

بأن «الشمولية» واقع عام لأي «سلطة» حقيقية حاكمة - سواء كانت تتركز في أجهزة كهنوتية (كما كان الحال في المصور القديمة والوسطى)، أو كانت تتركز في الدولة الرسمية وأجهزتها (كما هو الحال في العصر الحديث)، وسواء كانت شمولية لديمقراطية ومن ثم سرية تخفى قدراتها لأنها معادية للعقل ومصالح المجتمع والانسانية، أو كانت شمولية ديمقراطية عقلانية ومن ثم يجب أن تكون علنية.

نقطة البدء ليست أن نفرق في الظلام الخادع وأن نستسلم للقوى المخادعة الصائتة للظلام والمتحكمة في الظلام، والتي هي من ثم قوى التنحدر والاعقل والانسانية. لكن نقطة البدء هي الانتقال من شمولية الظلام الى شمولية النور، ومن شمولية الاعقل والانسانية والتدهور الى شمولية العقل والانسانية والارتقاء. أي الانتقال من شمولية القهر واللاميقراطية الى شمولية التحرر والديمقراطية - التي لا يمكن بدونها توفير وتأمين وسائل الحياة وقدرات العقل والتفكير الحر.

وان انتشار التصور القديم من أن الحاكم الكنسى أو المدني هو «ذل الله في الأرض»، وعن أن «الآب» الذي في السماء أو الذي في الأرض يجب أن «يرعى» حياة ومصالح البشر ويضعها تحت عنايته، إنما يعبر في أصله القبول الكورني عن شعور الأغلبية المستضعفة بحاجتها الى من يرعى «كل» شئون حياتها ، ليحقق لها الحياة الكريمة والأمن. وهذا واضح أيضا في التصورات الدينية عن شمول القدرات الالهية، وشمول العدالة الالهية والقصاص الالهي، الخ. وهو واضح أيضا في انتشار كلمة عمر بن الخطاب عن أنه «لو ضلت عنزة على جسر في العراق لحشيت أن يسألني الله عنها» ، وفي استخدام هذه الكلمة كتهيب من شمولية التحكم العادل المطلوب. أما اذا كانت الشمولية المباشرة قد استخدمت ويمكن أن تستخدم في تبرير حرمان الفرد والمجتمع من أي ثغرات للحرية، فهذه مسألة تدبر عن الاتجاه المضاد.

السلطات الأخرى

ان ما يسمى «السلطات الثلاثة» التي يرى البعض أنها أكثر تعددا، إنما تعنى في الحقيقة الفروع أو الأقسام الثلاثة المتعارف عليها في تكوين الدولة الرسمية. ومن حيث المعنى العملي لكلمة «سلطة»، فالسلطة يمكن أن توجد خارج اطار الدولة الرسمية. ولهذا يتحدث الكثيرون مثلا عن «سلطة الصحافة» التي يعتبرونها «سلطة رابعة» لكن لماذا الصحافة فقط؟! ان وسائل الاعلام الأخرى لا تقل في سلطتها الفعالة عن الصحافة. وفي أمريكا يقولون ان «سلطة» التلفزيون هي «السلطة الأخرى»! ثم ماذا عن سلطة النقابات الصفراء التي تشكل أيضا مراكز فعالة في المجتمع؟! هذه الأمثلة تنبهنا الى أن «السلطات» بمعنى «القدرات العامة»، لا تقتصر على الفروع الثلاثة المذكورة للتكوين الإداري الرسمي للدولة، ولكنها تمتد أيضا الى بعض المرافق الاجتماعية غير الرسمية.

أما مشكلة الانفصال القانوني بين تلك الفروع الثلاثة أو غيرها، فهو انفصال يعبر عن التخصص الفني ويحدد دوائر المسؤوليات والاختصاصات، مما يجب أن تضمنه القوانين والقواعد والاجراءات المتقدمة في أسلوب الحكم والادارة والنشاط الاجتماعي بالنسبة لمختلف المرافق الحكومية وغير الحكومية. وبدون ذلك، تسقط المسؤولية بالتصريح أو بالتدخل أو بعدم التدخل، وليس فقط بالتدخل الإداري وغير الشرعي.

وكلمة «سلطة» تحتاج الى تحديد. فالسلطة تعنى «المسؤولية أو القدرة المجتمعية»، أي حقوق وقدرات التصرف التي تملكها أي قيادة أو أي طرف من قيادات وأطراف الدولة والمجتمع أزاء حقوق وقدرات بقية المجتمع. وبهذا المعنى، نلاحظ أن السلطة الحقيقية في المجتمعات البرجوازية أصبحت نوعا من ممارسة «الفترة» السرية وليست سلطة «حق شرعي». وهذا يبدو واضحا مثلا في أن كلمة power في الإنجليزية أصبحت مرادفة تقريبا لكلمة «قوة»، وابتعدت تماما عن كلمة authority التي لا يزال أحد معانيها في الفرنسية هو «السلطة المشروعة» PUISSANCE LEGITIME . أما في اللغة العربية، فلازالت كلمة «سلطة» تعنى power وأيضا authority . وكان الانجليزية قد نشروا في مصر استعمالا خاطئا لكلمة

«السلطة»، هو استعمالها بمعنى «القوة المفروضة» من جيش الاحتلال البريطاني، وفي ظل العسكرية الناصرية بعد الجلاء، استمر العسكريون ذوو النفوذ في محاولات طمس الفرق الجملري بين معنى «السلطة» ومعنى «القوة»، فكانوا ينشرون عبارة «مراكز القوة» بمعنى «مراكز السلطة».

ومن ناحية أخرى، فالسلطة المركزية - بمعنى مسئولية القدرة المجتمعية المركزية - يجب في النظام الديمقراطي أن تتنوع وتعمد وتتسع تخصصاتها إلى أقصى درجة ممكنة وبالتحديد القانوني الدقيق، لتشمل عقلاتها كل شئون حياة الفرد والمجتمع. ذلك أن البديل الوحيد، هو أن تسيطر على الفرد وعلى المجتمع قوى وتقاليد وموارث التنهدور واللاعقل والظلام.

وإذا أخذنا «القوة» بمعنى «القسر» أو «الاجبار» Coercion، وإذا أدركنا أن من المستحيل تحقيق أى تنظيم عقلاني ارتقائي للمجتمع بدون الارتكاز على عنصر القسر أو الاجبار، نجد أن التحديد الشمولي الديمقراطي الصحيح للسلطة المركزية يجب أن يتمثل في تأكيد ارتفاع عنصر الحق على عنصر القوة لكن كمتصرين متكاملين؛ ويجب أن يتمثل أيضا في أن تؤدي مخططات استخدام السلطة إلى خفض عنصر القوة إلى أدنى درجة بالنسبة لكثير عدد ممكن من الأفراد. وهذا لا يتأتى عمليا وعلميا إلا باستخدام أقصى درجة محددة ومعلنة من القوة مع أقل عدد من الأفراد المأدين للعقلانية وللارتقاء الديمقراطي للمجتمع. ومعنى ذلك أن «السلطة المركزية» يجب أن تكون أولا سلطة «شمولية» أى تشمل كل حياة المجتمع، وأن تكون ثانيا سلطة «حق» أى تحدد وتعلن أجراءاتها وقوانينها عقلانيا وتعمل على خفض استخدام القوة إلى أدنى درجة ممكنة.

تقسيم السلطات

على أساس تنوع وتعهد المسئوليات إلى التخصصات المحددة للسلطة المجتمعية، تتنوع وتعمد «السلطات» الفرعية أى التقسيمات الجزئية، سواء كانت تابعة إداريا للدولة أم لا. فالدولة هي التكوين الإداري الرسمي للسلطة المركزية، بينما السلطة تعنى عموما القدرة الاجتماعية. ومن هذه الزاوية، نلاحظ أن حكاية السلطات الثلاث أو الأربع أو الخمس، هي حكاية ثانوية خادعة. ذلك أنه يجب أن ندرك أن مجال التعليم ومجال الثقافة مثلا، فضلا عن مجال الاقتصاد، هي مجالات قدرة مجتمعية أوسع وأخطر تأثيرا. بل هي التي تصنع أصلا مسئولى السلطات المركزية وغيرها - حتى إذا افترضنا بالمكابرة السفسطائية أن هؤلاء لا يصنعون في المجتمعات البرجوازية بطريقة محكمة وفق مخططات ومواصفات سرية خاصة. ومعنى ذلك أن خضوع مجالات التعليم والثقافة والاقتصاد مثلا لأجهزة التحكم السرى لصناعة التنهدور واللاعقل - أو حتى للقوى «الشيطنانية» التلقائية للتنهدور واللاعقل - إنما يخضع كل فرد ومرافق الدولة والمجتمع اخضاعا شاملا لاتجاهات التنهدور واللاعقل، مهما تفنن جهالة المنافعين عن البرجوازية وغيرها. العسى والتمامى في تقنيات انفصال واستقلال السلطات.

وعلى كل حال، فالأدق هو تقسيم السلطة المجتمعية الشمولية للدولة الديمقراطية إلى نوعين من السلطة AUTORITE، هما :

١- السلطة الحكومية للدولة (من حيث أن كلمة «الحكومة» تعبر عادة عن معنى الارتكاز على قوة القسر أو الاجبار). وهذه هي سلطة الخدمات العامة التي تعتمد على استخدام الاجبار الحكومي. ويمكن أن تنقسم وفق مجالات أو موضوعات نشاطها وتخصصاتها، إلخ. لكنها تنقسم رئيسا إلى :

أ - سلطة تستخدم الاجبار الحكومي المقبول من أغلبية المجتمع.

ب - سلطة تستخدم الاجبار الحكومي غير المقبول من أغلبية المجتمع.

وباستثناء حالات الأخطاء والانحرافات والمجاز، فاستخدام الاجبار الحكومي غير المقبول من الأغلبية يكون في الدولة الديمقراطية اضطرابا من أجل المصالح العقلانية للمجتمع وللارتقاء، مع فشل محاولات الاقتناع والتوضيح والتوعية بخصوص ذلك. وهذا يعنى أنه يعبر عن عجز؛ أما في القدرات الفكرية والدعائية والإعلامية لمرافق الدولة الديمقراطية نفسها، وأما في القدرات الإدراكية لأغلبية المجتمع، أو في

كليهما معا. لكن الارتقاء العقلاني للحاكمين والمحكومين، يؤدي الى تصفية هذا الموقف.

٢- السلطة المجتمعية غير الحكومية للدولة. وهذه هي سلطة الخدمات العامة التي لاستخدم الاجبار، سواء كانت خدمات تقدمها الدولة بشكل مباشر الى الأفراد من خلال مرافق (مثل معاهد الدراسة وأماكن الاطلاع وأماكن الترفيه)، أو خدمات تقدمها الدولة الى المجتمع وليس الى الأفراد مباشرة (مثل خدمات التخطيط والتنظيم الشامل لحياة ووسائل المجتمع وحقوق وقدرات الأفراد والمجموعات).

الدولة والارتقاء

الفرد لا يكون فردا انسانيا بدون مجتمع عقلاني، كما أن المجتمع البشري العقلاني لا يقوم له كيان (ولن يقوم له كيان طوال عدة قرون قادمة) بدون الدولة ذات السلطة الحقيقية. وإذا تأملنا تاريخ البشرية منذ العصور القديمة، سنلاحظ أن ارتقاء الفرد والمجتمع لم يكن يمكن أن يحقق الا بواسطة «الدولة». لكن من ناحية أخرى، سنلاحظ أيضا أن كوارث التدهور واللا عقل التي عانى منها البشر كانت نتيجة مافعلته الدولة سلبا أو ايجابيا في مختلف الجساعات. أو بالأحرى، كانت نتيجة مافعلته سلطة التحكم البشري الشامل (وهي في العصور القديمة والوسطى سلطة الأجهزة الكهنوتية) التي كانت تفرغ باطن الدولة وتركب جرنها من الداخل مثل حصان طرواده المجرى، ثم تستخدمها كقوة ضاربة لاعاقلة في عمليات القهر الشامل. والحقيقة أن هذا كان يعبر عن تدهور نظام الدولة نفسه، أي انحراف الدولة الى وظائف غير طبيعية، هي ممارسة القهر ضد العقل وضد مصالح أغلبية المجتمع. وقد قلت أن هذه الظاهرة تسمى «انسلاخ» الدولة.

وتطور ظاهرة انسلاخ الدولة، يرتبط بتطور تكوين ثم استكمال قدرات سلطة التحكم السري الشامل التي تركب جرف الدولة الرسمية وتحولها الى أداة لاعاقلة. وهذا موضوع بالغ الخطورة، رغم أنه لا يلقى الاهتمام في المجتمعات التي يجرى مهمة التبصير فيها خبراء المصم أو النعاس، ومن ثم لا يهتمون بالدور الحقيقي والقدرات الحقيقية لأجهزة التحكم السري الشامل العالمي والمحلي، لأنها غير معلنة رسميا! وسوف أناقش هذا الموضوع تفصيلا في الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ، لكن المهم هنا أن أي تناول لموضوع الديمقراطية بدون تناول لموضوع حتميات انسلاخ الدولة ودور وقدرات أجهزة التحكم السري، ومن ثم بدون تقديم الحلول والمخططات العقلانية الصحيحة لتطور وظائف الدولة والأجهزة السرية، إنما هو تناول مناقق لموضوع الديمقراطية.

فاستمرار ماكينه الدولة، يتضمن بالضرورة المنطقية العلمية والعملية امكان أو احتمال انسلاخها، ومن ثم امكان أو احتمال تحولها الى جهاز محكوم ضد الديمقراطية العقلانية ضد المجتمع، ومعنى ذلك أن الطريق الوحيد لتحرير الفرد والمجتمع، هو إقامة الدولة الديمقراطية العقلانية القادرة على تطوير الفرد والمجتمع ارتقاء في اتجاه التحرر من الدولة، أي في اتجاه تلويب الدولة لنفسها كدولة ذات سلطة. وهذا على غرار الشرنقة السليمة، التي يمثل دورها الطبيعي في أن تلغي نفسها كشرقة، بأن تتيح لليرقة أن تخرج من داخلها فراشة كاملة.

لكن لا يوجد سوى نوع واحد فقط من الدولة يمكن أن تتحرك في هذا الطريق الديمقراطي الحقيقي وتستهدف حقا تلويب نفسها كدولة، أي تلويب وظائف الدولة من خلال تكوين الفرد الكامل العقلانية والمجتمع البشري الكامل النضج عقلانيا، الذي يصل فيه التنظيم العقلاني والتكامل في القدرات المتساوية الى درجة الاستغناء عن الدولة الحكومية المتحرقة. هذا النوع الوحيد من الدولة، هي تلك التي تتحرك في طريق الأممية اللا طبقية، ونحو المراحل العليا من الشيوعية العلمية في المستقبل البعيد المدى.

إن الديمقراطية يستحيل استكمالها بدون تلويب الدولة وتحرير الفرد والمجتمع من الدولة. لكن هذه العملية تحتاج الى عدة قرون من الارتقاء العقلاني. وقد كان الماركسيون يتصورون أنه يمكن بسهولة وفي عدة عقود، نقل البشرية الى «جنة» المرحلة الشيوعية العليا! لكن ثبت علميا وعمليا أن أقصى ما يمكن التطلع اليه حاليا، هو انتقاذ وإبعاد البشرية عن «جحيم» النظم اللاعقلية السائدة والمتوارثة؛ وعلى

الأجيال التالية بعد ذلك أن تفكر في تطوير المستقبل الى طريق «الجنة».

ومنذ العصور القديمة، كان التحرر من «ظلم السلطة» ومن «الحكام المحترفين» عموما، يمثل دائما أمل المفكرين المتطلعين الى العدالة والحرية. لكن أجهزة صناعة التجهيلية الشاملة واللا عقل الشامل التي تخصصت في التخليط المخطط وصناعة مقلوب الوسط الذهني بالافراط أو التفريط أو بالتزلق من التقيض الى التقيض، استطاعت أن تقلب الموقف ضد «ظلم السلطة» الى نظرية «رفض السلطة»، واستطاعت أن تقلب نظرية «التعذيب الديمقراطي للدولة» الى نظرية «رفض الدولة»! وهكذا ظهر ما يسمى «الفوضوية» anarchism ، التي تحارب أى اشراف حكومي بحجة تحقيق حرية الفرد! وهذا يشبه محاولة الحصول على الفراشة بدون الشرنقة، أو محاولة الحصول على الفراشة بتحطيم الشرنقة قبل اكتمال نضج البرقعة! وفي كل الأحوال، فإن مثل هذه النظريات الحاددة المخدوعة، لم تحقق ولن تحقق الا تسليم السلطة الى قوى التدهور واللاعقل، التي تستخدم الدولة وتركب جوفها المفرغ، أو تخرب وتهدم الدولة وتفرض على أنقاضها طاغوتها الارهابي غير القانوني (كما كانت تفعل أجهزة الرهوبت الشامل في مصر القديمة خلال مئات السنين في مراحل اسقاط الدولة الفرعونية أو في مراحل استيراد الغزو الأجنبي).

ان الارتقاء البشري لم يتحقق ولم يكن يمكن أن يتحقق بدون دولة. لكنه تحقق حيث كانت تظهر الدولة الأقرب الى العقلانية، أو الأقل في قهر الفرد والمجتمع، أو الأهمج من ذلك. من ذلك مثلا، تحقق الارتقاء في اليونان القديمة في المدن ذات الدول أو الدويلات الأقرب الى العقلانية. ومن ذلك أيضا، تحقق الارتقاء الروماني بقدر اقتراب الدولة الرومانية من العقلانية. فلما سقطت أو أسقطت الدولة الرومانية مع بقايا العقلانية، سقطت أوروبا في ظلام التدهور واللاعقل الكهنوتي وفوضى انعدام الدولة القادرة. وفي هذا الظلام اللاعقل والفوضى اللاحكومية، حلت الكنيسة وأمراء الاقطاع محل الدولة المركزية في أوروبا في العصور الوسطى.

والحقيقة أن هذه الظروف الاظلامية في أوروبا، تشبه الظروف التي كانت تصنعها الدول المركزية الدينية في الشرق منذ العصور القديمة، مما يبين أن انعدام الدولة المستنيرة يشبه عمليا قيام الدولة الاظلامية في اتجاه لاعقل! ومع ذلك، فقد وجدت في الشرق أيضا، وخصوصا في التاريخ الفرعوني القديم، «عصور وسطى» متتالية أشد اظلاما من اظلام المراحل التي وجدت فيها الدول الكهنوتية. من ذلك مثلا، عصور الفوضى العامة التي بدأت ضد الدولة الفرعونية بعد عصر الأهرامات في أواخر الألف الثالث قبل الميلاد، والتي استمرت قرونا عديدة بدون دولة مركزية وبدون حكومات اقليمية، أو في ظل مراكز اقليمية شكلية عاجزة ومحصورة التأثير. وفي ظل هذا الظلام الفوضى، كانت الأجهزة الكهنوتية للتحكم الشامل التي فرضت رهوبتها من خلال الفراعنة منذ عهد ميناء، تقارص سلطاتها وتنفذ مخططاتها داخل وخارج مصر، بالزبد من القدرات والحرمان الاجرامية غير المقيدة مسئولية الدولة وبالنظم والاجراءات الرسمية.

وفي ايطاليا، عندما بدأت بلور الاستتارة والتقدم منذ القرن الحادي عشر (نتيجة النزاع بين السلطة البابوية والسلطة الامبراطورية البيزنطية ومن ثم نتيجة ضعف قبضة التحكم اللاعقل في ايطاليا بعد القرن التاسع)، لم تظهر هذه البلور الا في المقاطعات أو المدن التي تكونت فيها دول أو دويلات جديدة كانت تسمى «البودستات» (والعنى المعروف الذى وصل الينا لكلمة podesta هو «السلطة»). وهذه هي ظاهرة الدول أو الدويلات أو السلطات التي انتشرت بعد ذلك في أوروبا في «المدن الحرة» أو البورجات أو الكوميونات، التي صنعت حركة الاحياء العقلاني أو النهضة والتنوير ومن ثم الحضارة الحديثة. أما الجهات أو المناطق التي كانت بدون دويلات أو سلطات رسمية قريبة من العقلانية، فكانت مثلها مثل الجهات والمناطق الخاضعة للحكم اللاعقل الكهنسي أو العسكري الاقطاعي أو الملكي القديم، غارقة في ظلام القهر والتدهور. بل حتى بعض المفكرين اللاهوتيين البيزنطيين، لم ينطلقوا فكريا الا في المقاطعات أو المدن الايطالية ذات السلطات المستقلة، التي التجأوا اليها بعد استيلاء الحملة الصليبية اللاتينية على القسطنطينية عام ١٢٠٤م.

وبعد عصر «المدن الحرة» أو الهورجات أو الكوميونات التي صنعت مكونات الحضارة العقلانية الحديثة بواسطة سلطاتها الديمقراطية الجديدة، بدأت الدولة السوفييتية الاشتراكية الأولى ثم دول المعسكر الاشتراكي تصنع في العصر الحاضر مكونات الحضارة العقلانية الأرقى التي ستقود البشرية في المستقبل.

الدور الحكومي للدولة

الدور الحكومي للدولة، أي استخدام الدولة للأجهزة الحكومية، هو الدور الذي تتحقق فيه مبادئ العلاقة بين الفرد وبين الدولة، سواء كان ذلك ضد أو من أجل هذا الفرد. وبعبارة أخرى، نقول أن «فعل» القسر أو الإكراه - سواء ضد أو من أجل هذا الفرد أو ذلك - هو الذي تتحقق فيه مبادئ العلاقة المباشرة بين الفرد وبين الدولة. ولهذا فإن تحديد المجتمع في مراحل المساواة العليا من دور الدولة، إنما يعني بالتحديد تحرره من أجهزة القسر أو الإكراه ومن المتخصصين في القسر والإكراه، ومن ثم تحرره من الحكام المعترفين الذين يركزون على هؤلاء. ومعنى ذلك أن تحمل السلطات العلمية لمراكز التنظيم والإدارة، محل سلطات الحكم المتخصص في استخدام القسر.

وهذا لا يمتنى طبعاً إلا عندما يصل ارتفاع الأفراد والمجتمعات والتضاريس في القدرات (مع انخفاض واتكاش سكان الأرض أصلاً) إلى درجة تتيح عارسة التنظيم العقلاني للحياة القروية والاجتماعية بواسطة «الوزع الذاتي» أو «السلطة الذاتية» لدى كل فرد، وبواسطة تناوب مسئوليات الإشراف المتصاعى أي تناوب تحمل المجتمع في مسئوليات تنظيم الحياة العامة. وهذا الهدف الأعلى البعيد الذي، يحدد لنا طبيعة طريق التطوير الديمقراطي للدولة، أي تطوير وظيفة الدولة في بقية وظائف المجتمع، باعتباره طريق تحويل الدور الحكومي للدولة إلى دور مجتمعي غير حكومي. ويتحقق ذلك من خلال ثلاث عمليات هي :

١- تحقيق أقصى ما يمكن من دور شعوري عقلاني على الدولة، بهدف الترقية الديمقراطية للفرد والمجتمع إلى الاتجاه الذي يجعلها باستمرار أقل احتياجاً إلى الدولة. وإذا شبهنا دور الدولة كما يجب أن يكون بـ «الأب اِزاء أبنائه»، يتضح لنا أن لجاح الأب في ترقية قدرات وتصرفات أبنائه ماديًا ومعنويًا في الاتجاه العقلاني الصحيح، إنما يعني أن يصبحوا في المستقبل أقدر ذاتياً أي أقل احتياجاً إليه أو إلى غيره.

٢- تطوير الدور الحكومي للدولة مجتمعيًا، بتحويل أقصى ما يمكن من خدمات تؤديها الدولة إلى خدمات لاستخدام الأجهزة الحكومية. ويتضح معنى هذا التطوير المجتمعي، إذا تأملنا مثلاً الفرق بين الخدمات التي تؤديها المدارس الراقية والخدمات التي تؤديها المدارس الإلزامية التي تستخدم الأجهزة الحكومية للتلاميذ على الانتظام فيها، أو بين الخدمات الصحية التي تؤديها المراكز الطبية الراقية والخدمات الصحية الإلزامية التي تؤديها الوحدات أو المكاتب الصحية الحكومية.

٣- خفض الاحتراف المهني للسلطات الحكومية، في اتجاه الهدف الأعلى البعيد الذي هو تصفية والتفكير الحكومية» للدولة. ويكون ذلك :

أ - من خلال زيادة عدد المشتركين في «المسئوليات» الحكومية (بدون مساس بهذا الربط الرئاسي لكل مسئولية). ب - من خلال التغيير التبادلي المنتظم وكذلك التجديد المنتظم في مواقع «المسئولية» الحكومية (بدون مساس بهذا التخصص واستقرار العمل). ج - من خلال التوسع في الاعتماد على مسئولين حكوميين تناوبيين، وكذلك مسئولين غير متفرغين للسلطة الحكومية. د - من خلال خفض القدرات الاجتماعية والشخصية للمسئولين الحكوميين إزاء الآخرين. هـ - من خلال إخراجهم جميعاً إلى التعامل مع الآخرين «تحت الضوء» القانوني والإداري والإعلامي. و - من خلال تكوين مسئوليات اجتماعية ذات تخصصات معينة (بتشديد المهام) تكامليًا، بحيث تشمل مسئولين حكوميين يمثلون تناوباً مختلف الجهات الحكومية مع مسئولين غير حكوميين يمثلون تناوباً مختلف الجهات غير الحكومية.

تلقائية التدهور الشامل

عندما أحاط المتمردون بعثمان بن عفان يناقشونه فيما يفعله أقرابه وولاته في الأمصار من نهب للثروات وتعبير للاعتيالات ضد المطالبين بالعدل والمساواة، كان يرد على كل سؤال من أسئلتهم قائلاً: «والله لا أدري هذا». وأزاء ذلك، قالوا له: «وما أنت إلا صادق أو كاذب. فإن كنت صادقاً، فقد استحققت الخلع لمجردك عن هذا الأمر. وإن كنت كاذباً فقد استحققت القتل لما أشرت به من قتلنا». والمعروف أن عثمان رفض الاستقالة، أو علقها على شروط أخرى، فقتلوه. لكن الذي يهمني هنا، هو أن كلمة «لا أدري» كانت تقال منذ العصور القديمة لتعبر تجنب المسؤولية عما يرتكب في ظل الدولة. لكن هذا التعبير لم يقبله المتمردون، الذين كانوا يأخضون بكلمة «لا أدري» عن المسؤولية الشاملة للحاكم عن أي عنة تضل على أحد الجسور. ففي رأيهم أن الحاكم يجب أن يعرف كل شيء ويتحمل مسؤولية كل شيء في الدولة والمجتمع، وأن الذي لا يدري بأسرار الدولة والمجتمع لا يصلح للحكم.

وإذا نظرنا إلى مسألة الحكم على أنه حكم مؤسسات وأجهزة وليس حكم فرد أو أفراد، نجد أن هذا الرأي صحيح، لأن هذه المؤسسات والأجهزة مختصة ومتخصصة في معرفة كل شيء، ولأن الفرد الأعلى في الحكم والأفراد المشاركين له يستطيعون أن يعرفوا من خلالها أي شيء عن أي موضوع (إلا إذا كانوا مجرد أدوات مسليين الإرادة). ومع ذلك، فإن أجهزة القهر والظلم والاعتقال، كانت ولا تزال تستخدم في كل مكان وزمان كلمة «لا أدري» وكلمة «لا تستطيع»، لتعبر ما يحدث ضد الأفراد وضد المجتمع، ولتغطية قدراتها السرية الشاملة على الاطلاع والتحكم.

وفي الظروف المعاصرة، تحولت مواقف «لا أدري» و«لا تستطيع» إلى فن علمي تكنولوجي متقدم من أخطر نوع، يقوم على التخطيط والتنظيم والعزل الدقيق للجهات التي يسمح لها بأن تعرف، والجهات التي يسمح لها بأن تستطيع، وتلك التي تحجب عنها المعرفة أو الاستطاعة بدرجة أو أخرى في وقت أو آخر، بحيث تمنع وتضيق مسعورية السلطة البرجوازية عن مخططات طعن الفرد والمجتمع وأعداء النوع البشري. فالسلطة البرجوازية الحقيقية، هي سلطة سرية تهتم إلى أقصى درجة باخفاء قوتها الشمولية، لأنها كما قلت قبضة ملطخة بالأجرام ومتخصصة في صناعة التدهور والاعتقال. وهكذا أصبح محور مخططات الدياجوجية والثورة المضادة المعاصرة، هو التظاهر بالمعز عن معرفة خفايا المجتمع، والتظاهر بالمعز عن تنظيمه ومواجهة تلقائياته - التي هي في الحقيقة تلقائيات محكومة تصنعها أو تركبها مخططات صناعة التدهور والاعتقال وتطلقها كالميكروبات ضد الفرد والمجتمع.

وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بل وحتى الثلاثينات، كانت السلطة البرجوازية تستخدم أسلوب التظاهر بالمعز لتعبر مظاهر الليبرالية البرجوازية وإدعاءات الحرية الفردية ضد المجتمع، أي لتعبر عن عدم تدخل الدولة مفلًا لمخ الأغنياء والأقوياء من أن يزدادوا غنى وقوة ويهددوا ثروات المجتمع ويقتلوا فئات المحصولات في البحر، ولتبع الفقراء والضعفاء من أن يزدادوا فقرًا وضيقًا ويتعردوا ضد المجتمع. وهذا الانحياز للعقل الظالم، هو الذي عبر عنه الشاعر بالمرينوردا بقوله: «والأسماك تشرب القهورة، والأطفال يطلبون اللبن»، وكانت أبريق السلطة البرجوازية تزد بأنها لا تستطيع التصرف إزاء ذلك، لأن هذه هي «الحرية» و«الديمقراطية».

لكن يدهي أن الأغلبية التي كان يتزايد فقرها وعجزها في مختلف المجتمعات، كانت ترفض هذا التعبير لعدم التدخل الحكومي. ولا يرى أن منع زيادة القوة بين الفقراء والأغنياء يتناقض مع الحرية والديمقراطية. ولا كان التدخل الحكومي ضد الفقراء وضد تهديد الثروات إنما يعنى فتح الطريق إلى الديمقراطية الحقيقية والارتقاء العقلائي، أي إلى الاشتراكية (= النظام المجتمعي)، لهذا تصرفت أجهزة التحكم السري الشامل لتحقيق أهداف الفقر والتدهور والاعتقال بمسائل «تلقائية» و«طبيعية». وهكذا أصبحت الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية، لتصفية بقايا العقلانية الأوروبية. كذلك استخدمت الحشرات والميكروبات وغيرها من الآفات «الطبيعية»، والكوارث المناخية المصنوعة، وغير ذلك

ما تصنعه وسائل التحكم التكنولوجي والاشعاعي من البعد (وخصوصا في المناطق غير المحكومة بمرجوازي بدقة). وباستخدام الفوضى والفساد واللاعقل في توجيه الاقتصاد، مع استخدام الرأسمالية الحكومية المرفقة في الغرب والمتنصصة للاشتراكية فيما يسمى العالم الثالث، أطلقوا أيضا الملايين من الرأسماليين الطفيليين الجدد من مختلف الدرجات، للاشتراك في التحطيم اللاعقل للمجتمع وفي نهش جثة الاقتصاد (كما سأوضح في الكتاب الثاني). ولذلك استمر نظام القهر البرجوازي العالمي، الذي لا يمكن أن يستمر الا على حطام العقل البشري.

حرية التحطيم الذاتي والتبادلي

كان التدهور في الماضي مقيدا باطار معين ويحد أدنى من «المعقولة»، لأن مسئوليات المشاكل في المجتمع كانت تقع في نظر الناس على أكتاف الفئات العليا من الرأسماليين الاحتكاريين. ومن ثم كان «فاعل الجريمة» ضد مصالح المجتمع، يتصرف لحفص أو تغطية آثار جرمته، أو تمويهها بمشروعات خيرية، الخ. لكن عندما توزعت الجريمة على الأسباب والكوارث و«التلقائية» و«الطبيعية» المصنوعة، وعلى المجموع الواسعة من الرأسماليين الطفيليين الجدد غير المترسين بالحجرة الاقتصادية (تأهيل عن الاستعدادات الاجتماعية الطويلة المدى)، فقدت الجريمة صفتها كجريمة، وتحولت الى حوادث «قضاء وقدر»، أو الى تعبير عادي عن طبائع الأشياء وطبائع الأشخاص.

ولأن من أهم وسائل صناعة التدهور في مختلف مستعمرات المجتمع والحكم، استخدام القيادات اللاعقلية أو المتخلفة العقلية (كالعمال والفلاحين والعسكريين)، والاستجابة لانهماجات الرأي العام الدهماني واللاعقل، لهذا لا يبرك المجتمع أنه يفرق في طريق التدهور، ولكنه يتصور أنه يتحرك في الطريق الذي يريده لنفسه؛ ذلك أن من أخبت مخططات أجهزة الثورة المضادة، استخدام الجماهير ضد نفسها، وإيهامها بأنها تختار لنفسها والمسألة هنا ليست فقط مسألة توريط في «حرية» التحطيم الذاتي، لكنها أيضا مسألة عدم تمييز بين التحطيم والبناء، أو بين التدهور والارتقاء.

ولانتاجه أجهزة التحكم البرجوازي حاليا الى استخدام حكم الأوليجركية المشوكة، أي المجموعات القليلة من الرأسماليين أو العسكريين أو الإداريين التي تفرض استبدادها الرئسي المكشوف، الا اذا كان المطلوب من ذلك تحويلها الى أوليجركية «شعاعية»، أي تحويلها الى موانع سواحق (تستقطب الصراخ) أي مراكز لاستقطاب السخط والحقد، بحيث يمكن استخدامها بعد ذلك ككاش فداء لحناج الجماهير فيما يسمى «ثورات التصحيح».

أما نظم الرأسمالية الحكومية التي تنقص الشعارات الاشتراكية، فلا تعتمد على أوليجركيات (أي مجموعات قليلة حاكمة من الرأسماليين أو الإداريين أو العسكريين)، ولكن تعتمد على مخططات الأجهزة البرجوازية للتحكم السري الشامل العالمي والمحلي، في صناعة التدهور «التلقائي» و«الطبيعي»، واللاعقل (الغيبى أو الدهماني أو العسكري) «التلقائي» و«الطبيعي»، الذي لا تتحمل مسئوليته أمام الرأي العام أي قوة داخلية أو خارجية ومن الوسائل «التلقائية» المصنوعة في هذا الطريق، تنظيم استخدام الكل ضد الكل، من خلال التحكم في توزيعاتهم.

فالفرق بين الظافرين اللذين يهبطان والظافرين اللذين يقطر أحدهما الآخر، هو فرق في ترتيب «المواقع» لا أكثر. وهذا المثال يعبر عن خطورة ظاهرة «تقسيم العمل» أو «توزيع مواقع العمل»، في نظم السيطرة الرسمية الشاملة، مثل النظم الفاشستية والرأسمالية الحكومية. وقد كانت الأجهزة السرية البرجوازية تتحكم عادة حتى في معظم موانع مايمسى والأعمال الحرة. لكن حتى الخمسينات وربما الستينات، كانت لا تزال توجد في بلدان العالم الثالث بعض الثغرات العقلية المكتسبة من أوروبا، ولهذا أسرعت كانت أوروبا بعد حربين عالميتين طاحنتين قد فقدت تماما أي ثغرات عقلية متحررة. ولهذا أسرعت الأجهزة البرجوازية العالمية الى فرض النظم العسكرية الفاشستية والرأسمالية الحكومية على بلدان العالم

الثالث، لتصنيف هذه الثغرات (قبل الرجوع الى بعض الشكليات الليبرالية عند استئصال كل الدور وانها «خصوصية التربية».

وظاهرة تقسيم العمل، هي أصلا ظاهرة ارتقائية تمرر عن التخصص وإرتقاء قدرات العمل. لكن أجهزة الثورة المضادة تستخدمها في اتجاه تدهوري لاعقل، هو اتجاه صناعة التناقضات والتنافرات والتطاحنات، وتحويل كل قوة أو فرد الى سلاح تدميري ضد قوة أو قوى أخرى، وضد فرد أو أفراد آخرين.

وهذا يشبه المخططات التي تستخدم أحيانا في بعض عمليات أجهزة مصلحة السجنون، بتجميع مجموعات المساجين المفضوب عليهم في زنازين تحقق أقصى تدمير تبادلي لكل مجموعة. (لكن هذه الطريقة يجب ألا تخفى مخططات التجميع التوفيقى ذات الأهداف الأخرى). فصناعة التناقضات والتنافرات والتطاحنات بين القوى والأفراد، يمكن أن يجعلهم يتحولون الى كائنات تنهش بعضها بعضا، أو تتآكل تدريجيا. وهذه من أهم معالم صناعة الطبايع والتطبعات الفردية والظروف المادية والمعنوية للأفراد في الغرب. وقد عبر جان بول سارتر عن هذه النزعة الفردية اللاعاقلة بقوله: «الجميم هو الآخرون»!

وبهذه الطريقة، فإن مخططات استخدام الكل ضد الكل، لاتعتمد فقط على صناعة الظروف والدوافع العامة للمقابلة البشرية، لكنها تعتمد أيضا على الاستخدام الخاص لظاهرة «تقسيم العمل» في رسم خرائط ومواقع التطاحن الفردي والطبقي والاجتماعي الشامل، بما يؤدي الى اطلاق طاقات الصراع التطاحني والتدميري في اتجاه تبادلي بين قوى المجتمع، بدلا من انطلاقتها ضد أجهزة القهر والظلم. ومعنى ذلك أنهم يخططون ويستقون مواقع واتجاهات التناقضات والتنافرات والتطاحنات، بحيث «تتكامل» في دفع وصناعة التدهور واللاعقل.

الفصل الثامن الديمقراطية والطبقية والصراع الطبقي

التعكيس الكهنوتي

من المعروف أن عميد الأدب العربي طه حسين، وصف الاشتراكية يوما بأنها «نظام النمل والنحل». يقصد أنها تهتم بالعمل المعيشي ولا تهتم بالثقافة والفكر. والحقيقة أن هذا ينطبق بالتحديد على النظم اللاعقلية، ابتداء من نظام عبودية الزراعة وعبودية بناء الأهرامات والمعابد والمقابر الأخرى في ظل الكهنوت الفرعوني، إلى النظم العسكرية والفاشستية الجديدة التي تأخذ بالأساليب الحكومية تحت شعارات الاشتراكية. لكن المهم بالنسبة لطله حسين، أن الانقطاعي المعروف بالهذراوى عاشور وغيره من أصحاب الاحساسات الطبقيّة الغريبة، كانوا يملقون على نشاطه الثقافى الفكرى باتهامه هو نفسه بالشيوعية! فالثقافة العقلانية والفكر الحر ومنهج العقل، كانت تعتبر عندهم صميم الشيوعية! وهذا ما عبر عنه جوبلز بقوله: «كلما سمعت كلمة ثقافة، تحسست مسدسى». ولهذا كان من المنطقى جدا أن تتخذ العسكرية الناصرية موقف التجاهل أو الاضطهاد إزاء طه حسين وطلقى السيد وغيرهما من مفكرى فترة الازدهار الثقافى السابقة على انقلاب ١٩٥٢^(١).

وعلى كل حال، فإذا كانت الديمقراطية الحقيقية مثل الثقافة الحقيقية تكون بالضرورة لاطبقية، فمعنى ذلك أن أى محاولة لربطهما بالمعدين والفقراء أو مايسمى الطبقات الشعبية، تكون محاولة دهبائية - أى لاعقلية ومجهيلة - ضد جوهرها العقلانى التنويرى. وقد كان من أكبر وأخطر أخطاء بل مغالطات الماركسية، اعتبار الهوليتاريا (أى عمال المصانع المعدين) قيادة الثورة والسلطة الاشتراكية وليس فقط جيش الثورة! وهذا يعنى اعتبار الطبقة الأكثر تخلفا فى العقل والفكر والثقافة، بمثابة «عقل» المجتمع والدولة، و «عقل» التطوير والارتقاء للفرد والمجتمع! وواضح من هذا التحديد - الذى يعبر عنه مايسميه ماركس ولينين «دكتاتورية الهوليتاريا» - مدى مايتضمنه هذا التصور الماركسى من تناقض ذاتى وسفسطة بل وتعكيس للوظائف، تتحمل مسئوليته فى الحقيقة الأجهزة البريطانية للتحكم اللهنى اللاعقلى التى صنعت ماركس ثم احتضنته بين مخالفيها وأتباعها ٣٤ عاما فى لندن!

ومن حسن الحظ أنهم فى الاتحاد السوفيتى لم يطبقوا هذا المبدأ الماركسى المقلوب الا شكليا. وإنما اعتمدوا فى نظامهم الاشتراكى اللادينى على مايسمى التكنوقراطيين (أى حكم الخبراء المتخصصين). ولو كانت الدولة السوفيتية قد تحولت حقا إلى دولة عمالية، لكانت قد انقلبت إلى دولة ذبئية، ولكانت قد انتهت منذ زمن بعيد. (طبق هذا فى المرحلة الأخيرة على النقابى العمالى ليخ فاونسا صنيعة الكنيسة البرلندية وأنصاره العماليين الكاثوليك!). ذلك أن تقاليد استخدام الدبماء (وهو فى العصور القديمة والوسطى الرعاة والبدو والفلاحين والصيادين والحرفيين)، كقادة للتفكير والاعتقاد وقادة للدولة والمجتمع، هى تقاليد لاعقلية قديمة ترجع إلى نظام الكهنوت الفرعوني الذى كان يستخدم المجاذيب فى

(١) لاحظ أن طه حسين فعلا كان ينهى عن نفسه سنة «البرجائزية» عندما يوجهها ضد اليساريين التجهيليين. وكان يعبر عن موقفه الديمقراطي اللاطبقي قائلا: «أنا أشد الناس بغضا لنظام الطبقات. وأما بغاوت الناس بكتاباتهم وعطوفهم من الثقافة والعلم والقدرة على الخدمة العامة».

دور المعلمين والحكاماء. وفي النظام الاسرائيلي اُلتدبم حتى عصر المسيح، كان يظهر نوع من الكهنة غير التعلّمين وغير الحاصلين على اجازات كهنوتية، يحاولون القيام بدور المعلمين والحكاماء. وقيادة المجتمع وكان من هؤلاء رعاة وفلاحون وصيادون وتجارون، وبعضهم اميون. ولهذا كانوا يجعلون نموذج الاعتقاد الديني، هو اعتقاد «الطفل» petit enfant (انظر مثلاً الجليل لوقا ١٨/١٧).

وهكذا نجد أن استخدام الجاهل في دور المعلم، أو استخدام اللاعقل في دور القائد، أو استخدام الذهن الطفولي كتموّج للتفكير، لم يكن تصوراً تعكسها مستحدثنا يرتبط بظهور طبقة عمال المصانع الآلية في أوروبا في عهد ماركس، ولكنه كان نظاماً كهنوتياً لفرعونياً وشرقياً قديماً.

ومن ناحية أخرى، فالبرجوازية التي يجب تصنيفها، لا يمكن بلهيبها أن تشمل «برجوازية» المفكرين والمثقفين العقلانيين والديمقراطيين العقلانيين وغيرهم من المجموعات ذات الاستهداف اللاطبقي الذين تعتبرهم الماركسية برجوازيين^(١). كذلك لا يمكن أن تشمل «برجوازية» المستثمرين الانتاجيين الذين يمكن أن يشاركوا في ازدهار وارتقاء المجتمع الاشتراكي عقلياً. لكن البرجوازية التي يجب تصنيفها واستئصالها، هي البرجوازية الحكومية المستبدة الظالمة والمتهمزة أرستقراطية (وخصوصاً برجوازية أجهزة السلطة)، وكذلك برجوازية الرأسماليين الطفيليين والحكوميين، وغيرهم من قطاعات عميلة أو خادمة للظهر الحكومي والمقاتلي. ثم أيضاً وأساساً القطاعات والفئات والمجموعات والأفراد المرتبطين بمخططات صناعة اللاعقل والتجهيل والتدهور، وبالقساد أو الانفساد اللهنّي والأخلاقي.

حكاية الثورين

التقسيم المغالط للديمقراطية الى ديمقراطيتين، ارتبط بتقسيم مغالط آخر تورطت فيه الماركسية اللينينية، هو تقسيم الثورة الى ثورتين! وقد كرر لينين مغالطات ماركس والجلز عن هذا الموضوع، فقال انه يجب التمييز بين مايسمى «الثورة الديمقراطية» ومايسمى «الثورة الاشتراكية»! ورغم أنهم طردوا هذا التقسيم بحيث حدوا نوعية الثورة الأولى بأنها «ثورة برجوازية ديمقراطية»، الا أن روح هذه التسميات والمسلمات تفيد بأنهم يتصورون أن «الديمقراطية» عموماً هي نظام برجوازي، تماماً كما يعتبرون «التنوير» انها برجوازية! (انظر مثلاً مادة democracy ومادة enlightenment في «قاموس الفلسفة» السوفييتي طبعة ١٩٦٧ الانجليزية).

ولقد أوضحت قبل ذلك أن «برجوازية» و «ديمقراطية» البورجات أو المدن الحرة أو الكومونات، كانت ذات اتجاه عقلائي لاطبي، قبل أن تنقلب الى الاتجاه الرأسمالي الطبقي اللاعقلّي بحيث تفقد حقيقتها الديمقراطية كما فقدت اتجاهها العقلائي والتنويري والارتقائي. ومعنى ذلك أنه لا توجد ثورتان، لكن ثورة واحدة مجهضة أو محاولات ثورة مجهضة، ثم محاولات ثورية جديدة لتحقيق نفس الطريق الارتقائي المطلوب، وهو طريق الديمقراطية العقلانية اللاطبقة، التي يمكن أن تسمى أيضاً باسم «الاشتراكية» (يعني «النظام المجتمعي»).

لكن تناقضات ومغالطات الماركسية اللينينية في هذا الموضوع، تهدو واضحة أيضاً في أن لينين اعتبر ثورة فبراير ١٩١٧ في روسيا القيصريّة «ثورة برجوازية ديمقراطية» (رغم أنها استمرت ثمانية شهور فقط)، في مقابل ثورة أكتوبر البلشفية التي اعتبرها «ثورة اشتراكية بوليتارية»! ومع ذلك، تحدث أيضاً عما أسماه «المحتوى البرجوازي الديمقراطي» لثورة أكتوبر نفسها، بحيث قال انها استمرت عدة شهور في الريف «ثورة برجوازية»، وأن النظام الاقتصادي السوفييتي في مرحلة «السياسة الاقتصادية الجديدة» NEP يعتبر «رأسمالية دولة»، وأنه مجرد نظام «انتقالي» و «غير اشتراكي»، الخ! وهذه كلها تخليطات وتقسيمات لامنطقية، تعبر عن الجوهر المغالط للتصورات الماركسية عن

(١) لاحظ أن هذا هو أيضاً موقف البرجوازيين اللاعقلين الماديين للشوعية، الذين لا زالوا حتى اليوم يصفون هؤلاء الناس كما يصفون المثقفين عموماً بصفة «البرجوازية»!

الاقتصاد والسياسة والتاريخ. لكن الأمر لم يقتصر على ذلك. فأجهزة التحكم السري البرجوازي الشامل المتخصصة في صناعة التخليطية المخططة واللاعتقل، التكتلت هذه التخليطات التي كانت قد زرعها في أذهان قادة الماركسية في ألمانيا ولندن وروسيا، فطورتها في بلدان أخرى في الظروف المعاصرة. وهكذا ظهرت بعد نظرية «الثورتين»، نظرية «الثورات المتعددة» فيما يسمى «العالم الثالث» وتطورت نظرية «المرحلة الانتقالية» التي «لا هي رأسمالية ولا هي اشتراكية» والتي «لا هي برجوازية ولا هي بروليتارية»، فأصبحوا يقولون بنظرية «المراحل الانتقالية المتعددة» (أي الانتقال إلى الانتقال أو التمهيد إلى تطوير الانتقال، بطريقة سهم النيلسوف زيتون الذي لا يصل أبدا إلى الهدف). وكانت محصلة ذلك كله، انتشار «الثورات» العسكرية والفاشية الجديدة (بها في ذلك «الثورة» الإسلامية الإيرانية)، أي «الاشتراكيات» الرأسمالية الحكومية، التي لا هي اشتراكية ولا هي رأسمالية ولا هي ثورات، ولكنها عمليات أفساد لاعلى للنظم الاجتماعية والساد لاعلى لحياة الفرد والمجتمع

الطبقات والفئات

يجب ملاحظة الفرق النوعي في المعنى بين كلمة «التمييز» discrimination التي ارتبطت بمعنى التمييز العنصري أو الطبقي أو الديني، الخ، أي عموما التمييز الظالم والاستقراطي، وبين كلمة «التماييز» differentiation أي الاختلاف الموضوعي الذي يمكن أن يعبر عن فروق القدرات والامكانيات، الخ، أي عموما التمايز العادل والديمقراطي. صحيح أنه في الاستعمال العادي يمكن أن تتشابه الكلمتان فلا تختلفان (إلا في الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في اللغة العربية)، لكن هنا يعبر عن نقص وتخلل لغوي في هذا الموضوع، ناتج عن استقرار شعارات المساواة الطباقية الدهشائية التي ارتبطت بالتقاليد الدينية منذ العصور القديمة. (انظر في ذلك مثلاً التعبيرات الفولكلورية الشائعة: كلنا أولاد تسمتاً كلنا أولاد حوا وأدم، الخ). وعلى كل حال، فالمهم هو ملاحظة الفرق النوعي بين المعنيين أو المسميين المذكورين، بغض النظر عن الكلمات أو الأسماء التي يمكن أن تستعمل في التعبير عنهما. و «الطباقية» معناها المعروف في اللغة العربية، تعبر عن التمييز الاستقراطي الظالم والتميز، ولا تعبر طبعاً عن التمايز الموضوعي الفردي أو المجموعي أو الفئوي، أي الاختلاف الحقيقي في القدرات والامكانيات. وهنا نلاحظ أن الكلمة الأوربية class، يمكن أن تعني «فئة» (في المنطق مثلاً بمعنى خاتمة أو مجموعة تصنيفية)، ويمكن أن تعني «فصل» (في المدارس مثلاً)، بينما كلمة «طبقة» في اللغة العربية تليد أصلاً معنى التحجر أو التجسد، وكذلك معنى التمييز الرأس (لا الأفقي)، أي في المرتبة أو الارتفاع. وهذا هو المعنى الشرقي القديم للطبقة الاجتماعية في نظم الاستقراطية الهرمية الوراثية القائمة على العبودية والقطاع في العصور القديمة والوسطى.

وفي مقابل ذلك، فإن المعنى القديم لكلمة class وهو «فئة»، كان يعبر عن التقسيمات التصنيفية المفتوحة والمتطورة لأصحاب الثروة أو أصحاب الوظائف الحكومية في بعض النظم اليونانية والرومانية. ولهذا لم تكن هذه الكلمة تستعمل في التعبير عن التقسيم الاجتماعي في العصور الوسطى القطاعية. ومع تطور النظام الرأسمالي في الغرب إلى نظام استقراطي هرمي ورأى شبه مطلق تقريباً، تطور معنى هذه الكلمة الأوربية بحيث أصبحت تعبر عن المعنى الشرقي المذكور لكلمة «طبقة». بل حتى كلمة «فئة» في مجال التقسيمات الاجتماعية، أصبحت في اللغة العربية تعبر عن معنى التمييز الهرمي الحجري، بحيث تترجم بكلمة stratum أو layer أو couche

وعلى كل حال، فقد ارتبطت الرأسمالية بمعنى جديد للطبقة الاجتماعية. ذلك أنها بعد أن خدمت الهرم القطاعي المنتظم والمحدد الأخلاق، أقامت بدلاً منه باسم «السيولة الاجتماعية» أو «الاستقراطية السائلة»، هرمًا جبلياً غير منتظم، أو مجموعة أهرام متعددة ومتراكمة ومتداخلة بحيث تتعدد وتتداخل تصاعديتها وقممها ويختلف تكوينها الهرمي العام. صحيح أنهم يهتمون عادة بأن «يعملوا» في أجزاء مرتفعة من الهرم الرأسمالي بعض أصحاب المليارات أو الملايين كمجرد موانع صراعي (تستقطب شحنات

السلط والحقد) أو كضمانات وتقاط قوته. إلا أن المهم أنه لم يعد يمكن قياس أبعاد ومستويات أجزاء الهرم الأرستقراطي الرأسمالي، بوسائل القياس الانقطاعية ولا بمقاييس الثروة النقدية. ففي بعض الحالات، يكون الرأسمالي الأغنى أضخم اجتماعيا من زميله الأقل ثروة نسبيا، والعكس بالعكس. وفي حالات أخرى، يكون بعض الاداريين الذين لا يملكون ثروات هائلة أقوى اجتماعيا من يملكون تلك الثروات، والعكس بالعكس. وبذلك أصبح من الضروري المعير على مايشبه ظاهرة «الماء المزاج»، التي استطاع أرسطيدس أن يقيس بها الأحجام غير المنتظمة ويترجمها الى أحجام مائية منتظمة، أي قابلة للقياس الحسابي العام.

السلطة والثروة

أعتقد أن مقدار «القدرة الاجتماعية» - أو ما يمكن تسميته أيضا «السلطة الاجتماعية» - هو مقياس فعال لتحديد درجة ارتفاع أو انخفاض المراتب في الهرم الرأسمالي المعاصر. والمعنى البسيط للقدرة الاجتماعية المتصورة هنا، هو النسبة أو العلاقة بين قدرة الفرد أو المجموعة إزاء الآخرين، و«قدرة الآخرين إزاء ذلك الفرد أو المجموعة». وهذا يعنى بعبارة أخرى، ما يملكه كل طرف من نفوذ أو حضور للطرف الآخر. وباستخدام هذا المقياس، نستطيع أن نكتشف أن طبقة السلطة البرجوازية الناهية، أي الطبقة الحكومية البرجوازية المستقرة، هي التي تشكل الطبقة الأعلى في الهرم الاجتماعي الرأسمالي. بل ويمكن أن تقاس بالنسبة إليها مواقع ومستويات مختلف الطبقات والفئات الأخرى في المجتمع.

ويكون أن نشير هنا إلى أن المجتمع المصري القروى بالذات، هو أقدم مجتمع تمهد فيه الهرم الاجتماعي على أساس العلاقة بالسلطة، فحينما منتظما انتظاما فيثاغوريا. هذا مع ملاحظة أن السلطة في المجتمع القروى كانت من نوعين : سلطة دينية كهنوتية، وسلطة إدارية أو دنيوية. وكان هذان النوعان يتمايزان أو يمتزجان، لكن بحيث تكون القمة الأعلى هي قمة السلطة الكهنوتية والأجهزة الكهنوتية.

وعلى كل حال، فالمهم أن نظم الاستعباد الكهنوتي الحكومي المطلق في الشرق، لم تكن تسمح بظهور أفراد أغنياء ذوي ثروات خاصة إلا في النادر. فالغنى الحقيقي كان يعتمد على استخدام الثروات أو الملكيات العامة الكهنوتية أو الدنيوية (وهذا هو أصل النظام المسمى بالاستخلاف على المال). وكان أي فرد غنى (بالملكية أو بالحيازة والاستغلال) يمكن أن يفقد ثروته وممتلكاته، بل وأن يفقد حياته، بمجرد إشارة أصبح من أي حاكم ديني أو دنيوي تلك السلطة وهذا ينهينا - أولا - إلى عدم الارتباط تاريخيا بين القدرة الاجتماعية والملكية. وينهينا - ثانيا - إلى أنه كلما انخفضت درجة الديمقراطية واحترام الحقوق المتساوية في المجتمع، انخفضت أيضا حقوق وسلطات الملكية. ولهذا السبب، لم يظهر رأسماليون في الشرق قبل أن تسيطر عليه أوروبا.

والمهم أن نلاحظ أن من «ملك» أن يعتدى (سرا أو علنا) على حياة شخص أو على حرمته وحقوقه وثوراته، أو أن يسلب منه زوجته مغل أو يشاركه فيها، يعتبر «مالكا» لقدرة اجتماعية قد تزيد كثيرا عن قدرة «مالك» العقارات والأموال. ورغم أن النوح الأول من «الملكية» لا يعبر عن قدرة اقتصادية مباشرة وقد كانت هذه مثلا في السلطات أو القدرات الاجتماعية التي تقع بها العسكريون الناصريون وأتباعهم في معظم مراحل النظام العسكري الحاكم في مصر بعد انقلاب عبد الناصر، رغم أنهم لم يكونوا يملكون أبعاديات أو شركات مثل الباشوات السابقين. فالسلطة البرجوازية يمكن أن تجعل ثروة المجتمع كله رصيدا تحت تصرف أصحاب هذه السلطة، بحيث تعتبر سلطاتهم بمثابة شبكات للصرف منه. والفرق في ذلك بين النظام البرجوازي العسكري المصري مثلا وبين النظام البرجوازي اللاديمقراطي في الغرب، أن الأول مفضوح وقصير النظر، بينما الثاني يلتزم بالثفاق والتمويه ووسائل التحكم السري الشامل، كما يلتزم بالمخططات والقواعد البعيدة المدى. والمهم أن أصحاب الاحتكارات والشركات المتعلقة في الغرب، لا يملكون من السلطة أو القدرة الاجتماعية الحقيقية ما يملكه زبانية أجهزة التحكم السري الشامل، الذين

كانوا ولا يزالون يصنعونهم ويصنعون بدائلهم أصلا، ويستعملون غير المرغوب فيه منهم، ويتحكمون في اتجاهاتهم وفي ثرواتهم وفق مخططاتهم الدولية والمحلية.

صناعة الطبقات

تخصصت أجهزة السلطة والتحكم السرى الشامل منذ العصور القديمة، في صناعة أوصياغة الطبقات والتكوينات الاجتماعية اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، ومن ثم صناعة أو صياغة المشاعر والتحييزات والتنافرات والتطاحنات الطبقية والاجتماعية. وليس المقصود بذلك فقط صناعة الفقر والفقراء أو المعدمين والحشالات والاحتفاظ بهم باستمرار كجيش احتياطي هائل يستخدم في اتجاه فوضوى وتدميرى ضد المجتمع أو ضد بعض المجموعات أو الأفراد بواسطة القوى المتحكمة في الحواجز والموانع والثغرات والتفليلات، لكن المقصود أيضا صناعة أو تنظيم الطبقات والتكوينات الاجتماعية الأخرى. وعملية صناعة أو صياغة الطبقة أو التكوين الاجتماعى المترابط فى نظم القهر والتطاحن، تتكون من عنصرين هما : عنصر التقسيم الاقتصادى الموحد تنافريا ازاء الطبقات أو المجموعات الأخرى. وعنصر التهيئة الذهنية المضادة. وعمليات صناعة التعصب الاجتماعى والحقد الاجتماعى المضاد يختلف درجاته وحلقاته، هى عمليات قديمة فى نظم القهر والتطاحن، تشبه وتكمل عمليات صناعة التعصب الدينى والمذهبى والقرى والسلاى، الخ. وفى ظل علوم وتكنولوجيا التحكم للذهن الفردى والاجتماعى الحديث، زاد عدد الطبقات والتكوينات الاجتماعية المصنوعة، الى درجة محاولة تحويل النساء الى «طبقة اجتماعية».

والهم أن أجهزة القهر والتطاحن - وخصوصا الأجهزة البرجوازية الحديثة - هى التى ترسم الخريطة الطبقية للمجتمع وتصنع أو تصوغ الطبقات والتكوينات الاجتماعية والاستقطابات الاجتماعية، وفق مخططات صناعة التدهور واللاعقل والتدمير التبادلى. وقد أصبحت هذه العمليات أسهل فى العصر الحديث، لأن النظام الطبقي القديم والوسيط فى المجتمعات الدينية كان يعتمد فى أساسه الاقتصادى الاجتماعى على حواجز مادية تقليدية تربط بالحروب والفتوحات أو أعمال القوة المسلحة، أو غير ذلك من عمليات كانت تصنعها أجهزة التحكم الشامل فى مراحل طويلة. أما فى العصر الحديث، فيعتمد التقسيم الطبقي على التغييرات السريعة فى الظروف الاقتصادية، المرتبطة عمليا بمواقف اجتماعية معنوية أو ذهنية تسمى «الشعور الطبقي» أو «الادراك الطبقي».

وإذا كانت الأجهزة الأعلى للتحكم السرى العالمى الشامل وقروعه المحلية، هى التى تخطط وتصنع منذ العصور القديمة الظروف العسكرية والاقتصادية وما يرتبط بها من تقسيمات اجتماعية ونشاطات ومشاعر أو أحقاد طبقية، فمعنى ذلك أنها تصنع أيضا «الصراع الطبقي»، ومن ثم تستخدمه لصالح التحكم والتعطيم، وفى تحديد مسار التاريخ فى اتجاه التدهور واللاعقل.

ان هؤلاء الذين تعلقوا بأوهام الحل الثورى بواسطة الصراع الطبقي (والذين أخذ عنهم هيجل ثم أخذ ماركس عن هيجل)، يشيرون - فى حديثهم عن دور «التطاحن الطبقي الثورى» فى صناعة التاريخ - الى ما يعتبرونه مثالا لغزويا لذلك، وهو ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد الامبراطورية الرومانية! بل ان القوى الماركسية فى أوروبا صنعت قصصا وأعمالا أوبرالية عن «بطولات» سبارتاكوس هذا وعبيده !! لكن الحقيقة أن عبيد الامبراطورية الرومانية كانت تحركهم شكيات الأجهزة الدينية الشرقية (الفنوصية ثم المسيحية)، وكانوا ينخرون فى عظام الامبراطورية الرومانية ويستخدمون فى تدميرها تدريجيا حساب الكهنوت اللاعقل الشرقى الذى كان يد أذرعته الأخطبوطية اذذاك فى كل أوروبا مختلف الوسائل. (انظر مثلا فى «أسفار الأنبياء» فى «العهد القديم» الاعترافات الخاصة بهذا الدور التخريصى ضد الامبراطوريات «الوثنية»!). فإذا كانت ثورة سبارتاكوس الذى قتل عام ٧٢ ق.م قد ضمت أكثر من مائة ألف متحدر هزوا أركان الامبراطورية الرومانية وشاركوا بذلك فى عملية انهيارها التالية، فيجب ألا ننسى أن سقوط الامبراطورية الرومانية لم يحقق الا فرض الكهنوت المسيحى على أوروبا وانتشار ظلام العصور

الوسطى وحلول قوى البرازية محل الرومان؟

وفي ظل السلطة البرجوازية الحديثة أيضا، نجد أن «الطبقة الاجتماعية» تعنى التكتل أو التمسك الاجتماعي المضاد. أي الموقف الاستنفاري لمجموعات أو فئات اجتماعية معينة، مجتمعا الحاجة الاضطرابية الى مواجهة خطر مشترك أو الى تحصيل مصالح مشتركة - سواء كان ذلك في اتجاه الدفاع عن النفس ضد الظلم والقمع أو في اتجاه ممارسة الظلم والقمع. وهذا التحديد، يوضح لنا أن فكرة «الطبقة» تتضمن بتحصيل الحاصل «التطاحن الطبقي» أو «الصراع الطبقي»، مما يعني أن هؤلاء الذين يتحدثون عما يسمى «التعاون الطبقي» هم إما مخدوعون وإما مخادعون ديماجوجيون. فالموقف المنطقي الوحيد ضد نظام الصراع الطبقي، هو الموقف اللاطبقي. ورغم ذلك، فهذا الموقف يجب أن يعجبه بالضرورة ضد طبقات معينة، أي يجب بالضرورة أن يمارس الصراع الطبقي - لكن ليس لحساب طبقة معينة أو لحساب الفئتين المزعومين، بل مؤقفاً وحساب الفئتين العقلاني للمجتمع.

الرأسمالية والعمال

النظام الرأسمالي الحديث، هو اتجاه تدهوري لاعلى نشأ واستمر بطريقة الركوب الاقتصادي والاجتماعي لنظام الإحياء والديمقراطية العقلانية الذي ظهر في «المدن الحرة»، والذي كان يتخذ اتجاهها لاطبقيا يجمع بين المساواة الحقوقية والثقافة الفكرية والاستثمارات الخاصة. وكالمعتاد في التاريخ التدهوري للاعقل السابق، نجد أن الأجهزة العليا الكتمية والأجهزة العليا البريطانية التي تولت القيادة العالمية الجديدة، صنعت هذا الانقراض التدهوري للاعقل الرأسمالي لاجهاض ومحاصرة حركة النهضة والتنوير والارتقاء العقلي التي كانت قد شملت شعوب أوروبا، ثم لتصفيتها وإزالة آثارها على المدى الطويل. فالحركة العقلانية التي لا تستطيع هذه الأجهزة منعها أصلا أو تصفيتها على الفور، تسرع الى ركوبها وفساد وتحريف اتجاهها وتفرغ محتواها، ومن ثم تعكسها وتحولها الى حركة مضادة لأصلها العقلي، أو تصفيتها على المدى الطويل.

وهذا ما أقصده بكلمات الصناعة والتخطيط والتحكم، التي تعبر طبعها عما هو ممكن عمليا، من خلال التغيير والتعديل والتجميع أو التفرق والركوب والافساد والتحريف والتفريغ، الخ. فليس من الضروري ولا من المتاح دائما صناعة أو تخطيط شيء جديد تماما أو التحكم فيه تحكما مخالفا تماما (رغم أن هذا ممكن أحيانا). كما أنه ليس من الضروري ولا من المتاح دائما في الصناعة والتخطيط والتحكم، منع حدوث غير المرغوب فيه أصلا، أو تصفيته فور حدوثه (رغم أن هذا ممكن أحيانا). لكن العمليات الاجتماعية والتاريخية قد تستغرق مراحل تدريجية متعددة، وقد تستخدم التواءات والتفافات شديدة ومتكررة. والعبرة دائما بالنتائج.

والمهم هنا أن أول طبقة صنعتها أجهزة التحكم السري الشامل لتشغيل وتطوير النظام الرأسمالي تدهوريا، هي طبقة كبار الرأسماليين، أو بالأحرى قراصة الرأسماليين، الذين كانوا يتكثرون وينظمون نشاطهم لفرض ظروف القرصنة الانسانية على جيوش العمال والمعلمين، ولتحقيق احتياجاتهم وأغراضهم واتصالاتهم الاقتصادية القومية والعالمية. وكان من الطبيعي أن يحدث رد الفعل المضاد، وهو تبلور التكوين الطبقي والشعور الطبقي الصالح أو البروليتاري المحكوم أيضا والذي شجعت الأجهزة العليا البرجوازية. وكانت الأجهزة البرجوازية للتحكم السري تشجع الحركات والمطالب العمالية والتكوين الطبقي العمالي، ليس طبعا لأهداف ديمقراطية أو انسانية، ولكن لأهداف تدهورية بعيدة المدى، أهمها :

- ١- استخدام قوتهم في تصفية القطاعات الصغيرة والمتوسطة وغير المتركة من المستثمرين.
- ٢- الاحتفاظ بهم كقوة فعالة يمكن تحريكها عند الضرورة ضد النظام العام، في الاتجاه المطلوب لاحداث التغييرات المطلوبة.

٣- استخدامهم كقوة ضغط وتغيير تجهيلي ضد المثقفين ورجال الفكر في المجتمع.

٤- التمهيد لاستخدامهم بعد ذلك كقوة «قهادية» تدهورية وتجهيلية لصناعة اللاعقل، بطريقة قوى

الرعاة والبلو والفلاحين والشعرب الهمجية/ البربرية الذين كانت يستخدمهم الأجهزة الكهنوتية القديمة ضد مراكز الحضارة المستنيرة.

وفى السنوات الطويلة التى عاشها كارل ماركس فى لندن بين مغالب وأنياب الأجهزة البريطانية للتحكم السرى، عرف الكثير من القوانين المفيدة للعمال والكثير من الصراعات العمالية، وتصور بتقاليده الألمانية، أن هذه تعبر عن «ديمقراطية برجوازية» من ناحية، وعن صراع طبقى ناجم من ناحية أخرى فلما شاهد أيضا عام ١٨٧١ «كومون باريس» العمال الشيوعى الذى لم يستطيع ذهنه أن يتصور مدى تحكم الأجهزة البرجوازية العليا فى اطلاقه لتبرير رد الفعل العكسى ضد الديمقراطية والعقلانية فى فرنسا، استنتج النتيجة التى كان مطلوبا منه أن يستنتجها، وهى أن الحل الثورى الوحيد ضد النظام الرأسمالى يتمثل فى قيادة العمال أو البروليتاريا للصراع الطبقي ضد البرجوازية، وإقامة مأساء «دكتاتورية البروليتاريا» كقيادة أو سلطة للاشتراكية فالشيوعية وهكذا فكر ماركس بالطريقة الكهنوتية اللاعقلية القديمة، فرسم للجنس صورة تعكسية مقولة لجعل رأسه الى أسفل وقدميه الى أعلى!

ولم يكن هذا غريبا، بعد أن نقل عن هيجل مغالطاته وسفسطاته عن أن التاريخ صراع بين العبيد والسادة، وأن قيام العهد بالعمل دون السيد يجعله هو السيد الحقيقى، وأن التاريخ لا يتقدم الا من خلال التطاحن والتضاد، وأن المثقفين والمكرين ليسوا الا «حيوانات مثقلة»، الخ ثم لم يكن هذا غريبا، بعد أن نقل عن هيجل منهجه الفلسفى اللاعقلى الذى يقول باجتماع النقيضين، أى أهدار المنطق العقلانى والرجوع الى تخليطات الذهن البدائى والغبى!

وعلى كل حال، أدى تطور المشاعر والحركات العمالية الى دفع الكثير من قطاعات المجتمع الى تكوين تكتل أو تحسكر طبقى واسع كرد فعل ضد الزحف البروليتارى، وبذلك لجحت الأجهزة البرجوازية باستخدام هذا «الجميع» فى توسيع معنى البرجوازية الرأسمالية، وفى تخويف مايسمى «البرجوازية الصغيرة» (التي أدرج ماركس فيها المثقفين أيضا)، ومن ثم دفعهم الى جانب الرأسماليين والسلطة البرجوازية ضد شبح الدعائية والفوضوية العمالية. وقد بدأت هذه المخططات قبل ظهور ماركس والماركسية كجزء من هذه المخططات. فمنذ عصور الكهنوت القرونى، كان العدو دائما هو العقل والعقلانية. وهذا يعنى : كل فرد عقلانى، وكل قطاع أو فئة أو مجموعة تساعد على ظهور الأفراد العقلانيين. وفى منتصف القرن التاسع عشر قبل الماركسية، نجد مثلا أنهم كانوا ينشرون شخصية كارىكاتيرية (اخترعها كاتب رسام فرنسى اسمه هنرى مونيه) باسم «المسيو جوزيف برودوم» Prud-homme ، أى «السيد جوزيف المتعقل»، كانت تعبر بالتشويه والتنفير عن شخصية «البرجوازي الصغير» المتعلم الذى تولت الماركسية بعد ذلك مهمة تنظير تحقيره والتعبئة ضده!

والخلاصة أن ماتصوره ماركس «ماردا فى قمم» سيطلق طاقته الجهبارة المزعومة ضد النظام الرأسمالى، كان فى الحقيقة مجرد «جميع» أو «عقريت» (من النوع اللاعقلى القديم) تستخدمه الأجهزة البرجوازية فى صناعة التمسكرات البرجوازية المضادة وفى رسم الخريطة الطبقيّة الجديدة وفى تحديد وتنفيذ مخططات التدمير التبادلى وصناعة التدهور التجهيلى اللاعقلى الشامل، على المستوى الدولى وعلى المستوى المحلى. وحتى «الجمعية الغابية» التى تكونت فى بريطانيا فى عام ١٨٨٣ (نفس عام موت ماركس!)، والتى كانت قد جعلت هدفها هو الاشتراكية من خلال البحث الثقافى، لم تلبث أن اندمجت فى «حزب العمال» البريطانى، أى تحركت فى نفس الطريق العمالى !

ماركس والماركسية

كان كارل ماركس فى أواخر حياته قد اقترح حل الأهمية الأولى والتركيز على التنقيف والتوعية (أى تنقيف وتوعية العمال غير المثقفين وليس توعية المثقفين وذوى القدرات الفكرية). وأدرك استحالة الحال البروليتارى ابتداء من غرب أوروبا، لكنه تعلق بالأمل فى امكانيات الثورة فى روسيا «تيسيرة قبل أن يقضى عليها التطور الرأسمالى - أى قبل أن تظهر فيها امكانيات أو حتميات الحل

الهروليتارى) وهذا الموقف المتناقض، عبر عنه فى خطاب يعرف باسم «الرد على ميخايلوفسكى»، كتبه فى نهاية عام ١٨٧٧ رداً على مقال للكاتب الروسى ميخايلوفسكى ضده. لكنه لم يرسله اليه فى بطرسبرج فى روسيا القيصرية. وهذا يعبر عن تردده وشعوره بتناقض هذا التراجع؛ وبعد موته، نشر المجلد على الرد عام ١٨٨٤ فأرسله الى الروس، حيث نشر عام ١٨٨٦. وفى هذا الرد قال ماركس :
«إذا استمرت روسيا فى السير فى الخط الذى اتبعته منذ عام ١٨٦١ [أى خط التطور الرأسمالى] ، فسوف تفقد أجمع فرصة قدمها التاريخ لشعب ما من أجل تغيير كل النوازل المهلكة للنظام الرأسمالى.» وقال :

«إذا استمرت روسيا فى نفس الطريق الذى انخرطت فيه منذ تحرير عبيد الأرض، فسوف تصبح بلداً رأسمالياً تماماً. وبمجرد أن تقع تحت نير النظام الرأسمالى، فسوف يتحتم عليها أن تخضع للقوانين التى لا ترحم للرأسمالية [أى ستفقد فرصة الثورة المحتملة]»^(١).

وفى مقدمة ماركس والمجلد للطبعة الروسية الجديدة لكتاب «بيان الحزب الشيوعى» (المانيفستو) فى يناير ١٨٨٢، تكررت هذه الفكرة، فى قولهما أن روسيا تعتبر «طلعة الثورة الأوروبية»^(٢) واضح من هذه الكلمات، أن ماركس كان قد بدأ بغير مهادي. الماركسية، ويتراجع عن حتمية الانتقال الرأسمالى الى الاشتراكية وعن حتمية تطور البروليتاريا وحتمية الحزب الهروليتارى، إلى درجة أنه اعتبر التطور الرأسمالى (بما يتضمنه من تطور بروليتارى) نورا لا يرحم أو حاجزا مستحيلا ضد الثورة الاشتراكية؛ أو اعتقد أنه دفع حياته ثمنا لهذا التراجع، الذى كان يمكن أن يقلب الماركسية عن اتجاهها الذى أرادته لها الأجهزة البريطانية العليا للتحكم السرى. ولهذا مات ماركس فى العام العالى ١٨٨٣

أما المجلد، فقد تراجع عن هذا التراجع بدلا من تطويره واستكمالته، فكتب عن موضوع تطور روسيا القيصرية فى رسالة متأخرة فى أكتوبر ١٨٩٣ (بعد موت ماركس بعشر سنوات) قائلا :
«ليس أمام روسيا سوى بديلين : إما أن تطور الكوميون الى شكل للانتاج انفصلت عنه بعدد من المصور التاريخية ولا توجد له ظروف ناضجة حتى فى الغرب - ويدهى أن هذه مهمة مستحيلة. أو فيما عدا ذلك أن تتطور الى رأسمالية. وماذا بقى لها الا هذه الفرصة الأخيرة؟... ومن ناحية أخرى، فالرأسمالية تفتح الطريق لنظرات جديدة ولآمال جديدة. انظر ماذا فعلت وتعمل فى الغرب... فلا يوجد شر تاريخى عظيم بدون تقدم تاريخى يحوضه»^(٣) ولترجع الى موضوع الصراع الطبقي.

فإذا كانوا قد تمحروا فى ربط ماركس والماركسية بالموقف الكهنوتى اللاعقلى القديم عند ما يسمى «البرجوازية الصغير»، فقد تمحروا أيضا فى ربطهما بموضوع «الصراع الطبقي» ودوره المزعوم فى التاريخ. وقد أكد ماركس أكثر من مرة أنه لم يكن صاحب فكرة «الصراع الطبقي»، ولكنه أدخلها عن مؤرخي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - خصوصا الفرنسيين جيزو Guizot (١٧٨٧-١٨٧٤) وأوغسطين تيهرى Thierry (١٧٩٥-١٨٥٦). ومثل هؤلاء المؤرخين لم يخترعوا بدورهم، لكنهم كانوا يرصدون ويسجلون مراحل معينة من الواقع الموضوعى كانت تحركها أصابع وخطوط سرية، أى أجهزة متخصصة فى التحكم السرى الشامل، لا يتصورها ولا يعترف بها المؤرخون - بسبب تخلفهم الفلسفى ومنهجهم الحسى المباشر وتصوراتهم اللاعقلية والغيبية عن قوى التاريخ.

فهؤلاء الذين رصدوا عمليات تفكيك وتصفية النظم الاقطاعية منذ القرن الثامن عشر، لاحظوا فعلا مدى انتشار الصراعات الطبقيّة ضد الأرستقراطية القديمة، ومدى هجمات وثورات الفقراء والمعلمين وعبيد الأرض ضد الأرستقراطية القديمة ضد التصور الملكية. لكن هؤلاء المؤرخين ثم ماركس، لم يدركوا أن عمليات تصفية النظم الاقطاعية والملكية لم تكن تستهدف ضرب هذه الاقطاعيات والملكيّات فى حد

(١) انظر هذا الموضوع والتصنيف للمؤرخين فى «الأعمال الفلسفية» للبيخاتوف، طبعة موسكو الفرنسية : المجلد الأول، ص ٧٣٢-٧٣٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩ و ص ٨٥٤.

(٣) «الأعمال المخفأة لماركس والمجلد»، طبعة موسكو الانجليزية ١٩٥٥ : المجلد الثانى، ص ٥٠٣.

ذاتها، لكنها كانت تجرى وفق مخططات بعيدة المدى تستهدف رئيسيا تصفية المراكز اللابيطية للديمقراطية العقلانية والثقافة العقلانية التي كانت تنتشر في المدن الحرة الأوروبية ثم في غيرها داخل المناطق الاقتصادية التابعة للملوك منذ القرن الثاني عشر، كما كانت تستهدف رئيسيا إجهاض وركوب وائساد اتجاه الثورات العقلانية العامة التي كانت تدفع التطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية في مختلف البلدان الأوروبية بعد اتساع حركة النهضة والتنوير.

ومعنى ذلك أن هؤلاء الذين استخدموا الصراع الطبقي واستخدموا الدماء والفقراء والمعدمين وعبيد الأرض لتصفية قوى العقلانية ولتصفية المدن الحرة على أنقاض النظام الاقتصادي، والذين أقاموا بذلك نظاما رأسماليا يتجه تدريجيا إلى التدهور واللاعقل وإزالة آثار النهضة والتنوير، لم يكن يمكن بداية أن يستخدموا الصراع الطبقي الجديد وباستخدام الدماء والفقراء الجدد في تحريك البشرية في اتجاه ديمقراطي عقلاني ولا طبقي، لكن المنطق هو أن يستخدموه في اتجاه المزيد من التدهور واللاعقل والقهر الطبقي. وهذا ماحدث فعلا عندما أدت الصراعات الطبقية وحركات الدماء والفقراء الجدد إلى إقامة نظم فاشستية ونظم عسكرية ونظم رأسمالية حكرمية، الخ.

وإذا فالصراع الطبقي لم يحقق خلا ديمقراطيا عقلانيا وأرقاها في القرن الثامن عشر، ولم يكن يمكن أن يحقق خلا ديمقراطيا عقلانيا وأرقاها في القرنين التاسع عشر والعشرين. فالمدن الحرة التي بدأت تتكون منذ القرن الثاني عشر كقوى لعصر النهضة والتنوير التي صنع الحضارة العقلانية الحديثة، لم تتكون بالصراع الطبقي أو لحساب طبقة معينة، بل تكونت باتفاقات الشراء أو صفقات الضرائب مع الاقطاعيين والملوك، وفي اتجاه لاطبي. والثقافة العقلانية التي تكونت وانتشرت ووصلت إلى التحرر اللاديني في القرن الثامن عشر، لم تتكون بالصراع الطبقي أو لحساب طبقة معينة، بل تكونت بطبع ونشر الكتب العقلانية والتعليم والدراسة المتحررة وتكوين المعاهد والجامعات العلمانية الحديثة، أي في اتجاه لاطبي. وقد كانت هذه أمثالها، هي العوامل القوية الحقيقية والأخطار الاجتماعية العظمى التي هدأت قوى وأجهزة التدهور والتجهيل واللاعقل، فاستخدمت ضدها «ثورات» الإجهاض الدماغي والائساد الدماغي.

كذلك في ظل الرأسمالية، نجد أن الحل الصحيح (قبل أن يظهر الاتحاد السوفيتي ثم يتطور إلى قوة قادرة على صناعة مستقبل البشرية)، لم يكن هو الصراع الطبقي أو الزحف العمالي والشمس، لكنه كان الصراع اللاطبي التصوري والتنويري ضد الجهل والتجهيل وضد اللاعقل والغيبية وضد أعداء الإنسان ومهذبي إنسانية الإنسان. وحتى بالنسبة للمشاكل والصراعات الجزئية (مثل مشاكل ومطالب الأجور وغيرها من الحقوق المعيشية)، فالفرق كبير بين تحويلها إلى صراع طبقي أي دفاع متحيز عن مصالح طبقة معينة ضد طبقة أخرى، وبين تحويلها إلى صراع مجتمعي عقلاني على أساس مبادئ العدالة ومصالح المستقبل والتنظيم العقلاني العلمي للعمل والاقتصاد، وضد مخططات التطاحن والتدمير التبادلي والتدهور. وفي هذا الاتجاه، يجب أن يتحقق التعاون والتكامل بين الفئات والمجموعات غير التدهورية أو المعادية للتدهور.

إننا لا نقول أنه كان يجب في الماضي رفض الصراع ضد طبقة أو طبقات معينة، أو رفض الاستقطاب ضد طبقة أو طبقات معينة. لكن نقول أن ذلك كان يجب - أولا - ألا يكون انطلاقا من مصالح أو لحساب طبقة معينة، بل من المصالح العقلانية اللابيطية للمجتمع أو للإنسانية والارتقاء. وكان يجب - ثانيا - أن يكون عملية متأخرة واضطرابية في مخططات الثورة العقلانية، وبعد استنفاد محاولات تجنب الصراع المباشر. أما في ظل المجتمعات البرجوازية المعاصرة - بعد أن تفوقت عليها قدرات الاتحاد السوفيتي - فيجب أن نصنع ونمارس أقصى صراع عقلاني أمي يمكن ضد طبقة السلطة البرجوازية العسكرية وحلفائها وأتباعها، وضد أدواتها اللاعقلية الغيبية، ويجب أن نحقق أقصى استقطاب يمكن لكل قوى ومواقف العقلانية والإنسانية والارتقاء.

تحطيم الشعوب

هؤلاء الذين أجهضوا الثورة التنويرية العقلانية للفلاسفة والاشيكلويديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر، استخدموا في ذلك الزحف الدماغي والانفلات الفوضوي الذي وصل إلى قمته فيما يسمى وعهد

«الارهاب» بقيادة رويسبيير (١٧٩٧-١٨١٦). وبعد أن نجحت هذه السنوات المملوءة في نشر الرعب وأجباط آمال المقاتلين والديمقراطيين، وبعد أن استكملتها عدة سنوات أخرى تحت حكم شبه عسكري (يسمى حكم الديكتاتور)، سلموا الحكم في انقلاب مثير عام ١٧٩٩ إلى رجل عسكري تصالح مع الكنيسة هو نابليون بونابرت. وفي ظل العسكريين في عهد الديكتاتور ثم في عهد نابليون، استجابت فرنسا لمخططات توريطها في الحروب الكثيرة المستمرة في كل اتجاه؛ وانتهت حروب نابليون في أوروبا إلى عدة هزائم، ثم إلى سقوط باريس عام ١٨١٤. ومع ذلك، حرب نابليون من مثاقع بعد سقوطه، واستأنف الحرب حتى الهزيمة الأخيرة؛ وهكذا استمرت النماء واستمر الدمار باسم الحرب الخارجية في أوروبا بعد انتهاء عمليات الارهاب الداخلي، أي استمر التحطيم الفردي والاجتماعي للفرنسيين. ولهذا أعادوا أسرة البوربون الملكية، فبدأت ما يسمى «الارهاب الأبيض» أو «الارهاب الملكي»، بحجة الانتقام العهد الجمهوري والامبراطوري.

وبينما كان نابليون بونابرت قد مات أسيراً في قبضة بريطانيا، قضى ابن أخيه لويس بونابرت (نابليون الثالث) جزءاً من حياته لاجئاً في لندن تحت حماية الأجهزة البريطانية، التي كانت قد أقامت برعها وشبكاتهما الجديدة في فرنسا (بعد التخلص من الأشخاص أو المجموعات غير المرغوب فيهم في «جبهة الفرنسية السابقة»). وهكذا لم يلبث لويس بونابرت أن قفز من لندن إلى باريس عام ١٨٤٨، ليبدأ خطة الانتقام من الانتقام. ركبا أدى نابليون بونابرت دوره في إقامة الدولة الرجوعية الجديدة. حاس القهر الطبقي الامبراطوري والتصالح مع الكنيسة وتوريط فرنسا في الحروب والهزائم حتى استبدت التحليل وحلفائهم على باريس عام ١٨١٤. أدى ابن أخيه أيضاً دوره في فرض الاستبداد المطلق والفساد الانتهازية على فرنسا، وتوريطها في حرب فاشلة انتهت باستيلاء الجيش الروسي على باريس عام ١٨٧١، وتفجير ما يسمى «كوميون باريس» الفوضوي العمالي؛ ثم لم يلبث النظام الجمهوري الذي حل محله أن بدأ أزمات دم جديدة بحجة تصفية الشهوية في فرنسا!

وهكذا استمر الشعب الفرنسي يتخطى دمياً من نظام إلى آخر بطريقة رد الفعل العكسي، أي يخطئ رأسه في حواجز مسددة، جمهورية أو ملكية، ويسارية أو يمينية، لانهيئ له عملياً الا مزيد من التحطيم والتدهور والاعتقال. كل هذا خلال أقل من قرن واحد منذ عهد رويسبيير، وقبل أن تتعرض فرنسا بتيقن أوروبا في هذا القرن لوسائل الدمار الدموي الأشد هولاً وشمولاً في الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ وإن نظرة مقارنة سريعة إلى اتجاهات الثقافة والفكر في فرنسا في القرن الثامن عشر ثم في القرن التاسع عشر ثم في القرن العشرين، إنما تكشف بوضوح محصلة هذه المخططات التدهورية!

وقد مرت مصر منذ نهضة الحديدي اسماعيل بإراحل مشابهة؛ ثم استخدموا العسكرية المصرية منذ الانقلاب الناصري في ارتكاب عمليات التحطيم الجذري للشعب المصري وتوريط مصر في الحروب الفاشلة، أو في الفقر والجوع نتيجة الاعتقال الاقتصادي واستمرار الاتفاق والتبديد بحجة الاستعداد العسكري لحروب فاشلة جديدة. والعجيب أن بعض من اضطروا إلى الاعتراف بما ارتكبه عهد الناصر في حق البلاد، عيروا عن ذلك بطريقة فسفسطائية مناقضة لقولياته: «عظيم الأجداد والأخطاء»^(١). أما الحقيقة، فهي أن هؤلاء الذين صنعوا عهد الناصر ونظامه، كما صنعوا نابليون ونظامه وكما صنعوا هتلر وموسوليني وانتصاراتهما المؤقتة، صنعوا له منذ بداية انقلابه الغار والانتصارات المؤقتة أو الانتصارات الوهمية، من أجل أن ينطلق في ارتكاب مالم يرتكب غيره. فالتعبير المنطقي الصحيح عن هذا الميكانيزم التدهوري الذي استخدمه مع عهد الناصر وبونابرت وهتلر وأمثالهم، هو: «جعلوه عظيم التضليل، ليدفعوه إلى ارتكاب عظائم الجرائم»!

وفي كل عمليات تحطيم الشعوب هذه، يكون الجوهر دائماً هو التعمية وتحطيم العقل والعقلانية، ومن ثم زيادة الاكتساح اللاعقل.

(١) الناقد الذي حاول استرضاء النظام العسكري المصري بهذا التعريف التاريخي، هو لويس عوض، نقلاً عن كلمة لشاعر

الفصل التاسع

ملاحظات عامة

فى نهاية هذه الفصول، يمكن اضافة عدة ملاحظات بخصوص موضوعين يرتبطان بتحديثات الديمقراطية. هذان الموضوعان هما : التطور والارتقاء، ومستويات المجتمع.

التطور والارتقاء

التطور يعنى التغير التسلسل الذى لا يكون بالضرورة ارتقاء، بل قد يكون تطوراً تدهورياً (مثل تطور مرض السرطان أو مرض السل فى جسم المريض). وقد تنبه المترجمون المصريون فى الجيلين السابقين الى هذه النقطة باحساسهم بالوجدان، فكانوا أحيانا يعرضون النقص أو عدم الدقة فى استعمال داروين لكلمة evolution فيترجمونها بكلمة «الارتقاء»، للتعبير عن ارتفاع وتقدم التطور بين الأنواع الحية. أما المترجمون الذين ظهروا منذ الخمسينات، فقد تصرفوا فى الاتجاه العكسى، لكن أيضا لتجنب التحريف الذى حدث فى اللغات الأوروبية فى كلمة استراتيجية أخرى، حيث ترجموا مثلا عبارة capitalist development «التطور الرأسمالى» - مع أن الكلمة الانجليزية كانت تعبر (فى الماضى على الأقل) عن الترقى أو الارتقاء وعلى كل حال، فقد ابتدلت كلمة development تماما، وأصبح من معانيها «النعمة»، بل وأحيانا «المشروع الاقتصادى»!

والمجتمع - مثل الكائن العضوى الحى - يستحيل أن يبقى على قيد الحياة بدون تطور، أى بدون تغير متسلسل. ولا يوجد منطقيا سوى اتجاهين فقط للتطور أو التغير التسلسل، هما اتجاه الارتقاء واتجاه التدهور، أى اتجاه زيادة واتجاه نقصان قدرات التطور أو التغير. ومعنى ذلك، أن مجرد استمرار أى مجتمع فى البقاء، افا يعنى أنه يتطور أو يتغير فى أحد الاتجاهين المذكورين - ولانثالث.

وتحديد اتجاه تطور أو تغير الأشياء البسيطة وخصوصا الأشياء المادية، يكون سهلا، لأنه يعتبر تقريبا بمثابة تحديد للتغير الكمي الحسابى أو شبه الحسابى بالزوائد أو بالنقصان. لكن المشكلة بالنسبة للمجتمع كمتطور أو متغير، هى أنه يتكون من مستويات ومجالات وقطاعات متنوعة تشمل أعدادا هائلة من المجموعات والفردات يتعرض كل منها لأعداد هائلة من التغيرات الجزئية المتمايزة، فضلا عن أن تحددات القدرات لكل مستوى أو مجال أو قطاع تحددات متنوعة ومتعددة جدا. ولهذا، يستحيل طبعا تحديد اتجاه تطور أو تغير المجتمع بالحساب الكمي. لكن تحديد وحساب هذا الاتجاه، يجب أن يعتمد على شرطين منهجين هما:

أولا - ترجمة التغيرات الجزئية الهائلة العدد والهائلة التنوع فى المجتمع الى تسلسل واحد منظم أى يقبل القياس (على غرار ترجمة أرشميدس للأحجام غير المنتظمة الى حجم سائل يقلل القياس)، وذلك حتى يمكن حساب ومقارنة محصلة هذه التطورات أو التغيرات.

ثانيا - استخدام قيمة معيارية أو وحدة قياسية لحساب ذلك التسلسل، تعبر عن القدرة البشرية الجهرية أو الرئيسية التى تحدد وتوجه بقية قدرات الفرد والمجتمع، والتى تعبر فى الوقت نفسه عن القاسم المشترك بين البشر.

ولما كان العقل هو فاصل الانسان عن الحيوان كما يقول الفلاسفة، وهو الخاصية المميزة للكيان البشرى الفردى والاجتماعى الذى يرتقى ويتدهور بقدر ارتقاء أو تدهور العقل، لهذا يعتبر العقل (والمقصود rea-son وليس الالهن mind)، هو القيمة المعيارية أو الوحدة القياسية لتحديد وحساب اتجاه التطور. ومعنى

ذلك في التطبيق، أن التمييز بين ارتقاء وتدهور المجتمع وتحديد درجة ذلك، إنما يكون بحسب الزيادة أو النقصان في قدرات النشاط الفكري للمجتمع ككل ولأفراد ومجموعات المجتمع، بما يعبر عن مدى اتساع وعمق النشاط الفكري في كل حالة، وعن مدى الانتشار الأفقي والعمق الرأسي لحالات النشاط الفكري. وباختصار، يمكن أن نقول أن الارتقاء الاجتماعي هو ارتقاء القدرات الفكرية، أي قدرات العقل، وأن التدهور الاجتماعي هو تدهور القدرات الفكرية. وهذا هو المنظور الذي تبرع عنه ثنائية طريق العقل والتفكير وطريق اللاعقل والتجهيل، بحيث يمكن أن نعتبر حركة التاريخ تسلسلا لمحصلات الصراع بين قوى العقل والتفكير وقوى اللاعقل والتجهيل.

وفي الظروف المعاصرة، نجد أن أبرز أنواع القوة «الغاشقة»، تتمثل بوضوح في العسكرية الهجوزية التي تعبر في حد ذاتها عن اللاعقل والخضوع للالتفكير، والتي ترتبط ذهنيا بالفهية، وترتبط اجتماعيا بالدهمانية والفروغائية. وهذا يعبر عن وحدة الأنواع الثلاثة من اللاعقل : اللاعقل العسكري واللاعقل الفيسي واللاعقل الدهمائي.

ويذهب إلى تحديد الارتقاء أو التدهور يمكن أن يكون نسبيا في كل مجتمع (بعض النظر عن تحديد الارتقاء أو التدهور على المستوى البشري العالمي). فإذا توفرت في مجتمع ما قدرات فكرية أرقى مما يتوفر في مجتمع آخر، يمكن أن يتطور المجتمع الأول في اتجاه تدهوري حتى لو استمر أرقى من المجتمع الثاني نسبيا، كما يمكن أن يتطور المجتمع الثاني في اتجاه ارتقائي حتى لو استمر متخلفا عن المجتمع الأول نسبيا. وقد كانت هذه هي الأوضاع والعلاقات النسبية بين الغرب وبين بعض بلدان العالم الثالث منذ القرن الماضي وحتى خمسينات هذا القرن، قبل أن يصبح التدهور الهجوزي العالمي مطلقا!

مستويات وتقسيمات المجتمع

المجتمع ليس تكوينا هندسيا غطيا، لكنه بناء ذو وحدات متعددة الاتجاهات، ويمكن تقسيمه إلى أربعة مستويات نوعية، هي المستويات : الاقتصادية، والمجموعية، والسياسية، والعنوية. وهذه المستويات النوعية ترتكز طبعا على مستويات وجود الإنسان الفرد (أي على المستويات البيولوجية والفسيولوجية والذهنية والسلوكية والاجتماعية والفكرية المنطقية عند الفرد). ويوجد فوق الفرد وفوق المجتمع ككل، مستوى نوعي أعلى يجمع بين الفرد والمجتمع أو المجتمعات المتعددة، هو المستوى التاريخي.

وفيما يلي بيان المستويات النوعية المذكورة للمجتمع :

أولا - مستوى الأساس الاقتصادي. ويتكون من :

- أ - أدوات ووسائل وغبرات النشاط الاقتصادي. ب - التكوينات الاقتصادية وعلاقات النشاط الاقتصادي. ج - المنتجات الاقتصادية (أي كل المتعلقات ذات القيمة الاقتصادية أو القابلة للاقتناء الاقتصادي). د - النشاط الاقتصادي الفعلي.

ثانيا - المستوى المجتمعي، أو «الاجتماعي» بالمعنى الخاص. ويتكون من :

- أ - التكوين المجتمعي أو الاجتماعي الأدنى (مثل التكوين القومي أو السلافي) ب - التكوين المجتمعي أو الاجتماعي الأدنى أو المذهبي (وهذا تقسيم ذو أهمية في الشرق بشكل خاص). ج - تكوين المجموعات والأنسام الاجتماعية وفق توزيع القدرات الاجتماعية (مثل مجموعات الطبقات والفئات، وكذلك سكان المدن وسكان الريف، الخ). د - التكوين الاجتماعي الجزئي (مثل تكوين الأسرة وماشابهها من علاقات جزئية). هـ - التكوين المجتمعي التقاليدي، أي التصنيفات الاجتماعية المرتبطة بنظم العادات والتقاليد الاجتماعية، وكذلك المرتبطة بأنماط السلوك الاجتماعي أو العرف الاجتماعي (مثل تجمعات الموالد والذكر والأفراح والمآتم، الخ).

ثالثا - المستوى السياسي. ويتكون من :

- أ - التكوينات والتنظيمات السياسية الجاهيرية، وغيرها من التكوينات المتحركة أو المؤثرة في

- الجماهير (مثل الأحزاب والنقابات، وأيضاً شبكات التحكم السرى المرتبطة بالجماهير).
- ب - التكوين الحقوقي للدولة : ١- القوانين والاجراءات واللوائح الرسمية، وما الى ذلك مما يتعلق بحقوق الأفراد والمجموعات. ٢- المرافق أو الجهات الرسمية المتعلقة بالحقوق. ٣- العرف السياسي والعادات السياسية الملزمة أو الفعلية.
- ج - تكوينات الحكم والسلطة : ١- التكوينات الادارية للدولة. ٢- تكوينات الحكومة والسلطة. ٣- التكوينات العليا للقيادات أو الأجهزة الحاكمة للسلطة والدولة.
- د - النشاطات السياسية الفعلية، والاستعدادات السلوكية للجماهير.
- وأبها - المستوى المعنوي، ويتكون من :
- أ - التكوين المعنوي الاجتماعي الأساسي (مثل اللغة والتراث الثقافي والأخلاقي القديم). ب - التكوين المعنوي الاجتماعي الأوسط (مثل التعليم والتراث الثقافي والأخلاقي القريب وحسيلة الخبرات السياسية والأخلاقية القريبة). ج - اللحن الاجتماعي. وهو المحصلة الجوهرية للتكوين المعنوي للمجتمع، كبا تمثل في المبادئ والقيم والأحكام والميول والاستعدادات وقواعد التفكير وخصائص الانفعال في المجتمع. د - النشاطات المعنوية الاجتماعية الفعلية (مثل محققات النشاط الثقافي والأفكار السياسية والأخلاقية وغيرها من التأثيرات المباشرة في الرأي العام وفي اللحن الاجتماعي. أو المواقف الفعلية الصادرة عن الرأي العام والحن الاجتماعي).

ملحقات

(عن شمول الأهدار والعداء للثقافة)

«اعرف بنفسك»

شعار يوناني قديم^(١)

(١) شعار «اعرف بنفسك» (وباليونانية جنوى سبارتون، وباللاتينية nosce te ipsum)، هو مبدأ عقلائي قديم يعبر عن الاستدلال التجريبي، لكن أجهزة الكهنة والسقطة اللاهوتية، التقطته في إنحاء تمكيسي، للتعبير عن استخدام وسائل التحكم السري والتأثير الذهني وصناعة المعجزات في الاقتناع المملى التجريبي بالفهيبات وفي صناعة الإيمان التجريبي بالمبادئ القديمة. وهذا ما أطلق عليه اسم الغنوصية (من كلمة جنوى / gnosis / للعرفة)، أي «مأينة» التجليات الفهيبية ومن ذلك ما يسمى طائفة «المعرفين» بالغيب - واسمهم باللغة القديمة «الغنوصيون».

وبهذا المعنى الفهيب، وضعوا ذلك الشعار على واجبة معبد دلفي في أثينا، حيث كان موجودا في عصر سقراط وحتى اليوم. (وهو في هذا يشبه في اللغة العربية القديمة: «ستريهم آياتنا في الأفاق وفي أنفسهم»). لكن لتغطية على هذا المعنى الكهنوتي القديم الذي يكشف تقاليد استخدام وسائل التحكم السري والذهني في عمليات التعميد، فرض الكهنة تحويرا تمويهيا جديدا لهذا الشعار، فجعلوه: «اعرف نفسك بنفسك»! وهذا معنى مختلف تماما. ولا يتفق مع المعنى المفهوم لكلمة غنوص / gnosis / معرفة لكن للأسف أن الأصل اليوناني واللاتيني المعروف للشعار، كان يسمح لغويا بإضافة هذا المعنى الثاني الذي اقتصر عليه الترجمات اللاحقة!!

ملحوظة عن الملحق:

المقالات والموضوعات التي تشبه المقالات في القسم الأول من هذه الملحقات، اخترتها أساسا لما تحتويه من مواد وأفكار مكملة لموضوع الديمقراطية، وليس فقط لقيمتها الوقائية.

أما خطابات الوقائع الشخصية في القسم الثاني، فالمقصود بها التسجيل والتبصير الوقائي.

هذا، وكنت قد تعودت - أثناء وبعد فترة مستشفى المجانين - على زيادة مضاعفة تعبيرات الاحترام وألقاب التهجيل لكل المرسل اليهم : ليس فقط لاستثارة ما يمكن العثور عليه لديهم من كوامن الانسانية أو الضمير، لكن أيضا لتهديد أى شبهة عن أن ما أعانيه من ظلم واهدار نظام الحكم القائم قد يدفعني الى التطاول على من يتمتعون برضاء أو بسماع النظام الحاكم. وقد اتضح أن ذلك لم يحقق أى جدوى حتى الآن. ولهذا، حذفت هذه الشكليات من الخطابات التي نشرتها هنا.

أولا - مقالات أو موضوعات تشبه المقالات

(١)

رواية عن الغيبيات^(١)

في الأناجيل على لسان المسيح ، أن الذهن الذي يريد ويرضاه الرب هو ذهن الصبي أو الطفل . يقول ميلا : « من لا يقبل ملكوت الله مثل صبي PETIT ENFANT / CHILD فلن يدخله » . وفي الأمثال والحكم العقلانية القديمة ، كانوا يميزون كثيرا بين « ناقص العقل » و « كامل العقل » ، ويعتبرون الأطفال والعبيد نماذج لنقص العقل . وفي القوانين الحديثة ، يعتبرون أن « الممتوه » الذي يستحق الإبداع في مستشفيات المجانين ، هو « شخص كبير بدرجة إدراك طفل » ، أي يعقل طفل . وعند الفلاسفة منذ سقراط ، يقسمون الناس إلى « خاصة » أي عقلانيين ، هم الذين يدرسون أو يستطيعون أن يدرسوا العلوم العقلانية وعلى رأسها الفلسفة ، و « عامة » أو « دها » أو « جهلة » هم الذين لا يستطيعون ذلك . وعلى أساس هذه الثنائية ، كانوا يقسمون قدرات الإدراك إلى درجتين : درجة شبه حيوانية تسمى « النفس » (أي باللفظ المعاصرة الذهن mind / entendenent) ، ودرجة راقية تسمى « العقل » reason.

هذه التحديدات التقليدية ، توضع لماذا اختار وليام جولدنج الصبيان أو الأطفال أو الأولاد (وخصوصا الصبيان مرتلي الكنيسة) ليكتبوا أبطال روايته « رب النهاب » Lord of the Flies ، حيث أقاموا نوعين من الحكم ونوعين من التفكير في جزيرة معزولة لا يوجد فيها أحد من الكبار . والرواية صعل ممتاز من أعمال العقلانية الراقية . وهي تستخدم الرموز مثل أي عمل فكري أدبي ، لكنها رموز واضحة جلا ومحددة تماما ومنمعة بالكثير من المفاتيح والتأكييدات الصريحة المباشرة.

فهى ليست من نوع رمزية « الخلد النفسى » ، التى يستعملها بعض الأدباء . والفنانين لايهام أنفسهم أو للادعاء شكلها بأنهم يدافعون عن مبادئ وأفكار معينة ، بينما تتحول أفكارهم المزعومة إلى سراب يتبدد وراء حكايات التسلية غير الفكرية ، وتضيق عندهم الرموزات المزعومة خلف الرموز الترفيهية

(١) هذا مقال يتناول رواية تعالج مشكلة الديمقراطية وموضوع العقلانية ، هى رواية « رب النهاب » لوليام جولدنج .

وكان مصطفى نبيل رئيس تحرير مجلة وكتاب الهلال ، قد وافق على تعليقات النقيب المحكمى للصحفيين ورئيس مجلس إدارة دار الهلال مكرم محمد أحمد بالسماح لى بالحصول على مورد رزق من أعمال الترجمة بالقطعة (لكن بشمن يخس جلا كما هو مبين فى الملحقات : ثانيا / من رقم ٢٠) . ومن ثم أعطانى فى يوم ٢٩ أبريل ١٩٨٩ الأصل الانجليزى للرواية المذكورة لترجمتها . وبعد أن ترجمت فصلا منها ، أمرنى يوم ٣ مايو بإلغاء الترجمة لأنه اكتشف أن الرواية سبق ترجمتها ونشرها فى كتاب الهلال ، ووعدى بأن يدفع لى حساب ما ترجمته فعلا بناء على تكليفه . لكنه بعد أيام ، تراجع عن ذلك وطلب منى مقالا مطولا عن الرواية لنشره فى مجلة الهلال على عشرين كتيبى بخس بديل . وكتب هذا المقال على الفور ، وقدمته له يوم ١٢ مايو ١٩٨٩ . لكنه أجل عملية نشره . ثم أبلغنى أخيرا يوم أول بريليه ١٩٨٩ ، أنه وافق على نشره بعد إجراء عمليات حذف وتعديل . واقتضخ أن هذه العمليات كانت شاملة وكثيرة جلا ، وكان بعضها تصفىا وخطا ، بل ومغلا بالأفكار والمبادئ الصحيحة إلى درجة تغير اتجاه المقال وإلغاء الرواية نفسها ! ولهذا اضطرت إلى سحبه . ذلك أن رئيس التحرير المذكور مخصص حكوميا للشقافة ، لكن بدون تخصص ثقافى فكري . (انظر أيضا موقفه من مقدمة الترجمة للرواية التالية التى أهدرت وضاعت جزافا - وهى المقدمة التى نشرتها فى هذه الملحقات الأولى برقم ٤٤).

الفارغة . ثم إنها أيضا ليست من نوع الرمزية الألمانية المضللة، التي تعطى ثم تأخذ، أو تنجبه الى هذه الناحية ثم تنجبه الى الناحية الأخرى ، بحيث ترقص بين العقل واللاعقل أو بين التقدم والتخلف والفهيبة، في محاولة انتهائية لإرضاء أو خداع هذا وذاك (١). لا. المبادئ والأفكار التي يدافع عنها جولدنج ، هي - كما سنرى - حاسمة تماما . لانتأرجح ولتتليذب باسم الحكمة الفنية أو الإيحاء الدرامي أو ما إلى ذلك من ملاعيب الفن والأدب التبريري والترقيهي.

الأدب والثقافة

أدب القصة - بالمعنى العام - كان ينقسم في العصور القديمة والوسطى الى نوعين: نوع يستهدف التثقيف الفكري، ومن ثم يستخدم القليل جدا من الخيال الرمزي والكثير جدا من الأفكار ، ويجعل الرموز وسائل تعبير توضيحية ، ولا يستخدمها بطريقة ما يسمى «الثنائي» أو «المتشابهات» أو «المتنبسات» أو «المصيمات» و«الأسرار» ، أو ما إلى ذلك من أسماء هذه الطريقة الكهنوتية التي تعتمد على ازدواج المعنى أو تعدد المعاني أو الاستغراق غير المحدد، لتترك للقارىء أو السامع فرصة استخراج أى تأويل منها . فهذه طريقة ترجع الى التراث الفرعوني اللاعقلى القديم والمعد، الذي صنع أنواع الفولكلوريات الكهنوتية الأخرى في العالم.

ونوع يستهدف الترفيه السهل ، أو الترفيه والترهيب اللاعقلى ، أو رعا أيضا الإقصاد الذهني أو الإقصاد الأخلاقي ، ومن ثم يستخدم الكثير جدا من الخيال والقليل جدا من الأفكار . أو بالأحرى لا يستخدم أفكارا ، لأن الجنس والإثارة وشطحات اللاعقل والصور الفاسدة لا تعتبر أفكارا بالمعنى الصحيح.

وقد كانت قصص الدروس العقلانية ذات الأصل اليوناني التي حفظت لدى المفكرين والمتفلسفين في الهند وفارس في كتاب «خزائن الحكمة الخمس» ثم في كتاب «كليلة ودمنة» الذي ترجمه وأضاف إليه ابن المقفع ، هي نموذج النوع الأول من أدب القصة القديم، وكانت الحكايات اللاعقلانية التعريفية والشهوانية الجنسية التي حفظت لدى هواة المتعة فيما يسمى «ألف ليلة وليلة» ذات الأصل الفرعوني الفارسي ، هي نموذج النوع الثاني.

وعندما تطورت قواعد فن القصة في العصر الحديث ، استمر في القصة الحديثة أيضا هذا التقسيم النحوي القديم بين قصص تعتبر تجسيدا فنيا لمبادئ وأفكار تنويرية ونصيرية . وبين قصص تستخدم الحوادث الفعلية أو الخيالية في الإثارة والتسلية، أو في الدعاية السطحية والتسييس، أو في حشد الكلمات والصور المصقولة فنيا لكن المفرغة من الثقافة الفكرية، أو غير ذلك من وسائل أحلام اليقظة واللاتفكير، إن لم يكن الإقصاد الذهني والشخصي.

وواضح أن النوع الثاني من القصص أو من الأدب عموما ، لا ينتهي الى الثقافة بالمعنى الفكري العقلاني الصحيح . لكن لألسف أن معنى كلمة «ثقافة» قد تدهور مع تدهور اتجاهات العقلانية بعد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم بشكل جذري حاد بعد الحرب العالمية الثانية . فقد أصبحت تعبر عن القراءة والكتابة عموما، وعن مختلف الفنون الترفيهية العالمية خصوصا - بما في ذلك فنون الرقص والغناء ، أو القصص والمسرحيات والأفلام الأشد ابتعادا عن الفكر العقلاني . بل واخترعوا بعد ذلك شيئا يسمى «ثقافة الطفل» - بدلا من أن يسموه تربية أو ترقية ذهن الطفل أو حتى تثقيف الطفل، وبذلك هبط معنى الثقافة ومعنى الأدب الى المستويات السفلى من درجات الإدراك. تلك الدرجات التي كانت في عصور التجديلية تهتم بالمشاهد المسرحية الكهنوتية الفرعونية في الأساطير المربعة للموت والبعث، وكذلك ما يسمى «مسرحيات الأسرار» الاقتصادية في كنائس العصور الوسطى، وبالتخريفات البدائية التي وصل إلينا بعضها باسم «الثقافة الشعبية» من ظلام العصور الوسطى، إلخا.

(١) كنت أقصد بهذا النوع الثاني ، الإشارة على سبيل المثال الى بعض يهلوانيات يرفس إدريس، وبعض الفلغات الرمزية المزودة لتجيب محفوظ.

ماذا قالوا عن «رب اللباب»؟

الفلسفة هي رأس الثقافة بالمعنى الصحيح. والأدب الفكرى العقلاى هو جسم الثقافة، من حيث ما يقدمه من قدرات لغوية تعبيرية مرنة وطليمة ووفيرة غزيرة، وليس فقط من حيث ما يقدمه من مبادئ أو أفكار ومعان تنويرية تبصيرية. وبهذا المعنى، فإن رواية وليام جولدنج «رب اللباب» تعتبر امتدادا أدبيا فكريا لاتجاهات العقلانية التقليدية، التي كادت تختفى فى هذا العصر تحت زحف التجهيلية والغيبية والسطحية.

وعندما حصلت على جائزة نوبل عام ١٩٨٤، كتبت عنها بعض الصحف المصرية لمحات سريعة باسم «ملك اللباب»! لكن الغريب أنها لم تشر من قريب ولا من بعيد، الى ماتتضمنه من نقد شديد للغيبيات، وللروح البدائية اللاعقلانية المرتبطة بالغيبيات، وللطغيان الدهشاني أو القطعاني. ولم تشر الى ماتتضمنه من دفاع عن العقل والتفكير. صحيح أن من كتبوا تلك التعليقات السريعة لم يكونوا قد قرأوا الرواية. لكنهم كانوا قد قرأوا على الأقل تعليقات الصحف الأجنبية التي أوضحت أهم أفكارها. وقد ترجمت الرواية ونشرت فى روايات الهلال بعنوان «آلهة اللباب». وللأسف أننى لم أستطع الاطلاع على تلك الترجمة التي لم تشر الاهتمام فى مصر أو العالم العربى. وعلى كل حال، فسوف أعتد فى مناقشتى للرواية هنا على الأصل الانجليزى، طبعة فاير.

وبخصوص تعليقات الصحف الانجليزية والأمريكية عليها، يمكن أن تشير فى هذه السطور الى بعض الأمثلة التي توضح أهميتها. فمثلا «النيويورك تايمز» قالت عنها إنها تعبر عن الخوف، من «رجوع الانسان الى حالة الظلام التي استغرق آلاف السنين ليخرج منها». وقالت عنها صحيفة «تايم وتايد» إنها تعبر عن الكفاح ضد سيطرة «ناقص التفكير» (أى ناقص العقل) ضد سيطرة «الفوضى». وقالت عنها «التايمز» إنها أظهرت «تفكك الحضارة الغربية»، أى أظهرت عجز الحضارة اللاعقلية. وقالت عنها صحيفة «جلاسجو هيرالد» إنها تعبر عن الانزعاج والفزع على مصير البشرية (أى إزاء الزحف اللاعقلانى)، بل وشبهتها برواية جورج أورويل التي عنوانها «١٩٨٤».

والحقيقة أن تشبيها برواية واحدة أو أكثر من روايات جورج أورويل، هو تشبيه هام ومفيد. فهو يوضح أن جورج أورويل لم يكن معاديا للشيوعية كما أشيع عنه، ولكنه كان معاديا أساسا وجوهريا الاتجاهات التجهيلية واللاعقلية، وما يمكن أن نسميه المضادية أو التعكسية، أى صناعة وفرض المنطق المضاد أو اللامتنق، والأفكار والمعانى المقلوبة بل والتعابير اللغوية المقلوبة، وإهدار العقل البشرى ومحاولة تحويل الإنسان الى نوع أدنى شبه حيوانى (وهذا واضح فى رواية «مزرعة الحيوانات»). وهذه كلها أساليب تنورت فى اتجاهات واكتساحات الغيبية منذ العصور القديمة والوسطى، ولا توصف بها الاتجاهات الماركسية إلا بقدر تشابهها مع هذا الرصيد القديم وتحولها الى عقيدة دهشانية سطحية. وعلى كل حال، فالتكيز فى رواية وليام جولدنج يتجه بوضوح ضد اللاعقل الدهشاني الغيبى شبه العسكري، محثلا فى الصبيان مرتلى الكنيسة كما سنرى.

ثم إن رواية «رب اللباب» مثل روايات أورويل، تعبر فى الحقيقة عن موقف لاتعلمه التعليقات الأوروبية صراحة، خصوصا فى هذه المراحل التي يتجه فيها الغرب الى محاولة استرضاء أفعال الثلاث، هو موقف التحذير من زيادة القوى الغيبية والعسكرية فى تلك البلدان، وتأثيراتها على ميزان الحضارة والثقافة فى العالم. وسوف نرى عند مناقشة تفاصيل الرواية، عبارات كثيرة عن «الثراث الأوروسى الشمالى» و«مدينة الغرب» و«استحالة التواصل بين القارتين»، وعن «المنطقة الحارة» و«الزئوج» و«الديتيين» ونظام «القبيلة»، إلخ. وبالإضافة الى الأسماء المذكورة، يسمى المؤلف أيضا «قبيلة» الصبيان مرتلى الكنيسة باسم «أصوات العصور الماضية» واسم «الصيادين» - وهذا هو اسم تلاميذ المسيح الذين نشروا المسيحية بعدة من الشرق. ويلاحظ أن الرواية تعتمد على رموز التراث المسيحى الذي يهتم به جولدنج، فضلا عن ارتباط هذا التراث باتجاه مرتلى الكنيسة الذين سيطروا على الجزيرة.

السياسة وجائزة نوبل

من ناحية أخرى، يثير التشبيه المذكور بين جولدنج وأورويل ملاحظة هامة. فجورج أورويل - كما هو معروف - كتب روايته التي أشارت إليها صحيفة «جلاسجو هيرالد»، في عام ١٩٤٨، بعنوان معكوس هو ١٩٨٤. لكن أعمال أورويل أعلت وأهدرت قاما، واسم أورويل أهدر وأهل قاما (بحيث لا يهدد مثلا حتى السبعينيات في الملحق الاستيعكولي يني لقاموس لاروس الذي يحتوي على أسماء من هم أقل منه كثيرا). ثم لم نسمع عن أورويل، إلا بعد أن بدأت عملية اكتشافه وصناعة اسمه في الثمانينيات بعد فترة طويلة من موته. لماذا؟ لم يظهر سبب مقنع. وعلى غرار ذلك أيضا، كان وليام جولدنج قد كتب هذه الرواية «دوب الذهاب» ونشر طبعته الأولى في عام ١٩٥٤. وأهدرت وأعلت مثل غيرها من الأعمال الفكرية العقلانية. ثم فجأة - منذ عدة سنوات فقط - منحت جائزة نوبل، فبدأت عملية اكتشافها وصناعة اسم مؤلفها، لماذا؟ لم يظهر أيضا سبب مقنع.

ومع ذلك، فإذا أدركت أن لجنة جائزة نوبل هي لجنة محكمة بالاعتبارات السياسية، وأنها مصب على لتوجيهات الأجهزة العقائدية الغربية وناطق شبه رسمي باسم قيادات السلطة في الغرب، خصوصا منذ الخمسينيات بعد قيام الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين، نستطيع أن نفهم سبب تفهيم موقف أجهزة الصحافة والثقافة في الغرب من جورج أورويل بدون تدخل جائزة نوبل، ثم تفهيم موقفها وموقف أجهزة جائزة نوبل من وليام جولدنج.

ذلك أنه منذ أواخر السبعينيات، حدثت تغيرات حاسمة (لكن غير معترف بها رسميا) في ميزان القوى العسكرية والاشعاعية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، أدت إلى انتهاء التفوق الأمريكي الغربى. ومن ثم بدأت الأجهزة السوفيتية من وراء ظهر برجنيف وغيره تخطط للتحرر الفكرى العقلانى ولتغيير اتجاهاتها ومخططاتها المحلية والدولية خلال فترة انتقالية اضطرابية.

أما الغرب، فقد أسرع - خصوصا منذ الثمانينيات - إلى تفهيم مخططاته الدولية السابقة تفهيمها واضحا مكشوقا. من ذلك مثلا تصفية بؤر النزاع التي كان قد صنعها من قبل كمصائد لتعريض الاتحاد السوفيتي في صدام دولي (مثل مشكلة ناميبيا ومشكلة فلسطين). ومن ذلك أيضا، التحول عن القوى التي كان يستغلها من قبل في صناعة المشاكل وأسباب الصدام، مع محاولة كسب بلدان العالم الثالث والدولة المربية التي كان يهيم قبل ذلك باستغزازها ودعمها إلى العسكرية والعصبة الشعبية.

وفي ميدان الثقافة، اتجهوا إلى محاولة مغالبة بقايا العقلانيين وأشياء العقلانيين في الغرب ممن كانت تهدرهم وتطمسهم أجهزة الثقافة والصحافة والإعلام وتطادهم اللجان الشبهية بلجنة مكارثي، بينما اتجهوا إلى محاولة استرضاء حكومات العالم الثالث والاعتراف بما يسمى ثقافة العالم الثالث. وكان من نتائج ذلك، أنهم أعطوا جائزة نوبل لوليام جولدنج المغفور في بريطانيا عام ١٩٨٤، ولكاتب مسرحي رسمي ومشهور في نيجيريا في العام الماضي، ولكاتب روائى رسمي ومشهور في العالم العربى هذا العام.

بعد هذا التقييم العام لمبادئ وأفكار الرواية، تنتقل إلى مناقشة تفصيلها.

المقدمة

تبدأ الرواية بظهور صبي إنجليزى أشقر اسمه والف على أطراف بعض الأدغال بالقرب من ساحل صحارى مرجاني عليه شريط من نخيل جزر الهند في منطقة حارة. عمره أكثر قليلا من ١٢ سنة. ولم يلبث أن خرج أيضا من الأدغال أو تعرضات الشجيرات ولد آخر سمين ويلبس نظارة. ونفهم من حوار الولدين والأولاد الذين سيظهرون بعد ذلك، أنهم كانوا يشتركون في رحلة سياحية تضم بعض تلاميذ المدارس على إحدى الطائرات، وأن الطائرة أصبحت بقليفة ما، فاقتربت من الأرض وسقطت، أو هبطت اضطراريا فاضطمت بالأرض. واتضح أن ذلك المكان، جزيرة صغيرة جدا ومعزولة تماما في المحيط.

ويبدو أن الترويت المقصود للحدث ، هو نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد بعد ضرب هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية ، لأن الرواية تشير (طبعة فيبر ص ١٤) إلى «القنبلة الذرية» وماتسبه من موت شامل . ومن هذه الاشارات الأولية ، نستطيع أن نستنتج أن الكاتب يعالج مصير البشرية بعد الحرب العالمية الثالثة التي كانت تتلذذها فترة الحرب الباردة بين المعسكرين وسياسة «حالة الحرب» ، أي مبرر عما سيحدث بعد الاستخدام المحتمل للقنابل الذرية التي كان الأمر يكان والسرور لميت قد توصلوا الى إنتاجها عند كتابة هذه الرواية.

يخلع الولدان ملابسهما بسبب شدة الحر ، ويبقى رالف حاراً قتما ، بينما يتجه الولد السمين كفيرا الى أعراض الشجيرات ليأكل من الفاكهة البرية . ويمر الرولدان في بعض مياه البحيرات اللاخلية المتصلة بالمحيط على قوقعة - اتضح أنها محارة حلزونية كبيرة تصلح بوقا للتفخ . ويقرون استخدام هذا البوق لاستدعاء بقية الصبيان ، الذين توقعوا أنهم لابد أن يكونوا منتشرين على الساحل أو في الغابة بعد إصابة الطائرة . وبالفعل ، بعد عدة تفخات شديدة في البوق / المحارة ، بدأ يتوالى ظهور وتجمع الصبيان من مختلف الأعمار الصغيرة ، ومنهم أطفال في سن السادسة .

ووصل أخيرا طابور من الصبيان يلبسون ملابس رسمية سوداء بشارات فضية ، ويسرون منتضبطين في نظام عسكري تحت رئاسة قائدهم الذي كانت شارته ذهبية . وكان اسمه جاك ميريدو ، وعمره أكثر من ١٣ سنة . واتضح أن هؤلاء هم إحدى فرق صبيان الخورس ، أي إحدى جوقات الصبيان المرتكز الكنيسة ، الذين يعتبرون تلاميذ شبه عسكريين في مدرسة داخلية كنسية . وكانوا على الطائرة في رحلة مسيحية . وبعد أن أغشى على أحدهم بسبب شدة الحى والملابس الكثيرة السوداء والطابور العسكري ، زاد الإحاح على ميريدو ، فاضطر الى السماح لهم بالخروج من الطابور ثم خلغ ملابسهم . وانضموا الى الأولاد الآخرين - رغم استمرار انضباطهم وانتباههم الاضطرابى الى قائدهم حتى النهاية .

يرأى رالف ضرورة تنظيم الصبيان والاشراف على حياتهم في الجزيرة واتخاذ الترتيبات اللازمة لطلب الانتقاذ . ولهذا السبب ، عقد «الجمعية العمومية» للصبيان . وشرح نفسه للرئاسة ، لكن جاك ميريدو نائسه على ذلك . فاقترح رالف وزميله السمين أخذ الأصوات . واضطر ميريدو الى الموافقة . وحصل رالف على أصوات أكثر ، فأصبح هو الرئيس . لكنه حاول استرضاء ميريدو بأن جعله مساعدا له ، وفي نفس الوقت قائدا للحرس أو الصباين - الذين كانوا يتكونون في البداية من التنظيم الكنسى العسكري للمرتلين . ووضح أن هذا يعنى تشكيل الجيش والأمن . وهنا بدأت المرحلة الأولى من النظام السياسى الاجتماعى في الجزيرة .

ديمقراطية الجزيرة

هذه المرحلة الأولى ، تنتمى الى ما يسمى الديمقراطية البرجوازية ، أو بالأحرى الليبرالية البرجوازية . فالقوة في التراث اليونانى القديم ، هى رمز الديمقراطية ، حيث كان كل فرد من «الجمعية العمومية» لسكان أثينا مبرر عن صوته بالكتابة على القوقعة المطلوبة منه . بل ظهر في أثينا القديع نظام اسمه «نظام التوافق» (أو أوستراتيزم) ، معناه التصويت أو الاستفتاء ضد أحد الأشخاص المرفوضين . وكان سقراط يقول عن ديمقراطية أثينا ، إنها إذ تعبر عن حكم الأغلبية تعنى بذلك حكم الجبهة ، لأن الأغلبية جبهة . وقد اتخذت أغلبية المحكمة الشعبية في أثينا بالتصويت «الديمقراطى» قرارا باعدامه ، بسبب تشكيكه في نظامهم السياسى وليس فقط بسبب تشكيكه في الآلهة . فأتخذ هو من ناعيته قرارا برفض الهروب من الأعدام ، ليدين باستشهاده نظام الأغلبية الجاهلة إدانة تاريخية باقية .

واستطاع ولهام جولدنغ كمفكر عقلاني متسق ، أن يعبر عن هذه «المقارعة الديمقراطية» . فالأولاد يحبون الاجتماعات العمومية كل يوم ، وأحيانا مرتين في اليوم . وبعضهم يتنافسون على الإمساك بالقوقعة للحصول على «حق الكلام» . ومعظمهم يصنعون بدون تفكير مايقوله الرئيس ، لأنهم يتصفون بصفة «التصديق بدون ضجة أو إنكار» - وهى كما أوضحت صفة الإيمان الطفولى بلكوت الرب كما

قالت الأنابيل على لسان المسيح ! فهم جميعا «صقار» ، بل ويتدرجون في الصفر الى درجات هائلة جدا .

ومن ناحية أخرى ، فالرئيس رالف الذي انتخبته الأغلبية هو شخص ليس طيبا تماما ، بل فيه بعض دوافع الشر . من ذلك مثلا موقفه من زميله الأول الولد السمين الطيب صاحب الأفكار والملاحظات اللطافة الذي ساعده واستمر يساعده بأفكاره في كل شيء . فقد فرض عليه اسم «خنزور» Piggy المشتق من كلمة «خنزير» . وكان يهينه ويحاول إبعاده عن المهام الخاصة ، بينما كان يحاول استرضاء الولد الغيبي المدون ميريديو . وهذا كما سنرى تعبير عن إظهار المثقفين وإعطاء الأولوية للغيبيين والعسكريين .

وكان رالف سعيدا بعدم وجود «كبار» ثم ينصب الرئاسة ، وبأن الجزيرة أصبحت كلها «جزيرتنا» التي «تخصنا» والتي هي «ملكنا» ، إلخ . وعندما يصيبه السرور ، كان يتشقلب على رأسه ويرفع رجله الى أعلى ، فيرى الآخرين من منظور مقلوب ! وهذا يعبر عن اتجاه قديم في انقلابات التاريخ ، تقول عنه «أسفار الأنبياء» (وخصوصا سفر حزقيال ٢١) على لسان الرب : «أعلى السافل وأسفل العالي ليضم الألف في الفعلين ، أي أخفض المرتفع وأرفع المنخفض» ، وأجعلها انقلابا على انقلاب على انقلاب . ولهذا ، نجد أن رالف رفع ميريديو وخفض خنزور السمين ، ثم لم يلبث ميريديو أن أطاح به ليضعف انقلاب القيم

ونظام الليبرالية أو الحكم بعدد الأصوات ، لم يكن عيبه فقط أنه يغلب صاحب الصوت «الأعلى» أو الشكل «الجذاب» ، وصاحب القوة والضغط ، وأنه يستبعد صاحب الأفكار والذكاء لأن صوته ضعيف أو لأن شكله سمين وليس نظارة ويحائى الرب مما يجعله منفرا للأطفال كما كان بشعر خنزور . لكن كان عيب ذلك النظام أيضا ، هو الاتجاه العام الى «عدم الاهتمام» not caring إذاً أهم الموضوعات والمشاكل التي تتخذ شكلا روتينيا . فالأطفال (أي النحماء) لا يفهمون أصلا أي شيء . إلا إذا قيل أكثر من مرة ، ثم لا يتحركون لأي شيء إلا إذا ارتبط بأثارة شديدة . إنهم «مفلوون» ، «مفلوون» - لا ينظرون الى بعيد ولا يهتمون بالمستقبل . مثلا رالف وصديقه خنزور ، كانا يدركان جيدا أن الطريقة الوحيدة للتنفيذ هي إشعال نار مستمرة لتنهيه أي سفينة تقترب من الجزيرة حتى تأتي لأخطائهم . ورغم إقناع الأطفال بذلك ، ورغم تكليف ميريديو بالإشراف على استمرار النار ، فقد انطفأت النار ! بل وحدث ذلك أثناء مرور سفينة بالقرب من الشاطئ ، فضاعت فرصة إنقاذهم !

والمؤلف يقول بصراحة إن رالف يعبر عن «الادراك المعطل» . ويجعله يعترف بعد ذلك (ص ٨٥) بأنه كرئيس كان يجب أن يكون قادرا على التفكير ، مثل خنزور الذي يملك دماغا يتقدم ويتسلسل من فكرة الى أخرى . لكن في مقابل «عالم الإدراك المعطل» في ليبرالية رالف ، كان قائد مرتلي الكنيسة يمثل «عالم الصيد والتكتيكات والمهارة» ، وعالم القوة وإنتاج الغذاء . (لأنه كان يملك خنجرا واستطاع تنظيم الأولاد لصناعة رماح من الحشب واصطياد الخنازير البرية) . وفي صفحات أخرى ، أشار جولدنج الى أن المرحلة الأولى من تنظيم الصبيان في الجزيرة ، تعبر عن «التراث الأيوبي» ، وأن الفرق بين عالم رالف وعالم ميريديو هو فرق بين «قارتين من الخبرة والوجدان لا يمكن أن يتوصلا» ، أو فرق بين «عصور مضت» وعصر «الحياة العلمية» (ص ص ١٤٧ و١٤٨) . وهذا يذكرنا بالمهارة الشعرية المروقة «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا» - بشرط أن نفهمها كتعبير عن الاختلاف بين فرعين من التراث (أو بالأحرى بين العقل واللاعقل) وليس بين نوعين من الجغرافيا أو نوعين من البشر ، لأن الغرب المعاصر مثلا كاد يفرق مرة أخرى في الطوفان اللاعقل الذي سبق أن اكتسحه من الشرق وأغرقة في ظلمات العصور الوسطى !

ثم إن العيب الأخطر والحاسم في تلك الليبرالية التي تستبعد العقلانيين أصحاب الأفكار وتعتمد على الغيبيين العسكريين أصحاب القوة ، أنها لم تستطع مقاومة ميريديو عندما قرر التمرد والانفصال وكانت النتيجة أنه سحب معظم الصبيان ، وفرض عليهم الإرهاب والطاعة ، ثم رجع فاستخدم الاغارات

والغزوات على من بقى مع رالف. وعندما أصبح رالف وحيدا «طريفا» و «منبوذا»، حاولوا قتله هو أيضا.

حكومة مرتلي الكنيسة

بدأت عملية التصرد وانتشار الرعب والتضرع بين الأطفال الأصغر والأكثر في اللاعقل (أي القطاعات الأكثر تغفلا من الدعاة)، لأنهم كانوا يتوهمون أنه توجد ثعابين أو وحوش أو أشباح تأتي خصوصا بالليل، من الغابة أو من البحر. وعقدوا «جمعيات عمومية» لمناقشة هذا الموضوع. كان من الواضح أنه لا توجد في الجزيرة أي ثعابين أو وحوش أو حيوانات أخرى، غير الخنازير التي يصطادها ميريديو ومجموعته. ولهذا تحولت المناقشة بصراحة إلى موضوع وجود الأشباح أو الكائنات المجهولة المخيفة، أو ما يسمى «الوحش» (بالمعنى الديني المكرر كثيرا في الكتاب المقدس، والذي يعبر أيضا عن «الشيطان»).

وقال خنزور إن «الحياة علمية» وإن العلماء «سيسافرون إلى المريخ»، وإذا «قلا خوف» من المجهول، ولكن الخوف هو من الناس! وهكذا أيضا تكلم سيمون - وهو الصبي المرتل الكنسي الذي أغشى عليه، والذي يجعله المؤلف استغفنا - وحيدا بين زملائه للتعبير عن الأشخاص المتضرعين فكروا الذين ظهروا في تاريخ الكنيسة الغربية وخدموا العلم والفكر الحر فضلا. قال سيمون إنه لا توجد أشباح، وأنه ربما يكون الوحش المرعب هو نحن.

وبعد زيادة الخلاف، اقترح الرئيس الليبرالي رالف التصويت على موضوع الأشباح أو العفاريتا وطبعا رفض خنزور مثل هذا التصويت، لأن «العالم مفهوم وخاضع للقوانين»، ولا تصويت على قوانين الوجود! لهجم عليه ميريديو وحاول شربه. ثم كسر له واحدة من عسستى النظارة، بحيث أصبح أعور! وفي التراث الديني القديم، تعبر هذه الصفة عن الاتحاد (مثل من يسمى بلامن بن بهورا)، وكذلك من يسمى في «رسائل القديسين» باسم عدو المسيح anti-Christ / وهو الذي تحول في التراث الإسلامي إلى ما يسمى «المسيح الدجال»). أما في التراث العلماني، فيقولون: «أعور في ملكة الصبيان». وفي الفولكلوريات العقلانية، يتحدثون عن عصفور استخدم غرابا في تمصية عيني قبل، واستطاعا بذلك دفعه إلى الهلاك. ويقول الشاعر الفرنسي إيلوار: «إنهم يبحثون عن العيون التي تنصر في الظلام لكي يلقاوها».

وكان ميريديو قبل ذلك يضطهد خنزور كثيرا أو يشتمه، بحجة أنه «كثير الكلام». وهذه أيضا حجة دينية قديمة منذ عصور الكهنوت الفرعوني، حيث سجلت بعض النقوش الهيروغليفية وصايا إلى الحكام بتزقي كل من يتكلم كثيرا والقضاء على من يرتبطون به!

وانفجرت مشكلة الأشباح مرة أخرى، لأن ولدين صغيرين كانا يتربيان ترويضية إشعال النار ليلا على قمة الجبل، ناما فانطقات النار، ثم استيقظا فشاها في الظلام قماش باراشوت ينتفخ ويتحرك وقد ارتبط بشخص ذي منظر مربع. ولم يستطيعا التحقق من أي شيء أو إدراك وفهم هذا المنظر، فتصورا أنه الوحش أو الشبح، وأسرعوا جريا لإبلاغ زملائهما بذلك! وقرر رالف وجاك ميريديو الصعود إلى قمة الجبل للتأكد. وبالفعل شاهدا في الظلام شيئا قريبا ذا عيني مجوفتين وحوله قماش يتحرك كالجناحين، فتصورا أنه الوحش وأسرعوا بالجري!

واقتنع الجميع بوجود الوحش - حتي خنزور «العلمي»! وهنا حاول جاك ميريديو أن يستغل هذه الفرصة لفرض رئاسته ليهيراليا (ولاحظ أنه الوحيد الذي يذكر المؤلف لقبه للتعبير عن انتمائه إلى الماضي)، فطلب إجراء تصويت أو استفتاء جديد على الرئاسة، لأنه صياد بقود مجموعة مسلحة ويستطيع حمايتهم من الوحش. لكن الأغلبية أعادت انتخاب رالف. فاضطر ميريديو إلى أن يأخذ مجموعته وينفصل عنه ويقيم نظام حياة آخر على الجزيرة، مع الاحتفاظ بلحم الخنزير الذي يصطادونه.

وكان خنزور يحاول قبل ذلك إقناع رالف بالتصرف ضد ميريديو، مؤكدا له أنه لو أصبح ميريديو

رئيسا فسوف يهتم فقط بالصيد وسيبقى النار بحيث يبقوا في الجزيرة حتى الموت! لكن رالف لم يتصرف. وهكذا أصبح ميريدو رئيسا بالقوة. ففى إحدى رسائل بولس يقول: «ملكوت الله ليس بالكلام لكن بالقوة» (كورنثوس أول ٤/٢٠). وقد انضم بقية الأولاد الى ميريدو «من أجل اللحم وحياة الصيد والحرب»، ثم خوفا من الضرب والارهاب. ولم يبق مع رالف إلا خنزورو وولان ترومانا وكان هؤلاء يحصلون على الغذاء من فاكهة الجزيرة. وأصبح رالف يقول نادما على عدم وجود كهار في الجزيرة: «الكهار يحررون الأشياء، ولا يخافون من الأشياء». وهم يتناقشون فتصيح الأشياء على مايرام».

وبالليل هجم عليهم الوحش! واتضح أن الهجوم كان من ميريدو وبعض أنبائهم (وهذا تعبير عن أن أفعال هؤلاء هم صانعو الخرافات والأوهام اللاعقلية). خبرهم ثم خططوا نظارة خنزورو وانصرفوا. ذلك أن الأولاد كانوا يستخدمون عدسة النظارة في إشعال النار من الشمس. وكان هؤلاء يحتاجون الى النار- لكن لشواء اللحم وليس لاستخدامها في الاستغاثة وطلب الانتقاذ وهكذا انطفأت نار الأمل! وصاح خنزورو في ألم: «لقد خططوا نارنا وأعموتنا»

ومعروف أن النار ترمز الى الحضارة. ولهذا كان رالف يكره للصبيان أنه هو الذى نظمهم لإقامة المساكن من فروع الشجر، ولإشعال نار الاستغاثة. وفي التراث اليوناني، ترمز النار الى شعلة برومهيوس التى تسمى نار المعرفة. وهى تعبر عن المعرفة العقلية والحرة الحضارية التى كان ينشرها في أنحاء العالم المهاجرون الهراويون من سواحل الشام واليونان، والتى تقول الرموز التاريخية في الأساطير اليونانية إن الآلهة (أى الكهنة) عاقبوا برومهيوس على نشرها بالتعذيب الأبدى. ونار برومهيوس هذه، هى أصل نار المجرسية، التى انتقلت بالخرافات والطقوس الكهنتوية كالاعتقاد الى معبد مقدس، لكنها في الفولكلوريات العقلانية القديمة، اسعرت تمرير من شملات العقل للتعبير والتنوير، بل وأيضاً من الاستغاثة التبصيرية من أجل ظهور الهادي المنتظر. وهذا معنى الحاكم العقلاني، وليس مايسمى المهدي المنتظر كما انقلبت الفكرة في التراث الفهبي (انظر مثلا الأبواب القديمة في كتاب «كلمة ووصية» وخصوصا الباب الرابع). ولهذا ربط المؤلف موضوع النار بنظارة البصائر عند خنزورو.

واستمرت حياة الصيد والحرب التى فرضها ميريدو، مرتبطة بضرب وتقييد وازهاق أى ولد لا ينفذ الأوامر أو يتكلم كثيرا. كذلك فرض عليهم أن يصغروا وجرحهم، بحيث أصبحوا جماعة من «الزئرج» أو الهمج أو البرابرة أو «البدائيين المتوحشين» savages. وهذا هو الاسم الذى يطلقه عليهم المؤلف بعد استقلالهم عن رالف. كذلك كان ميريدو قد علمهم قبل الاستقلال رقصة بدائية مع نشيد يقول: «اقتل الخنزير! اقطع رقبته اهرق دمه». وفي النظام الجديد، أصبح ذلك من الطقوس الثابتة، مع تغيير «كلمة الخنزير» أحيانا الى كلمة «الوحش».

وهذه في الحقيقة كلمات ذات معنى معروف في نصوص التراث الكهنتوي، كما هو واضح في أسفار الكتاب المقدس (مثلا في أسفار «الأنبياء» وفي «التأجيل» وفي «رؤيا يوحنا اللاهوتي»). فالوحش يعنى الشيطان، والخنزير يرمز أيضا الى الشيطان أو مايسمى «الروح النجسة». وكلا الكلمتين يستخدمان دينيا للتعبير عن الكفار والملاحدة. وهذا هو المقصود أيضا من استخدام اسم «خنزورو» Piggy. لكن هذه المسألة تتعمق وتحتاج الى مزيد من التحليل، إذا لاحظنا أن ميريدو أمرهم بقطع رأس كل خنزير يصطادونه، وتعليقه في عصا تثبت في الأرض (بتشديد الهاء) في مكان خال، ويترك قربانا للوحش لاسترضائه. وهنا أصبح رأس الخنزير يرمز الى الغيبيات عموما، أو كما يعبر الحوار الرمزي الذى أورد المؤلف على لسانه (من ص ١٥٧)، أصبح يرمز الى رأس أو رئيس الآلهة «رب اللهب».

وهكذا نجد أن الخنزير له في الرواية معنيان: معنى شكلى يعبر عن البدانة، كما يعبر عن التشويه التقليدي الذى يلقبه أنصار الغيبيات بأعداء الغيبيات. ومعنى حقيقي عقلاني، يعبر عن البدانة وعن الغباء والغيبية وعن الشياطين والآلهة وخصوصا رئيس الآلهة. وكلا هذين المعنيين المتناقضين موجودان في الفولكلوريات القديمة: الأول يوجد في الفولكلوريات الغيبية كما أوضحت، والثاني يوجد

فى الفولكلوريات العقلانية (التي كانت تشبه النحما بالخنزير، أو تقول مثلا : «إنسان تميس» ، خير من خنزير سميد»).

انتقام رب الذهب

كان سيمون قد رفض تأكيدهم عن خرافة «الوحش» ، فقرر أن يصعد بنفسه الى قمة الجبل لزيته . وفى طريقه ، رأى رأس الخنزير قائما على العصا فى منظر مربع، وحوله ذهاب كثيف أسود وأخضر؛ «رب الذهب معلقا على عصاه مكشرا عن أنباهه»؛ قمة واسع ، والسواد فى داخله والسواد ينتشر فى خارجها، وتكلم رأس الخنزير فقال لسيمون فى حوار رمزي هام (من ص ١٥٧) ، إنه هو الوحش الذى يبحث عنه. فقال له إنه مجرد رأس خنزير ! فعذره من محاولة البحث عن خرافة الوحش وكشفها لزملائه قائلا: «هل تتوهم أنه يمكن اصطهادي؟ أنا جزء منك ! أنا قريب ، قريب ، قريب منك ! أنا السبب فى أن يكون هذا غير ممكن ، وفى أن تكون الأشياء كما هي... أنت تعرف تماما أنك ستقابلنى هناك، فلجأحاول أن تهرب! هل تظن أبها الطفل المسكين والضال أنك تعرف أحسن مما أعرف ؟! إنى أحذرك ... فلا تستمر فى المحاولة يا ولدى للمسكين الضال ، ولا ... ولا ستقضى عليك!»

وقع سيمون مشغيا عليه، وإنكسر أنفه ونزف دما. لكنه قام أخيرا، وصعد الى أعلى الجبل . وأدرك هناك حقيقة المنظر المرعب الذى رآه زملاؤه. وجد جثة طيار صريح معلقة فى البراشوت الذى هبط به. ونزل ليبلغهم بهذه الحقيقة ، وبأن «الوحش عاجز عن الإيلاء». لكن انتقام رئيس الكهنة أصابه فعلا، وهذا رمز الى قدرات التحكم السرى الشامل، التى تصنع القبيبات.

ولاحظ أن «الذهب» يرمز فى التراث اليونانى القديم الى الانتقام. ولهذا يرتبط أيضا باسم الابرنيات Brinyes «جنات الانتقام». وأصل هذا الموضوع يوجد فى التراث الكهنوتى الفرعونى السرى غير المسجل، الذى توجد بعض رواسته فى أسفار الكتاب المقدس. ففي «العهد القديم» يتكرر الحديث عن استخدام العروش والذهب فى «ضربات الرب» على يد موسى . يقول النص مثلا: «وشربت الأرض من الذهب» (الخروج ٢٤/٨). وفى أسفار «الكتب» فى الحديث المكدر عن «انتقام الرب»، يشير النص الى الزناهير التى يرسلها «الرب» أمام جهوش إسرائيل لإلقاء الشرور الكافرة قبل اكتساحها. وفى هذا تتداخل اكتساحات الحشرات مع اكتساحات جهوش الرب الإسرائيلى؛ لكن من ناحية أخرى أوضح وأصرح تاريخيا ، لايتحدث النص فى مواقع أخرى من «الرب» ولكن عن «الشيطان» ، فيقول بصراحة إن ذلك الذى كان يرسل الذهب والحشرات والأقنية ضد شعوب العالم، هو «الشيطان» أو «إبليس» أو «التنين» أو «الحية القديمة». وكل هذه الأسماء الهامة جدا تاريخيا كانت ترمز فى الأسفار المذكورة وفى الفولكلوريات القديمة الى الكهنوت الفرعونى المصرى ، الذى كان يسمى أيضا «رهب» /Rahab/ وهبوت وإرهاب، كما نجد مثلا فى سفر «أشعيا» ٩/٥١. وفى «رقيا يوحنا اللاهوتى»، يقول عن ذلك الشيطان أو إبليس إنه هو الحية القديمة الفرعونية أو التنين الفرعونى (والذى يضل المسكونة كلها) (٩/١٢).

هذا هو أصل موضوع «الذهب» أو «الانتقام» فى التراث اليونانى القديم وفى أسفار الكتاب المقدس. فهذا الرمز يعبر عن مختلف وسائل وضررات التخريب والتدمير والإهانة المرسله من بعيد (مع أسراب وقطعان الاكتساح)، كما يعبر عن أنواع العذاب والآلام التى تستخدمها الكهنة أو الكهنة ضد العقلانيين. (وهذا ماصوره مثلا قصة الانتقام من برومسيوس).^(١)

(١) من المهم أن نضيف هنا أن الاكتساحات القطعانية المصرية القديمة، بدأت من داخل مصر وعلى موجات دورية متتالية منذ سقوط الدولة القديمة وفى الألف الثانى قبل الميلاد، واستمرت حتى ظهور الامبراطورية الرومانية، ثم ركزت أجهزة الكهنة بعد ذلك على صناعة محطات ومراكز جديدة محكومة كهنوتيا للاكتساحات القطعانية من خارج مصر، خصوصا من الجزيرة العربية وغرب آسيا ومن الهند، وكذلك من وسط آسيا والأناضول، ثم من داخل أوروبا. وهذه الاكتساحات القطعانية كانت توصف باللفظ القديمة بأنها اكتساحات مصرية شرقية / سراكتر، أو إسرائيلية (والاسراء كان يعنى الهجرة). ف «إسرائيلية» (يعنى هجرات الله أو اكتساحات الرب الإلهي). وهذه تشمل أيضا مايسمى اكتساحات «الفر» . فاصل هذه الكلمة هو «فر» (يفتح الهاء والجيم) التى تعنى أيضا فى العربية القديمة الفتح والتغريب اليونانى، وفى اللغات الأوروبية، ترجع أهم أسماء الفر إلى معنى «المصرى». مثل كلمة GYPSY ، ومثل كلمة GITAN التى ترجع إلى الكلمة الإسبانية GITANO أى مصرى أيضا.

وقد اصطلح جان بول سارتر مسرحية باسم «الذباب» عام ١٩٤٣. ورغم أنه انحرف بالمعنى القديم لهذا الرمز واستخدمه في اتجاه وجودي لاعطى للتعبير عن مشاعر الندم، إلا أنه استخدم طبعاً بعض معانيه القديمة ونسبه أيضاً إلى رئيس الآلهة. من ذلك أنه ربط الذباب بالانتقام والمذابح والألم الذي يأمر به رئيس الآلهة. وقال إنه «ينثر السواد ويحجب النور»، وأنه يكتسح الناس «بالآلاف الأقدام اللزجة التي تزحف حيث لا مهرب منها»!

والمهم في رواية جولدنج أن رب الذباب أو رئيس الآلهة أو رأس الخنزير، نفذ تهديده فعلاً. فلم يكد سيومن يصل إلى جماعة ميريدو ليقول لهم الحقيقة التي رآها في أعلى الجبل، حتى حدث مطر ورعد في الظلام (ولاحظ أن أجهزة الكهنتوت الفرعونى كانت تصنع المطر باستخدام وسائل تقنيه، منها إرسال بخار نترات الفضة من قمم الأهرامات أو الجبال). وكان الأولاد يرقصون ويرددون نشيد القتل والدم. فلهجموا عليه دون أن يسمروا أى كلمة من الكلمات التي كان يقولها بأعلى صوته! وأسقطوه في المنحدر، فلقى مصرعه!

وحتى رالف الذي رأى هذا المنظر، لم يستطع أن يفهم المقصود بكلام سيومن عن وجود جثة رجل ميت! لكنه قال: «هذه جريمة قتل... أنا خائف منا نحن». ومع ذلك، ذهب رالف وخنزور والتوامان بعد فترة إلى جماعة «البدائيين المتوحشين»، لاسترجاع نظارة خنزور ذات العين الواحدة لكنهم ضحكوا عليه عندما كلمهم عن ضرورة إشعال نار الاستفائة! فالتار عندهم لاستخدم إلا لشواء اللحم. ولم يستطع أن يرد عليهم إلا بأن يكرر: «ألا تلهمون أيها المغفلون؟»

أما خنزور فقال لهم (ص ١٩٩): «أيهما أفضل؟ أن تكونوا هكذا مجموعة زنوج مصوبغين، أم أن تكونوا ذوى إدراك مثل رالف؟ أيهما أفضل؟ أن توجد قواعد للحياة وأن نتفق، أم أن تصطادوا وتقتلوا؟ أيهما أفضل، أن يوجد قانون وإنفاذ، أم أن يوجد صيد وتحطيم للأشياء؟»

وأمر ميريدو بإسقاط صخره كبيرة فوق خنزور لمنعه من الكلام، وبالقبحض على الآخرين الذين معه. فأسقطوا عليه صخرة، أوقعته على المنحدر وكسرت جمجمته وأخرجت مخه، وعطمت الترقوة التي كانت في يده شظايااً، وقبضوا على التوامين، بينما تمكن رالف من الفرار. وخضع التوامان للمتوحشين وانضما إليهم رغم تعاطفهما مع رالف. وعندما قابلهما سرا، قال له أحدهما رداً على تساؤلاته المنطقية عن ضرورة العقل والإدراك: «لا تهتم بمعنى الإدراك! لقد انتهى هذا». لكنهما اضطرا من الرعب والحضوع إلى الإبلاغ عن اتصال رالف بهما، والارشاد عن المكان الذي كان يختبئ فيهما.

وكان رالف يقول وهو يهرب من مكان لآخر: «لماذا لا يتركوني خالي؟ هل لأن عندي بعض الإدراك؟». وكانوا يسقطون فوقه الكتل الصخرية. ثم أشعلوا النار في الغابة لإخراجه من أعراش الشجيرات التي اختفى في داخلها. وانتشرت النار وزاد الدخان. فكان يجري من مكان لآخر قائلاً: «هؤلاء المغفلون! المغفلون! ماذا ياكلون بعد حرق أشجار الفاكهة؟». ولم يكن من الرعب والإثارة يستطيع التفكير في وسيلة للتصرف والفرار، فكان يقول: «لو أن الإنسان يستطيع فقط الحصول على فترة سلام، وفترة طويلة، وقت للتفكير! لكن استمرت المطاردة ورعب القتل والدم، وهو يكرر: «التفكير! التفكير!».

وفجأة، بعد أن تهالكت قواه، وصل الاتفاقاً رأى سقيته من سفن الأسطول البريطاني تظهر على الشاطئ، وعلى مسافة منها طراد حربي! وأتضح أنهم رأوا النار المشتعلة في الغابة ودخانها الكثيف، فحضروا. وكان ضابط السفينة ينظر إلى «المتوحشين البدائيين» متصوراً أنهم «مجنونون ويلمعون»! ولم يستطع رالف أن يشرح له ما كان يحدث، فإكتفى بالهكاه!

يقول جولدنج في السطور الأخيرة: «هكى على نهاية البراءة، وعلى سواد قلب الإنسان، وعلى صديقه الحقيقي الحكيم المسى خنزور الذي سقط في الهراء»

١١ مايو ١٩٨٩

ابن خلدون

واكتشاف أمريكا قبل كولمبوس^(١)

حكى أحد الصحفيين المطلعين في الأهرام منذ فترة^(٢)، أنه تعرف في المحسنات على شاب ياباني يدرس في القاهرة، فعرف منه أنه حضر لدراسة اللغة العربية هنا بناء على اختيار وتكليف جهة معينة في اليابان أرادت منه أن يتقن العربية - خصوصا لترجم كتاب «مقدمة ابن خلدون» من العربية إلى اليابانية مباشرة وبدلاً من أن يتعامل الصحفي المشار إليه عن سبب ذلك الاهتمام غير العادي من جهات معينة في اليابان بترجمة الجزء الأول من كتاب ابن خلدون المسمى بالمقدمة ترجمة جديدة ودقيقة جداً من العربية مباشرة، اعتبر ذلك دليلاً على إعجاب اليابان بابن خلدون باعتباره مؤسس علم الاجتماع !! وهذا، رغم أنه اعترف بأن تلك الجهات اليابانية تراجت عن ذلك الموضوع بعد ذلك!

لكن الحقيقة أن المسألة لا علاقة لها بعلم الاجتماع الذي ينسب إلى ابن خلدون تأسيسه فالدارس الذي يتعمق ويدقق في دراسة «مقدمة ابن خلدون»، يستطيع أن يدرك أن سبب ذلك الاهتمام الياباني غير العادي، يتعلق بالباب الأول الجغرافي في كتاب ابن خلدون، حيث وردت فيه نصوص تفيد أن القارة الأمريكية كانت معروفة منذ العصور الفرعونية، وأن التعميم والتجهيل على وجودها كان يشمل أيضاً منطقة منشوريا واليابان المتاخمة لها. ومعنى ذلك أن «لعنة الفراعنة» التي كانت تخفي أخبار تلك القارة الكبيرة، كانت تخفي أيضاً أخبار منشوريا واليابان التي أشار إليها ابن خلدون وغيره تحت اسم «بلاد بأجرج وماجرج»!

أمريكا في التراث القديم

ابن خلدون ولد سنة ١٣٣٢ ميلادية ومات سنة ١٤٠٦ ميلادية، وكتب الجزء الأول من كتابه التاريخي سنة ٧٧٩ هجرية قبل وفاته نحوالي ثلاثين عاماً، أي قبل الرحلة الأولى لكريستوفر كولمبوس إلى أمريكا بأكثر من مائة عام. ورغم أنه ليس من تقاليد الكتابة الإسلامية في العصور الوسطى الإشارة إلى أي مراجع (لدرجة أن الامام الغزالي مثلاً كان يستولي على كتب الفلسفة التي تعجبه فيعيد كتابتها باسمه بعنوانين جديدة، كما فعل في كتاب «معيار العلم» وفي كتاب «كيمياء السعادة»!!) إلا أنه من حسن حظنا أن ابن خلدون أكد أكثر من مرة فيما كتبه عن الجغرافيا أنه ينقل عن كتاب بطليموس وعن كتاب الشريف الإدريسي الذي وضعه اعتماداً على بطليموس أيضاً.

وكلود بطليموس هذا يوناني الأصل، ولد في صعيد مصر وخضع لسيطرة الكهنوت الفرعوني والتراث

(١) هذا المقال أشرت إليه تلك قبل في الفصل الأول (ص ٧٣). ولهذا، أكتفى بأن أقول هنا إنني كنت قد كتبت له وسلمته إلى مجلة مناقشة محدودة القراءة اسمها «أدب وتقدير» في أوائل بريله ١٩٨٨. ورغم إلحاحاتي المتكررة بخصوصه، استمر إلى إهماله. بل وقالت لي الأراجوز الجهورية المكلفة بالمجلة، إنها تزجله لأنه ليس من موضوعات الساعة! - وكاننا الثقافة تحسب بالساعات !! فلما زاد الإلحاح، قالوا لي في يناير ١٩٨٩ إنه ضاع، ولم يظهر! ترحباً بإعادة نسخه! وقد تكرر منهم هذا الموقف، لكن بطريقة استفزازية جداً ومهينة جداً، في مقال آخر كان بعنوان «الثقافة والفكر الحر». وهذا نشرته في خاتمة كتابي الفلسفي السابق، بعنوان «الفلسفة جوهر الثقافة». وطبعاً انتطعت علاقتي بتلك المجلة بعد ذلكين الحادئين اللذين حدثا في أيام مقالتي!

(٢) المقصود هو الصحفي التناصري القومي الاسلامي أحد بهاء الدين.

اللاعقل الفرعوني، وعاش وأصدر كتبه في القرن الثاني الميلادي في مرحلة مكتبة الاسكندرية الرومانية. وقد أحرقت الفتوحات الإسلامية كتبه ضمن ما أحرقت من جبال الكتب في مكتبة الاسكندرية وفي فارس وغيرها. (ويقول ابن خلدون ص ٣٥ : «أين علوم الفرس التي أمر عمر بمحوها عند الفتح؟»). لكن بعد أن تسرب بعض العقلايين ذوى الأصول الفارسية الى مراكز التأثير في الدولة العباسية الأولى، استطاع البرامكة أن يحصلوا على نسخة من كتاب بطليموس سمي تمريرا باسم المجسطي، (حصلوا على النسخة من بيرنطه أو من مجاهل فارس والهند) ، فترجموه. ولهذا أرجح أنهم هم الذين قدموا أو ترجموا أيضا كتابه عن الجغرافيا.

إذا المهم أن الجغرافيين العرب اعتمدوا على كتابه القديم هذا، كما اعتمد ابن خلدون أيضا. ثم دمرت وضاعت تلك الترجمة العربية لكتاب بطليموس «الجغرافيا»، كما دمر وضاع كتاب الشريف الادريسي، (فضلاً عن كتب الدولة البيزنطية التي أبيدت خلال الاكتساح العثماني للقسطنطينية / استنبول). فلم يبق متداولاً من تلك النصوص إلا ماذكره ابن خلدون نقلاً عنها في مقدمته التي هي الجزء الأول من كتابه التاريخي الكبير. وهذا يوضح أهمية ذلك.

لكن المشكلة هي أن كلام بطليموس السكندري والادريسي عن القارة الأمريكية، يرتبط بتقسيم قديم ومعتد لأقاليم العالم. وكانوا يسمونها - كما يذكر ابن خلدون - «الجزائر الخالدات». وكلمة «الجزائر» كانت تعني أحياناً عند القدماء السواحل أو الأراضي الواسعة المحاطة جزئياً بالمياه (مثل ما يسمى جزيرة العرب وجزيرة الهند)، أو تعني عموماً اليابسة «وراء البحار». أما «الخالدات» فالمقصود بها الموجودة دائماً، أي أنها معروفة منذ القدم. ومع ذلك، أعتقد أنها ترجع لقباً الى اسم الكلدان وكدلونيا (وكان هذا أيضاً اسم اسكتلندا سابقاً، ثم ظهر اسم تيركدلونيا عند استراليا). ذلك أن هذا الأصل للغوى يرجع فيلولوجياً الى كلمة كلد أو جلد (يقع الحرفين في الكلمتين) بمعنى يابسة.

وعلى كل حال، فالأسماء الجغرافية القديمة تختلف كثيراً عن الأسماء الحديثة. والمهم هو المسميات لا الأسماء. ومع ذلك، فإن جميع من حققوا ونشروا مقدّمه ابن خلدون لم ينهوا الى أن هذه «الجزائر الخالدات» هي القارة الأمريكية! بل أورد بعضهم تفسيراً خرافياً لهذا الاسم، هو أنها «جزر السعادة» التي ذكرها المنصور والحكام، وأنه كان يقيم بها «طائفة من الحكماء» !! هذا، رغم أنهم يذكرون أنها «تقع في أقصى المغرب في البحر المحيط» - أي في أقصى غرب المحيط الأطلسي!! وعلى رأى المثل، ينظرون ولا يبحرون!

ومن حسن الحظ أتت في السنوات الأخيرة من اعتقالي في مستشفى المجانين بالعباسية، كنت قد استطعت الحصول على نسخة من «مقدمة ابن خلدون»، فأعدت قراءتها وأجريت عليها دراسة دقيقة شاملة. وكان مما توصلت إليه فيها، أن هذه «الجزائر الخالدات» ليست إلا القارة الأمريكية، وبأنها نسبت الى الحكماء والفلاسفة القدماء. لأنهم أشاروا إليها فعلاً (باعتبارهم حفظة التراث القديم وباعتبار أن الفلسفة كانت تشمل كل العلوم العقلية بما فيها الجغرافيا)، ولأنها ارتبطت بمحاولات الهجرة اليونانية العقلانية القديمة.

وقد أرسلت إذ ذاك دراساتي الشاملة عن نصوص ابن خلدون الى عديد من الباحثين والأساتذة - ومنهم الدكتور على عبد الواحد وأني أشهر محقق لكتاب ابن خلدون. لكن لم يهتم بها أحد منهم! ولخصت موضوع القارة الأمريكية في صفحات قليلة، أرسلتها الى عديد من الصحفيين والمثقفين - ومنهم الدكتور حسين مؤنس، والدكتور لويس عوض الذي يعطونه في مجال الثقافة وضعا يفرض عليه واجبات معينة إزاء المثقفين ولو من حيث حقوقهم الانسانية فقط! لكن لاهية لمن تنادى!

ومن ناحية أخرى، يجب ألا ننسى أنه توجد روايات أسبق كثيراً من ابن خلدون، قالت إن الفراعنة أرسلوا رحلات الى القارة الأمريكية. وقد أورد ذلك مثلاً الدكتور سيد كريم في مجلة الهلال منذ سنوات، لكن لم يذكر مراجعه. ونحن نذكر بلاشك محاولة أحد المغامرين الترويجيين في الخمسينات عبور الأطلسي من الساحل الأفريقي في قارب من البردي لاثبات هذه الحقيقة القديمة عن الفراعنة (الذين كانوا يملكون

في الحقيقة سفنا ضخمة وليس فقط قوارب بردي ١). وهنا فضلا عما يروى أيضا عن رحلة ملك غانا أو مالى عبر المحيط نحو القارة الأمريكية في حوالي القرن الثاني عشر، ورحلات العبود في الشمال عبر أيسلندا وجرينلاند (وأشهرها رحلة إيريك ليروج/ الأحمر في القرن العاشر)، ورحلات بعض الرهبان الأيرلنديين من الجزر البريطانية، إلخ.

لكن نسبة ما أورده ابن خلدون عن هذا الموضوع، أنه نص تاريخي مادي ثابت وفي متناول اليد، ويمكن فهمه بسهولة إذا استخدمنا بعض التفكير - بدلا من القراءة العمياء التي تهبت عن عبقرية تأسيس علم الاجتماع ثم الأهم ، هو أن ابن خلدون ينسب الموضوع الى المرجع المعروف في أمامه، وهو بطليموس.

وبخصوص كتاب «الجغرافيا» لبطليموس (الذي أعتقد أن إحدى نسخه توجد على الأقل ضمن المخطوطات القديمة في الفاتيكان) ، تقول الكتابات الأدبية إنه أشار الى القارة الأمريكية باسم «أنتيليا» Antilia . والأصل الاشتقائي لهذه الكلمة، قد يكون مركبا من جزين : جزء يعبر عن القدم (مثل مشتقات الجذر ante) ، وجزء يعنى الجزر. ومن ثم يكون معناه «الجزر القديمة» ، أى «الجزائر الغائبات» كما ترجمها العرب ونقلها الأندلسي وابن خلدون . لكن قد يكون الاسم من نفس الأصل اللغوي للكلمة اليونانية المعروفة أناتوليا Anatolie أى المشرق (ومنها اسم الأناضول)، وذلك لأن المهاجرين القدماء كانوا يصلون إليها من الشرق عبر آسيا.

وعلى كل حال ، ننظر الآن في نصوص ابن خلدون.

نصوص ابن خلدون عن أمريكا

في الصفحات الأولى من الجزء الأول من كتاب ابن خلدون عن التاريخ، نجد التصدير، ثم مقدمة في عدة صفحات بعنوان «مقدمة في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه» - هي التي أعطت ذلك الجزء اسم «المقدمة» ! ثم يبدأ بعد ذلك صلب مايسميه ابن خلدون «الجزء الأول» بعنوان «في طبيعة العمران في الخلق»، وهو ينقسم الى أبواب، والباب الأول عنوانه «في العمران البشرى على الجملة». وينقسم الباب الأول الى مايسمى «مقدمات» أى مبادئ. وهذه في الحقيقة فصول تبع الباب الأول - لكن تقايد التبريد والتصنيف والتقسيم المنطقي كانت متخلقة جدا في التراث الإسلامى ومند ابن خلدون. ومن ناحية أخرى، فإن لغة ابن خلدون لغة مختلطة وغامضة ومملوءة بالألفاظ والتعابير القديمة الجافة أو المحلية المغربية أو تلك التي فرضها المفرجون المستعمرون، فضلا عن أنها لغة ركيكة أحيانا ولها أخطاء في التعبير أحيانا ، بحيث أن كثيرا من الجمل تحتاج الى «ترجمة» الى اللغة العربية المستساغة ولاشك أن هذا من أهم أسباب عدم الفهم الى معنى تقسيماته الجغرافية القديمة المعقدة. لكن مع ذلك ، يمكن فهمها بسهولة ببعض الربط والتفكير.

وعلى كل حال، فالذي يهمنا من الباب الأول، هو مايسمى «المقدمة الثانية»، والتي ألحق بها «مقدمة» أخرى إضافية بعنوان «وكملة للمقدمة الثانية» يشرح فيها «أقاليم العالم» (أو بالأحرى أقاليم النصف الشمالي من العالم من خط الاستواء حتى القطب). فها هنا يشرح ابن خلدون الأساس الجغرافى لما يسميه «العمران البشرى» - بمعنى توزيع السكان ، وليس معنى التحضر العمرانى كما يدعى أو يتصور البعض، أى أنه يقدم هنا خريطة كلامية بدون رسم (مع أن رسم الخرائط كان مستعملا منذ العصر القديم). ولنتنظر ماذا يقول - بالإشارة الى صفحات طبعة «دار الشعب».

يقول ابن خلدون (ص ٤١)؛ «أعلم أنه قد تبين في كتب الحكماء - أي الفلاسفة الناطرين في أحوال العالم ، أن شكل الأرض كروي وأنها محفوفة بعنصر الماء... وقد يتوهم (بعض الياء) من ذلك أن الماء تحت الأرض . وليس بصحيح. وإنما تحت الطبيعى هو قلب الأرض ووسط كرتها الذى هو مركزها . والكل يتجه إليه لما فيه من الثقل»

ثم يتحدث عن اليابسة فيقول: «أحاط العنصر المائى بها من جميع جهاتها بحرا يسمى البحر المحيط

[ما يسمى حاليا المحيط الأطلسي والمحيط الهادى والمحيط الهندى]. ويسمى أيضا ليلابه، ويسمى أوقيانوس - أسماء أعجميه.

ويقول (ص ٤٢٥) «إن المخبرين عن هذا المصور وحدوده.. مثل بطليموس فى كتاب الجغرافيا وصاحب كتاب رجاء [الشريف الأدريسى] من بعده، قسموا هذا المصور بسبعة أقسام يسمونها الأقاليم السبعة.. متساوية فى العرض [رأسيا] مختلفة فى الطول [أفليا]».

ويكرر فى صفحة ٤٤ : «وقد ذكر ذلك كله بطليموس فى كتابه، والشريف فى كتاب رجاء». ويكرر هذا التوضيح عدة مرات، ويذكر اسم كتاب الشريف الأدريسى وهو «نزهة المشتاق»، وأنه ألفه للملك صقلية «روجار بن روجار» يقصد وجر الثانى الملك النورماندى / الألمانى لصقلية (٩٠٥ - ١١٥٤م).

وفى صفحة ٤٨ يقول: «واعلم أن الحكماء قسموا هذا المصور كما تقدم ذكره الى سبعة أقسام من الشمال الى الجنوب، يسمون كل قسم إقليما. فانقسم المصور من الأرض كله على هذه السبعة أقاليم: كل واحد منها أخذ من الغرب الى الشرق على طوله. فالأول منها مار من المغرب الى المشرق مع خط الاستواء [لاحظ أن هؤلاء يعكس مقاله ابن رشد وغيره نقلا عن الفلاسفة القدماء، كانوا يسمون الجغرافيا بالسكان فيبدأون من خط الاستواء قائلين إنه لا يوجد عمران أى سكان جنوب خط الاستواء] والحقيقة أنهم كانوا يحاولون التغطية على الطابع الكروى للأرض». وبعد الإقليم الأول الممتد على خط الاستواء، يقول: «وبلده من جهة شماليه الإقليم الثانى، ثم الثالث كذلك، ثم الرابع والخامس والسادس والسابع - وهو آخر العمران من جهة الشمال».

ومعنى ذلك، أنه بدلا من تقسيم العالم الى خطوط طول وخطوط عرض - على أساس زوايا فلكيه سهلة ومنظمة كان يقول بها بالفعل بعض القدماء - اقتصر بطليموس السكندري ومن تبعه من الشرقيين على تقسيم نصف الكرة الأرضية فقط الى سبع شرائح أو قطاعات متوالية فوق بعضها، تبدأ من خط الاستواء الى الشمال وأسيا، وينقسم كل منها الى أجزاء فرعية غير متساوية من الغرب الى الشرق. وهذا تقسيم مجهول مختلف وغير منتظم. وهو ذو أصل فرعونى، يذكرونا بفكرة بطليموس الفرعونية أيضا عن دوران الشمس حول الأرض.

لذهن بطليموس الصعدي السكندري كان ذهنا كهنتيا مقلوبا وتعكسيا، ولغض نظريات العالمين اليونانيين السابقين عليه - أرسطارخ الساموسى وهبارك فى القرنين الثالث والثانى قبل الميلاد - عن دوران الأرض حول الشمس، وقال بالنظرية الفرعونية عن دوران الشمس حول الأرض!! وكذلك ألغى التقسيم اليونانى القديم للكرة الأرضية بخطوط طول وخطوط عرض شاملة ومنظمة، ونقل عن الكهنة الفرعونيين التقسيم المختلط المذكور ثم أيضا جعل بنائه هذا التقسيم من الغرب، حيث بحر الظلمات والجزر والبعيدة المجهولة، بدلا من أن يجعله من الشرق حيث امتداد العمران الى شرق آسيا التى وصل إليها اليونانيون القدماء وسلاسلهم، وحيث اليابان وبعدة القارة الأمريكية! وفى هذا، تنضج حقيقة الطابع التخيلى التعكسى لذهن بطليموس السكندري لكن الذى يهتنا هنا، هو أن تقسيمه الجغرافى هو التقسيم الذى كان مأخوذا به فى العصور الوسطى خصوصا فى العالم الاسلامى.

ومن صفحة ٤٩، يبدأ ابن خلدون فى تناول الأقاليم السبعة. يقول تحت عنوان «الأقاليم الأول»: «وفيه من جهة غربيه الجزائر الخلدات التى منها بدأ بطليموس يأخذ أطوال البلاد [= بداية العالم فى أقصى الغرب]... وإنما هى فى البحر المحيط [= المحيط الأطلسي فى اتجاهه كرويا نحو المحيط الهادى] جزر متكررة، أكبرها وأشهرها ثلاث. ويقال إنها معمورة. وقد بلغت أن سفائن من الإفرنج مرت بها فى أواسط هذه المائة [أى فى عهده هو فى أواسط القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى]. وقاتلوهم فقتلوا منهم وسبوا، وباعوا بعض أسراهم [من الهندو البحر] بسواحل المغرب الأقصى [مراكش]، وصاروا الى خدمة السلطان. فلما تعلموا اللسان العربى، أخبروا عن حال جزائهم وأنهم يحترفون الأرض للزراعة بالقرون، وأن الحديد مفقود بأرضهم، وعيشهم من الشعير، وماشتهم المعز، وقتالهم بالحجارة.. وعبادتهم السجود للشمس إذا طلعت... ولا يوقف على مكان هذه الجزائر إلا بالعشر، لا بالقصد إليها

[أي عشوائيا وليس استهدافيا] وهذا في الحقيقة تروج من التعمية استخدمه البحارة الإفرنج لتضليل وتعميز العرب]، لأن سفر السفن في البحر إما هو بالرياح ومعركة جهات مهابها.

ثم يقول (ص. ٥) : «والبلاد التي في جانات البحر الرومي [= البحر الأبيض] وفي عدوته، مكتوبة كلها في صحيفة على شكل ماهي عليه في الوجود، وفي وسطها في سواحل البحر على ترتيبها. ومهاب الرياح وممراتها على اختلافا، مرسومة معها في تلك الصحيفة، ويسمونها الكتابس [ولهذا أيضا تسمية من البحارة الأفرنج، لأن الكتابس Compass ليست خريطة، ولكنها البوصلة التي كانت أوروبا قد نقلتها سرا من الصين منذ القرن الحادي عشر]. وعليها يعتمدون في أسفارهم. وهذا كله مفقود في البحر المحيط. [لكن البوصلة الحقيقية بدون خرائط للسواحل، يمكن استخدامها في المحيط]. فلذلك لا تلج فيه السفن، لأنها إن غابت عن مرأى السواحل فقل أن تهتدي إلى الرجوع إليها»

وبعد أن يحدد ابن خلدون الجزء الذي يدخل في الإقليم الأول من «الجزائر الخالدات» - وهي جزر البحر الكاريبي وجزء من أمريكا الوسطى - باعتبارها نقطة البداية في تقسيم أجزاء الإقليم الأول في أقصى الغرب في أقصى المحيط الأطلسي، ينتقل من الغرب إلى الشرق عبر أجزاء الإقليم الأول التي تقع في أفريقيا وآسيا، وذلك ابتداء من خط الاستواء حتى حوالي خط عرض ١٠°. وهذه تشمل : «مصب النيل الأدنى من مدينته عند جبل القمر ويسمي نيل السودان [يقصد نهر النيجر]»، و«غانة في مملكة مالي، ثم بلاد الحبيشة، ثم بحر الهند، إلخ».

وفي صفحة ٥٣، ينتقل إلى «الإقليم الثاني» أو القطاع الجغرافي العالي شمالا، الذي يبدأ من طرفه الغربي بالقارة الأمريكية أيضا في أقصى الغرب/ أقصى المحيط الأطلسي، يقول: «قبالة المغرب منه في البحر المحيط [المحيط الأطلسي] جزيرتان من الجزائر الخالدات التي مر ذكرها». ثم ينتقل من الطرف الغربي الأقصى لهذا الإقليم الثاني إلى أفريقيا وآسيا، فيذكر منها جزر كتابس [قنوديه] ثم أعالي غانته، ثم أسبوط وإسنا وأرمنت في مصر، و«بحر القلزم (البحر الأحمر)، وأرض المجاز، و«بحر فارس (= الخليج الفارسي)، وبلاد السند (باكستان)، ثم مايسس (بلاد الهند الأقصى). وهذه تسمى -
الهند إلى جزء من الصين، حيث أن كلمة «الهند» (كما يتضح من اسم إندونيسيا وغيرها، ثم من اسم «الهند الغربية») كانت تعبر أصلا عن معنى «الأقصى» سواء في الشرق أو في الغرب. وواضح من الأمثلة المذكورة أن مستوى ذلك القطاع أو الإقليم هو خط عرض ٢٠°، وقد يصل أحيانا إلى خط عرض ٣٠°. ومعنى ذلك أن الجزء المقابل له في القارة الأمريكية، هو المكسيك أو فلوريدا.

هذا ما ذكره ابن خلدون عن القارة الأمريكية باسم «الجزائر الخالدات». ولم يذكرها في الأقاليم الأخرى؛ إما لأن بطليموس لم يكن يعرف أنها ممتدة شمالا، وإما لأنه كان يعرف أن مناطقها الشمالية غير مسكونة / مأهولة، بينما تقسيماته الجغرافية تقتصر على المناطق المسكونة التي يقول إنها تبدأ من خط الاستواء.

كريستوفر كولومبس

في عام ١٤٧٦م، وصل كريستوفر كولومبس (١٤٥١ - ١٥٠٦م) إلى البرتغال. وهو من أصل يهودي، وكان ذا شعر أحمر (قارن ذلك باسم إيريك الأحمر الذي حاول اكتشاف أمريكا من الشمال في القرن العاشر الميلادي). وكان من مدينة جنوا الإيطالية المشهورة بأساطيلها وقدراتها البحرية الواسعة. ومع ذلك، ذهب يطلب من ملك البرتغال أن يجهز له لاهبار إلى اليابان والصين، بالندوران غربا حول الأرض أي عبر المحيط الأطلسي. وواضح من ذلك أنه كان يحمل أسرار القارة الأمريكية المتاخمة لليابان، وكان يريد إعلان اكتشافها. لكن لأنه كان من المحظور القيام برحلات مستهدفة إليها، فمن الواضح أنه حصل على إذن وتوجيه الكنيسة بخصوص ذلك. فالسلطة البابوية كانت تسيطر على كل ملوك وحكام أوروبا عن طريق الشبكات الكنسية الشاملة، وكانت تتولى بشكل مباشر تحديد التصرفات الاستراتيجية التي يقوم بها العالم المسيحي - ومنها طبعها إعلان اكتشاف قارة جديدة والتعميد لاسيوطانها.

وحصول كريستوفر كولومبس على أسرار القارة الأمريكية، قبل رحلته التي زعموا بعد ذلك تزيفها وتزويرا أنها عثرت على أمريكا بالمصادفة ونتيجة الخطأ غير المقصود، هي حقيقة كانت معروفة لدى المعلمين والمثقفين في أوروبا في العصر الحديث، بعد انتهاء تسميات العصور الوسطى التي ذكرها مثلا ابن خلدون . والدليل على ذلك، أننا نجد حتى في كتب التاريخ المدرسية الأوروبية إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية. (انظر مثلا كتاب «نهاية العصور الوسطى والقرن السادس عشر» الذي كان مقررا في الثلاثينيات على طلبة المدارس الثانوية في فرنسا^(١)). فقد كانوا يعلمون التلاميذ بصراحة أن كريستوفر كولومبس كان يستهدف الوصول عن طريق الغرب إلى جزر أو قارة أنتيليا Antilia (الأنتيل) التي قرأ عنها في كتاب «الجغرافيا» لبطليموس، والتي قرأ أيضا في كتاب بطليموس أنها قريبة جدا من اليابان (أي الهند الأقصى). كما كانوا يعلمون التلاميذ الأوروبيين في الماضي أن جغرافيين إيطاليين آخرين (ومنهم توسكانيلي) أكدوا هذه الحقيقة أيضا قبل كولومبس، بحيث جعل كولومبس لرحلته شعارا قديما هو: «الوصول إلى مشرق الشمس Levant عن طريق مغرب الشمس Pontant».

وقد ألفت طعما مثل هذه المعلومات التاريخية الهامة من كتب التعليم المدرسي الأوروبي، بل من كتب الفكر عموما، رغم أنها استخدمت عدة عقود في قرص واستطلاع أصعاب العقول المفكرة الذين كانوا يستنتجون معاني ودلالات هذه الحقائق، ويقارنون بينها وبين ماتفرسه وسائل صناعة الرأي العام من أكاذيب وتزييفات. ذلك أن هؤلاء الذين تكشف عمليات القرص والاستطلاع أنهم يفكرون أكثر مما يجب، أو ينظرون فيبصرون، يتعرضون بالضرورة ومنذ مراحل مبكرة لعمليات الالتقاط والتعمية أو التحطيم والتصفية؛ فهذا هو قانون صناعة التدهور واللاعقل كما سأوضح.

ولنرجع إلى كولومبس.

انتظر كريستوفر كولومبس سنوات عديدة عند ملك البرتغال بدون جدوى. ثم وجهه أخيرا إلى ملكة كاستيل المجاورة لبرتغال، فوافقت الملكة. واتضح أن سبب هذا التأخير، هو الرغبة الكنسية العليا ألا تبدأ الرحلة إلا بعد سقوط آخر إمارات المسلمين في إسبانيا، وهي غرناطة. وكانت الكنيسة قد استرجعت كل إسبانيا من المسلمين، ولم يبق من دولتها سوى غرناطة. ومع ذلك خافوا من اقحام المسلمين المطرودين ومن ثم بقية المسلمين - إلى الهجرة إلى القارة الجديدة؛ وبالفعل، جهزت ملكة كاستيل لكولومبس في الوقت المناسب ثلاث قوافل بحرية لإعلان اكتشاف أمريكا والتصديق لاستيطانها. فقام - في نفس هام سقوط غرناطة في ١٤٩٢ - برحلته الأولى إلى كوبا وجزر البحر الكاريبي. ثم قام برحلته الثانية عام ١٤٩٦، ثم برحلته الثالثة عام ١٤٩٨، ثم برحلته الرابعة عام ١٥٠٢.

ويبدو أنه اضطر في رحلته الأولى فقط إلى أن يخدع بعض بحارته ويوهمهم بأنه سيذهب إلى اليابان والصين شرقا بالاتفاف حول أفريقيا وليس غربا عبر الأطلسي، فلما ترك السواحل الإفريقية إلى الغرب، تردد عليه كثير من البحارة. لكنه نجح في قمع ترددهم واستكمال رحلته.

من ذلك كله، يتضح لنا مدى التزييف الذي قامت به أجهزة التجهيل في تلفيق وترويج القصص التي أشيعت عن أن كولومبس فوجيء بجزر البحر الكاريبي، وأنه كان يظنها جزر الهند؛ فهذه القصص المزيفة لم تستهدف فقط التعمية والتضويه على حقيقة رحلات كولومبس، لكن أيضا وأساسا على حقيقة المعلومات القديسة عن القارة الأمريكية كما رأينا في كلمات ابن خلدون. ذلك أن اسم الهند - إند مشتق هو نفسه فيلرلوجيا من معنى الطرف أو النهاية أو الأقصى، ومن ثم أطلق كولومبس اسم جزر الهند الغربية بمعنى

(١) اسم الكتاب بالفرنسية La Fin du Moyen Age et le 16 e Siecle, par Aimond

للتعليم الثاني، طبعة باريس ١٩٣٥. انظر ص ٢١٣-٢١٤.

جزر الطرف الغربي أو جزر الغرب الأقصى. (١١)

وتقول كتب الجغرافيا الأوروبية السابقة، إن بطليموس السكندري أشار في كتابه إلى اليابان باسم زيبانجو Zipangu (انظر الكتاب الفرنسي المذكور ص ٢١٢ - مع ملاحظة أنه تحوّر في الإنجليزية إلى Cipango). وأرجع أن هذا الاسم ذو أصل هيروغليفي. أما كتابات ابن خلدون المأخوذة عن بطليموس والادريسي، فتشير إلى اليابان إشارات مختلطة تفيد أنها كانت أيضاً مثل أمريكا منطقة خصبة وجميلة، رغم أن اليابان كانت معروفة للصين منذ القرن الثامن الميلادي على الأقل، ورغم أنها تعرضت لغزوات المغول في القرن الثالث عشر. إلا أن الرحلات الأوروبية إليها لم تبدأ إلا منذ عام ١٥٤٢م بعد إعلان اكتشاف أمريكا (١)، بينما بحر بيرنج ومضيق بيرنج الذي يربط القارة الآسيوية بالقارة الأمريكية في شمال اليابان لم يعلن اكتشافه إلا بعد ذلك بحوالي قرنين! ومن هنا لم يكن غريباً أن يربط كريستوفر كولومبس رحلته إلى الغرب الأقصى باسم اليابان. فقد كانت اليابان تقترب جغرافياً في العصور القديمة بأمريكا، لأن طريق الهجرة اليونانية الرومانية كان يتجه إليهما في أقصى الشرق لا في أقصى الغرب، وبغض النظر عن الاسم البطليموسي القديم والغريب زيبانجو، كان الاسم المحلي القديم لليابان هو «نيبون» Nippon، ومعناه «بلد الشمس المشرقة» (أي البلد التي تستقر فيها الشمس وليس فقط البلد التي في الشرق). وهذا اسم يعبر في حد ذاته عن أن الذين وضعوه كانوا من منطقة بعيدة في الغرب، بحيث كانوا يتصورون إلى اليابان على أنها في أقصى الشرق! أما الاسم الحديث «يابان» Japan، فاصله اسم قديم هو Javan، تقول أسفار العهد القديم إنه كان من أسماء اليونان القديمة وهذه نقطة هامة جداً، لأن نفس الأصل الفيلولوجي لهذا الاسم اشتق منه أيضاً اسم يافا واسم جاوه، وما إلى ذلك من أسماء تعبر عن البحر - أي ترادف بذلك اسم «يونان» أيضاً (وأصله من نون أي الماء / نوا / إيوليا / شريق). ولهذا نجد في غرب الصين منطقة تسمى «يونان».

وهذا هو السبب في وجود الكثير من أسرار الحكمة والاختراعات الهامة القديمة في الصين - أوضاعها ثلاثة انتقلت إلى أوروبا وغيرها في ظلمات العصور الوسطى، هي: سر صناعة الورق، وسر صناعة البارود، وسر البوصلة. وعلى غرار ذلك، كانت بعض بقايا كتب الحكمة توجد في بعض مراكز وسط وشرق آسيا. ذلك أن المهاجرين اليونانيين أي البحاروين (منذ الألف الثاني قبل الميلاد)، كانوا يزحفون من سواحل البحر الأبيض في الشام والأناضول والبلقان، فراراً من مطاردات واكتساحات الكهنوت الفرعوني وأتباعه، ومن ثم انتشروا في آسيا وأقاموا المستوطنات اليونانية في آسيا، ونشروا بذلك شجرة برومفوس أي المعرفة والتحضّر.

وواضح أن بعض هذه الهجرات حاولت الاتجاه إلى القارة الأمريكية عبر الصين وشمال آسيا. وربما يكون التقليل منها قد نجح في الوصول إلى القارة. لكن بقية المحاولات تعرضت لأتوارع من القمع والإبادة الواسعة (بالوسائل الإشعاعية القديمة وبالوسائل التقنية الكيميائية والبيائية وما إلى ذلك بما يسمى «ضربات مصر» أو «لعنة الفراعنة»)، التي كانت تتخصص فيها وتستخدمها أجهزة الكهنوت الفرعوني وأتباعه في مختلف مناطق العالم). ولهذا ارتبطت منطقة شمال شرق آسيا بما يسمى «سد ياجوج وماجوج» - ما يعني منع المرور عبرها!

(١١) مقال دائرة المعارف البريطانية مثلاً في طية السبعينات، يكرر نفس التعميمات والتوصيات عن رحلة كولومبس، بدون أي محاولة لتحقيق النصوص والوقائع التاريخية. ويقول مثلاً إن كولومبس لم تكن لديه أي فكرة عن وجود أي أرض جديدة، وأنه كان شخصاً على حافة الجنون تمركه للاكتشاف حرك العالم بناء على نبوءات دينية من كلمات سفر أشعيا، وسفر عزرا، وأنه من ثم استخدم الحسابات اللاهوتية في تحديد موقع الهند عن طريق الغرب، فاطبقت حساباته لواقع الهند على مواقع القارة الأمريكية! ومع ذلك، يعترف هذا المقال بأن كولومبس قرأ كتاب بطليموس، وأن أحد شركائه سمع من أحد العلماء الهابريث في الفاتيكان عن وجود «أرض غير مكتشفة»!

وقد تحدث ابن خلدون عن بداية «جبل مأجوج ومأجوج» أو «جبل قوقيا» في أقصى شرق الإقليم الرابع. ثم تحدث في تناوله للإقليم السادس عن نفس الجبل أو سلسلة الجبال، وعن «بلاد مأجوج» التي أرجح أنها تعني منشوريا، وعن «بلاد مأجوج» شرقها - وأرجح أنها تعني اليابان . ويقول ابن خلدون (ص ٧٤) إنه في شرق الإقليم السادس في بلاد مأجوج «السد الذي بناه الإسكندر» والذي يوجد «خبره في القرآن» (ولاحظ أن القرآن أشار فعلا في سورة «الكهف» إلى ذلك السد، ونسبه إلى «ذي القرنين»، وقال إنه عند «مطلع الشمس» عند «مأجوج ومأجوج» الذين يسميهم الكتاب المقدس «جوج ومأجوج»). وكما نجد في الكثير من التكرارات والبدائل التخلطية في التاريخ، فإن البعض يمكن أن يخلطوا بين معنى ذلك السد «الرحيب» وبين سور الصين العظيم. لكن الحقيقة هي أن الأول كان سدا حاجزا بالمعنى الذي طمس أخبار الشرق الأقصى منذ الألف الثاني قبل الميلاد ، بينما الثاني كان مجرد سور أثري معروف أقدم في القرن الثالث قبل الميلاد.

واسم الاسكندر المقدوني في الفولكلوريات الجغرافية والدينية القديمة المذكورة، يعبر عن انتشار الهجرات اليونانية والمحسوفات اليونانية في هذه المناطق التي حاول الاسكندر بعد ذلك بقرنين عديدة أن يصل إليها في حملته على الهند ووسط آسيا. ولهذا نجد في الفولكلوريات اليونانية القديمة أن بروميثيوس (رمز الهجرات اليونانية التي كانت تنشر نار المعرفة والتحضّر في الشعوب البدائية ورمز معاناة الآلام والعذاب الأبدى من الآلهة أي الكهنة)، هو آخر أطلس الذي حكمت عليه الآلهة أو الكهنة بالعذاب أيضا. والاثنان هما أبنا يافث Japhet ، الذي يذكرونا باسم Japhet / يافث ابن نوح. وهذا يقول عنه سفر التكوين (١٢/١٠) إنه أبو ما جرج وجد أعالى «جزائر الأمم» ولاحظ هنا وحدة الأصل اللغوي بين هذا الاسم واسم Japan/Javan.

ابن خلدون والتعمية على التاريخ القديم

التاريخ صراع بين العقل واللاعقل، أو بين التفسير والتعمية وبين التنوير والتجهيل. فالتحكم الذي تفرضه الأقلية المخادعة من أي نوع ، يستلزم بالضرورة تعميم الأقلية المخدوعة وحرمانها من فاعلية العقل والتبصير والتنوير. ومن المؤسف أن هذا الطاغوت اللاعقل يكاد يكون مستمرا بدرجة أو بأخرى منذ قروننا مينا، باستثناء بعض الانقطاعات الاضطرابية المؤقتة. فالانتصارات الأطول مدى منذ العصور القديمة (وحتى تفوق قدرات الاتحاد السوفيتي في أواخر السبعينيات) كانت انتصارات اللاعقل والتعمية والتجهيل. وإن عملية طمس أخبار القارة الأمريكية في العصور القديمة والوسطى، ثم طمس الإشارات التي وردت عنها في بعض كتب التراث المشهورة والمنشورة على الجمهور، بل وإغلاصها حتى من كتب التعليم المدرسي الأوربي، هي نموذج مصغر لاستمرار هذه الانتصارات اللاعقلية التجهيلية في الماضي والحاضر.

وعندما يتكون أحيانا عن عمد بعض إشارات التبصير والتنوير غارقة في عماء التجهيل، فإنما يفعلون ذلك ليستخدموها في الاستطلاح الذهني، أي كإلانة اختصار أو كاختصار ذكاء أو كقرينة / وسيلة قرء. لاستكشاف وفرض الأشخاص ذوي التفكير البعيد المنحدر، للتخلص منهم. وكما يقول الشاعر الشيعي الفرنسي إيلغار : «إنهم يبحثون عن العيون التي تبصر في الظلام لكي يبقاؤها».

ومثل هذه المواد الاستطلاحية أو الاختبارية الضائعة كالنثر القليل في التراب الكثير، نجدها في كل مجالات التفكير والحياة. وهي تستخدم في استبعاد أصحاب التعرّف الذهني والفكر الحر، الذين ينظرون في الأفكار البعيدة والأصول أو الجذور المنطقية. وهذا هو السبب في استمرار التعمية والتجهيل في العصر الحديث على التاريخ الحقيقي لامبراطورية الكهنوت الفرعوني، التي استمرت في ممارسة أو تدعيم أو توجيه عمليات التحكم السري اللاعقلية الشامل في أنحاء العالم منذ الألف الثاني قبل الميلاد، ثم بالتكامل مع الكنيسة الرومانية في العصور الوسطى حتى انهيار سلطة الكنيسة واتجاهها إلى استخدام الأجهزة البريطانية في العصر الحديث . فهم يرون أن أي مساس بالتاريخ الحقيقي لعمليات ومنهجيات وشبكات الكهنوت الفرعوني في صراعه مع الشعوب العقلانية القديمة، هو مساس بالتاريخ الحقيقي للأديان القديمة ، لأن أجهزة وشبكات الكهنوت المصري كانت تصنع العبادات والأديان في العالم. بل، إن تقاليد الطاغوت الفرعوني هي، في الحقيقة صانعة الظلمة اللاعقلية الفاسدة للبشرية ، التي لعالي

من مضاعفاتها حتى اليوم.

من هنا تبدو أهمية الدراسة العقلانية الدقيقة والمتعمقة لكل أنواع التراث القديم وكل أنواع النصوص القديمة والفولكلوريات القديمة (الدينية وغير الدينية إن وجدت). ومن هنا أهمية دراسة نصوص ابن خلدون التي سجلت تاريخ وثقافات العالم الاسلامي والعالم المحيط به، قبيل انتهائها ظلام العصور الوسطى في أوروبا.

إن ابن خلدون ليس مؤسس علم الاجتماع كما يقال - بدليل أن علم الاجتماع لم يقيم على أساس أفكاره الدينية التي كانت تعتبر الجماعات القبلية البدائية أرقى من المجتمعات المتحضرة، وأن العرب الأوائل انتصروا لأنهم كانوا بدوا ثم سقطت دولتهم عندما تحضروا!! وبالإضافة إلى منهج استنباط النصوص القرآنية والحديثية الكثيرة التي تغطي كل صفحة في كتابه بحيث تفرض عليه طابعا شبه ديني، وبالإضافة إلى أنه كان يعتبر كتاباته التاريخية والعمرائية فرعا من فروع «الفقه الشرعي» وليست فرعا من العلوم العقلية، فمن المهم أن نلاحظ أيضا أنه حتى كلمة «عمران» التي تكررت كثيرا في كتابه، كان يستعملها بالمعنى العربي القديم وهو «العمار» (ومنها «المعمور»)، أي «الحياة السكانية» أو «التجمع السكاني»، وليس بمعنى التواجد المجتمعي. وكان هذا تصوره أيضا لمعنى كلمة «اجتماع» التي استعملها أحيانا، ولهذا، كان يتحدث مثلا عن «العمران» أو «الاجتماع» في التجمعات القبلية شبه البدائية التي لا تصل إلى مستوى «المجتمع» البشري. أما تصورات عما يمكن أن نسميه بلغة اليوم التنظيم الاجتماعي، فكانت تقتصر فقط على الحياة السكانية المعيشية في المدينة أو في القرية، ولا تصل إلى تصور مجتمع القطر أو الامبراطورية (حيث كان يستعمل مثلا كلمة «دولة» بمعنى الأسرة الحاكمة).

ونظرية العصور التي قال بها - أي حتمية صعود ثم هبوط وسقوط الحضارات أو الدورات - وودت كثيرا في «أسفار الأنبياء» في العهد القديم من الكتاب المقدس. وهي نظرية خاطئة، رغم أنها تعبر عن وقائع فعلية مصنوعة، أي حدثت تحت التحكم السري الشامل الذي كان يصنع تاريخ البشر. وقد أشار ابن خلدون نفسه إلى هذا التحكم السري الشامل في التاريخ، وذكر أمثلة كثيرة منه، متروضا أنها عمليات تنبؤ صحيح بقيام وسقوط الدول وحروبها، وذلك باسم «الجن» (يفتح الجهم وتسكين الفاء) أو «جذنان الدول» (يكسر الحاء وتسكين الدال) أو «الملامح»^(١) واعترف ابن خلدون بصحة تنبؤ الكهنة أو المنجمين أو الأولياء عن قيام الدول الجديدة، وعن مدة بقائها قبل سقوطها، وعن حروبها وملاحمها!! وهذا يعني أن ابن خلدون مثل غيره من المؤرخين المعروفين، كان ينظر ولا يهصر، ومن ثم لم يستطع أن يفسر هذه الحقائق إلا بما يسميه «طريق الآثار [= المأثورات الدينية والنجوم]

كان ابن خلدون مزودج الشخصية: يجمع بين العقل والتصرف الفهيم، وبين سعة الاطلاع حتى على الفكر اليوناني والفلسفة اليونانية مع التعصب الديني واللاعقلي ضد الفلسفة ضد المعتزلة وضد العلوم العقلية!! بل إنه كرر وأكد الفتوى القديمة بضورة إعدام وسجن الفلاسفة والمتفلسفين والمعتزلة وأمثالهم ونتيجة هذا الموقف اللاعقلي، لم يستطع طريعا تفسير صحة التنبؤات التي تعبر عن التحكم السري الشامل في التاريخ. وعندما وصل إلى مصر بالذات، لم يسمح له بتدريس التاريخ أو الاجتماع، ولكن سمحوا له فقط بالاستشغال بالفقه والقضاء ثم أغرقوه في التصرف والكرامات الصوفية! فلما مات، دفن بمقابر الصوفية في العباسية!

ومع ذلك، فيجب أن نميز تميزا دقيقا بين شخصية ابن خلدون وبين الأهمية الوثائقية التاريخية لكتابه. فقد أورد في كتابه التاريخي الكثير من الوقائع التي لم يفهمها والتي تقيدها اليوم في إثبات

(١) كلمة «جن» معناها الصحيح هو «الخبينة» أو «الدليّة» أو «المكتوب السري» بخصوص المستقبل، والكلمة الثانية صهي حديث أو ظهور الدول، أما كلمة «الملامح» epic، فهي ترجمة لكلمة يونانية قديمة تعبر عن أشعار الحروب وحركات الأبطال. لكنها في تراث العصور الوسطى، كانت تتضمن أيضا تنبؤات عن حروب وحركات في المستقبل.

ظاهرة التحكم السري في التاريخ. وقدم في الجزء الأول المسمى بالمقدمة - بصراحة غير معتادة في تاريخ الاسلام - الأصول اليونانية والفارسية القديمة للثقافة والمعرفة الاسلامية، وأشار إلى الأوروبيين في أواخر العصور الوسطى إشارات تدل على أن أوروبا لم تكن إذ ذاك في ظلام مطلق كما كان يزعم الاسلاميون، وكما كان الأوروبيون أنفسهم يروجون عن أنفسهم لتضليل المسلمين عما يحدث عندهم من تطورات. ولعل ما أورد في جزئه الأول من القارة الأمريكية المظموسة، وعن وصول البحارة الافرنج إليها ، دليل على مدى دقته التسجيلية وسعة اطلاعه.

لكن من المؤسف أن الجزئين التاليين من كتابه التاريخي الكبير شبه مجهولين ! ولو درسناها دراسة عقلانية متعمقة ومدققة ، لوجدنا فيهما أسراراً أهم وأخطراً

أوائل يونيو ١٩٨٨

(٣)

الحركة الماركسية المصرية حركة ديدانية (١)

نشرت مجلة الهلال منذ شهر مقالين عما يسمى «أوراق هنري كرويل والحركة الشيوعية المصرية». ثم نشرت في عدد أكتوبر ١٩٨٨ مقالين عن نفس الموضوع : أحدهما للدكتور رؤوف عباس، والثاني للأخ

(١) هذا المقال كتبه في نوفمبر ١٩٨٨ لنشر في مجلة «الهلال» ، لكن رفضه رئيس تحريرها مصطفى نيل - الصحفي المخلص حكيمًا للتحكم في أصال وقضايا ثقافية وإيديولوجية لم يتخصص فيها فكراً. وقال لي بعد ذلك، إن سبب رفضه هو أنه يتعرض للحركة الماركسية المصرية بدون اعتماد على «وثائق» رسمية! ورغم أنني لم أكتب في المقال ما يحتاج الي «ترقيق رسمي» ، فقد كان ردّي عليه يتلخص فيما يلي:

أولاً . أن هذا القول مع بعض نشر المقال، هو في حد ذاته دليل على موقف النظام الحاكم في المحافظة على اللاركسين والمثركسين المصريين، بعد احتوائهم في الاتهام الناصري وفي الاتهام العسكري القوي.

وثانياً، أنه يكرر مسلمات وبلاغات مؤرخي تقارير أجهزة المخابرات الأنجلو أمريكية بطريقة محمد هيكمل، عن أن التقارير الحكومية التي تسمح بأحداثها أجهزة المخابرات هي فقط مراد وأدلة التاريخ ! وهذا يعني في الحقيقة إلغاء المنطق والاستدلال المنطقي والتحليل المنهجي العلمي لاختلاف المراد والرقائق والناصر والظروف التاريخية، ومن ثم إلغاء التاريخ كعلم عقلاني، وتحويله إلى لونين وتفسير للتسيجات الحكومية المسحوح بأحداثها!

وثالثاً، أنه إذا كان بعض الصحفيين غير المثقفين فلسفياً ومنهجياً (على طريقة محمد هيكمل)، يتصرفون في بلاءة أن علم التاريخ هو مثل الصحافة فن الحصول على «أسرار» التقارير العليا الحكومية والأمنية، فإن الأجهزة العليا التي تغتار وتقرر أي «وثائق» يسمح بالإطلاع عليها أو على أجزاء منها - كما تعلن ذلك رسمياً وبصراحة - ليست من البلاءة بحيث تسمح بالوصول إلى «أسرار رسمية» أو «وثائق» لاتخدم مصالحها وأساليبها الاستراتيجية ومخططاتها القريبة أو البعيدة المدى. فكيف يمكن الوصول إلى «الوثائق» المطلوبة في مثل هذا المجال!

رابعاً، وعلى سبيل المثال فقط، توجد حالياً مجلة شهيرة متركسة لاسمها «النار»، يعرف كثيرون منا بالرقائق الشخصية الشابتة بوقائع إعلاناتها وموضوعاتها التسجيلية ، ووقائع اتهاماتها السياسية والمقتاتبة أنها تعمل بتمويل وارتباط بالأجهزة العراقية والأجهزة الفرنسية، بالتكامل مع الأجهزة المصرية. ويصل الأمر إلى درجة أن الأجهزة العسكرية الفرنسية تنشر فيها آلاف الجنبهات ، إعلانات عن أسلحة عسكرية متطورة لا يمكن أن تنشر في مجلة ثقافية محدودة القراء!! فكيف يمكن - على سبيل المثال كما قلت - أن تلقى عيوننا وعقولنا عند الحكم على تلك المجلة الوفيرة المال، بحجة أنه يجب الحصول أولاً على «وثيقة اعتراف» ضدنا من الأجهزة المذكورة؟! إن هذا الرأي يشبه المطالبة بالحصول (بطريقة مايسمى «البينة» في جرائم الزنا القديمة!) على أربعة شهود رجال يشاهدون المروء في المكلبة بين أطراف التعامل! لكن تقدم العقل ومن ثم تقدم «النتيج» العلمي ولن «التحقيق» في المجتمعات الراقية، تخطي تماماً الدلتية التي كانت تقتصر على شرط الاعتراف أو الشهود الأربع.

مصطفى طيبي. وباعتباري من مؤسسي الفكر الماركسي في مصر بعد أنشراطي في الحركة الماركسية منذ عام ١٩٥٢، ثم لأنني تمردت من الماركسية تطلعا إلى الثورة الفكرية التي بدأت تصنعها منذ أواخر السبعينيات. مراكز القدرة في المعسكر الاشتراكي بينناحية السوفييتي والصيني، رأيت من واجبي أن أكتب هذا المقال للرد على المقالين المذكورين.

ذلك أن الأمر يحتاج إلى توضيح الحقائق للتاريخ، بغض النظر عن ضالة الحركة الماركسية المصرية وعقمها وتشرذمها وانقساماتها الكثيرة المستمرة.

ومن أجل الاختصار، سأخلص وجهة نظري في خمس نقاط.

أولا- اليهود والأجانب

الأخ طيبي يعجب من أن من كتبوا عن هذا الموضوع ، أدانوا ظاهرة قيام اليهود بتأسيس الحركة الماركسية في مصر قائلا إنها "ظاهرة عادية جداً تكرر مثلها في معظم دول العالم" ! ثم يقول إن كل الأفكار العلمية والاجتماعية الجديدة في أوروبا، كان ينقلها إلى البلاد المستعمرة أفراد أجانب .

وهذه في الحقيقة ليست "قاعدة عامة" كما يزعم، لأن انتشار معرفة اللغات الأوروبية في المستعمرات وأشياء المستعمرات، كان يتيح للكثيرين من مقلّي البلاد المهيمنين الإطلاع على الأفكار العقلانية الأجنبية الجديدة ونشرها. لكن الأمر في ذلك، هو أنه يخلط هنا بين اليهود (حتى لو لم يكونوا أجانب) وبين الأجانب عموماً، فضلاً عن أنه يخلط بين الفكرة الماركسية التي كانت تستهدف تكوين حركة سياسية جماهيرية وبين الأفكار العقلانية التي لا تستهدف إلا الانشعاع الثقافي.

ثم إن اليهود لم يمسروا فقط تنظيم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني"، بل أسس ثلاثة يهود التنظيم الماركسي الثاني في مصر، باسم «الديمقراطية الشعبية»، ثم باسم «طلعة العمال» ، وما بلغت النظر أيضاً، أنهم جعلوا سكرتير العام شخصاً من الأخيرة الألقاب! (بل ويخسف بدرجة واضحة من السذاجة، أتاحت للسلطات الناصرية أن تعتمد عليه كثيراً بعد ذلك في عمليات احتواء الماركسيين المصريين).

فإذا لاحظنا أن استخدام اليهود مع استخدام الألقاب الأخرى ، كان بالفعل ظاهرة عامة في تأسيس الحركات الماركسية في معظم بلاد العالم ، فيجب أن ندرك أن هذه ظاهرة غير طبيعية ، ولكنها ظاهرة مدفوعة أو مضبوطة بطريقة أو بأخرى ، لأهداف استراتيجية بعيدة المدى.

من هذه الأهداف، إساحة اختيار العناصر التأسيسية للحركة الماركسية، والتي ستختار بدورها العناصر القيادية المتتالية للحركة. أي تصميم الألباء الأوائل أو الخميرة الأولى للقيادات المتتالية للحركة. فأى أقلية سلالية في أى مجتمع، لا تكون عادة ذات اتجاهات موضوعية. ومن هذه الأهداف أيضاً، هدف مزدوج، هو : تنفير الجماهير والناس العاديين من ناحية، وتفير المثقفين المتعمقين من النظرية الماركسية من ناحية أخرى. ذلك أن تنفير العام من اليهود (خصوصاً في العالم العربي والإسلامي)، هو واقع لا يمكن جهله أو تجاهله - بغض النظر عن أى موقف موضوعي ضد تقاليد كراهية اليهود.

ومنذ قيام الدولة السوفييتية عام ١٩١٧، كانت هذه الأهداف تتعلق أساساً بالموقف إزاء الاتحاد السوفييتي ، وليس فقط بالموقف إزاء النظرية الماركسية.

ثانيا- أجهزة المخابرات الدولية

يشير الأخ طيبي ساخراً أكثر من مرة، إلى ما تردد حول اتهام «المخابرات البريطانية» بأنها كانت على «علاقات مريبة» بالحركة الماركسية المصرية ولا أعرف لماذا لم يشير أيضاً إلى المخابرات الفرنسية التي كانت متداخلة جداً في أوساط الماركسيين الأوائل ذوي الجنسية الفرنسية والحقيقة أن هذا الموضوع يشير عدة نقاط تحتاج إلى توضيح. وأهمها مايلي:

١- يجب أن نميز بين «العمل» والأداة المستقلة. فكما أنك تستطيع استخدام قط لآلئك في اصطيد فأر ما ، وتستطيع استخدام ميكروب لم تصنعه في صناعة مرض ما لأحد الأشخاص، بمجرد معرفة طبيعته ونشاطات هذه الأطراف وحقائق العلاقات بينها ثم التحكم في الظروف والعلاقات التي تجمعها، كذلك تستطيع استخدام لص أو نشال لا يعمل لحسابك ولكن بمجرد وضعه على علاقة مناسبة

بالضحية، أو تبنيها بطريقة غير مباشرة إلى النقود المثيرة له. وهذا ما يحدث في مخططات استخدام الأدوات المستقلة في مجال الثقافة والصحافة والسياسة.

٢ - أن الأجهزة العليا البريطانية التي تتحكم في مختلف فروع المخابرات البريطانية الرسمية وغيرها، كانت تحكم العالم كله وتقرض عليه تحكمها السري الشامل بالوسائل المباشرة وغير المباشرة، وبالمخططات القصيرة المدى والطويلة المدى، وتساعدنا في ذلك المخابرات الفرنسية. ثم تولت الأجهزة العليا الأمريكية قيادة أجهزة الغرب منذ الحرب العالمية الثانية. ومعنى ذلك، أنه توجد دائما سلطة دولية عليا للتحكم السري الشامل، لأن المجتمع الدولي هو مثل المجتمع المحلي لا يعيش بدون سلطة منذ عصور القراعنة.

ومثل هذه الأجهزة العليا الدولية - التي تستخدم أى قنوات أو شبكات محلية أو أجنبية - تتحكم في كل الظروف والمواقف الاستراتيجية وفي كل الأفكار الاستراتيجية وفي كل الأفراد الاستراتيجيين (بما في ذلك كارل ماركس الذي عاش تحت التحكم السري في لندن أربعة وثلاثين عاما أنتج خلالها أهم أفكاره الفاشلة).

ومن الهلوسة الناصرية أن تصدق أمثال محمد هبيل أو غيره من مؤرخي تقارير أجهزة المخابرات الأنجلو أمريكية، حين يتحدثون عن «حرية» أو «ليبرالية» صناعة التاريخ المزعم، بحجة الاعتماد على ما تسمح أجهزة المخابرات بنشره من التقارير الحكومية الرسمية، وبحجة رفض ما يسميه «النظرية الناصرية للتاريخ»! فالأخبار لم يكن مؤامرة، لأن المؤامرة عملية جزئية مؤقتة. لكنه كان ولا يزال يصنع تحت التحكم السري الشامل دوليا ومحليا، خصوصا من حيث النتائج والاستراتيجيات.

٣ - خلاصة الأمر، أن من الهلوسة أن تصور أن الحركات الماركسية التي تأسست في معظم بلاد العالم - ومنها مصر - كانت مهيمنة عن تحكم الأجهزة العليا البريطانية والفرنسية حتى الخمسينات، ثم الأجهزة العليا الأمريكية أيضا منذ الخمسينات. صحيح أن هذه الأجهزة الدولية (بل والمحلية) تستخدم أيضا العملاء المباشرين في الحركات الماركسية ههنا استغلزت الظروف. لكن الأمر والأشمل هو قدرتها على دفع وهيكلة الأفراد المظليين - سواء كانوا يهودا أو أجنبيا أو محليين - وتشغيلهم كأدوات مستقلة، من خلال التحكم من الخارج أو من الداخل في إمكانياتهم وعلاقاتهم ومواقفهم وفي ظروف ومجالات نشاطهم، بل وحتى في درجة انتشار أسمائهم.

وعلى سبيل المثال في موضوع الأسماء، كان رجال المخابرات البريطانية يصنعون في الخمسينات كتبها عما يسمى «الحركة الوطنية والشيوعية» في مصر، فيذكر فيها أسماء «الزعماء» والمزعومين الذين يريدون أن يصنعوا لهم الشهرة في الحركة الماركسية (ومنهم مثلا مستخدم تعلم في كتابته الأهر ولم يستكمل حتى التعليم الأخرى، اسمه مبارك عبده فضل لم يكن يستحق أن يذكر اسمه حتى في صحيفة كاريكاتيرية). ومنذ عهد عبد الناصر، تولت الأجهزة العليا المصرية مهمة تدعيم أسماء وإمكانيات ومراكز المسحوق لهم بالاستمرار - رغم أنها التزمت بالمحافظة على معظم الكرادل الماركسية والمتحركة التي اختارها الغرب، وبالتعاير في ذلك مع أجهزة الغرب.^(١) وفي السنوات الأخيرة، بدأت تشترك في

(١) من أجل التسجيل التاريخي، يجب أن أضيف هنا أن عملية صناعة الأسماء والإكساب العلمية والوظائف، أصبحت منذ العهد الناصري تحدث أيضا بالاتفاق مع الأجهزة الاشتراكية! ذلك أن الدور الاشتراكية لم تكن تسمح لأي شخص بالسفر إليها - ناهيك عن الاستقرار للدراسة أو للعمل - إلا بالاتفاق مع الجهات الحكومية المختصة. وبالتسوية لي شخصيا، حدث أن قالوا لي بصراحة في برلين الشرقية عام ١٩٦٨ إنهم سيسمحون لي بالبقاء عدة أسابيع فقط كزورق استثنائي، وإنهم لا يستطيعون السماح لي بالاستقرار في أي بلد من المعسكر الاشتراكي إلا بإرفاق الجهات الحكومية المصرية، وإن أي محاولة لطالب أحد الأشخاص غير المتصنفين بالرضا الحكومي لارتد فقط إلى صدام مع القيادة المصرية التي كانوا يتجنبون أي صدام معها، بل إنها تكون أيضا محاولة فاشلة وتؤدي إلى نتائج عكسية وإلى محاولات مضادة لتصلية الفرد غير المرحوب فيه من الأجهزة المصرية! بل من المثير والملفت أن أقول أيضا إن هنا ينطبق حتى على الدورات التي ترجعها في المنااسبات السفارات الاشتراكية في مصر، وليس فقط على البعثات والزيارات والوظائف، إلخ! وقد حدث فعلا منذ أسابيع أنني حاولت حضور حفل السفارة السوفيتية بعيد الثورة في نوفمبر ١٩٨٩، فأنهموني أن الدورات توجه إلى الأفراد من خلال المصالح والمرافق والجهات الحكومية أو الاجتماعية، وليس إلى فرد لا ينتمي إلى جهة من تلك الجهات! ولربما أن بعض رجال السفارة تصرفوا بطريقة «جديدة»، لما استطعت أن أحصل على مجرد دعوة لحضور حفل الثورة الشيوعية الأولى.

هذه العملية أيضا - وبالتعاون مع فرنسا وغيرها - بعض البلاد العربية والخليجية (حتى ذات الامتياز الاسلامي الثقليني)، من خلال الاهتمام بتكرار الدعوات الى بعض الماركسيين والتمركسين المصريين أو الكتابة عنهم واستكثابهم، لتدعيمهم معليا وعربيا ، أو لتزويدهم بالامكانيات الفعالة.

ثالثا - الشيوعية والاسلام

ينفى الأخ طيبة بتكرار عمل، بل وبهيسهتريا غريبة ، ماكتبه أحد الاسلاميين عن اتجاه الحركة الماركسية المصرية الى «مقاومة الحركات الشعبية الاسلامية»! وهذه بلاهة أشد وأكثرا، وقد كنا نخشى من إثارة هذا الموضوع في الماضي، لأننا كنا نخدع أنفسنا بأحلام الحصول على تأييد ما من الرأي العام! أما في ظل الثورة الفكرية التي تجري وستجري في المعسكر الاشتراكي بجناحيه ، فإن وسائل الثورة الشيوعية في العالم المتدين تتغير ، فضلا عن أن الاتحاد السوفييتي لم يعد يقبل التورط في المجاهل والرمال المتحركة للعالم الثالث. فقد انتهت المخططات السوفييتية التي كانت تعلق الآمال على العسكريين الدعائين المتعصبين في العالم الثالث، وعلى مايسمى «المشكلة الفلسطينية»، إلخ.

وعلى كل حال، ففي إيران مثلا أعلن قادة حزب توده إسلامهم وولاعهم للخرميني، لكن لم يبلشوا أن أعدموهما ولى أفغانستان ، فشلت كل محاولات التطاهر بالاسلام وعرض الاقتتال مع الاسلاميين، إلخ) فمن المعروف لأي طفل مسلم أن الحركة الشيوعية الحقيقية هي حركة لا دينية. والاتحاد السوفييتي يكره التفاخر بأنه أول دولة لا دينية في التاريخ. هذا مبدأ عقلاني أكبر، يطو على مبادئ الماركسية التي يتحررون منها اليوم، ولا يتناقض مع مبادئ حرية الأديان المنصوص عليها في كل الدساتير الشيوعية داخل إطار النظام اللاديني العام. ثم إن طبيعة الاسلام لا تسمح إطلاقا بالتعاون الثابت مع الملحدين ، وإن كانت تسمح بركوبهم والاستفادة منهم مؤقتا الى حين التمكن من تصفيتهم.

لكن الأخ طيبة يريد أن يفتن الاخوان المسلمين وغيرهم من الاسلاميين، بأن الحركة الماركسية حاولت إقامة «جبهة» معهم، وأنها لم تكن تريد «مقاومتهم» ، لولا أنهم هم الذين بدأوا الهجوم على الحركة الماركسية والانفصال عنها منذ حكومة اسماعيل صدقي باشا! هل إنه يقول إن «مناهضة» الحركات الإسلامية ، تعتبر من «الأعمال التخريبية» ، ومن ثم يجدد عرضه بالتحالف مع الإسلاميين ضد العدو المشترك الحقيقي، وهو إسرائيل!

فهل يغير هذا من موقف الاخوان المسلمين وغيرهم من الإسلاميين؟! وهل يمكن أن يقبلوا التحالف مع الماركسيين الذين يتظاهرون بالاسلام أو يتظاهرون بالرغبة في التعاون مع الاسلام؟! مستحيل طبعاً. ومع ذلك، فمن المؤكد أنهم سيضعون مصطلحي طيبه وأمثاله، بهدف كسر وترويض الفكر الشيوعي والعقلاني، ويهدف إجهاضه باستخدام مسخ ماركسي مروض كبدل مزيف له. ذلك أن تاريخ العالم كله، هو تاريخ الصراع بين العقل واللاعقل ، وتاريخ العصر الحاضر، هو تاريخ الصراع بين العقلانية الشيوعية واللاعقل الفهسي والرأسمالي. وقد وصل الأمر ببعض الإسلاميين المصريين والعرب، الى درجة تكرار الكتابة عن «تحرير» مايسمى بالجمهوريات الإسلامية من الحكم السوفييتي!

رابعا - الخمسية

الأهمية تعنى ترابط أو تكامل الشيوعيين من مختلف الأمم تحت قيادة الاتحاد السوفييتي. وبغض النظر عن أصوات الأغلبية الانتخابية التي لن يحصل عليها في مصر أي شيوعي مخلص ، نقول - للتاريخ - إن من المعروف للعامة وللخاصة أن الشيوعية الحقيقية تعنى الالتزام بتوجهات الاتحاد السوفييتي. وحتى الخلاف الاضطرابي المؤقت بين الاتحاد السوفيتي والصين، كان يتقنين فكرة تقسيم القيادة الأهمية لا إلغائها.

أما النظم والحركات الماركسية التي تدعى «الحياة» ، فإنها تكون عمليا تابعة للغرب - بإرادتها أو رغم إرادتها . ذلك لأن السلطة الدولية الأمريكية الغربية ، تفرض كما قلت تحكمها السري الشامل على العالم ، بحيث لايمكن أن تتصدى لها بدرجة أو بأخرى إلا السلطة الدولية السوفييتية (التي تزايدت

قدراتها منذ أواخر السبعينيات ، مما أتاح لها أن تسمح بإطلاق الثورة الفكرية الإصلاحية التي أعلنت أخيراً).

المهم إذن أن الأئمة والقيادة السوفيتية، هي مبدأ الهادي في الشيوعية الخلقية - سواء في ظل الماركسية الثنية، أو بعد التحرر من الماركسية. ومع ذلك - وباسم الماركسية - يهاجم مصطفى طيبة مبدأ الأئمة والقيادة السوفيتية هجوماً مسعوراً متكرراً وهو يتهم هذا المبدأ بأنه سبب «أخطاء» و«غشاً» الماركسيون المصريون منذ الخمسينات وحتى قرب منتصف الستينات!!

الحركة الماركسية المصرية الفاشلة المجفا - التي وصفها أحد زعماء الأحزاب الماركسية العربية بأنها «حركة دينانية»، والتي لم يصل صوتها إلى بعض الجماهير إلا بعد أن تنهانا وركب فوقها بعض المسكرين الناصرين ضمن مخططات خداع واحتواء الاتحاد السوفيتي - هذه الحركة الماركسية الدينانية، يقول طيبة إن أخطاها و«غشاً» يرجع إلى الأئمة وإلى الاتحاد السوفيتي!! ويبدو أنه بعد أن استخدمته الناصرية في دار «أخبار اليوم» في فترة استرضاء ومناقة الاتحاد السوفيتي، ثم بعد أن اهتمت عدة صحف من الكويت وغيرها ومجلة الهلال وغيرها بنشر اسمه، تصور أن ذلك كله يرجع إلى مواهبه الصحفية والقلبية ، وإلى عدالة حرية تقدير المراهب والأرأاء!!

لكن ما هي هذه الأخطاء والخطايا الماركسية الأئمة!!

يقول إن الحركة الماركسية المصرية التزمت في الأربعينات بالموقف السوفيتي الذي وافق على قرار تقسيم فلسطين . لكن هذا موقف صحيح حتى اليوم ، وليس خطأ ولا خطيئة!

ويقول إن «مواقف الاتحاد السوفيتي» كان لها «الكلمة الحاسمة عند نشوب أي خلاف بين الشيوعيين». وهذا أيضاً موقف صحيح ويجب أن يظل صحيحاً ، وليس خطأ ولا خطيئة!

ويقول إن حل ما يسمى بالحزب الشيوعي المصري والانضمام إلى التنظيم الطليعي الناصري، جاء نتيجة «الانغماس بالتحليلات السوفيتية» التي ظهرت في بداية الستينات، «عن الطريق اللارأسالي وعن البرجوازية الوطنية التي تنازلت عن مصالحها من أجل مصالح الأمة وعن إمكانية السير في الطريق المؤدى إلى الاشتراكية بدون قيادة الطبقة العاملة». وهنا خلط الأخ المذكور بين حل الحزب والانضمام إلى التنظيم الطليعي الناصري الذي كان موقفاً ذاتياً من الماركسيين المصريين من ناحية ، وبين التحليلات النظرية السوفيتية التي كانت تستهدف في الحقيقة احتواء عبد الناصر ونظامه التأميني النضالي شبه الماركسي من ناحية أخرى.

وأنا شخصياً - على سبيل المثال - لم أطلب الانضمام للتنظيم الطليعي، ولا حتى للاتحاد الاشتراكي الذي كانت عضويته شاملة رسمياً! وفضلاً عن ذلك، فمن المهم أن نسجل هنا أن السوفييت كانوا يحاولون تبنيها إلى أن ما ينشر في بعض المجلات السوفيتية لا يعبر عن رأي القيادة السوفيتية. (حدث هذا مثلاً في أحد اللقاءات التي حضرتها مع العسكري الناصري كمال رفعت في حوالي عام ١٩٦٦، لأنني كنت إذ ذاك أنفذ الخط المعلن في بعض المجلات السوفيتية عن اعتبار النظام الناصري نظاماً اشتراكياً). وبعد أن فصلت تصفاً من العمل الصحفي، التقيت في إحدى المرات في بداية ١٩٧٠ مع أحد السوفييت ، فانهنيت أن الموقف السوفيتي الحقيقي ليس «مع» عبد الناصر أو الناصرية. (وكنيت قد بدأت أنصرف على هذا الأساس في إطار القانون، لكنهم أسروا إلى إيداع في مستشفى المجانين على ذمة نهاية أمن الدولة العليا لمدة سبعة عشر عاماً وثلاثة شهوراً).

الاتحاد السوفيتي كان إذن - مثل أي دولة عظمى أو صغرى - ينادو لاحتواء نظام عبد الناصر ، فضلاً عن أن نفس الأفكار الماركسية اللينينية كانت تحتوى على أخطاء فنية بخصوص ما يسمى «حركة التحرر الوطني» وحركة «الشعوب الإسلامية» و«التطور اللارأسالي إلى الاشتراكية»، إلخ. فكيف يمكن أن نلومه على ذلك!!

إن موقف الناصرية من الاتحاد السوفيتي ومن الشيوعية ومن الاستعمار الغربي والأمريكي ومن «عاصمات» إلخ ، كان العرس الأكبر الذي اتبع الأجهزة العليا السوفيتية بأخطأ الماركسية اللينينية

وبضرورة التحرر منها. وهو الذي كشف لها المخططات الأمريكية الحقيقية طويلة المدى لتوريط الاتحاد السوفيتي في مصيدة الشرق الأوسط، كمقدمة للحرب العالمية الثالثة في ظل التفوق الأمريكي إذ ذلك. فهل يكون الموقف الصحيح إذاً ذلك هو التوضيح المتعزم لهذه الأخطاء، أم اعتبارها خطأياً، تبرد الاعتماد على الأجهزة المصرية وعلى الضباط الناصريين بدلاً من الاعتماد على الأمة؟

خامساً - الصلح مع إسرائيل

بمختصر كتاب المقال الأول رؤوف عباس، فقد أشار إلى موقف هنري كورييل من حرب فلسطين، وكيف طالب بفكرة «السلام العادل» و«التعايش السلمي» بين إسرائيل والبلاد العربية. واعتبر ذلك دليلاً على «بعد نظره» في خدمة مصالح إسرائيل؛ والحقيقة أن السلام منذ الأربعينات كان يستخدم مصالح العرب أكثر مما يستخدم مصالح إسرائيل كما يزعمها. فنجد النظر هنا لا يهجر إطلاقاً عن مصالح إسرائيل.

لكن هذا الموقف كان بهيمنة موقفاً اضطرارياً. فهو لا يرجع فقط إلى أن كورييل كيهودي لم يكن يستطيع أن يطالب بالحرب ضد إسرائيل، لكن يرجع أيضاً وأساساً إلى أن الاتحاد السوفيتي اتخذ إذ ذاك موقف تأييد قرار تقسيم فلسطين. وكان هذا الموقف يرتبط بتحليلات سياسية تفسر الحرب ضد إسرائيل بأنها تبرير لفرض النظم الاستثنائية والعسكرية على المنطقة، وبأنها تبرير لمحاربة الحركات الديمقراطية في المنطقة. وقد تحقق ذلك فعلاً من خلال عمليات عسكرية مصر وغيرها من البلدان العربية.

أما اليوم، وقد بدأت حتى منظمة التحرير الفلسطينية تفكر في إعلان موافقتها على قرار التقسيم^(١)، فإننا نقول بكل صراحة إن هذا الموقف الصحيح تأخر أربعين عاماً كاملة.

ولو كان العرب قد وافقوا على قرار التقسيم حين صدوره - موافقه «أمر واقع» وليس موافقه تأييد، وبالتعاون مع الاتحاد السوفيتي وليس بالتعاون مع الغرب - لكأنوا قد أنقذوا مصر والعالم العربي من كوارث وخسائر كثيرة، ولكأنوا قد ساعدوا الاتحاد السوفيتي - من إجابة بنا - صميمه، على إعادة بناء بعض المجتمعات العربية، بدون تعرضه لمصيدة الحرب العالمية الثالثة، التي نصبت ضده منذ الخمسينات قبل أن يصل إلى التفوق العسكري والإشعاعي الذي وصل إليه في الثمانينات. وإذا تغير تاريخ المنطقة وتاريخ اليهود منذ الأربعينات.

لكن للأسف أن كلمة «لوه» هنا تعبر عن الاستحالة، لأن مثل هذا الموقف يتناقض مع طابع القوى الفاعلة في المنطقة.

نوفمبر ١٩٨٨

(٤)

هيرمان هيسه والبديل الشرقي (٢)

كل إناء يتضع بما فيه

من الأفكار التفسيرية المعروفة التي تناولها بعض أدباء - القصاص، فكرة الراهب الذي أراد أن يعطي

(١) لاحظ أن المقال كتب قبل إعلان تلك المرافقة

(٢) هذا الموضع الذي كان يحمل عنوان «مقدمة المترجم»، كنت قد أنفقت على ترجمة رواية «الصيد الأخير» للكاتب الألماني هيرمان هيسه التي كلفتني دار الهلال بترجمتها. وكما هو موضح في الملحق (الثاني) رقم ٢٠ و ٢١ و ٢٢، بلغت =

درسا عمليا لتلميذاته الشابة الحسنة عند رحيله، فقدم لها جمجمة ميت لتحفظ بها وتأملها من حين لآخر، حتى تقتنع عمليا بمعنى فناء الجسد وتؤمن بضرورة الاهتمام بأمور الروح والروحانية. لكن النتيجة العملية في تلك القصة جاءت معكوسة فقد اقتنعت الشابة - على العكس - بأنها يجب أن تتمتع إلى أقصى درجة بجسدها الجميل قبل أن تشوهه الشيخوخة ثم يتحول إلى عظام وتراب!

وفي الأحوال السائرة، أن المشتات يرى نصف الكوب الفارغ، بينما المتفائل يرى نصفه الممل، رغم أنها يواجهان واقعة واحدة. لكن الحقيقة من الناحية الفلسفية، أن سياق التحديد هو الذي يحكم عملية التحديد. فإذا كنت تبحث عما هو ناقص، يجب أن تهتم بالنصف الفارغ. وإذا كنت تبحث عما هو موجود، يجب أن تهتم بالنصف الممل. فالمسألة ليست نسبية غير محكمة. وحتى إذا لم تكن الظروف الخارجية هي التي تحكم عملية التحديد، فإن نوعية الشخص والمكونات الواقعية لإدراكه الذهني (من حيث الطابع والاستعدادات الذهنية) تحكم منظورات التحديد بطريقة محسوبة علميا.

هذا كله، ينطبق على أعمال هيرمان هيسه التي تقدمها في هذه الترجمة. وكانت دار الهلال قد كلفتني بترجمة هذا الكتاب الأدبي، فترددت. ثم لأن الترجمة لا تعبر بالضرورة عن رأي المترجم، قمت بالعمل المطلوب بما يستحق من إتقان ودقة. ذلك أن هيسه ذو اتجاه فرويدي ووجودي أو شبه وجودي وصورتي. ومع ذلك، فهو خصب الثقافة والفكر، ونابع في إثارة المشاكل الفكرية وتوضيح جوانبها وعناصرها.

والمسألة ليست فقط أنه لا يوجد فكر مفروض مائة في المائة، لكن المسألة أيضا أنه حتى عملية تحديد الخطأ والتعبير عنه يوضح، إنما تخدم عملية الصواب الذي لا يتكون أصلا ويتبدل إلا كتصحيح للخطأ.

= جهودا معكورة في الإلحاح على نشر هذه المقدمة مع ترجمة الرواية، للتصميم المتوازن بإقامها الوجودي الفرويدي الصوري بل والعمدي (حيث كنت قد ترجمتها اضطرابا بعد سحب ثلاث روايات سابقة وفرض هذه). لكنهم رفضوا نشر المقدمة، بهدف تشويه سمعة الثقافة وليس لجره الظاهري كمنعهم على بلون مبادئ فكرية. وكانت النتيجة أنني اضطرت إلى الاحتفاظ بترجمتي للرواية وعدم تقديمها للنشر، بما يعنى تهديد جهدي المبلول عدة شهور، وضايح مستحقاتي المالية.

ذلك أنه بتعليمات رئيس مجلس إدارة دار الهلال وتلقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد (الذي لم يتخصص في الثقافة ولكن في استعراض السلطات)، تصرف معي مصطفى لبيب رئيس تحرير مجلة الهلال وكتاب وروايات الهلال تصرفا غير لائق. فهذه الصحفي الحكومي - المخصص للتحكم في أعمال وقضايا ثقافية لم يتخصص لها فكريا - لم يكد يسمع وقرأ مني أن المباحث تمت طبع كتابي هذا بما فيه من مفروضات الهلال وأتني أقسك بأن تتضمن الرواية نفسها موقفي من التهامات مؤلفها، حتى قبله في لحظة وإرتياح، لم تصرف كتابية متسلط فصرخت من مكتبه ليقطع المناقشة حول موضوع مقدمة الترجمة لكن من حسن حتى أنني لمحت بعد ذلك بأيام مضبوذة، في التماقيد طبع طبع هذا الكتاب، ومن ثم أضفت إليه هنا المقدمة المرفوضة من دار الهلال!

هذا وكنت قد راعيت طبعها في كتابة المقدمة أن تكون متوازنة جدا، ليس فقط لتجنب لغتها، ولكن أيضا لتجنب تبسيط القارئ. عن قراءة الرواية التي اضطرت إلى ترجمتها! لكني أضفت إليها هنا بعض الكلمات والجمل التي توضح بعض النقاط التي كنت قد اقتصر على الإشارة إليها تلميحاً وبطريقة عابرة غير مباشرة. ويهمني أن ألقت نظر القارئ الكريم، إلى أن أهم هذه الجمل التي أضفتها بعد رفض نشر المقدمة، معزاة بالخط الأمس.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن يجد القارئ المزيد عن هذا الاتجاه اللاعنقلى واللاأعلاقى، في الموضوع رقم ١١ في هذه الملحقات، وعنوانه «الشعر وحب الحياة».

فإذا لم تعرف الخطأ لم تعرف الصواب، وإذا لم تعرف معنى الرذيلة لم تعرف معنى الفضيلة، وإذا لم تعرف السفسطة واللاعقل لم تعرف المنطق والعقل.

وهيرمان هيسه أديب ألماني سويسري ولد عام ١٨٧٧، وحصل على جائزة نوبل عام ١٩٤٦، ومات عام ١٩٦٢. وقد تربي وتلقى ثقافته الأولى في بيت «أخلى تابع للارماليات التشهيرية (أي دبر على الطريقة الحديثة) ليصبح قسيساً. وفي مدرسة موليرن اللاهوتية، تعرض لأزمة شك ديني دفعت به إلى الفرار منها عام ١٨٩١. وأحاده، وحاول أحد رجال اللاهوت أن يمارس معه العلاج النفسي الديني. لكن هيسه حاول الانتحار. وبعد طرده من تلك المدرسة، اضطر إلى أن يهجر وراء لقمة الخبز بالعمل في محلات بيع الكتب. وقد أتاحت له هذه المهنة إمكانيات ثقافية للتعبير. لكن ذهنه استمر متشكلاً ومحتفظاً بالرصيد الكنسي اللاهوتي، وأفكاره استمرت امتدادات متجاوبة أو معززة لهذا الرصيد سلباً أو إيجاباً.

وأثناء الحرب العالمية الأولى، اشترك هيسه في نشاط حركة السلام ضد الحرب من خلال المنشورات والصحف والروايات. فتمريض للزبد من تأثيرات وخفوف الاضطهاد والمكانة والتعظيم. وكانت النتيجة في تلك الفترة، تحطم علاقته الزوجية، ثم إبعاده في إحدى المصحات النفسية. وكان قد درس التحليل النفسي الفرويدى الذى انتشر كالباء إذ ذاك. فاستخدمه بعد ذلك في الوصف الاستبطاني التفصيلي لأفكار وتصرفات شخصيات قصصه. واتجه هيسه مقل جيره إلى الربط بين العصورات الفرويدية من الجهر اللاهوتي الجوهري المزعم للآسان تحت اسم اللاشعور، وبين التصورات الوجودية من التلقائية الحرة للسلك. فكلا الاتجاهين يتفقان في الوقوف ضد الضمير ضد التحديد العقلاى للقيم والأخلاق.

وعندما أصدر عام ١٩٢٠ القصص الطويلة الثلاث لهذا الكتاب بعنوان «صيف كينجسور الأخير»، كان يتجه بأفكاره ذات الرصيد اللاهوتي إلى الشرق، ليس فقط لأن النصوص والتقاليد الكهنوتية المسيحية ترتبط بالشرق، بل أيضاً لأن الأصول الشرقية المختلفة توجد في الثقافة الألمانية أكثر مما توجد في غيرها من الثقافات الأوروبية. والشرق (بالمعنى الذى يشمل أيضاً الهند وما بعدها) يعنى عند هؤلاء، الروحانيات والعبادات والغيبيات والصوفية والسحر والشعوذة، جنباً إلى جنب مع فنون ألحمة الحسية واللذة وعشق الحياة. وهذا يوضح أساس تركيبة الثالث الفرويدى الوجودى الصوفى عند هيسه.

وقد زار الشرق عدة مرات قبل الحرب، ثم اتجه إلى اعتباره البديل المساعد للغرب. وأصدر رواية عن بعض اتجاهات البوذية وما يقوله الكهنة عن بوذا، ثم أصدر كتاباً بعنوان «الرحلة إلى الشرق».

الفرويدية والوجودية

الحقيقة أن أفكار هيسه مفيدة في كشف الأصول الكهنوتية القديمة للفرويدية وللوجودية معا (والتي نجدها بوضوح في أسفار الملك سليمان في «الكتاب المقدس» مثلاً)، ومفيدة أيضاً في كشف عوامل السفسطة والمغالطة التي تستغل في تبرير ذلك. وقد كان الفلاسفة القدماء يعلقون على انتشار السفسطة في أثنائها، فيقولون عن حق أن ذوى «الأذهان الرضية» (أي المتخلفة عقلاياً أو منطقياً) عندما يشتغلون بالفلسفة أو العلوم يستخدمون بالضرورة مغالطات سفسطائية. فالتخلف العقلاى المنطقى يؤدي حتماً إلى التورط في المغالطات، حتى لمن يدرس الفلسفة والمنطق بدون قدرات ذهنية راقية. فما بالك بهؤلاء الذين لم يدرسوا الفلسفة والمنطق، أو هؤلاء الذين لم يحصلوا أصلاً على البرامج الضرورية للتربية العقلانية المنهجية؛ وما بالك بهؤلاء الذين لم يحصلوا على الحد الأدنى المطلوب للثقافة وهو التعليم الجامعى، بل وحصلوا على أرضيتهم الثقافية من المعاهد الدينية؟!!

إن سفسطات ومغالطات الفرويدية والوجودية تقوم على عدة قواعد تخيلية يمكن تنفيذها بالعلم والمنطق. وأهم هذه التفتيدات مايلى :

١- الفرويدية تخلط بين الأسباب والعوامل البعيدة التي تنتمى إلى مستويات نوعية أخرى، وبين

الملل التي تنتمي إلى نفس المستوى. فإذا كانت علاقة الطفل بأمه مثلاً تشكل جزءاً من العواطف السيولوجية لتكوين اللاشعور، إلا أنها تفقد دورها السببي بعد ذلك على المستوى النفسي. وفي مثال آخر أوضح، نجد أن الكلب مثلاً يلعق من يحبه، «لأن» اللعق باللسان يكون قد ارتبط عنده أصلاً في المستوى السيولوجي بلذة الأكل، قبل أن يتحول في المستوى السلوكي إلى ظاهرة أخرى مختلفة نوعياً. ولهذا، لا يمكن بدهاء أن نتصور أن الكلب يلعق من يحبه «لأنه» يريد (لاشعورياً) أن يأكله - إلا إذا كان الكلب قد أصيب بالسعار أو الاتيهار!

٢- الطبع الانساني السليم الذي يجب استخدامه كنموذج يحتذى، هو الطبع العقلاني الراقى، وليس الطبع اللاعقل المتخلف شبه الجوراني الذي يوجد لدى أغلبية كبيرة من الناس، كما يوجد لدى المنحرفين والناسدين وغيرهم من ذوي الفطرة اللاعقلية الشريرة، أو من يكتسبون التطبع اللاعقل نتيجة التحطيم الذهني والشخصي والسلوكي. ويدهى أن النموذج الراقى هو الذي يجب أن يحدد اتجاه الحلول والتغييرات المطلوبة، لأن العلم يبدأ بمحدداته من التماذج السليمة وليس من الأنماط الناقصة أو المشوهة، بغض النظر من اعتبارات الأغلبية والأقلية في ذلك.

٣- ماتسميه الفرويدية «التحرر النفسي» أو ماتسميه الوجودية «التلقائية الحرة»، ماهر الا خضاع ذاتي ودفن للرأس في الرمال، لأنه لايعنى علمياً وعملياً بالنسبة لمعظم الناس الا الخضوع والعبودية للقرى والدوافع اللاشعورية والمجهولة، أي المسمى أو التعامى الذهني والسلوكي. وفي مقابل ذلك، نجد أن اللاشعور الفرويدي الذي يصنع التلقائية الوجودية، يتحرر حقاً بقدر ما ينتشر في سلامه ضوء العقل والمنطق، أو بقدر ما تصل اليه التأثيرات والاشعاعات غير المحددة من المراكز اللغنية الواعية للعقل والمنطق.

٤- كما أن حل مشاكل الطبيعة وتطويرها لايتحقق بالصي أو التعامى أو بالخضوع للقرى الطبيعية، ولكن يتحقق بالمعرفة العقلانية والحساب المنطقي لقوانين وظواهر الطبيعة لتحديد وترتيب عواملها وتغييرها أو التحكم الراعى فيها، كذلك فإن حل مشاكل الذهن والسلوك لايتحقق الا بالمعرفة العقلانية لقوانين وخفايا الذهن والحساب والتصريف المنطقي لأفعال الادراك والسلوك. ومن ناحية أخرى، فالعقل أو الفكر المنطقي لايشغل فقط في حل مشاكل الصراعات والتناقضات وحل مشاكل تعدد أو تعارض الاختيارات النفسية، لكنه يشغل أيضاً وأساساً في وقاية وتدعيم وتطوير وترقية قدرات الذهن والنفس. وقد اعترف هيسه بذلك، فقال مثلاً في هذا الكتاب على لسان كلاين: «أنت تعرف مئات التواريخ لمعارك سخيفة وأسماء ملوك قداماء سخفاء، وتقرأ عن كل شيء، لكنك لاتعرف شيئاً عن الناس [يقصد عن طبائع النفوس]. وإذا توقفت جرس عن الرنين أو إذا انبثح دخان من موقد أو إذا تعطلت عجلة في آلة، تعرف على الفور أين تنظر لتجد الخلل، وتعرف كيف تعالجه. لكن الشيء الذي في داخلك، والذينرك السرى الذي هو وحده يعطى معنى الحياة ... هذا مجهولاً»

وهكذا نجد أن الجزء هيسه إلى الفرويدية، لم يكن الا محاولة للمثور على تفسير لظواهر النفس البشرية. فهو إذن اجتهد فكري، ولاشك أن الاجتهاد الخاطى. خير من رفض التفكير. ولهذا نجد في بعض أفكاره جانباً آخر، يؤدي دور التعويض والتصوير، أو المقابل الاستدراكي. ومن هذا المنطلق، يجب أن نفس تصورات ذات الاتجاه الفرويدي أو الوجودي عن السلوك والحياة.

وفي كلماته، نجد أنه يشير مثلاً على لسان أحد أبطاله المتألمين إلى وجود «نوع معين من الناس يستمعون باطمئنان معين ونوع معين من عدم الاحساس، تجعلهم ينتزعون البهجة من الحياة». ذلك أن انعدام الاحساس وانعدام التفكير، هو في رأى الفرويدية أهم وسائل الراحة النفسية! ولهذا يقول هيسه أيضاً ان «الصحة» تعنى «السذاجة والجوع إلى الحياة»، وان الصحة الحقيقية هي «الصحة الطفولية والبدائية» ويعمل اطمئنان امرأة من بنات الهوى، بأنها «جميلة وغبية مثل حيوان سليم الصحة». وفي تصوره الفرويدي عن تجنب الكلام والمناقشة والتفكير والتفسير، يقول انه يجب تجنب «الكلام والأشئلة والتفكير»، من أجل ممارسة الحياة بطريقة «الأطفال الذين لايتكلمون، أو الحيرانات». بل ويكرر الإشارة

إلى كلمة المسيح عن ذلك قائلا : « أصبحت طفلا مرة أخرى فدخلت ملكوت الله ». ويقول أيضا ، إن الحياة المربحة « بدون قلق وبدون أفكار » ، هي الحياة بطريقة « الحصول النهائي » . فإذا لم يتفرغ للانسان ذلك ، فيجب أن « ينسى ويلقد نفسه ويفرق نفسه في العالم الغريب » .

لكن كيف يستطيع الانسان في رأيهم أن يلقى العقل والتفكير ومحاولة الفهم ؟ بالمملات . المملات الغنائية والجنسية ، والرقص والغناء والحمر وعمردة الاله باخوس إله الخمر ، والنكات والقشاش والضحك ، الخ . وعلى لسان الرسام كلينجسور ، يرى أن الحل هو « الحب والعشق لكل فرقة لامة في ثوب الحياة ، والشعور بالطابع الصياني العابت لكل مايفعله » . بل ويقول ان « القيم الحقيقية » هي قيم المملات الغنائية والجنسية وليست قيم الفن والانتاج الثقافي ، وأن « كل فانتسج من فن هو بديل أليم للحياة التي نفتقدها وللخيروانية التي نفتقدها » ، وإن « الشهوانية الحسية تساوي تماما الروحانية ، بحيث أنك تفعل نفس الشيء إذا احتضنت امرأة أو إذا نظمت قصيدة » ؛ وهذا يشبه ما تكرره الأغاني والفولكلوريات السريفة عن تجنب عموم التفكير وضرورة التمتع بالحياة قبل فوات الأوان . وهو ما يجده أيضا في عدة أسفار قديمة تنسب إلى الملك سليمان (مثل سفر « الجامعة » وسفر « نشيد الانشاد ») ، كما يجده عند شاعر الخمر والحب والتصوف عمر الحياهم ، وفي ألف ليلة وليلة ، وما إلى ذلك .

ولهذا يكرر هيسه مفالطات فريد عن أن « شكلهايات » الأخلاق والضمير هي التي تمنع انطلاق النفس . يقول مثلا على لسان كلاين ، انه يوجد « داخل النفس عدو يخلق الطريق الى الجنة » ، بواسطة شكلهايات « العفة والشعور بالذنب » ، وإن الضمير أو العقل أو « النفس الشعرية » هي سبب « الانقسام الثنائي داخل النفس » ، وهي التي تحاسب وتحاكم وتتصارع وتمزق وتشعر بالتناقض والخطأ والذنب والندم ، بينما « النفس الأصحق تعرف أن كل محاكمة خطأ وتفعل » .

لكن حتى لو كان الأمر كذلك ، فلماذا نضحى بالجانب الأول ولا نضحى بالجانب الثاني - الذي يسميه هو نفسه ، « الجواهر أو الشيطان الذي داخل النفس » ؟!

أما إذا أخذنا بضرورة تحقيق وحدة الدهن وتكامله ، فكيف يمكن التوفيق بين فوائده أو مكاسب المملات وبين أضرارها أو خسارتها والألام المترتبة عليها ؟ وكيف يمكن التوفيق بين مختلف المخرجات والمملات التي يتبدع للاشعور إلى الجوى وراءها ؟ وكيف يمكن التوفيق بين هذا النوع من النواضع عموما ، وبين الأنواع الأخرى التي لا يمكن تجنبها من دوافع الدهن والنفس ؟

جواب ذلك ، أن العقل المنطقي هو وحده القادر على تحقيق وحدة وتكامله الدهن وتصفيه خللاته والتوفيق بين تنوعات دوافعه ، على أساس رفض فكرة الانقسام أو التعارض الحصى المزعوم بين الأخلاق العقلانية وبين الطاقة النفسية ، أو بين ما يسمونه العقل وما يسمونه القلب .

القلب والعقل

لكن في مقابل ذلك ، نجد أن حيل التساؤلات أو المشاكل المذكورة ، يكون في رأيهم بالاستسلام اللاعقل واللاشعوري . يقول على لسان كلاين ، إن الحل هو : « الاستسلام الواثق لرغبات وأحلام وأعاب القلب » . ذلك أن « القلب هو الباطن الجفري الأعق الذي ينبع منه مصيره ، والذي يفهم ويقبل الجرائم » . والتنتيجة كما عبر عنها كلينجسور ، هي أن الانسان يمكن أن يحب ويقد الله والشعر ، وكذلك يحب ويقد نفسه والخمر ، وأن يحب المسيح والعزراء ويحب النساء الشقراوات والسمراوات ، وأن يحب الشياطين ويحب الأطفال ، وأن يحب الحياة ويحب الموت ، وأن يحب كل انفعال ، لأن « كل انفعال يكون جيدا وجيدا جدا - حتى الكراهية والغيرة والحسد والقسوة » ؛ فالقلب اللاعقل هو الذي يجب أن يحكم حتى بارتكاب الجريمة . « والمجرم الحقيقي » هو المجرم « الفخور » بهجرته ، لأنه « لا يفعل إلا ما في نفسه وليس ما يريد الآخرون » . وحرية الإرادة الحقيقية ، هي « حرية » هذا الاندفاع اللاعقل : « أن يقرر عريته هو بنفسه ، حتى لو انطلقت بطريقة النزوات الهوائية وصعدت فوق الأرض ودخلت في المنازل وفي الناس . فهذا التحرر لذيد ، وأفضل كثيرا من أن يركب تحت وصاية الآخرين ويبقى طفلا » !

لكن رغم هذا كله ، يمكن أن نلاحظ أن هيرمان هيسه كان يستشعر ويعبر مباشرة وفي النتائج النهائية، عن فشل هذه الحلول الفرويدية . ولهذا يقول أكثر من مرة - خصوصا على لسان كليبنجر - إنه لا يستطيع مقاومة ضغوط « الشهوة والاشتمزاز من الشهوة معا » . ويقول على لسان كلاين إن سبب جرى الانسان وراء الملذات ، هو أنه « غير موحد مع نفسه » ، ومن ثم « يبحث عن الاثارة وعن تشهيت اللذنه » .

وهو يعترف بأن « التحرر » أو « الخلاص » الحقيقي ، لا يتحقق إلا بالحصول على « السكينة » . لكنه لم يستطع أن يستنتج أن تلك « السكينة » لا يمكن أن تتحقق (لمن يملك قدرات التفكير والمنطق) إلا كمحصلة للارادة العقلانية والمنطقية والحساب العقلاني والمنطقي للدوافع والتصرفات . فالمقل هنا إلزام لاقرار منه . ومع ذلك ، فقد أشار عدة إشارات توحى بأنه كان يستشعر تلك الحقيقة ، وأنه كان يرى رأيا آخر في أسباب الاطمئنان والسكينة . من ذلك مثلا قوله على لسان كليبنجر : « الناس الطيبون المطمئنون هم فقط الذين يمتنعون بالوضوح عن مشاعرهم وعن عواطف أفعالهم ، ولا يخطون أى خطوة لن يوافقوا عليها غدا وبعد غد . لكنى رجل لا يثق فى الغد ، بل وينظر إلى كل يوم كما لو كان آخر أيامه » . وكلمات أخرى ، يقول إن الوصول إلى « الفهم » أو العثور على « المحيط والخط العام الذى يعطى المعنى لمجموع الأشياء » ، هو الذى يمكن أن يحقق « الخلاص » . ولهذا ، يكرر كثيرا أن سبب الانفلات والجرى وراء الملذات ، هو « الجزع » أو الخوف والتوجس ، وأن « القلق يبلغ بعيدا عن العقلانية إلى الحافة » . ويسمى ذلك أيضا : « الجزع والجشع إلى الحياة » أو « الجزع الطقولى الفهى » . ويقول : « أنت تجزع من ألف شيء ، ومن ألف ألم - وتجزع وتخاف - خصوصا من الموت » . ولأنه لم يتعمق فى الفلسفة ليعرف على الأكل الحل العقلاني منذ الفيلسوف أبوقر لمشكلة الخوف من الموت التى يكرر الحديث عنها كثيرا ، اضطر إلى أن يقول إن « السلاح أو المدفع » ضد الجزع من « الموت والتعاسة » ، هو الحمر والرسم والملذات الغذائية والجنسية . وهذا المنظور ، يشير بطريقة توضيحية إلى أن الحرب العالمية بما تشتره من موت ودمار « حولت كل شيء إلى فردوس » ، حتى أشد الأشياء حقا والأشياء التى يمكن جدا الاستغناء عنها » .

وهكذا نجد عنده إشارات مفيدة ، يفرضها بالضرورة أى تناول فكرى لمشكلة الانسان والنفس والارادة والسلوك والحياة والموت . بل حتى النتائج التى وصل اليها والتي لا نوافق عليها ، نجد فيها الكثير من السمات المفيدة . ومن الناحية العملية ، يمكن أن نلاحظ أن انتهاء أحد أبطاله إلى الانتحار ، ووصول الآخر إلى الانتحار والموت الذى يشبه الانتحار ، هما تعبيران عن فشل الطريق الفرويدى الوجودى فى الحياة . وفى ذلك يقول : « الانتحار مرفوض عقلا - لكن ماذا يبقى لمثل هذا الشخص (عما هو غير مرفوض عقلا) ؟ ويشعر ذلك بأن الآلام والعذابات النفسية والبدنية ، لابد أن تزدى إلى الجنون والقتل أو الانتحار ، وأن هؤلاء الذين لم يعانون ذلك هم الذين لا يستطيعون أن يفهموا هذه الحقيقة . كذلك يقول على لسان أحدهم عن فشل ذلك الحل الفرويدى ، إن الانسان يكشف أخيرا أن استهداف « اللذة والسعادة » لا يؤدى عمليا إلا إلى « الرغبة والمعاناة » ، وأن الفريضة والجنس والحب وما إلى ذلك هى « وهم » و« كذب » . وهو يكرر كثيرا أن المشكلة الكبرى وراء كل أنواع الخوف والآلم ، هى مشكلة « اللايقين » . لكن بدلا من أن يستنتج من ذلك ضرورة الانتحار إلى الوسيلة الوحيدة للمقين وهى العقل والمنطق والعلم ، يستنتج على العكس ضرورة الاستسلام وتجنب التفكير والتفسير واختيار السقوط فى اللايقين ؛ وهذا يعنى فى روايته الاستسلام للجنون أو الانتحار . ولما كان الجنون يعنى أيضا الجرمية ، فالأفضل هو الانتحار ؛ يقول : الحل هو « أن تترك نفسك تقع - ألا تتعلق بأى شيء - سواء كان خيرا أو شرا . وفى هذه الحالة تتحرر ! ذلك أن « الخير والشر والقيمة واللاقيمة لا تنشأ إلا فى نفوسنا الخائفة » . أما « هؤلاء الذين يعارضون التيار » فمنهم من رأى « الأبطال والمجرمون » - فإنهم « يخلقون لأنفسهم العذابات المريعة » .

لكن محاولاته لتبرير هذه النتيجة اللاعاقلة ، تكشف أسبابها . يقول مثلا عن يحاول الانتحار : « هذا شخص متفكر أكثر كثيرا من اللازم . فماذا يمكن أن يفعل فى الدنيا شخص مثل هذا » . ويحاول

أن يهرج تجنب التفكير والتفسير، بأنه يفشل في تفسير طواهر الحياة التي يتصور هو أنها «لا يمكن تفسيرها» وأنها «لا معنى لها». بل إنه يرى أن الجنون أنجح عمليا من العقل، وأن تصور القديسين تعتبر الجنون شيئا مقدسا، لأنه يجعلك تتوهم أنك «تفهم كل شيء» وتتكلم مع كل شيء. وينكشف لك كل شيء»!

الاتقاء الصوفي

من منظور هذا الرأي عن اللاعقل واللاتفكير، يصل هيوسه إلى تصورات الصوفية. فهو يبدأ بأن الذهن محكوم بقوة مسيطرة تُلغى حرية الإرادة وحرية التفكير، لأن حرية الإرادة تعنى التصرف بناء على «تفكير وأسباب عقلية ومعرفة بالأفعال وعدم الأسف على عواقبها»، بينما هذا غير متاح في رأيه للنفس البشرية ولا في الواقع الموجود. وبدلا من أن يبحث عن الوسائل العقلية والعلمية لمواجهة ذلك، يستنتج أن هناك «قوة مجهولة ترتب الأمور» وتتسلط على الأفكار وعلى الواقع. وهو لا يحدد هذه «القوة»، بل يسميها أحيانا «الألوهية»، وأحيانا «القدر» أو «النجوم» أو «الشيطان» إلخ. ويسمى اللاتصور القوي «قوة خفية» و«قوة جبر وإرغام»، لكنه يسميها أحيانا «الشيطان» أو «الجن» الذي يركب النفس. ويقفز من «القدر» أو «المكتوب» اللاتصور في النفس، إلى «القدر» و«القضاء» التعميس» أو «الهلاك المكتوب» على العالم كله. ويقفز من «قراءة طوابع القلب» إلى «قراءة طوابع النجوم».

ويكتب ذلك كله بلغة رمزية صوفية تشبه الشعر المنثور، مع الحديث كثيرا عن المسيح والقديسين والتصورات الدينية، بل ومع بعض النصوص المسيحية أحيانا. وحتى «التفكير» الذي يحمده أحيانا، هو التفكير اللاعقلي الصوفي الذي يؤدي إلى «اللاهيات والرؤى والحالات والابصارات ورموزات الأمان». وهو في تصورات من جبهة الفكر والمصور، يشير إلى كلمات لشوننهاوز وجوته. فمثل في الحقيقة الجزء الذي استمر في الثقافة الألمانية بشكل خاص من الرصيد الكهنتوي اللاعقلي الصوفي الموروث من العصور الوسطى، أو المنقول من الشرق بواسطة الحكم النورماندي الصقلي الجرمانى. ذلك أن الدارسين للذور واللاهيات الرئيسية لمختلف الثقافات الأوروبية، يلاحظون أن الثقافة الألمانية بالذات كانت أشدها رفضا للعلمانية وللعقلانية وتساكا بالالتزام الدينى والصوفى، وكانت أكثرها تأورا بالرصيد الكنتسى بل وبالرصيد الاسلامى الوارد من فترة الحكم الجرمانى لصقلية. ولهذا لم تكن مصادقة أن تبدأ من ألمانيا بالذات الحركة البروتستانتية التي هي حركة دينية أصولية ونصرسية معتمدة، كان المقصود بها أن تكون البديل القومى الدينى لللاهيات العلمانية والعقلانية التي انتشرت في أوروبا إذ ذاك ضد الكنيسة الباطنية ضد المسيحية. وهذا هو الصب في أن القوى المسيطرة على الثقافة العالمية كانت تركز جهودها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على تقديم الثقافة الألمانية في البلدان الأخرى كبديل للثقافة الفرنسية ذات الرصيد العقلانى.

وعلى كل حال، فقد كان هيوسه في تصورات المذكورة يبحث عن حل أو عن بديل للتصورات الشائعة في عصره. يتساءل: «ما هو هدف أو معنى الحياة؟» فلا يجد في الفكر التناح له جوابا. إذن «لا يوجد خلاص»، «ولا توجد سكونية»، والحياة «وطئة»، والعالم قفاعة صابون أو قشبية أورا أو عتب مفرح، والانسان يواجه «اللاشيء» و«اللا معنى». و«طريق الهاوية». لماذا؟ لأن الغد غير مضمون، ولا توجد عقلانية مع القلق والخوف وعدم اليقين وانعدام التفسير. وإذا فالنتيجة هي «الماليخوليا أو البأس السوداوى»، والحل هو أن «تترك نفسك تنتهي لتفلسف من الجزع والخطء»! والتحرر هو أن «تستسلم وتعطى تفلسك وتودع نفسك للقدر، وتترك نفسك تقع، ولا تقاوم، ولكن تعيش في سرور وقوت في سرور»!

هذه إذن اجتهادات في البحث عن بديل. ورغم ما يحترقه من المغالطة والسفسطة، فهي تعترف بأن المطلوب هو السكونية والتحرر والفهم. ويسبب نفس الرصيد اللاعقلي المذكور الذي يقرض أفعاله بشكل

خاص على الثقافة الألمانية، نجد أن هيسه حين يعترف بفشل وانحطاط حضارة الغرب الأوروبي، يرفض الهدبل العقلاني مثل معاصره الألماني شينجلر (١٨٨٠ - ١٩٣٦) الذي كتب عن « تدهور الحضارة الغربية »، ويرى مثله أيضاً أن الصوقية الشرقية هي الهدبل المنتظر للحضارة الأوروبية. ويجب ألا ننسى أن هذا الرصيد اللاعقلاني الذي كان يعقل الثقافة الألمانية، هو الذي صنع في القرن العشرين إيديولوجية الصليب المعقوف ومعتقدات الجزارين الهتلريين في الحرب العالمية الثانية والعداء النازي للمسحور للثقافة والفكر الغربي.

لكن حتى في تصوراته الألمانية المتوارثة عن صوقية الشرق، يشير هيسه إشارات لها جانب آخر تبصيري. يقول مثلاً: « إن نقطة التحرك الكبير تأتي إلينا: الحرب الكبرى، التغير الكبير في الفن، الانهيار الكبير في حكومات الغرب: وكل ما كان خيراً لنا في أوروبا القديمة، قد مات بالفعل. إن عقلنا المحكم تكرباً جميلاً أصبح جنوناً، وفننا أصبح انتحاراً. إننا نسهر إلى أسفل أيها الأصدقاء. وهذا هو مصيرنا. لقد بدأت الموسيقى على سلم جديد في آسيا». ويقول: « أوروبا القديمة التي استمرت التي عام تظن أنها عقل العالم، تسهر اليوم إلى أسفل. ومع ذلك، فنحن نرحبون بأننا نسهر إلى أسفل، ونموت في سرور بدون أن ندافع عن أنفسنا ». ويقول عن « الإنسان الأوروبي المعاصر »، إنه « محتضر ومحكوم عليه بالأم الصليب »، وأنه « منهك وشح ومفترس وطفولي وسفسطائي مغالط، ومفرط التورق بكل اللغات، ومريض بكل الرذائل، ومسلوب الذهن ومملوء بالجزع الطفولي من الموت، وخاضع للتدبر وللغم مثل خضوع مدمن المخدرات للسموم التي يتعاطاها ».

٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

(٥)

قوانين مستشفيات المجانين^(١)

العقلي والنفسى

كثيرون من الاخصائيين الاجتماعيين يعملون في المستشفيات العقلية، أو يتصل علمهم بطريقة أو بأخرى برجال الطب العقلي والاختصاصيين النفسيين التابعين لهم (وهؤلاء وأولئك يتدبرون منذ سنوات الدراسة في المستشفيات العقلية). ومن ناحية أخرى، فالاختصاصيون الاجتماعيون الذين يتعاملون مع نزلاء تلك المستشفيات أو المصحات، يسمعون من الكثيرين منهم احتجاجات ضد ابتداعهم فيها رغم إرادتهم، وتأكيدهات بأنهم ليسوا مجانين؛ ولأثنى شخصياً أودعت سبعة عشر عاماً وثلاثة شهور في تلك المستشفيات أو المصحات (منها سنة في الحانكة وثلاثة شهور في بهمان والباقي في العباسية)، مما أتاح لي خبرة واسعة وطويلة بوقائع هذا الموضوع، ثم لأثنى أصلاً من المتخصصين في علم النفس من آداب

(١) كتبت هذا المقال المختصر يوم ٥ مارس ١٩٨٩، بناء على طلب سكرتير جمعية الاختصاصيين الاجتماعيين، نشره في مجلة الجمعية في العدد الذي كان تحت الطبع. لكن حدثت «مصادفة» غريبة (١)، هي أن الشخص الذي كان مكنكاً بطبع تلك المجلة، استولى على المبلغ الذي استلمه ورفض طبع المجلة وكانت النتيجة أنهم دخلوا في مشاكل قانونية، فلم يظهر العدد ولم ينشر المقال، وهكذا، تمددت الأسباب والمطر واحداً

(وعلى غرار ذلك، حدث أيضاً أن الأستاذ صلاح جلال كلثني بكتابة كتاب عن عملية استقلال ناميبيا للاحقة مجلة «الصحفي الأفريقي». فكتيبته وسلمته له في أول أبريل ٨٩. وأعجبني وصرف لي مكافأته على الفور، وأرسله إلى هيئة المجلة لنشره. ثم اتضح بعد إعلان استقلال ناميبيا في شهر نوفمبر الحالي إن هيئة المجلة «ضُحّت» المرضع فلم ينشر!)

القاهرة التي تخرجت منها عام ١٩٥٣ (قبل تغيير نظام تدريس علم النفس)، لهذا يمكن أن أقدم الى الزملاء الاختصاصيين الاجتماعيين بعض الملاحظات الخاصة بالآلاف الكثيرة من هؤلاء الذين يتهمون بالجنون أو المرض العقلي.

ويجب الإشارة أولا الى ملاحظة جديرة هامة، هي أنه في الماضي كان يوجد تمييز حاسم بين مجال «المرض العقلي» الذي يعبر عن المعجز عن الادراك، ومجال «المرض النفسي» الذي يعبر عن اضطرابات السلوك. وبلاستغلال المضلل للتداخل الضروري بين هذين المجالين، ونتيجة تقليص وتزوير الدراسات النفسية المتمثلة ذات الاتجاه الفكري المرتبط تقليديا بالفلسفة وتحويلها الى ما يشبه الخدمات الثانوية التكميلية التابعة للطب العقلي، ألفوا منذ الخمسينات أو الستينات الاسم القديم للطب العقلي أو الذهني psychiatry واصطنعوا لهذه الكلمة ترجمة جديدة هي «الطب النفسي»! ثم ألفوا منذ السبعينات اسم «المستشفيات العقلية» وجعلوها المستشفيات أو المصحات «النفسية»، وألفوا اسم «إدارة الصحة العقلية» التابعة لوزارة الصحة وجعلوها باسم «الصحة النفسية»!

وهكذا أخفى التعازير النوعي بين هذين المجالين، وأصبح الشخص الذي يمكن اعتباره «مرضا نفسيا» أو حتى مجرد «شخص مصيب»، يعتبر أيضا «مرضا عقليا»، أي تسلب إرادته وتسقط أهليته طبيا ويحجز في تلك المستشفيات الى أجل غير مسمى! فما أكثر من يودع في مستشفيات المجانين بتهمة أنه «شهر متزن» أو أنه «كثير الكلام» أو «كثير الشك» (موسوس)، الخ!

وفي هذه الهيضة، أصبح من الممكن أيضا ابتذاع الأشخاص السليمة الطبيعيين غير المصابين حتى بأمراض نفسية، لأن مجرد عملية ابتذاعهم (ناهيك عن جحيم وأحوال وعقاقير ذلك العالم الجنوني) تكفي لأصابتهم ببعض الاضطرابات النفسية على الأقل!^(١)

الكوليرا والنزلة المعوية

إن الخلط المذكور بين «العقلي» و «النفس» (حتى لو لم يحدث الاتهام العقلي والنفس لشخص معجز وهو سليم أصلا)، يشبه في الحقيقة الخلط بين المصاب بالكوليرا- الذي يجب عزله وحجبه، وبين المصاب بالمغص أو الاسهال (الذي كثيرا ما ينتج عن عملية الحجز نفسها!)! وأنا أؤكد بخبرتي العملية والنظرية الطويلة، أن تسعين في المائة على الأقل من نزلاء المستشفيات أو المصحات العقلية المودعين فيها رغم إرادتهم، لم يكن يمكن اتهامهم عند ابتذاعهم الا بالمرض النفسي فقط - وهذا على أسوأ الفروض، وبغض النظر عن الذين بدأوا سليما تماما!

ومن الناحية الشكلية، القانون واضح تماما في هذا الموضوع. فمثلا المواد من ٣٣٨ الى ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية، وقوانين الأحوال الشخصية وقانون أحكام الولاية على المال، كلها تحدد بوضوح أن الحقوقي القانونية العامة والمسئولية الجنائية والأهلية، لا تسقط الا عن الشخص الذي يسمى قانونيا باسم «المعز» ، والذي يحدد القانون توصيفه بأن «تكون درجة أدراكه هي درجة أدراك الطفل».

وهذا هو المعنى القانوني الصحيح للمعجز عن الادراك، الذي هو الشرط الأول لاسقاط الأهلية واسقاط الإرادة واسقاط المسئولية - أو بالأحرى سقوطها واقعا لعدم وجودها أصلا - ومن ثم شرط الحجز في تلك المستشفيات في حالة الاخلال بالأمن أو بالنظام العام أو احتمال الايذاء (بناء على القانون ١٤١

(١) بعد انتضاح الاستخدام الاجرامى والتزوير للطب الذهني في العالم البرجوازي أيضا (وخصوصا في مصر)، بدأ بعض الدجالين الطبيين يرجعون «اعلاميا» الى ذلك التقسيم القديم، الذي يمكن أيضا استخدامه في الانزلاق من تهمة النوع الأول الى تهمة النوع الثاني، لعدم وجود فواصل حاسمة بين النوعين في ظل استخدام اسم «الطب النفسي» بدلا من اسم «الطب العقلي»! وهذا واضح مثلا في السفطات التضليلية التي أدلى بها أخيرا أحد مشاهير زبانية الاجرام والتزوير الطبى الذهني عن تشجيعهم أبراق الحكومة والمعارضة المكلمة لها (العدد ٨٩/٧/٢٧). لكن هذه لا تراك مجرد مغالطات اعلامية «جديدة»، بينما التغييرات الرسمية في الأسماء المذكورة في المستشفيات وفي وزارة الصحة وغيرها مستمرة طبعا!

لكن الثغرة بل الفجوة الخطيرة التي تتضمنها بعض هذه القوانين بحيث تلغى عمليا روحها ومضمونها، هي اعتبار تقارير الطب العقلي المرجع الحاسم في هذه التهمة والنتيجة أن أى طبيب يزعمه زميل له (ويكون ذلك عادة تأييدا روتينيا)، يستطيع أن يلقى أى شخص مستضف في جميع مستشفيات المجانين، ثم بعد ذلك يصدر الاعتماد الشكلي من مدير تلك النار أيضا، وبذلك تسقط أعليته حتى بعد الافراج عنها ويجب ألا ننسى أن إسقاط الأهلية أشد وأتكن من إسقاط الجنسية، لأنه يمكن تغيير الجنسية، بينما إسقاط الأهلية يعنى إسقاط الانسانية التي لا يمكن التدخل منها!

وتبدأ عملية الإيداع عادة بتبليغ اثنين من الأقارب أو الجيران، أو بقرير واحد مباشر (مثلا الزوجة أو الأم أو الابن)، أو بتبليغ من السلطات (أى من النهايات أو من أقسام الشرطة أو من فروع أجهزة المباحث والمخابرات أو غيرها)، أو بتبليغ اثنين من جهة العمل، الخ. واحتمام أطباء تلك المستشفيات بزيادة «الوارد» لديهم، لا يرجع فقط الى الانتماء الحكومى، أو الاستجابة لتوجيهات السلطات العلنية أو السرية، أو للعلاقات الشخصية، أو الى دفاعهم المعائدى عن قواعد الموضوع العام ومكافحة التمرد الاجتماعى أو السياسى أو المخالفة الشخصية للآخرين، الخ. لكن الأهم من ذلك أنهم يحتجرون أيضا الى زيادة التزلة باستمرار لاستخدامهم كقنار تجارب وحالات غطية للتجريب والتدريب عليها.

وبالنسبة لى شخصا، فقد أودعت على ذمة نهاية أمن الدولة العليا وبإشراف النهاية العامة منذ التاسع من ابريل ١٩٧٠ ولعدة سبعة عشر عاما. وبعد أن استصدر نقيب الصحفيين السابق إبراهيم فافع من النائب العام فى ٢٤ مارس ١٩٨٧ رفعا للمعز المفروض على، قام ذلك النقيب نفسه مع سكرتير النفاة وأمين صندوقها - باستخدام ابنى العاق المرتزق طارق - بطلب نقلى من العباسية أكرأها بالقوة وإيداعى رغم ارادتى لمدة ثلاثة شهور فى مستشفى بهمان (بحجة قضاء فترة «تقاهة» إجبارية)، وذلك تحت التعظيم اللعننى المتخصص بالمقابر المكثفة (التي وصلت الى ١٢ برشامة فى اليوم مع حقنة كل عدة أيام!). وقد كان مفعل هذه الشهور الثلاثة، أشد وأخطر من كل مفعل السنوات التي قضيتها فى العباسية والخانكة بدون مايسمى «العلاج الطبى»!

ومثل هذا الموقف الإجبارى الذى يعطى الطبيب صفة «الضبطية العقلية» بناء على طلب فرد أو فردين، يذكروا بالتكفة الكارينكاتيرية التي كانت تصور شخصا يستغيث ويحاول نزع غطاء النعش وهم يحملونه الى المقابر، فيصبح فيه من يحملونه: «أسكتا» هو أنت تفهم أحسن من الدكتور الذى قال عليك ميتة!».

ذلك أننا نحتاج الى شهادة الطبيب ليقرر وفاة من توفى فعلا، ولكن لا نحتاج الى شهادة طبيب ليقرر حياة الشخص الذى يمتنع بالحياة! فهذا مايمستطيع أن يشهد به أى شاهد أو شهود تتوفر لهم سلامة الادراك. ومن هنا، كان يجب على القانون أن يعطى المحكمة وحدها حق الحكم بالقدرة على الادراك أى الحكم بعلم المعجز عن الادراك، وأن يمسح من وكيل النهاية (الذى يظل الاتهام لا الحياذ) حق التصرف الفردي فى هذا الموضوع، بينما يعطى الطب حق الحكم بالمعجز الفعلى عن الادراك بالنسبة لمن تقرر المحكمة أى القضاة أنه يبدو «ظاهرا» عاجزا عن الادراك. وهذا يعنى أن تكون مهمة الطب هي اكتشاف التظاهر المخادع بالمجنون، وليس اكتشاف التظاهر بالعقل!!^(١١)

(١١) فى الأهرام فى ٨٩/٨/٢٥ فى باب «مع القانون»، نشرنا نقري للمستشار عدلى خليل تدعم هذا الرأى، مما يعنى ضرورة تعديل القوانين بحيث تكون ملزمة للمحاكم لى. هذا الاتهام، بدلا من أن تكفى بترك الموضوع للاجتهاد القابل للظمن، أو للقرارات الفردية من النهاية. يقرر المستشار عدلى خليل، أن «للمحكمة تقدير حالة التهم العقلية وليست ملزمة بتدبير خبير لفحص قراء العقلية»، وأن «تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئولية الجنائية هي من الأمور الموضوعية التي تستلزم بها المحكمة وتختص وحدها بالفصل فيها»، وأن «الأعراض النفسية التي لا يلاحظ الشخص شعوره لا تعتبر سببا لانعدام المسئولية»، بحيث يمكن أن «تقرر للمحكمة» دون غير أن نوع المرض الذى يدميه المتهم - على فرضه

المصحات العقلية أو النفسية

«مناطق حرة من القانون»

حين تبدأ المستشفى أو المصحة بإكراه وسلب إرادة النزيل المتمتع بدرجة كافية من العقل والإرادة، يصبح من المفروض عليها بعد ذلك أن تستخدم معه وسائل العنف على أيدي التموجية والمرضين أو على أيدي بطبعية وحالات النزلاء المخصصين لهذه الأغراض، وأن تستخدم معه الصدمات الكهربائية والحقن والإبراشيم الشديدة المفعول باسم «العلاج»، أي يصبح من المفروض عليها استخدام الشوكة أو استخدام السم لقتل عقل وإرادة هذا النزيل فعلا، حتى لا تنتهم بالتزوير ضدّه، وحتى تميزه عن فضيحتها والشكوى ضدها. ولهذا، فإن معظم من يقعون بين أسنان الطب العقلى المسمى بالنفسى، ينتهون أو يخفضون بطريقة أو بأخرى.

وتروى إحدى النكات أن بعض التموجية ذهبوا يبحثون عن نزيل هارب، فسألوا أحد الأشخاص: «هل رأيت مجنوننا قصيرا نحيفا ووزنه مائة كيلو جرام؟». فقال لهم: «وكيف يكون قصيرا نحيفا ووزنه كذلك؟!». فأجابوه: «ألم نلق لك انه مجنوننا؟».

وهذه النكتة تعبر عن «حرية» افتراء وإدعاء أى شيء عن أى شخص يتهم بالجنوننا فاسقاط العقل والأهلية زورا وظلما، يؤدي بالضرورة الى اسقاط المنطق أيضا. ولهذا يكررون عادة في تلك المستشفيات أن «الطب فرق القانون»، وأن مستشفياتهم تعتبر «مناطق حرة من القانون»! وأبسط مظاهر هذا الاسقاط الطبى للمنطق وللنانون، هو اسقاط أهلية وحقوق نزلاء تلك المستشفيات فى التعامل مع الجهات القانونية كضحايا أو كمدفنين أو كشهود، أو حتى كمتهمين ومجرمين!

والنتيجة أن الحياة فيها تخضع لقانون الغاب، وتسودها الاعتداءات المستمرة الموزع بها أو غير الموزع بها - بما فى ذلك الانتهاكات السوداء والجرائم السوداء (جرائم الاعتداءات الجنسية) ولا يتسع المجال هنا للإشارة أيضا الى بعض جرائم القتل المكشوف التى وقعت فى تلك المستشفيات ونشرت عنها الصحف، فما بالك بالجرائم غير المكشوفة؟!)

٥ مارس ١٩٨٩

(٦)

مذكرة الى المحكمة^(١)

بخصوص قضية مستشفى المجانين

= ثبوته - لا يؤثر فى سلامة عقله وصحة ادراكه ومستورليه الجنائية.

هذا مع ملاحظة أن المشكلة ليست مشكلة «سلامة» أو «صحة» العقل، ولكن فقط تورط العقل بدرجة كاثية. ذلك أن ساقط الأهلية هو مثل الأعلى، بينما ضعف البصر قد يجره من درجة كافية من الإضرار.

(١) هذه المذكرة قدمت الى رئيس المحكمة المذكورة فى جلسة ٥ فبراير ١٩٨٩، بخصوص القضية رقم ١٥٦١٧ / ١٩٨٨ جنوب القاهرة دائرة ٣٠ تمريضات. ولقد تمت معها حرافظ مرفقات (معظمها مستندات برهنية مسجلة وأوراق أخرى مرسلة من داخل المستشفى منذ السبعينات)، تكلفت مبلغا ضخما نتيجة الرسوم الجديدة التى فرضت مؤخرًا على كل صفحة مرفق - خفض - أو منع المستندات القضائية - بحجة ضرورة تصويرها بالميكروفليم. كذلك قدمت مستوراخات من هذه المذكرة الى بعض الصحف، مثل الولد.

عبادة المستشار رئيس الدائرة ٣٠ تعرضات محكمة جنوب القاهرة الابتدائية

محتويات المذكرة : أولا - طبيعة التهمة تفنص نفسها. ثانيا - لماذا حدث ذلك؟ ثالثا - حقيقة مستشفيات المجانين. رابعا - استمرار اسقاط أهليتي. خامسا - الأدلة والمستندات. سادسا - ملحوظة أخيرة.

* * *

أولا - طبيعة التهمة تفنص نفسها

عملية ايداعى فى مستشفى الأمراض العقلية من يوم ٩ أبريل ١٩٧٠ لمدة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور، هى عملية تزوير تفنص نفسها بنفسها منطقيا. فأمر تحويلى الى مستشفى المجانين ثم ايداعى فيها، صدر من نهاية أمن الدولة العليا بعد القبض على بهيمة اعطاء أوراق تتضمن «تعرضا بالنظام القائم الى صحيفة أجنبية». وهذا فى حد ذاته اعتراف بالطابع السياسى لهذه العملية، فى ظل عهد لم يكن يسمح بأدى معارضة سياسية. ثم ان النباية أو غيرها لم تستطع أن تدعى أن الأوراق المذكورة كانت شهر عاقلة أو مختلطة أو متناقضا فهى أوراق سياسية واضحة مهلهة من رجل اشتغل بالسياسة والصحافة والثقافة منذ بداية الخمسينات. لكن لأن النباية أو غيرها لم تستطع أن تطعن فى هذه الأوراق من الناحية العقلية ولا من الناحية القانونية (لأنها كانت معارضة فى اطار القانون)، ادعت تزويرا أن «الختم اسماعيل المهدوى رفض ابداء أقواله وأخذ فى ترديد بعض العبارات غير المترابطة»؛ والرد على ذلك، هو :

- ١- أن النباية حجزتلى فى سجن الاستئناف بهاب الخلق أربعة أيام (من الخامس الى التاسع من أبريل ١٩٧٠)، فلماذا لم تحاول سؤالى مرة أخرى أثناء ذلك ؟
- ٢- أن النباية أسرع بمقل المحضر بدون أى تحقيق وبدون سماع أقوال أى جهة أخرى، ثم بدون أى محاولة لإعادة سؤالى - اذا صح أننى رفضت الاجابة فى المرة الأولى؟
- ٣- أننى عند مرورى على نهاية أمن الدولة العليا والنباية العامة أثناء إجراءات تحويلى من السجن الى مستشفى المجانين يوم ٩ أبريل، ثم منذ ايداعى فى مستشفى المجانين يومذاك حتى اليوم الأخير فيها، كنت أكرر شفاة وأكرر كتابة لكل جهة اختصاص ولكل من يعنيه الأمر، أن النباية لم تسمح لى بالاطلاع على أمر القبض الصادر ضدى (والذى لم أشاهده حتى اليوم) ولم تحقق معى ولم تسمح أقوالى، وأننى أطلب التحقيق والادلاء بأقوالى. (وهذا واضح مثلا فى المرفقات الثلاثة الأولى الباقية من عام ١٩٧٠ فى الحافظة الرابعة).

وإذا لم يعترف زبانية الطب العقلى بذلك (وخصوصا الدكتور جمال أبر العزائم مدير مستشفى العباسية اذذاك، ثم الدكتور حلمى غالى مدير مستشفى الحانكة التى نقلت اليها خلال ١٩٧١ / ١٩٧٢، وكذلك من كان معها من أطباء)، فيمكن أن يشهد بذلك من زارونى فى المستشفى منذ أبريل ١٩٧٠ (ومنهم نقيب الصحفيين اذذاك الأستاذ كامل زهيرى وغيره من ساذكر أمثلة منهم فيما بعد). وهذا فضلا عن أرسلت اليهم خطاباتى من المستشفى.

ثانيا - لماذا حدث ذلك؟

تطورات الظروف التى أدت الى اتخاذى موقف المعارضة القانونية لحكومة الطاغية العسكرية جمال عبد الناصر، وصلت الى النقطة الحرجة عندما قرروا فجأة فى أواخر يناير ١٩٦٨ إلغاء صفحتى الأسبوعية فى جريدة المساء وحرمانى من النشر هوما، الى درجة رفض نشر ردى على مقال هجوم تشويهى صدر

ضدى فى مجلة روزاليوسف فى ٥ فبراير ١٩٦٨ بعنوان «يهودا ذو العيوب الأحمر»! وكانوا قبل ذلك قد متعنون من النشر فى مجلة الكاتب، ثم متعنون من النشر فى جريدة الجمهورية ونقلونى الى جريدة المساء.

والمعتاد، لم تكن توجد أى حسيات لهذه القرارات الشفاهية غير المسجلة، الا كلمة «أوامر عليها»! لكن فيما بعد، قيل تلميحا ان من أسباب ذلك أننى لم أنضم الى الاتحاد الاشتراكي وإلى تنظيمه الطليعى، اللذين انضم اليهما بقية الماركسيين السابقين. وقيل تلميحا ان اتجاهى الثقافى العقلانى لم يكن يعجبهم، وخصوصا عندما اعترضت اذذاك على الحطة الثقافية التى كان يؤيدها بقية الماركسيين السابقين المرتبطين بالحكومة. وقيل تلميحا اننى طالمت بالمفاوضة والهدنة مع اسرائيل. وقيل تلميحا ان السوفييت كانوا مهتمين بى أكثر من غيرى، لأننى من المعتزمين بالقيادة السوفييتية للأمة. الخ الخ.

والمهم أنهم طلبوا منى مفادرة البلاد لأننى غير مرغوب فى وجودى. فحُصنت على اجازة بدون مرتب لتحصير الدكتوراه فى باريس، وصارت: لكنى فوجئت بأنهم أبلغونى فى باريس بأننى اعتبر مستقبلا، لأن الاجازة بدون مرتب المنوطة لى غير مسموح بها قانونا! وفى نفس الوقت، أتهمنى أنهم سيطلبون القبض علىّ فى الخارج! فاضطرت الى الرجوع الى مصر (عن طريق برلين الشرقية). لكن لم يسمحوا لى بالرجوع الى عملى الصحفى، ولم يسمحوا لى بأى عمل آخر. ومن ثم بدأت أكتب ضد هذا الفصل التعسفى والحرام من العمل والحرام من النشر والاضطهاد غير القانونى. وبالتدريج وصلت الى الكتابة السياسية المعارضة للحكومة - لكن فى اطار القانون - وذلك على أمل ارقامهم على حل مشكلتى أو التحقيق القانونى معى، لأننى كنت قد بدأت أسمع أنهم لفقوا ضدى تزويرات معينة لتبرير حرمانى من العمل. (من ذلك مثلا أننى سمعت أنهم اتهمنى بالسفر بدون اذن! بل وسمعت فى احدى المرات أنهم لفقوا ضدى قضية قتل مزور!!).

ولأن حكومة وأجهزة عبد الناصر كانت قد اتفقت مع الأجهزة السوفييتية على عدم اعتقال الشيوعيين، ولأننى لم أرتكب قانونا أى جريمة تبرر سجنى، لم يجدوا الا طريقة وحيدة هى اعتقالى طبيا أى عن طريق مستشفى المجانين!

هذا وتوجد وقائع وتفاصيل مشكلة تشويهى فى مجلة روزاليوسف، فى القضية رقم ١٩٦٨/٢٩٤١ جتج السيدة التى أحملت بعد ذلك الى قصر النيل (بجدة أنهم اكتشفوا للمجلة باها آخر تبع قصر النيل!!) فأصبحت برقم ١٩٧٨/١٩٧٠ جتج قصر النيل. أما وقائع وتفاصيل مشكلة فصلى التعسفى من العمل الصحفى، فتوجد فى القضية رقم ١٩٦٩/٢٥٦٨ عمال كلى القاهرة، التى صدر حكمها لصالحى، ثم تأيد استئنافيا فى القضية رقم ١٩٧٠/٢٦٣١ استئناف القاهرة الدائرة ١٦. وللأسف أن دار الجمهورية والمساء استغلت فرصة ايداعى فى مستشفى المجانين وعدم ظهور أحد للدفاع عنى، فحصلت من محكمة النقض على إلغاء للحكمين المذكورين الابتدائى والاستئنافى - بحيث لم أحصل حتى اليوم على أى تعويض أو مكافأة نهاية خدمة من أى نوع!

ومن ناحية أخرى، يهمنى أن أشير هنا الى أننى كنت أقوم بنشاط شيوعى (قبادى أسيانا) منذ عام ١٩٥٢ وحتى الستينات، وتعرضت بسبب ذلك للاعتقال (من ١٩٥٤ الى ١٩٥٦)، ثم للسجن بالعقوبة القصوى (من أواخر ١٩٦٠ حتى ١٩٦٤ عندما تقرر اسقاط بقية العقوبات عن الشيوعيين والافراج عنهم بمناسبة زيارة خروشوف لمصر). وقد أصدرت فى الخمسينات ثم فى الستينات عديدا من الكتب (خصوصا المترجمة)، معظمها تعبر عن هذا الاتجاه.

ثالثا - حقيقة مستشفيات المجانين

تخرجت عام ١٩٥٣ من قسم الفلسفة وعلم النفس الذى كان يتخرج منه المتخصصون النفسيون.

وبحكم دراساتي المتخصصة قبل وبعد التخرج، ثم بحكم خبرتي العملية وتعاملى مع النزلاء فى مستشفيات المجانين خلال سبعة عشر عاما وثلاثة شهور، أستطيع أن أؤكد لسيادتكم تأكيداً قاطعاً أن ثلاثة أرباع نزلاء مستشفيات المجانين ليسوا عاجزين عن الادراك، ولكنهم على الأكثر مصابون بأمراض أو اضطرابات نفسية لا تسقط قدرتهم على الادراك ولا تسقط قدرتهم على المثل أمام التحقيق وتلقى الأسئلة والاجابة عنها، ومن ثم لا تسقط مسؤوليتهم القانونية. لكن زبانية الاجرام الطبي الذئبى تخصصوا فى استخدام أى نوع من الاضطراب النفسى (إما فى ذلك الاضطراب الناتج عن رعب واعتداءات أو عقاقير المستشفى) كتهديد لا سقاط القدرة على الادراك والمسئولية القانونية، ومن ثم الإبداع الجبرى فى مستشفى المجانين الى أجل غير مسمى! فاما مثل هذا الذى يستغل أو يصنع اصابه لأحد الأشخاص بالاسهال مثلاً، ليأمر بعزله بتهمة الإصابة بالكوليرا!

والحقيقة أن مستشفيات المجانين هى معتقلات غير سياسية، أى معتقلات للأشخاص غير السياسيين المتحدين أو غير المتعاونين مع السلطات أو جهات العمل، مع بعض الأشخاص الذين تتأمر عليهم عائلاتهم لأطباع أو أسباب خاصة، وبعض الشبان المشاغبين الذين يقر أبائهم التخلص منهم، الخ. وهذا فضلاً عن بعض المسؤولين والخشالات الأخرى الذين فهمهم الشرطة وتودعهم فى المستشفيات، حيث يُستخدمون فيها كأدوات عدوان ومخاطبة للآخرين. والمهم أن معظم النزلاء يودعون بدون حق بأمر أقسام الشرطة أو أجهزة المباحث أو المخابرات، أو بأوامر تمسكية من النيابة، أو باستخدام عائلاتهم أو رئاساتهم أحياناً. والأطباء يعملون على زيادة وتنويع النزلاء، لاستخدامهم كفئران تجارب للتحريين والتدريب عليهم. أما التمردية والمعرضون فى مستشفيات المجانين، فهم من الزبانية الحقيقية، فضلاً عن أنهم يستخدمون مجرمات من الخشالات وقدامى النزلاء البلطجية السابقين.

وقد شهدت بنفسى هؤلاء وأولئك يرتكبون العديد من جرائم الاعتداء الجنسى على النزلاء، أو جرائم القتل، أو الإصابات الخطيرة، أو على الأقل عمليات الإذلال الصارخ. ولذلك يكرر أطباء ومستخدمو المستشفى دائماً، أن مستشفى المجانين «منطقة حرة» لاتخضع للقوانين! وقد نشرت الأهرام وغيرها عن بعض جرائم القتل المكشوفة التى ارتكبت فى العباسية وفى الحانكة. لكن جرائم الاعتداء الجنسى (التي استمرت بعد إلغاء نظام العسكرية الأسود من السجون والمعتقلات)، وكذلك جرائم القتل غير المكشوفة، تكررت كثيراً جداً ولم ينشر عنها أحد. وتوجد فى عينات البلاغات والشكاوى المرفقة الى سيادتكم (فى الحافظة الثالثة)، وقائع كثيرة تعبر عن مثل هذه الجرائم، وعن حقيقة عالم الاجرام السرى فى مستشفى المجانين.

وقد تعرضت شخصياً لمحاولة فعلية للاعتداء الجنسى بعد عملية ضرب مبرح فى ٥ فبراير ١٩٧٨، فضلاً عن استمرار وضعى تحت هذا التهديد الاجرامى منذ إيداعى فى مستشفى المجانين حتى خروجى منها! كذلك تعرضت للضرب المبرح والحقن والصدمات الكهربائية التى كادت تقضى على قدراتى الذهنية جزئياً فى يولية/ أغسطس ١٩٧٣، ثم تعرضت للضرب المبرح والاسابة بالاتصال الشبكي الجزئى فى مايو وأغسطس عام ١٩٧٨، ثم للضرب فى فبراير ١٩٧٩، وللضرب المبرح وإصابة طيلة أذنى اليمنى فى ٥ فبراير ١٩٨٠، ولمحاولة ضرب بسكين وقالب طوب فى ١٩٨٠/٧/٤، ولعملية هجوم مجانىنى وكسر باب غرفتى فى ١١ مايو ١٩٨١، ثم ليلاً فى ٦ أبريل ١٩٨٢، ثم للضرب الخطير والاصابات فى ٢٦ أبريل ١٩٨٣، وللضرب الشديد فى ٢١ أغسطس ١٩٨٤، ثم فى فبراير ١٩٨٧، الخ. وهذه أهم الحوادث المشار اليها فى عينات البلاغات والشكاوى المرفقة فى الحافظة الثالثة.

أما فى المستشفيات الخاصة التى لاستخدم الضرب والقتل والاعتداء الجنسى الا نادراً، فإنهم يعرضون ذلك بزيادة وتكثيف مايسمى «العلاج الطبى»، أى الصدمات الكهربائية والحقن والهراسيم -

التي هي أنواع من المخدرات الصناعية تعطل الذهن وتفسد الذاكرة وتشل التفكير (لأن أهم عناصر العلاج عندهم هو منع التفكير)١١. فـالعلاج الطبي العقلي المزعوم، يعني «ترتيب الخ» بتعطيل النشاط الذهني والذاكرة والتفكير!!

هذا وكانت السلطات قد أصدرت إشاراتها أخيراً بالتصرف للإتراج عني، بسبب زيادة ضغوط بعض القوى والمنظمات الدولية، ثم تجاهب بعض الصحفيين في مصر وبعض البلاد العربية بقع هذه الضغوط. ونتيجة ذلك، زادت منذ أواخر ١٩٨٦ محاولات الاعتداء عليّ لتصفيتي في مستشفى العباسية. فلما فشلت تلك المحاولات، قُربوا اللجوء إلى التصفية بطريقة «العلاج الطبي».

ولهذا، استخدموا سكرتير نقابة الصحفيين (واسمه فيليب جلاب) مع ابني العاق غير المخلص طارق في نقلي رغم إرادتي (بل وبالعنف!) من مستشفى العباسية إلى مستشفى بهمان يوم ٣٠ مارس ١٩٨٧ على نفقة النقابة، حيث تعرضت هناك خلال ثلاثة شهور للتعظيم الذهني الشديد والحقق والعقابر الطبية المكثفة جداً، والتي استمر تأثيرها يرهق ذهني بعد الإتراج عني في أول يولية ١٩٨٧ - لدرجة أنني قضيت عدة شهور لا أستطيع الجلوس أمام مكتبتي فترة طويلة ومن المؤكد أن عملية التصفية الطبية الذهنية هذه لو كانت قد زادت عن ذلك، لكانت قد خرجت معظم الذهن عاجزاً عن الكتابة والنشر.

لكن المهم في هذا الموضوع، أن تستبشني بهمان أصرت على أن تحصل مني على توقيع بآنتي حضرت إليها من مستشفى العباسية تطوعاً باختيارى، وذلك في مقابل عدم تطويل المدة عن ثلاثة شهور واضطرت إلى الخضوع لهذا التزوير، ولكنني أحدثت خطأ في لقبى في التوقيع، لاستخدامه بعد ذلك كقرينة على هذا الإرغام.

هذا ويعترف تقرير مستشفى العباسية المرفق صورته الفوتوغرافية (بالحافطة الأولى رقم ٨)، بأن فترة وضعي في المستشفى على ذمة النيابة انتهت يوم ٢٤ مارس ١٩٨٧ (وذلك بناء على أمر النائب العام الذي نشرته صحيفة الأهرام - القصاصة المرفقة بالحافطة الخامسة رقم ١)، بما يعني أن عملية نقلى بالأكرام إلى مستشفى بهمان لم يكن لها أي مبرر.

وأبها - استمروا إسقاط أهليتي

استمر إيذاعي في مستشفى المجانين سبعة عشر عاماً وثلاثة شهور، منها حوالي ست سنوات في عهد الرئيس الحالي حسنى مبارك. وكما أوضحت، زادت محاولات تصفيتي في العباسية ثم في بهمان قبل الإتراج الاضطرابى عني، على أمل أن أخرج على الأقل عاجزاً عن ممارسة أعمال الصحافة أو الثقافة أو السياسة. ولهذا لم تسمح السلطات بإعادتي إلى عملى الصحفى السابق أو بالحاقى بأى عمل آخر. ولم تصرف لى حتى الآن أى مستحقات عن عملى الصحفى السابق منذ الخمسينات، رغم أن كل المقرج عنهم من مختلف الاتهامات تتم تسوية حالتهم الوظيفية وليس فقط إعادتهم إلى أعمالهم ومن ناحية أخرى، لم يتصرف نقيب الصحفيين ونقابة الصحفيين أو غيرها من المرافق المختصة لمساعدتي على القيام بأى عمل ولو في مجال الترجمة بالقطة للحصول على مورد رزقى

والمهم هنا أن موقف السلطات هذا، يؤكد أنها مسعرة في جريمة إسقاط أهليتي وإتهامي بالمرض العقلي والعجز عن العمل، وأنها تدعم عملياً ما تفرضه القوانين القائمة عن أنه بعد إسقاط أهليتي عام ١٩٧٠ يستمر سقوطها إلى حين صدور حكم قضائى برد اعتبارى. ولا يحرر ذلك فقط عن استمرار محاولات تصفيتي خارج أسوار مستشفيات المجانين بعد أن فشلت محاولات تصفيتي داخل أسوارها، لكن يعبر أيضاً - كما تكرر تهديداتهم لى - عن أنهم يحافظون على نفس التبريرات أو الحججيات المزورة لاعادة إيذاعي في مستشفى المجانين حين يقررون ذلك.

وهذا يبرز خطورة الحكم المنتظر من عدالة المحكمة. فهو لا يتعلق بالماضى فقط، لكن يتعلق أيضاً

بالحاضر والمستقبل. وهو ليس حكم تعريض فقط، لكنه حكم رد اعتبار أيضا. ومعنى ذلك أن المشكلة ليست فقط مشكلة انتهای تزويرا بالمرض العقلي المسقط للمسئولية القانونية منذ أبريل ١٩٧٠ حتى أول يولية ١٩٨٧، لكنها أيضا مشكلة استمرار انتهای بذلك حتى اليوما وهأنذا أمام سهادتكم لتحددوا الحقيقة بالمعانة المباشرة.

خامسا - الأدلة والمستندات

بخصوص وقائع عملية ايداعی تزويرا فی مستشفى المجانین لمدة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور وماتعرضت له خلالها، يمكن اثبات ذلك بالمرفقات والوسائل التالية :

١- تقرير مستشفى الأمراض العقلية بالمعاسية المرسل مع من استلموني منها بالقوة فی ٣٠ مارس ١٩٨٧ لتقلی الى مستشفى بهمان

٢- أمر الايداع فی مستشفى الأمراض العقلية الصادر من نهاية أمن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣١

٣- القضية التي أقيمت باسمی أمام محكمة القضاء الاداری بمجلس الدولة دائرة منازعات الأفراد والهيات برقم ٥٠٤ لسنة ٣٥ق. ورغم أن تلك القضية أقيمت فی ١٣ ديسمبر ١٩٨٠ بدون اذن بل وبدون علمي بحيث لم أسمع عنها الا بعد صدور الحكم فی ١٣ نوفمبر ١٩٨٤، ورغم مايشوبها من قصور بسبب عدم مشاركتي فيها ولو بالأوراق المكتوبة، الا أنها تحتوي أوراقا رسمية هامة من مدير عام منطقة مصر الجديدة الطبية ومن مديرة مستشفى المعاسية. ولهذا يجب ضم ملف تلك القضية بناء على أمر المحكمة.

٤- أوراق البلاغات والشكاوى وتسجيلات الوقائع التي كنت أرسلها بانتظام الى النيابة العامة ونهاية أمن الدولة العليا والنيابات والجهات المختصة الأخرى، وكذلك إلى نقابة الصحفيين ونقابة الأطباء، الخ، فضلا عن العديد من رجال الصحافة والثقافة

ومرفق بهذه المذكرة، خمس حوافظ مرفقات تتضمن

٥- الشهود الذين زاروني، أو الذين تلقوا خطاباتي

سادسا - ملحوظة أخيرة

يهمني أن أشير هنا الى ملاحظة تستحق التفسير، هي سبب سماح المستشفى لي بالكتابة والقراءة وإرسال خطاباتي الى مختلف الجهات.

يبدو أن ذلك لم يكن تطوعا أو خدمة انسانية، بل دليل أنهم حاولوا أكثر من مرة حرمانی من أوراقي واستولوا عليها فعلا (حدث هذا فعلا بشكل كلي فی أغسطس ١٩٧٣ ولى ٣٠ مارس ١٩٨٧، وبشكل جزئي فی مرات كثيرة). لكن هذه الامكانية التي كانت قاضحة جدا لهم، والتي كانت من ناحية أخرى تفيدني فی التنفيس وفي التنشيط الذهني والفكري لمقاومة مااتعرض له، كانت ترجع الى عدة أسباب أهمها :

أ - اتفاقات وضغوط سرية من الأجهزة السوفيتية على الأجهزة المصرية منذ عام ١٩٧٠ - بطريقة التعامل مع مختطفي الرهائن - ومنها الوعد بعدم نشر أى شيء رسي عنی فی حالة عدم تصفيتي. (ذلك أنه لا يخفى على سيادتكم أنه توجد وسائل طبية للتعطيم اللاهني الجلدي يستحيل مقاومتها أو الاقتلات من مفعولها).

ب - ضغوط بعض الصحفيين الديمقراطيين الأجانب، وكذلك بعض الجهات الغربية (ومنها ومنظمة العفو الدولية)، ثم تجاوب بعض الصحفيين المصريين مع هذه الضغوط منذ الثمانينات

ج - أن الأجهزة المصرية كانت تستغل خطاباتي في تهديد رجال الصحافة والثقافة والسياسة، حيث أن معظمها كان يحتوى على بلاغات مما أتعرض له من ضرب ومحطيم واعتداءات أو محاولات خطيرة. وبذلك جعلوني أمثلة للرعب والتهديد واستعراض القوة الفاشية التى تتخطى القوانين. ومن ناحية أخرى، كانت أوراقي تستخدم أيضا فى الاستطلاع الذهنى لاستكشاف من يتعاطفون مع الديمقراطية وحقوق الانسان.

وعلى كل حال، فقد استطعت نتيجة الأسباب والاضطروحات الخارجية المذكورة، أن أحصل على غرفة انفرادية منذ عام ١٩٧٢. واستولوا عليها بعد ذلك أكثر من مرة، لكنهم كانوا يضطرون الى اعادتها لى/ا وبدون الغرفة الانفرادية وامكانيات الكتابة والقراءة، ثم وقف مايسمى «العلاج الطبى» عنى منذ عام ١٩٧٣ (باستثناء فترة الاقتراح الاضطرابى المذكورة منذ فبراير ١٩٨٧)، لم يكن يمكن أن تستمر قدراتي العقلية حتى اليوم)

....

١٦ يناير ١٩٨٩

(٧)

حول التحكم الذهنى والتلقين الذهنى

«صناعة اللا عقل»^(١)

* ان علوم وتكنولوجيا التحكم الذهنى - وخصوصا بالمؤثرات الاشعاعية - علوم وتكنولوجيا التايولوجية الذهنية، أى تنميط ومحدد القوالب لمدرجات الذهن الفردى والاجتماعى والبرمجة الذهنية والاستطلاع الذهنى بالوسائل التكنولوجية التى لا تقاوم، أصبحت تعتمد على صناعة متخصصة هى صناعة الألم والمذاب والرعب وصناعة الاستنزاف ومحطيم المعنويات أو الكسر والتفكيك التدريجى للمعنويات وصناعة احتقار النفس أو ذل النفس والهيم والغم والفيظ، وغير ذلك من التأثيرات الانفعالية الجارفة التى هى مواد ووقود ووسائل عمليات التحكم الذهنى والتلقين الذهنى خصوصا الاشعاعى، فضلا عن أنها تشكل عنصرا جوهريا فى صناعة التدهور واللاعقل واهدار النوع البشرى.

وفى مثل هذه العمليات يهتمون عادة بأن ييهوا الداء باسم الدواء، وبأن ييهوا المرض باسم العلاج. فالاجرام الطبى السرى، يعتمد أساسا على استخدام الانسان ضد نفسه، ودفعه الى الجرى وراء الداء باعتباره الدواء، بل وتوريط البعض انزلاقيا فى حلقة مفرغة من المفارقات الاستنزائية التى تتحول الى عجلة أو طاحونة تؤدى الى التدهور اللاتى المستمر بطريقة تسلسل «الشيء - لزوم الشيء»! ومن الخداع اللاتى أن تنصرو أن التدهور الال انساني للمجتمعات والأفراد هو تدهور طبيعى وليس

(١) الموضوعات التالية التى تشبه المقالات، كتبته فى مستشفى المجانين بالمهاسية فى التاريخ المذكور. واستمرت فى إرسال منسوخاتها من وراء الأسوار طوال السنوات التالية.

والموضوع أعلاه المكتوب بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٧٦ فى المهاسية، نسخته بالكرون حوالى ٣٢ مرة (كل مرة لا تقل من أصل وثلاث صرور كبريتية)، أى كتبت منه حوالى ١٣٠ منسوخة أرسلتها الى رجال الصحافة والثقافة والسياسة، الخ. وقد أوردت هنا معظم فقراته الهامة.

مخططا ومدفوعا بواسطة قوى وأجهزة دولية ومحلية عليا، متخصصة في صناعة المشاكل والأزمات والمصادقات والتلفقات والطابع المشوهة. ذلك أنهم - كما قال ألبوار - يبحثون عن الميون التي تبصر في الظلام لكي يفتأروها. ومهما قال أو كتب المثقف الواعي ومهما فعل ليكسب ثقتهم، فهم يعرفون أعق ما في أعماله، ويعرفون بالتحديد وأكثر منه ما الذي لا يريدونه فيه - ألا وهي قدراته البصرية العقلية، لأنها تتعارض مع أسرار ومخططات صناعة التدهور واللا عقل. ولا جدوى من أى محاولة لقتاعهم بغير ذلك!

إن مشكلة قهر وأخضاع الإنسان في الظروف المعاصرة، هي عبارة عن تطبيق تكنولوجي (أعني وأشمل من الماضي) ليكانيزمات إهدار إنسانية الإنسان إهدارا متزايدا، ومن ثم استخدامه إراديا أو لا إراديا ضد أخيه الإنسان وضد أقرب الناس إليه، بأقصى درجات اللاإنسانية واللا إحساس. وهذا هو منهج صناعة واستخدام أنواع المحطمين المحطمين (بالفتح ثم بالكسر). وكما يعلمون الكتاكيت الرقص بواسطة وضعها على صفيح ساخن، فهم يصنعون ويروضون المحطمين المحطمين لإنسانيا بواسطة الرعب والألم والكتب والحاجة والعجز. الخ.

وكنت قد تعرضت شخصا في مستشفى المجانين في العباسية وفي الحانكة - طبعا بشكل مكشوف وغير عادي - لمحاولات التحطيم والتحكم الذهني الدقيق والترويض الجلدي. فأتاح لي ذلك أن أضيق الكثير إلى الدراسات التي درستها أو نشرتها من قبل عن هذا الموضوع، بعد أن فهمت المزيد عمليا. وعلميا عن صناعة سيرك الأدميين على غرار حيوانات السيرك. وعندما توقفت عني منذ عام ١٩٧٤ الصناعات الكهربائية والمقارير المعطلة للنشاط الذهني، بينما انخفضت فاعلية المؤثرات الإشعاعية للتعذيب البدني والذهني - وذلك نتيجة زيادة قدرة الأجهزة السوفيتية إزاء الأجهزة المصرية للأجرام الطبي والأجهزة الغربية التي تحركها وتدعمها إشعاعيا - زادت بالتالي قدراتي على أن أعيد دراسة خبراتي في هذا الموضوع دراسة علمية، بالاستفادة من المعلومات السوفيتية. ومن ثم بدأت أيضا أكتب عن هذا الموضوع إلى مختلف الكتاب والمكرين والصحفيين.

فالمساي أو رجل الثقافة العقلاني، يجب أن يدرك أن زبانية التكنولوجيا الإشعاعية والأجرام الطبي (زبانية الأجهزة الأكبر في واشنطن ولندن وباريس وزبانياتهم وصبيانهم الاتليمين والمحطين في الدول المرتبطة بالغرب)، لا يعرفون الرحمة ولا يحركهم مبدأ ولا ضمير ولا إحساس طبيعي، ولا يوقظهم وأزع ولا رادع إلا احتمالات الانتزاع العام، أو احتمالات المواجهة والمقاومة والفضح من يملكون القدرات التي تستطيع التصدي لهم بدرجة أو بأخرى.

* إن تكنولوجيا التحكم الذهني الإشعاعي بالكمبيوتر التي سأشير إلى بعض عناصرها بعد ذلك، تمنى أقصى درجات التدهور واللاإنسانية. ذلك أن أصول علوم وتكنولوجيا التحكم الذهني الإشعاعي وأصول التابلورية الذهنية، أي التنميط الذهني الآلي والبرمجة الذهنية، تستلزم التعامل في أذهان وأمخاخ سهلة الانقياد كالألات، قابلة للتحريك في أى اتجاه، عاجزة عن التساؤل المتصق وعاجزة عن الاستهداف المتصق والالتزام المتصق وعن المبدئية والأخلاقيات المتصقة. أى أنها تستلزم بشكل عام التعامل في أذهان وأمخاخ أوتوماتيكية، ومن ثم سطحية وانفعالية وشبه حيوانية.

ولهذا فإن أصول صناعة التحكم الذهني الإشعاعي والتابلورية الذهنية، أي التنميط الذهني الآلي والبرمجة الذهنية، تتضمن بالضرورة المنطقية العناء للثقافة والفكر والعناء للتحير الذهني والعناء للإرادة العقلية وللأخلاقيات الواعية وقدرات الاتساق المنطقي. وهي تمنى في التطبيق صناعة التدهور الذهني واللا فكر واللاإرادة، وصناعة الاتمعات اللا عقلية واللا أخلاقية التي تستطيع أن تلتفي العقل وأن تلتفي الإرادة في أى لحظة. ولهذا تمنى في التطبيق أيضا ضرورة سحق وتصفية كل من يشحلون أذهان البشر، أى يشحلون عيون أو بصائر البشر، أى كل من يدافعون عن الثقافة والفكر والتنوير والتحرر الذهني والأخلاق الواعية والاتساق الوجداني.

زبانية التحكم الذهني اللاعقل، لا يهتمون بالشعارات واللاقتات والالتصامات والتصنيفات الشائعة،

الا كوسائل لتعميم وترسيخ عمليات التجهيل واللاعقل وصناعة عصى البصيرة والتعطيل الذاتي والتهادلي - في انجاء وتحت لافتات يسارية أو يمينية ودينية أو عرقية، الخ. وإذا كان التحكم المعاني بالنسبة للوحوش يعنى «ترويضها» وتحويلها الى حيوانات سيرك، فإن التحكم الذهني اللاعقل بالنسبة للبشر يعنى «ترويضهم» وتحويلهم الى حيوانات بشرية أو بغيضات محكومة، وتحويل أذهانهم الى أدوات أوتوماتيكية سطحية أو الى قوئل الغلام يمكن تفجير أى نقطة فيها فى أى لحظة بأصغر المؤثرات.

* أن السلطة البرجوازية المعاصرة، تبرع اليوم فى العالم البرجوازي على تلال من أنقاض مجتمعاتها. وحين يفرق المجتمع فى التدهور والفساد بحيث أن الاحتفاظ بموقع مستقر - أى موقع فى السلطة أو فى خدمة السلطة - يصبح أشبه بالاحتفاظ بموقع فى قارب نجاة وسط الملايين من المشرئين على الفرق والذين يصارعون للاقتلات من الفرق، فإن مصالح «البقاء» بالنسبة للأقلية التى تقارص السلطة أو خدمة السلطة تصبح متعارضة مع مصالح البقاء لأغلبية المجتمع.

هذه هى المشكلة موضوعها - مهما كانت مواقف الدولة والمجتمع فى مختلف البلاد. فما بالك إذا كان هؤلاء يعانون من حسن الظن الناتج عن عجز الرقعة، بالإضافة الى مايعانونه من حسن النية مع عجز القدرة ١١٦

* المثقف العقلاني الذى يعرف طبيعة التحكم الذهني والتشغيل الذهني اللاإرادي بالكمبيوتر، يعرف لماذا يعادون القراءة والكتابة الثقافية المتعمقة والمتوسعة، ذات الحصيللة الوفيرة من الأفكار والمعاني والمفردات والتراكيب المرنّة والصور الذهنية والأخطاط السهلة التوارد. ذلك أن عمق واتساع التسلسلات الفكرية للنشاط الذهني، يتعارض مع مخططات افكار الذهن، التى هى أساس تكنولوجيا التحكم الذهني والتشغيل الذهني الآلى بالمؤثرات الإشعاعية، لأنه يتيح للذهن ثغرات وإمكانات للاقتلات من قدرات أجهزة الكمبيوتر والتربيط الإشعاعي.

ومخططات الافكار الذهني - كجزء من صناعة التدهور واللاعقل واهدار النوع البشرى - لا تقتصر على الافكار الفكرية والتسطيح الثقافي والافتقار للفكرى التجهيل أو الجمود للفكرى، الذى يفرق حصيللة الذهن من المبركات الفكرية المرنّة أى السهلة فى الاستعمال الذهني ويقر حصيللة المعاني والأفكار والتراكيب الادراكية المفيدة التى تجعلها شحنات اللغة المنتشرة فى الذهن. لكن المخططات المذكورة تعتمد أيضا على الانقار الانطباعي والتسطيح الانطباعي، بخفض حصيللة الذهن من الخبرات الشخصية المفيدة ومن الانطباعات والمبركات والصور الذهنية المنشطة للتصور الفكرى والوجداني، وذلك بوسائل الحصار الشخصى والحصر الذهني والتعقيد والتنفير الادراكي، والحرمان بأقصى درجة من مصادر الانطباعات والصور المنشطة للذهن، والحرمان من وسائل التربية الجمالية والفنية والوجدانية، بل والحرمان من وسائل الترفيه المنشط ذهنيا (مثل حقائق الحيوان وحقائق الملاهي والمتنزهات والرحلات والسباحات المفيدة)، فضلا عن الحرمان من مصادر الخبرات الشخصية والعلاقات الشخصية المنشطة ذهنيا. ولهذا تهتم أجهزة التحكم اللاعقل اهتماما كبيرا بصناعة الظروف والأسباب والأزمات التى تقطع 'التواصل للذهني' بين الأفراد، والتى تقطع 'التواصل الادراكي' بينهم وبين الواقع.

* إذا تذكرنا أن التفكير يتكون رئيسيا من مفردات وتركيبات لفظية، هى التى تحكم وتوجه معظم المبركات الرمزية الانطباعية وغيرها من المبركات غير اللفظية فى اللغة الذهنية، يتضح لنا لماذا يهتمون اهتماما خاصا بقتل وتحنيط وتجوير وتجميد وإفقار اللغات اللفظية، أو تربطها تنفيرا وتدهورا، أو قبيحها وتشغيها وتسييحها وتفريقها من المعاني والتحديدات.

وفى مصر، نجد أن مخططات التجهيل واللاعقل تستخدم ادعاءات «العصرية» فى إلغاء اللغة العربية القديمة أى الفصحى التى هى لغة التراث التاريخي العربي. كذلك نجد أن هذه المخططات تستخدم اهدار واسقاط وتسفيه أو تسفيه الأدب فى قتل اللغة العربية الحديثة المتجددة أى لغة الكتابة العربية الأدبية السائدة. وتستخدم التحليل أو شعارات العروبة والفصحاة فى حرمان اللغة العربية المصرية أى

الدرجة أو العامة من حقوق الاعتماد المقدس، ومن ثم حرمان أكبر المجتمعات العربية من أهم وسائل الطهيمة للتفكير والتعبير. هنا بينما تستخدم ادعاءات النعمة الوطنية في معارضة اللغات الأجنبية المتقدمة، ومن ثم حرمان العقل المصري من استيعاب ماأضافته الحضارة الحديثة من وسائل وصياغات التفكير والتعبير.

فإذا كان العقل البشرى هو جهاز تصنيف لمعطيات الواقع بالاعتماد رئيسيا على تعهدات اللغة اللفظية، فإن صناعة اللاعقل واللاحديد تعنى بالضرورة قتل واقتصاد وتعجيز أى وسائل لغوية فى اللهن - سرا - بحجة التسلسل بالتقدم أو بحجة الجرى وراء العصرية أو بحجة القومية العربية أو النعمة الوطنية أو بحجة التفرنج.

وفى أوروبا، بدأ عصر النهضة أساسا من منطلقين لغويين متكاملين هما : احياء اللغات الكلاسيكية القديمة أى اللاتينية والاعريقية، واستكمال تكوين اللغات النادرة أو العامة التى أصبحت بعد ذلك اللغات الأوروبية الحديثة. وفى مصر، فإن حركة النهضة الجديدة والابتعاث والتنوير الجديد، يجب أن تجمع بطريقة تكاملية بين احياء التراث القديم، وبين تطويع وتنشيط اللغة العربية المتجددة أى اللغة الرسمية الحالية (= اللغة الأدبية السائدة ولغة الصحافة والاعلام والتعامل الحكومى)، مع زيادة تحديد وترقيبه واغناء اللغة العامة أى العربية المصرية النادرة، وذلك بتنقيفها وتعميقها وتحويلها الى عامية راقية.

ويكفى لتوضيح مشكلة اللغة فى مصر المقهورة، أن نلاحظ أن المصريين ليس لهم حتى الآن قواميس لتعديد لغتهم الرسمية المصرية، وليس لهم أيضا قواميس لتحديد لغتهم العامة النادرة!! - مع أن هذه الأنواع من القواميس متوفرة لدى «الحواجات» التخصصيين فى شئون المجتمع المصرى!!

* أن مخططات صناعة التدهور واهدار النوع البشرى، حكمت بانتهاء عصر العقل reason والاتقال الى عصر اللاعقل irreason ، أى عصر الأذهان الأوتوماتيكية automatic minds. وإذا كانت الفروق معروفة بين الساعة الذرية والاستروب ووتش والساعة العادية الدقيقة والساعة العادية غير الدقيقة والساعة التخيلية الفاسدة والساعة البلاستيك (التي تحمل شكلا رقيقا يلعب به الأطفال بدون آلات ساعة حقيقية)، فهكذا يجب أن نفهم الفروق الموجودة بين عقول وأذهان البشر. ومن هذا المنظور، يتضح لنا لماذا قروا فى عصر اللاعقل إلغاء الأنواع الأولى المذكورة من دقة التعديد والتفكير. لكن المدافعين عن تراث العقلانية والفكر البشرى الشايع، لايزالون مصممين على أن يقرؤوا عصر التجهيل اللاعقلى الجديد، وأن ينشروا شعلات التنوير العقلانى الجديد، كما استطاع أجنادهم أن يقرؤوا ظلام المصور الوسطى وأن يستخدموا شعلات الفكر العقلانى القديم فى اشعال حركة النهضة والتنوير التى أضاعت وجه الأرض وصنعت حضارة الانسان العقلانى الحديث.

وأساس نجاح المهمة المطلوبة، هو موقف المعسكر الاشتراكى بجانبه المتكاملين السوفييتى والصينى. فإذا ساندت قدرات المعسكر الاشتراكى مهمة التنوير العقلانى الجديد، فإن نجاحها سيكون مؤكدا. والا، فلا أمل فى النجاح. مبقى فى المستقبل المنظور. فكل من يدركون مدى قدرات التكنولوجيا الاشعاعية ومدى قدرات التحكم الاشعاعى فى مختلف المجالات، يدركون بوضوح تام أنه مالم يركز الصراع التنويرى العقلانى المطلوب على قدرات الكتلة الشيوعية الدولية، فلا أمل فى الأفاق المنظور.

* قانون اللاحديد والخراف اللاعقلى، يفرض على الفرد أن يتوقع التعرض لأى شىء إذا فعل أى شىء أو إذا لم يفعل أى شىء، وألا يتوقع عن الخير خيرا وعن الشر شرا. فمصر اللاعقل يعنى أيضا عصر اللاسب واللاتعليل واللاتمايز واللاتمييز. وهذا مايعبر عنه الشعور «الحقيقى» الذى له مايعبره لدى الجميع، بأن «أى حاجة زى أى حاجة»، وأن «أى كلام زى أى كلام». ذلك أنه عندما يفقد الانسان القدرة على تحديد ما الذى يجب عمله وما الذى يجب عدم عمله لتجنب الخوف والألم، فإنه يفقد بذلك قدرة تحديد الصواب والخطأ، وتحديد الخير والشر.

ثم أن صناعة اللاعقل لامتدعت فقط على افساد العقل والذهن البشرى كمليوك (بكمز الراء)، بل إنها

تشمل أيضا الفساد الواقع الموضوعى كمدرك (يملحج الزاء)، بحيث نجحت بالفعل فى المساء وتغريب «ماكينته» الأحداث، أى انتظام وتحدد وتقار الأحداث وترابطها وتسلسلها السببى الصحيح. ووصول الأمر الى درجة انهيار «نظام الحياة» فى نظر الناس بطريقة تشبه انهيار نظام فصول السنة فى مصر القروية نتيجة غلطة الربيع يوم «كما عبرت عنها الكلمات التى وصلت إلينا على لسان المصيرى التميمى بخصوص فوضى اختلاف مواعيد فصول السنة».

ولتدعيم عملية افساد وتغريب ماكينته الأحداث والانتظام السببى لوقائع الحقائق يفرضون «الحصر الذهني» و «العنى العقلى» على المجتمعات والأفراد، ولا يسمحون إلا بالحد الأدنى من التفكير الذى لا يتجسس التأمل فى الأسباب والمسببات، ويهبطون عمليات التفكير الذهني ولتسطيع الذهني بعمليات اغراق الجميع فى طوفانات الخراب والرهبة والقلق والحرمان والغيظ والانفصالات للحرقة الأخرى، بحيث يجعلون البشر شبه غرقى لا يستطيعون إلا أن يملأوا أيديهم ليتعلقوا بأى شيء يعتقدون أن يذكروا فى أى شيء»

* أن الذهن المستقر والمطمئن فكريا، أى العقل الراشح، لا يمكن تحريكه إلا بالاتفاق التكرارى. لكن الذهن المتناقض والمتعارض والمزق فى تطلعاته، يمكن تحريكه اثاره وتقنياته فى أى اتجاه. ولهذا يهتمون بصناعة الأذهان التى تجمع بين المتناقضات أو تتأرجح بين المتناقضات على أساس الميكانيزم الذى يسمى «تكاثر الضدين» ambivalence . ومعنى ذلك صناعة الأذهان الهوائية المثقلة التى تفتقد الرسوخ العقلائي وتتأرجح على أكثر من حافة، بحيث يسهل دفعها أو إسقاطها فى أى اتجاه بأقل إثارة.

وفى هذه العمليات، يضعون مخططات لاعقلية مرسومة لاستخدام ميكانيزمات الإلهاد واج المتناقض واللاجهاد أو اهدار قواعد التعهد المتناقض ... [وقد أوضحت تفاصيل ذلك فى كتابى الذى تضمن موضوع فلسفة التناقض]

التحكم الاشعاعى

الأجهزة الكهنتوتية القروية، ورثت من العصر العقلائي الذى كان سائدا فى المملكة «البحرانية» فى شمال مصر، خيرات وتقنيات هائلة، فى الطب والكيمياء واستخدام المواد الاشعاعية، فتحقق لهم استطاعوا أن يطمسوا تماما أسرار الاستخدامات الاشعاعية بالذات، لأنها كانت من أهم وسائل صناعة المعجزات المزيفة وصناعة الدمار الغوري. كذلك استطاعوا أن يخفوا أهم حقائق الطب ووسائل استخدام جرائم العدوى وصناعة الأوبئة، بحيث أصبحت هذه حتى القرن التاسع عشر أسارا فى صوامع أجهزة السلطة السرية، لا يكشفون منها جزءا إلا للتغطية على جزء أو أجزاء أهم. ولأنك أن الاستفهام الطبي للمؤثرات الاشعاعية، يعتبر أخطر هذه الأسرار على الإطلاق، خصوصا بعد تطورات الهائلة فى العصر الحاضر.

والاستفهام الطبي الاشعاعى، هو أهم فروع تكنولوجيا التحكم الاشعاعى من الـ Technology of remote radiological control . وواضح أن هذا موضوع يختلف عن موضوع الاستخدام الطبي للاشعاعات العادية البسيطة فيما يسمى «الملاج بالاشعاع»، أى بواسطة أجهزة متعلقة للجسم، وإنما

(١١) مايسمى فى الأسفار القديمة «التابوت» / التابوت / الطابور / Taboo / اللباس، كان يعبر فى الحقيقة عن الصناديق الحجرية أو المعدنية التى كانت تستخدم منها المواد المشعة. وهذا التابوت الذى كانت ترتفع عنه أعمالنا «سحابة» وأحيانا «نار» ، والذي لم يكن يستطيع أن يقترب منه إلا الكهنة وختم الكهنة، هو الذى كان يشجع الاتصال للاكتسابات الاسرائيلية . والحقيقة أنه يعبر عما سعى فى الأسفار التالية باسم «روح القدس»، أما فى القصص الجميلة القديمة ، فنجد كلمات «تابوت» / «تابور» ، و «لامساس» ، و «عين القطر» (التي نتمر أصل كلمة «تخبطون» / الكهنة فى اليونانية القديمة ومعناها الكهنة).

التحكم الاشعاعى من البعد فى مجال الطب أو فى غير مجال الطب (أى فى الاتصالات والتحكمات والتوجيهات الفضائية مثلا)، يعنى توجيه أدق المؤثرات الاشعاعية الفعالة (المحسوسة أو غير المحسوسة) وتوجيه التيارات الاشعاعية المركزة (مثل أشعة الليزر) الى النقطة المطلوبة فى أى مكان قريب أو بعيد، وفي الأرض أو الفضاء، بواسطة أجهزة الكمبيوتر ذات الدقة القصوى.

ومثل هذا التأثير الاشعاعى من البعد، يستطيع أن يصنع أى دفع أو حركة، وأن يطلق أى قوة، وأن يشعل أى حريق، الخ. بل يستطيع حتى أن يغير التركيب الكيميائى لبعض المركبات أو العناصر الكيميائية. ويستطيع مثلا أن يحدث التأثيرات الصوتية المطلوبة فى الهواء مباشرة، بحيث تحقق الصوت المطلوب نتيجة التأثير المباشر فى حركة جزيئات الهواء. وهذا نوع من المؤثرات الاشعاعية يختلف تماما عن مؤثرات التلقين الاشعاعى الذهنى، الذى يتجه الى نشاط الجهاز العصبى، أو الذى يعتمد على عمليات «تربيط» فسيولوجى عصبى بين المؤثرات الاشعاعية من ناحية، وبين المدركات أو الكلمات والاطباعات الذهنية من ناحية أخرى - كما سأذكر.

ولكى نوضح أن قدرات التحكم الاشعاعى من البعد أخطر وأعلى حتى من قدرات القنابل النووية (التي تستخدم مرادها فى إنتاج المؤثرات الاشعاعية نفسها^(١١))، نقول ان هذا التحكم الاشعاعى يستطيع أن يعطل أو يفسد أو يغير توجيه إطلاق القنابل النووية من خلال التأثير فى أجهزة الكمبيوتر التى تقوم بتلك العمليات الدقيقة، أو من خلال التأثير ذهنيا أو بدنيا فى الأشخاص الذين يشتركون فى تشغيل تلك الأجهزة وتلك العمليات، ومن هنا، فإن التفوق فى قدرات التحكم الاشعاعى من البعد، يعنى عمليا إلغاء القدرات النووية نفسها!!

التحكم الطبى الاشعاعى

التحكم الطبى الاشعاعى من البعد، يعنى القدرة على التحكم فى مراكز التأثير الاشعاعى البعيدة أو القريبة، فى أى جزء من أجزاء الجسم، وأحداث التأثير المطلوب فيه بشكل فوري أو تدريجى. وهذا يشمل التأثير فى نشاطات المخ ومختلف أعضاء الجسم، من حيث أذناها أو افرازها وتكوينها أو سلامتها، الخ. من ذلك مثلا التحكم فى افرازات الغدد والهرمونات، ومن ثم التحكم فى تكوين أو شكل الجسم. ومن ذلك أيضا، إصابة القلب أو غيره أصابات مباشرة، بل وأيضا التأثير فى المراكز الدماغية الدقيقة (مثل مراكز الجوع والعطش والنوم والتحرك العضلى، الخ). والمؤثرات الاشعاعية من البعد، تستطيع التحكم حتى فى سلوك أعضاء وحواس الجسم (بما فى ذلك التحكم مثلا فى ميكانيزمات القراءة والكتابة والرؤية). وهذا فضلا عن قدرات صناعة الأمراض الوظيفية، مثل الانزلاق القضيوى والسرطان.

وأخفاء واحتكار أسرار القدرات الطبية الحقيقية، هو تقليد قديم من تقاليد وسائل القمع السرى التى تحافظ أجهزة الطاغوت على أسرارها منذ أقدم عصور مروضى الأفاعى وخبراء التعنيط (الذى كانت تستخدم فيه مراد اشعاعية أيضا)، وخبراء العقاقير الخاصة السرية والتحكم الجنسى وصناعة شعرة السلطة والسحر الأسود والمعجزات المزيفة. ولعل أشد هذه الأسرار سرية، أى السر الأقصى أو سر الأسرار فى التحكم الطبى، هو التحكم الذهنى!

ولتوضيح هذه الحقيقة التاريخية، يمكن أن نتأمل أمثلة من «التنبؤات الملتقة» التى تحققت بعد ذلك ووردت أخبارها فى النصوص والفلكلوريات القديمة، ودلالات ذلك فى مجالات التحكم التاريخى والاجتماعى والفردى. وكذلك يمكن أن نتأمل إحدى بقايا التخريف التقليدى القديم التى استمرت حتى

(١١) هذا واضح مثلا فيما يسمى للقناعات النووية ومعدات إنتاج الطاقة النووية.

العصر الحاضر، فيما يسمى «الهاراسيكولوجيا»^(١) والترجمة الصريحة لهذا الاسم هي : علم النفس الخداعي أو المخدوع أو الوهمي، فالهاراسيكولوجيا (التي تشمل أيضا ما يسمى «تخضير الأرواح» و «املاءات الوسيط»^(٢)) تمر عن الخداع الذي يغطي القدرات الطبية التكنولوجية للتحكم الذهني والنفس والتلقين الذهني، والتي تعتمد على «التربيط» الإشعاعي الذهني.

هذه الإشارة إلى مختلف أنواع القدرات والأخطار التكنولوجية الإشعاعية الطبية وغير الطبية التي يستحيل على الإطلاق مواجهتها، تكفي لتوضيح أن القدرات التكنولوجية الإشعاعية للمعسكر الاشتراكي يتحاط به المتكاملين السوفييتي والصيني، هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للعقلايين وذوى البصائر من المثقفين والسياسيين، مهما كانت آراؤهم.

التحكم الذهني والتشغيل أو التلقين الذهني

يمكن تلخيص عناصر التحكم الذهني والتشغيل الذهني اللاإرادي (وخصوصا باستخدام الوسائل الإشعاعية بالكمبيوتر)، في النقاط السريعة التالية:

(١) ظاهرة التربيط الفسيولوجي أو الذهني، معروفة منذ عصور القراعنة، واستخدمت في استئناس وترويض وتشغيل الحيوانات (وخصوصا الكلاب) والأفاعي والتماسيح، قبل استخدامها كعنتريا في تمهيد وتنكيس الأدميين بالطريقة التي يرمز اليها تمثال أبو الهول. وأبحاث بالولف الحديثة على الكلاب في هذا الموضوع، هي عبارة عن اخضاع عملية التربيط المحكوم شرطيا Conditionné / Conditioned للقياس الحسابي الدقيق، فضلا عن اعلان ونشر الحقائق الخاصة بها.

وعلى كل حال، فعملية «التربيط» association تعني ببساطة الربط بين أي مؤثر شعوري أو لاشعوري يصل إلى الجهاز العصبي، وبين الاستجابة أو رد الفعل السلوكي أو الإدراكي المناسب، من ذلك مثلا، ربط أي صوت أو ضوء أو رائحة، بالاثارة الغنائية، أي باستجابة أو رد فعل اللعاب وغيره. ومن ذلك أيضا، الربط في الجهاز العصبي للحيوان أو الانسان، بين كلمة معينة وبين سلوك معين أو صورة ادراكية معينة. واللغة البشرية، ليست الا ترميزات ذهنية بين أسماء لفظية ومسميات ادراكية أو سلوكية.

لكن الجانب غير المعروف وغير المعلن منذ العصور القديمة في هذا الموضوع، هو استخدام المؤثرات الإشعاعية اللاشعورية في عمليات التربيط. فالتأثير الإشعاعي الذي يصل إلى أي جزء محدد بدقة من أجزاء الجهاز العصبي الممتد في الجسم، يمكن أن يؤدي في عملية التربيط نفس دور الصوت أو الضوء أو الرائحة أو الكلمة المسموعة أو الكلمة المقروءة، الخ، ومن ثم يتحول ذلك التأثير المحدد الى منه أو مشير للاستجابات أو ردود الفعل المطلوبة، بدون أن يدرك اللهن مصدر ذلك.

(٢) تعتمد ميكانيزمات التربيط الذهني الإشعاعي على عدة عوامل مساعدة، أهمها الوصول إلى أقصى خفض ممكن في حسيلة المفردات والتركيبات اللغوية المرننة، وفي حسيلة المعاني والتشبيهات والانطباعات والصور والأنماط الذهنية القابلة للاستعمال الإدراكي السهل. وهذا يعني الوصول إلى أقصى افتقار ممكن للنشاط اللغوي الذهني اللفظي والانطباعي، لضمان أو تسهيل التحكم في الترميزات والتلداعيات اللغوية والادراكية. وتستخدم في هذا المجال أيضا، عمليات مسح أو انفاء الذاكرة والتذكر. ومن الوسائل الأخرى الأشد التي تفرض الانقار الذهني العام والحصر الذهني العام بدرجة جبرية، استخدام أشعة الليزر في قطع وإلغاء بعض الأطراف أو الشعيرات الدموية والأغياك العصبية في المناطق الادراكية

(١) هذا العلم الزيف المؤرهم الذي ينافع عنه الاسلاميون أيضا، يترجمونه باسم «علم الظواهر المخارقة» أي الظواهر الذهنية المخارقة (١) انظر مكتبته عن ذلك مثلا مجلة «المرىء» الكنتية في سبتمبر ١٩٨٨، وصحيفة «الوند» المصرية (على لسان أستاذ جامعي) في ١٩٨٨/١٢/٢٢

للمخ، وإصابة شرايين المخ بالتصلب، الخ. وهذا مايسببه أيضا بدرجة أو بأخرى (ومؤقتا أو بدون استرجاع)، استخدام الصدمات الكهربائية واستخدام العقاقير الذهنية المعطلة للنشاط التفكيرى. (٣) التحكم فى التكوين التصنيفى للترتيبات الرئيسية فى الذهن، أى برمجتها بالشكل المطلوب، وذلك بتكوين مجموعات تربطية منطقية معينة من المفردات والتركيبات اللغوية اللفظية والانتطباعية، ومجموعات تربطية منطقية معينة من المفردات ومنبهات السلوك، وروبط كل مجموعة منها بمؤثرات اشعاعية محددة تستطيع استثارة تداعياتها بالتسلسل الأسمى. ومعنى ذلك، برمجة أو توزيع النشاط الذهنى على قوالب ومجموعات تربطية منطقية للادراك والسلوك والتفكير السطحي، تكون لكل منها مفاتيح تشغيل اشعاعية تجر تسلسلاتها. ويكون هذا التوزيع التصنيفى للمجموعات والمفاتيح الاشعاعية، بالطريقة التى يمكن تطبيقها جماعيا، لتسهيل استخدام الكمبيوترز فى عمليات التحكم الاشعاعى فى أكبر عدد من الأشخاص.

(٤) استخدام التحكم الذهنى المكشوف بالكبت المباشر عند اللزوم. ويكون ذلك بالكبت الاشعاعى الناتج عن زيادة المؤثرات الاشعاعية الشديدة، أو الناتج عن تلك التى تحدث مجالا كهرومغناطيسيا لايسمح لكهرية المخ الا بالحد الأدنى من النشاط الذهنى. وهذا يشبه تأثير العقاقير الذهنية الشديدة التى لاتسمح الا بالحد الأدنى من نشاط الادراك والسلوك. ومعنى ذلك تعطيل التفكير تماما وتمجيز الذهن عن التصرف الحر، أى شلل التفكير والادراك.

ومن نتائج ذلك مثلا، التعرض لمفاجآت حالات علم التنبيه القوية جدا (التي يمكن تسميتها حسنة الذهن - على غرار حسنة الصوت)، مما يسبب الحوادث أو حالات السهر غير المعقولة، الخ. وفى مثل هذه الحالات، يمكن أيضا فرض أى تشغيل أو تلقين ذهنى غير ممكن التنفيذ فى الحالات العادية. لكن حتى بدون تشغيل أو تلقين مباشر، فإن الشخص الذى يتعرض - فى حالات الشلل الفكرى أو الهسية الذهنية - لظروف ومؤثرات واقعية فى موقف معين، يستجيب لمؤثرات هذا الموقف استجابة آلية أو انفعالية لا ارادية، يمكن حسابها مسبقا من واقع العادات والانتفاعلات المسيطرة على سلوك ذلك الشخص.

هذه العناصر، توضح كيف يمكن تحويل الذهن البشرى لسلوكها وادراكها ولفوها، الى مايشبه أجهزة الترنزستور أو أجهزة التيكيز (الآلات الكائنة للاسلكية) المحكومة لاسلكيا أو اشعاعيا.

قراءة أسرار الذهن

الأجهزة المتخصصة فى الطب السرى والسحر الأسود وصناعة المعجزات، كانت منذ عصور الكهنوت الفرعونى تقارس التحكم الذهنى والاستطلاع الذهنى وغير ذلك من أنواع التحكم السرى فى الأفراد. فقد كانت تلك وسائل وعملات أو أدوات الرصد السرى والتصنت السرى والمراقبة الشاملة، وتلك وسائل ومفاتيح واختبارات الاستطلاع الذهنى والسرورى. وكانت تعتمد فى ذلك على البشر أكثر مما تعتمد على الآلات، بحيث لم تصل الى نفس المستوى الحديث من الاستخدام التكنولوجى العلمى الدقيق للوسائل التجسيلية والاشعاعية القادرة على اختراق أى حواجز أو موانع.

لماذا ؟

لأن كل البشر تقريبا كانوا قد أغرقوا فى التخلف والجهل والخضوع للرقابة البشرية الشاملة، بحيث لم يكونوا يحتاجون الى جهود غير عادية لاستطلاع أفكارهم أو التحكم فيهم، ولأن الحفنة المستنيرة (لأن وجدت) لم تكن فى تلك الظروف تحتاج الى إجراءات خاصة للاستطلاع والتحكم. فالظلام الحالك الشامل، كان يسمح بالاكشاف السهل لأى بصيص ضوء يصدر عن أحد الأفراد. والقوالب النمطية المألوفة والمنقسة المقروضة على كل أنواع التفسير والتعبير والسلوك المسموح بها لأى فرد، كانت تسمح بالاكشاف السهل لأى اختلاف غير مرغوب فيه. ولهذا، لم تحاول أجهزة العصور القديمة والوسطى تطوير وسائلها وجهازاتها التقنية السرية تطويرا جذريا، كما بدأ يحدث بشكل خاص منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفق مخططات «إزالة آثار» عصر النهضة والتنوير.

وعمليات قراءة الأفكار مثلا - أى قراءة وتحديد محتويات وخواطر وميول الذهن - كانت عمليات

سهلة ودقيقة ومضمونة لأجهزة المصدر القديمة والوسطى. وكانت تتكامل مع عمليات التريبط الاشعاعى الذهنى، والاستطاق والاستبيان السلوكى اللا ارادى، ومن ثم مع عمليات التحكم والتلقين الذهنى (كما فى ذلك تلقين الاحلام الذى اعترفت به بعض النصوص القرعونية). لكن هذه العمليات كلها تطورت تطورات هائلة بعد القرن الثامن عشر فى ظل التكنولوجيا الاشعاعية الأرضية الجديدة (التي حلت محل التقنيات الاشعاعية القديمة فاستخدمت مراكز للإرسال اللاسلكى بدلا من استخدام صناديق المراد المشعة من السرايب والكهوف والمرتفعات)، ثم تضاعفت تطوراتها الهائلة منذ القرن العشرين فى ظل التكنولوجيا الاشعاعية الفضائية (باستخدام الأقمار الصناعية). وبذلك اكتسبت عمليات قراءة الأفكار مثلا المزيد من امكانيات الدقة والشمول، حتى وصلت منذ الحرب العالمية الثانية الى عمليات قراءة فعلى بالمعنى الحرفى للكلمة، أى بواسطة الاستقبال الاشعاعى من البعد لتسجيلات كل مايجرى فى كهربية المخ من تأثيرات أو أحداث كهربية (أثناء اليقظة أو أثناء النوم)، ثم ترجمتها الى كلمات. وهذا يعنى قراءة الأفكار والاتجاهات، بل وحتى الاتجاهات الادراكية (أى يلمز الاتجاهات أو الاحتمالات والميول) التى تكمن فى المخ، قبل أن تصل الى شعور وأدراك الفرد نفسه.

ويذهب أن أجهزة التحكم السرى التلقينى وصناعة التلقينات المحكومة والطابعات المشفرة، التى تخصصت فى تخطيط أعجب مبررات التعمى وأدهاءات الجهل أو التجاهل وأدهاءات العجز عن التصرف، وتخصصت فى صناعة مصائد التحطيم والابتزاز، لم يكن يمكن منطلقا أن تحيط الشام عن هذه الحقائق العلمية الحديثة أو سرايقها القديمة. ولولا الأجهزة السوفييتية، لكان من المستحيل استحالة مطلقة أن تتخطى هذه الحقائق أسرار صراخ الأجهزة البرجوازية العليا. وقد فهمت مثلا من بعض المعلومات، أن الأمريكان بدأوا إطلاق أقمارهم الصناعية فى أواخر الأربعينات سرا وبدون علم أحد، بينما لم يسمع العالم عن أول قمر صناعى الا عندما أطلق الاتحاد السوفييتى قمره الأول عام ١٩٥٧.

وهذا هو الفرق منذ أقدم العصور بين الأجهزة العقلانية والأجهزة اللاعقلية. فالأجهزة الأولى تعلن قدرتها وعلموها ومعارفها ونظرياتها، بينما الأجهزة الثانية لاتعلن الا التعريفات الكهوتية والتعريفات الخداعية والنظريات التضليلية. وقد سجل لنا التاريخ على لسان أفلاطون ثم على لسان الاسكندر المقدونى، كيف كان كهنة مصر يلمون مفكرى اليونان القديمة لأنهم يعلنون وينشرون أفكارهم، ليهضمون بذلك وأساره العلماء! وكانت هذه هى الجريمة الكبرى، التى حقت بسببها اللعنة الكهوتية (لعنة الفراعنة) على اليونان القديمة وعلى الفكر اليونانى القديم.

٢٣ أبريل ١٩٧٦

(٨)

بخصوص الموقف مما أعرض له (١)

.....
ان المشكلة الجذائية التى ارتبطت بإيداعى تزويرا فى مستشفى المجانين، تتضمن تزويرات وجنايات عديدة ومتنوعة وعجيبة. ومع ذلك، فإن بعض الجرائم والتزويرات التى ارتكبتها زبانية الأجهزة المصرية

(١) هذه الفقرات من الخطاب المكتوب فى العباسية الى نقيب الصحفيين اذذاك يوسف السباعى فى ٢٧ أبريل ١٩٧٧، أرسلت منها حوالى ١٥٠ نسخة الى مختلف الأشخاص. وقد أشرت فى الخطاب أيضا الى استمرار صمت وجهال وسائل الاعلام لمشكلة إيداعى فى مستشفى المجانين وما أعرض له فيها، رغم اتجاهها الى نشر الكثير مما تعرض له الآخرون عن أفرج عنهم من سجون ومعتقلات عبد الناصر! هذا ولم تبدأ الاشارات المعنودة التى نشرت صحتها عن هذه المشكلة الا فى الثمانينات - وبواسطة نفس اليسار الناصرى الذى اشترك فى مستغلبة إيداعى فى مستشفى المجانين منذ ١٩٧٧.

ضد آخرين كانت أشرس كثيرا جدا. فلماذا استعانت ويستعنت زبانية تلك الأجهزة وأسيادهم الغربيون في التحكم على تلك المشكلة وليس فقط منع التحقيق القانوني فيها - حتى بعد أن بدأت تنتشر في الصحف وأمام المحاكم فضائح كثيرة عن جرائم أنقطع وعن خفايا أعجب لستولى هذا النظام؟! ولماذا لم يتخلصوا منى أو يرغموني على الخضوع لهم بالوسائل التي يستحيل مقاومتها؟!

إن تأمل هذا السؤال يكشف الكثير من حقيقة وضع النظام القائم في تلك المرحلة التي هي بداية النهاية. ذلك أن فائد الشيء لا يعطيه. والنظام الذى يستमित الى هذه الدرجة في التحكم ولو على جرعة واحدة، لما يثبت بذلك أنه لا يسمح بكشف غيرها الا اضطرارا والتغطية على جرائم أخطر، وكذلك لتغليب وترويج الاتهامات المطلوبة. وكما أن المثال السالب - ولو كان واحدا فقط - يكفى ليبنى قانونا علميا أى يثبت خطأ، فإن هذه المشكلة تكفى لتلقى كل تهجمات النظام القائم وأسياده الغربيين عما يسمونه «سيادة القانون» وعما يسمونه «حقوق الانسان»!

ولا يخفى على ذوى الادراك أنه لو كان هؤلاء المتجهجون يستطيعون أن يتخلصوا من هذه المشكلة، سواء بالتفوق والطبخ الكلى أو الجزئي أو بالقضاء على حياتي أو على عقلي، لما انتظروا طوال أكثر من سبع سنوات [حتى تاريخ كتابة الأصل] ، بينما الزمن يجرى ضد مصالحهم وفى اتجاه انخفاض ثم ثلاثى تفوقهم. بل إن التسلسل الزمني لوقائع هذه المشكلة، هو فى الحقيقة أشبه بخط يهائى يحدده ترمومتر يعبر عن تطور علاقات القوى بين النظامين الدوليين، والتي هي علاقات القوى بين الحق والباطل وبين العدالة والإجرام وبين التحرر والقهر.

وعلى كل حال، فوقائع هذه المشكلة الجنائية توضح مايلي :

أ - أن السلطة المصرية المحلية جزء من السلطة البرجوازية الدولية لاتماوس استقلالها المزعوم الا كنوع من تقسيم العمل ضد مصالح المجتمع وخسروا قطاعاته المثقفة والمستنيرة.

ب - أن سلطة القهر السرى التى لا تستطيع أن تقيم قدرتها الا على هزج المجتمع ولا تستطيع أن ترسخ قوتها الا على ضعف المجتمع، هي أولا وقبل كل شيء سلطة تجهيلية «تبحث عن الميون التى تبصر فى الظلام لكى تفقأها»، أى تمادى الثقافة كثقافة وتعادى العقل كعقل، وتعتبر التنوير والتبصير عبوها الأكبر، وتعادى انسانية البشر كهدف مطلوب التحطيم للآفة. ولكنها تستخدم من أجل ذلك مختلف التهديدات السياسية أو غير السياسية - بل وتفرض أحيانا على ضحاياها ممارسة السياسة لتغطية ولتبرير تصفياتهم!

ج - أن السلطة السرية للنظام الناصري السادى القائم، هي سلطة قهر شامل تقارس أى جرائم ضد أى شخص، باستخدام كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، وباستخدام العملاء وكذلك الناس العاديين، وباستخدام حسنى النية وكذلك سيئى النية، وباستخدام المجران والأصدقاء وأفراد الأسرة، بل وباستخدام الزوجة ضد زوجها والأخ ضد أخيه والأم ضد ابنها. وفق تحكم شامل دقيق يحدد تقسيماته وتنسيقاته وتوقيتاته بالكمبيوتر وأجهزة التحكم التكنولوجى والاشعاعى.

د - أن القهر السرى الشامل المذكور يعتمد اعتمادا رئيسيا على التحكم السرى والذهنى، وعلى التحكم الطبى والاجرام الطبى، بمختلف الوسائل التقليدية والاشعاعية. ومن ثم يستطيعون فى تغطية وإخفاء والتحكم على دور التحكم الطبى الاجرامى باعتباره «سر الأسرار» فى الطاغوت وصناعة التنوير واللاعقل واللائسانية واللاأخلاق منذ عصور الفراعنة، واعتباره صانع ومحرك الخيوط السرية لتشغيل أراجوزات ودحوش التعذيب والاهدار ومختلف أنواع الاجرام المكشوف وغير المكشوف.

هـ - أن تصرفات الأجهزة المحلية المتخصصة فى التحكم السرى الشامل، هي فى نهاية الأمر محصلة الصراع الدولى بين قوتين لا ثالث لهما هما : قوة المعسكر الاشتراكي، وقوة البرجوازية الدولية. وعندما كانت القوة الثانية هي الأكبر والأكثر تفوقا، كانت الأرواح والعقول والأعراض تستباح وتسترض فى كل مكان بحميه المظلة الغربية الأنجلو أمريكية سرا أو علنا. أما وقد فقدت تلك القوة الدولية تفوقها نهائيا، فقد بدأت الأجهزة الأعلى فى مصر تطلق دموع التماسيح وترتب كباش الفداء والشماعات، وتكشف

وتنشر الفضائح الأصغر لتستمر وتغطي الفضائح الأكبر والأخطر. لكنها تواجه اليوم قوة دولية من نوع جديد.

وهعد ...

فى الأسبوع الأخير من يولية ١٩٧٣ منذ أربع سنوات، كنت قد استكملت كتابة الشكوى الكبيرة الخاصة بموقف نقابة الصحفيين والتي أرفق نسخة جديدة منها الى سبادتكم فى هذا الخطاب، فتلقت اذذاك علقه يستحيل أن تتسأ ووضعت تحت الضرب والتعذيب البدنى والصدمات الكهربائية والحرق طوال عدة أسابيع كدت أنتهى فيها. واسترلوا على تلك الشكوى وعلى بقية أوراقى، ولم يعيدوها لى الا بعد حوالى خمسة شهور (بعد حدوث حرب أكتوبر ووصول القوات الاسرائيلية الى الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس^(١)، بحيث لم أبدأ ارسالها الى النقابة وغيرها الا فى شهر ديسمبر ١٩٧٣

أما اليوم، فانا أرسل الى سبادتكم ستة عشر مرفقا تتضمن الشكوى المذكورة، بدون أن أتعرض للضرب أو الصدمات الكهربائية والحرق^(٢)، أصيح أننى أتعرض للتعذيب النفسى والاهانة ونلغ المخ والشعائم والتهديدات الخطيرة والحرقمان من النوم وغير ذلك مما أشرت اليه فى المرفق التالى (وهو صورة شكوى الأخيرة الى نقيب الأطباء). لكن هذا انما يثبت أيضا أن فاقد الشيء لا يعطيه، أى أن ما حصلت عليه من امكانيات كان رغم أنف زبانية النظام القائم وتمعيرها عن عجزهم واضطراهم وليس تمعيرها عن قهرهم، بدليل أن شرastهم الاجرامية المكبوتة تزيد ولا تنخفض.

وهكلما تلاحظون - بإسادة التقب - أن اليوم غير الأسس، وأن من المؤكد أن الغد سيكون أفضل. ثم ان سبادتكم قد تلاحظون أيضا، أننى وقد فشلت فى أن أحصل منذ أكثر من سبع سنوات ولو على كلمة مواساة أو تشجيع من أى مسئول فى الثقافة أو الصحافة أو نقابة الصحفيين، فانا لا أرسل هذا الخطاب متعلقا بأى أمل فى عدالة أو انصاف فى ظل النظام القائم. لكنى أرسله من أجل مستقبل قريب تتحقق فيه العدالة لى ولغيرى من المظلومين والمستضعفين، على أنقاض أجهزة الارهاب القائم التى أفرقت المجتمع المصرى والفرد المصرى والأرض المصرية فى خراب وضياح ونسداد لم يسبق له مثيل فى أسوأ مراحلها الحديثة

٢٧ أبريل ١٩٧٧

(٩)

أوهام أصدقاء الغرب^(١)

.....
ومناسبة موضوع المشاكل الوهمية أو المسائل المزيفة فى الرياضيات، سأسمح لنفسى أن أضيف هنا رأيا فى السياسة الدولية، مما يمكن اعتباره تصورات وهمية وأوهاما زائفة. وأهمها وهما يبنى عليهما أصدقاء الغرب حساباتهم فى السياسة الدولية والمخططات العسكرية، بحيث تصبح حساباتهم قائمة على صمودين من الرمال الحاذقة الثلاثية ومن افعالات الابهام والحناج

(١) هذه فقرات من خطاب كتبتة فى المناسبة الى الدكتور عبد العظيم أنيس فى ٧ أغسطس ١٩٨٠، ثم أرسلت منها حوالى ٢٥٠ متوصلا الى مختلف الأشخاص.

هذا، وقد أرسلت الى الدكتور للذكور فى مرات أخرى، دراسات ذات أهمية كبيرة فى مجال منطق وصواب الاحتمالات وفلسفة العلوم، الخ، سوف أنفردا لى وقت ما. لكن لأشك أنه استمر مثل حقبة فى إجحاذ بخرف التجادل الشخصى المطلق إزائى.

هذان الرهسان هنا :

١- وهم العداء بين الاتحاد السوفيتي والصين واحتمالات الحرب بينهما. وقد تناولت هذا الموضوع في أوراق سابقة أرسلتها اليكم وإلى الكثيرين. ورغم أن الأجهزة الأعلى في الغرب وخصوصا في أمريكا وبريطانيا تعرف أن القدرات العسكرية والاشعاعية السوفيتية والصينية مجهزة لتستخدم ضد قواعد الغرب بشكل خاص وضد الهجرات الدولية بشكل عام، إلا أنها تستغل الانقسام الاضطرابي التوسعي والمؤقت الذي حدث بين جناحي المعسكر الشيوعي، والذي انزلت اليه حتى المستويات العليا غير المتخصصة في البلدين، وذلك ليس فقط لزيادة تزيق وتفريق وتشويه القوى الشيوعية والصديقة، وليس فقط للمحافظة على أروهم التفوق الساحق للغرب على الشرق، بل أيضا وأساسا من أجل تحويل هذا الانقسام الاضطرابي التوسعي المؤقت إلى انقسام حقيقي كامل أي إلى عداء حقيقي وحرب حقيقية بين البلدين.

٢- وهم ما يسمى «توازن الرعب النووي»؛ وهذا الرعب الذي حل بعد الحسينات محل شعار «حافة الهاوية»، يزعم أنه لا يمكن أن تقوم حرب عالمية ثالثة لأنها تؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية التي تؤدي إلى الدمار الشامل للجناتين!!

أما الحقيقة، فهي أن السلاح الحقيقي الأكبر الذي يحدد التوازن وعدم التوازن ويحسم النصر أو الهزيمة، هو سلاح التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعد. (وقد بدأت وسائل الاعلام تشير إلى هذا الموضوع المطروح بعد عدة سنوات من التاريخ أعلاه، لكن باسم «أسلحة الفضاء»). فالتفوق في هذا، يعني شل أو تحطيم قدرات العدو بطريقة شاملة، بينما التوازن فيه يعني استخدام القدرات التقليدية للحرب، بل واستخدام الأسلحة النووية المحدودة بدون تدخل الضرب الاشعاعي. ذلك أن التفوق في التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعد، يمكن أن يصل إلى تشييل المفزون النووي لأي دولة، بواسطة التحكم فيه من المراكز الاشعاعية للدولة الأخرى المتفوقة، ويمكن أن يصل إلى قيام تلك الدولة المتفوقة بتفجير الأسلحة النووية داخل صوامع الدولة الأقل تفوقا (وهذا هو معنى الإشارة التي أرسلها الأمريكان إلى أتباعهم المتخصصين، بتكرار «العلاعب» الغرب في أحد المقالات الدرية، ثم في جهاز الإنذار النووي).

وهذه الحقيقة التي تخفيها الأجهزة الأعلى في الغرب (وخصوصا الأجهزة الأنجلو أمريكية) عن الرأي العام السياسي، ترجع إلى عدة أسباب أهمها :

أ - الاستمرار في سياسة التفطية القصوى والتستر الأقصى على وجود واستخدام وسائل وإمكانات ومؤثرات التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعد، التي خاضت الأجهزة الفرعونية ثم الأجهزة الكنسية ثم الأجهزة البريطانية حروب حياة أو موت وأغرقت البشرية في بحار الدماء لضمان الاستمرار في التفطية والتستر على وجودها أصلا واستخدامها أصلا منذ آلاف السنين. تماما كما كانوا يستخدمون الميكروبات خلال آلاف السنين في صناعة الأمراض باللعنات المزعومة، بحيث لم يسمحوا اضطرابا بإعلان اكتشافها إلا ابتداءً من باستير الفرنسي وكرخ الألماني.

ب - استخدام خطة تخدير القوى الدولية بأوهام الرعب النووي، ليس فقط لتبرير وتدعيم ظهور ما يسمى «كتلة الحيفاد وعدم الانحياز»، بل وأيضا لحماية مخفضات التحطيم التدريجي الشامل والتخريب التدريجي الشامل والتدهور التدريجي الشامل، وكذلك الحروب المحدودة والمجازر وعصليات الرعب المحدودة والدمار الدموي المحدود.

ج - انتظار الوصول إلى تفوق ساحق في التكنولوجيا الاشعاعية للبدء في إطلاق الحرب الاشعاعية السرية على المعسكر الاشتراكي. وكان من المخطط أن يتم ذلك بتحطيم القدرات الخاصة للمراكز الاشعاعية بالمعسكر الاشتراكي، تحطيمها سريرا بتميح تشييلها من الجانب الآخر بواسطة المراكز الاشعاعية الأنجلو أمريكية والغربية، ثم استخدام الوسائل والمؤثرات الاشعاعية في تعميم التخريب والتدمير وصناعة الكوارث والقتل الجماعي في المعسكر الاشتراكي، على أساس إطلاق واقتعال الحروب بين جناحي ذلك

المعسكر، وكذلك حركات التمرد والانفصال والحروب الأهلية داخل أجزائه، واطلاق الحروب بين الاتحاد السوفييتي والعالم الاسلامي والعربي، مع استخدام طروف الحروب وعمليات الدمار المتبادل في اطلاق وتشغيل الأسلحة النووية في جميع الحروب التبادلي الشامل (على غرار ما يحدث بين مختلف المجموعات في لبنان).

وبذلك تستطيع الأجهزة الأعلى الأنجلو أمريكية أن تفرض طاغوتها الدولي على عالم من الانقراض والدناء والحرب - بالطريقة التي استخدمها الأمريكان في فرض احتلالها لليابان بمجزرة هيروشيما وناجازاكي، ولكن بحيث لا تظهر في هذه المرة أيدي وأسلحة الجزايرن الحقيقيين!

وان من يمتنع أسرار الحرب العالمية الثانية، يستطيع أن يستنتج أنها لم تبدأ الا بعد أن انتهت التكنولوجيا الاشعاعية الأنجلو أمريكية من سحق المجموعات غير المرغوب فيها في المراكز السرية للتكنولوجيا الاشعاعية الألمانية واليابانية (باستغلال سرية وجود ونشاط وعمليات تلك المراكز). ومن ثم استطاعت أن تقارس التحكم التكاملي في تشغيل الترسانات التدميرية الألمانية واليابانية ضد الاتحاد السوفييتي والصين وبقية العالم لتدمير كافة الأطراف تهادلها.

وأخيرا وفي هذا العام [١٩٨٠] تأكدت الأجهزة الأعلى في الغرب وقهادتها الأنجلو أمريكية من فشل هذه الخطة للحرب العالمية الثالثة، وذلك : أولا، بعد فشل عملية اطلاق ايران ضد الاتحاد السوفييتي. وثانيا، بعد فشل عملية أفغانستان وباكستان في تشغيل طاغوتها التدمير بين العالم الاسلامي والاتحاد السوفييتي وجمهورياته الاسلامية. وثالثا، بعد فشل محاولة تغيير النظام السعودي في اتجاه اطلاق السعودية ضد اليمن الجنوبية، ومن ثم ضد الاتحاد السوفييتي. ورابعا، بعد فشل عمليات شرق آسيا في تحويل الانقسام الاضطرابي التدميري المؤقت بين الاتحاد السوفييتي والصين (ثم بين هذه وبين فيتنام) الى حروب حقيقية!

ومع ذلك، فلا زالت الأجهزة الأعلى الغربية الأنجلو أمريكية تخفي أن السلاح الحقيقي الأكبر هو توازن أو عدم توازن التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعد، وليس التوازن أو عدم التوازن النووي. لماذا بعد أن فشلت الخطة السابقة للحرب العالمية الثالثة وبدأت خطة أو خطط جديدة لن تعتمد على تدمير الاتفالات النووية؟!

الجواب : ليس فقط استمرارا لتقاليد التغطية القصوى والتستر الأقصى على وجود واستخدام التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعد، ولكن أيضا للمحافظة على الوضع القائم أو الوضع القديم للقوى البرجوازية في الغرب وفي العالم الثالث الى آخر مدى ممكن، حتى لو كان ذلك سيؤدي الى زيادة خسائر تلك القوى التابعة عندما تبدأ الاكتصاحات والعمليات العسكرية المكشوفة والتفجيرات الداخلية الحاسمة. تماما مثل المالك المجرم الذي يكتشف أن المبنى الذي يملكه أصبح آيلا للسقوط وأنه لا يستطيع التصرف ازاء ذلك، فيعتمد الى اخفاء هذه الحقيقة عن سكانه، ليضمن استمرار سيطرته عليهم واستغلاله لهم الى آخر لحظة قبل انهيار المبنى على رؤوسهم.....

٧ أغسطس ١٩٨٠

(١٠)

ماذا يحدث في المعسكر الاشتراكي؟ (١١)

(١١) هذه صفحات من خطاب كتبه في المناسبة الى عبد الرحمن شاکر المعز بالهلال في ١١ مارس ١٩٨٥، وأرسلت منه حوالي ثلاثين مئزرغا الى مختلف الأشخاص.

أرجو أن تسمح لي بالتعليق على مقالك الأخير عن الماركسية والصين والاتحاد السوفيتي، في عدد مارس ١٩٨٨ من مجلة الهلال.

وكما تعلم من خطباتي وأوراقى الكثيرة جدا اليك وإلى غيرك في مرافق الصحافة والأعلام والسياسة في مصر، لست أهدف من مثل هذه التعليقات والمراسلات إلا أداء الواجب، ومحاولة التوضيح والتبصير. ومعنى ذلك، صرف النظر عن اعتبارات النجاح أو الفشل بالنسبة لهذا الشخص أو ذلك، وصرف النظر عن مواقف ودوافع واستهذافات من أكتب اليهم. فالتوضيح والتبصير، هو - بتعبير الفلاسفة - واجب مطلق. وحتى إذا لم توجد القوى الخاصة والمجسوعات أو الأفراد الذين يمكن أن يلهموا معاني وخلفيات بعض التوضيحات والتبصيرات بما يتبع لهم الاستفادة منها، فالفكرة الصادقة يستحيل أن تخلو من الحقيقة الموضوعية.

ونبها يلي، لن أناقش عناصر وأهيك، لكنني سأقدم أساسا أو قاعدة أو أرضية لما أعتقد أنه الرأي الصحيح. وسأحاول بقدر المستطاع أن أجنب ما يستلزمه هذا الموضوع من تفصيل واستطراد، وذلك اعتمادا على مئات الصفحات التي كتبتها عن جرائه المتعددة وعن الموضوعات الكاملة له، والتي أرسلت الكثير منها إلى مختلف الجهات.

(١) إن ما يحدث في الاتحاد السوفيتي وفي الصين وغيرهما من بلاد المعسكر الاشتراكي منذ عام ١٩٧٦، هو عملية حقيقية وتدرجية للتحرر الفكري من الماركسية نظريا وعمليا، باستخدام مختلف المثرات الرقائعية وردود الفعل العكسية، وليس فقط من خلال الاتهامات التنويرية الفخاقي والفلسفي والعلمي، والتنشيط والتصحيح السياسي والإداري. والماركسية المقصودة هنا، تشمل أيضا ما يسمى الليبنينية والستالينية والمائسترونية والماركسية الأوروپية، إلخ إلخ. وهذه العملية الكبرى الخامسة في تاريخ البشرية، لم تبدأ ولم يكن يمكن أن تبدأ إلا بعد تفرق قدرات المعسكر الاشتراكي، وكجزء من ثورة عالمية جديدة. ومعنى ذلك أن ما يحدث حاليا إزاء الغرب، هو الاتجاه نحو الاحتواء وليس نحو الإلقاء، رغم أي مظاهر قريهية تغطي على ذلك.

(٢) الصين والاتحاد السوفيتي جناحان لمعسكر واحد يقوده عليها الاتحاد السوفيتي. ومحاولات المراكز البرجوازية الأنجلو أمريكية تحطيم هذا المعسكر بشق جناحيه، قد انتهت بالفشل منذ قرار الجيش الأمريكي من فيتنام في منتصف عام ١٩٧٥. ولأن الغرب يدرك جيدا أن فشل معارلاته هذه ورجوع الوحدة بين جناحي المعسكر الشيوعي معناه نهايته كمعسكر وليس فقط نهاية سلطانه على العالم (أي ليس معناه بالتعبير الأبله الذي قاله نيكسون أن الغرب خسر الحرب العالمية الثالثة ١١ فقط لأخير ١١)، احتجت أجهزة المعسكر الاشتراكي باخفاء هذه الحقيقة خوفا من أي محاولات عسكرية وتدميرية انتحارية شاملة من القوى العدوانية المتطرفة في الغرب، بينما اعتمدت الدوائر القليلة المطلعة على الحقائق في الغرب بتدعيم هذا الاخفاء أو التخفي من أجل الاستمرار في ممارسة السلطان فوق هاية الاحتاد والحفاد اللذان إلى آخر لحظة ممكنة.

وهذا مع حدوث كثير من تبدلات المراتع بين الجناحين الشيوعيين، أوضحها الموقف التكميسي الذي احتله القطبان إزاء فيتنام بعد تحررها من الأمريكان، بل وإزاء الحكومات الأنجلو أمريكية خصوصا والغربية عموما منذ ١٩٧٧.

٣ - حلقات مسلسل الحرب العالمية الثالثة، كان مخططا لها أن تبدأ مع حرب أكتوبر ١٩٧٣، في اتجاه هزيمة مصر وتدخل القوات السوفيتية، ثم انفجار الدمار التبادلي الشامل بين العرب وإسرائيل، ثم تصفية قدرات إسرائيل مع التحطيم الترويض للحرب والمسلمين، وتحريك يهود العالم ضد الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي مع انقلاب مصر والعرب والمسلمين ضد أيضا، ومن ثم تفكيك وتدمير المعسكر الاشتراكي مع تحويل حطام العالم العربي والإسلامي إلى مارد أقصى بطرقة الامبراطورية العثمانية الفاشية - على أنقاض بقايا العقائدية في الشرق والغرب. وفي هذا المخطط، كانت نظم

كثيرة ومستولون كثيرون من المرتبطين بالاتحاد السوفييتي، سيلعبون لعبة الشقليات التي لعبها سياد برى وروجيه جاريدي ، والتي كان السادات قد قام ببعض حركاتها الجزئية منذ عام ١٩٧٣ م ثم كانوا سيشاركون في عمليات تفكيك وانتهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي!

وهذه لعبة لعبها بعض العسكريين الأتراك مع القوة البلشفية في بداياتها. لكن كان يمكن ألا يمتنبه لها البعض في السبعينات والثمانينات وألا يتصوروا مدى اتساع دوراتها الانقلابي. لولا ظهور بعض التجهيزات البرجوازية المسبقة لهذه اللعبة في الأنماط الثلاثة المذكورة في الصومال وفرنسا ومصر - معقدة - في ظروف تفوق القدرات السوفييتية واجهاض مخطط الحرب العالمية الثالثة! وهذا يتضح أيضا في أن إيران المفلوثة إسلاميا، اتجهت ضد أعداء آخرين. أما تجهيزات النظم الإسلامية التي كان مقررا لها أن تنقل في السعودية واليمن الشمالي وأفغانستان وباكستان ، إلخ، فقد تمهدت أو فشلت. ذلك أن ماحدث في أواخر السبعينات بعد سنوات من إطفاء فتيل التفجير العالمي الذي أشعلته عملية حرب أكتوبر، هو نجاح الأجهزة الاشعاعية العليا السوفييتية والصينية في توجيه ضربات قاصمة الى أقوى المراكز الاشعاعية الأنجلو أمريكية (ثم الى بعض المراكز الغربية الأخرى في السنوات التالية). وبذلك انقطع مسلسل العمليات التي كانت مجهزة في المخططات السابقة ضد المعسكر الاشتراكي وضد البشرية، وتكثت الأجهزة الاشعاعية العليا للمعسكر الاشتراكي من أن تبدأ في ركوب مخططات وتجهيزات تلك العمليات وتوجيهها في اتجاه سيناريو اضطراري معقد - للوصول الى إسناد الستار بأقل مايمكن من خسائر وكوارث ومجازر كانت أجهزة الكمبيوتر في الغرب قد ترجمت على تنفيذها أوتوماتيكيا قبل تصفية الدوائر المتحركة فيها. وهذا يشبه محاولات الانقلاب التدريجي لقطار مات سائقه بالسكة القلبية بعد إغلاق غرفة القيادة!

ولا يمتنع المجال لأوضح هنا معنى تكنولوجيا التحكم الاشعاعي الشامل ، وكيف بدأت تقنيات التحكم الاشعاعي منذ بداية عصور الفرعونية في مصر، وكيف استخدمت في التدمير الرهيبتي الشامل وفي مطاردة واستئصال الحضارات العقلانية الأولى (التي نسبت الى مايسى أطلنطا أو مايسى زوار الكراكيب الأخرى!) ، وكيف كانت تستخدم في صناعة تخريفات ومعجزات معجزة الكهنة والأولياء وفي تزيف وطس التاريخ القديم ، وكيف تطورت المراكز الاشعاعية في مصرنا الى مراكز إرسال أرضية ثم فضائية . فقد كتبت عن ذلك كثيرا، كذلك أوضحت في أوراق كثيرة، الفرق بين موقف أجهزة اللاعقل التي تهتم عادة باخفاء قدراتها وانتصاراتها والتظاهر بالضعف والعجز أطول فترات ممكنة ، وبين موقف أجهزة العقل التي لم تلجأ الي هذا التقليد إلا اضطرارا ومؤقتا؛ للأسباب المذكورة، ولأسباب إضافية أخرى تتعلق بضرورة إجراء ماتستلزمه الظروف المنتظرة من التعديلات الأساسية والاصلاحات الداخلية وتغيير المخططات والاستراتيجيات السابقة، إلخ.

وبخصوص الموقف اللاعقلي الأول، يكفي أن أشير هنا الى الكلمة التاريخية القليلة التي تعبر رمزا عن هذا التقليد وعن توسلات الضحايا الذين يبحثون عن ملك القدرة الأقوى ليجاروا إليه، ألا وهي صرخة الحكيم المسالم المطيع أيوب في الأسفار القديمة: «من القدير حتى تعبد وتسجد له؟» - لم يكن يفتأ كانت أجهزة اللاعقل تستخدم طريقة الاستضعاف والتظاهر بالعجز في تزويط المفكرين والسلماء في التردد والعصيان أو حتى في التردد، ليجرد بذلك بضربهم وتصفيقتهم ، ولتخفى وراء هذه التبريرات حقيقة ألقهاهم ودوافعها المبدئية ضدهم، فإن أجهزة العقلانية حين تضطر الى اتباع هذه الطريقة خلال ظروف مؤقتة، إنما تستخدمها على العكس في اثبات مدى الكوارث والمجازر الاجرامية المظلمة التي كان أعداء العقلانية والشوعية سيتركبونها أو سيتسببون فيها ضد ملايين الأبرياء وضد مستقبل البشرية.

٤ - بخصوص ما أوردته في مقال من إهانات غريبة للاتحاد السوفييتي وللصين بحجة الدفاع عن ماركس وعن نظريته في الثورة العالمية ، فهذه نقطة تحتاج الى توضيح : ليس أساسا للرد عليك ، ولكن أساسا لإثبات تناقض أفكار ماركس ، ولإثبات أن الكثيرين من أعداء الشيوعية وأعداء الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي - حتى من الاسلاميين والقوميين - يدافعون عن بقاء الماركسية

ويتمسكون ببعض أخطائها ضد اتجاه المسكر الاشتراكي نفسه، والحقيقة أن موقف ماركس من روسيا القيصرية بالذات ، خصوصا بعد أن تعلم اللغة الروسية لتابعة تطوراتها... (١١) وكانت الأجهزة البريطانية العليا المسيطرة على العالم (والتي احتضنت ماركس في لندن) قد جهزت خططا لتشعل في روسيا القيصرية ثورة ماركسية - أي ثورة اشتراكية فاشلة ! فقد كان المطلوب ترويض روسيا في عملية هدنة فاشلة بطريقة كوميين باريس عام ١٨٧١ - لكن بحيث تقدر وتتسع وتتطور الى حرب أهلية طاحنة ومجاعة ساحقة طويلة المدى ، تحطم تماما قدرات هذا الصلاحي ولا تترك منه إلا جثة تمزق وتنهش الدول الأخرى أشلاها! وهذا هو نفس الحلم الاجرامى الذى استهدفته عملية الحرب العالمية الثانية، ثم مخفضات الحرب العالمية الثالثة التى أجهضت قبل أن تولد! ذلك أن روسيا القديرة بالذات كانت منذ العصور القديمة والوسطى مهجر الكثير من الشعوب والسلالات الهلنانية والأوروبية ذات الفولكلوريات العقلانية وتقاليد المقاومة الصلبة . وعندما اعتنقت المسيحية، أصبحت أورثودوكسية غير تابعة وغير خاضعة للكنيسة الكاثوليكية البابوية في روما بل مناقسة لها، ومن ثم لم تنزع ولم تخضع بعد ذلك للأجهزة الانجليزية والغربية التى حلت محل الأجهزة البابوية.

٥ - بينما نجحت الشعوب الروسية في عهد لينين وستالين في تطويع الماركسية وخفض أخطاء ماركس ، ومن ثم نجحت في الاثبات من الدمار والحروب والمجاعة الماركسية، بل ونجحت في إقامة دولة عظمى لادينية جديدة، اتخذ أعداء وأدعياء الماركسية وكذلك الماركسيون الأغبياء غير المستنيرين اتجاهها عكسا إزاء الماركسية، التى كانت قد صنعت في لندن لتستخدم كدسج قهبيلى للتخريب وللتنصيف الماتية وليس كدسج حقيقي لدولة كبيرة. هذا الاتجاه العكسى إزاء الماركسية ، هو إبراز السم وإزاحة الدسم، أو إبراز الغراب وإزاحة العير، أو كما قال القدماء من خناير البشر: يتجهون الى النفايات ويدوسون على الأحجار الكريمة!

فمثلا ماركس لاديني يرفض الأديان . لكن بسبب جهله الفلسفى مع استخدامه قهبيلى، يرى عدم مناقشة الأديان فلسفيا، ويقول إن فضع «أرياح» الكنيسة أهم من فضع «أفكار» الكنيسة! وإزاء ذلك، يتجاهل أعداء وأدعياء ومهايل الماركسية لادينية ماركس ، ويبرزون كلماته عن تحويل نقد السماء الى نقد الأرض ، وتحويل نقد الأفكار الى نقد الأرياح!

ومثلا ماركس يدعوا الى الاشتراكية الجماعية التى تتضمن الملكية العامة لوسائل الإنتاج. وإزاء ذلك، وبدلا من أن يركز أعداء وأدعياء ومهايل الماركسية على التنظيم المجتمعى العلمى وعلى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى العلمى، وبدلا من أن يفرضوا التنظيم والتخطيط والترشيد المركزى وشمولية الإصلاح العقلانى ، واشتراكية الاستثمارات الخاصة المعكومة بالاستثمارات والمراكز العامة، يتجهون الى التركيز على عمليات التأميم وإقامة رأسمالية حكومية «عامة» تضاعف قوضى الإنتاج والاستهلاك ، وتضاعف التآزم والإنفلاس اقتصاديا واجتماعيا وإدليا ، وتفرض على المجتمع شمولية عسكرية بوليسية تطحنه بالاجرام والاقتصاد واللاعقل!

ومثلا ماركس يدعوا الى الأهمية التى تتخطى القوميات، مع الدعوة الى المساواة بين الأمم . وإزاء ذلك، يرفض أعداء وأدعياء ومهايل الماركسية مبادئ الأهمية والقيادة الدولية ومبادئ العدالة البشرية التى تتخطى الحدود ، ويركزون على التعصب القومى بحجة مايسمى «المساواة» و«علم التدخل» - حتى من الدول التى تملك مفاتيح أمخاتهم وأمعانهم!

ومثلا ماركس دافع عن موضوعية قوانين التاريخ والمجتمع . لكن نتيجة الجهل الفلسفى والتجهيل، أخطأ في تفسير ذلك ، فقدم نظرية فارغة عن تطور المجتمع، تعتبر صياغة حديثة لفكرة كهنوتية قديمة (نجدها في أسفار العهد القديم وفي مقدمة ابن خلدون وعند عديد من الكتاب المسيحيين في العصور

(١١) انظر ما أورده عن هذا الموضوع في ص ١١٩ - ١٢٠ .

الوسطى وبداية العصر الحديث). فأهمل أعداء ومهايل الماركسية المبدأ الأساس المذكور، والتفتوا واجتروا خرافات المراحل الدورية المصنوعة ودورات التدهور المصنوع وحميات انهيار الدول والعصور التاريخية وحمية الرأسمالية والتبرج وحمية معاناة المأساة البرجوازية ثم حمية الاشتراكية وحكم العمال وتطاحن الجميع ضد الجميع، الخ الخ !

ومثلا ماركس أراد أن يركز على أهمية الأساس الاقتصادي، فانحرف الى التخليط عن دور الاقتصاد كعامل رئيسي يحدد ويحسم ظواهر الحياة البشرية ! وبدلا من أن يفهم أعداء وأدعياء ومهايل الماركسية من ذلك ضرورة الاهتمام بالاحتياجات الاقتصادية للإنسان على غرار الاهتمام بسلامة الجسم من أجل سلامة العقل، اتخذوا من الخطأ المذكور تبريرا لتحويل الإنسان الى حيوان مستهلك وفرض نظام الخبز للجميع، حتى للطفيليين والمتسولين ومحترفي الصياغة والتهرب من العمل، واتخذوه تبريرا لما يسمى «الأمن الغذائي» واعتبار لقمة الخبز أهم من - أو بدلا عن - لقمة الرأي والثقافة والفكر!

ومثلا ماركس (قبل تغيير رأيه في السنوات الأخيرة) ركز على خرافة قيادة العمال البروليتاريين للمجتمع، تعبيرا عن بأسه من السادة والمثقفين الذين خضعوا لنظام القهر الحكومي والاجتماعي والنفقاني. وبينما اتجهت بلاد المسكر الاشتراكي الى تطبيق نظام حكم الجبراء والتخصيص تحت شكليات القيادة المزعومة للبروليتاريا، اتجه أعداء وأدعياء ومهايل الماركسية الى التركيز على هذه الخرافة اللاعقلية الدهشانية - تعبيرا عن التزامهم التقلدي بعبادة أجهزة اللاعقل الكهنوتي والتجهيلي التي كانت تجعل «المعلمين» و «قادة الحكم» في العالم مغرلين من الرهابة والفلاحين وصبيان الحرفيين، أو من الفراعنة العسكريين الغاشمين (البهتاء من ميثا ورمسيس الى قادة الانقلابات في دولات العصر الحاضر).

ومثلا ماركس الذي تخصص في القانون ثم درس الفلسفة بعد ذلك دراسة غير متخصصة، لم يفهم حقيقة فلسفة هيغل وفلسفة فيورباخ، فوضع فلسفة مادية سطحية وخاطئة بحجة تمكيس الهيغلية لكن أعداء وأدعياء ومهايل الماركسية بدلا من أن يأخذوا أخطاء الفلسفة من حيث اتجاهاها اللاوحداني الصحيح، التقطوا منه جانب المادية الناقصة التي ترفض التجديد الفكري للمادة وتقول بخرافة اجتماع التقيضين، الخ! بل واستخرجوا من تخليطات ماركس توليفات مزودة لتبرير مايسمى «العلم والايمان» أو «العقل والوجدان»، الخ!

ونتيجة ذلك كله، أنك تجد تخليطات الماركسية متوفرة ومتراكمة في الكثير من المذاهب البرجوازية غير الاشتراكية، وليس فقط في المذاهب المتحركة كالتقوية والناصرية والبعثية وماشابه ذلك. ومعنى ذلك أن الأفكار الماركسية، أو بالأحرى أخطاء ونفايات وسموم الماركسية، وجدت وتركزت عند أعداء وأدعياء الماركسية أكثر مما وجدت وتركزت عند الشيوعيين العقلانيين والمستنيرين، خصوصا في مرافق المسكر الاشتراكي. وإذا تأملت بالتحليل الفكري تصورات وإدعاءات أشد العقائديين والسياسيين عدا وطمعاجية ضد الشيوعية والاحماد السوفييتي، ستجد فيها عناصر كثيرة ذات طابع ماركسي : أن لم تكن مأخوذة أو مبلوغة لاشعوريا عن الماركسية، فسوف تكون مأخوذة من المصادر الكهنوتية و «المرقسية» العريقة التي صنعت التخلفات الغيبية في مصر والشام في الماضي كما صنعت «الماركسية» في لندن في الحاضر (ولاحظ هنا «بصمة الفراعنة» في التشابه بين هذين الاسمين!). ولهذا كنت أكبر في كتاباتي كثيرا أن الماركسية شيوعية مزيفة pseudo-communism صنعت في لندن، وأن الشيوعية الصحيحة والراдикаلية (أي الجذرية) يجب أن تصنع في موسكو.

(٦) منذ ١٩٨٣ و ١٩٨٤، بدأت بعض المراكز الجديدة في الغرب تشكل صراحة في خرافة مايسمى «توازن الرعب النووي» و «استحالة الحرب العالمية الثالثة». وبدأوا يعترفون صراحة باحتمالات حدوث حرب بين مراكز التكنولوجيا الاشعاعية - التي أطلقوا عليها أسماء أخرى اثارية ترتبط بما يسمى «حرب الفضاء» أو «حرب الكواكب» أو «أشعة الموت»، الخ! وهذه ليست فقط عملية دجل وتجهيل لاختفاء التاريخ الفرعوني القديم والمستمر للحروب والتشغيلات غير الحرة التي كانت تستخدم المواد الاشعاعية

من مراكز تحت أرضية أو من مراكز إرسال عالية قبل ظهور الوسائل الفضائية منذ الخمسينات، لكنها أيضا وفي الحقيقة عملية تعبر عن أن الدجالين من الحكام الرسميين والعسكريين لأمريكا (وعلى رأسهم الممثل السينمائي راعي البقر العجوز ريجان) وقعوا تماما تحت التنمية والتعمية، بحيث أصبحوا يستعدون لخوض حرب اشعاعية انتهت فعلا منذ سنوات! اقاما مثل الجندي الياباني المجهول الذي ظهره في إحدى غياهات اندونيسيا يستعد لاستئناف الحرب، بعد استسلام اليابان ثلاثين عاما!!

والحقيقة أن من يمكن قدرات فهم الكليات الصحيحة وراء الجزئيات الحاطفة، يدركون أنه لم تكن مصادفة أن تنبشته الذي مات سنة ١٩٠٠ ثم تبنى مثل أفكاره بعد ذلك، كان النقيض المكمل لما ركس الذي مات سنة ١٨٨٣ وتبنى لينين وسعاليين أفكاره بعد ذلك. فقد أفرزتهما امتدادات الأرضة اللاعقلية في الثقافة الألمانية، لتظهر شقى الرقى المعاصرة التي تقرر تشغيلها لسحق بقايا العقلانية الثغورية في أوروبا عموما، وفي ألمانيا وأقاليم روسيا خصوصا. وكان هذا هو التمهيد الضروري لمخططات إعادة قرض عصور وسطى شبيهة الطلامية جديدة على الشرق والغرب وما بينهما!

١١ مارس ١٩٨٥

(١١)

الشعر وحب الحياة^(١)

... ومن المصادفات السعيدة اني ما كنتش مشغول بالقراءة أو الكتابة في وقت اذاعة برنامج الأغانى الى اتركتم بتقليده اليوم، لقدرت أسمع تعليقاتكم خلال الأغانى. ثم فكرت اني أكتب لك الكلمة السريعة دي، للتعبير عن رأيي في بعض موضوعات الشعر والفلسفة.

وأبدأ خطايبى بأني أرجو انك لاتصدق حكاية الشاعر الى قال ان الشعر نوع من الفلسفة وان الفلسفة نوع من الشعر (وأنا بالتكلم هنا عن الفلسفة المتخصصة، مش عن الفلسفة التلقائية الى يشتغل كوظيفة من وظائف الذهن عند كل البشر). فالفلسفة والشعر موقعهم على طرفى نقيض بين أنواع وتخصصات التفكير والتعبير. وطبعاً فيه فلاسفة مزعومين كتير حاولوا يجمعوا الفلسفة نوع من الشعر، زى ما شيرهم حاولوا ويجمعوا في تحويل قطاعات كثيرة من الفلسفة الى أنواع من التصوف والشعرية واللاهوت والمخرفة الغيبية. لكن ده كله اهدار للفلسفة وتشويه وإسقاط وإلغاء للفلسفة بالمعنى الصحيح. يعني زى كده ما يحصل النهارده مثلاً في الاذاعة عندكم في البرنامج الى اسمه «قال الفيلسوف» - من خلال شغلعات إحدى الارتباعات وتعبير أو حوار تبرز به مثل دور اللاهوت والتصوف باسم الفلسفة!

لكن أيام أرسطو، ظهر التمييز الحاسم القاطم بين أنواع التفكير والتعبير المترتبة بالمنطق أو «البرهان» (زى الفلسفة والعلوم)، وبين الأنواع الأخرى من التفكير والتعبير الى لا تلتزم بالمنطق أو التحديد الرهائى : يعني مثلاً الرطويقا التي كان العرب يسموها «الحطابة» (ودى مقصود بيها عموماً البلاغة الى يلتزم بالتأثير العاطفى)، ثم طبعاً البوطيكا/ الشعر (وده ييلتزم بأثارة الخيال وانفعالات الحب والتفكير)، ثم السرفسطيكا/ المغالطات، الخ.

والمهم ان الفلسفة بالمعنى المتخصص هى عقل يلتزم بالحساب المنطقى والتحديد المنطقى، بينما الشعر المفيد فكراً هو عقل يلتزم بجمال الصور الذهنية والتعبيرية وأثارة أكبر قدر من الانتباهات والأفكار والمعانى، الى يتكون بالضرورة غير محددة أو متخفظة التحديد، وغير خاضعة للحساب المنطقى الراعى

(١) هذا الخطاب العامية، كتبه الى الشاعر محمد ابراهيم أبو سنة بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٦، وأرسلت منه حوالى ١٥ منشوراً الى مختلف الأشخاص.

من خلال اغراقهم في الآلام وفي الهم والغم والرهبة وفي كراهية الموت والرهبة من الموت، وبالتالي اغراقهم في عدم التفكير وفي البحث عن وسائل كاسحة لطمس وإلغاء العقل والاحساس، وعن أى سراب أو خداع ذاتي يعوض وينسى الآلام والهموم والرهبة.

والطريقة دي في التعويض ورد الفعل العكسي بالهروب من الواقع والهروب من العقل، معناها الذنعي والميلى السقوط في إثارات وأهراء الملذات الجيرافية، مع التعلق بالخرافات الروحانية وأوهام الغيب اللى تخفف آلام الحياة ورعب الموت. وعشان كده، تلاقى مثلا في التراث الكهنوتي القديم انهم كانوا بيعجمعوا بين اثارات الحزن والبكاء والتعجب أو الندب المعترف، وبين اثارات الجنس والحمر ونلاكى مثلا في تقاليد مجازيب التصوف الرثنى القديم (اللى انحوت بعد كده الى تبريرات للرمزية الصوفية المزعومة)، تقليد الجمع بين لذات الحمر والجنس وأكل لحوم البشر، مع خطرات العبادة والتقييس والروحانية!

وبعنا تلاقى انهم في الفلسفة بيعقولوا مثلا ان «الإنسان التعيس خير من الخنزير السعيد»، تلاقى في أسفار عشق الحياة النسبية الى الملك أو النبي سليمان ابن داود في القرن العاشر قبل الميلاد (مثلا سفر «الجامعة» في العهد القديم)، كلمات بتقول ان «الكلب الحى خير من الأسد الميت»، وان «في كثرة الحكمة كثرة الغم، واللى يزيد علما يزيد حزنا»، وان «قلب الحكماء في دار التواضع وقلب الجاهل في دار الفرح»، وان «كل شىء باطل» و «باطل الأباطيل» و «قبض الريح هراء فارغ»، وان الحقائق الوحيدة المضبوطة هي «الأكل والشرب» و «اللذة» و «الفرح» ثم انتظار «الدنونة» حساب الآخرة!

لكن من ألفين وتلتصحت سنة، الفيلسوف العقلانى المادى أبهقور رد على اتجاه اللاعقل الكهنوتي الفرعونى القديم، فقال ان اللذة الحقيقية والأطول مدى والمضبوطة أكثر، هي اتعدام الآلم وحصول السكينة أو «سكن النفس» وطمانينة الذهن (ودى اسمها عند أبهقور أتاراكسيا، وعند الرواقية أباتيا يعنى التحرر من الهوى)، وان عدم الخوف من الموت لايتأتى الا بتفنى التعلق بالحياة، يعنى خفض ملذات الحياة مع زيادة التعلق بالعقل والتفكير.

ولاحظ ان الجبهة والتجهيليين وأعداء الفلسفة والعقل، شغلوا منذ العصور القديمة هذا المبدأ الأبهقورى الخاص بالسكينة العقلية، فبجعلوا أبهقور فيلسوف اللذة الحسية! والشقلبة التزويرية دي مسجلة في أسفار العهد القديم!

وعلى كل حال، فالخلاصة هي ان حب الحياة أو عشق الحياة، معناها عند الناس زيادة ملذات الحياة. وده معناه عمليا زيادة متاعب ومشاق الحياة وزيادة آلام الحياة، نتيجة الأضرار المادية والبدنية والمعنوية والذهنية اللى بتترتب بالضرورة على عمليات الاستغراق في الملذات، ونتيجة الخوف من فقدان الملذات دي أثناء الحياة، ثم خصوصا عند الموت. يعنى كل الواحد مايتعلق بالحياة أكثر، يخاف عليها أكثر ويخاف من الموت أكثر، ثم كمان يتألم أكثر اذا حصلت له ظروف تحرمه من ملذات الحياة دي اللى اتعلق بيها.

ومن هنا، يبقى المبدأ العقلانى والمنطقى والعلمى والعصى الصحيح في هذا الموضوع، هو : ممارسة الحياة في اطار المحافظة على الحياة، يعنى في اطار خفض آلام الحياة وآلام الشيفوخة وآلام الموت - من خلال خفض التعلق بالحياة. وبعبارة أخرى، تجميل وتحسين الحياة بأبسط درجة ممكنة، وبالطريقة اللى تدمج الاستعداد لتحمل الحرمان الاضطرارى من أى شىء في الحياة، ومن الحياة نفسها عند الموت. وده معناه عمليا محاولة تحصيل أطول مايمكن من الحياة البسيطة الصحية الطمئنة بدون أمراض وآلام ومشاكل وهموم وأعباء، ومحاولة تحصيل أطول بقاء ممكن (واقميا مش تخريفيا) وهو البقاء المعنوى بوسائل التخليل الشخصى والعام.

وهنا تلاقى ان حب الحياة بالمعنى الصحيح، هو حب الصحة اللعنية والصحة البدنية وحب الطمانينة والصفا الفكرى وكراهية الآلام والمشاكل والهموم والاستعداد لتحمل الاضطرابات والضرورات (وأخرها الموت). والحياة التاجعة في هذا الاتجاه، ممكن نسميها حياة راضية، أو طيبعا. حياة كريفة، لكن مش يمكن طبعها نسميها حياة لذيذة!

ثانيا - خطابات وقائع شخصية (١)

(١) نص «أمر الإيداع» في مستشفى المجانين (٢)

نوفمبر ١٩٧٦

قبل أن أذكر نص أمر الإيداع، أوضح عملية الحصول عليه.

ففي يوم الاثنين الثامن من نوفمبر ١٩٧٦، استدعوني في إدارة مستشفى المجانين بالمعسبة بطريقة الرعب والسرعة والخطبة كالعادة. وفي إدارة المستشفى، لطعوني أكثر من ساعة بحجة أن «النائب العام» يزور المستشفى في ذلك اليوم ويريد رؤيتي بعد الانتهاء من المرور على المستشفى، ثم بعد الانتهاء من المشاغل الإدارية، الخ. وأخيرا أخلونني اليه في مكتب مدير المستشفى، حيث حاولت أن أتأكد من شخصيته، فقال لي مشكورا انه ليس النائب العام ولكنه رئيس النيابة العامة اسمه الدكتور علي فاضل. وأوضحت له عملية القبض على علي دمة نيابة أمن الدولة العليا بدون سؤال أو تحقيق منذ سبع سنوات [حتى ذلك اليوم في التاريخ المذكور] ، وأنتي أودعت زورا في مستشفى المجانين بحجة أنني عاجز عن الإدراك بدون السماح لي أو لولدي الاثنين حتى اليوم بالاطلاع على أمر القبض المقبوض على بوجه. ثم قدمت اليه صورة كربونية لبلاغ تقديم حافظة المرفقات السابعة عشرة الى النائب العام (على يد ولدي الاثنين مع والدتي برقم ٤٠٦١ / ١٩٧٦ مكتب فني في ٢٩/٦/٧٦). كما قدمت اليه مع البلاغ المذكور الذي يتضمن قائمة مرفقات الحافظة، أوراقا تتضمن قائمة بلاغاتي وأوراقي الى النيابة العامة، وكذلك قائمة بلاغات وأوراق ولدي الاثنين الى النيابة وغيرها.

والمهم أنني ألححت عليه أن يتصرف علي الأقل ليسمح لي بأن أطلع بأي شكل من الأشكال على أمر القبض المقبوض على بوجه، لأنني سمعت أنه يحتوي على تزويرات ملفقة ضدني سرا، أو يتضمن إشارة الى تلك التزويرات. ووافق علي ذلك، فأمر مدير ووكيل مستشفى المجانين بالمعسبة بأن يحضرا الملف الخاص بي وأن يبعثا فيه عن أمر القبض المقبوض على بوجه ليسمح لي بالاطلاع عليه. وبهذا مستولو المستشفى يماطلون. لكن السيد رئيس النيابة الذي اسمه كما قلت الدكتور علي فاضل كره عليهم وأمره بحسم، فأسرعوا الى احضار الملف وقدموا لي منه ورقتين لقراءتهما. فشكرت السيد المذكور شكرا شديدا، وترسلت اليه أن يسمح لي بنقل هاتين الورقتين، فوافق علي ذلك أيضا.

وبعد الحاح، سمحوا لي أخيرا بأن أنقل الورقتين المذكورتين بطريقة السرعة والخطبة والضغط الذهنية غير المعتادة، بحيث كنت أنقل كلمات الورقتين نقلا شبه ألي، وعندما أعدت قراءة مانقلته بعد أن أرجعوني الى عنبر ١٢ الذي أوجد فيه، اتضح لي أنه ليس «أمر القبض» كما قالوا لي جميعا، ولكنه «أمر الإيداع» في مستشفى المجانين، ويتضمن تلخيصا مختصرا عن أمر القبض، الذي سمعت أنه يحتوي على تزويرات ملفقة ضدني، والذي لم أطلع عليه حتى كتابة هذه السطور [وحتى اصدار هذا الكتاب] ١ وعلى كل حال، أورد فيما يلي نص مانقلته عن الورقتين المذكورتين :

(١) في الخطابات أو فقرات الخطابات التي سأذكرها في الصفحات التالية، سأحاول مراعاة الترتيب الزمني لتواريخها، لكن في اطار مراعاة سياق الموضوعات المترابطة. وهي عبارة عن خطابات كتبها وأرسلتها من داخل مستشفى المجانين بالمعسبة، ثم خطابات كتبها وسلمت جنسيتها بعد الإفراج عنني. وقد حطمت منها الشكليات التي تفرضها الظروف.

(٢) أرسلت من هذا الخطاب الذي يتضمن نص أمر الإيداع، حوالي ١٥٠ منسوخا الى مختلف الجهات.

د في المحضر رقم ٣١٥ سنة ١٩٧٠ حصر أمن الدولة العليا

نحن صهيب حافظ وكيل نيابة أمن الدولة العليا

بعد عرض الأوراق على رئيس النيابة

ومن حيث أن الواقعة تخلص فيما أبلغت به إدارة المباحث العامة بتاريخ ١٩٧٠/٤/٤ من أن المتهم اسماعيل عبد الحلوم المهدي الحرر السابق بجريدة الجمهورية التقى في القاهرة بالصحفية الأمريكية مارجريت بالاس^(١)، حيث سلمها بعض مخطوطاته بالعربية والإنجليزية فيها طعن على نظام الحكم القائم وعبارات ماسة بالسيد رئيس الجمهورية، طالبا منها العمل على نشرها بالخارج، فابلغت ذلك وسلمت المخطوطات آنفة الذكر.

وحيث دعى المتهم اسماعيل المهدي، وقضى ابداء أقواله [١١١] وأخذ في ترديد بعض العبارات غير المترابطة [١١٢]، مما دعا إلى فحص حالته العقلية، فأحيل بتاريخ ١٩٧٠/٤/٨ [الصواب ١٩٧٠/٤/٩]^(٢) إلى مستشفى الأمراض العقلية والنفسية لبيان مدى مسئوليته عما وقع منه.

ومن حيث أنه وقد تبين أن المتهم اسماعيل عبد الحلوم المهدي سلم بعض المخطوطات التي تتضمن سباً [١١٤] في السيد رئيس الجمهورية وتمريضاً بالنظام القائم إلى صحيفة أجنبية، وتحققت العلانية لتلك المخطوطات ويتداولها بين أيدي العديد من تداولوها - سواء الصحيفة المبلغه^(٣) أو غيرها من المختصين - ويكون المتهم بذلك مرتكباً للجريعتين المنصوص عليهما في ١٠٢ مكرر و ١٧١ و ١٧٤ من قانون العقوبات، إلا أنه وقد اتضح من التقرير الطبي العقلي أنه مصاب بعاقة في العقل تجعله غير مسئول عما وقع منه [١١١] ، وبذلك تقتنع المسؤولية الجنائية عملاً بالمادة ٦٢ قانون العقوبات،

لذلك، وبعد الاطلاع على المادة ٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية، تأمر :

أولاً - بتقيد الأوراق بدفتر الشكاوى : شكوى إدارة المباحث العامة ضد اسماعيل عبد الحلوم المهدي.

(١) بعد فصولي التصلي وحرمانى من العمل، كنت أصطل بالكثيرين مع رجال المسكر الاشتراكي (وكذلك لى أحيان نادرة بأشخاص من بلدان أخرى) وأعطيهم نسخاً مما أكتبه عن حرمانى من العمل والرزق ومن التعبير والنشر. ثم كانت هذه الصحيفة الأمريكية أول شخص أمريكى اتصل بما فانتبهوا هذه الفرصة وقرروا القبض علىّ للايحاء بأننى أصطل بجهات غريبة وليس بجهات شرعية!! ويرجع هذا التخطيط الى سبوين : الأول، محاولة تغطية صلاتهم وأدواتهم وأنصارهم من الماركسيين والمتمرسين المصريين الذين كنت أختلف معهم وأشكك فيهم، وذلك باظهارى بظهر التايغ للفراب! والثانى - وهو الأخطر - ترهيب قرأتين للاستخدام فى التزييف والتزييف فى المستقبل (بعد النجاح فى تصليتى كما كانوا يحملون)، وذلك بالقاء مسئولية تصليتى على السوفييت. يدعى أنهم كانوا وراء القبض علىّ لاتصالى بالأمريكان! (وخبرصاً أن ايداع الحصور فى مستشفيات المجانين كان مجعاً لئذاً فى الإجماع السوفييتى!!). وقد سمعت مثل هذا التعليق بالقل من بعض الأشخاص - الذين لم يكونوا يعرفون أننى قابلت تلك الصحيفة الأمريكية بعد استئذان السوفييت! بل إن صلاح متصّر أشار قعلا فى كلمته فى الأهرام فى ٢٥ مارس ١٩٨٧ إلى المسئولية المزعومة للسوفييت وللإخبار المزعومين للسوفييت عن إيداعى فى مستشفى المجانين فى عهد عبد الناصر !!

(٢) الإشارة الى تاريخ إصدار أمر التحريك، مقصود بها هنا المغالطة، لأن الأمر المذكور صدر الى سجن باب الخلق بتحويلى فى صباح اليوم التالى ١٩٧٠/٤/٩ الى العباسية، وذلك بعد أربعة أيام فى سجن باب الخلق، حيث أن القبض علىّ وتقليدى الى وكيل النيابة المذكور حدث فى يوم ١٩٧٠/٤/٥. لكن النص أعلاه لم يذكر اطلاقاً تاريخ القبض علىّ. كما أنه لم يذكر فترة حجزى فى السجن!! وهذا فى الحقيقة نوع من التزوير أيضاً!!

(٣) لاحظ أن عملية الإبلاغ هذه انتهت الارتباط بين الجهات الأمريكية والجهات المصرية فى تدبير عملية القبض علىّ بحجة تلك الصحيفة باللات!!

مادة : بث دعاية مثيرة. وتحفظ لاداريا.
ثانيا : بحجز المتهم في أحد المحال المدة للأمراض العقلية الى أن تأمر بإخلاء سبيله.
القاهرة في ١٩٧٠/٥/٣١ وكيل نيابة أمن الدولة العليا صهيب حافظ «
[وقد اعتمد هذا النص رئيس نيابة أمن الدولة العليا صلاح نصار ثم النائب العام على نور الدين،
واطلعت عليه في العباسية يوم ٨ نوفمبر ١٩٧٦]

(٢) بخصوص موقف أحمد الحواجة (١)

الثلاثاء التاسع عشر من ديسمبر ١٩٧٨

... أحمد شاذي نقيب فرع القاهرة للمحامين

... أولا، أردت أن يتحمل معكم السيد أحمد الحواجة المسئولية عن التصرف ازاء هذه الأوراق التي
يتركز المظلمين على بواطن الأمور أن اهدارها ليس عملية غير محسوبة في حسابات المستقبل، مهما
كانت سهلة وجزائية في الحاضر. وثانيا، أن السيد أحمد الحواجة قد تورط شخصيا في هذه المشكلة
الجنائية وأصبح طرفا مباشرا فيها، خصوصا يوم التاسع من أبريل عام ١٩٧٠ - كما ذكرت في المرقن
الكبير التالي صفحة ٣٤-٣٥ ...

فالسيد أحمد الحواجة، النقيب الأسبق الذي أعيد توليه نقيبها للمحامين منذ أسابيع، كان على اتصال
بهذه المشكلة الجنائية وتزويراتها قبل القبض على... من واقع شكاوى المتعددة اليه وإلى مجلس نقابة
المحامين منذ عام ١٩٦٩ وأوائل عام ١٩٧٠، كما وصل اليه «النداء» المفصل الذي وجهته إلى «الرابعة
الدولية لحقوق الإنسان والديمقراطيين» أثناء انعقاد مكتبها الدائم في القاهرة في أواخر ١٩٦٩، والذي كتبت قد
سلمت نسخة منه إلى المستر شاندرام سكرتير عام الرابطة المذكورة ونسخة أخرى إلى العضو الفيتنامي في
مكتبها الدائم.

ولما كان السيد أحمد الحواجة لا يستطيع أن يدعي أنه لا يعرفني بشخصي أو لا يعرف ما تعرضت له من
تزيورات، فإن هذا ينسر أسباب موقفه أزاوي عند ظهوره المفاجيء في وجهي يوم التاسع من أبريل ١٩٧٠
بينما كنت واقفا مع الشرطي المكلف باقتيادي وحراستي، وذلك أمام موظف النيابة العامة في دار القضاء
العالي الذي تولى اعتماد تأشيرة نهاية أمن الدولة عنى (وكنّا قد مررنا على مبتها بشارع زكي قبل ذلك
مباشرة) - وهي التأشيرة التي تضمنت أمر نيابة أمن الدولة العليا المرفخ في اليوم السابق أي الثامن من
أبريل ١٩٧٠ بتحويلى إلى مستشفى المجانين بالعباسية، نقلا من سجن باب الحلق الذي وضعوني فيه
أربعة أيام (من الخامس حتى التاسع من أبريل ١٩٧٠).

ذلك أنه إذا افترضت أن وصول السيد الحواجة إلى ذلك المكتب بالذات في النهاية العامة بدار القضاء
العالي صباح التاسع من أبريل ١٩٧٠ كان مصادفة غير مقصودة، فقد كان واجبه الانساني - إن لم يكن
الأخلاقي أو المهني أو القانوني - يحتم عليه على الأقل أن يرد بكلمة انسانية على توصلى اليه
ومناشدتى له أمام موظف المكتب المذكور بأن يتدخل لدى ذلك الموظف لينجم طلبة بالإطلاع على أمر
القبض الذي قبضوا على - بوجهه بدون السماح لي بالإطلاع عليه، والذي كانتا يحولوننى بوجهه إلى
مستشفى المجانين بدون الإطلاع عليه أيضا وبدون سبب لهذا التحويل! لكن بدلا من أن يوجد لى على
الأقل ولو كلمة «معلش» أو «شد حيلك»، أخذ يهلق في وجهي مستعرضا أثناء كلامي معه ما استطاع
استعراضه من حركات استفزازية وهو يضحك ساخرا!

وهذه الواقعة - التي كان يتصورها من بحر كين الخيوط السرية عملية شطارة واستهانة - هي بلا شك
واقعة ذات خطورة قصوى لدى كل من يتأملها من ذوى الإدراك السياسي البعيد النظر. ولاتتمثل
خطورتها فيما تعبر عنه من انفضاح مكشوف وثقة عمياء في أن تحويلى إلى مستشفى المجانين كان يعنى

(١) هذا الخطاب الذي أوردته لقررات سرية منه، أرسلت منه أكثر من ٩٠ منشوخا.

في تصوراتهم المحققة القاتل في «بئر» لا يمكن أن أخرج منها حيا أو قادرا على الادراك والتذكر، ولكن الأهم هو أن استخدام النقيب العام للمحامين - الممثل الأعلى لمهنة الدفاع عن الحق والعدل - في مثل هذا الموقف، إنما هو دليل ثابت يكشف حقيقة الملامسات والاستهتافات والمخططات والحسابات التي ارتبطت بهذه المشكلة الجنائية (التي هي مجرد جزء من مشكلة أو مشاكل أكبر كثيرا). الأمر الذي يكشف أيضا نقتهم في استحالة وصول نور العدالة - أو حتى أضواء النفض الانتهازي - إلى جرائمها وخفاياها، ويكشف مدى الضمانات الدولية والمحلية وطبيعة الارتباطات وحسابات علاقات القوى الدولية والمحلية التي كانت تضمن لهم ذلك في المستقبل أيضا!

وإذا افترضنا أن الادراك السياسي لهؤلاء الذي وضعوني في هذه المواقف لا يصل إلى التفكير في مثل هذه الاعتبارات والحسابات البعيدة المدى التي كان يفكر فيها من هم أعلى منهم، فمن المؤكد أنه هو بتفكيره ... وبخبراته في ... كان مهتما على الأقل بضمان التخلص من أي شكاوى أو بلاغات جديدة قد أرسلها إليه، وذلك بتحويل الواقعة المذكورة إلى تهريب «شخصي» يبرر به إهدار شكاوى وبلاغاتي، أي بتحويل موقفه المذكور إلى اتهام لي بالزعم أو بالتخيل الجنوني! ...

وقد ظهرت في بعض مراحل الدولة الإسلامية عاهرات كن يمارسن الفاحشة بدون حرج، ثم يتمسكن بشروط البيئة في حد الزنا فيطلبن توقيع حد القتل على من كان يشهد جرائمهن ويبلغ عنها بدون الحصول على العدد المنصوص عليه شرعا من الشهود وهو أربعة رجال! ...

(٣)

السبت، الرابع من يوتية ١٩٧٧

... صلاح حافظ بمجلة روز اليوسف (١١)

... هذه الأوراق بخصوص ما تعرضت له أخيرا في مستشفى المجانين من ضرب وإهانات وتهديدات، رجاء التكرم باتخاذ التصرف الذي يليه عليكم الضمير والواجب الإنساني إن لم يكن الواجب المهني والقانوني.

وقد أرسلت إليكم من قبل أوراقا كثيرة بخصوص ... وكانت خطاباتي السابقة إليكم كاملي ... وبغض النظر عما أشرت إليه في الأسبوع الماضي عن انهيار «الشيوعية الدولية» وانتصار «الشيوعية المحلية»، فإن أمامكم موقفا يفرض عليكم أداء واجبكم الأخلاقي والإنساني أو المهني أو القانوني - حتى لو كان من يشكر إليكم شخصا يستحق الاعدام شتقا أو رميا بالرصاص. ذلك أن أداء الواجب لا يخضع لزوايا النظر ولا يخضع لمواصفات الضحية. فسواء نظرتم إلى الموضوع من زاوية «ثورة بوليو» أو «ثورة مايو» أو «ثورة أكتوبر ورمضان» أو أي «ثورات» بأي أسماء من الشهود العربية أو الأفريقية وبأثر تقدمي أو بأثر رجعي، فإن أقل ما يليه عليكم الواجب هو التعاطف مع من يتعرض لإهانة كيانه وحقوقه القانونية والإنسانية.

ثم إنه يقال إن هناك شيئا اسمه «ميثاق الشرف الصحفي» (ولا أعرف اسم الشهر الذي صدر فيه)، ورغم أن بقائي على قيد الحياة متمتعا بالقدرة على التفكير والتعبير في داخل مستشفى مجانين بأمر النيابة وأجهزة السلطة هو في حد ذاته دليل أدانة بفضح أكلوبة ذلك الميثاق وبفضح نفاق ودجل من أسدروا، إلا أنني أطالب من يصدقون ذلك الميثاق بأن يشتروا موقفهم عمليا بمحاولة - فقط بمحاولة - التصدي لما تعرضت وأتعرض له عما يتناقض مع أي ميثاق من أي نوع.

وإن من يفعل ذلك، لقا بفعله من أجل نفسه للمستقبل وليس من أجل غيره. فمن حسن حظ المستضعفين المهذرين أمثالي أن الأجهزة السوفييتية لاتزال باقية، وتزايّد قدراتها حتى في مصر وإسرائيل وفي يوغسلافيا ورومانيا. قاللي انتهى هو عصر تيتو وشاوشيسكو وهنري كوربيل وعبد

(١١) أرسلت من هذا الخطاب حوالي ١٤٠ منشورا. ويصل المرسل إليه حاليا ومنذ إحالته إلى المعاش في صلب أخبار اليوم والجمهورية والمساءلة الخ.

التناصر وطواغيت «الأدوات المستقلة» للبرجوازية الدولية الذين كانت تحميمهم المظلة التكنولوجية للبرجوازية الدولية وتكفل لهم ضمانات «علم التدخل» أثناء اقتراسهم لشعبيهما ولولا هذا التغير الجذري للطرف الدولي في عكس الاتجاه الذي تتصورونه، لما استطعت أن أكتب اليكم هذه الكلمات رغم أنف زبانية «ثورة» يولييه ومايو ورمضان وأعداء الشيوعية الدولية...

(٤) الجمعية الفلسفية المصرية (١)

الأربعاء أول أغسطس ١٩٧٩

... عزمي اسلام أستاذ الفلسفة بأداب عين شمس والكويت
... وكنت قد أخذت عنوانكم الجديد بالترجمة بمصر الجديدة من بريد القراء من أحد الأعداء التي وصلتني بالمصادفة من جريدة الجمهورية في العام الماضي ١٩٧٨. ثم قرأت أخيراً في جريدة الأهرام عن اختياركم سكرتيراً عاماً للجمعية الفلسفية المصرية، فقررت أن أكتب اليكم.
ذلك أنه ينبغي أن أسألكم: أليست هذه «الجمعية الفلسفية المصرية» هي الجمعية الفلسفية القديمة التي كنت أنا قد قمت بتأسيسها وتكوينها مع مجموعة من خريجي دفعتنا وبعثنا مقرها في نادي المعلمين ببلدان الأوربا عام ١٩٥٨؟

أليست هذه هي الجمعية التي استصدرت بنفسى ترخيصها بعد أن قمت بتكوين مجلس إدارتها الذي اتفقت معكم على أن تكونوا أحد أعضائه، كما اتفقت مع الأستاذ حسن شاهنا على أن يكون رئيسه؟! وأنتم تعرفون وتذكرون بلاك أني لم أشارك في ذلك المجلس لجرد إبعاد الجمعية عن الشبهات السياسية كما تصورت آنذاك! فهل جمعيتكم الفلسفية هي جمعية جديدة بترخيص جديد، أم أنها نفس الجمعية القديمة التي قمت بتكوينها واستصدرت بنفسى ترخيصها أنا وزميلتنا مريم جرجس وزميلنا عيسى جبران؟! وهل قمت بعد ذلك بتغيير نظامها وسترليها؟! ...

... ان الجمعية الفلسفية كانت كما تذكرون من أهم وأعز ما حاولت انجازها للفلسفة عام ١٩٥٨ - لولا أن توقفت مشروعاتي عن المجلة الفلسفية وسلسلة المظهرات الفلسفية (التي كنت قد تعادلت عليها للجمعية مع الناشر لطف الله سليمان)، عندما بدأت مراحل الظلام المكشوف ضد الفكر والفلسفة منذ بداية ١٩٥٩. وفي فترة اختفائي عن البزليس ثم في فترة السجن بعد ذلك، انقطعت علاقتي طبعاً بالجمعية! فهل يمكن أن تفيدوني أي افادة عنها؟! ... (٢)

(٥)

السبت ١٥ يونيو ١٩٨٥

... فتحي وضوان (٣)

... لكن أرواقي السابقة لم تثر اهتمامكم. ثم سمعت منذ أسبوعين أنهم عقدوا مؤتمراً في القاهرة عما

(١) أرسلت من هذا الخطاب حوالي ٤٠ منشوخاً. هذا، والجمعية الفلسفية المذكورة، التي استولوا عليها ثم جعلوا رئيسها إبراهيم يومى مذكور رئيس المجمع القوي، أصبحت اليوم أداة لاعتقية ضد الفلسفة والعقلانية وواضح أنهم أسقطوا عضويتى منها - وأنا صانعتها ومؤسسها - لأنهم قطعوا أى صلة بيني وبين الجمعية ولم يحاولوا الاتصال بي!!

(٢) طبعاً لم يهتم المرسل اليه بإثارة على خطاى أو بالاتصال بأسرتي التي يعرفها، حتى سمعت بوفاته منذ سنوات! وفي عام ١٩٨٩، قرأت أن سكرتيرها العام الجديد - الذي هو أيضاً من أنصار التلقينية الإسلامية الذين تستخدمهم الحكومة كآداة للفلسفة - اسمه حسن حنفي.

(٣) أرسلت من هذا الخطاب حوالي ٥٠ منشوخاً.

يسمونه «حقوق الإنسان»! وأضحكني ذلك كثيرا، خصوصا عندما عرفت أنكم توليتم رئاسته... ويهمني أن أشهر هنا أيضا إلى أنني أرسلت أوراقا كثيرة إلى مايسمي «جمعية أنصار حقوق الإنسان»، وخصوصا محمد عبد الشافي اللبان وعبد الحميد عبد الغني والدكتور عبد المحسن حمودة (الذي زارني في العاصمة مرتين وأعطيته أوراقا كثيرة)، وإلى «الجمعية العربية لحقوق الإنسان» (د. سعد الدين إبراهيم^(١))، إلخ. لكن اتضح أنهم جميعا يرون أن حقوق الإنسان «امتياز» خاص للإسلاميين...

(٦)

الأحد العاشر من أغسطس ١٩٨٦

... مرتضى المياغي^(٢)

... استطعت أن أحصل وراء الأسوار على أعداد مجلة أكتوبر (من فبراير إلى يونيو ٨٦) التي نشرت فيها بعض مذكراتكم أو ذكرياتكم عن النظام الملكي السابق وعن تحضيرات حركة الجيش . ولّى أحد الخطابات الدورية الكبيرة التي أكتبها شهريا بعنوان «درشات شخصية وثقافية من مستشفى المجانين» (الخطاب رقم ٥٢ المكون من ١٢٤ صفحة) ، كتبت عنها تعليقا في ثمانى صفحات ، أشرت في بنائه إلى «مرقف الصمت وعدم المناقشة» الذي اتخذ إزاء هذه المذكرات بهدف دفن وقائعها الهامة تاريخيا . لكن لأنني أنظر إلى هذه الأوراق من منظور النقيض ، ولأن تعليقي عليها تضمن الكثير من الملاحظات السياسية المضادة أو الشديدة ، لم أستطع أن أرسل إليكم صورة منها . ورأيت لمجرد التعبير عن اهتمامي بالموضوع - بغض النظر عن اتجاه هذا الاهتمام - أن أكتفى بهذا التنويه عما كتبت في الخطاب المذكور ، الذي أرسلت منه أربع نسخ إلى النائب العام وفؤاد كامل بالأذاعة وحزب التجمع والدكتور مصطفى محمود.....

(٧)

رفض مطلق لعملية النقل الاجبارى المزور إلى بهمان

الأحد ٢٩ مارس ١٩٨٧

... محمد عبدالعزيز الجندي النائب العام وإبراهيم نافع وصلاح منتصر: بخصوص ماشره عنى الأهرام في ٢٤ و ٢٥ مارس ١٩٨٧ منسوبا إلى النائب العام^(٣)
... نشرت صحيفة الأهرام في الصفحة الأولى يوم ٢٤ مارس ١٩٨٧ خبرا منسوبا إلى السيد النائب

(١) كنت أرسل خطاباتي إلى الأستاذ المذكور الذي يعمل بالمهامة الأمريكية وبالأهرام. لكن لم أعرف إلا متأخرا أن الأمين العام لتلك المنظمة هو الضابط محمد فائق وزير الاعلام في السنوات الأخيرة من عهد عبد الناصر. والذي أشرف اذذاك على ما تعرضت له من فصل تسمى من العمل الصحفي وحرمان من النشر ثم ايداع في مستشفى المجانين (كما ذكرت في ص ٤٤).

(٢) أرسلت من هذا الخطاب ١٢ مستورا.

(٣) لم يسمح الوقت إذ ذاك بأن أرسل أو أعطى من هذا الخطاب لإعانة متسرخات عن طريق أسرى . وكذلك إلى إدارة الجيأسيه ثم إلى بهمان التي نقلت إليها في اليوم التالي . انظر تفاصيل هذا الموضوع فيما أوردته من وقائع وتوضيحات في الفصل الثالث من التقديم (من ص ٥٤) .

العام بعنوان « حفظ التحقيق في قضية الصحفي اسماعيل المهدي بعد تدخل نقيب الصحفيين » . ثم علق على ذلك في اليوم التالي الأستاذ صلاح منتصر في كلمة اليومية في صفحة ٧ بعنوان « حكاية زميل » ، مشيراً إلى خطاب أرسله ابني الأصغر طارق إليه وإلى الأستاذ إبراهيم تافع نقيب الصحفيين ورئيس تحرير الأهرام ... لكن ماثراً في الیومین المذكورین یحتاج إلى تصحيحات وتوضیحات كثيرة : أولاً ، لأنه يتعلق بما يمكن أن يتعرض له من تطورات أو مضاعفات إجرامية على أيدي زبانية الطب المجاني المسى بالعقل أو المسى بالنفس ، وسواء في مستشفيات حكومية أو في مستشفيات خاصة . وثانياً ، لأنه يرتبط ببعض الأضرار أو المتضمنات القانونية الضارة في الحاضر أو في المستقبل الذي لم تتحدد معاملة بعد . ولهذا ، أرجو أن تتسع الصدور للتوضيحات التالية :

١- في المحضر المذكور ١٩٧٠/٣١٥ حصر أمن دولة علياً الذي أودعت بوجهه في مستشفى المجانيين ، حفظ التحقيق إذ ذاك قبل أن يبدأ : حيث ادعت نهاية أمن الدولة العليا أنها لم تستطع إجراء تحقيق معي بسبب عجز عن التعبير ، ثم أبدتها مستشفى المجانيين في ذلك مؤكدة أنني مصاب بعاهة في العقل تعجزني عن الإدراك والتعبير ، وهذا مانص عليه « أمر » إيداعي ... فكيف يحفظ النائب العام تحقيقاً يحفظ بدون أن يحدث أصلاً ، وبدون أن يفتح مرة أخرى طوال سبعة عشر عاماً ، إلى درجة عدم السماح لي حتى اليوم ولو بالاطلاع على أمر القبض الذي قبض على بوجهه ؟!

٢- أن ابني طارق اسماعيل المهدي ارتكب منذ عام ١٩٧٨ الكثير من التلغيفات ثم التزويرات الضارة بمصالحى كبت عنها من قبل إلى مختلف الجهات القانونية والصحفية وغيرها (وأخر نسخة من هذه الأوراق أرسلتها منذ أسبوعين فقط إلى الدكتور على لطفي رئيس المجلس الأعلى للصحافة بتاريخ ١٥ مارس ٨٧) . وإذن فهو لا يتحدث باسمي ولا يعبر عن مصالحى ، بل ولا يكفيني شر أضراره الشخصية أو القانونية - التي يدفعه إليها من يحركونه من أعدائي الشخصيين أو السياسيين أو الإداريين . أو يدفعه إليها طيشه وانعدام خبرته (بالطريقة التي يعبر عنها التعبير الشائع : « الهالة على الشيطنة ») . وأكتفى بهذا التوضيح بدون الدخول في اتهامات ضده .

٣- حكاية اعتباري « مريضاً عادياً » التي تكررت في الأهرام في يومي ٢٤ ، ٢٥ مارس ١٩٨٧ منسوبة إلى النائب العام ، هي نكتة غير مفهومة أيضاً ^(١) ... لكن سواء كان المقصود بالمرض « العادي » أنه مرض بدني (باطني) مثلاً أو مرض في عيني الباقية المصابة فعلاً بالاتصال الشبكي الجزئي (١) ، أو كان المقصود به مرض نفسي بالمعنى الذي ينفي المرض العقلي ، فإن تقرير ذلك ينهي علاقتي بمستشفى المجانيين وبالجهات المختصة بعجز المرضى العقلين تبع التياه العامة أو غيرها ، وبالتالي يجب ألا أبقي إجبارياً في مستشفى حكومية أو خاصة ، ويجب على نقابة الصحفيين أن تسعى للإخراج عنى من عجز أصبح غير قانوني ، بدلاً من أن تسعى لعلاجه من مرض مزعوم لم أطلب علاجه منه !

فسواء كنت مصاباً في بطني أو في قديمي أو في عيني أو مصاباً في نفسي (إصابة غير عقلية) ، فلا تملك نقابة الصحفيين ولا النيابة ولا غيرها أن تهجنني إجبارياً بحجة علاجي رغم إرادتي من ذلك المرض المزعوم !! فلماذا تفرض نقابة الصحفيين لنفسها سلطة الاعتداء على حقوق القانونية والمنية والاسانبة بحجة علاجي إجبارياً من مرض « عادي » مزعوم ؟! ولماذا تهدد أموال النقابة والأعضاء في مثل هذا الاعتداء ؟!

٤- إن ما يسمى المستشفيات أو المصحات « الخاصة » أسوأ وأنكى من مستشفيات المجانيين الحكومية . صحيح أنه لا توجد فيها في المعتاد اعتداءات من النوع الفاضح المكشوف . لكن السبب هو أنها تركز نشاطها على جريمة أشد وأنكى وعلى اعتداءات أكثر إجراماً . هي ما يسمى « العلاج » الطبي !! وإذا كنت أنا قد كتبت متنازلاً عن طلب التحقيق في الجنايات والجرائم الحكومية ، ومطالبها بالانقراج

(١) ولهم عدم وضوح ماثرتة الأهرام ، فهذا يؤكد أن المطايخ الرسمية للقانون في مصر استمرت بعد قرار رفع المجز عنى لى اعتبارى مريضاً عقلياً ليس على ذمة النيابة ، مما يعنى الاستمرار فى اسقاط أعليتى وحرمانى من حقوق العمل والتعبير . -

الخ. كما حدث فعلاً حتى الآن !!

عنى إفراجا طبيا كشيخنص انهزم فى معركة الصراع ضد الاجرام الحكومى الشامل - كل ذلك بسبب حقنة ذهنية تعرضت لها فى العباسية واستنتجت منها أن السوفييت تخلوا عن استخدام ضغوطهم وضرراتهم ومؤثراتهم الاشعاعية فى منع « العلاج » الذهنى عنى كما كانوا يفعلون منذ أكتوبر ١٩٧٣ ؛ فهل يكون الرد على ذلك هو تحويلى إلى مستشفى أخرى تستخدم جرائم واعتداءات « العلاج » الذهنى أكثر ما تستخدم الضرب ، وتقتل عقول ونفوس الضحايا مع احترامهم كبهكات بدلا من إهانتهم بالشتائم القلرية !! كالمتجبر من الرمضاء بالنار !!

.....

٨- بناء على التصحيحات أعلاه ، أرجو أن تتصرف نقابة الصحفيين للإفراج الفوري عنى من المستشفى العقلية أو النفسية بالعباسية ، وأن تقنع عن أى محاولة لنقلى إلى مستشفى خاصة للاضرار بى ومضاعفة ما أتعرض له من اعتداءات ومشاكل وآلام .

٩- سبق أن أرسلت إلى السيد النائب العام وإلى السيد نقيب الصحفيين وإلى مختلف الجهات والشخصيات العامة، مئات هلى آلاف الخطابات التى تحتوى بيانات محددة ومختصرة عنى وعن أسرتى وعما أتعرض له وعما أطلبه أو أرغضه . فأرجو التكرم بالاعتماد على هذه البيانات ، أو الاتصال بى بأى طريقه للحصول على بيانات أخرى - وذلك بدلا من الاعتماد على العناصر غير المسجلة لى وغير المعبرة عن مصالحى (وخصوصا ابنى طارق)

(٨)

الوقفة

تحريرا فى ٥ نوفمبر ١٩٨٨

... مصطفى شردى رئيس تحرير صحيفة الوفد (١)

... وترفض صحافة حزب التجمع (الذى لست عضوا فيه) رفضا مطلقا أى فضع أو حتى نقد للنصرية السوداء ، وكذلك أى نقد للماركسية التى يتحدر منها الاتحاد السوفيتى اليوم . فقد رفضت لى صحيفة الأهالى مقالا صغيرا مؤرخا فى ١٨/٨/١٩٨٧ (فى العام الماضى أيام الأخ حسين عبدالرازق) عن محمد هيكى وخطة الحلف الاسلامى فى المنطقة ، فاضطرت إلى قطع صلتى بالصحيفة منذ ذلك الوقت . ثم حذروا لى فى مجلة « أدب ونقد » بعض العبارات المخففة عن الماركسية التقليدية ، وبدأوا يتصرفون لتقطع علاقتى بالمجلة بطريقة أوبأخرى . لهذا ، رأيت أنه ربما يمكن أن أنشر لديكم بعض ما يتعلق بالمجالين المذكورين ، فى الإطار الذى يسمح به اتجاهكم العام .

وكننت قد كتبت تعليقات دراسية فى مستشفى المجانين عن كتاب محمد هيكى « ملفات السويس »

(١) من هذا الخطاب ، تبدأ الملحقات المأخوذة من فترة ما بعد الافراج عنى فى أول بريله ١٩٨٧ . ومعظم خطابات تلك الفترة ، أكتبها للتصير ولتسجيل الوقائع للمستقبل . ولهذا أسلمها أحيانا إلى المرسل إليهم بىنى ، حتى لا تتسبب المشاكل فى ظروف المقابلات السريعة والكلمات السريعة . ولى كل الأحوال ، أسلم منها أيضا منسوخات أخرى إلى الأشخاص المتصقين بتلك الجهة أو المعنيين بالموضوع ، كمشهود على الوقائع .

وهذا الخطاب أعلاه ، سلمت منسوخاته الأخرى إلى بعض محررى الوفد (مدير التحرير جمال بدوى والمحرر سيد عبدالعاطى ثم محمد عصفور الحامى وغيرهم) ، وإلى آخرين أيضا . وكان مصطفى شردى قد رفض الرد على مكاتلى التلفزيونية وحررتى إلى جمال بدوى ، نبدأت التعامل مع هذا . وبخصوص مناقشة أفكار محمد هيكى المقترحة أعلاه ، و التى رفضت صحيفة الوفد لكرتها أصلا ، وضمت هذه المناقشة فصول التقديم الكبير الذى أضفته إلى الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ .

(تعليقات خاصة لا تصلح للنشر)، ثم استفدت منها في تجهيز الموضوعات والفقرات اللازمة لكتابة دراسة للنشر عن كتابه الجديد « سنوات الغليان ». وفكرت في أنه ربما يمكن أن توافقوا على نشرها في صحيفتكم الغراء .

وهي تعتمد على التحليل المنطقي السياسي لتصورات هيكل وعلى تفصوص بعض وثائقه مع بعض الوقائع الأخرى الحاسمة . وتدور حول التمييز بين دور « العميل » ودور «الأداة المستقلة » ، والتمييز بين الخطة الإنجليزية والخطة الأمريكية إزاء الانقلاب الناصري الذي قام تحت التحكم والمراقبة الأنجلو أمريكية . فالخطة الإنجليزية كانت تستهدف تأديب مصر بالغزو العسكري المباشر ، بينما الخطة الأمريكية كانت تستهدف تأديب مصر بنظام عبد الناصر ، مع استخدامه في توريث الاتحاد السوفيويتي ، كمقدمة تدميرية تبادلية للحرب العالمية الثالثة التي بدأت مخططاتها منذ فشلت جهودش المحورية في الاستيلاء على موسكو .

ويمكن أن تتكون هذه الدراسة من مجموعة مقالات تبدأ بمجرد انتهاء هيكل من مقالاته في الأهرام ، أو تبدأ قبل ذلك في أي وقت يحدده (لأنه استهلك مقالاته السبع الأولى في استرجاع وتكرار آرائه عن فترة حرب السويس) . ومن ناحية أخرى ، يمكن الاكتفاء بتلخيص الدراسة كلها في مقالة واحدة مطولة ، إذا رأيتم ذلك ، وفي الوقت الذي ترونه . إذا المهم - في حالة موافقتكم المهنية على التعامل معي - أن تتكرموا بإفادتي عن الاقتراح الذي توافقون عليه أو عن أي اقتراح آخر ، حتى أراعي ذلك في طريقة الكتابة ...

(٩)

الاثنين ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨

... مصطفى شردى... ولؤاد سراج الدين (١)

.. والحقيقة أن من المفهوم ومن غير المستغرب أن ترفض صحيفة الورد - في هزول المعارضة المصرية في هذا الزمن - استكتاب كاتب مثلي . لكن من المستغرب ومن غير المفهوم ، أن ترفض الصحيفة نشر خبر ديمقراطي قانوني إنساني ضد الحكومة ، عن قضية تعذيب مجانبين ثابت وصارخ وطويل المدى ... وفيما يلي كلمة مكروية عن هذه القضية ، رجاء التكرم بالاهتمام بنشر خبر عنها

(١٠)

منظمة العفو الدولية تتقدم كشاهد (٢)

يوم ٢٦ مارس ١٩٨٩ ، تنظر محكمة جنوب القاهرة الجلسة الثالثة للقضية رقم ١٥٦١٧/١٩٨٨ دائرة ٣٠ تعويضات ، التي أقامها اسماعيل المهدي ضد الحكومة لتعويضه عن إيداعه في مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا سبعة عشر عاما وثلاثة شهور . يدافع في القضية الأساتذة نبيل

(١) سلمت منشورات هذا الخطاب أيضا مع الخطاب السابق إلى محوري الورد المذكورين وغيرهم ، فضلا عن مثل الورد في مجلس نقابة الصحفيين وأسمه مجلد مهنا .

(٢) سلمت منشورات هذا الخطاب إلى كثيرين في صحيفة الورد وغيرها من صحف الحكومة والمعارضة (ومنهم رجل الأمريكي مصطفى أمين بأخبار اليوم) ، لكن أحلوه قاما!

الهلالى وعصمت الهزارى وأحمد رفاعى وفتحى حارس وأحمد قاسم. قدم المهندى فى الجلسة السابقة مذكرة وحفاظ مستندات . وسبقهم الهلالى فى هذه الجلسة مذكرة أرسلتها منظمة العفو الدولية عن هذه القضية ، لتؤكد فيها أنها قامت بجهودها سنوات مستمرة للإفراج عن أسماجيل المهندى ، وأنها ركزت نداءاتها إلى سلطات الحكومة المصرية لإبلاغها بأن التقارير والأبحاث تدل على أنه أودع فى المستشفيات العقلية إلى أجل غير مسمى لدوافع سياسية . لكن السلطات أهملت هذه النداءات

رجاء . تكريم أصحاب الألقام الحرة المداغمة عن حقوق الانسان وعن الحقوق القانونية ، بالإشارة إلى هذا الجهر الذى لا يتعلق فقط بالتعذيب ، لكن أيضا بأخطار جرائم إسقاط الاعلية وإهدار الانسانية والحمران المندى العام ، مما يمثّل فى استمرار حرمانى حتى الآن من العمل ومن حق التعبير فى الوسائل المتاحة الآخرين .

(١١)

النفاق العقيم (١١)

الأحد ٣٠ أبريل ١٩٨٩

... فريدة النقاش وعلوى سالم ...

بخصوص الكلمة التى تكرمتم بنشرها عنى فى عدد أبريل الحالى من مجلّتكم «أدب ونقد» ، أكتب هذه الملاحظة بسرعة لأتركها لكم فى حالة عدم التقائى بكم عند حضورى اليوم إلى المجلة. أولا ، أشكركم على اهتمامكم الانسانى الكريم بى، وعلوى أنكم لا تلتزم تتذكروننا. وثانيا ، أنا لست فى وضع يسمح لى بأن أثور لكراستى أو أن أهتم بالاعتبارات الشخصية. فانا ملقى على قارعة الطريق بدون أى عمل أو وسيلة نشر. فقدت كل إمكانيات التصرف - رغم أننى لم أفقد نفسى ومبادئى . ولهذا لا توجد أى مشكلة شخصية بينى وبينكم ، فضلا عن أنه لا توجد مجلة بديلة لى.

ولكن المشكلة هي: كيف أستطيع التعامل معكم بدون صدمات أو إحباطات ترهقنى نفسيا وتزعزقنى ذهنيا عن أعمالي الأخرى، وبدون إهانات واستفزازات يمكن أن تؤدى إلى صدمات؟ هذه هي المشكلة. كيف أضمن ألا تهددوا مقالاتى كما حدث فى مقالين اثنين؟

وكيف أضمن ألا يتكرر ماحدث لمقال «الفكر الحر» ؟ بعد إلحاحى ثم اتفاقى مع رئيسة التحرير شخصيا وتليفونيا خلال نوفمبر ١٩٨٨ على نشر المقال المسلم من يولييه ١٩٨٨ ، وبعد أن أحضرته هي من منزلها أمامى وأعطته أمامى إلى سكرتير التحرير لنشره فى عدد يناير ١٩٨٩ ، أفاجأ لىس فقط بعدم نشره ، بل وبأن رئيسة التحرير وسكرتير التحرير يقولان لى إنهما لم يسمعا عن ذلك المقال ولا يعرفان عنه أى شئ ؟

وكيف أضمن ألا تتزجّل وتعلق مقالاتى ؟

وكيف أضمن ألا تتهدد وتشره المقالات بالاسقاطات والحلوقات والأخطاء المطبعية غير المقولة وغير المعتادة ؟ نتيجة احتقار مقالاتى وتكليف العمال المهتلذين بجمعها ونتيجة أسباب تخريبية أخرى - وذلك بدون أن تسمحوا لى بتصحيح الهروقات كما يحدث فى كل الصحف ؟

ثم فوق ذلك كله ، كيف أستطيع نفسيا أن أبعد الدافع للكتابة للمجلة ، مثل هذه التشييطات وهذه

(١١) كانت المجلة المذكورة قد نشرت فى عددها المذكور ٨٩. كلمة تكريميه متألقة أوردتها هنا فى الفصل الثالث (ص ٥٧). وكان واضحا أنهم لا يجهوننا لى، ولكن الى من تسالوا عن سبب انقطاعى، لأنه كان الأسهل والأسرع لهم أن يستدعرونى ويكلمونى شفاهة - خصوصا أننى لم أطلع على مجلّتهم التى نشرت هذه الكلمة الا بالمصادفة! ومع ذلك، أسرع اليهم وتركتم لهم ولحزب التجمع منسوخات من الخطاب أعلاه. لكنهم تجاهلوا ذلك تماما!

المعاملة لكتاباتي ١١٢

هذه كلها عناصر مشكله واحدة أو موقف واحد ، تكلمت معكم كثيرا وكنت لكم وإلى مستولى
حزبكم كثيرا بخصوصه ، بدون أى جدوى (والصور الكرتونية لخطاباتي إليكم جميعا موجودة عندي) .
فموقف صحيفة الأعالى الصريح وموقفكم غير الصريح ، يوضحان أن موقف حزبكم إزائى - كحزب
ناصرى ذى تعاطف إسلامى - هو على الأقل موقف عدم تشجيعى على النشر فى مطبوعاته . فماذا
أستطيع من ناحيتى أن أفعل ؟
إذا وجدتم أى طريقة يمكن الاتفاق عليها للتعامل الصادق واللائق والمتنظم ، فأنا تحت أمركم وورهن
إشارتكم . ويمكن استعدائى كالمعتاد فى أى وقت .

(١٢)

الحكمة لا يؤكل لحمها ولا تصلح لأغراض اللعب (١)

الثلاثاء ٢٩ أغسطس ١٩٨٩

... بصحيفة الأعالى

... فانت تذكر عندما قابلتك بالمصادفة يوم الأحد ١٨ يونيه من شهرين ونصف ، أنك بشرتني بأن
إحدى الصحف الكرتونية التى تتصل بها سألوها عنى وأظهروا استعدادهم لتكليفنى بالترجمة أو التلخيص
لصحيفتهم (الحقيقة أننى - بما هو معروف عنى من مبادئ سياسية حاسمة وتخصص فلسفى فى اتجاه
عقلاى جبرى - لم يكن يمكن أن أتوقع لنفسى خيرا من أى بلد ذى نظام إسلامى . لكننى من ناحية
أخرى ، لم يكن يمكن أن أرفض أملا أو احتمالا فى ظروف حرمانى من أى مورد رزق (ولعلنا كررت
رجائى لك بأن تتابع هذا العرض وتهتم به . ثم تكررت المقابلات والاتصالات التليفونية بينى وبينك ، فى
انتظار « النجدة » من الكويت ، حتى ثبت أن توقعاتى المنطقية الأولى كانت على صواب (فهذه الجهات
لا تتصرف بدوافع الليبرالية أو سيادة القانون وحرية الرأى والتعبير كما يزعمون ، لكنها جهات « تنقذ »
انتقا دقيقا هؤلاء الذين تشجعهم وتدعمهم ماديا أو معنويا بأى شكل أو وسيلة من أشكال ووسائل
التشجيع والدعم المادى والمعنوى (٢) .

بل وحدث أيضا يوم ٢٢ يونيه ١٩٨٩ أننى قابلت فى نقابة الصحفيين فى فترة زيارة وفد اعلامى
كويتى لمصر ، صحفيا مصريا يعمل بالكويت (اسمه ك.بى. ويعمل فى صحيفة اسمها « الوطن » على
ما أتذكر ، وكان قبل ذلك يعمل أيضا عند زميلكم المتمركس الحكومى لطفى الحولى فى مجلة
« الطلبة ») . وكان معه فى النقابة صحفى أو ناشر كويتى يبدو أنه غير جامعى . وأصل معرفتى بالذكور
أنه زارنى ثلاث مرات فى العاصمة : فى ١١ ثم ٢٠ يناير ١٩٨٥ وفى ١٦ فبراير ١٩٨٦ . وكان فى المرة
الثانية قد حاول أن يرطنى بالأدب الصحفى يومى فتبدل فى قضية ماركسية تروتسكية قبضوا عليه
فيها ومعه أوراق كثيرة منى فى اليوم التالى مباشرة لإحضاره لزيارتي فى العاصمة فى ٢٠ يناير
١٩٨٥ (وذلك ضمن محاولاتهم المتكررة لاطهارى بأننى أئند الماركسية اللينينة فى غير الاتجاه الذى
يريد الاتحاد السوفيتى)

والهم أنهما فى مقابلة النقابة وعدائى بمساعدتى فى الحصول على مورد رزق من الترجمة ، وأخذا

(١) كتبت هذا الخطاب إلى مدحت الزاهد المحرر بالأعالى، ولقدت منه نسخا إلى الآخرين .

(٢) مثلا مجلة « العرب » الكرتونية رفضت - منذ خمسة شهور حتى الآن - أن تنشر مجرد خبر أو إشارة عن صدور كتابى
الفلسفى الأخير الذى أرسلته إليهم . رغم اهتمامهم بالنشر عن كثير من كتب « اليساريين » المصريين

عتوانى ووعدانى بزيارتى! ثم طعما لم أسمع عنهما شيئا بعد ذلك . ومن الغريب - وبالعجب - أن زميله أو رئيسه الكويتى المذكور، عبر لى عن استيائه الشديد من تقدي للماركسية! فلما سألته كيف يتأتى أن يدافع بهذا الاخلاص عن الماركسية فى بلد يأخذ بالنظام الاسلامى؟! قال لى وبالعجب أيضا - إن الكويت لا يأخذ بالنظام الإسلامى!! وأوضح أنه يتصور أنهم يشجعونه أو يكفلون له اعتناق الماركسية بدوافع الليبرالية وسيادة القانون وحرية الرأى والتعبير!! وقد اكتفيت بأن أقول له إن موقفك المتسلك بالماركسية بعد اتجاه الاتحاد السوفيتى إلى التحرر منها، يذكرنى بحديث لابن مسعود، يقول إن قبيلة من العرب كانت تعبد جماعة من الجن ، فأسلمت جماعة الجن هذه لكن القبيلة العربية أصرت على الاستمرار فى عبادتها!!

والخلاصة أن مثلى من أصحاب المبادئ العقلانية والأهمية الحاسمة والجزرية، لا يمكن أن يحصلوا على أى فائدة مادية أو معنوية من مثل تلك النظم أو مثل هؤلاء الأشخاص ، وذلك لاستحالة استفادتهم منى بشكل مباشر أو غير مباشر فى خدمة مخططاتهم الحقيقية أو اتجاهاتهم. وقد كان القدماء يرمزون إلى الفلسفة أو الحكمة بـرمز البومة . وبهذا المعنى ، أستخدم هنا المثل الشعبى لأقول إننى بالنسبة لهم كالبومة التى لا يؤكل لحمها ولا تصلح لأغراض اللعب أو الترويض^(١).

.....

(١٣)

الأحد ١٦ يولييه ١٩٨٩

... إدارة التوزيع بالأهرام

ألفتكم كتابة رشفاة منذ أسبوع ، أن كتاب « المبادئ الفلسفية الجديدة » لا يوجد إطلاقا فى قرشات شوارع وسط البلد رغم تواجده فى بعض الضواحي ، وأرجوا التكرم بالاهتمام بهذا الموضوع فى الأيام الباقية . لكن بدلا من الاهتمام المرجو ، فوجئت بالمصادفة فى يوم الخميس ١٣ يولييه بأن الكتاب قد سحب من الضواحي أيضا (من مدينة نصر ومن الزيتون ، الخ)! ومعنى ذلك أنه - حتى فى الأماكن التى سمح بعرض الكتاب فيها منذ الموعود الرسمى وهو ٣ يولييه - لم تصل مدة عرضة الى عشرة أيام ، رغم أن العقد الصادر من الأهرام يحدد مدة العرض بخمسة عشر يوما !! بل إنكم قد وعدتوني بأن تقعد المدة إلى أواخر الشهر كما يحدث بالنسبة لبعض الكتب !! ولهذا، وبالإشارة إلى شكواى السابقة ، وبالإشارة إلى رفض قطاع المكتبات بإدارة التوزيع بالأهرام الاشتراك فى توزيع الكتاب ، أسجل هنا أن مؤسسة الأهرام التى تشارك فى طبع وتوزيع الولد والأهالى وغيرها من صحف وكتب مايسمى «المعارضة» بأخلاص معروف بوصف بأنه «مجهارى» قد اتخذت ضد كتابى موقفا سياسيا غير تجارى وغير منصف ... (٢)

(١) بالمقارنة بهذا الموقف الذى يحرم العقلانيين الحقيقيين من أى مورد وزق حتى بالترجمة وليس بالانتظار أو التعبير عن الرأى ، يمكن أن يتضح لكل ذى عينين أسباب مواقف تلك البلدان من جميعهم أحيانا عن العقلانية المزعومة ، بالمعنى الدنى الإسلامى أو بالمعنى الفلسفى، الخ؛ والمقارنة واضحة أيضا فى موقفهم من منظر رسمى مثل فزاد زكريا ، كانت تستخدمه مصر فى الأمم المتحدة فى عهد عبدالناصر ، ومن ثم أصبح يتمتع برضاء السلطات المصرية والسلطات الإسلامية وكل النقابات والأحزاب والصف والمجلات وغيرها .

(٢) لاحظ أننى تناولت هنا بعض وقائع موقف مؤسسة الأهرام . لكن هناك جوانب أخرى للموضوع تتعلق بهمسات وحركات أو خضوط عملاء الأجهزة السرية . وهذه لم تظهر لقط فى محاوراتى الفاشلة للاتفاق مع بعض الفرشات أو المكتبات على عرض الكتاب ، بل وظهرت أيضا مع من بدأوا فى توزيع الكتاب فعلا بنجاح ثم رجعوا فانتقلوا ضده - خصوصا بعد الهزيمة الازهابية التى حدثت بحجة مايسمى الحزب الماركسى! فإذا أضفت إلى ذلك أيضا موقف الشبكات الإسلامية ضده ، تجد أن تصرف مؤسسة الأهرام يعتبر مجرة عامل مساعد

(١٤)

حقوق الأسرى من الأعداء

... صبرى أبو المجد ، أمين عام المجلس الأعلى للصحافة (والمحرر بدار الهلال) فصلت من العمل الصحفى عام ١٩٦٨ فصلا تصفيا أداته القضاء الابتدائى والقضاء الاستثنائى ، ثم أودعت فى مستشفى المجائين على ذمة نهاية أمن الدولة العليا ونهاية العامة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور - حيث انتهزت دار التحرير هذه الفرصة فاستصدرت من محكمة النقض إلغاء غيابيا طالما للحكمين المذكورين بدون إبلاغى أو حضور أحد بالنهاية عنى ؛ وفى أول يولييه ١٩٨٧ ، أفرج عنى . لكن بدلا من رد اعتبارى وتعريضى ، استمر قرار إسقاط الأهلية والحرمان المبنى العام فوق رقبته ، بحيث لم يسمح لى حتى اليوم بالرجوع إلى عملى السابق أو الالتحاق بأى عمل آخر صحفى أو ثقافى ، ولم يسمح لى حتى بتحصيل الرزق بالترجمة بالقطعة ؛ هذا رغم جهودي المتكررة ، ورغم تأكيدات مجلس نقابة الصحفيين ونقيب الدوة السابقة الأستاذ ابراهيم نافع بأنهم قاموا أيضا بجهود مماثلة . وأرجو أن تسمحوا لى بأن أقول هنا واقعتين للتعبير عن مدى ما أعانيه من حرمان من الرزق . فأولا اضطرت إلى استعمال بذلتين قديمتين وملابس قديمة أخرى حصلت عليها من أخى الأصغر ، لأن كل ملابسى وممتلكاتى بددت أو تلفت خلال تلك الفترة الطويلة جدا فى مستشفى المجائين . وثانيا ، اضطرت إلى الحصول على مساعدة خيرية من حزب التجمع^(١) - رغم أننى أرفض العضوية فيه . إن من غير المستغرب أن ترفض الحكومة أو المرافق الصحفية السماح لى بالتعبير عن آراء أو أفكار مخالفة أو مبادئ مخالفة . لكن الحرمان من الحد الأدنى من إمكانيات الغذاء والكساء وأنا متزوج ومسئول عن منزل ، هو موقف لا يتعلق بالرأى أو الفكر أو المبادئ ، ولكن يتعلق بأبسط حقوق الإنسان التى يجب أن تكفل حتى للأسرى من الأعداء . فهنا يعنى استمرار إهدار إنسانيتى خارج الأسوار ، كما كانت مهجرة داخل الأسوار .

أما وقد فشلت كل طلباتى المذكورة حتى الآن ، فأنى أرجو أن تتكرموا على الأقل بالتصرف لزيادة إهانتى الشهيرة من نقابة الصحفيين إلى مائة وخمسين جنيتها ، وكذلك بالتصرف لى دار التحرير ليصرفوا لى تعريضا أو مكافأة نهاية خدمة مجزية - حيث أننى لم أحصل حتى اليوم على أى مستحقات من أى نوع من دار التحرير ولامن التأمين والادخار ، رغم أن العامل فى أى ورشة يحصل على مكافأة نهاية خدمة حين يحرم من العمل ؛ ...^(٢)

(١٥)

حتى مستحقات نهاية الخدمة !

السبت الرابع من مارس ١٩٨٩
... رئيس مجلس إدارة دار التحرير^(٣)

(١) انظر لى ص ١٠٥ - ١٠٦ موضوع هذه المساعدة الموهنة التى ظفروا عنى بعد عملية استخدام ابنى فى الاستيلاء على مخطوطة هذا الكتاب . لكن من حسن حظى أنه بعد يومين فقط ، تصرف بعض الأصدقاء الأجانب بحيث حصلت على عمل غير متفرغ فى مجال الترجمة !

(٢) طبعاً أحصلت هذه الشكوى وهذان الطالبان فى كل الجهات !

(٣) كما هو مبين فى الشكوى التالية (١٦) ، قلمت مخطوطات هذه الشكوى الى عدد من المسترلين والمختصين فى مختلف الجهات ، فضلا عما قدمته الى الصحف والصحفيين وغيرهم ، لكن بدون أى جدوى كالعادة .

... بدأت العمل في صحيفة المساء عام ١٩٥٦، واستمر على قلمها حتى حدثت حملات الاعتقال عام ١٩٥٩.

وبعد الإفراج عني من سجن ومعتقل الواحات ، تقرر في برثني ١٩٦٤ إعادتي مع غيبري من محرري المساء السابق إلى صحيفة الجمهورية ، على أساس تسوية حالاتنا وضم الفترة السابقة منذ ١٩٥٦ إلى مدة الخدمة . واستمر على قلم في الجمهورية حتى عام ١٩٦٧ ، ثم انتقلت إلى صحيفة المساء مع بقائي إداريا تبع الجمهورية. وفي فبراير ١٩٦٨ ، أوقفت عن النشر في صحيفة المساء أيضا. وفي أغسطس ١٩٦٨ ، فصلت فصلا تعسفيا من الدار - بحجة أنهم اعتبروني مستقبلا لأنتي كتبت من باريس استمعجالا لطلب الأجازة بدون مرتبة المتفق عليها كتابيا ، وأن هذا الاستعجال تضمن تلويحا بالاستقالة! وهذا علما بأنني أسرعت إذ ذاك إلى الرد عليهم وتأكيد تصميمي على عدم الاستقالة

وقد أقمت دعوى قضائية ضد هذا الفصل التصفيي برقم ١٩٦٩/٢٥٦٨ عمال كلي القاهرة ، فأصدرت حكمها لصالحني في أبريل ١٩٧٠ بتعويض يبلغ ألفي جنيه مع أرباحها . واستأنفت الدار هذا الحكم بالقضية رقم ١٩٧٠/٢٦٣١ استئناف القاهرة الدائرة ١٦ ، فأصدر القضاء الاستئنافي أيضا حكمه لصالحني عام ١٩٧١ بتثبيت التعويض المذكور . لكن بسبب القبض علي وإيداعني تزويرا في مستشفى المجانين على ذمة نهاية أمن الدولة العليا منذ أبريل ١٩٧٠ (في نفس يوم صدور الحكم الابتدائي لصالحني) ، وبسبب عدم وجود وكيل يدافع عني ، استغل بعض المسئولين السابقين في دار التحرير هذه الظروف المريعة استغلالا غير كريم وغير إنساني ، فاستصعدوا ضدي غيايبا من محكمة النقض حكما ظالما بالغاء الحكمين الابتدائي والاستئنافي الصادرين لصالحني

وحيث أن دار التحرير رفضت جهود مجلس نقابة الصحفيين بإعادتي إلى عملي السابق فيها بعد الإفراج عني من مستشفى المجانين ، وحيث أنتني منذ الإفراج عني في أول يولييه ١٩٨٧ حتى اليوم لم أستطع الحصول على أي عمل ثابت أو غير ثابت أو أي مورد رزق ، وحيث أنه ليس لي أي معاش من الدار أو من أي جهة عمل ، لهذا أرجو أن تتكرموا بصرف تعويض إنساني مجزئ لي أو مكافأة نهاية خدمة ، لأنني لم أحصل على أي مستحقات عن مدة عملي السابق منذ ١٩٥٦ حتى ١٩٦٨ ...

(١٦)

لامستحقات

الأربعاء ٥ يولييه ١٩٨٩

... مصطفى زهران مدير عام دار التحرير (١)

...حيث انتني أرسلت - طوال السنوات الماضية منذ السبعينات وبدون أي جدوى - عدلينا من الشكاوى والطلبات إلى المسئولين في دار التحرير وإلى غيرهم بخصوص مستحقاتي عن فترة عملي السابق في جريدة المساء ثم دار الجمهورية والمساء منذ ١٩٥٦ حتى فصلي التصفيي في ١٩٦٨ ، وحيث أنتني بعد مقابلات في فترة الانتخابات في النقابة كتبت الشكوى المرفقة وسلمتها نسخا منها منذ مارس ١٩٨٩ إلى السيد رئيس مجلس إدارة دار التحرير السابق محسن محمد ، ثم إلى السيد رئيس مجلس

(١) سلمت منسوخات هذه أيضا إلى عدة جهات في النقابة وفي الصحف . وكنت قد كتبت من مقابلة الصحفي الحكومي سمير رجب في النقابة ثم في مكتبة . وبعد أسابيع ثم بعد إهانات واستفزازات من امرأة شقراء تعمل سكرتيرة له ، بدأوا يحولوني من مكتب إلى آخر ، وكان مكتب كل مسئول من مسئول في دار الجمهورية يفرض على الفرد عليه كل أسوأ أو أسوأين تقريبا ، ثم يحولني بعد عدة شهور إلى مكتب مسئول آخر . وتعرضت خلال ذلك لمضايقات رجال أمن الدار . وأخيرا حولوني إلى مدير المستخدمين ، لينام عنده المروض إلى الأبد

إدارة دار التحرير الخالي سمير وجب (ثم للمرة الثانية يوم ٤ مايو ٨٩) ، ثم إلى السيد المستشار القانوني للدار (يوم ١٧ مايو ٨٩) ، وهذا فضلا عن نسخ الشكوى التي قدمتها إلى مجلس نقابة الصحفيين وإلى أمين المجلس الأعلى للصحافة (صبرى أبوالمجد) وإلى غيرهم ، وحيث أن كل هذه الجهات أصحلت شكاواي وطلبتاى حتى الآن ، ثم أخيرا قالت لى سكرتيرة مجلس النقابة (أمينة شفيق) أن أقدم طلبا إضافيا إليكم بعد اتصالها بكم ، لهذا أرجو أن تتكرموا ...

(١٧)

الاهدار الشامل فى نقابة الصحفيين

الأرءاء القامن من فبراير ١٩٨٩

... المسؤلون عن الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين (١)

... قدمت يوم الخميس الماضى طلبا إلى إدارة نقابة الصحفيين برقم ٨٩-٢-١٠ ، وقدمت نسخا منه إلى السيد المدير الإدارى للنقابة وإلى بعض أعضاء المجلس وغيرهم ، أطلب مايلى :
أولا - إضافة نقطة فى جدول أعمال الجمعية العمومية المنتظرة عن مشكلتى التى ذكرت بعض جوانبها .

وثانيا - حجز مدة كافية لى للتحديث أمام الجمعية العمومية (مثلا نصف ساعة) .
وحيث أننى لم أحصل حتى الآن على أى رد ولم يتخذ مجلس النقابة أى إجراء ، لهذا أكتب هذا الطلب الثانى : لأكرر التأكيد على نفس الطلبين المذكورين أعلاه ، ولأعرض لىسا على أهم الطلبات التى سأعرضها على الجمعية العمومية للنقابة عند التحديث أمامها ، وهى :

أولا - تشكيل لجنة للتحقيق فى موقف سكرتير المجلس فليب جلاب (ومعه أمين الصندوق) فى عملية نقلى بالقوة والاكراه والتزوير من مستشفى العباسية إلى مستشفى بهمان ، باستخدام ابنى العاق عديم الضمير طارق المهدي الحاضع لحزب التجمع فى دور القيم غير الشرعى ، وذلك لوضعى تحت التعطيم الطبى الشديد والمكثف بكميات مضاعفة جدا من الحقن والمقاقير الذهبية المسببة للشلل الذهنى وإفساد الذاكرة ، التى دفعوا تكاليفها تدينا من أموال النقابة مالا يقل عن عشرة آلاف جنيه ، بحجة محضورى للاكراج عنى بدلا من محاولة الافراج عنى من العباسية مباشرة ، مما سبب لى أضرارا ذهنية خطيرة لم أتمرض مثلها من قبل ، كادت تؤدى إلى تصفىتى ذهنيا ، واستمر مفعولها فترة طويلة .

ثانيا - مناقشة الجمعية العمومية أن تطالب مجلس النقابة وما يسمى لجنة الحريات بالنقابة ومختلف الصحف والجهات المعنية ، بالسعى إلى تعديل قوانين الإبداع فى مستشفيات المجانين التى تتبع لزيانة التزوير الطبى تنفيذ أوامر السلطات بالإبداع بدون رقابة قضائية فعالة ، واستخدام أى شخصين أو أحد الأقارب لإبداع أى ضحية لأجل غير مسمى ، مع إسقاط أهليته نهائيا وإعادة إبداعه فى أى وقت بعد الافراج عنها

ثالثا - مناقشة الجمعية العمومية أن تطلب من النقيب ومن مجلس النقابة التصرف لاعادتنى إلى عملى السابق بجمهورية الجمهورية والمساء ، أولا لحاقتى بأى عمل آخر صحفى أو ثقافى أو غير ذلك ، أو حتى التصرف لضمان مورد رزق لى بالترجمة بالقطعة...

رابعا - مناقشة الجمعية العمومية أن تطلب من النقيب ومن مجلس النقابة التصرف لدى دار

(١) سلمت منسوخات هذه الشكوى إلى إدارة النقابة برقم ٨٩-٢-٩/١٣٠ ، وكذلك إلى مديرها الإدارى باسم إبراهيم نافع، وإلى عديد من أعضاء مجلس النقابة والصحفيين وحزب التجمع والورد ، الخ . وطبعا أصحلت قاما ، ولم أحصل على أى رد أو تعليق عليها من أى جهة !

الجمهورية (في حالة عدم إعادتي إليها) ، لأصرف أي مستحقات أو تعويض لي عن عملي الصحفي السابق التي فصلت منه تصفيا في عهد عبد الناصر...

خامسا - بخصوص القضية رقم ١٩٨٨/١٥٦١٧ جنوب القاهرة دائرة ٣٠ تعويضات لتعويض عن إبداعي تزويرا في مستشفى المجانين، أناشد الكتاب والصحفيين الذين وصتهم من وراء الأسوار خطابات مني أو وقائع عني أن يتكرموا بكتابتها باختصار في شهادات سريعة عن أنني أودعت ظلما بدون أن أكون عاجزا عن الإدراك، وذلك لتلقيها إلى المحكمة المذكورة التي تطلب شهودا.

سادسا - مناقشة الجمعية العمومية أن تطالب صحف المعارضة الرسمية وكذلك أي نصير للديمقراطية وحقوق الانسان في صحف الحكومة ، بمتابعة وقائع القضية المذكورة، حيث أن صحف المعارضة الرسمية المحكمة للظلم الحكومي والمكاملة للإهدار الحكومي للحقوق القانونية والإنسانية، ترفض...

(١٨)

المجالس متشابهة في النقابات الصغرى

الاثنين العاشر من أبريل ١٩٨٩

... ثقيب ومجلس نقابة الصحفيين (١)

... لأن تقاليد نقابة الصحفيين (حتى نهاية الستينيات على الأقل) كانت تسمح لبعض أعضاء النقابة بالأدلاء بأقوالهم في الجمعية العمومية، وذلك قبل أن يقسم هذه العملية مع ممثلي الحكومة بقرائبات ومخلو مايسمى المعارضة، أي الأحزاب المكاملة للحكومة والتي تقسم مع الحكومة قهر الأفراد والمجموعات غير الخاضعين للقرائبات المسروح بها في النظام العسكري القائم.

ولأن الجمعية العمومية التي انعقدت يوم ٣ مارس الماضي كانت أول جمعية منذ الانحراج عني بعد سبعة عشر عاما وثلاثة شهور في مستشفى المجانين،

لهذا طلبت بالحاج متكرر حجز كلمة لي فيها: أولا ... وثانيا

وعملية بهمان هذه التي كادت تقضى على عقلي، كلفت النقابة حوالي عشرة آلاف جنيه، بدتها النقابة من أموال الأعضاء لمجرد استرضاء السلطات وتنفيذ أوامرها بمحاولة تصفيتي ذهني في مستشفى خاصة بالكيمياء الهائلة من عقاقير التعظيم الذهني التي لا تستخدم في المستشفيات المجانية. وقد اشترك في هذه العملية باستخدام ابني المذكور، الأخ أسامة سرايا أمين صندوق النقابة والأخ فيليب جلاب سكرتير النقابة؛ ثم وصل المجلس السابق إلى درجة صارخة من جرأة التزوير والتلفيق، حين ضمن تقريره إلى الجمعية العمومية عبارة تقول: «وفاء على طلب أسرته تقدم به ابنه، قام الزميل أسامة سرايا أمين الصندوق نهاية عن المجلس كله بالاتفاق مع أحد المستشفيات الخاصة لكي يقضى فيها الزميل أساميل المهدوي فترة نقاهة [١]» على حساب النقابة قبل أن يعود إلى حياته العادية [٢]

وهذا التزوير الصارخ الذي يدهي ضمنا أنني كنت مريضا ثم أخذت فترة «نقاهة»، يثبت وبشكل مباشر أن المجلس السابق لم يتدخل للانحراج عني إلا بدافع التنفيذ الناقط لتعليمات أجهزة النظام العسكري القائم، نتيجة ضغوط أجنبية وليس نتيجة دوافع إنسانية، أي في اتجاه محاولة تصفيتي بحجة النقاهة والتجهيز للانحراج ، بعد أن فشلت المحاولات الحكومية السابقة للوصول إلي ذلك طوال سبعة عشر عاما.

وإلا، فهل من المعقول أن يبذل المجلس في هذه العملية حوالي عشرة آلاف جنيه بدافع إنساني، ثم يرفض اتخاذ أي تصرف لاعادتي إلى العمل أو إلحاقى بأي عمل أو مساعدتي على الحصول على أعمال

(١) سلّمت أصل هذه الشكوى برقم ١١/٣٩-٤-٨٩ ، ثم سلّمت منسوخاتها باسم الثقيب الجديد مكرم محمد أحمد وغيره مثل الشكاوى السابقة.

ترجمة بالقطعة ، أو حتى لصرف مكافأة نهاية الخدمة المستحقة لي^{١١}

إزاء ذلك كله ، كورت طلباتي بتكوين لجنة تحقيق و...

لكن في يوم ٢٨ فبراير ١٩٨٩ ، تقابلت مع الأخين أسامة سرايا وفيليب جلاب ، واتفقتا على عدم إثارة موضوع مستشفى بهمان في الجمعية مقابل زيادة إعانتى الشهرية من النقابة إلى مائة وخمسين جنيهاً ، مع إضافة كلمة سريعة إلى قرارات الجمعية العمومية بخصوص الموضوعات الأخرى . وفي صباح يوم انعقاد الجمعية في ٣ مارس ، أكد لي الاثنان هذه الوعود .

لكن فوجئت أولاً بأن كلمات الأعضاء ألغيت تماماً من الجمعية العمومية في نقابها الجديدة ! وبذلك لم أستطع الإشارة إلى الاتفاق المذكور لتسجيل الوقائع .

ثم فوجئت ثانياً بأن الأخ أسامة سرايا لم يصف لي القرارات كما وعدني كلمتي السريعة المكتوبة التي كان قد استلمها مني .

وبقي بعد ذلك وعد زيادة الاعانة الشهرية . فبدأت أكتب وألح في تنفيذه . وأكدت لي سكرتيرة المجلس الجديد أمينة شفيق هذا الوعد ، وكورت التزامها بإقراره من المجلس .

ثم فوجئت يوم ٣٠ مارس بانقلاب غريب في كلمات سرايا وشفيق معي ، نتيجة أسباب غير واضحة! فلم يحثف الاثنان فقط بإتلاف الوعد المذكور وإبلاغي برفض زيادة إعانتى الشهرية من النقابة ، بل إن السيدة شفيق حاولت استفزازي بأن أكدت لي أنها كأمينة صندوق سابقة تتحمل مسؤولية اقتطاع ستين جنيهاً شهرياً من إعانتى منذ عام ١٩٨٣ لدفعها تكاليف درجة لمستشفى العباسية : ضد إرادتي وضد مصالحى ، ورغم خطاباتي المتكررة لها وللنقابة ضد ذلك ، ورغم أن المبلغ المقتطع من إعانتى كان يعتبر اشتراكاً وتكريساً من النقابة لعملية إيداعى تزويراً في مستشفى المجانين!

إنني أكتب هذه الشكوى كالمعتاد بهدف تسجيل الوقائع ، ومن أجل المستقبل . ومن أجل هذا الهدف ، أكرر الطلبات التالية :

١ - تكوين لجنة تحقيق للتحقيق في عملية مستشفى بهمان ، وكذلك للتحقيق في عملية الاقتطاع من إعانتى الشهرية رغم إرادتي للدفع لمستشفى العباسية منذ ١٩٨٣ .

٢ - التصرف لعادتي إلى عملي الصحنى أو لإلغائي بأي عمل آخر أو مساعدتي على الحصول على أعمال ترجمة بالقطعة ، أو التصرف لزيادة إعانتى الشهرية .

٣ - التصرف لدى دار التحرير لصرف أى مستحقات أو تعويضات لي عن مدة عملي السابقة .

٤ - مساعدتي على ممارسة حقى في التمييز والنشر في الوسائل المتاحة للآخرين.....

(١٩)

تعددت السلالات والنوع واحد

الأسماء ٥ يولييه ١٩٨٩

... مكرم محمد أحمد تقيب الصحفيين^(١)

... هذه شكوى ضد سكرتيرة مجلس النقابة أ. ش.

(١) سلّمت أصل هذه الشكوى إلى إدارة النقابة برقم ٦٩/٧-٨٩ ، كما سلّمت منشوراتها إلى آخرين كالمعتاد .

هذا ويهمني أن أسجل هنا أنه رغم اختلاف الشخص القس ، عن الشخص المهرج ، فاللون الأصفر واحد . ولاحظ في هذا التمييز ، اعتماد الحكومة في عهد الليبرالية القاصرة أيضاً على أنجاح أو أنصار حزب التجمع في المناصب النقابية التفضيلية ، على غرار استخدام الأحزاب العمالية والاشتراكية الانتهازية في القرب في تشغيل النقابات والجمعيات ؛ بسبب تخصصها في الطمان الشعبي واليسارى المزيف ، وبسبب خبرتها في الاثارة المضلّة والجمعية المفرغة من الأفكار وفي المزايدة على المطالب الاستهلاكية ، الخ .

فقد اعتادت أن تتعامل معى بطريقة استفزازية مهينة . ورغم أنها اتخذت إزائى نفس الموقف اللقى يتخذ مجلس النقابة ، وهو عدم أداء أى خدمة قانونية أو إنسانية لى وعدم الدفاع عن أى حق من حقوقى المهذرة، ورغم أننى منذ مارس ١٩٨٩ لم أحصل منها إزاء كل شكاواى وألحاحاتى الا على الجمعيات والمكابرات الفارغة، ورغم أنها لاتتخدم الا المتسربين وأصحاب النفوذ والمراكز ولاتتصرف مع المظلومين مثلى الا تصرفات الأداة القمينة للسلطة - رغم ذلك كله، كنت أستمى فى معاملتها بأقصى ماأستطيع من احترام، مثلها مثل غيرها ممن يحتلون مواقع المسئولية فى هذه الأيام السوداء فى ظل النظام العسكرى القائم. لكن يبدو أنها تصورت أن ذلك نتيجة ضعف أو عجز، فاستمرت فى معاملتى - كلما طلبت منها أى طلب - بطريقة استفزازية وهستورية جدا، ويكلمات وحركات مهينة جدا، آخرها ماحدث اليوم، بل وأمام بعض الزملاء ومنهم الأستاذ س . هـ .

وحيث أننى لاأستطيع أن أتوقف عن تكرار طلباتى من النقابة، ومنها هى باعتبارها المختصة رسميا بذلك (ولو من أجل فضح موقف النقابة أن لم يكن من أجل الحصول على أى حق)، وحيث أننى من ناحية أخرى لاأستطيع احتمال المزيد من معاملتها الهستورية المذكورة، لهذا أرجو التكرم بالتنبيه عليها، والا سأضطر الى الرد عليها بشدة وأهانات مضاعفة جدا.

لقد أشرت من قبل فى شكراى اليكم وإلى المجلس بتاريخ ٨٩/٤/١٠، الى موقفها ضد مصالحى فى السنوات السابقة وراء أسوار الارهاب الحكومى. وهأنذا أؤكد هنا أنها تتصرف منذ مارس ١٩٨٩ باستفزاز متعمد لمحاولة منعى من التردد على النقابة.

انها ومن يحركونها يتحملون مسئولية أى مضاعفات اضطرابية لتصرفاتها، التى أسجلها عليكم كتابة. وان هؤلاء الذين فشلوا معى فى الماضى، سيفشلون أكثر فى المستقبل. ذلك أنه رغم استمرار حرمانى من حقوق العمل والرزق والتعبير، الا أننى لست مجرد فرد معزول مستضعف كما يتوهمون...

(٢٠)

اتجاه فرويدى وجودى صوفى وأجر الكلمة ٦ مليمات - إن وجدت ا

الأربعاء ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

... مكرم محمد أحمد تعقب الصحفيين ورئيس مجلس إدارة دار الهلال (١١)

... أنهيت منذ أيام ترجمة الرواية التى كلفتنى دار الهلال بترجمتها . فرأيت قبل نسخها وتسليمها إلى الدار أن أكتب إليكم عدة طلبات ، وذلك : للسماح باضافة تقديم موضوعى إليها (لأن اتجاهها يحتاج إلى توضيح عقلانى) ، ولاعطائى أجرا معقولا عنها (لأنهم اضطرونى إلى الموافقة على حساب الكلمة فى الترجمة بحوالى ستة مليمات ٤.١١). وللتأكيد على طلباتى الأخرى التى أكتب عنها فى شكواوى المتكررة إلى نقابة الصحفيين وغيرها من مرافق النظام العسكرى القائم.

وأرجو أن تسمحوا لى هنا بتوضيح أهم الوقائع فى هذه الموضوعات ، بهدف التسجيل للمستقبل كالمعتاد ، وليس طمعا بسبب أى تعلق بأمل وهمى فى إنصاف أو معاملة عادلة من نقابة الصحفيين أو من دار الهلال أو من النظام التجهيلى القائم صوما ، بعد هذه السنوات الطويلة قبل وبعد الاقتراح عنى .

(١١) استلمت النقابة أصل الخطاب برقم ٨٥ قيد ٨٩/٩/٢٣، وأعطيت متصرفاته إلى مصطفى نبيل بالهلال ومجلس النقابة والرند والتجمع وعادل حسين رئيس تحرير الشعب ، الخ .

فهؤلاء الذين لجحروا في المحافظة على حياتي وعلى عرضي وعلى عقلي داخل جحيم مستشفى المجانين سبعة عشر عاما ، قادرون بلاشك على أن يبدروا لي الحد الأدنى من إسكانيات الحياة والفكر والتعبير رغم أسوار القهر الشامل في مصر.

إن التاريخ ليذكر ويسجل أن سقراط كان فضيحة مجسدة ودليل إدانة ضد الدهمانية والعناء للفكر في النظام الذي كان يدهي الديمقراطية في أثينا . وعلى غرار الإعدام البدني الذي حكموا به على سقراط، أعتبر حكم الإعدام المدني الذي شاركتهم وتشاركين جميعا في إصداره ضدني فضيحة مجسدة ودليل إدانة ضد نظامكم العسكري القومي الاسلامي .

ومعنى ذلك أن الاستمرار في إسقاط أهليتي ، والاستمرار في حرمانني من حق النشر والتعبير في الوسائل المتاحة للآخرين ، والاستمرار في حرمانني من أي عمل صحفي أو ثقافي أو أي عمل آخر، بل وحرمانني حتى من الترجمة بالقطعة بأجر عادل وبكمية كافية، ثم حرمانني أيضا حتى من مستحقاتي عن على الصحفي السابق قبل السبعينات، والأهم من ذلك اشتراك مختلف المجموعات والمثقفين والمثقفات وغير الحكوميين من «المعارضة الرسمية» المكسلة للحكومة اشتراكا إيجابيا أو سلبيا في هذا الإعدام المدني العام أو الإعدام والحرمان المدني الشامل ، ومحاولاتهم المتكاملة لطمس اسمي وقدراتي ، ورفضهم الدفاع عن حقوقني القانونية والإنسانية ، ورفضهم السماح لي بأي إمكانيات أو وسائل للدفاع عن حقوقي - هذا كله لم ينتج عمليا إلا في فضح وإدانة النظام القائم بمختلف أجنحته وطوائفه . فمن الهمم الفاضل أن يتصوروا أنهم يمكن أن يتعاملوا معي بالطريقة التي حطمو بها الفنان نجيب سرور حتى الموت، حيث كانوا يحرمونه من وسائل العيش ومن وسائل التعبير في فترات الإقراج عنه ، لتبرير إعادته إلى مستشفى المجانين من حين لآخر - إلى أن انهار وانتهى !!

وعلى كل حال ، سأبدأ بالحديث عن نقابة الصحفيين قبل الحديث عن دار الهلال :

أولا - موقف نقابة الصحفيين إزائي :

١- رفض مسئولو نقابة الصحفيين يختلف اتجاهاتهم حتى اليوم طلباتي المتكررة بأجراء تحقيق في قيام المجلس السابق للنقابة (من خلال فيليب جلاب وأسامة سرايا وباستخدام ابني القاسد عديم الضمير طارق الذي كان موقفا بقر حزب التجمع) بإيذائي ثلاثة شهور في مستشفى بهمان كرها وإجباريا رغم إرادتي ، بعد صدور أمر الإقراج عني من مستشفى العباسية . وهذه الشهور الثلاثة تحت التحطيم الطبي المتخصص بالحلقن والأقراص المكثفة ، لم تؤد فقط إلى الإضرار بي إضرارا ذهنيا وصحيا شديدا جدا استمر تأثيره عدة شهور ، لكنها أيضا كلفت النقابة مبلغا ضخما بددته من أموال الأعضاء لتحطيم أحد الأعضاء . وقد أتضح لي أن النقابة دفعت في هذه العملية ما لا يقل عن عشرة آلاف جنية (كانت تكفي لاستخدامي في ترجمة عشرين رواية من روايات الهلال أو غيرها من الأعمال التي تضمن علي الجهات المختلفة بأجور عادلة عنها !!) .

٢- بعد أن رفض المجلس السابق التصرف لاعادتي إلى عملي الصحفي أو إلحائي بأي عمل آخر من أي نوع ، وإلق إبراهيم نافع - أخيرا وبعد إلحاح متكرر - علي تكليفي ببعض أعمال الترجمة بالقطعة ، وحوكني فعلا إلى « مركز الأهرام للترجمة والنشر » . لكن هؤلاء الذين يتحكمون في مثل هذه المواقف ، دفعوا إلي التراجع عن قراره . ونتيجة ذلك ، فوجئت عند ذهابي إلى مركز الأهرام المذكور بأنهم رفضوا تكليفي بأي ترجمة ! بل إن المراقبة المستمرة عن مركز الأهرام (واسمها نوال المعلاوي التي كانت سكرتيرة محمد هيكل ومن ثم كانت شريكة فيما تعرضت له أنا وغيري في عهد ناصرية العسكرية الأسود) استعصرت لي أحد مرؤوسيهما من الفنانين المتركسين الذين تقيأتهم أو أنزمتهم فترة الناصرية في الستينات ، ممن روضهم واستخدمهم لطفى الخولي وأتباعه ، وأجرى الاثنان معي « تحقيقات » إيديولوجية وسياسية وحاولا استفزازي - بعبية « ضرورة معرفة » سبب خلافاتي مع لطفى الخولي وسبب اختلاف معاملة النظام القائم لي عن معاملته للآخرين من « اليساريين » !!

وعندما توليتم أنتم منصب نقيب الصحفيين وعدتوني باعطائي مواداً للترجمة بالقطعة (بدلاً من إعطائي عملاً أو وسيلة تعبير) ، تفاطت كثيراً بهذا الوعد المتواضع ! لكن اتضح أنه غير مفيد كما سأذكر .

٣- رفض مجلس النقابة السابق ومجلس النقابة الحالي وأنتم شخصياً ، اتخاذ أي تصرف مناسب ، أو حتى كتابة مذكرة أو خطاب ، لطلب صرف مستحقاتي عن عملي الصحفي السابق ، بعد إسقاط حقوقي في التعويض والمعاش . بل إن السكرتيرة القميصة لنقابة الصحفيين تشاجرت معي أكثر من مرة لأرغمي على عدم الإلحاح بالمطالبة بذلك !

ثانياً - موضوع الكتاب المترجم لدار الهلال :

(١) عندما وعدتوني أمام جمع كبير من أعضاء النقابة في يوم أول مارس ١٩٨٩ ، بتوفير مورد رزقي لي من أعمال الترجمة بالقطعة ، أكدت أنكم ستعاملونني بالتسوية الرسمية للترجمة . وقد نشرت الأهرام أن لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة أوصت منذ أكثر من ثلاث سنوات (أي في حوالي عام ١٩٨٥) بأن يكون أجر الكلمة في الترجمة ستة قروش (لاستة مليارات !!) ، وأن المسئولين الرسميين وافقوا على ذلك . ومن الناحية العملية ، تدفع بعض الجهات المتخصصة مالا يقل عن ٤ أو ٥ قروش للكلمة في الترجمة . أما الجهات المتواضعة (مثل منظمة التضامن) ، فكانت تدفع قرشين ثم رفعت التسوية إلى ثلاثة قروش . لكن دار الهلال فرضت على - وبعد متاعب كثيرة - أن أترجم رواية أدبية دقيقة اللغة ، بسعر ستة مليارات للكلمة !! وإليكم ماحدث .

أ - بعد وعدكم المذكور في أول مارس ، استطعت بعد الجري والإلحاح على مكتبكم وعلى مكتب مصطفى نبيل أن أصل يوم الأربعاء ٢٢ مارس على رواية ضخمة للترجمة . ورغم أن الدار رفضت كتابة عقد معي بخصوصها ورفضت أن تتحدد لي تسوية الترجمة ، لقد بدأت ترجمتها فعلاً بعد تشجيعات مصطفى نبيل وبتأثير على تكرار وعدكم بخصوص التسوية . لكن ضخمتها مع بعض الأتجار التي سمعتها من معاملات الدار ، دفعتني إلى الإلحاح عليكم وعلى مصطفى نبيل بشأفة وكتابة لتحديد التسوية التي سأعامل بها وتحرير عقد معي بخصوصها . وهنا اتضح أن الحد الأقصى لأجر الترجمة هو خمسمائة جنيه - مما يعني بالنسبة لهذه الرواية الضخمة أن يكون أجر الكلمة أقل من مليونين فقط !! وعرضت أن يكون أجر الكلمة قرشاً واحداً فقط ، لكن رفضوا وسحبوا الرواية مني يوم ١٧ أبريل ١٩٨٩ .

ب - بعد المزيد من الجري والإلحاح ، أعطاني مصطفى نبيل رواية أخرى متوسطة يوم الأربعاء ٢٦ أبريل ١٩٨٩ ، اسمها «رب الزباب» . ووافقت على ترجمتها وبدأت الترجمة فعلاً - رغم أن الحد الأقصى المذكور كان يجعل سعر ترجمة الكلمة فيها أقل من ستة مليارات !! لكن بعد أن ترجمت فصلاً كاملاً منها ، فاجأني يوم الثالث من مايو بإلغاء تكليف الترجمة ، لأنه اكتشف أن الرواية سبق أن ترجمت ونشرت في دار الهلال! وعدتني بأن يدفع لي بتسوية دار الهلال (أي بالملايين) ، أجر ماقت بترجمته فعلاً من هذه الرواية ومن الرواية الأسبق . واستلم بالفعل مسودات هذه الصفحات المترجمة ، التي تساوي بتسويتها حوالي ٧٦ جنهما . لكن بسبب أوامركم وتعليماتكم ، تراجع عن وعدك هذا في يوم الخميس ١١ مايو ١٩٨٩ ، واكتفى باعطائي رواية أخرى أصغر قليلاً!

ج - بسبب ذلك كله ، لم أستطع أن أبدأ ترجمة الرواية الجديدة إلا بعد أن استلمت العقد الذي يحمل توقيعكم مؤرخاً في ١٧ مايو ١٩٨٩ . وبعد تأكيدات نبيل بالموافقة . والرواية اسمها «الصيف الأخير» للكاتب الألماني هيرمان هيس . وعدد كلماتها حوالي ٧٢ ألف كلمة ، مما يعني أن أجر ترجمة الكلمة فيها أقل من ٧ مليارات ! فإذا أضفت إلى ذلك الصفحات المترجمة السابقة التي كلفت بترجمتها ثم ألغيت بدون دفع أجر لي عنها ، يكون معنى ذلك أنني ترجمت لكم عملاً أدبياً صعباً ودقيقاً بتسوية ٦ مليارات للكلمة !!

وإذا رجعنا إلى مبلغ العشرة آلاف جنيه التي بدتها النقابة من أموال الأعضاء مقابل محاولات تصنيفي ذهنيًا بالمغن والعقاير في مستشفى خاصة طوال ثلاثة شهور ، نجد أنه مبلغ يساوي بهذه التسمية أجرة حوالي ٢ مليون كلمة، أي عديدًا من القراميس أو الكتب الضخمة! أما الخمسمائة جنيه المخصصة منكم للترجمة، فلا تساوي إلا تكاليف خمسة أيام فقط في جميع التحطيم الذهني المتخصص في مستشفى بهمان!!

٢ - نتيجة التشبيطات المتكررة السابقة ، مضافا إليها اتجاه الرواية الذي اتضح أنه يتعارض مع مبادئ العقلانية الجبرية في مجال الفكر والأخلاق وعلم النفس ، لم أستطع استكمال ترجمة الرواية إلا بعد أربعة شهور . بل وأقول بصراحة إنه لولا أنني استلمت عربون الترجمة ، لما أكملتها . ومن ناحية أخرى ، فالمسألة ليست فقط أن عملية الترجمة لدار الهلال التي بدأت محاولاتها من مارس ١٩٨٩ والتي لا أعرف متى أحصل على بقية أجرها ، لا تشكل بذلك مورد رزق ذا قيمة من حيث متوسط الدخل في هذه الشهور العديدة ، فضلا عن عدم ضمان أو انتظام تكرارها ، لكن المسألة الأهم هي الاتجاه الفكري والأخلاقي للأعمال التي أكلف بترجمتها .

إنني على استعداد أن أقطع من لمة خبزي لأتشر أو أترجم ما يخدم مبادئ العقلانية الراديكالية . لكنني لست على استعداد لتبديد وقتي وجهدي من أجل ترجمة التجاهات لانتخدم العقلانية والفكر الحر . فرغم أن رواية هيرمان هيست تعتبر عملا أدبيا ، إلا أنها ذات اتجاه فرويدي وجردى صوفي!! ومع ذلك ، فإن اضطرابي إلى الموافقة على ترجمتها بسبب احتياجي إلى مورد رزق ، كان يعنى الاضطرار إلى ترجمتها بأقصى ما يمكن من دقة واتقان - احتراما لاسمي وليس احتراما للفكر هيست .

ثالثا - الطلبات :

بناء على كل الاعتبارات السابقة، أطلب مايلي، من نقابة الصحفيين ومن دار الهلال :

(١) أطلب من نقابة الصحفيين:

أ - الاهتمام بطلباتي المتكررة إليها بالاعتماد بالدفاع عن حقوقى القانونية والانسانية (ومنها رد اعتباري وإعادة أهليتي القانونية وتوفير حق العمل والنشر لى والتصرف لأصرف مستحقاتي) . ب - الاهتمام بطلبي المتكرر بالتحقيق في موقف النقابة وتبذاتها ضد مصالحى في عملية مستشفى بهمان عام ١٩٨٧ . ج - تحويل هذا الخطاب بعد الاطلاع عليه الى النشرة أو المجلة الجديدة التى قررت النقابة إصدارها باسم «الصحفيون» ، وذلك لنشره فيها . فرغم أنني سأحاول نشره بوسائل خاصة ، ورغم أن المستول الذى تقررت تلك النشرة هو واحد من جوقة الجمعية والجهالة في حوب التجمع ذى الاتجاه الناصرى العسكرية المتمركس والمكمل للحكومة (وهذا تأكيد لموقف التكامل المحكوم بين مختلف أجنحة وطوائف النظام القائم) ، فانا أقدم هذا الطلب بهدف الفضح والتسجيل كالمعتاد ، وليس بأمل الاستجابة أو تكريم اسمى بالنشر فى نشرة صفراء .

(٢) وأطلب من دار الهلال:

أ - إسقاط مبلغ العبرون الذى صرفه لى مصطفى نبيل يوم ٨٩/٤/٥ (وهو ١٥٠ جنيهًا) وذلك باعتباره مقابل الترجمات الملقاة من النار ، عما يعنى زيادة سعر الترجمة المثقلة حوالى مليون ونصف للكلمة! ب - السماح لى بكتابة حوالى ست صفحات قولسكاب كتقديم لرواية هيرمان هيست المذكورة «الصفير الأخير» . وهذا يعنى فى الحقيقة أنني أتحمل عبثا إضافيا «مجانا» على كاهلى . لكن المطلوب هو تبصير القارىء بطريقة موضوعية متوازنة باتجاه الكتاب الذى سيقراء ، حتى لا أتهم بخداعه وتضليله . ففى الكتاب كثير من الأفكار الفرويدية ودعوات المتعة واللذة والجنس والمحر وعشق الحياة ، مع التصورات الوجدانية المعروفة عن تلقائية السلوك وتضخيم الرعب من الموت ، ومع الروحانيات والغمييات والصوفية وأوهام الهلاك المكتوب، إلخ ! وهذه كلها تحتاج الى مجرد توضيح أو تبصير موضوعى متوازن - من باب الأمانة الفكرية واحترام الضمير وليس لأى اعتبارات أخرى.

ج - التصرف لرُفع تسمية الترجمة التي أقوم بها للدار، لأن لي ترجمات معروفة منذ الخمسينات، ولائني أقدم لكم ترجمة فكرية أدبية دقيقة. كذلك أطلب التصرف لتكلفتني بأعمال ترجمة منتظمة كل عدة شهور، بما يكفي متوسطه الشهري كمورد رزق لي، لأن إهانة النقابة التي رفضوا زيادتها لي لا تكفي حتى فمن الخير!

هـ - مراعاة الاتجاهات غير المرفوضة عقلايا وفكريا فيما أكلف به من أعمال للترجمة. وأكرر هنا ما ذكرته في طلباتي المتكررة إليكم، عن أن دار الهلال تصدر مطبوعات مترجمة أخرى غير الكتب والروايات، منها مقالات اقتصادية واشتراكية سوفييتية. فلماذا لا تسمحون لي بالاشتراك في ترجمتها بدلا من إعطاء «احتكار» ترجمتها للمترجمين المناهقين المعادين للسوفييت - مثل ... (.. من التجمع والأهالي) ١١

وفي الحتام، أشير مرة أخرى إلى سقراط، مستخدما كلمة كنت قد أوردتها في ترجمتي لكتاب كازانتزاكي عام ١٩٦٧، وهي كلمة «شاهد على العصر» (وهذه كلمة التقطها أحد الأبراق الحكوميين في الاذاعة واستخدمها للتعبير عن شهرة الزور من أدوات الفكر الرسمى أو المدعوم رسميا، وليس بمعناها الأصلي وهو التعبير عن فضح الظروف الشاملة للظلم والقهر والإنسانية). وبذلك المعنى الأصلي الصحيح، أقول إن قرار الإعدام المذني الذي تواصلون تنفيذه ضدى، يجعلني شاهدا وقائما على حقيقة عهدكم هذا، كما كان قرار الإعدام البدني لسقراط شاهدا على حقيقة ونهاية النظام القديم في أثينا!

(٢١)

رفض تعسفى لمقدمة الترجمة

تجربوا في ٢٠ أكتوبر ١٩٨٩

... مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة الهلال وتقيب الصحفيين (١)

... بالإشارة إلى طلباتي وخطاباتي إليكم وإلى مصطفى نبيل وآخرها بتاريخ ٢٠ و ٢٣ و ٢٥ سبتمبر ٨٩، وإلى «مقدمة» الترجمة المسلمة إلى مصطفى نبيل يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩، وحيث أن دار الهلال رفضت تعسفا ودون أى مبرر هذه المقدمة الثقافية الموضوعية لترجمة رواية هيرمان هيس «الصيف الأخير» (بغض النظر هنا عما تعرضت له من ظلم وإجحاف من حيث تقدير مستحقاتي عن الترجمة عما رفضت الدار أيضا طلبى بخصوصه)، وحيث أن الرواية المذكورة (التي اضطرت إلى قبولها بعد ثلاث روايات أخرى سحبت منى) هي رواية ذات اتجاه فريدوى وجودى صوفى إلى درجة العدمية، بحيث يتحتم إضافة نوع من التفسير المتوازن أو التخفيف الثقافى التبريرى لاتجاهها، من أجل القراء إن لم يكن من أجل المحافظة على اسمى والتزاماتى الثقافية،

وحيث أن السلطات التي ألقنتى تزويرا في مستشفى المجانين سبعة عشر عاما وثلاثة شهور ثم حرمتنى بعد ذلك من العمل ومن النشر في الوسائل المتاحة للآخرين مستمرة بوسائنها وأتباعها والمكبلين لأتباعها في محاولات تشويه اسمى وطعن مهادنى وقدراتى الفكرية وإظهارى بظهر العاجز عن الكتابة

(١) سلعت الأصل إلى مكتب مكرم محمد أحمد بدار الهلال، ثم إلى النقابة وغيرها، بدون أى جدوى كالمعتاد. وانظر المقدمة والمرفوضة، في ملحقات المقالات الأولى وتم ٤.

إن لم يكن من الإدراك أيضا ،

وحيث أن مجلة الهلال رفضت أن تنشر لى مقالا فى نوفمبر ١٩٨٨ ، ثم اتخذت موقف الرفض العلمى لمقائلى كلفنى مصطفى نبيل بكتابتها واستمرتا عندئذ تحت الحلف والتعديل الجلى من مايو إلى يولية ١٩٨٩ ، بل ورفضت كل مطبوعات دار الهلال أن تنشر مجرد خبر (وليس تعليقا !!) من كتابى الفلسفى الأخير الصادر منذ أربعة شهور ،

وحيث أننى كنت قد ضمنت - كملحقات فى كتاب عن الديمقراطية - مقالاتى المرفوضة من مختلف المجلات (ومنها دار الهلال) ، ووقائع مواقف دار الهلال وغيرها من الوسائل الحكومية والمكاملة للحكومة فيما يسمى «المعارضة» للدمومة ، لكن المباحث العامة استولت بطريقة غير قانونية على الكتاب من المطبعة ، بل وحاولت اعتقالى طيبا أو سياسيا (كما أوضحت لكم فى البهان المسلم إلى النقابة بخصوص ذلك) ، ثم استمرت المباحث فى منع المطابع الأخرى من طبع الكتاب الذى لا يمكن الاعتراض عليه قانونيا ، وحيث أننى (رغم استمرارى فى محاولات طبع الكتاب المذكور) لا أملك فى الفترة الحالية وسائل أخرى للدفاع عن اسمى وسعنتى الثقافية من محاولات تشويهى وإظهارى بظهور الوجودى العلمى ، أو على الأقل المترجم السلبى عديم المبادئ والمعجز فكريا ،

وحيث أننى سبق أن استلمت من دار الهلال مبرونا للترجمة ١٥٠ جنيه لا أستطيع رد ، لهذا ، يؤسنى أن أخطر إلى أن أقدم إلى النار الترجمة العربية لعدد ٦٦ صفحة من أصل الرواية المذكورة (ومع الترجمة نسخة ثانية من المقدمة) . وهذه الصفحات تساوى أكثر من ثلث عدد صفحات الرواية التى تبلغ ١٨٣ صفحة ، أى تزيد مستحقاتها بتسعمرتكم أنتم عن ثلث المبلغ الظالم المجحف المتعاقد عليه وهو خمسمائة جنيه - بدون أن أحسب هنا الصفحات الثلاثين التى سبق لى ترجمتها من روايتى سابقتين بناء على تكليف الدار ثم ألغيت الترجمة بدون مقابل !!

ومعنى ذلك أننى من أجل إبراء ذمتى أتحمّل خسارة فيما أقدمه إليكم ، فضلا عن الخسارة الجسيمة لمجهودى الذى تبذره فى ترجمة ونسخ بقية الرواية !! هذا بينما تستطيع الدار أن تكلف أى شاب مرتقى بترجمة بقية الرواية بمبلغ أقل ، مما يعنى أنها ستكسب ولن تخسر شيئا .

أما إذا ظهرت الدار موقفها فى أى وقت ، ووافقت على أن تضيف إلى الترجمة مقدمتى الثقافية الموضوعية التى لا يمكن الاعتراض على اتجاهها ولا على روحها ولا على أى كلمة فيها ، فبممكن استعدائى لتقديم بقية الترجمة على الفور وعن إشارتكم .

لقد بذلت منذ الاقتراح عنى فى أول يولية ١٩٨٧ محاولات مستمرة وتوسلات بل استجدات متكررة مع الجهات الحكومية والجهات المسموح بها من الحكومة للحصول على أى حق قانونى للتعبير عن رأى أو النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين ، أو على أى نوع من العمل الثقافى ، لكن ذهبت هذه كلها هباء بدون جدوى ، واستحال التعامل مع أى جهة منها فى ظل نظام يفرض مخططات التعجيل الشامل ويحارب العقلانية والتعبير الثقافى ولا يعتمد إلا على المؤسسات أو المجموعات أو الأفراد التى تخدم ذلك . وفى مثل هذه الظروف ، لا أملك إلا أن أقبع على مكتئب منافع على الأقل عن اسمى ، إلى أن يتمكن من يلكون القدرات الكبرى من فتح ثغرات أوسع فى حواجز هذا الظلام اللاعقل الشامل ...

(٢٢)

التكامل الشامل فى التمييز العقائدى

السبت ٢٨ أكتوبر ١٩٨٩

تقييد ومجلس نقابة الصحفيين (١١)

(١١) سلمت هذا الخطاب إلى إدارة النقابة برقم ٢٨/١٠٤ - ٨٩ - ١ ، ثم منسوخاته إلى عدة جهات كالمعتاد .

... أكتب هذا الخطاب لتكرار مطالبة نقابة باتخاذ موقف - أي موقف - إزاء ما تعرضت له من اعتداء على حقوقى القانونية ومنع بعض المطابع من طبع أحد كتبه الديمقراطية الملتزمة بالقانون ، بل والاستيلاء على مخطوطة وعربون الكتاب من إحدى المطابع ، ثم احتجازى فى نقطة شرطة المازندار وفى قسم شرطة الأنكية لأرغامى على التوقيع على محضر مزور والتنازل عن بلاغى وعن طلب التحقيق فى ذلك . وقد قدمت إلى نقيب وأعضاء المجلس بيانات بهذا الخصوص منذ أوائل هذا الشهر ، ثم إدراجها وإلى ماسى « لجنة الحريات » بالنقابة وغيرها يوم ١٥ أكتوبر ١٩٨٩
ومع ذلك ، استمرت النقابة - مثل مرافق وصحف الحكومة والمعارضة الرسمية المكشلة للحكومة - فى تجاهل وإهمال هذا الموضوع تماما !

ورغم أن مهاويل الاتجاهات الاسلامية والناسرية المتتركة والفوغائية القديمة فيما يسمى « لجنة الحريات » (أو الحريات) وغيرها من لجان النقابة ، يجمعون كثيرا وظلقت الفرقعات تجارا مع أى تصرفات إثارية اعلامية للمباحث تستهدف تلفخ وتضخيم بعض الأسماء الصغيرة المصنوعة والمدمومة حكوميا ، ورغم أنهم فى ذلك مثلا أطلقوا ونشروا الاحتجاجات فى النقابة وفى الصحف بحجة « تأخير » اثنين من جولة الجمعية والجهالة الناسرية المتتركة فى مطار القاهرة كانا فى إحدى الرحلات الجوية والاجتماعات الرسمية التى يجمعون بها تحت سيطرة الأجهزة القومية الاسلامية المرتبطة بالقرب التى تحكم اليوم مصر والعالم العربى ، فقد رفض هؤلاء أن يقولوا أى كلمة أو إشارة بخصوص ما تعرض له كتابى الجدى فى المطابع وما تعرضت له شخصا من احتجاز عدة ساعات فى الشرطة ، مع تزوير محضر شرطة بدون توقيعى ورفض التحقيق فى بلاغى ، الخ ! وهكذا أثبتت مواقف نقابة الصحفيين وغيرها من مرافق وصحف النظام العسكرية القائم بمختلف أجنحته ، التكامل والتنسيق الموحد ضد العقلائية والحقوق الديمقراطية بين المنشورين والعملاء البوليسيين الحكوميين وبين مهاويل الاسلاميين والمتركسين والفوغائيين اليساريين (فى التجمع) والفوغائيين اليمينيين (فى الوفد) ، الخ !!

وقضلا عن ذلك ، أهملت نقابة الصحفيين حتى اليوم ، الطلب الذى قدمته منذ حوالى شهر بخصوص موضوع شكلى روتينى لا يحتاج إلى مناقشة وتأجيل أو « قهقهة عقائدى » ، هو تكليف المستشار القانونى للنقابة بمساندة القضية التى أقمتها منذ شهر للتعرض عما تعرضت له من تعذيب واعتقال فى الحبسيات والاستتبات .

ومن ناحية أخرى ، رفضت دار الهلال التى يرأسها نقيب الصحفيين أن تسمح لى بإضافة مقدمة تبصيرية متوازنة وعادية جلا وموضوعية جلا إلى ترجمتى للرواية التى كلفتنى بترجمتها (وهى رواية وجودية فرويدية صوفية عذمية) ، ومن ثم أهدرت مجهودى الذى بذلته فى شهر ، واضطرتنى إلى الاحتفاظ بالترجمة بدون نشر ، احتراما لاسمى ولسمعتى الثقافية !

وفى الختام ، أعبر هنا عن احتجاجى وإدانى لهذه المواقف الصغراء من نقابة الصحفيين التى بددت حوالى عشرة آلاف جنيه من أموال الأعضاء لتصفيتى ذهنياً وتخطيطى طبييا فى مستشفى بهمان عام ١٩٨٧ بحجة « علاجى » رغم إرادتى من مرض مزور ! وأؤكد لكم أن حرمانى من دفاعكم النقابى والقانونى ، لن يهدر دمي أو عقلى أو إمكانياتى كما تتوهمون ؛ وإنما يحرمكم أنتم من شرف أداء الواجب . فمن حسن حظى أنه يوجد فى الغابة المعاصرة من دافعوا ويدافعون عنى بقدرات حاسمة ...

(٢٣٣)

نص البيان المطبوع عن الاستيلاء على مخطوطة الكتاب

المباحث تتدخل بشكل غير قانونى
لن طبع كتاب ديمقراطى

بل وتستخدم ابنا عميلا ضد أبيه ، لتستولي على مخطوطة وعيون الكتاب من إحدى المطابع (١١)

• بيان من اسماعيل المهدي كاتب وعضو نقابة الصحفيين بسبب موقف دور النشر ضد الكتب العقلانية والديمقراطية الحقيقية (أي المستقلة عن الحكومة وعن الأحزاب المكتملة لها التي تستخدم في التعمية وفي الاثارة الفرجانية) ، اضطرت الى أن تحمل عملية طبع كتابي التاسع منذ الخمسينيات - والثاني منذ الافراج عن عام ١٩٨٧ - وعنوانه ومعنى الديمقراطية . وقد عرضت نسخا منه على عدة جهات ، ثم حُررت في يوم ٧ سبتمبر ١٩٨٩ علنا لطبعه في مطبعة بجوار البطرخانة بكلوت بك (تسمى مطبعة الدكتور فيكتور كيرلس أو الدكتور ماهر) . واستلمت المطبعة العيون ثم الكمية الأولى من رزم الورق بموجب إيصالات ، وجعنت بالفعل أربع ملازم من الكتاب خلال أسبوعين . ثم في يوم السبت ٢٣ سبتمبر ١٩٨٩ ، أبلغوني بالتوقف عن جمع الكتاب ، وأفهموني أنهم تعرضوا لتهديدات وضغوط من المباحث العامة وتفتيشات سرية ليلا ، مع تأكيدات بأن السلطات ستعيد القبض علىّ للإبلاغ في مستشفى المجانين أو للاعتقال . وفي انتظار تحقق هذا الأمل ، رفضت المطبعة أن تعيد لي المخطوطة والعيون ، بينما استمرت في التوقف عن جمع الكتاب تحت ضغط المباحث ، رغم تكرار تأكيدات ليهم شفاة وكتابة بأن الكتاب ليس فيه أي أساس بالقانون أو بالحكومة ، وبأنني المسئول قانونا عن أي اتهام بهذا الخصوص ، وبأنني سأتحمل وحدي أي تكاليف في حالة قيام المباحث أو أي جهة رسمية أخرى بالاستيلاء على الكتاب أثناء طباعته أو مصادرته بعد طباعته . واضطرت إلى التهديد بالالتجاء إلى القانون لحسم الموضوع - سواء بفسخ العقد وإعادة العيون أو باستئناف جمع ثم طبع الكتاب . وهنا حدثت مفاجأة مذهلة !

ففي الموعد المحدد لحسم الموضوع وهو السبت ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩ ، أبلغني صاحب المطبعة الدكتور فيكتور كيرلس (وشهرته ماهر) وساعده السيد / عاطف شوقي بشهادة ثلاثة أو أربعة عمال ومعهم آخرون ، أن شخصا أثبت لهم بالطاقة الشخصية والمستندات أنه ابني ، واسمه طارق المهدي ، حضر إلى المطبعة يوم الأربعاء السابق ٢٧ سبتمبر ٨٩ وأبلغهم أنني أباه قد صدمتني سيارة ونقلت إلى المستشفى وأبني طلبت منه أن يحصل منهم على المخطوطة والعيون والبروقات ١١ وهدمته تهديدات شديدة ، بينما كان رجال المباحث يساندونه ويضغطون عليهم للاستجابة له ، فأعطوه كل شيء ١١ ولم يتصوروا أن أجهزة السلطة يمكن أن تستخدم بهذه الطريقة المكشوفة المفزوعة ابنا ضد أبيه وتمطيحه عنوان المطبعة والمراعيذ السابقة لترددي عليها ١١ فأوضحت لهم أن صلتى مقطوعة بهذا الولد تماما ، بسبب تكرار استخدامه بواسطة أجهزة السلطة والجهات والأحزاب المكتملة لها ضد مصالح وعلاقاتي المعيشية ضد حقوقى القانونية والمدنية وضد اسمي .

من وقائع ذلك مثلا ، أن أجهزة السلطة ومجلس نقابة الصحفيين وسكرتيرها السابق (فيليب جلاب) وكذلك حزب التجمع ، استخدموه في اعتماد إبداغي في مستشفى بهمان كرها ورغم إرادتي (وباسم أسرتي تزويرا) لمدة ثلاثة شهور ، عانيت فيها أشد وأخطر محاولات التحطيم البدني والتصفية الطبية المكثفة بالأقراص والحقن المؤخرة المعطلة للتفكير والمفسدة للعقل والذاكرة ، وذلك بعد صدور أمر النيابة العامة بالافراج عنى في آخر مارس ٨٧ - بعد سبعة عشر عاما من الإبداغ الاجرامى ، كانت رغم ذلك أقل ضررا من الثلاثة شهور في بهمان تحت التحطيم الطبى المكثف الذى دفعت نقابة الصحفيين تكاليفه

(١١) وُذعت من هذا البيان قبل طبعه ثم بعد طبعه أكثر من مائتي نسخة إلى مختلفي الجهات والهيئات والأشخاص والسفارات (واظن في آخره المرسل إليهم من محترفي الكلام عن القانون وحقوق الانسان) . هذا ويعنى أن أَسجل هنا أنه حدث بعد أن أعطيت البيان لبعض الزملاء في نقابة الصحفيين يوم ٨ نوفمبر ١٩٨٩ ، أن فوجئت بأجمل الأشخاص يهددني ويحاول التعرض بى قائلا إنه من رجال الشرطة السرية الذين تمهمرا داخل النقابة إذ ذاك بحجة وجوه وزير سودانى فيها مع انقلب بكرم محمد أحمد في ذلك اليوم ! وعلمنا وأجهته بالطريقة المناسبة ، انسحب بعد الحصول على نسخة من البيان . واكتفوا بأن يرسلوا لى السكرتيرة القمعية للنقابة لمحاولة إبداغى عن الزملاء بجميع أخرى ١١

حوالي عشرة آلاف جنيه ١١ وقد طلبت من النقابة مرارا وتكرارا وبأوراق مسجلة التحقيق في هذه الرقائع وفي تهديد أموال النقابة للاضرار بأحد أعضائها ، لكن أهملوا شكاواي وطلباتي تماما . وهكذا رفض حزب التجمع أي تحقيق أو مناقشة للموضوع مع ذلك الولد العميل الفاسد الذي كان يعمل موظفا في مقر الحزب ومستوفيا عن الدعاية عندهم ١١ ورفضت صحيفة الأهالي كما رفضت صحيفة الوفد ، السباح بنشر أي إشارة عن عملية بهمان أو عن دور ذلك الولد في تلك العملية وغيرها .

وينبغي أنه لو لم تكن المباحث العامة وغيرها من أجهزة السلطة متأكدة تماما من تستر التجمع والأهالي والوفد وغيرها من التائب المكسلة للسلطة على جرائم ذلك الولد ضد أبيه (ومن باب أولى ضد الآخرين) ، لما استطاعت أن تستخلصه بهذه الطريقة المكشوفة المفضوحة في الاعتداء على القانون . بل الحقيقة أن تستر تلك الجهات يصل إلى درجة التواطؤ والتشجيع . وعلى كل حال ، فقد اتصلت على الفور بعدد من المحامين والسياسيين الشرفاء للتصرف إزاء حادث استخدام الولد المذكور في الاستيلاء على متعلقاتي من المطبعة لبيع طبع كتابي ، بينما قام رجال المطبعة من جانبهم بالاتصال بالولد المذكور (في البهشة العامة للاستعلامات وفي صحيفة الحياة التي تديرها الأجهزة السعودية والبريطانية من لندن) ، كما اتصلوا بالمباحث العامة ، وذلك لاسترجاع متعلقاتي لتجنب المشاكل القانونية معي ، في مقابل التمهيد بعدم طبع الكتاب وتقيام المطبعة بنسخ المخطوطة وتحمل خسائر ذلك .

لكنني أسرعت في يوم الثاني من أكتوبر إلى تقديم بلاغ إلى نقطة الحازندار (قسم شرطة الأنكية) بوقائع موقف المطبعة وحادث الولد المذكور . وحاولوا التهرب من البلاغ بحجة أن الولد أعاد المسروقات ، لكنني قسكت بطلب التحقيق لأن إعادة المسروقات لا تطفى الجريمة ، ولأن هذه العملية أدت على الأكل إلى قيام المطبعة بنسخ عقد طبع الكتاب . وإزاء ذلك ، وبعد الاتصال برئاساتهم ، رفضت نقطة الشرطة التحقيق ، بل حاولت أن تكتب على لساني أقوالا غير صحيحة ، أو أقوالا لا تليق عن المعنى المطلوب . ولهذا اضطرت إلى رفض التوقيع على الكلمات المزورة المختزلة للمحضر الذي حرره أمين الشرطة فخري ، مؤكدا قسكي بالوقائع المهيبة في بلاغي المكتوب . وهنا تضرعوا معي ومع مسرور المطبعة عاطف شوقي كما لو كان قد صدر الأمر بالقبض علينا - بحجة أن الضابط المسرور من النقطة في قسم الأنكية أمر بالقبض علينا - من معنى النقطة إلى معنى القسم بعد فترة ١١ وبعد فترة طويلة في النقطة ، اقتادونا إلى قسم الأنكية ، حيث قال لنا هناك ضابط برتبة مقدم (قالوا لي إنه رئيس النقطة لكن رفضوا إفادتي عن اسمه) ، هددوني بحجز بحجة إرسالتي إلى النيابة إذا لم أوافق على التوقيع على المحضر المزور المختزل الذي يعبر عن أقوال الشرطة وليس عن أقوال ١١ ومن ناحية أخرى هدد ذلك الضابط مساعد صاحب المطبعة عاطف شوقي بتهديدات شديدة ، مؤكدا له أن ثبوت جرعة الولد طارق يجعل المطبعة شريكا له يستحقون عقابا أشد لأنهم تعاملوا مع شخص بدون توكيل . فحاولت تخفيف هذه التهديدات قائلا إنني متنازل عن أي حق ضد المطبعة ومتمسك بحقي ضد الولد المذكور . فأسكتني مكررا أنني لأملك أي حق ، وأن الحق هو حق الشرطة والعقاب هو عقاب الشرطة ، وأنها ستعاقب المطبعة عقابا شديدا لأن هذه الأقوال تعني في الحقيقة اتهام المباحث العامة والإبلاغ والشكوى ضد المباحث العامة وليس ضد الولد ١١

وبعد فترة حيز أخرى في قسم الأنكية ، أصدر المقدم المذكور أمرا إلى أمين شرطة الحازندار فخري بالرجوع بنا إلى النقطة وإخلاء سبيلي واعتبار المحضر متفهما بدون توقيع . وأعطوني في النقطة رقم البلاغ ، وهو ٢٥٩ إداري (٨٩/١٠/٢) ، بينما حجزوا مساعد صاحب المطبعة عاطف شوقي لمحاولة الحصول منه على أقوال مناقية لما سجلته في بلاغي من وقائع ، ومنافية لما أبلغه لهم شفاهة في النقطة وفي القسم ١١ ورغم جهود المحامين الذين التجأت إليهم ، لم يسمحوا لنا بعد بالإطلاع على ماضنا فيه إلى ذلك المحضر المرفوض . بل ورفضوا حتى اليوم إعطائنا رقم المحضر المفيد تبع أوراق القسم ، والذي تتمسك به نهاية الأنكية بطلبه ١

ومن ناحية أخرى ، وبسبب موقف صحف الأهالي والوفد وغيرها من التستر على تصرفات الولد المذكور ضد أبيه - إلى درجة التواطؤ والتشجيع كما قلت - حاولت يوم الخميس ٥ أكتوبر ١٩٨٩ أن

أنشأ في الجريدة الصحفية إعلاناً تجارياً يختصراً عن هذا الموضوع . لكن بصل يهودي والمختصة في صحيفة الوفد رفضوا الإعلان بدون تبرير ، بينما لم يكتب المختصون في صحيفة الأمان والتجمع برفض نشر الإعلان ، بل شتموني أحدهم - وأسنه علي ياسين - وهددني (متخذاً لسان السلطات) بإعادتي إلى مستشفى المجانين خلال شهر إن لم يكن خلال أيام ١١ واتخذ مايسمى حزب العمل الاشتراكي أيضاً نفس موقف الصحة والتمتع !

ويهمني أن أورد في هذا البيان ، نهى الاعلان التجاري الذي رفضوا نشره - رغم إبلاغهم باستعدادي لحذف أو تعديل أي كلمة فيه :

واسماعيل المهدي يتبرأ ويعلن من ابنه : كما سبق أن سجلت بالوسائل المتاحة لي ، أعلن أن ابني طارق المهدي استخدمته الجهات المعادية للديمقراطية في اعتماد إبداي في يمان بهدف التحطيم الطبقى الذي ثلاثة شهور بعد إفراج النهاية عنى من المياسة عام ١٩٨٧ ، ثم استخدموا أخيراً يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ في الاستيلاء على مخطوطة وعربون كتابي عن «الديمقراطية» من إحدى المطابع لمنع طبعه منعاً غير قانوني بسبب مايعتبره من وقائع تصرفات تلك الجهات ومكملاتها ضد حقوقى في العمل والتعبير - كما هو مسجل في بلاغى رقم ٢٥١ إدارى نقطة الحازندار .

هذا وقد حاولت طبع الكتاب في مطابع أخرى : لكن بعض المطابع رفضت نتيجة الاعتراض السرى غير القانونى للمباحث ، وبعض المطابع الأخرى (مثل مطبعة سجل العرب بجوار شارع الأتلى ومطبعة وهدان بالظاهر) قالوا إنهم على استعداد لتجاهل أى اعتراضات غير قانونية من المباحث أو غيرها إذا كان الكتاب يخدم الجاهل الإسلامى ، بينما يطلبون إذاً مسبقاً من المباحث بالنسبة لأى اتجاه آخر ١١

● (الاسم وأهم من استلموا البيان قبل طبعه ، حيث كانت قد وصلت منسوخات هذا البيان منذ ٨ أكتوبر ١٩٨٩ ، إلى رقيب وزكيل وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين ومايسمى «لجنة الحريات» في نقابة الصحفيين وأعضاء في نقابة المعلمين ، وعديد من المحامين والسياسيين والصحفيين ومنهم فؤاد سراج الدين وخالد معصى الدين ومحمد عضور وعادل حسين وغيرهم) .

(٢٤)

إذا رأى أحدكم منكراً فليسجله

السبت ١٦ نوفمبر ١٩٨٩

الأخ العزيز

... أكتب هذا التعليق بهدف ترتيب وتثبيت الأفكار في الرد على بعض اعتراضاتك التى لم تسع المناقشة الشفهية السريعة ببلورة وتحديد الرد عليها ، فأنت ترى بعد اطلاعك على مخطوطة هذا الكتاب (وخصوصاً فيما يتعلق بالفصل الثالث فقط الذى جعلك تنسى عشرات الصفحات والفصول الأخرى للكتاب) ، أنه بدلاً من «نقد الجميع» يجب محاولة الاتفاق وتكوين الجبهات مع البعض لاستخدامهم ضد البعض الآخر وهذا رأى سمعته من آخرين ، يقولون أيضاً إنه يجب نقد الأفكار وليس نقد أصحاب الأفكار

وسأحاول أن أورد على هذا الموضوع ، من خلال العناصر التالية :

(١) من المعروف أن الخلاف النظرى يختلف عن أعمال المقاومة والحرب وما إلى ذلك من مجالات الجهات والجهات ، فالنقد هو موقف التحديد والتسجيل الموضوعى لأى خطأ يصير من أى جهة أو من

أى شخص - فى الحدود التى تسمح بها الامكانيات، وبالطريقة التى تتناسب مع نوعية الخطأ ونوعية مصدره .

(٧) ماتقول أنت وغيرك أنه «الجميع» ، ليس فى الحقيقة إلا «جميع» الدبورات التى صنعها أو سمح بها النظام العسكرية القائم فى مصر . وفى الاحصائيات المعلنة أن مجموع «المعارضة» المعروفة - أى المجموع الذى يشمل الأعضاء والأنصار والمتعاطفين من مختلف الطوائف والاتجاهات القانونية والسرية ممن لا تعرف أحدًا منهم - يصل عددهم إلى ٢٪ من «الجميع» . فما بالك بعدد العناصر البارزة فقط من قيادات تلك الطوائف المعارضة الذين لم تنقد إلا أقل القليل منهم، بما لا يتجاوز عدهم أصابع اليدين (أو على الأكثر اليدين والقدمين)؟ وما بالك بأن العقلاية الأحمية تنهم كلمة «جميع» بالمعنى الاتساعى العام وليس بالمعنى المعلى، وبالمعنى العقلاى الخاص وليس بالمعنى الدحضى الممدى؟

إن من يتحدث باسم الحقيقة والعقل والمنطق، يتحدث باسم «الجميع» - حتى لو لم يقل كلماته فى الهداية إلا أفراد قلائل. وإذا كان هذا يحدث بالنسبة للحقائق العلمية غير المعروفة ، فهو أحرى بأن يحدث بالنسبة للحقائق السياسية غير الشائعة .

(٨) لا يمكن نقد وتقيد الأفكار والمواقف الخاطئة، بدون توضيح أساليبها ومكوناتها وسوابقها لدى أبرز أصحاب وأنصار هذه الأفكار والمواقف. فالفكرة ليست معنى مجرداً فى فراغ، ولكنها تصدر عن أشخاص ومجموعات بمواصفات معينة فى ظروف معينة وفى ظل نظام معين . ومن ناحية أخرى أشرت إليها فى بداية هذا الكتاب، إذا كانت المبادئ العقلاية والديمقراطية تستلزم كشف حقيقة النظام العسكرية القائم والمعداء الرجوعى الشامل للعقلاية والديمقراطية ، فإن هذا يستلزم بالضرورة المنطقية كشف أبرز الأدوات والدبورات الذين يستخدمهم أو يسمح لهم هذا النظام بالاشتراك فى تكوين الجوهر الاعلى والتجهيلى الشامل.

(٩) رغم أن التحالف أو تكوين الجبهات ينطبق كما قلت على مجال المقاومة المادية أو الحروب وليس على مجال الفكر والبهت والعلم ، إلا أنه يجب أيضاً ألا ننسى أن مثل هذه الائتلافات لا تكون من جانب واحد ولكن تكون متبادلة بين الجانبين. وقد كان هذا هو واقع فى الكتاب ، هو أن أثبت أثنى فى تصرفاتى ومواقفى العملية حاولت بأقصى الجهود الممكنة أن أصل إلى نوع من التوافق أو التعاون معهم ، لكن فشلت تماماً كل جهودي ومحاولاتى. لماذا؟ الجواب كان يستلزم أن أشير إلى السوابق والحسابات الخفية التى حاولت أن أنساها وأن أتنازل عنها ، لكنهم هم لم يكن يمكن أن ينسوها أو يتنازلوا عنها ؛ لأنها تدخل فى صميم مسئولياتهم فى هذا النظام وفى صميم أسباب اختصارهم ودعمهم فى هذا النظام وفى صميم تخصصهم المعاند ضد العقلاية والشوعية . ولأن بعضهم منافقون يحاولون تغطية حقيقة مرقفهم المعاند والفكرى ، كان لابد من الإشارة إلى بعض الوقائع التى تكشف سوابقهم وتوضح الاتجاهات والدوافع والنيات وراء حركاتهم المزدوجة. أقول «بعض» الوقائع فقط ، لأن بقية الوقائع تحتاج إلى مذكرات تفصيلية.

وفى الفولكلوريات القديمة، أن «الشیطان» كان يقوم أحياناً ببعض أعمال «الخير» - التى لم يكن يمكن فهم حقيقة هدفها واتجاهها إلا من خلال فهم طبيعة مصدرها، وفى العصر الحديث ، نجد مثلاً شركات أسلحة فرنسية تنشر إعلانات فى مجلة متمرسة ، ونجد أن معظم محررى صحف «المعارضة» يقبضون أيضاً من الصحف الحكومية ، ونجد مثلاً شركات ومؤسسات حكومية تنشر إعلانات بالآل الجنيهات فى صحيفة «الأهالى» - التى تتسع أيضاً فى المناسبات المتكررة لنشر الصفحات الكاملة بالآل الجنيهات من أراء ومنشآت الكويت والدول الإسلامية المشابهة

(١٠) يريد نوع من المواقف أقل درجة من الاتفاق أو التحالف ، هو «التفاسى» ، أى التجنب السلبى للخصام . لكن حتى هذا الموقف السلبى، يحتاج إلى شروط مراتبة من الجانب الآخر. ومن الأمثال المعروفة، أنه لا يمكن الحديث عن استفزاز النمر لأن النمر مستفز - أى مفترس - بالطبيعة. طبعاً إذا استطعت أن تفر من النمر ، أو حتى أن تسجد له ليرحمك، فيجب أن تفعل . لكن ماذا إذا هجم عليك

النمر فلم تستطع الفرار منه ولم يقبل سجودك له؟! كان العقلايون القدماء يقولون (انظر مثلاً قصة «الفرمان والبهيم» في «البنجاننترا» - ولاحظ أن الغراب يرمز إلى الكاهن والبهيمة ترمز إلى الفلسفة) : «عندما يتعرض المرء لهجوم من قوة أكبر، لا يكون أمامه إلا أن يخضع لها أو أن يفادر البلاد». لكن هذه النصيحة ذات الأصل القديم جداً، تعتبر بالية وعقيمة وفاشلة في ظروف زيادة التحكم الشامل وتصنيفه ثغرات المجاهل والمهاجر. فالطغوت اللاعقلى الراعى لا يسمح للعقلانيين بالخضوع ولا بالمهجرة!

وقد حكمت لك من م.ق في دار الهلال الذى عاب على أننى أحامل مسئولى النار بدرجة كبيرة من التجهيل وأنصت لهم ، فقلت له إنك تتنازل فى أفكارك ومعتقداتك بينما أنا أتنازل فى شكلهايات التعامل. وفى «كليلة ودمنة» أن الفيلسوف أو العقلاى كان «يسجد» للملك الغاشم - من أجل الحصول منه على إذن بنشر الحكمة العقلانية وليس لغرض شخصى . وعلى كل حال ، فقد ثبت أن تجهيلنا المذكورة لم يحقق فى الواقع أى جدوى مع أدوات وعملاء الأجهزة المعاصرة للتجهيل اللاعقلى الشامل والقاتم على التخطيط العلمى والتحكم التكنولوجى الدقيق . فمثل هذه القوى الغاشمة الجديدة ، لم يعد يمكن الإفلات منها أو التصرف إزاءها إلا بواسطة أجهزة عقلانية قادرة على مراجعتها .

(٦) موقف المحصورة أو المعتاة ضد العقلانية أو الفكر الحر ، ليس موقفاً ضد نشاط معين أو تصرفات معينة، أى ليس رداً على أفعال ، لكنه موقف ضد «طبع» العقلانية أو الابصار أصلاً. فإذا كنت تملك طباعاً أو قدرات إبصارية حادة ، فإليك تصحيح من حيث منطق وطبائع الأمور عدوك يهدد القوى التى ترتكب فى الخفاء جرائم لايرأها العميان أو ضعاف ومتوسطو البصر. والنتيجة أن النظام الذى تفرضه هذه القوى ، وعملاء وأدوات وديكرورات ذلك النظام ، سيصبحون عملها فى حرب ضلوك حتى لو رعت يديك أو رجلوك إلى أهلى. وفى النولكلوريات الكهنوتية القديمة ، تمجد أنهم كانوا يقتلون الأطفال الذين يتوسمون فيهم قنوت التبوع والذكاء العقلانى ، أو يستولون عليهم ويجعلونهم فى خدمة الكهنوت. وفى قصة الحضرة موسى، أنه يجب ذبح الطفل الذى يتوسمون فيه أنه سيصبح عند الكبر كافراً. وكانوا يهرون عن ذلك فى النصوص القديمة بقرلهم أيضاً «إنه طبع كافرا» (بضم الطاء) - أى فطر أو وكّد بطبع عقلاى). وهذا جزاءه عندهم القتل. وخلاصة ذلك أنه مهما حاول العقلاى أن يخفض عينيه ، فإنهم لم يسمحوا له بالياء إلا إذا كان قد تعرض للتمصية قبل أن يبدأ ممارسة الابصار. فما بالك بمن يحاول ممارسة التصوير والتصور؟! .

(٧) الموقف العقلانى كموقف اضطرابى للدفاع عن النفس قبل أن يكون للدفاع عن المبادئ (عملاء بالمثل القاتل «مكره أخاك لا يطل») ، لايعنى إطلاقاً المقاومة العنيفة أو التمرد الفوغائى أو الاثارة الاتفاعلية والصدام البشرى. لهذه تدخل فى مهام الأجهزة والقوى القادرة ولايمكن أن يقوم بها أفراد. وإلغا الموقف المطلوب منا هو موقف التحديد والتوضيح والتسجيل والتصوير بالوسائل والامكانيات القانونية.

وبهذه المناسبة، حكمت لك أن صاحب المطبعة المذكورة حاول أن يبرر اضطرابه إلى فسخ العقد قائلاً إن عقيدته المسيحية تأمره بالخضوع للسلطات حتى لو كانت تهدر القانون! فرد عليه معامى شاب كان معى، بأن عقيدته الإسلامية تقول على العكس إنه إذا رأى أحداً منكراً فليغيره. فقلت لهما إن تقاليد العقلانية القديمة التى دونت ماوصل إلينا من كتون الحقائق والوقائع منذ أقدم العصور ، لا تقول بالخضوع السلبى ولا تقول بالقتال غير المضمّن النتائج ، ولكن تقول بضرورة تحديد وتسجيل أى واقعة «منكرة» لإفادة الآخرين عنها. (والواقعة المنكرة لا تقتصر هنا على المعنى الانسانى الأخلاقى للاعكار، لكن تشمل أيضاً أساساً المعنى المعرفى، الذى يمكن أن يصل حتى إلى الوقائع الفوضوية والسحرية الغريبة التى سجلها وأفادنا عنها القدماء بدون أن يدركوا تفسيرها الصحيح). وعلى سبيل المثال، بمجرد أن انتهت من تجهيز هذا الكتاب للطبع وتأكدت من التزامه بالقانون، أسرعت بتقديم نسخة كربونية منه إلى إحدى السفارات، تحسباً لأى اعتداءات أو ادعاءات غير قانونية قد تحدث ضدّه أو ضدّى. وأعتقد أن هذا ساعد كثيراً على حماية الكتاب، رغم ما سببه من هياج شديد، خصوصاً اليساريين المزيّفين وللأعداء المناقذين فى حزب التجمع إذ ذلك.

(٨) في الباب الحادي عشر من «كلمة دمنة» يتحدث الفيلسوف الفولكلوري عن الاضطراب إلى «مرآة مصالحة بعض الأعداء» للتجاة من بقية الأعداء. ويضرب مثلا على ذلك باضطراب القار والقط البري إلى التفاهم حين دجستهم الحالة الواحدة وإن فكرتهم الطباق المختلفة. فالقط البري وقع في شبكة الصيد، بينما القار أحدثت به حيوانات أخرى تريد افتراسه، فوافق على أن يهرب منها إلى جانب القط مقابل قطع حبال شبكته. ويحدد أن انتهت تلك الصلوة: أفلت القار من جانب القط قائلا: «لقد ذهب الأمر الذي استجبت إلى واجبت إليك فيه» و «لأعلم لك حاجة متى إلا أن تكون تريد أكله»، ومن ثم «فلا سبيل إلى اجتماعنا». هذا المنهج العقلاني القديم، يوضح حقيقة العلاقات عند اختلاف الطبائع أو الاتجاهات، ويوضح أن الأقوى لا يعطى السماح للخصم الأضعف إلا في حالة الحاجة الاضطرارية إليه (ولو من أجل الحداد والتمويه والتضليل). وبدون هذا الاضطراب، لا يمكن أن نعصور أن يكون الطرف الأضعف في وضع الرافض أو المنعزل، ولا حتى في وضع المرفوض أو المعزول، لكن الصحيح أنه يكون في وضع الضحية أي المطلوب للافتراس، ومن ثم يجب أن يدافع عن نفسه ضد الافتراس (ولو بمجرد التوضيح والتسجيل).

(٩) أنت تعرف موقفي مثلا من أحد المعامين الذين أتمامني معهم. إن هذا المعامي الذي يحمل توكيلي منذ عام ١٩٩٩، رفض أن يقوم بأي تصرف حتى للحصول لي على أمر القبض الصادر ضدي عند إبداي في مستشفى المجائين، ورفض أن يقوم بأي تصرف للدفاع عن حقوقي القانونية إذ ذلك، أو حتى أن يحاول تسجيل آثار الضرب التي رأها على وجهي عندما زارني في أحد الأيام، بل إنه كتب لي بصراحة في حوالي عام ١٩٧٢ أنه يجب أن أعترف رسميا بسقوط أهلكي وأن أختار شخصاً لتولي مسئولية القيم على مصالحي، بل وكان يشيح أن نهاية أمن الدولة سمعت أقواله!! وهذا فضلا عن اهتمامه بعد ذلك باحتضان وتشجيع ابني العاق الفاسد طارق رغم تجديراتي المتكررة. ولهذا اضطرتني إلى الكتابة ضده من وراء الأسوار وتكرار المطالبة بسحب أو إلغاء توكيلي الذي استمر يحتفظ به رغم إرادتي، والذي لم يستخدمه حتى في حضور قضية محكمة النقض التي تمثلت بعلمي حضور وكيل عنى فقررت إلغاء التعويض المحكوم لي به ابتدائيا واستثنائيا عن فصلي التعسفي من دار الجمهورية ومع ذلك، وبعد الاتراج عنى، وبسبب انتهاء الثغرات والفجوات في مجال المعامين كما هو الحال في مجال الفكاة والصحافة، ناهيك عن عجزى المالى عن دفع أتعاب مسبقة لمعامي عادى إذا وائق أصلا على التعامل معى، استجبت على الفور لبعض تصرفاته «الخيرية»، وحاولت أن أرد عليها وأشجعها بالعكرات المضادة. لكن بحجة استغراقه في الكفاح ضد إسرائيل وفي الدفاع عن فلسطين وعن «حرىات» الإرهابيين الناصريين في التنظيم المسى بغور مصر وعن ديدان الحركة الماركسية المصرية بل وعن بعض الاسلاميين وأبطالهم، فمن المؤسف أننى لم أحصل منه عمليا إلا على أقل القليل من الاهتمام القانونى المهني، رغم استمرار جهودي وتوسلاتي والمحاوالت عليه منذ عام ١٩٨٧ حتى اليوم.

وبعد أن تكالب ضدى الأعداء خبوسا في الشهور الأخيرة. وبعد المشكلة الخاصة بهذا الكتاب، زادت درجة تباعدى عنى وإهماله لقضاياى، ورفض القيام بواجبه القانونى الديمقراطي إزاء المحضر المؤند باسمى في عملية الاستيلاء على مخطوطة هذا الكتاب. ومن المرجح أن يتقلب على هو أيضا في المستقبل القريب انقلابا صريحا مثل انقلاب كوادر حزب «التجمع» وغيرهم من المتحوسبين الناصريين. فماذا يكون ذنى في هذه الحالة؟! وهل يمكن إذا حدث ذلك أن أمتنع عن توضيح وتسجيل الوقائع بالوسائل المتاحة لي؟! وهل أكون في هذه الحالة أنا الرافض أم المرفوض؟! وهل أكون أنا الذى أنقد «الجميع» من أمثال هؤلاء الذين لايزيد عيدهم على أصابع اليدين والرجلين، أم أنهم هم الذين يضطروننى إلى ذلك حين يلبسون على اسمى وعلى مصالحي لاسترضاء السلطات أو لاسترضاء القوى المكيكة للسلطات دفاعا عن التكامل البقائلى الشامل ضد العقلانية والأهمية وضد القيادة السوفييتية للبشرية؟!.

ثم فإن هذا أيضا يتوقف أمثال لطفى الجولى. إن يوسف السباعى استلم منى بيعة في مارس ١٩٧٧.

طلبنا للاتضمام إلى «اتحاد الكتاب» الذى كان يقوم بتشكيله إذ ذاك. لكنه أسقط ذلك الطلب وأنفاه بعد إبداعى فى مستشفى المجانين! ورغم طلباتى المتكررة إلى ثروت أباطة وأتباعه بعد ذلك ، استعصروا فى حرماتى من صفة «الكاتب». ثم قام لطفى الخولى بتشكيل اتحاد لكتاب أفريقيا وآسيا ، فلم يحاول هو أو أحد من أتباعه حتى أن يفهدونى عن مكان ذلك الاتحاد الجديد الذى يريدون أن يجعلوه بوقاً للهستيريا الفلسطينية! ومع ذلك، سأبحث عنه وسأطلب عضويته أيضاً. فإذا رفضوا بطريقة أو بأخرى كما رفض السباعى وأباطة ، ألا يكون من واجبى فى هذه الحالة - وليس فقط من حقى - أن أكشف وأوضح الرقائع بخصوص ذلك وبخصوص من يشاركون فى هذه المواقف؟! إن كشف التعويضات والتعويضات المساعدة ومساووات التفاسق والجمعيات الزائفة، واجب مطلق



فهرس الكتاب

مقدمة الكتب الثلاثة للايديولوجية الجديدة الايديولوجية وأجهزة السلطة

الصفحة

تطورات كلمة «إيديولوجية» ص ٥ - الايديولوجية فى الثقافة المعاصرة ص ٧ - أجهزة السلطة وأنواع الفكر ص ٨ - الموقف اللاعقلى من الفكر فى عصور التاريخ ص ١١ .

١٤

هذا الكتاب

(١) تقديم الكتاب

الديمقراطية والديمقراطية الجوجية

١٧

الفصل الأول - الديمقراطية واللاعقل الدهمانى

الديمقراطية والأغلبية ص ١٧ - حقوق العقل ص ١٩ - هل يوجد حل ؟ ص ٢٠ - العقلانية والسلطة ص ٢٣ - المساواة والحرية ص ٢٤ - تطورات الديمقراطية فى المسكر الاشتراكى ص ٢٦ - عقلانية الديمقراطية على المستوى الأسمى ص ٢٨ .

٣٢

الفصل الثانى - صفقة الليبرالية القاصرة فى مصر

المنابر الثلاثة ص ٣٢ - الأحزاب المسموح بها ص ٣٣ - حزب الوفد ص ٣٥ - تعدد وسائل التعمية والقهر ص ٣٧ - العملاء والأدوات واستخدام التلقائيات ص ٤٠ - الاحتكار المحكوم لوسائل التعبير عن الرأى ص ٤٣ .

٤٦

الفصل الثالث - تجربة شخصية وراء الأسوار الصغيرة والأسوار الكبيرة

بعد هزيمة ١٩٦٧ ص ٤٦ - من مرحلة القفزة الجديدة بعد مبادرة روجرز الى عهد مبارك ص ٤٨ - ثلاثة شهور من الجحيم فى بهمان ص ٥١ - شمول الحرمان المدنى العام وانتفاء التفكرات ص ٥٥ .
* تجربة نشر كتاب عقلانى : الطريق الى المطبعة ص ٥٨ - تلقائيات بدون تعليمات ص ٥٩ - لا تريد طبع الكتاب ص ٦١ - العمليات المضادة للترزيع ص ٦٢ .

(٢) الفصول الأصلية

معنى الديمقراطية

٦٧

الفصل الأول - ديمقراطية أثينا وأرستقراطية اسبرطه

ديمقراطية أثينا قبل سقراط ص ٦٧ - سقراط والديمقراطية ص ٦٨ -

- الديمقراطية والفكر من ٦٩ - نظام اسبرطه من ٧١ .
- ٧٤ **الفصل الثاني - التناقض بين المساواة والارتقاء**
المساواة غير المتساوية من ٧٤ - المساواة الارتقائية من ٧٥ -
الأصلح للبقاء والأصلح للارتقاء من ٧٥ - الأسوأ انسانيا هو الأصلح
حيوانيا من ٧٦ - المساواة وسيلة من ٧٨ - حكاية عن عمر
بن الخطاب من ٨٠ .
- ٨٢ **الفصل الثالث - العقل صانع التاريخ، والاقتصاد مادة التاريخ**
العلة الفاعلة والعلة المفعولة من ٨٢ - المادة التاريخية وما قبل التاريخ من ٨٣ -
ظهور النوع البشري من ٨٤ - شعلنة هرومفوسوس من ٨٥ .
- ٨٧ **الفصل الرابع - الديمقراطية وحرية الفرد**
التحرر الذهني والقدرة الذهنية من ٨٧ - ديمقراطية أو لا ديمقراطية من ٨٨ -
الفردية والنزعة الفردية من ٨٩ - الجماعية العقلانية والجماعية اللاعقلية من ٩٠ -
انصلاح الحكم من ٩١ .
- ٩٣ **الفصل الخامس - الديمقراطية والأرستقراطية وتطور المجتمع**
الأغلبية والأقلية من ٩٣ - المانجا كارتا من ٩٤ - الدكتاتورية والليبرالية من ٩٦ .
- ٩٨ **الفصل السادس - الليبرالية البرجوازية وتزويق الديمقراطية**
المعدل أساس الملكا من ٩٨ - الاقتصاد الليبرالي من ٩٩ - الديمقراطية
المجتمعية من ١٠٠ - الاشتراكية والديمقراطية من ١٠١ - مكونات الديمقراطية من ١٠٢ .
- ١٠٤ **الفصل السابع - الشمولية والدولة**
شمولية العدل وشمولية الاجرام من ١٠٤ - السلطات الأخرى من ١٠٥ - تقسيم
السلطات من ١٠٦ - الدولة والارتقاء من ١٠٧ - الدور الحكومي للدولة من ١٠٩ -
تلقائية التدبير الشامل من ١١٠ - حرية التعظيم الذاتي والتبادلي من ١١١ .
- ١١٣ **الفصل الثامن - الديمقراطية والطبقية والصراع الطبقي**
التمكيس الكهنوتي من ١١٣ - حكاية الثورتين من ١١٤ - الطبقات والفئات
من ١١٥ - السلطة والفسوة من ١١٦ - صناعة الطبقات من ١١٧ - الرأسمالية
والعمال من ١١٨ - ماركس الماركسية من ١١٩ - تحطيم الشعوب من ١٢١ .
- ١٢٣ **الفصل التاسع - ملاحظات عامة**
التطور والارتقاء من ١٢٣ - مستويات وتقسيمات المجتمع من ١٢٤ .

(٣) ملحقات

عن شمول الاهدار والعداء للثقافة

أولا - مقالات أو موضوعات تشبه المقالات :

- ١- رواية عن الغيبيات (من ص ١٢٩) : الأدب والثقافة - ماذا قالوا عن «رب اللباب»؟ - السياسة وجائزة نوبل - البداية - ديمقراطية الجزيرة - حكومة مرتضى الكنيسة - انتقام رب اللباب.
- ٢- ابن خلدون واكتشاف أمريكا (من ص ١٣٩) : أمريكا في التراث القديم - نصوص ابن خلدون عن أمريكا - كريستوفر كولومبس - ابن خلدون والتعمية على التاريخ القديم.
- ٣- الحركة الماركسية المصرية حركة ديدانية (من ص ١٤٨) : اليهود والأجانب - أجهزة المخابرات الدولية - الشيوعية والاسلام - الأنمية - الصلح مع اسرائيل.
- ٤- هيرمان هيسه والبهيل الشرقي (من ص ١٥٣) : كل إناء ينضج بما فيه - الفرويدية والرجوعية - القلب والعقل - الانتفاذ الصوفي.
- ٥- قوانين مستشفيات المجانين (من ص ١٦٠) : العقل والنفس - الكوليرا والنزلة المعوية - المصحات العقلية أو النفسية مناطق حرة من القانون
- ٦- مذكرة إلى المحكمة (من ص ١٦٣) : طيبة التهمة تفضح نفسها - لماذا حدث ذلك؟ - حقيقة مستشفيات المجانين - استمرار إسقاط أهليتي - الأدلة والمستندات - ملحوظة أخيرة.
- ٧- حول التحكم الذهني والتلقين الذهني وصناعة اللاعقل (من ص ١٦٩ إلى ص ١٧٧).
- ٨- الموقف الاعلامي (ص ١٧٧).
- ٩- أوهام أصدقاء الضرب (ص ١٧٩).
- ١٠- ماذا يحدث في المعسكر الاشتراكي (من ص ١٨١ إلى ص ١٨٦).
- ١١- الشعر وحب الحياة (ص ١٨٦ - ١٨٨).

ثانيا- خطابات وقائع شخصية :

- ١- أمر الايماح (ص ١٨٩). ٢- أحمد الخواجة (ص ١٩١). ٣- الشيوعية المحلولة (ص ١٩٢).
- ٤- الجمعية الفلسفية المصرية (ص ١٩٣). ٥- فتحى رضوان (ص ١٩٣). ٦- مرتضى المراغى (ص ١٩٤). ٧- رفض النقل الى يهنا (ص ١٩٤). ٨- مصطفى شردى (ص ١٩٦). ٩- شردى وسراج الدين (ص ١٩٧). ١٠- منظمة العفو (ص ١٩٧). ١١- التفاف العقيم (ص ١٩٨). ١٢- الكويت (ص ١٩٩). ١٣- ادارة التوزيع (ص ٢٠٠). ١٤- المجلس الأعلى للصحافة (ص ٢٠١). ١٥ و ١٦ - الحرمان من المستحقات (ص ٢٠١-٢٠٣). من ١٧ الى ٢٢ - نقابة الصحفيين أداة صفراء (ص ٢٠٣ - ٢١١). ٢٣- بيان مطبوع (ص ٢١٢). ٢٤- خطاب أخير (ص ٢١٥).

تحت الطبع : الكتاب الثانى من الثلاثية : الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

(١) تقديم الكتاب الثانى : علم الاقتصاد والاشتراكية
الفصل الأول : علم الاقتصاد . الفصل الثانى : الاتجاهات التى أسست علم
الاقتصاد . الفصل الثالث : الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى .
(٢) الفصول الأصلية : الاشتراكية والاستثمارات الخاصة
الفصل الأول : صناعة الحتميات الاقتصادية . الفصل الثانى : «فائض القيمة» بدون
«قيمة» . الفصل الثالث : تصور جديد للقيمة الاقتصادية . الفصل الرابع :
الاستغلال الرأسمالى والانسلاخ الاقتصادى . الفصل الخامس : لا اقتصاد بدون
سوق . الفصل السادس : الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة . الفصل السابع :
الاتفاق الانتاجى والاتفاق غير الانتاجى . الفصل الثامن : نوعان من الملكية الخاصة
للأموال . الفصل التاسع : النظم الاقتصادية .

* * *

الكتاب الثالث بعد ذلك : نظرية فى فلسفة التاريخ

تقديم الكتاب الثالث : وناقش تاريخ صناعة التاريخ والتحكم السرى الشامل ومخططات
الحرب العالمية الثالثة والناصرية وسفسطات محمد هيكمل مؤرخ الوثائق المختارة لأجهزة المخابرات الأنجلو
أمريكية .
الفصول الأصلية : وتناقش منهجية البحث فى التاريخ وميكانيزمات التدهور وميكانيزمات
الارتقاء فى التاريخ .

عن المؤلف

* كتب مترجمة عن الإنجليزية والفرنسية مع تعليقات ودراسات تقديمية:

طبعتها الأولى كما يلي : المبادئ الأساسية للفلسفة (١٩٥٧). كارل ماركس (١٩٥٧). المادية والثلاثية (١٩٥٨). المجانين (١٩٦٧). الاخوة الأعزاء (١٩٦٧). جرائم الحرب الأمريكية في فيتنام (١٩٦٧).

* دراسة فلسفية مع آخرين بعنوان «سارتر مفكرا» (١٩٦٧). وهذا فضلا عن مجموع المقالات الثقافية والفكرية (في فترتي ١٩٥٦ - ١٩٥٨ و ١٩٦٤ - ١٩٦٨) في صحف ومجلات : المساء والجمهورية والكاتب والمجلة والفكر المعاصر والأدب البيروتية، الخ.

* كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة» (فلسفة التناقض والأساس الفلسفي للعلوم) : أول يولية ١٩٨٩.

* * * *

* تحت الطبع : الكتابان التاليان من ثلاثية «الايديولوجية الجديدة» : الكتاب الثاني «الاشتراكية والاستثمارات الخاصة». والكتاب الثالث «نظرية في فلسفة التاريخ».

* تحت التجهيز : «دراسات نصرسية عن مقدمة ابن خلدون» (كتب أصولها الأولى وأرسلت منشورات فصولها المتتالية الى رجال الثقافة من مستشفى العباسية في الفترة من سبتمبر ١٩٨٥ الى مارس ١٩٨٦).

* دراسات مخطوطة في عدة آلاف من الصفحات، كتبت وأرسلت فصولها المتتالية من مستشفى العباسية منذ عام ١٩٧٨، عن :

المشكلة اليهودية في تاريخ الأديان. دراسات فلسفية فيولوجية «حرة» في النصوص الفرنسية والانجليزية والعربية (المصرية والبيروتية) الكاملة لأسفار العهد القديم ثم لأسفار العهد الجديد. ثم دراسات فلسفية وفيولوجية «حرة» في النصوص الكاملة للقرآن والحديث (البخاري) والسيرة (ابن هشام). وهذا فضلا عن الدراسات في فلسفة اللغة عموما. ثم دراسات نصرسية لكتاب «تهافت الفلاسفة» للفرغلي مع كتاب «تهافت التهافت» لابن رشد، الخ.

* مقالات ومناقشات لمختلف الموضوعات : في السياسة والفكر والفلسفة والعلم، وعن حقائق وجرائم الطب الذهن ومستشفيات المجانين. وأهمها، تلك التي بدأت كتابتها وأرسلها كل شهر بانتظام - منذ عام ١٩٨٢ - في خطابات ضخمة بعنوان «درودشات شخصية وثقافية من مستشفى المجانين». ومنها دراسات نقدية لعدد من الكتب (مثل كتاب هونكه عن الحضارة الاسلامية)، ودراسات نصرسية مقارنة لكتاب «كليلة ودمنة» الفارسي و «الأسفار الخمسة» الهندي (مع تقديم عن الأيوناني القديم للفولكلوريات العقلانية في آسيا).

معنى الديمقراطية في الأيديولوجية الجديدة نقد النظام العمالي ، ورفض الديماجوجية والليبرالية الرأسمالية

● تطورات معنى الأيديولوجية ، وتنوع وتدرج موقف أجهزة السلطة والنحكم السرى لشامل إزاء : الأفكار غير الرسمية للقبولة . والأفكار المعارضة لكن المكتملة . والأفكار المرفوضة التي تلعب دور الاحتياطي العقائدي البديل . ثم في مقابل ذلك ، الأفكار التي لا يسمح لها أصلاً بالتواجد الاجتماعي .

١ - الديمقراطية ليست حكم الأغلبية الجاهلة ولكنها الحكم العقلاني الذي يخدم مصالح الأغلبية . لفرق بين الليبرالية البرجوازية ، والديمقراطية العقلانية التي انطلقت شرارتها في المعسكر الاشتراكي . الموقف المنتظر من الدهمانية المتخلفة في العالم ثالث . الأحزاب والمعارضة الرسمية في مصر . شمول للوقوف الحكومي وغير الحكومي ضد العقلانية . وقائع شخصية مباشرة عن التكامل بين الحكومة والمعارضة الرسمية .

٢ - ديمقراطية ثمين وأرستقراطية أسيرطه . التناقض بين المساواة والارتقاء . العقل صانع الارتقاء . الديمقراطية وحرية الفرد . الليبرالية والدكتاتورية . الشمولية والدولة . الطبقة والصراع الطبقي .

٣ - اعرف بنفسك من هذه الملحقات : رواية عن الغيبات . ابن خلدون واكتشاف أمريكا . الحركة الماركسية المصرية . الطب الذهني والقانون . التحكم الذهني والتلقين الذهني . ماذا يحدث في المعسكر الاشتراكي . الجمعية الفلسفية . خطابات إلى الوفد وإلى التجمع وإلى نقابة الصحفيين ، الخ .

العدد ٥ جينيات